

# السَّيِّدَةُ الْحَمْدُ لِلَّهِ

لِلْعَالَمَةِ الْفَقِيهِ الرَّسَّامِ  
السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ  
السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَسْلَامِ

١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ

مُخْتَصَرٌ  
لِلْمَسْئَلَةِ الْفَقِيهِ الرَّسَّامِ

اِنْشَارَاتُ مَكْتَبَةِ مَسْجِدِ الرَّسُولِ حُجَّةُ الْاِسْلَامِ الشَّافِعِي

(١٢)

# السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ

لِلْعَلَّامَةِ الْفَقِيهِ الرَّعِّي  
السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ  
الْمُسْتَهْزِجَةِ الْاِسْلَامِ

١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تَحْقِيقُ  
السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّهْبَانِيِّ



كتاب : الرسائل الرجالية

تأليف : العلامة السيد حجة الاسلام الشفقي

طبع برعاية : آية الله السيد حسن فقيه الامامي

تحقيق : السيد مهدي الرجائي

باهتمام : حفيد المؤلف السيد مهدي الشفقي

الناشر : مكتبة مسجد السيد باصفهان

الطبعة المحققة : الأولى

تاريخ الطبع : ١٤١٧ هـ ق .

العدد : ١٠٠٠ نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء  
 والمرسلين ، وأفضل السفراء المقربين ، محمد وآله  
 الطاهرين المعصومين ، ولعنة الله على أعدائهم  
 ومخالفهم أجمعين الى يوم الدين



بسم الله الرحمن الرحيم

## حياة المؤلف

اسمه ونسبه :

هو السيّد محمّد باقر بن محمّد نقي بن محمّد زكي بن محمّد تقي بن شاه قاسم بن أمير أشرف بن شاه قاسم بن شاه هدايت بن أمير هاشم بن السلطان السيّد علي القاضي بن السيّد علي بن محمّد بن علي بن محمّد بن موسى بن جعفر بن اسماعيل بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمّد الأعراي بن أبي محمّد القاسم الأعراي بن أبي القاسم حمزة بن الامام موسى الكاظم عليه السلام .

ويعرف بالشفقي الرشتي الجيلاني البيدآبادي الاصفهاني ، والمشتهر بالآفاق بحجّة الاسلام على الاطلاق .

أصله من الشفت ، قرية من قرى رشت ، والجيلان اسم للقطر في شمال ايران ، وكان مسقط رأسه في محلة بيدآباد من محالّ اصفهان ، وسكن فيها الى أن توفي فيها ، ودفن بجنب مسجده المعروف باسمه .

الاطراء عليه :

ذكر المؤلف في أكثر المعاجم والتراجم بجميل الثناء ، ومدحوه بأحسن ما يمدح به أمثاله من العلماء العاملين ، وأنا أذكر في هذه العجالة نبذة ممّا وقفت عليه :

قال المحقق الخوانساري في الروضات : العجب العجاب ، وأنجب الأنجاب ، وحيرة أولي الألباب ، وخيرة الله العزيز الوهاب ، وسيّد حجاج بيت الله المستطاب ، مولانا ... كان - رحمة الله تعالى على روحه المنور ومرقده المطهر - أرفع من أن يصفه الواصفون في أمثال هذا الكتاب ، أو يخرج عن عهدة شيء من ثنائه ألسنة أرباب الخطاب .

حيث أنه اجتمع فيه مكارم أخلاق الأنبياء العشرة الكاملة ، وانتزع عنه من يوم خلقه الله سائر صفات الخلق الغير العادلة .

رأيته في العقل أفضل جميع أهل زمانه ، بل عين انسان هو انسان عين جميع أترابه وأقرانه ، ووجدته في الدين دانت له قاطبة حفظه وديّانه وخرّانه ، بل ايمان الخلائق جزءاً من ايمانه ، واعتقدته في العلم أفقه من تكلم على حقيقة شيء من برهانه ، وتفتّن الى دقيقة فرع من أغصانه .

ولقيته في الحلم أحلم من كظم الغيظ على الجاهلين بمنزلته ومكانه ، وأحمل من حمل أعباء الخلائق بحسن خلقه وطيب لسانه ، وألفيته في الجود معترفاً كلّ موجود بأنّه من رهائن احسانه بنفسه ، أو بماله ، أو بعلمه ، أو بشأنه .

ووافيته في العرف معروفاً بين أهل الجوانب من الأرض ، بأنّه مزين ديوانه ، ومذيل عنوانه ، كيف لا ومسجده الجديد الأعظم باصهبان يشهد بعلو كعبه ورفعة بنيانه ، بل هو آية من آيات ملكه ، وعلامة من علامات سلطانه .

وشاهدته في البرّ أوصل كلّ أحد بالقاطعين من رحمه واخوانه ، وباصرته في الصبر أملكهم لنفس عند تراكم أشجانه ، وتوارد هزازه وأحزانه ، فلم يترجّع ميزان أحد من الصابرين على ميزانه .

وعاينته في الشكر فوق كلّ من شكر ربّه بجنانه ، وأظهره بنطقه وبيانه ، وثلثها بالعمل بأركانه . وشبّهته في اللين سيّد المرسلين مع جميع أقوامه وأخذانه .

فاستوفى مراتب المعارف والأخلاق بأسرها ، واستقصى مدارج المكارم

والآداب بأصبارها، وصار بين أنجم العلماء كأنه البدر التمام، وجنب أبحر الكرماء كأنه البحر الطمطم، علماً فائقاً في المعالي سائر فضلائنا الأعلام، وحبّة كاملاً من مواهب الرحمة، قد أعطاه الله الزمام في هذه الأيّام<sup>(۱)</sup>.

وقال الميرزا محمد التنكابني في قصص العلماء ما هذا لفظه: وحيد أیام، ومقتدای أنام، ودر علم عربیت و هیئت وفقه ورجال ودرایه از مهرة أعلام، و حذقة علماء کرام، عالم عامل، وبارع فاضل، وعيلم باذل ناذل، أستاذ أكامل أفاضل، ودر زهد وورع و تقوا او را ثانی و تالی نبوده.

أما علم آن جناب پس از حیّز تحریر دبیر خارج، وجميع مراقی و مراتب علم را عارج، ودر تفریع أوحّد زمان، ودر استدلال نهایت دقیق و با کمال تحقیق، حافظه او ضرب المثل دوران، و تألیفات او بسیار.

وأمّا تدریس ایشان پس در نهایت دقّت و متانت بود، و نهایت تفصیل أقوال فقهاء می داد، ودر فهم عبائر ایشان وجوه و احتمالات بسیار ذکر می کرد، و جمعیت زیاد در درس او می شد.

وأمّا عبادت آن جناب پس فوق طوق تحریر خامه قاصر است، و مناجات خمسة عشره را ضبط داشت، و با گریه بر آن مداومت داشت، و عبادت آن بزرگوار بنحوی بود که از نصف شب تا به صبح به گریه و زاری و تضرّع اشتغال داشته، ودر صحن کتابخانه اش مانند دیوانگان می گردید و مناجات می خواند، و بر سر و سینه اش می زد تا صبح، و چنان بی اختیار حنین و آئین آن سرور دین بلند می شد که اگر همسایگان بیدار می بودند می شنیدند.

و در أواخر زندگانی آن قدر گریسته بود، و به های های ناله و بی قراری و گریه و زاری کرده بود که او را باد فتق عارض شده بود، و با فتق بند او را بسته،

وأطباء هرچه معالجه کردند مفید نیفتاد ، آخر الأمر او را از گریه منع کردند ، وگفتند که گریه بر تو حرام است ، چه موجب زیادتی آن باد می شود ، پس هر زمانی که به مسجد می رفت ذاکرین تا او نشسته بود بر بالای منبر نمی رفتند ، مگر زمانی که از مسجد بیرون می آمد ، واگر ذاکری بر بالای منبر می رفت و او حضور داشت بر نمی خاست و باز گریه می کرد<sup>(١)</sup> .

وقال العلامة السيد شفيع الجابلي في الروضة البهية : السيد السند ، والركن المعتمد ، الامام الأجل الأعظم ، النحرير الذاهر ، والسحاب الماطر ، الفائق على الأوائل والأواخر ، الحاج السيد محمد باقر بن محمد نقي الرشتي الشفي ... وكان أزهد أهل زمانه ، وأعبدهم ، وأسماهم ، فلذا أقبلت له الدنيا بحيث انتهت الرئاسة الدينية والدينية إليه ، ويعاون الطلاب ، ويعطي كل واحد منهم بقدر مؤنته بل أزيد ، ويعطي الفقراء بل الأغنياء والرؤساء كثيراً ، وكل المحتاجين يرجعون إليه ، ولا يحرمهم بل يعطي كلاً منهم على حسب حاجته<sup>(٢)</sup> .

وقال المحدث النوري في خاتمة المستدرک : سيد الفقهاء الأعلام ، المدعو بحجة الاسلام ... وقد جمع الله فيه من الخصال النفسانية من العلم والفضل والتقوى والخشية والقوة في الدين والسخاء ، والاهتمام بأمور المسلمين ، والجاه العظيم ، ونشر الشرائع والأحكام ، وتعظيم شعائر الاسلام ، واجراء الحدود الالهية في الأنعام والهيبة في قلوب السلاطين والحكام ، ما لم يجتمع في أحد من أقرانه ، له مؤلفات حسنة تنبئ عن طول باعه ، ورسائل عديدة في مطالب رجالية تظهر منها دقة نظره وكثرة اطلاعه<sup>(٣)</sup> .

وقال تلميذه المولى عبد الكريم الاصفهاني في خاتمة كتاب الصلاة من مطالع

(١) قصص العلماء ص ١٣٥ - ١٣٧ .

(٢) الروضة البهية ص ١٩ .

(٣) مستدرک الوسائل ٣ : ٣٩٩ الطبع الحجري .

الأنوار للمؤلف : قد تمّ المجلّد الأوّل من كتاب الصلاة من مطالع الأنوار الذي صنّفه سيّد وسندي ، وأستاذي ومولاي ومقتداي ، السيّد الأجلّ ، والامام الأفاضل ، زبدة العلماء والمحقّقين ، وقُدوة الفضلاء والمدقّقين ، وأفضل الفقهاء والمتبحّرين ، وأكمل المحدثين والمجتهدين ، وارث علوم الأنبياء والمرسلين ، برهان الاسلام والمسلمين ، مقتدى أصحاب المعرفة والايمان ، مالك ممالك التحقيق والعرفان .

جامع المعقول والمنقول ، حاوي الفروع والأصول ، صاحب الفضائل والفواضل ، كاشف معضلات المسائل ، المرتضى المجتبى الأورع الأكرم ، المخصوص بمراضي الأخلاق ومفاخر الشيم ، جامع العلوم الالهية ، حاوي الصفات الملكية ، حافظ مراسم الشريعة ، كاشف الأسرار الخفية ، قبله طلاب الهداية ، كعبة أرباب الدراية ، واضح سفينة النجاة ، سابق أصحاب الدرجات ، منبع العزّ والسعادات ، صاحب الكرامات والمقامات ، قطب فلك الحقيقة والكمال .

هادي الخلائق عن مهالك الضلال ، صاحب النفس القدسيّة ، جامع الأوصاف الانسيّة ، نجماً لا هتداء المريدين ، ورجماً للشياطين المريدين ، المتخلّق بأخلاق الله ، والمؤيّد من عند الله ، سلالة العترة الطاهرة النبويّة ، كهف الذريّة الشريفة العلويّة ، فخر المحقّقين والمجتهدين ، سراج الملّة والدين ، قدوة السادات ، وجامع أنواع السعادات ، العالم العامل العادل ، التحرير الفاضل الكامل .

المتجلّي بأنواع الحقائق اللاهوتيّة ، المتخلّي عن العلائق الناسوتيّة ، السيّد الأعظم ، والمولى المعظم ، علامة العلماء ، نتيجة الفقهاء ، أفضل المتقدّمين والمتأخّرين ، نخبة الفضلاء والمتبحّرين ، طائف بيت الله الحرام ، وزائر أئمة الأنام ، ملاذ السادات المصطفويّة ، ومعاذ الذريّة المرتضويّة .

مروّج الشريعة المحمّديّة ، وناشر طريقة الأحمديّة ، وارث سيّد الانس والجنان ، نائب امام العصر والزمان ، عليه صلوات الله الملك المّان ، سميّ الامام الخامس من ذريّة حبيب اله العالمين محمّد عليه وآله أفضل صلوات المصلّين ، والمنسوب الى

الامام السابع والنور الساطع من الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين .  
وقال المولى الشيخ حبيب الله الكاشاني في لباب الألقاب: الملقب بحجة الاسلام، المعروف بين الخواص والعوام، ولو قيل: أنه كان آية من آيات الله، لما كان كذباً في الكلام، فهو السيد السند، والركن المعتمد، والمؤيد من الله الصمد، الذي لا يحيط بفضائله وفواضله عدد، ولا ينتهي ذكره الى أمد، الأفقه الأوثق الأعلم، المعروف بالمعروف والكرم، باسط الأيادي وناشر النعم، محيي سنة جدّه أشرف أولاد آدم، بالجملة هو المشهور بين العرب والعجم، وقد عجز عن تحرير مدائحه لسان القلم<sup>(١)</sup>.

وقال المحدث القمي في الفوائد الرضوية: السيد الأجلّ، وحيد الأيام، ومقتدى الأنام، سيّد العلماء الأعلام، المدعوّ بحجة الاسلام، وكان عطر الله مرقده في جمعه الدنيا والآخرة مصداقاً لكلام جدّه الصادق عليه السلام « قد يجمعها الله لأقوام » الى آخر كلامه<sup>(٢)</sup>.

وقال السيد الأمين العاملي في أعيان الشيعة: كان رئيساً مبسوط اليد في اصفهان وسائر ايران، يقيم الحدود الشرعية، وله آثار فخمة لا يشيّد لها إلا الملوك، مثل مسجده في شقّ بيد آباد الذي بناه سنة ( ١٢٤٥ ) الى آخر كلامه<sup>(٣)</sup>.

وقال العلامة المدرّس في ربحانة الأدب: از أعظم علمای أواخر اماميّة می باشد، که فقیه اصولی، اديب نحوی رجالی ریاضی بود، در فقه وأصول ورجال ودرایت و هیئت وعلوم ادبیّه وفنون عربیّه از مشاهیر زمان، ودر مراحل أخلاقیّه وحید روزگار بشمار می رفت، در عبادت و مناجات و سخاوت و عطایا واقامة حدود وأوراد ونوافل او نوادر بسیاری منقول است، و خودش عامل باجراي

(١) لباب الألقاب ص ٧٠.

(٢) الفوائد الرضوية ص ٤٢٦.

(٣) أعيان الشيعة ٩: ١٨٨.

حدود و سياسات شرعيّه بود، گاهی شخصاً نيز مباشر اجراى حدّ شرعي مى شده است، كسانى كه بحكم شرع مقدّس اسلامى در دست خود او ويا بحكم او كشته شده‌اند هشتاد يا نود يا صد وييست تن مى باشد<sup>(۱)</sup>.

الى غير ذلك من اطراء ارباب التراجم عليه، فراجع.

### مشايخه ومن روى عنهم:

- ۱- العلامة ميرزا أبو القاسم القميّ الكيلاني، المتوفّى سنة ۱۲۳۱ هـ ق.
  - ۲- العلامة آقا محمد باقر الوحيد البهبهاني، المتوفّى سنة ۱۲۰۶ هـ ق.
  - ۳- العلامة الشيخ أسد الله الدزفولي، المتوفّى سنة ۱۲۳۷ هـ ق.
  - ۴- العلامة الشيخ جعفر النجفي، المتوفّى سنة ۱۲۲۸ هـ ق.
  - ۵- الشيخ سليمان بن معتوق العاملي، المتوفّى سنة ۱۲۲۷ هـ ق.
  - ۶- الآخوند ملاّ علي النوري المازندراني، المتوفّى سنة ۱۲۴۶ هـ ق.
  - ۷- العلامة السيّد علي الطباطبائي، المتوفّى سنة ۱۲۳۱ هـ ق.
  - ۸- السيّد محسن الأعرجي الكاظميني، المتوفّى سنة ۱۲۲۷ هـ ق.
  - ۹- السيّد محمد المجاهد الطباطبائي، المتوفّى سنة ۱۲۴۲ هـ ق.
  - ۱۰- المولى مهدي التراقي، المتوفّى سنة ۱۲۰۹ هـ ق.
  - ۱۱- الميرزا محمد مهدي الشهرستاني المتوفّى سنة ۱۲۱۶ هـ ق.
  - ۱۲- العلامة السيّد مهدي بحر العلوم الطباطبائي، المتوفّى سنة ۱۲۱۲ هـ ق.
- هذه نبذة من أعظم مشايخه قدّس الله أَسرارهم.

### تلامذته ومن روى عنه :

كان مجلس درسه في اصفهان من أعظم مجالس الدرس والبحث ، وكان يحضره مئات من الأفاضل والأعلام ، كما أنه استجاز منه عدّة من الأفاضل وأهل العلم ، وأنا أذكر نبذة ممّن وقفت عليه على ما ذكره في كتاب بيان المفاخر وغيره ، وهم :

- ١ - السيّد آقا بزرك الحسيني القاضي عسكر الاصفهاني .
- ٢ - الآقا ميرزا محمّد دكمه چين الخواتون آبادي .
- ٣ - الحاج محمّد ابراهيم القزويني الاصفهاني .
- ٤ - السيّد محمّد ابراهيم بن أبي الحسن الموسوي الكابلي الاصفهاني .
- ٥ - الملاء محمّد ابراهيم بن علي أكبر بن علي جان الدهكردي .
- ٦ - السيّد أبو الحسن بن محمّد ابراهيم الموسوي .
- ٧ - السيّد أبو طالب بن أبي تراب بن قريش الحسيني القائي .
- ٨ - الشيخ أبو القاسم الاصفهاني .
- ٩ - الشيخ أبو القاسم بن محمّد صادق العاملي .
- ١٠ - السيّد أبو القاسم بن محمّد كاظم الزنجاني .
- ١١ - الحاج ميرزا أبو القاسم بن الحاج السيّد مهدي الكاشاني .
- ١٢ - الحاج السيّد أحمد بن المير سيّد حسين الحسيني المرندي الاصفهاني .
- ١٣ - السيّد أحمد بن السيّد عبد الله الحسيني الميردامادي السدهي .
- ١٤ - الملاء أحمد بن علي أكبر الترتبي .
- ١٥ - المولى أحمد بن المولى علي أكبر النصر آبادي .
- ١٦ - السيّد أبو القاسم أحمد بن محمّد الحسني الحسيني الكوباني الاصفهاني .
- ١٧ - المولى أحمد علي الاصفهاني .
- ١٨ - الحاج أسد الله البيد آبادي ابن المؤلّف .



- ١٩ - الملائكة اسماعيل الطيبي الخراساني .
- ٢٠ - الحاج محمد اسماعيل بن محمد ابراهيم .
- ٢١ - السيّد اسماعيل بن المير أبو طالب الطباطبائي .
- ٢٢ - الشيخ اسماعيل بن الشيخ محمد حسين السلطانيّ اي السرداني .
- ٢٣ - الحاج ميرزا اسماعيل بن الميرزا محمد حسين الطباطبائي .
- ٢٤ - الشيخ اسماعيل بن محمد الوردنوسفاد راني .
- ٢٥ - الميرزا بابا الاصطهباناتي .
- ٢٦ - المولى محمد باقر الترشيّزي .
- ٢٧ - الحاج شيخ محمد باقر المسجد شاهي الاصفهاني .
- ٢٨ - الميرزا محمد باقر الخوانساري .
- ٢٩ - السيّد محمد باقر القزويني الحسيني القويميداني .
- ٣٠ - السيّد محمد تقي الموسوي التكتي اي الزنجاني .
- ٣١ - الملائكة محمد تقي الكزي .
- ٣٢ - المولى محمد تقي الأردكاني اليزدي .
- ٣٣ - المولى محمد تقي الهروي الاصفهاني الحائري .
- ٣٤ - الملائكة محمد تقي الأردستاني .
- ٣٥ - الملائكة محمد تقي الجيلاني .
- ٣٦ - الشيخ محمد جعفر الجاسبي .
- ٣٧ - السيّد جعفر الحسيني الخليفه سلطاني .
- ٣٨ - الآخوند ملاّ جعفر النظر آبادي .
- ٣٩ - الشيخ محمد جعفر بن الحاج محمد ابراهيم الكلّباسي .
- ٤٠ - المولى محمد جعفر بن محمد صالح الرشتي .
- ٤١ - الحاج محمد جعفر بن محمد صفي الآباده اي .

- ٤٢ - الميرزا محمد جعفر الشهشهانى الحسينى .
- ٤٣ - الحاج ملا محمد جعفر النورى الجالميدانى .
- ٤٤ - المولى محمد جعفر بن محمد مهدي الاصفهانى .
- ٤٥ - السيّد محمد جواد الموسوي الدرب امامي .
- ٤٦ - الحاج السيّد جواد الموسوي الرضوي القميّ .
- ٤٧ - السيّد حسن الحسيني البيدآبادي المعروف بالمقدّس .
- ٤٨ - المولى الحسن بن أحمد الصفّاري .
- ٤٩ - السيّد محمد حسن المجتهد الموسوي .
- ٥٠ - الأمير السيّد حسن المدرّس المير محمد صادق .
- ٥١ - السيّد حسن الحسيني الكاشاني المعروف بامامت .
- ٥٢ - السيّد حسن بن السيّد هاشم الموسوي الاصفهانى .
- ٥٣ - الملاّ حسين الأردستاني .
- ٥٤ - الشيخ محمد حسين الطهراني الكربلائي .
- ٥٥ - المولى محمد حسين الكاشي الاصفهانى .
- ٥٦ - المير حسين الطباطبائي الكجويه ابي الأردستاني .
- ٥٧ - الشيخ محمد حسين الفارسي الشيرازي .
- ٥٨ - الشيخ محمد حسين القزويني الاصفهانى .
- ٥٩ - السيّد محمد حسين الموسوي الخواجهي المعروف بمستجاب الدعوة .
- ٦٠ - الحاج السيّد محمد حسين العاملي .
- ٦١ - السيّد حسين الحسيني الامامي العريضي الاصفهانى .
- ٦٢ - المولى الحسين بن عزيز الله الاصفهانى .
- ٦٣ - المير محمد حسين الحسيني المير محمد صادق .
- ٦٤ - المولى الحسين بن علي اللنجاني الاصفهانى .

- ٦٥ - المولى محمّد حسين بن علي أكبر الخوانساري الاصفهاني .
- ٦٦ - المولى محمّد حسين الرشتي المعروف بملّا ميرزا جان الرشتي .
- ٦٧ - الملّا حمزه البيرجندي .
- ٦٨ - المولى حمزة بن أسد الله الجازاري .
- ٦٩ - الآخوند ملّا رجبعلي بن محمّد .
- ٧٠ - السيّد محمّد رضا الموسوي الشيرازي .
- ٧١ - الشيخ محمّد رضا الطبسي .
- ٧٢ - الحاج الميرزا محمّد رضا الكلّباسي .
- ٧٣ - المولى محمّد رضا بن محمّد رفيع .
- ٧٤ - الشيخ محمّد رضا اللاهيجي .
- ٧٥ - الحاج السيّد رضا بن نصر الله الحسيني .
- ٧٦ - الحاج ميرزا رفيعا الطباطبائي .
- ٧٧ - المولى محمّد رفيع بن علي الرشتي المعروف بشريعتمدار .
- ٧٨ - الميرزا زين العابدين الموسوي ابن المؤلّف .
- ٧٩ - الحاج ميرزا زين العابدين الموسوي الخوانساري الاصفهاني .
- ٨٠ - السيّد شريف الخلخالي .
- ٨١ - الحاج السيّد شفيع الموسوي الجابلقى البروجردي .
- ٨٢ - الملّا محمّد شفيع الخوئي الاصفهاني .
- ٨٣ - المير محمّد صادق الحسيني الكتافروش .
- ٨٤ - السيّد صادق بن هادي الحسيني .
- ٨٥ - الشيخ محمّد صالح الاسترابادي .
- ٨٦ - الشيخ محمّد صالح البيدآبادي .
- ٨٧ - الحاج مولى محمّد صالح البرغاني القزويني .

- ٨٨ - الملاً صفر علي اللاهيجاني القزويني .
- ٨٩ - الشيخ محمد طاهر الدزفولي .
- ٩٠ - الحاج ملاً عبد الباقي الكاشاني .
- ٩١ - المير عبد الباقي الحسيني .
- ٩٢ - الآقا عبد الحسين أمين العلماء .
- ٩٣ - المولى عبد الرحيم الهرندي القهايه اي الاصفهاني .
- ٩٤ - الميرزا عبد الجواد الشاهرودي .
- ٩٥ - الملاً عبد الرزاق التنكابني .
- ٩٦ - السيّد عبد الغني الحسيني .
- ٩٧ - المولى عبد الكريم بن محمد اسماعيل .
- ٩٨ - السيّد عبد الله الموسوي الصفوي الدزفولي .
- ٩٩ - السيّد عبد الله النائيني .
- ١٠٠ - الحاج السيّد عبد الله الموسوي ابن المؤلف .
- ١٠١ - الملاً عبد الله الزنوزي المدرّس .
- ١٠٢ - المير السيّد عبد الله الميردامادي السدهي .
- ١٠٣ - المولى عبد الله بن نجم الدين الفاضل القندهاري المشهدي .
- ١٠٤ - السيّد عبد الله الحسيني البحراني الرشتي .
- ١٠٥ - الشيخ عبد الوهاب الريزي اللنجاني الاصفهاني .
- ١٠٦ - المولى عبد الوهاب الشريف القزويني .
- ١٠٧ - الحاج ميرزا العسكري .
- ١٠٨ - المولى علي البرغاني .
- ١٠٩ - السيّد علي الحسيني البيدآبادي المقدّس .
- ١١٠ - الشيخ علي بن محمد النخجواني .

- ١١١ - السيّد علي الموسوي الدرب امامي الاصفهاني .
- ١١٢ - المولى علي أكبر بن ابراهيم الخوانساري الاصفهاني .
- ١١٣ - السيّد علي أكبر بن الحاج مير محمّد اسماعيل المير محمّد صادقي .
- ١١٤ - السيّد محمّد علي الأبرقوني .
- ١١٥ - المولى محمّد علي البیدکلی الکاشانی .
- ١١٦ - المولى محمّد علي المحلّاتي الشيرازي .
- ١١٧ - الميرزا محمّد علي الأردستاني .
- ١١٨ - السيّد محمّد علي بن السيّد صدر الدين محمّد الموسوي العاملي .
- ١١٩ - السيّد ميرزا محمّد علي الموسوي الشمس آبادي .
- ١٢٠ - السيّد فضل الله الاسترآبادي .
- ١٢١ - السيّد كاظم الطباطبائي الزواره اي .
- ١٢٢ - السيّد كريم الحسيني اللاهيجي .
- ١٢٣ - الميرزا محمّد كريم الطباطبائي الزواره اي .
- ١٢٤ - الملاً لطفعلي الزانفاني الجهار محالي .
- ١٢٥ - الشيخ محسن الدزفولي الكاظميني .
- ١٢٦ - الشيخ محسن الرشقي .
- ١٢٧ - الآخوند ملاّ محمّد .
- ١٢٨ - الميرزا السيّد محمّد الرضوي المشهدي .
- ١٢٩ - الآقا محمّد المجتهد .
- ١٣٠ - الملاً محمّد النائيني .
- ١٣١ - الحاج آقا محمّد القزويني .
- ١٣٢ - الحاج آقا محمّد الكلآاسي .
- ١٣٣ - الميرزا محمّد الخواتون آبادي .

- ١٣٤ - الحاج الميرسيّد محمد الموسوي الخوانساري .
  - ١٣٥ - الميرزا محمد بن سليمان التنكابي .
  - ١٣٦ - الشيخ محمد بن القاسم الجرقويه اي .
  - ١٣٧ - الشيخ محمد المازندراني .
  - ١٣٨ - الميرزا محمد بن محمد هادي النائي .
  - ١٣٩ - الشيخ مرتضى الأنصاري .
  - ١٤٠ - السيّد مرتضى بن السيّد هادي الحسيني .
  - ١٤١ - المولى مرتضى قلي .
  - ١٤٢ - الآقا السيّد مؤمن الموسوي ابن المؤلف .
  - ١٤٣ - الآقا محمد مهدي الكلباسي .
  - ١٤٤ - المولى محمد مهدي القمشه اي .
  - ١٤٥ - المولى محمد مهدي بن محمد باقر المحلاّقي .
  - ١٤٦ - السيّد هاشم الحسيني .
  - ١٤٧ - السيّد محمد هاشم بن أبي الحسن الموسوي .
  - ١٤٨ - الميرزا محمد هاشم چهارسوقي الموسوي الخوانساري .
  - ١٤٩ - الحاج ميرزا يوسف المجتهد التبريزي الطباطبائي .
- هذا ما عثرت عليه من تلامذته وممن روى عنه من الأجلاء والأعلام والأفاضل الكرام .

### سير في حياته العلميّة والاجتماعيّة :

قال في الكرام البررة : ولد في ( ١١٧٥ ) في قرية من قرى رشت من نواحي طارم العليا يقال لها : جزره ، بينها وبين شفت قرب عشرة فراسخ ، وانتقل الى شفت وهو ابن سبع سنين ، كما ذكره الشيخ جواد الطارمي ، رأيت في مكتبة الشيخ عبد

الحسين الطهراني بكربلاء مجموعة من اجازاته الصادرة الى تلاميذه ، فاستفدت منها بعض تواريخه .

منها : أنّه هاجر الى العراق لطلب العلم في سنة ( ١١٩٢ ) وهو ابن سبع عشرة سنة ، ولما ورد العراق حضر في كربلاء على الأستاذ الأكبر محمد باقر البهبهاني أولاً ، ثمّ على السيّد علي صاحب الرياض ، ثمّ تشرّف الى النجف ، وكان وروده اليها في سنة تشرّف المير عبد الباقي الى النجف في سفرته التي استجاره بحر العلوم فيها ، وتاريخ تلك الاجازة شعبان ( ١١٩٣ ) وحضر المترجم على السيّد مهدي بحر العلوم والشيخ الأكبر جعفر كاشف الغطاء .

ثمّ سافر الى الكاظميّة ، فحضر على السيّد محسن الأعرجي ، فقد قرأ عليه القضاء والشهادات ، ولما حلّت سنة ( ١٢٠٠ ) وقد تمّ بها على المترجم في العراق ثمان سنين بلغ فيها درجة سامية ومكانة عالية ، سافر الى قم أيام زعامة العلم المحقّق الميرزا أبي القاسم القميّ مؤلف القوانين ، فتلمذ عليه مدّة ، وسافر بعدها الى كاشان ، فحضر على عالمها الفذّ الأخلاقي الشهير المولى مهدي النراقي مؤلف جامع السعادات .

وفي سنة ( ١٢٠٦ ) نزل اصفهان ، وعزم على السكنى بها ، فاجتمع عليه طلاب العلم الأفاضل ، حتّى عرف في وسطه وتألّق نجمه ، وطبق ذكره نوادي العلم بها ، وما أكثرها وأعظمها يومذاك ، ولم يزل اسمه على مرّ الزمن يزداد ذيولاً وشيوعاً حتّى احتلّ مركزاً عظيماً ، وحصل رئاسة عامّة ، ومرجعيّة كبرى ، وزعامة عظمى . وكانت بينه وبين العالم الزعيم الحاج محمد ابراهيم الكلّباسي صلة متينة وصداقة تامّة من بدء أمرهما ، فقد كانا في النجف زميلين كريمين ، تجمّع بينهما معاهد العلم ، وشاء الله أن تنمو هذه المودّة شيئاً فشيئاً ، ويبلغ كلّ منهما في الزعامة مبلغاً لم يكن يحدث له في البال ، وأن يسكننا معاً بلدة اصفهان ، ويترعّما بها في وقت واحد ، ولم تكن الرئاسة لتكدر صفو ذلك الودّ الخالص ، أو تأثّر مثقال ذرّة ، فكلّما زادت

سطوة أحدهما زاد اتّصلاً ورغبة بصاحبه ، وهذا الأمر غريب للغاية ، فلم يحدثنا التاريخ بمثله .

وقد بلغت زعامة المترجم مبلغاً عظيماً ، فكان يقيم الحدود الشرعيّة ويجريها بيده أو يد من يأمره بلا خشية ولا خوف ، وقد أحصى بعضهم عدد المجرمين الذين لا قوا حتفهم على يديه طبقاً للآداب الشرعيّة ، ولم يتفق لأحد من علماء الاماميّة بعض ما حصل له من النفوذ وبسط اليد ، وذلك لحسن باطنه وسلامة ذاته ، والله أعلم حيث يجعل رسالته .

ولا شك أنّ ما بلغه من العظمة كان من الله عزّ وجلّ ، على أنّ أساتذته وأعلام عصره كان لهم دخل في تركيزه ، فإنّ المحقّق القميّ كان يروّجه ، والحاج الكلّباسي يقدّمه ، فكلّ هذه الأمور كانت ترفع شأنه إلاّ أنّ يده تعالى فوق الأيدي ترفع وتضع طبق المصالح الرّبانيّة ، وقد اقتضت للمترجم ما حصل له ، قضى حياته الشريفة بالعرّ .

وحجّ في حدود ( ١٢٣٠ ) ولما عاد بنى مسجداً في محلّة بيدآباد من محالّ اصفهان وكان يسكنها ، أنفق عليه ما يقرب من مائة ألف دينار شرعيّ ، وجعل له مدرساً وبضع حجر ، وبني بجانبه مقبرة لنفسه ، وكان كثير الاهتمام لقضاء حوائج الناس ، وانجاز طلباتهم ، ومساعدة أهل العلم والفقراء من الناس <sup>(١)</sup> .

### تأليفه القيّمة :

للمؤلّف رحمه الله تأليف قيّمة مشحونة بالتحقيقات والتدقيقات العلميّة ، وتنبيء عن طول باعه في شتى العلوم المختلفة ، واليك ما عثرت عليه من تأليفه :

١ - رسالة آداب صلاة الليل وفضائلها .



- ٢ - الاجازات .
- ٣ - أجوبة المسائل .
- ٤ - أحكام الغسالة .
- ٥ - رسالة في الاستقبال .
- ٦ - رسالة في أنواع الأراضى .
- ٧ - رسالة في بطلان الوقف على النفس .
- ٨ - پرسش وپاسخ .
- ٩ - تحفة الأبرار من آثار الأئمة الأطهار عليهم السلام طبع بتحقيقنا في مجلدين .
- ١٠ - تحفة الأبرار ، رسالة عملیة للمؤلف غير كتابه المتقدّم .
- ١١ - رسالة في تحقيق الحال في أبان بن عثمان .
- ١٢ - رسالة في تحقيق الحال في ابراهيم بن هاشم القميّ .
- ١٣ - رسالة ارشاد البصير الى تحقيق الحال في أبي بصير .
- ١٤ - رسالة في تحقيق الحال في أحمد بن محمد البرقيّ .
- ١٥ - رسالة في تحقيق الحال في أحمد بن محمد بن عيسى الأشعريّ القميّ .
- ١٦ - رسالة في تحقيق الحال في اسحاق بن عمّار الساباطي .
- ١٧ - رسالة في تحقيق الحال في حسين بن خالد .
- ١٨ - رسالة في تحقيق الحال في حمّاد بن عيسى الجهنيّ .
- ١٩ - رسالة في تحقيق الحال في سهل بن زياد الآدمي الرازيّ .
- ٢٠ - رسالة في تحقيق الحال في شهاب بن عبد ربّه .
- ٢١ - رسالة في تحقيق الحال في عبد الحميد بن سالم العطار .
- ٢٢ - رسالة في تحقيق الحال في عمر بن يزيد .
- ٢٣ - رسالة في تحقيق الحال في محمد بن أحمد الراوي عن العمريّ .
- ٢٤ - رسالة في تحقيق الحال في محمد بن اسماعيل .

- ٢٥ - رسالة في تحقيق الحال في محمد بن خالد البرقي .
- ٢٦ - رسالة في تحقيق الحال في محمد بن سنان .
- ٢٧ - رسالة في تحقيق الحال في محمد بن الفضيل .
- ٢٨ - رسالة في تحقيق الحال في محمد بن عيسى اليقطيني .
- ٢٩ - رسالة في حال المعروفين بماجيلويه .
- ٣٠ - رسالة في تحقيق الحال في معاوية بن ميسرة .
- ٣١ - تعليقات على شرح السيوطي .
- ٣٢ - رسالة في تطهير العجين بتبخيره وعدمه .
- ٣٣ - رسالة في تقديم اليد على الاستصحاب .
- ٣٤ - رسالة في التقليد .
- ٣٥ - رسالة في تمييز مشتركات الرجال .
- ٣٦ - جوابات المسائل .
- ٣٧ - رسالة في جواز هبة الولي المدّة في العقد المنقطع .
- ٣٨ - رسالة في الحدود .
- ٣٩ - رسالة في حرمة محارم الموطوء على الواطي .
- ٤٠ - رسالة في حرمة تزويج أخت المطلقة .
- ٤١ - الحلية اللامعة ، تعليقات على كتاب السيوطي ، تقدّم .
- ٤٢ - حواش على كتاب فروع الكافي .
- ٤٣ - الخلاصة والمنتخب من تحفة الأبرار .
- ٤٤ - رسالة في الردّ على المولى علي أكبر الأئمة اي حول سلام النافلة .
- ٤٥ - الزهرة البارقة في المجاز والحقيقة .
- ٤٦ - رسالة في زيارة العاشوراء .
- ٤٧ - رسالة في سلام النافلة .

- ٤٨ - السؤال والجواب ، كتاب مبسوط جامع كثير الفوائد والمطالب .
- ٤٩ - السؤال والجواب حول عقائد الشيعة .
- ٥٠ - شرح بعض المسائل .
- ٥١ - شرح تهذيب الأصول .
- ٥٢ - رسالة في الشكيات .
- ٥٣ - رسالة في صلح حق الرجوع في الطلاق .
- ٥٤ - الطراز في الحقيقة والمجاز .
- ٥٥ - رسالة في بيان عدم امكان تحقق عموم مطلق وعموم من وجه .
- ٥٦ - رسالة في عدم جواز البقاء على تقليد المجتهد الميت .
- ٥٧ - رسالة في عدم لزوم القبض في الوقف المختص .
- ٥٨ - رسالة في عمر الامام السجّاد عليه السلام .
- ٥٩ - رسالة في قبول قول المرأة في عدم المانع لها من النكاح .
- ٦٠ - الرسالة القدريّة .
- ٦١ - القضاء والشهادات من تقارير أستاذه العلامة السيّد محسن الأعرجي .
- ٦٢ - رسالة في القضاء والشهادات وبعض فروعها .
- ٦٣ - مشتركات الرجال .
- ٦٤ - رسالة في المشتق .
- ٦٥ - مطالع الأنوار في شرح شرائع الاسلام ، من أعظم مصنّفات مشحونة بالتحقيقات .
- ٦٦ - رسالة وجوب اقامة الحدود على المجتهدين والفقهاء في زمان الغيبة .
- ٦٧ - مناسك الحج .
- ٦٨ - مناظرة الشاه مع السيّد .
- هذا ما وقفت عليه من تأليفه المذكورة في التراجم والمعاجم وان كان بعضها

لا يخفى من التكرار ، ومن أراد تفصيل ذلك فعليه بالمراجعة الى كتاب الذريعة ، وكتاب بيان المفاخر في أحوال المؤلف وذرائه ، فأنه كتاب قيم في بابه .

### ولادته ووفاته :

ولد على الأصحّ في سنة ( ١١٧٥ ) هـ في قرية جزرة قرية من قرى رشت من نواحي طارم العليا ، بينها وبين شفت قرب عشرة فراسخ .  
وتوفي يوم الأحد في اليوم الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ( ١٢٦٠ ) هـ ، ودفن بعد ثلاثة أيّام من وفاته في البقعة التي بناها لنفسه في جانب مسجده الكبير في اصفهان .

قال تلميذه المحقّق الخوانساري في الروضات : ولم ير مثل يوم وفاته يوم عظيم ، ملأت زقاق البلد من أفواج الأنام رجالاً ونساءً ، يكون عليه بكاء الفاقد والده الرحيم ومشفقه الكريم ، بحيث كان هممة الخلائق تسمع من وراء البلد ، وأغلقت أبواب أسواق البلد أيّاماً متوالية بعد وفاته .

ثمّ انتشر نعيه الى سائر بلاد الاسلام ، فأقاموا حقّ عزائه في جميع الأطراف والأكناف من المشاهد المقدّسة ، وغيرها ، الى أن بلغ الخبر أرض الهند وبلاد التركستان وماوراء النهر ، فأظهروا له جلائل الحزن ، ودارت نائحة مصيبته في أطراف العالم قريباً من سنة كاملة ، وذلك لعظيم منّته وجزيل حقّه على قاطبة أهل الزمان ، قدّس الله أنفاسه الشريفة ، ورحم الله علمائنا الماضين بحقّ محمّد وآله .

### في طريق التحقيق :

قت أولاً باستنساخ جميع الرسائل الرجالية المذكورة في تأليفه القيّمة ، ثمّ قابلتها مع عدّة نسخ خطيّة ممتازة ، كلّها محفوظة في خزانة مكتبة المرحوم آية الله العظمى

المرعشي النجفي رحمته الله بأرقام: ١٢٤٩ و ١٦١٦ و ٣٩٤٩ و ٥٤٤٤ و ٥٧٠٣ و ٥٩٦٣ و ٦٣٢١ و ٧٣٧١ و ٩٨٠٣ وبعضها نسخ مصحّحة عليها علامة التصحيح ، فاستخرجت من مجموعها متنّاً صحيحاً سالماً حسب وسعي وطاقتي .

ثمّ قمت باستخراج ما لعلّه يحتاج الى الاستخراج من الآيات والروايات ومصادر الكتب والأقوال ، واستفدت كثيراً من النسخة المطبوعة الحجرية من الرسائل الرجالية للمؤلّف ، حيث كانت مصحّحة ومقرّوة على بعض الأعلام .

وأسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبّل منّي هذا العمل المبارك ، وأن يوفّقني وسائر الاخوة الكرام لنشر سائر آثاره القيّمة ، أنّه من وراء القصد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

### السيد مهدي الرجائي

عيد الفطر - ١٤١٦ هـ

قم المشرّفة ص ب ٧٥٣



رسالة  
في تحقيق الحال في أبان بن عثمان  
وأصحاب الاجماع

للعامة الفقيه الورع  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لو حمدته دوام خلود ربوبيته بكل شعرة في كل طرفة عين بحمد الخلائق وشكرهم أجمعين ، لكنت وجلاله مقصراً عن بلوغ شكر أخفى نعمة من نعمه عليّ ، والصلاة والسلام على أكمل خليقته وأخلص بريته وسيّد رسله محمّد وآله وأصحابه المتتبعين .

وبعد يقول العبد الملتجئ الى باب سيّده الغافر ابن الواصل الى رحمة ربّه الساتر محمّد نقي الموسوي محمّد باقر ، وقاه الله من سوء الباطن والظاهر : هذه مقالة في تحقيق حال أبان بن عثمان ، وبيان الأشخاص الذين ادّعي أنهم ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم ، وتنقيح المقام في ابراز المرام من هذا الكلام .

فنقول : أنّه اختلف علماؤنا العلام - نور الله تعالى مراقدهم - في أبان بن عثمان على أقوال ستقف عليها ، وتحقيق الحال فيه يستدعي التكلّم في مقامات :

## المقام الأوّل

في ما يدلّ على قدحه مع الجواب عنه

فأقول : هو أمور :

الأوّل : ما حكاه الكشي عن ابن فضال ، قال : قال محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني علي بن الحسن ، قال : كان أبان من أهل البصرة ، وكان مولى بجيلة ، وكان يسكن

الكوفة ، وكان من الناووسية <sup>(١)</sup> .

وحكي عن فخر المحققين أنه حكي عن والده العلامة ، قال : سألت والدي عليه السلام عن أبان ، فقال : الأقرب عندي عدم قبول روايته ؛ لقوله تعالى ﴿ ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ولا فسق أعظم من عدم الايمان <sup>(٣)</sup> .

واعترض عليه بوجهين :

الأول : لا نسلم صدق الفسق في حقه ؛ اذ هو خروج عن طاعة الله مع اعتقاده أنه خروج ، ولا شبهة أن من يجعل مثل هذه مذهباً إنما يعدّه من أعظم الطاعات .  
والثاني : أن فساد العقيدة لو كان موجباً لعدم قبول الخبر والرواية لما يمكن الحكم بناووسية أبان ؛ اذ مخبره وهو علي بن الحسن فطحي ، والمفروض أنها مقبولة من علي بن الحسن ، فلا يكون فساد العقيدة موجباً لانتفاء القبول .

فعلى هذا نقول : كما يقبل قول علي بن الحسن وخبره ينبغي أن يقبل قول أبان وخبره أيضاً ؛ لانتفاء التفرقة بينهما .

وبالجملة <sup>(٤)</sup> المقتضي لقبول الرواية من أبان موجود والمانع عنه مفقود . أمّا الأول ، فلما ستقف عليه . وأمّا الثاني ، فلأن فساد العقيدة لو كان مانعاً عن القبول لم

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٤٠ ، برقم : ٦٦٠ . اعلم الناووسية قيل : هم القائلون بالامامة الى الصادق عليه السلام الواقفون عليه ، وقالوا : أنه حي ولن يموت حتى يظهر ويظهر أمره ، وهو الغائب المهدي . وقيل : نسبوا الى رجل يقال له : ناووس . وقيل : الى قرية يقال له ذلك « منه » .

(٢) الحجرات : ٦ .

(٣) جامع الرواة ١ : ١٢ .

(٤) وحاصله : أن ما تقدّم راجع الى أن أبان فسدت عقيدته ، وكلّ من كان كذلك لا يقبل قوله . وحاصل الاعتراض أن كلّية الكبرى أمّا مقبولة أو مقدوحة ، وعلى الأول لا يمكن الحكم بناووسية أبان اذ القاضي فاسد العقيدة ، وعلى الثاني لا وجه لردّ رواية أبان هو كما ذكر في المتن « منه » .

يقبل قول علي بن الحسن في أبان ، فلم يثبت فساد العقيدة في حقّه ، فتقبل روايته ولو لم يكن مانعاً لم يتحقّق المانع ، وعلى التقديرين تقبل روايته .

وفيها نظر ، أمّا في الأوّل فلأنّ ذلك : أمّا مختصّ بالفسق ، أولاً بل يجري بالاضافة الى فساد العقيدة أيضاً . والثاني بين الفساد ضروريّ البطلان ؛ اذ حينئذ لا يمكن الحكم بفساد عقيدة أحد ؛ اذ لا يصدق ذلك الاّ في حقّ من يعتقد مع العلم بفساده ، وهو غير متحقّق في شيء من أرباب المذاهب الفاسدة ، ضرورة أنّ كلّ ذي مذهب أمّا يصير اليه لاعتقاده حقّيته ، بل انحصار الحقّ فيه .

فعلى هذا يلزم القول باصابة كلّ ذي مذهب فاسد بالحقّ لاعتقاده حقّيته ، فيلزم انتفاء اللوم والعتاب في المسائل الاعتقاديّة مع عدم اصابته للواقع ، ولو كان في حقّ من أنكر الألوهيّة أو الرسالة كما لا يخفى ، وهو ممّا لا يكاد يتفوّه به أحد ، واجماع المسلمين منعقد على خلافه ؛ لاطباق العامّة والخاصّة على تعذيب الكفّار بمخالفة الأصول ، وأمّا الخلاف في ترك الفروع .

وان اختصّ ذلك بالفسق ، بأن يقال : إنّ خصوص الفسق لا يصدق الاّ مع الخروج عن طاعة الله مع اعتقاد أنّه خروج ، فهو وان كان كلاماً صحيحاً ، كما يشهد به التبادر وانتفاء صدق الفسق على من زاول المعصية مع اعتقاد أنّها طاعة ، لكنّه لا يجدي في قبول الرواية ؛ لعموم التعليل المستفاد من ذيل الآية .

ان قلت : لو كان الأمر كذلك ينبغي أن لا يصدق الفاسق على الكفرة وأرباب المذاهب الفاسدة .

قلنا : أولاً سلّمنا ذلك ولا محذور فيه ، فإنّهم كفّار لا فساق . وثانياً لا نسلم الملازمة ؛ لا مكان تحقّق ما ذكر في تعريف الفسق في كلّ مذهب ولو كان فاسداً ، كما لا يخفى .

وأما في الثاني ، فلأنّ ذلك أمّا يتوجّه اذا انحصر الجارح في ابن فضال ، وليس كذلك ، لما عرفت من قول العلامة أنّه لا فسق أعظم من عدم الايمان .

وقال في الخلاصة : والأقوى عندي قبول روايته وان كان مذهبه فاسداً<sup>(١)</sup> .  
وقال الفاضل الحسن بن داود في رجاله : وذكر أصحابنا أنه كان ناووسياً<sup>(٢)</sup> .  
وقال المحقق في المعتمد في تعيين غسل مخرج البول بالماء : وفي سند هذه الرواية أبان بن عثمان ، وهو ضعيف<sup>(٣)</sup> .

وقال أيضاً في مباحث صلاة الميت بعد ايراد الروایتين : والرواية الأخرى أرجح لوجهين ، أحدهما ضعف أبان ، والمراد أبان بن عثمان<sup>(٤)</sup> .  
وقال أيضاً في أوصاف المستحقين للزكاة ، بعد أن أورد الرواية الدالة على جواز دفع الزكاة بعد فقد المؤمن الى المستضعف : وفي طريقها أبان بن عثمان ، وفيه ضعف<sup>(٥)</sup> .

وقال في كتاب القصاص من النافع : اذا ضرب الولي الجاني وتركه ظناً أنه مات فبرىء ، ففي رواية يقتصر من الولي ثم يقتله الولي أو يتتاركا ، والراوي أبان بن عثمان ، وفيه ضعف<sup>(٦)</sup> .

وفي الشرائع في المسألة المذكورة : ولو ضرب ولي الدم الجاني قصاصاً ، وتركه ظناً أنه قتله<sup>(٧)</sup> ، وكان به رمق ، فعالج نفسه وبرىء ، لم يكن للولي القصاص في النفس حتى يقتصر منه بالجراحة أولاً ، قال : وهذه رواية أبان بن عثمان عمّن أخبره ، وفي أبان ضعف مع ارسال السند ، والأقرب أنه ان ضربه الولي بما ليس له

(١) رجال العلامة الحلي الموسوم بخلاصة الأقوال ص ٢٢ .

(٢) رجال ابن داود ص ١٢ .

(٣) المعتمد ١ : ١٢٥ .

(٤) المعتمد ٢ : ٣٤٦ .

(٥) المعتمد ٢ : ٥٨٠ .

(٦) المختصر النافع ص ٣١٤ .

(٧) في الشرائع : قتل .

الاقتصاص به اقتصر منه ، والآكان له قتله ، كما لو ظنّ بأنّه أبان عنقه ، ثمّ تبينّ خلاف ظنّه بعد انصلاحه ، فهذا له قتله ، ولا يقتصر من الولي ؛ لأنّه فعل سائع <sup>(١)</sup> .  
ووافقه العلامة ، فقال في المنتهى بعد ذكر الرواية المذكورة الدالّة على جواز دفع الزكاة بعد فقد المؤمن الى المستضعف ما هذا لفظه : وفي طريقها أبان بن عثمان وهو ضعيف <sup>(٢)</sup> .

وقال في مباحث صلاة الميت ، بعد أن أورد روايتين أولاهما يقتضي أحقيّة الزوج بالصلاة على الزوجة عند اجتماعه مع أخيها ، والأخرى يقتضي عكسه ما هذا حاصله : والرواية الأولى أرجح لوجهين ، أحدهما ضعف أبان ، والمراد أبان بن عثمان <sup>(٣)</sup> .

وفي مبحث صلاة الميت أيضاً بعد الحكم باتيان صلاة الميت في كلّ وقت : روى الشيخ عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تكره الصلاة على الجنائز حين تصفرّ الشمس وحين تطلع . وفي طريقه أبان ، وفيه قول <sup>(٤)</sup> .  
وفي المنتهى أيضاً في بيان أنّ المستحاضة المتوسّطة واجب عليها تغيير القطنّة والغسل لصلاة الغداة والوضوء لكلّ صلاة ما هذا لفظه : ورواية اسماعيل في طريقها القاسم بن محمّد وهو واقفيّ ، وأبان بن عثمان وهو ضعيف ذكره الكشي <sup>(٥)</sup> .

وفي المختلف في كفّارة افطار شهر رمضان لا يقال : لا يصحّ التمسك بهذا الحديث لوجهين : الأوّل : من حيث السند ، فإنّ في طريقه أبان بن عثمان وكان ناووسياً ، الى

(١) شرائع الاسلام ٤ : ٢٣٣ .

(٢) منتهى المطلب ١ : ٥٢٣ الطبع الحجري .

(٣) منتهى المطلب ١ : ٤٥١ الطبع الحجري .

(٤) منتهى المطلب ١ : ٤٥٨ الطبع الحجري .

(٥) منتهى المطلب ٢ : ٤١٢ الطبعة المحقّقة .

أن قال : لَأَنَّا نَجِيبُ عَنْ الْأَوَّلِ بِأَنْ أَبَانَ وَإِنْ كَانَ نَاوُوسِيًّا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ ثَقَّةً (١) .

وهكذا شيخنا الشهيد في شرح الارشاد ، فأنه قال بعد الاشارة الى الرواية المذكورة الدالة على كراهة الصلاة على الجناز حين اصفرار الشمس ما هذا لفظه : وفي الطريق أبان بن عثمان ، وفيه ضعف (٢) .

والجواب عنه : الظاهر أن كل ذلك مستند الى قول ابن فضال ، وما يظهر من ابن داود من نسبة ذلك الى الأصحاب ، ففيه ما لا يخفى ؛ لعدم مطابقته للواقع .

والثاني : الصحيح المروي في رجال الكشي ، عن ابراهيم بن أبي البلاد ، قال : كنت أقود أبي وقد كان كفّ بصره ، حتّى صرنا الى حلقة فيها أبان الأحمر ، فقال لي : عمّن تحدّث ؟ قلت : عن أبي عبد الله عليه السلام ، فقال ، ويحه سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : أما أن منكم الكذّابين ومن غيركم المكذّبين (٣) .

وجه الدلالة على القدح أن الضمير في « قال » يعود الى ابراهيم ، وفي « ويحه » الى أبان ، ويكون ابراهيم قال ذلك مخاطباً الى أهل الحلقة منكم الكذّابين ، أي : من أهل الكوفة ، ويكون المراد من الكذّابين أرباب المذاهب الفاسدة من الغلاة والناووسية وغيرهما ، ومن المكذّبين الخوارج والمنحرفين عن الأئمة عليهم السلام فيكون ذلك من ابراهيم اشارة الى أن أبان من الأوّل ، فهو قدح عظيم منه فيه .

والجواب عنه ، أمّا أولاً : فلأنّ الكذاب لا يستلزم أن يكون فاسد العقيدة . وأمّا ثانياً : فهو أن الضمير في « قال » كما يحتمل أن يعود الى ابراهيم وفي « ويحه » الى أبان ، كذا يحتمل العكس ، بأن يكون في الأوّل الى أبان ، وفي الثاني الى ابراهيم ، فإذا قام الاحتمال بطل الاستدلال ، مضافاً الى أنّه يمكن أن يقال : الظاهر من سياقه الثاني ، بل ربّما يمكن تعيّنّه ؛ اذ الحاكي هو ابراهيم ، فلو كان القائل ذلك ينبغي أن

(١) مختلف الشيعة ٣ : ٤٤٠ .

(٢) روض الجنان ص ١٨٤ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٤٠ ، برقم : ٦٥٩ .

يقول قلت .

ان قلت : انّ هذا الاحتمال لا يناسبه النقل من ابراهيم ؛ لبعد حكاية الرجل مذمّته .

قلت : كلمة « ويح » كما يقال في مقام المذمة يقال في مقام الترحّم ، فليكن ما نحن فيه من الثاني ، فيكون المراد اظهار التأسف في كون ابراهيم وتوقّفه في جملة الكذّابين ، فتأمل .

والثالث : ما ذكره العلامة في الخلاصة والمنتهى من الحكم بفطحيّة أبان في الأوّل ، وواقفيّته في الثاني ، قال في أواخر الخلاصة : وطريق الصدوق الى أبي مريم الأنصاري صحيح ، وان كان فيه أبان بن عثمان ، وهو فطحيّ <sup>(١)</sup> .

ووافقه على ذلك شيخنا الشهيد الثاني رحمته الله في شرحه على الدراية ، حيث قال ما هذا لفظه : ونقلوا الاجماع على تصحيح ما يصحّ عن أبان بن عثمان مع كونه فطحيّاً <sup>(٢)</sup> انتهى كلامه .

ووافقه نجله السعيد الجليل ، قال في المنتقى : وفي باب الحلق والتقصير من المنتهى بعد الحكم بتخير الحاج بينهما ، قال الشيخ رحمته الله : ان كان ضرورة وجب الحلق ، وبه قال المفيد ، ثمّ استدلّ لهما بجملة من النصوص ، ثمّ قال في مقام الجواب بما هذا كلامه :

(١) رجال العلامة ص ٢٧٧ . قال في الخلاصة : وعن أبي مريم الأنصاري صحيح ، وان كان في طريقه أبان بن عثمان وهو فطحيّ ، لكن الكشي قال : أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه انتهى عبارة الخلاصة .

لكن لا يخفى ما فيه ؛ لوضوح أنّه مع كون أبان بن عثمان فطحيّاً كيف يحكم حينئذ بصحّته ، وما حكاه عن الكشي لا يكون موجّباً لصحّته على الاصطلاح الذي بني تصحيح الطرق عليه ، كما لا يخفى « منه » .

(٢) الرعاية في علم الدراية ص ٨٠ .

وعن الثالث أنّ في طريقه أبان بن عثمان وهو واقفي<sup>(١)</sup>.

والجواب عنه : الظاهر أنّ ذلك من باب المسامحة ، والظاهر القريب من القطع ، كما يظهر للمتأمل في الرجال ، أنّ المرجع في ذلك قول ابن فضال .  
فاطلاق الواقفي حينئذ : إمّا لأجل أنّ هذا اللفظ يطلق نادراً على الناووسية وهذا منه ، أو من باب التسامح ، بناءً على أنّ الكلّ مشترك في فساد العقيدة ، فلا يسمّه التعيين ، أولم يراجع حين الكتابة ، فاكتفى بما في نظره حال الكتابة ، فعبر تارة بالفظحي وأخرى بالواقفي ، والدليل عليه هو أنّه لم يذكر في الخلاصة في ترجمته إلاّ حكاية ناووسيته .

## المقام الثاني

### في ما يدلّ على مدحه وقبول الرواية عنه

فتقول : هو وجوه أيضاً :

الأول : أنّ ابن أبي عمير مع جلالة قدره وعلو مرتبته ، جعل أبان بن عثمان من جملة مشايخنا ، كما يظهر ممّا ذكره شيخنا الصدوق في الأربعة من الخصال ، وفي المجلس الثاني من أماليه ، قال : حدّثنا جعفر بن محمد بن محمد بن مسرور رحمهم الله ، قال : حدّثنا الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمّه عبد الله بن عامر ، عن محمد بن أبي عمير ، قال : حدّثني<sup>(٢)</sup> جماعة من مشايخنا ، منهم أبان بن عثمان ، وهشام بن سالم ، ومحمد بن حمران ، عن الصادق عليه السلام .

قال : عجبت لمن فزع من أربع كيف لا يفزع الى أربع : عجبت لمن خاف العدو كيف لا يفزع الى قوله ﴿ حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ فإني سمعت الله عزّ وجلّ يقول

(١) منتهى المطلب ٢ : ٧٦٣ الطبع الحجري .

(٢) في الخصال : حدّثنا .



عقبها ﴿ فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسهم سوء ﴾ (١) .  
وعجبت لمن اغتمَّ كيف لا يفرغ الى قوله ﴿ لا اله الا أنت سبحانك ايّ كنت من  
الظالمين ﴾ فاني سمعت الله عزّ وجلّ يقول بعقبها ﴿ ونجّينا من الغمّ وكذلك ننجي  
المؤمنين ﴾ (٢) .

وعجبت لمن مكربه كيف لا يفرغ الى قوله ﴿ وأفوّض أمري الى الله انّ الله بصير  
بالعباد ﴾ فاني سمعت الله عزّ وجلّ يقول بعقبها ﴿ فوقاه الله سيّئات ما مكروا ﴾ (٣) .  
وعجبت لمن أراد الدنيا وزينتها كيف لا يفرغ الى قوله ﴿ ما شاء الله لا قوة الا  
بالله ﴾ فاني سمعت الله عزّ وجلّ يقول بعقبها ﴿ ان ترن أنا أقلّ منك مالا وولداً \*  
فعسى ربّي أن يؤتين خيراً من جنتك ﴾ (٤) .

ولا يخفى أنّ في قوله « من مشايخنا » الى آخره وجوهاً من الدلالة على مدح هذا  
الرجل ؛ لكونه من مشايخ مثل ابن أبي عمير ، وازافة المشايخ الى ضمير المتكلّم مع  
الغير المستفاد منه كونه من الشيعة بل من مشايخهم ، وتقديمه في الذكر على مثل  
هشام بن سالم الثقة الجليل القدر .

والثاني : ما ذكره النجاشي والشيخ في الفهرست ، من أنّ أبان بن عثمان أصله  
كوفيّ ، وكان يسكنها تارة والبصرة أخرى ، وقد أخذ عنه أهلها (٥) . ودلالته على  
المدح كما لا يخفى .

والثالث : دعوى الكشي اجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ من هذا الرجل .  
تحقيق المقام في ايضاح المرام من هذا الكلام يستدعي بسط الكلام في مباحث :

(١) آل عمران : ١٧٤ .

(٢) الأنبياء : ٨٨ .

(٣) غافر : ٤٤ - ٤٥ .

(٤) الكهف : ٣٩ - ٤٠ . الخصال ص ٢١٨ برقم : ٤٣ ، وأمالى الشيخ الصدوق ص ٥ .

(٥) رجال النجاشي ص ١٣ ، والفهرست ص ١٨ .

## المبحث الأول

### في من ادّعى هذا الاجماع في حقهم

فنقول : جعل الفاضل أبو عمرو الكشي - نور الله تعالى مرقدہ - هؤلاء العظام

ثلاث طبقات :

الأولى : جعلها من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام ، قال : في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ، أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ، وانقادوا اليهم بالفقه ، فقالوا : أفقه الأولين ستّة : زرارة ، ومعرفة بن خرّبوذ ، وبريد ، وأبو بصير الأسدي ، والفضيل بن يسار ، ومحمّد بن مسلم الطائي ، قالوا : وأفقه الستّة زرارة ، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي ، وهوليث بن البختری <sup>(١)</sup> .

الطبقة الثانية : جعلهم من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، قال قدّس الله روحه : تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ، أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون ، وأقرّوا لهم بالفقه من دون أولئك الستّة الذين عدّناهم وسبّناهم ، ستّة نفر : جميل بن درّاج ، وعبد الله بن مسكان ، وعبد الله بن بكير ، وحمّاد بن عيسى ، وحمّاد بن عثمان ، وأبان بن عثمان ، قالوا : وزعم أبو اسحاق الفقيه - يعني : ثعلبة بن ميمون - أن أفقه هؤلاء جميل بن درّاج ، وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام <sup>(٢)</sup> .

الطبقة الثالثة : جعلها من أصحاب سيّدنا الكاظم والرضا عليهما آلاف التحية والثناء ، قال : تسمية الفقهاء من أصحاب أبي ابراهيم وأبي الحسن عليهما السلام ، أجمع

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٥٠٧ برقم : ٤٣١ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٧٣ ، برقم : ٧٠٥ .

أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم ، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم ، وهم ستّة نفر آخر دون الستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ، منهم : يونس بن عبد الرحمن ، وصفوان بن يحيى يّباع السابريّ ، ومحمّد بن أبي عمير ، وعبد الله بن المغيرة ، والحسن بن محبوب ، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر .

وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب : الحسن بن علي بن فضّال ، وفضالة بن أيّوب . وقال بعضهم مكان فضالة : عثمان بن عيسى ، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى <sup>(١)</sup> . انتهى كلامه أعلى الله تعالى مقامه .

ولا يخفى عليك أنّ عنوان كلامه وإن دلّ على أنّ الذين ادّعي الاجماع فيهم ثمانية عشر ، لكن يظهر من انضمام بعض كلامه الى آخر أنّهم اثنان وعشرون ؛ لقوله في الطبقة الأولى « وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي » وفي الثالثة « وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن بن فضّال وفضالة بن أيّوب ، وقال بعضهم مكان فضالة عثمان بن عيسى » .

فيكون عدد من في الطبقة الأولى سبعة ، خمسة ممّن أطبقوا على دعوى الاجماع فيهم ، واثنان ممّن اختصّ بتلك الدعوى بعضهم على ما يظهر من ٤ كلامه ، وهما أبو بصير الأسدي ، وليث المرادي البخري .

ويكون عدد من في الطبقة الثالثة تسعة ، خمسة ممّا أطبقوا على تلك الدعوى في حقّهم ، بخلاف الأربعة ، وهم : الحسن بن محبوب ، وابن فضّال ، وفضالة ، وعثمان بن عيسى .

وقوله « وفضالة بن أيّوب » فيه احتمالان :

أحدهما : أن يكون عطفاً على الحسن بن علي بن فضّال ، وعليه يحتمل معنيين : الأوّل : أن يكون المراد قال بعضهم مكان الحسن بن محبوب « الحسن بن علي بن

فضَّال» وقال بعض آخر مكانه فضالة بن أيوب . والثاني : أن يكون في العبارة حذف ، والتقدير : قال بعضهم مكان الحسن بن محبوب ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر «الحسن بن علي بن فضَّال وفضالة» بأن يكون الأوَّل في مكان الأوَّل ، والثاني في مكان الثاني .

وثانيهما : أن يكون عطفًا على «مكان» في قوله «وقال بعضهم مكان الحسن» أي : قال بعضهم فضالة ، أي : أنه ممَّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، أي : زاده ذلك البعض على السَّنة المذكورة ، وهو يصحَّ على تقدير ذكر ابن محبوب وابن فضَّال ، وإن كان الأوَّل لا يخلو من ظهور ، وهذا الاحتمال هو الأظهر ؛ لقوله «وقال بعضهم مكان فضالة عثمان بن عيسى» .

ان قيل : الظاهر من كلام الكشي في المواضع الثلاثة المذكورة أنَّ أصحاب الاجماع ثمانية عشر ، ولمَّا حصل الاختلاف في اثنين منهم ، حيث اختلف في أنَّ أبابصير هل هو الأسدي أو البخري ، والحسن هل هو ابن محبوب أو ابن فضَّال ، لم يعلم أنَّهما من أيَّهم ؟ فالمتيقَّن سَنة عشر لا اثنان وعشرون ولا ثمانية عشر .

قلنا : لا منافاة في ذلك ، إذ مفاده أنَّ بعضاً من الأصحاب يدَّعي الاجماع في بعض وآخر في آخر ، ولمَّا كان الحقَّ حجَّة الاجماع يكون كلاهما حجَّة في كليهما . والحاصل أنَّ المنافاة أنَّما يتحقَّق اذا كان المدَّعي للاجماع في أحدهما نافياً للآخر ، والظاهر أنَّ الأمر ليس كذلك ، بل واحد منهم ادَّعى الاجماع في بعض والآخر في آخر ، فتأمل .

فعلى هذا يكون المتحصَّل ممَّا ذكره أنَّ أكثر هؤلاء الأماجد ممَّا أطبق الأصحاب والمشايخ على دعوى الاجماع فيهم دون غيره ، بل مدَّعيه في حقِّ بعضهم ، وهو غير مضرِّ لما عرفت .

نعم هنا شيء آخر ، وهو أنَّ التعويل على الاجماع أنَّما يتبع التعويل على مدَّعيه ، وهو متوقَّف على معرفته ، وهي غير متحقَّقة فيما نحن فيه ؛ إذ البعض غير معلوم .

ويمكن أن يقال : إنّ الضمير في بعضهم في قوله « قال بعضهم » يعود الى أصحابنا في قوله « أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنه » وهذا البعض الذي هو من أصحابنا : إمّا من مشايخ الكشي ، أولاً . وعلى التقديرين يظهر من نقل الكشي تعويله عليه ووثوقه به ، وكذلك الحال في « قال بعضهم » في الطبقة الأولى ، فإنّ الضمير فيه يعود الى العصابة في قوله « أجمعت العصابة » ولعلّ هذا القدر يكفي في المقام ونحوه .

## المبحث الثاني

### في معنى هذه العبارة وتوضيحها

فنقول : قد وقع الخلاف في أنّ المراد بالموصول في قوله « أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه » ما هو ؟ فالأكثر على أنّ المراد منه المرويّ .

حاصله : أنّه اذا صحّت سلسلة السند بينهم وبين أحد هؤلاء العظام ، اتّفقوا على الحكم بصحّة ذلك الحديث وقبوله . أو اذا صحّ وظهر لهم صدور الحديث من أحدهم ، أطبقوا على الحكم بصحّته . وهذا أنسب باصطلاح القدماء ، وهذا هو المتبادر من الكلام ، ولهذا بنى الأمر عليه كثير من العلماء الأعلام ، كالعلامة ، والفاضل الحسن بن داود ، وشيخنا الشهيد ، والمدقّق السميّ الداماد ، والفاضلين المجلسيّين ، والفاضل السميّ الخراساني ، وغيرهم عطر الله تعالى مراقدهم .

وذهب الفاضل المحدّث الفاساني الى أنّ المراد منه الرواية ، قال في أوائل وافيّه : قد فهم جماعة من المتأخّرين من قوله « أجمعت العصابة أو الأصحاب على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء » الحكم بصحّة الحديث المنقول عنهم ، ونسبته <sup>(١)</sup> الى أهل

(١) قوله « ونسبته » يحتمل أن يكون عطفاً على الحديث في قوله « بصحّة الحديث » كما يحتمل أن يكون عطفاً على الحكم حتّى يكون مفعولاً به لـ « فهم » مثل المعطوف عليه . وعلى الأوّل يكون التقدير : فهم جماعة من العبارة الحكم بصحّة الحديث وصحّة نسبته الى أهل

البيت عليه السلام بمجرد صحته عنهم ، من دون اعتبار العدالة في من يروون عنه ، حتى لو رويوا عن معروف بالفسق أو بالوضع فضلاً عما لو أرسلوا الحديث ، كان ما نقلوه صحيحاً محكوماً على نسبته الى أهل العصمة صلوات الله عليهم .

وأنت خير بأن هذه العبارة ليست صريحة في ذلك ولا ظاهرة فيه ، فإن ما يصح عنهم إنما هو الرواية لا المروي ، بل كما يحتمل ذلك يحتمل كونها كناية عن الاجماع على عدالتهم وصدقهم ، بخلاف غيرهم ممن لم ينقل الاجماع على عدالته <sup>(١)</sup> . انتهى كلامه رفع مقامه .

والفرق بين المعنيين ظاهر ، فإن متعلق التصحيح في الأول الحديث ، وفي الثاني الرواية بالمعنى المصدرى ، أي : قول أحدهم أخبرني أو حدثني ، أو سمعت من فلان ونحوها . والمختار الأول ، وهو المتبادر ؛ اذ لو كان المراد المعنى الثاني اكتفى بقوله « أجمعت العصابة على تصديقهم » فلا افتقار الى تصحيح ما يصح عنهم ، بل ولا حسن لذلك ، كما لا يخفى على المتأمل ، فالعدول عنه الى ما ذكر دليل على أن المراد صحة المروي لظهوره فيه ، لا الاخبار والرواية .

ان قلت : ان هذا إنما يتم فيما ذكر في الطبقة الثانية والثالثة ، وأما في الطبقة الأولى فلا ؛ اذ المذكور فيها تصديقهم لا تصحيح ما يصح عنهم ، فكما يكون هذا ظاهراً في صحة المروي ، فيكون ذلك ظاهراً في الاخبار والرواية ، فكما يمكن ارجاعه اليه يمكن العكس ، والآما الوجه في الاختلاف ؟ .

قلت : الظاهر أن هذا الاختلاف دليل على المعنى الذي اخترناه .

توضيح المرام : أن نشر الأحاديث لما كان في زمن الصادقين عليهم السلام ، وكان المذكور في الطبقة الأولى من أصحابها ، كانت روايتهم غالباً عنها عليهم السلام من غير

البيت عليه السلام و على الثاني : فهم جماعة منها نسبته الى أهل البيت عليهم السلام « منه » .

واسطة ، فيكفي للحكم بصحة الحديث تصديقهم ، كما لا يخفى .

وأما المذكور في الطبقة الثانية والثالثة ، فعلى ما ذكره لما كان من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ، وكانت رواية الطبقة الثانية عن مولانا الباقر عليه السلام على ما ذكر مع الواسطة ، والطبقة الثالثة كذلك بالنسبة الى الصادق عليه السلام أيضاً ، ولم يكن الحكم بتصديقهم كافياً في الحكم بصحة الحديث ما اكتفى بذلك ، ولذا قال : أجمعت العصابة أو أصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم .

ولما تحقق رواية كل من في الطبقة الثانية عن مولانا الصادق عليه السلام من غير واسطة ، وكذلك الطبقة الثالثة بالنسبة الى سيّدنا الكاظم والرضا عليهم السلام أتى بتصديقهم أيضاً .

والحاصل أنّ التصديق فيما اذا كانت الرواية عن الأئمة عليهم السلام من غير واسطة ، والتصحيح فيما اذا كانت معها ، فلا تغفل .

فالظاهر أنّ الاجماع في صحة أحاديثهم وحجّيتها ، فلو كانت الوسائط بيننا وبينهم مقبولة يكون الحديث حجة ، سواء كانت الواسطة بينهم وبين المعصوم مطروحة أو مذكورة ، وسواء كانت معلوم الفسق أو العدالة أو مجهول الحال . وبالجمله أنّ مسانيدهم ومراسيلهم ومقاطيعهم بأسرها مقبولة .

### المقام الثالث

في أنّ الاجماع المذكور هل يكفي

في الحكم بتوثيق هؤلاء العظام

وتعديلهم وكل من كان قبلهم الى المعصوم أو لا مطلقاً أو التفصيل بين هؤلاء فنعم ومن قبلهم فلا ؟ احتمالات :

وجه الأوّل : هو أنّ هذا الاجماع على قبول الحديث بمحض صدوره عن هؤلاء وعدم الالتفات الى حال الرواة الذين قبلهم مطلقاً ، ليس إلا لأجل أنّه يظهر عليهم

من حالهم أنّهم لا يروون إلاّ عن الثقات ، ولا يعولون إلاّ على العدول ، ومن عول عليهم فمن ثبوت الرواية من هؤلاء عن أشخاص يحكم بتعديلهم وتوثيقهم ، فعلى هذا يكون رواية هؤلاء من أسباب التعديل .

ويظهر هذا الاحتمال من شيخنا الشهيد الثاني قدّس الله روحه السعيد في غاية المراد في مسألة عدم جواز بيع الثمرة قبل ظهورها ، حيث قال بعد أن أورد الحديث الذي اشتمل سنده على الحسن بن محبوب ، عن خالد بن الجرير ، عن أبي الربيع الشامي ، ما هذا لفظه : وقد قال الكشي : أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن الحسن بن محبوب ، ثمّ قال : قلت : وفي هذا توثيق ما لأبي الربيع الشامي <sup>(١)</sup> . انتهى . والمشار اليه لاسم الإشارة في كلامه الاجماع المذكور ، فقد استدللّ بهذا الاجماع الذي ادّعي في حقّ الحسن بن محبوب على وثاقة من يروي عنه بواسطة . ومنه يظهر أنّ وثاقة ابن جرير عنده ثابتة ، ولهذا تصدّى لوثاقة من يروي عنه دونه .

وتظهر الثمرة فيما اذا وقعوا في أسانيد أحاديث أخر ، أي : فيما اذا لم يكن الراوي أحد هؤلاء العظام ، فحينئذ يحكم بصحّة تلك الأحاديث لو لم يكن هناك مانع آخر ، ولو لم يوجد لهم موثّق أصلاً ، وفيما اذا وجد لهم جارح فيقع التعارض ، فلا بدّ من الرجوع الى التراجيح ، بناءً على هذا الوجه وفي غيرهما ممّا لا يخفى على العارف ، هذا في المرويّ عنه ، وأمّا في الراوي فلما ستقف عليه .

ووجه الثاني : هو أنّ الاجماع المذكور موجود في كلام الفاضل أبي عمرو الكشي ، وهو من قدماء الأصحاب نوّر الله مراقدهم ، والصحّة في اصطلاحهم مغايرة لاصطلاح المتأخّرين ؛ اذ الحديث الصحيح عندهم ما ثبت صدوره من المعصوم عليه السلام ، سواء كان ذلك من جهة خبره ، أو من القرائن الخارجة والآثار المعبرة .



ومن هنا ظهر الجواب عما ذكر في الأوّل ؛ اذ يكفي في الاعتماد بالحديث ونقله ثبوت صدوره عن الحجّة ، سواء كان ذلك من جهة الاعتماد بالخبر أو لا بل من وجه آخر ، وهو ظاهره ، ومعلوم أنّ العامّ لا دلالة له على الخاصّ .

لا يقال : إنّ ذكر الوساطة دليل على الأوّل . لظهور فساده ؛ اذ الظاهر أنّ ذلك من جهة اتصال السند بأهل العصمة عليهم السلام ، ولو كانت الوساطة ممّن لا يعول عليه ، كما لا يخفى على المطلّع الخبير بأحوال المشايخ والرواة . والمختار الثالث ، فيكفي الاجماع المذكور في الحكم بتوثيق هؤلاء الأماجد دون من قبلهم .

أمّا الثاني ، فلما ذكر في الثاني ، ويؤيده ما ذكره شيخ الطائفة في حقّ صفوان بن يحيى ، وابن أبي عمير ، من أنّهما لا يرويان الآن عن ثقة ؛ اذ لو كان الأمر على ما ذكر لما كان وجه لاختصاص ذلك بهما ، فتأمل .

وأما الأوّل ، فلوضوح أنّ اتفاق الأصحاب على تصحيح حديث شخص وقبوله بمحض صدوره منه من غير تثبّت والثقات الى من قبله ليس الآن جهة شدة اعتمادهم عليه ، كما لا يخفى على من سلك مسلك الانصاف ، وعدل عن منهج الجور والاعتساف ، بل الظاهر من الاجماع المذكور كونهم في أعلى مراتب الوثاقة وأثنى مدارج العدالة ، وهذا هو الداعي لاختصاص الاجماع بهم دون غيرهم من الثقات والعدول .

ان قلت <sup>(١)</sup> : المراد من الوثاقة المستفادة من الاجماع ؛ إمّا معناه الأخصّ ، أي : الاماميّ العادل الضابط ، أو الأعمّ . وعلى التقديرين لا نسلم دلالة الاجماع عليها . أمّا الأوّل ، فلظهور أنّ جماعة ممّن ادّعي الاجماع في حقّهم حكم في الرجال

---

(١) أشير به الى الجواب ، أمّا لو قيل إنّ الاجماع المذكور لو كان من جهة العدالة والوثاقة ، لما وجّه لاختصاصه في حقّهم لكثرة العدول والثقات كما لا يخفى . وتقرير الجواب : أنّ الاجماع أنّما هو من جهة كونهم في أعلى مراتب العدالة وأقصى مدارج الوثاقة ، لالحض كونه عادلاً وثقة ، وهو مختصّ بهم « منه » .

بفساد عقيدتهم ، كعبد الله بن بكير ، والحسن بن علي بن فضال ، فقد حكم شيخ الطائفة وغيره بفتحيتها .

وحكى الكشي عن محمد بن مسعود ذلك ، قال : قال محمد بن مسعود : عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا ، منهم ابن بكير ، وابن فضال يعني الحسن بن علي <sup>(١)</sup> .

وكذا أبان بن عثمان ، فقد تقدّمت حكاية ناووسيته ، وعثمان بن عيسى ، فقد حكم شيخ الطائفة بوقفه <sup>(٢)</sup> ، ودلّت عليه جملة من الروايات .

وأما الثاني ، فلأنه لو دلّ عليه لزم توثيقهم لكلّ من ادّعى الاجماع في حقّه ، وهو باطل لعدم توثيقهم لأبان بن عثمان ، وعثمان بن عيسى . ومنه يظهر أنّ التوثيق في من وثّقه ليس لأجل الاجماع بل من غيره ، ومنه يظهر عدم دلالة الاجماع عليه .

قلنا : نختار الأوّل ، فنقول : لا اشكال في المذكورين في الطبقة الأولى ، كما لا يخفى ، وكذلك في المذكورين في الثالثة ، بناءً على اعتقاد المدّعي للاجماع وهو الكشي ، وأما ذكر ابن فضال وعثمان بن عيسى حاكياً عن البعض . وأما من ذكر في الطبقة الثانية ، ف كذلك في ابن بكير وأبان بن عثمان ، كما لا يخفى .

وأما فيها ، فيجاء بمثل ما ذكر ؛ اذ لم يظهر من الكشي الاعتراف بفساد عقيدتها بل أنّا حكاه عن ابن مسعود وابن فضال ، بل هو التحقيق بالاضافة الى أبان بن عثمان ، كما ستقف عليه ، وحكم غيره ذلك لا يضرّ فيما نحن فيه بصدده في دلالة كلامه عليه .

وعلى فرض التسليم نقول : انّ المدّعي ظهور العبارة فيما ذكر ، وثبوت خلافه في بعض المواضع لدلالة الأقوى ، غير مضرّ . وهذا كما يقال : انّ لفظة « ثقة » تدلّ على

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٣٥ ، برقم : ٦٣٩ .

(٢) الفهرست ص ١٢٠ .

كون المدوح به امامياً عادلاً، ومع ذلك كثيراً ما يوصف من فسدت عقيدته بذلك كما لا يخفى . فالتحقيق دلالتة على الوثاقة ، بل على أعلى مراتبها .

وتظهر الثمرة في معروف بن خربوذ<sup>(١)</sup> ، فإنه لم يوثق في كتب الرجال صريحاً ، وإن ذكروا له مدحاً ، فإنه على المختار من دلالة الاجماع على الوثاقة يكون حديثه معدوداً في الصحاح ، بخلافه على غيره فيكون حسناً ، وكذلك الحال في أبان بن عثمان وعثمان بن عيسى ، فإنه على المختار يعدّ حديثهما موثقاً أو صحيحاً ، بخلافه على غيره ، فلا يكون مندرجاً تحت الأقسام الثلاثة<sup>(٢)</sup> المذكورة .

وأنت اذا تصفّحت كلمات المحققين من المتأخرين السالكين الى مراعاة هذا الاصطلاح في الأحاديث وجدتهم مطبقين في الحكم بكون حديث معروف بن خربوذ صحيحاً ، وأبان بن عثمان وعثمان بن عيسى صحيحاً أو موثقاً ، وهو يرشدك الى ما اخترناه من دلالة الاجماع على الوثاقة ، فلا تغفل .

## المبحث الرابع

### في ما يتوهم وروده على المباحث السابقة

فنقول : إنّ هنا ايرادين :

الأوّل : أنّ الاجماع الذي أقيم البرهان على حجّيته هو الاجماع بالمعنى المصطلح عليه ، أي : الكاشف عن قول المعصوم ، وهو غير مراد في المقام كما لا يخفى ، وغيره ليس بحجّة .

والجواب عنه ظاهر ممّا قرّرناه ؛ اذ مدلول الاجماع المذكور بالدلالة الالتزامية كونهم في أعلى درجات الوثاقة ، فكما يكتفى بنقل عدل عن النجاشي مثلاً توثيق

(١) خربوذ كما في الخلاصة بالخاء المعجمة المفتوحة والراء المشدّدة والباء المنقّطة تحتها نقطة والذال المعجمة بعد الواو « منه » .

(٢) تكون الوثاقة في الأوّل بل في الثاني بمعنى ، وفي الثالث بمعنى آخر على التحقيق « منه » .

راؤ في توثيقه ، فليكتف في ذلك بنقل الكشي ، بل هنا أولى لنقله ذلك عن كل الأصحاب ، بل يحتمل القبول هنا ، ولو على القول بعدم جواز الاجتزاء في التذكية بقول المذكي الواحد ، كما يظهر وجهه للمتأمل .

مضافاً الى أنه يمكن أن يقال : الظاهر من نقل الكشي ذلك اعترافه بذلك ، فيكون هو من المذكين لهؤلاء الأماجد أيضاً .

والثاني : أن مقتضى جعلهم ثلاث طبقات ، أن الطبقة الثانية ليست في مرتبة الطبقة الأولى ، وكذا الثالثة ليست في مرتبة الثانية ، وكذا العكس أي الثانية ليست في مرتبة الثالثة ، وكذلك أن الطبقة الأولى ليست في مرتبة الثالثة .

ونحن أجرينا المقال عليه في بعض المباحث السالفة ، وهو غير صحيح ؛ اذ المراد من كون رجل من أصحاب امام عليّ (عليه السلام) : إما أصحاب الرواية عنه ، أو أصحاب اللقاء ، وهو أعم من الأول ، والثاني ليس بمراد في المقام جزماً ، مضافاً الى أنه غير مضرّ بما نحن بصده ، بل الايراد عليه أقوى ، فتعين الأول .

فنقول : الذي يظهر من تتبع الرجال أن انتفاء كون الطبقة الثانية في مرتبة الطبقة الأولى وان كان صحيحاً ، لكن عدم كونها في مرتبة الطبقة الثالثة غير صحيح ، اذ من جملتها جميل بن درّاج ، وقد صرح النجاشي والخلاصة بأنه يروي عن الصادق والكاظم (عليهما السلام) وأنه مات في أيام الرضا (عليه السلام) <sup>(١)</sup> . وكذا شيخ الطائفة في رجاله ، حيث ذكره في أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام) <sup>(٢)</sup> .

وأما حمّاد بن عثمان ، فقد جعله الشيخ من أصحاب الصادق والكاظم والرضا (عليهما السلام) <sup>(٣)</sup> . أي : ممن يروي عنهم . وفي الخلاصة جعله من أصحاب الكاظم

(١) رجال النجاشي ص ١٢٦ ، ورجال العلامة ص ٣٤ .

(٢) رجال الشيخ ص ١٦٣ و ٣٤٦ .

(٣) رجال الشيخ ص ١٧٣ و ٣٤٦ و ٣٧١ .

والرضا عليه السلام (١).

وأما حماد بن عيسى ، فقد جعله شيخ الطائفة أيضاً من أصحاب الصادق والكاظم عليه السلام (٢). وفي الخلاصة أنه روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن والرضا عليه السلام ومات في حياة أبي جعفر الثاني عليه السلام ، لكن قال : ولم يحفظ عنه رواية عن الرضا ولا عن أبي جعفر عليه السلام (٣).

وأما أبان بن عثمان ، ففي النجاشي والفهرست أنه يروي عن الصادق والكاظم عليه السلام (٤). وما ذكره ابن داود من أنه ممن لم يرو (٥) ، فغير صحيح .  
وأما عبد الله بن مسكان (٦) ، فقد أنكر النجاشي روايته عن الصادق عليه السلام ، وقال : أنه روى عن أبي الحسن عليه السلام (٧). وفي الكشي : أنه لم يسمع من أبي عبد الله عليه السلام إلا حديث من أدرك المشعر فقد أدرك الحج (٨).  
ولم يبق في تلك الطبقة على ما يقتضيه ذلك الجعل إلا ابن بكير ؛ إذ هو غير مذكور

(١) رجال العلامة ص ٥٦ .

(٢) رجال الشيخ ص ١٧٤ و ٣٤٦ .

(٣) رجال العلامة ص ٥٦ .

(٤) رجال النجاشي ص ١٣ والفهرست ص ١٨ .

(٥) رجال ابن داود ص ١١ .

(٦) قال في القاموس : مسكان بضم الميم شيخ الشيعة واسمه عبد الله .

أقول : الأصلح بحاله أن لا يتكلم بذلك ، إذ مسكان ليس من مشايخ الشيعة ، بل ولا من رواتهم ، وكذا اسمه ليس عبد الله ، نعم كل منها إنما هو لابنه ، فتوهم الأب بالابن ، فهو من الأغلاط التي تهدرت منه . كقوله في مروان : ولد بفارس ، مع أنه من بلاد خراسان . وكقوله في الطاق : أنه حصن بطبرستان وبه سكن محمد بن نعمان شيطان الطاق ، وهو أيضاً غير صحيح ؛ لأن تسمية شيطان الطاق عند المخالفين ، ومؤمن الطاق لما ذكر في كتب الشيعة من أن دكانه في طاق المحامل بالكوفة « منه » .

(٧) رجال النجاشي ص ٢١٤ .

(٨) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٨٠ ، برقم : ٧١٦ .

في كتب الرجال الآ في أصحاب الصادق عليه السلام، وغيره : إمّا من أصحاب الأئمة الثلاثة ، أي : الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ، كحمّاد بن عيسى ، وحمّاد بن عثمان . أو من أصحاب الصادق والكاظم عليهم السلام ، كجميل بن درّاج ، وأبان بن عثمان ، وعبد الله بن مسكان ، بناءً على عدم تسليم ما ذكره النجاشي ، كما هو الظاهر ، والآ لما وجّه لجعله في المرتبة الثانية كما لا يخفى .

وأما المذكورين في الطبقة الأولى ، فثلاثة منها على مقتضى ذلك الجعل ، وهم معروف بن خرّبوذ<sup>(١)</sup> ، وبريد بن معاوية ، وفضيل بن يسار . وأما الثلاثة الباقية ، أي : زرارة ، وأبو بصير الأسدي ، ومحمّد بن مسلم ، فقد عدّهم شيخ الطائفة من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام <sup>(٢)</sup> .

وأما من في الطبقة الثالثة ، فثلاثة منهم على ما يقتضيه ظاهر ذلك الجعل ، وهم : يونس بن عبد الرحمن ، وعبد الله بن المغيرة ، والحسن بن محبوب ، وواحد منهم من أصحاب الصادق والامامين عليهم السلام ، وهو ابن أبي عمير ، والباقيان وهما : صفوان والبرزطي من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام . فعلى هذا ينبغي جعلهم سبع طبقات :

الأولى : من أصحاب الباقر والصادق عليهم السلام ، وهم : معروف بن خرّبوذ ، وبريد بن معاوية ، وفضيل بن يسار .

والثانية : من أصحاب الصادق عليه السلام ، وهو : عبد الله بن بكير .

والثالثة : من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام ، وهم : زرارة ، وأبو بصير الأسدي ، ومحمّد بن مسلم .

(١) وفي رجال الشيخ جعل معروف بن خرّبوذ من أصحاب مولانا علي بن الحسين عليه السلام

« منه » .

(٢) رجال الشيخ ص ١٢٣ و ٢٠١ و ٣٥٠ و ص ١٣٤ و ٢٧٨ و ٣٥٨ . و ص ١٣٥ و

٣٥٨ و ٣٠٠ .

والرابعة : من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام ، وهم : جميل بن درّاج ، وأبان بن عثمان ، وعبد الله بن مسكان .

والخامسة : من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ، وهم : يونس بن عبد الرحمن ، وعبد الله بن المغيرة ، والحسن بن محبوب .  
والسابعة : من أصحاب الكاظم والرضا والمجواد عليهم السلام وهما : صفوان بن يحيى ، والبرنظي .

ويمكن الجواب عنه بوجه :

الأوّل : أنّ الكلام المذكور في كتاب الكشي منساق على اعتقاده ، فيمكن أن يكون اعتقاده ما يقتضيه كلامه من عدم كون المذكور في طبقة في مرتبة أخرى ، ولا يلزم مطابقتها للواقع ، ولا استبعاد في ذلك ، بل ذلك لا يدلّ على قصور قائله ، كما لا يخفى على المنصف .

والثاني : يمكن أن يكون الوجه في ذلك أكثرية الرواية ، بأن يكون اعتقاده أنّ المذكور في الطبقة الثالثة مثلاً أكثر رواياتهم عن الامامين عليهم السلام ، ولا يلزم منه انتفاء الرواية عن غيرهما مطلقاً .

لكن يتوجّه عليه أنّه كيف يمكن أن يكون المراد ذلك ؟ مع أنّ من جملة المذكورين في الثانية عبد الله بن مسكان ، وقد أنكر النجاشي روايته عن الصادق عليه السلام ، وحكى الكشي عن يونس أنّه قال : إنّ عبد الله بن مسكان لم يسمع من أبي عبد الله عليه السلام إلاّ حديث من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ .

ويمكن الجواب عنه ، بأنّ النجاشي وإن أنكر ذلك لكنّه غير مسلم ، بل الذي يظهر من كتب الأحاديث أنّ روايته عنه كثيرة ، وإن أردت الاطلاع فأدرك على عدّة مواضع ، فنقول :

منها : ما في باب الأحداث الموجبة للطهارة من التهذيب ، عن صفوان ، عن

عبد الله بن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام (١).

ومنها : ما في باب كيفية الصلاة من أصل التهذيب ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن ابن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يرفع يديه كلما أهوى للركوع والسجود ، وكلما رفع رأسه من ركوع أو سجود ، قال : هي العبودية (٢).

ومنها : ما رواه في باب الأذان والاقامة من زيادات التهذيب ، عن عبد الله بن مسكان ، قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام أذن وأقام من غير أن يفصل بينهما بجلوس (٣).

ومنها : ما في باب الشكر من أصول الكافي ، عن عبد الله بن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان في السفر الحديث (٤).

ومنها : ما رواه في باب أنه لا يكون شيء في السماء والأرض إلا بسبعة من أصوله أيضاً ، حيث روى عن حريز بن عبد الله وعبد الله بن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بهذه الخصال السبع : بمشيئة وإرادة ، وقدر ، وقضاء ، واذن ، وكتاب ، وأجل ، فمن زعم أنه لا يقدر على نقض واحدة فقد كفر (٥).

ومنها : ما رواه الثقة الجليل علي بن ابراهيم في تفسيره في سورة آل عمران ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما بعث الله نبياً من لدن آدم فلهم جرّاً إلا ويرجع إلى الدنيا وينصر أمير المؤمنين عليه السلام

(١) تهذيب الأحكام ١ : ٣٣ ح ٢٦ .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٧٥ ح ٤٨ .

(٣) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٨٥ ح ٤٠ .

(٤) أصول الكافي ٢ : ٩٨ ح ٢٤ .

(٥) أصول الكافي ١ : ١٤٩ ح ١ .



ومنها : ما رواه أيضاً في تفسيره في سورة البقرة في تفسير آية ﴿ ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير ﴾ (٢) عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد الله بن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لما نزلت ﴿ انّ الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً أنما يأكلون في بطونهم ناراً ﴾ أخرج من كان عنده يтим وسألوا رسول الله ﷺ في اخراجهم ، فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿ يسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير ﴾ الآية (٣).

ومنها : ما رواه ثقة الاسلام في باب الحمام من كتاب الزيّ والتجمل من الكافي ، عن عبد الله بن مسكان ، قال : كنّا جماعة من أصحابنا دخلنا الحمام ، فلمّا خرجنا لقينا أبا عبد الله عليه السلام فقال لنا : من أين أقبلتم ؟ فقلنا له : من الحمام ، فقال : أتقى الله غسلكم ، فقلنا له : جعلنا فداك ، وأنا جئنا معه حتّى دخل الحمام ، فجلسنا له حتّى خرج ، فقلنا له : أتقى الله غسلك ، فقال : طهركم الله (٤).

أقول : يمكن أن يقال في معناه : أنّ الغسل بفتح العين مصدر بمعنى المفعول ، والمعنى أتقى الله مغسولكم ، أي : طهره من الأدناس والأرجاس والخبائث والآلام .  
وغير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتبّع . وأما ما في الكشي من أنه لم يسمع من أبي عبد الله عليه السلام الى آخره ، فإنما حكاه عن يونس ، ولا يلزم أن يكون ذلك اعتقاده ، فتأمل .

والثالث : يمكن أن يكون المراد مزيد الاختصاص ، فن جعله من الطبقة الأولى يعتقد أنّ له مزيد اختصاص بالامامين عليه السلام ، وهكذا بالاضافة الى المذكور في

(١) تفسير علي بن ابراهيم القمي ١ : ١٠٦ .

(٢) البقرة : ٢٢٠ .

(٣) تفسير علي بن ابراهيم القمي ١ : ٧٢ .

(٤) فروع الكافي ٦ : ٥٠٠ ح ٢٠ .

الطبقة الثانية والثالثة ، فتأمل .

ثم إنّ زمام الكلام وان خرج عن حدّ الاعتدال ، لكن المقام لما كان حريّاً بالاهتمام ، ينبغي تحقيق الحال للتنبيه على المرام .

### المقام الثالث

#### في العود الى ما كنّا بصددّه

فنقول : قد تحقّق في شأن هذا الرجل ، وهو أبان بن عثمان ، كلّ من الوجوه القادحة والمادحة ، لكن الوجوه القادحة غير صالحة لمعارضة الوجوه المادحة .

أمّا في الثاني والثالث منها ، فلما قدّمناه فيها .

وأما الأوّل ، فيمكن الجواب عنه بما ذكره المولى الأردبيلي في كتاب الكفالة من شرحه على الارشاد في شرح قول العلامة « ولو قال ان لم أحضره كان عليّ كذا » حيث قال : وفي الكشي الذي عندي قيل : كان قادسيّاً ، أي : من القادسيّة ، ثم قال : وكأنّه تصحيف<sup>(١)</sup> انتهى . فمع اختلاف النسخ لا يمكن رفع اليد عمّا يقتضيه ظواهر الوجوه المادحة .

وعلى فرض التسليم والتصحيف في تلك النسخة كما هو الظاهر ، نقول : إنّ قول ابن فضالّ الفطحي لا يصلح لمعارضة قول ابن أبي عمير الثقة ، وقول الكشي العدل . ان قلت : إنّ ذلك أمّا هو اذا كان التعارض بينهما من تعارض النصّين ، أو الظاهرين ، بل هو من تعارض النصّ والظاهر ، بأنّ قول ابن فضالّ نصّ في فساد عقيدته ، وقول ابن أبي عمير والكشي ظاهر في عدمه ، وقد تقدّم أنّ محمّد بن مسعود العياشي مع اعترافه بفتحيّة عبد الله بن بكير ، وابن فضالّ ، صرح بأنّها من فقهاء أصحابنا ، فليكن كلام ابن أبي عمير في أبان أنّه من مشايخنا من هذا القبيل ، وكذلك

حكاية الاجماع من الكشي .

هذا وان كان ممكناً في نفسه ، لكن في المقام مستبعد ارادة هذا المعنى جداً ؛ اذ تقديمه على مثل هشام بن سالم الثقة الجليل القدر ، يؤكّد ارادة الظهور من مشايخنا . وأيضاً أنا نقطع بأنّ المراد من مشايخنا بالاضافة الى هشام بن سالم هو المعنى الخاصّ ، وهو مؤيّد آخر لارادة هذا المعنى بالنسبة الى أبان .

وبالجملة أنّ الظنّ الحاصل من قول ابن أبي عمير المحكيّ في الكتابين من الكتب المتبررة للصدوق بطريق صحيح بصحة عقيدة أبان وجلالة قدره ، أقوى من الظنّ الحاصل بفساد عقيدته من قول ابن فضال المحكيّ عنه في رجال الكشي الذي حكم جمع من فحول الأعلام ، كالنجاشي والعلامة وغيرهما نور الله مراقدهم ، بأنّ فيه أغلاطاً كثيرة المطابق للوجدان .

وبالجملة الترجيح لجانب المدح باعتبار المادح<sup>(١)</sup> والمحكي عنه والمحكيّ فيه ، فالظاهر صحة عقيدته ووثاقته ، مضافاً الى أنّ الظاهر من قوله « أنّه من الناووسية » أنّه كان وعدل عنه ، فتأمل<sup>(٢)</sup> .

ومما يدلّ على صحة عقيدته وانتفاء كونه من الناووسية ، روايته عن زرارّة عن أبي جعفر عليه السلام أنّ الأئمة اثني عشر ، ففي باب ما جاء في الاثني عشر ، من أصول الكافي ، عن الحسين بن محمّد ، عن معلى بن محمّد ، عن الوشاء ، عن أبان ، عن

(١) قوله « باعتبار المادح » الى آخره ، المراد أنّ المادح ابن أبي عمير ، والوثوق به أقوى من الوثوق الى ابن فضال الفطحي ، والمحكي عنه مع الوساطة الصدوق ، والتعويل عليه أقوى من التعويل على الكشي المحكي عن ابن فضال .

مضافاً الى أنّ دعواه الاجماع ربّما يؤمي الى عدم قبول ذلك ، والمحكيّ فيه وهو الأمالي والخصال ، والوثوق بهما أكثر من الوثوق برجال الكشي الذي صرّح جمع من الفحول بأنّ فيه أغلاطاً كثيرة « منه » .

(٢) وجهه يظهر من سياق المحكيّ عن ابن فضال ، فلاحظ « منه » .

زرارة ، قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : نحن اثني عشر اماماً منهم حسن وحسين ، ثم الأئمة من ولد الحسين عليه السلام <sup>(١)</sup> .

ان قلت : ان الجارح ليس بمنحصر في ابن فضال ؛ لقول العلامة في الخلاصة : والأقوى عندي قبول روايته ، وان كان فاسد المذهب <sup>(٢)</sup> . وهو شهادة منه بفساد مذهبه .

قلنا : قد ذكر فيما سلف أن المرجع فيه قول ابن فضال ، والدليل عليه أنه حكى في الخلاصة كلام الكشي المشتمل على حكم ابن فضال بنا ووسيته أولاً ، ثم ذكر ذلك من غير فاصلة . ومنه يظهر أنه المأخوذ منه ، مضافاً الى أنه معارض بما ذكره في آخر الخلاصة من تصحيح طريق الصدوق الى العلاء بن سنيابة <sup>(٣)</sup> ، وفيه أبان بن عثمان . وذكر المحقق الأردبيلي في شرح الارشاد في مباحث ما يصح السجود عليه : أن المصنف - أي : العلامة - كثيراً ما يسمى الخبر الواقع هو فيه بالصحيح <sup>(٤)</sup> .

فقد تحقق بما تقرّر أن للعلامة في هذا الرجل ثلاثة أقوال :

الأول : تضعيفه وعدم قبول روايته ، وهو الذي حكى عنه فخر المحققين كما تقدّم .  
والثاني : قبولها مع الحكم بفساد عقيدته ، وهو الذي بنى عليه في الخلاصة في ترجمته ، وفي آخره في تصحيح طريق الصدوق الى أبي مريم الأنصاري ، قال : وعن أبي مريم الأنصاري صحيح ، وان كان في طريقه أبان بن عثمان وهو فطحي ، لكن الكشي قال : أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه <sup>(٥)</sup> ، فيكون حديثه حينئذ موثقاً .

(١) أصول الكافي ١ : ٥٣٣ ح ١٦ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٢ .

(٣) رجال العلامة ص ٢٨٠ .

(٤) مجمع الفائدة ٢ : ١١٤ .

(٥) رجال العلامة ص ٢٧٧ .

والثالث : الحكم بصحة حديثه كما تقدّم ، فيكون ذلك مبنياً على صحة عقيدته ووثاقته ، وهذا هو المختار ، وفاقاً لجماعة من فحول المحققين من المتأخرين ، كالمولى الأردبيلي ، والسيد السند صاحب المدارك ، وشيخنا البهائي وغيرهم .

قال المحقق الأردبيلي في شرح الارشاد في مباحث ما يصحّ السجود عليه : أبان بن عثمان ثقة ، ولا يضرّ القول بأنّه قليل ناووسي ، لعدم ثبوته <sup>(١)</sup> .

والحكم بصحة الحديث في المدارك مع اشتغال سنده على أبان الذي كلامنا فيه أكثر من أن يحصى .

ومنه : ما في مباحث صلاة العيدين ، قال : ويؤيده صحيحة زرارة عن أحدهما عليه السلام قال : إنّما صلاة العيدين على المقيم ولا صلاة الآبامام <sup>(٢)</sup> . وفي سنده أبان ، وهو ابن عثمان .

ومما يؤيد ذلك عدم تعرّض النجاشي وشيخ الطائفة في كتبها الرجالية الموضوع لبيان أحوال الرجال الى فساد عقيدته أصلاً ، وهو اماراة ظاهرة على عدم تسليمها ذلك كما لا يخفى .

ومما يرشد الى فساد القول بناووسيته مضافاً الى ما مرّ روايته عن مولانا الكاظم عليه السلام ، قال النجاشي : روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى الكاظم عليه السلام <sup>(٣)</sup> . وبمثله قال شيخ الطائفة في الفهرست <sup>(٤)</sup> .

تم استنساخ هذه الرسالة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم الخامس عشر من شهر صفر سنة ( ١٤١٥ ) هـ ق على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

(١) مجمع الفائدة والبرهان ٢ : ١١٤ .

(٢) مدارك الأحكام ٤ : ٩٧ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٣ .

(٤) الفهرست ص ١٨ .



رسالة  
في تحقيق الحال في ابراهيم بن هاشم

للعامة الفقيه الورع  
السيد محمد باقر بن محمد بن نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي





## بسم الله الرحمن الرحيم

ومنه الاعانة فيما يفتقر اليه في الدنيا والدين . الحمد لله المتأبد مملكته بالخلود والدوام ، والممتنع سلطنته بغير جنود ولا أعوان ، وعلى أكمل أنبيائه وأفضل أوصيائه آلاف التحية والسلام ، وعترته الأطائب الأماجد العظام الفخام .

وبعد ، يقول المتمسك بأذيال رحمة ربه العالي محمد باقر بن محمد نقي الموسوي حشرهما الله تعالى مع سادات الأعالي والأداني : لما كتبت في سالف الزمان رسالة في تحقيق الحال في ابراهيم بن هاشم ، وأغفلت فيها بعض ما ينبغي التنبيه عليه ، أبرزت هذه الكلمات في ذلك المرام ، بعون الله الموفق العلام .

ف نقول : تحقيق الحال في المقام يستدعي بسط المقام في مبحثين :

## المبحث الأول

### في حاله وإن الحديث بسببه يندرج تحت أي قسم من الأقسام المعروفة

ف نقول : إن المصرح به في كلمات جماعة من الأعلام ، أن حديثه معدود من الحسان ؛ لانتهاء التزكية في حقه من علماء الرجال ، والقدر الثابت منهم لا يقتضي إلا الحسن .

وحكى المولى التقي المجلسي رحمته الله عن جماعة من أصحابنا أنهم يعدّون حديثه من

الصاح (١)، واختاره سيّد المدقّقين الفاضل الشهير بالداماد (٢)، مع التأكيد والمبالغة والاصرار، وستقف على عين ما صدر منه في اثبات المرام، وهذا القول هو المختار، فهو مظنون العدالة، والمقتضي لهذا الظنّ أمور:

منها: ما ذكره شيخ الطائفة في الفهرست، والنجاشي في رجاله، والعلامة في الخلاصة، من أنّ أصحابنا يقولون: أنّه أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقم (٣).

قال في الفهرست: ابراهيم بن هاشم أبو اسحاق القميّ، أصله من الكوفة، وانتقل الى قم، وأصحابنا يقولون. الى آخره (٤).

بناءً على أنّ نشر الأحاديث في بلد من شخص الظاهر في تلقّي أهلها بالقبول لا يتأتّى إلّا في حقّ من اشتهر بالعلم والورع، وكان يمتنّ عليه غاية الوثوق والتعويل، لاسيّما في مثل قم التي كان أهلها معروفون بما كانوا عليه، وأخرج رئيسهم أحمد بن محمّد بن عيسى البرقيّ عنها؛ لكونه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل، ومن كان هذا حاله لا يقبل الاّ يمتنّ عليه غاية الوثوق والاعتماد، ونهاية الفضيلة والكمال.

ومنها: التوثيق الذي صدر من شيخنا الشهيد الثاني رحمته الله في كتاب النكاح من المسالك في شرح عبارة الشرائع «لا يثبت بهذا العقد ميراث» حيث قال مشيراً الى سند بعض الأخبار: إنّ فيه من الثقات (٥) ابراهيم بن هاشم القميّ، وهو جليل القدر كثير العلم والرواية، لكن لم ينصّوا على توثيقه مع المدح الحسن فيه (٦).

وأيضاً أنّه صحيح الحديث الذي هو في سنده في كتاب الصوم منه، حيث قال:

(١) روضة المتّقين ١٤: ٢٣.

(٢) الرواشح ص ٤٨.

(٣) الفهرست ص ٤، رجال النجاشي ص ١٦، رجال العلامة ص ٤.

(٤) الفهرست ص ٤.

(٥) في المسالك: من غير الثقات.

(٦) مسالك الأفهام ٧: ٤٦٩.

والذي ذهب اليه الصدوقان ، وقوّاه في الدروس ، ودلّت عليه الأخبار الصحيحة ، كخبر زرارة ومحمّد بن مسلم وغيرهما ، وجوب القضاء مع الفدية على من قدر على القضاء ، فلم يقض حتّى دخل رمضان الثاني<sup>(١)</sup> . انتهى .

والمراد بخبر محمّد بن مسلم ما رواه في الكافي ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمّد بن مسلم ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قال : سألتهما عن رجل مرض فلم يصم حتّى أدركه رمضان آخر ، فقالا : ان كان برأ ثمّ تواني قبل أن يدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ، وتصدّق عن الأوّل<sup>(٢)</sup> بكلّ يوم مدّاً على مسكين وليس عليه قضاؤه<sup>(٣)</sup> .

ومنها : أنّ المحقّق الأردبيلي - نور الله تعالى مرقدّه - استظهر توثيقه في آيات الأحكام ، فقال عند البحث عن المسألة المذكورة ، أي : لزوم القضاء والفدية على من أخر قضاء رمضان الى رمضان آخر ، ما هذا لفظه : وقال الشيخ زين الدين في شرح الشرائع : لصحيفة محمّد بن مسلم وزرارة ، وما وجدت في كتب الأخبار عن محمّد بن مسلم غير ما ذكرته ، فالظاهر أنّه عنى ذلك ، فاشتبه عليه الأمر ، أو تعمّد وثبت توثيقه عنده ، والظاهر أنّه يفهم توثيقه من بعض الضوابط<sup>(٤)</sup> .

بناءً على حمل « يفهم » على المفعول ، وان حمل على الفاعل بأن يرجع الضمير الى شيخنا الشهيد الثاني رحمته الله لما يتّجه المرام ، كما لا يخفى على المتأمل .

ومنها أنّ العلامة - أحله الله تعالى محلّ الكرامة - صحّح طريق الصدوق الى

(١) مسالك الافهام ٢ : ٦٢ .

(٢) فيه سقط في النسخ ، والصحيح : وتصدّق عن كلّ يوم بمدّ من طعام على مسكين وعليه قضاؤه ، وان كان لم يزل مريضاً حتّى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه عن الأوّل الى آخر كلامه .

(٣) فروع الكافي ٤ : ١١٩ ح ١ .

(٤) زبدة البيان في أحكام القرآن ص ١٥٤ - ١٥٥ .

جملة من الرواة ، منهم : عامر بن نعيم ، قال : وعن عامر بن نعيم القمي صحيح<sup>(١)</sup> .  
ومنهم : كردويه ، قال : وعن كردويه الهمداني صحيح<sup>(٢)</sup> . ومنهم : ياسر الخادم<sup>(٣)</sup> .

والسند في جميع الموارد الثلاثة مشتمل على ابراهيم بن هاشم ، والحكم بصحة الطريق من مثل العلامة حكم بوثاقة كل من في السند ، فيكون ذلك في قوة الحكم بوثاقة ابراهيم بن هاشم ، وهو المطلوب .

وأيضاً أنه في مباحث صلاة العيدين في المنتهى<sup>(٤)</sup> في مقام الاستدلال على أن وجوبها متوقف على ظهور الامام عليه السلام صحح الحديث هو في سنده ، ووافقه صاحب المدارك<sup>(٥)</sup> في ذلك هناك مع منافاته لديدنه .

وأيضاً أنه في مباحث الهبة في المختلف والتذكرة صحح الحديث الذي هو في سنده ، قال في الأول : وفي الصحيح عن الحلبي عن الصادق عليه السلام : اذا كانت الهبة قائمة بعينها فله أن يرجع والأفليس له<sup>(٦)</sup> .

وفي الثاني في مقام الاستدلال على عدم جواز الرجوع في الهبة مع تلف العين ، ما هذا لفظه : ولما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال : اذا كانت الحديث<sup>(٧)</sup> .

ووافقه شيخنا الشهيد الثاني رحمه الله في الدروس ، حيث قال : وفي صحيح الحلبي

---

(١) رجال العلامة ص ٢٧٨ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٧٧ .

(٣) رجال العلامة ص ٢٧٨ .

(٤) منتهى المطلب ١ : ٣٤٢ الطبع الحجري .

(٥) مدارك الأحكام ٤ : ٩٣ .

(٦) مختلف الشيعة ٦ : ٢٧٤ .

(٧) تذكرة الفقهاء ١ : ٣٤١ الطبع الحجري .

يرجع اذا كانت قائمة بعينها<sup>(١)</sup>.

وهذا الحديث مروى في الكافي في باب ما يجوز من الوقف والصدقة والنحل ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل وحماد بن عثمان ، عن الحلبي عنه عليه السلام<sup>(٢)</sup> . وهو مروى في التهذيب أيضاً بهذا السند<sup>(٣)</sup> .

وكذا شيخنا الشهيد في كتاب الأيمان من غاية المراد بعد الحكم بأنه لا يمين للعبد مع مالكة ، قال : وهو مستفاد من أحاديث ، منها : صحيحة منصور بن حازم ، أن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لا يمين للولد مع والده ، ولا للمملوك مع مولاه ، ولا للمرأة مع زوجها<sup>(٤)</sup> .

وهذه الصحيحة رواها ثقة الاسلام في باب ما لا يلزم من الأيمان من كتاب الأيمان من الكافي ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>(٥)</sup> . فهو حكم اجمالي بوناقة كل من في سنده ، ومنهم ابراهيم بن هاشم .

وكذا شيخنا الشهيد الثاني رحمته الله قال في كتاب الصوم من المسالك : والذي ذهب اليه الصدوقان وقوّاه في الدروس ، ودلّت عليه الأخبار الصحيحة ، كخبر زرارة ومحمد بن مسلم وغيرهما وجوب القضاء مع الفدية على من قدر على القضاء فلم يقض حتى دخل رمضان الثاني<sup>(٦)</sup> .

والمراد بخبر محمد بن مسلم ما رواه في الكافي ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ،

(١) الدروس الشرعية ٢ : ٢٨٨ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ٣٢ ح ١١ .

(٣) تهذيب الأحكام ٩ : ١٥٣ ح ٤ .

(٤) غاية المراد ص ٢٤٣ .

(٥) فروع الكافي ٧ : ٤٤٠ ح ٦ .

(٦) مسالك الأفهام ٢ : ٦٢ .

عن ابن أبي عمير ، عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمّد بن مسلم ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام قال : سألتها عن رجل مرض فلم يصم حتّى أدركه رمضان آخر ، فقالا : ان كان برأثمّ توفى قبل أن يدركه رمضان آخر صام الذي أدركه وتصدّق عن الأوّل <sup>(١)</sup> لكلّ يوم مدّ على مسكين وعليه قضاؤه <sup>(٢)</sup>.

والمولى المحقّق الأردبيلي صرّح بتوثيقه أيضاً ، قال في آيات الأحكام عند البحث عن المسألة المذكورة ما هذا لفظه : والظاهر أنّه يفهم توثيقه من بعض الضوابط <sup>(٣)</sup>. لكن يتوجّه في المقام وجوه من الایراد :

منها : أنّه لو كان مراد العلامة من تصحيح الطريق في الموارد المذكورة ذلك ، لوثّقه في ترجمته ولم يفعل ، بل الظاهر ممّا ذكره فيها عدم اعتقاده وثاقته ، حيث قال : ولم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه ، ولا على تعديله بالتنصيص ، والروايات عنه كثيرة ، والأرجح قبول روايته <sup>(٤)</sup>.

وهذا وإن أمكن دفعه باحتمال تجدد الرأي وانحرافه في الآخر عمّا كان عليه في الأوّل ، لكنّه قبل أن يلاحظ عمّا نبّهنا عليه فيما يأتي ، وأمّا بعدها فلا ، فلاحظ مع التأمل حتّى ينكشف لك سرّ الكلام .

ومنها : أنّه كما صحّح الطرق في الموارد المذكورة مع اشتغالها على ابراهيم بن هاشم ، كذا حسن كثيراً من طرقه المشتملة عليه ، كطريقه الى ادريس بن زيد ، وعلي بن بلال ، وعلي بن ريثان ، ومحمّد بن النعمان ، ومرّازم بن حكيم ، ويحيى بن أبي عمران ، وهاشم الحنّاط <sup>(٥)</sup>. ويظهر من المتأمل فيها أنّه ليس الداعي للحكم

(١) فيه سقط كما تقدّم .

(٢) فروع الكافي ٤ : ١١٩ ح ١ .

(٣) زبدة البيان ص ١٥٥ .

(٤) رجال العلامة ص ٤ - ٥ .

(٥) رجال العلامة ص ٢٧٧ - ٢٨١ .

بالحسن إلا هذا الشخص . فها أنا أورد طريقه الى هؤلاء المذكورين للاطلاع على حقيقة الحال .

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن ادريس بن زيد ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ادريس بن زيد <sup>(١)</sup> .

وله طريق آخر اليه ذكره في موضع آخر ، قال : وما كان فيه عن ادريس بن زيد ، فقد رويته عن أحمد بن علي بن زياد عليه السلام عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ادريس بن زيد القمي <sup>(٢)</sup> .

وما كان فيه عن علي بن بلال ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام عن علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن علي بن بلال <sup>(٣)</sup> .

وما كان فيه عن علي بن ريان ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن ريان <sup>(٤)</sup> .

وما كان فيه عن محمد بن النعمان ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام عن علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، والحسن بن محبوب جميعاً ، عن محمد بن النعمان <sup>(٥)</sup> .

وما كان فيه عن يحيى بن أبي عمران ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن يحيى بن أبي عمران <sup>(٦)</sup> .

وما كان فيه عن مرازم بن حكيم ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٨٩ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥٢٧ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٣٤ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٥١ .

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٦) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٥٠ .

عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن مرازم بن حكيم <sup>(١)</sup> .  
وما كان فيه عن هاشم الحنّاط ، فقد رويته عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن  
ابراهيم بن هاشم ، وأحمد بن اسحاق بن سعد ، عن هاشم الحنّاط <sup>(٢)</sup> .  
وليس في الأخير ما يقتضي الحكم بحسن الحديث إلاّ ابراهيم بن هاشم ؛  
لتصريحه في الخلاصة بوثاقة غيره ممّن فيه ، فيكون هو المقتضي لذلك ، وكذا الحال في  
غيره ؛ اذ ليس فيه ما يصلح أن يكون سبباً لذلك إلاّ محمد بن علي ماجيلويه  
وابراهيم بن هاشم ، ويظهر من ديدنه أنّ حديث الأوّل عنده معدود من الصحاح ،  
فتعيّن الثاني لأن يكون مقتضياً لذلك ، وهو المطلوب .

ولا يخفى عليك أنّ الحكم بحسن الطريق الى هاشم الحنّاط وان كان لأجل  
ابراهيم بن هاشم ، لكنّه في غير موقعه ، لوجود أحمد بن اسحاق بن سعد في طبقته  
وهو ثقة ، وقد وثّقه في الخلاصة في محلّه ، حيث قال : أحمد بن اسحاق بن عبد الله بن  
سعد بن مالك بن أحوص الأشعري أبو علي القمي ثقة الى آخره <sup>(٣)</sup> . فما في تلخيص  
الأقوال من قوله : والى هاشم الحنّاط صحيح كما في الخلاصة <sup>(٤)</sup> . غير مطابق لما فيه ،  
وان كان أصل الحكم صحيحاً ، كما عرفت .

ثمّ أنّه كما حسنّ الطريق الى هؤلاء المذكورين ، حسنّ الى جمع كثير ، كابراهيم بن  
محمد الهمداني ، وأبي عبد الله الخراساني ، وبكير بن أعين ، وأبي جرير بن ادریس ،  
وجعفر بن محمد بن يونس ، والحسن بن الجهم ، والحسين بن محمد القمي ، كما في  
تلخيص الأقوال ونقد الرجال . وحمدان الديواني ، وذريح المحاربي ، والريّان بن  
الصلت ، وسليمان بن خالد ، وساعة بن مهران ، وسهل بن اليسع ، وصفوان بن يحيى ،

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٦٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٤٩ .

(٣) رجال العلامة ص ١٥ .

(٤) تلخيص الاقوال للاسترابادي - مخطوط .



وعاصم بن حميد ، وعبد الله بن الجندب ، وعبد الله بن المغيرة ، وعلي بن فضل  
الواسطي ، ومحمد بن القيس ، ومعمّر بن خلّاد ، ومنذر بن جعفر ، وموسى بن عمر  
بن بزيع ، وهشام بن ابراهيم ، ويحيى بن حسان الأزرق<sup>(١)</sup>.

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن ابراهيم بن محمد الهمداني ، فقد رويته عن  
أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابراهيم بن  
محمد الهمداني<sup>(٢)</sup>.

وما كان فيه عن أبي جرير بن ادريس ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه ،  
عن علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن أبي جرير بن ادريس<sup>(٣)</sup>.

وما كان فيه عن أبي عبد الله الخراساني ، فقد رويته عن أبي جعفر<sup>عليه السلام</sup> عن سعد بن  
عبد الله ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن أبي عبد الله الخراساني<sup>(٤)</sup>.

وما كان فيه عن بكير بن أعين ، فقد رويته عن أبي جعفر<sup>عليه السلام</sup> عن علي بن ابراهيم ،  
عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن بكير بن أعين<sup>(٥)</sup>.

وما كان فيه عن جعفر بن محمد بن يونس ، فقد رويته عن أبي جعفر<sup>عليه السلام</sup> عن سعد بن  
عبد الله ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن جعفر بن محمد بن يونس<sup>(٦)</sup>.

وما كان فيه عن الحسن بن الجهم ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن  
علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن الحسن بن الجهم<sup>(٧)</sup>.

(١) رجال العلامة ص ٢٧٧ - ٢٨١ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧٩ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧١ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥٠٨ .

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٤١ .

(٦) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٤٩ .

(٧) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٣٣ .

وما كان فيه عن الحسين بن محمد القمي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه، عن علي بن ابراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الحسين بن محمد القمي (١).

وما رويته عن حمدان الديواني، فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رحمته الله عن علي بن ابراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حمدان الديواني (٢).

وما كان فيه عن ذريح المحاربي، فقد رويته عن أبي رحمته الله عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن ذريح المحاربي (٣).

وما كان فيه عن الريان بن الصلت، فقد رويته عن أبي، ومحمد بن موسى بن المتوكل، ومحمد بن علي ماجيلويه، والحسين بن ابراهيم رضي الله عنهم، عن علي بن ابراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن الريان بن الصلت (٤).

وما كان فيه عن سليمان بن خالد، فقد رويته عن أبي رحمته الله عن سعد بن عبد الله، عن ابراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد (٥).

وما كان فيه عن سماعة بن مهران، فقد رويته عن أبي رحمته الله عن علي بن ابراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى العامري، عن سماعة (٦).

وما كان فيه عن سهل بن اليسع، فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رحمته الله عن علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن سهل بن اليسع (٧).

---

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥١١.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥١٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥١٠.

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٣٢.

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٣٩.

(٦) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٢٧.

(٧) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٦٢.

وما كان فيه عن صفوان بن يحيى ، فقد رويته عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن صفوان <sup>(١)</sup> .

وما كان فيه عن عاصم بن حميد ، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما ، عن سعد بن عبد الله ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد <sup>(٢)</sup> .

وما كان فيه عن عبد الله بن جندب ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن جندب <sup>(٣)</sup> .

وما كان فيه عن عبد الله بن المغيرة ، فقد رويته عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي بن ابراهيم عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة . ورويته عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن ابراهيم بن هاشم ، وأيوب بن نوح ، عن عبد الله بن المغيرة <sup>(٤)</sup> .

وفيه نظير ما أوردناه في هاشم الحنطاط ؛ اذ رجال الطريق الأخير كلهم ثقات ، فلا وجه للحكم بالحسن لتحقق الثقة مع ابراهيم بن هاشم في طبقة .

وما كان فيه عن علي بن الفضل الواسطي ، فقد رويته عن أبي عبد الله عليه السلام عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن الفضل الواسطي <sup>(٥)</sup> .

وما كان فيه عن محمد بن قيس ، فقد رويته عن أبي عبد الله عليه السلام عن سعد بن عبد الله ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس <sup>(٦)</sup> .

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٤٦ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧٧ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥٥٨ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٦٠ .

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧٤ .

(٦) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٨٦ .

وما كان فيه عن معمر بن خلّاد ، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المستوكل ،  
ومحمد بن علي ماجيلويه ، وأحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنهم ، عن  
علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن معمر بن خلّاد<sup>(١)</sup> .

وما كان فيه عن منذر بن جعفر ، فقد رويته عن أبي عليه السلام ، عن محمد بن يحيى  
الطّار ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن منذر بن جعفر<sup>(٢)</sup> .

وما كان فيه عن موسى بن عمر بن بزيع ، فقد رويته عن محمد بن علي  
ماجيلويه عليه السلام عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن موسى بن عمر بن بزيع<sup>(٣)</sup> .

وما كان فيه عن هشام بن ابراهيم ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن  
محمد بن يحيى الطّار ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن هشام بن ابراهيم صاحب  
الرضا عليه السلام<sup>(٤)</sup> .

وما كان فيه عن يحيى الأزرق ، فقد رويته عن علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن  
أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن يحيى بن حسان الأزرق<sup>(٥)</sup> .

وهذه أربعة وعشرون موضعاً قد حسن الطريق الى الأشخاص المذكورين ،  
واذا انضم اليها السبعة المذكورة يرتقى عددها الى واحد وثلاثين في الأوّل ، ورجال  
الطرق في الأغلب لا ينبغي التأمل لأحد في وثاقتهم عدا ابراهيم بن هاشم ، فلا  
يكون الداعي للحكم بالحسن الآهو .

وأما في غير الأغلب ، أي : فيما اذا كان شيخنا الصدوق راوياً عن محمد بن علي  
ماجيلويه ، فأنّه وان أمكن أن يكون الحكم بالحسن لأجله ، لكن الظاهر خلافه ، بل

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧٢ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٩٩ وفيه جيفر مكان جعفر .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٤٨ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٥٦ .

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥٠٧ .

التحسين من جهة ابراهيم بن هاشم أيضاً؛ لأنه لما علم في الغالب أنّ ذلك أنّما هو لأجله، فهو يرجّح أن يكون الأمر في غيره كذلك.

مضافاً إلى أنّه ﷺ صحّح جملة من طرقه وفيه محمّد بن علي ماجيلويه، كطريقه إلى اسماعيل بن رباح، وحارث بن المغيرة، ومعاوية بن وهب، ومنصور بن حازم<sup>(١)</sup>.

وفي تلخيص الأقوال ونقد الرجال<sup>(٢)</sup> : إلى الحسين بن زيد، ولم أظفر به في الخلاصة، ولم يحضرنى الآن تحسينه بطريق تعيّن أنّه لأجل محمّد بن علي ماجيلويه. والحاصل أنّ التحسين الذي صدر منه في عشرين موضعاً من الموارد المذكورة، تعيّن أن يكون ذلك لأجل ابراهيم بن هاشم، ومنه يظهر أنّ الأمر في الباقي وهو أحد عشر موضعاً أيضاً كذلك.

إذا تحقّق ذلك فلنعد إلى المطلب، فنقول : إنّ الشخص الذي صدر الحكم بحسن السند لأجله من شخص، لا يمكن أن يصدر بصحّته لأجله من ذلك الشخص، كما لا يخفى على من أحاط خبراً بالاصطلاح، فإنّا رأينا ذلك من كلامه، فلا بدّ من ارتكاب أحد أمور :

إمّا يقال : إنّ ذلك من باب تبدّل الرأي وتغيّر الحال، وهو غير صحيح في المقام، لمنافاته بنظم الكلام؛ لأنّه صحّح أولاً طريقه إلى كردويه، وقد عرفت أنّ فيه ابراهيم بن هاشم، ثمّ حسن طريقه إلى محمّد بن النعمان، والريّان بن الصلت، والحسن بن الجهم، وعلي بن بلال وغيرهم، ثمّ صحّح طريقه إلى عامر بن نعيم، ثمّ حسن الطريق إلى صفوان بن يحيى من غير فصل، ثمّ إلى موسى بن عمر بن بزيع، وإلى جعفر بن محمّد بن يونس، وهاشم الحنّاط، ويحيى بن أبي عمران وغيرهم، ثمّ

(١) رجال العلامة ص ٢٧٧ - ٢٨١.

(٢) نقد الرجال ص ٤٢٥.

صحح الطريق الى ياسر، ثم حسن كثيراً من الطرق المذكورة، وعلى فرض التسليم يكون المعتبر هو الأخير، فلا يجدي في اثبات المرام.

أو يقال: أنه من باب التجوّز بأحد اللفظين عن الآخر، أو من باب الذهول والغفلة، أو من سهو القلم. والأوّل أيضاً غير مناسب، كما لا يخفى وجهه، وعلى تقديره لا يجدي في المقام؛ لعدم معلوميّة التجوّز فيه والمتجوّز له، بل يمكن أن يقال على تقدير تسليمه كون التجوّز في لفظ الصحيح أولى من كونه في الحسن للغفلة والكثرة والاعتضاد بما يأتي، فتعيّن الثاني أو الثالث. وعلى أيهما كان لا يمكن التمسك به لاثبات المرام، كما لا يخفى على أولى المتأمل والأحلام.

مضافاً الى أنه يمكن أن يقال: إن احتمال الغفلة والزلة في لفظ الصحيح أولى للغفلة، فإنّه لم يحضرني الآن حكمه بصحّة الطريق المشتمل على ابراهيم بن هاشم الآل الموارث الثلاثة المذكورة، وطريقه الى اسماعيل بن عيسى لكن على بعض النسخ، فإنّ نسخ السند اليه مختلفة، وبعضها لم يوجد فيه ابراهيم بن هاشم، هكذا: وما كان فيه عن اسماعيل بن عيسى، فقد رويته عن موسى بن المتوكّل عليه السلام عن علي بن ابراهيم، عن اسماعيل بن عيسى. وبعضها مشتمل عليه <sup>(١)</sup>.

وما في نقد الرجال يؤيد الأوّل، حيث قال: وطريقه الى اسماعيل بن عيسى صحيح <sup>(٢)</sup>. ولم يقل كذا في الخلاصة، كما هو عادته مع وجوده، كما قال في عامر بن نعيم وغيره، وقال: والى عامر بن نعيم حسن بابراهيم بن هاشم، وفي الخلاصة أنّه صحيح <sup>(٣)</sup>. كما أنّ ما في تلخيص المقال مبنيّ على الثاني، وقال: والى اسماعيل بن عيسى صحيح كما في الخلاصة.

بخلاف حكمه بحسن الطريق المشتمل عليه، فإنّه كثير جداً، فاحتمال الغفلة

(١) كما في المطبوع من الفقيه ٤: ٤٤٨.

(٢) نقد الرجال ص ٤١٩.

(٣) نقد الرجال ص ٤٢١.

والزلة يدرأ بالكثرة ، مضافاً الى تأييده بما ذكره في ترجمة ابراهيم بن هاشم حيث لم يوثقه ، بل ذكر له مدحاً ، فقال : والأقوى عندي قبول روايته <sup>(١)</sup> . ومما يؤيد الغفلة أو الزلة ما صدر منه في مواضع :

منها : ما تبّهنا عليه من تحسينه طريق الصدوق عليه السلام الى هاشم الحنّاط <sup>(٢)</sup> ، وقد عرفت أنّ فيه محمّد بن الحسن وهو ابن الوليد ، عن محمّد بن الحسن الصفّار ، عن أحمد بن اسحاق ، وكلّهم ثقات ، وصرّح هو بتوثيقهم في الخلاصة <sup>(٣)</sup> ، ولما اجتمع ابراهيم بن هاشم مع أحمد بن اسحاق حسّنه التفاتاً اليه ، مع الذهول عمّن معه ، أو يكون ذلك من طغيان القلم .

فما عزّاه اليه المحقّق الاسترابادي حيث قال : والى هاشم الحنّاط صحيح كما في الخلاصة <sup>(٤)</sup> ، فهو يخالف للواقع ، على ما شاهدناه من نسخ الخلاصة .

ومنها : ما صدر منه من تحسينه طريقه الى عبد الله بن المغيرة ، وله اليه طرق ، منها : محمّد بن الحسن ، عن الصفّار ، عن ابراهيم بن هاشم وأيوب بن نوح ، عن عبد الله بن المغيرة <sup>(٥)</sup> . والظاهر أنّ التحسين لأحد الأمرين المذكورين ، من الالتفات الى ابراهيم بن هاشم ، والذهول عن أيوب بن نوح الذي معه في طبقته ، أو سهو القلم . فما صدر من المحقّق الاسترابادي ، حيث قال : وطريقه الى عبد الله بن المغيرة حسن بابراهيم بن هاشم <sup>(٦)</sup> . ليس على ما ينبغي وان اقتفى العلامة في ذلك .

ومنها : ما ذكره في طريقه الى علي بن مهزيار ، حيث قال : وعن علي بن مهزيار

(١) رجال العلامة ص ٥ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٧٨ .

(٣) رجال العلامة ص ١٤٧ و ١٥٧ و ١٥ .

(٤) منهج المقال للاسترابادي ص ٤١٦ .

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٦٠ .

(٦) منهج المقال ص ٤١٢ .

قوي<sup>(١)</sup>، مع أنّ للصدوق اليه ثلاث طرق<sup>(٢)</sup>، بعضها ممّا لا ينبغي التأمل في صحّته، وهو محمّد بن الحسن بن الوليد، عن الصّقار، عن العباس بن معروف عنه. فما عزّاه المحقّق الاسترابادي اليه حيث قال: والى علي بن مهزيار صحيح كما في الخلاصة<sup>(٣)</sup>. غير مطابق لما فيه.

ومنها: ما صدر منه بالاضافة الى عثمان بن عيسى، حيث حسّن طريق الصدوق الى سماعة بن مهران<sup>(٤)</sup>، وقد عرفت أنّ فيه عثمان بن عيسى، ثمّ صحّح طريقه الى معاوية بن شريح<sup>(٥)</sup>، مع أنّه فيه عثمان بن عيسى.

قال شيخنا الصدوق: وما كان فيه عن معاوية بن شريح، فقد رويته عن أبي<sup>عليه السلام</sup> عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عن معاوية بن شريح<sup>(٦)</sup>. مع أنّه أورده في القسم الثاني في الخلاصة المختصّ بالضعفاء ومن يرد قوله ويتوقّف فيه.

وقال هناك: أنّه كان شيخ الطائفة ووجهها. وقال في آخر المبحث: والوجه عندي التوقّف فيما ينفرد به<sup>(٧)</sup>. مع أنّه قال في أبان بن عثمان ما هذا لفظه: والأقرب عندي قبول روايته وان كان فاسد المذهب للاجماع المذكور<sup>(٨)</sup>.

وأشار بالاجماع الى ما ذكره الكشي من أنّ العصابة أجمعت على تصحيح ما

(١) رجال العلامة ص ٢٧٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٤٦.

(٣) منهج المقال ص ٤١٣.

(٤) رجال العلامة ص ٢٧٧.

(٥) رجال العلامة ص ٢٧٧.

(٦) رجال العلامة ص ٢٧٧.

(٧) رجال العلامة ص ٢٤٤.

(٨) رجال العلامة ص ٢١ - ٢٢.



يصحّ عن أبان بن عثمان<sup>(١)</sup>، وهذا الاجماع قد حكاه الكشي في حقّ عثمان بن عيسى أيضاً، إلّا أنّه حكاه عن بعضهم<sup>(٢)</sup>، ولعلّه الوجه في التفرقة .

والحاصل أنّه أولاً ذكره في القسم الثاني، وصرّح بفساد عقيدته وأنّه يتوقّف في قبول روايته . وثانياً حكم بحسن الطريق المشتعل عليه الدالّ على أنّه اماميّ ممدوح بغير لفظ الثقة . وثالثاً قضى بصحّة الطريق المشتعل عليه المستلزم لاعتقاد كونه امامياً ثقة ، ولا يكون ذلك إلّا لأحد الأمرين المذكورين ، إلّا أن يحمل كلامه على الخروج عن الاصطلاح ، لكن لا يخفى ما فيه .

ومنها : ما قاله في طريقه الى معروف بن خرّبوذ، حيث قال : وعن أبي جرير بن ادريس صاحب الكاظم عليه السلام حسن ، وكذا عن معروف بن خرّبوذ<sup>(٣)</sup> . وهذا الكلام صريح في تحسينه طريقه اليه .

مع أنّ شيخنا الصدوق قال : وما كان فيه عن معروف بن خرّبوذ، فقد رويته عن أبي عليه السلام عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية الأحمسي ، عن معروف بن خرّبوذ<sup>(٤)</sup> . ورجال السند كلّهم ثقات ، وهو ممّن وثّقهم في الخلاصة ، فالتحسين ليس إلّا ما ذكر ، وغير ما ذكر ممّا يطّلع عليه المتأمل .

وحاصل ما ينبغي أن يعلم في هذا المقام : هو أنّ التصحيح الذي صدر من العلامة لطرق الصدوق : إمّا أن يكون بالاضافة الى شخص ، أو الى أشخاص . وبعبارة أخرى : أنّه في موضع ، أو مواضع متعدّدة . وعلى الأوّل لا يمكن التمسك به في الحكم بوثاقه من لم يشب وثاقته ، كما في طريقه الى ثوير بن أبي فاخته ، وجعفر بن ناجية ،

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٧٣ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٣١ .

(٣) رجال العلامة ص ٢٧٩ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧١ .

وبحر السقاء .

حيث قال : وعن محمد بن سهل صحيح ، الى أن قال : وكذا عن ثوير بن أبي فاخته <sup>(١)</sup> . وقال : عن جعفر بن ناجيه صحيح <sup>(٢)</sup> ، وعن معلى بن خنيس صحيح ، الى أن قال : وكذا عن بحر السقاء <sup>(٣)</sup> . وقد اشتمل الطريق في الأوّل على هيثم بن أبي مسروق النهدي ، وفي الثاني بالحسن بن متيل الدقاق ، وفي الثالث على علي بن مهزيار .

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن ثوير بن أبي فاخته ، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبد الله ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن ثوير بن أبي فاخته <sup>(٤)</sup> .

وما كان فيه عن جعفر بن ناجية ، فقد رويته عن محمد بن الحسن عليه السلام عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير البجلي ، عن جعفر بن ناجية <sup>(٥)</sup> .

وما كان فيه عن بحر السقاء ، فقد رويته عن أبي عليه السلام عن سعد بن عبد الله ، عن ابراهيم بن مهزيار ، عن أخيه علي ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن بحر السقاء <sup>(٦)</sup> .

والهيثم في الأوّل لم يوثقه ، وأنما ذكروا له مدحاً . قال النجاشي : هيثم بن أبي مسروق أبو محمد ، واسم أبي مسروق عبد الله النهدي ، كوفي قريب الأمر ، له كتاب

(١) رجال العلامة ص ٢٨١ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٨٠ .

(٣) رجال العلامة ص ٢٧٩ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥٢٩ .

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥٠٩ .

(٦) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧٠ .

نوادِر، قال ابن بطّة: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْهُ (١).

والأمر في قوله « قريب الأمر » : إما أن يكون المراد منه العدالة والوثاقة ، أو الاتنا عشرية ، واحتمال كون المراد منه الثاني في المقام بعيد . وعلى التقديرين لا يخلو عن مدح سيما على الأول ، لكن قال المحقق الأستاذ - نور الله تربته الشريفة - مشيراً الى هذا اللفظ : وقد أخذاه أهل الدراية مدحاً ، ويحتاج الى التأمل <sup>(٢)</sup> .

قال في الفهرست : الهيثم بن أبي مسروق ، له كتاب ، أخبرنا جماعة ، عن أبي المفضل ، عن ابن بطّة ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن الهيثم بن أبي مسروق <sup>(٣)</sup> . وذكره في رجاله تارة في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام فقال : هيثم بن أبي مسروق النهدي ، روى عنه سعد بن عبد الله <sup>(٤)</sup> . وأخرى في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام ، قال : هيثم النهدي هو ابن أبي مسروق <sup>(٥)</sup> .

ولا يخفى ما ذكره في البابين من التنافي ، مضافاً الى أنَّ رواية محمد بن علي بن محبوب على ما في النجاشي ، ومحمد بن الحسن الصفار على ما في الفهرست ، وسعد بن عبد الله على ما في الرجال المشاركين له في الطبقة ، غير ملائم لجعله من أصحاب مولانا الباقر عليه السلام .

ويمكن أن يكون الداعي لذكره في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام أنه ظفر على روايته عن أبي جعفر على وجه الإطلاق ، وحمله على أن المراد منه مولانا الباقر عليه السلام نظراً إلى انصراف اطلاقه إليه عليه السلام من غير ملاحظة الطبقة ، لكن الطبقة تشهد أن المراد منه هو مولانا الجواد عليه السلام ، بقي الكلام في ذكره في باب من لم يرو ،

(۱) رجال النجاشی ص ۴۳۷.

(٢) التعليقة على منهج المقال للوحيد البهبهاني ص ٨.

(۳) الفهرست ص ۱۷۶.

(٤) رجال الشيخ ص ٥١٦.

(٥) رجال الشيخ ص ١٤٠.

لكنّه غير عزيز في رجاله .

وحكى الكشي عن حمدويه أنّه قال : لأبي مسروق ابن يقال له : الهيثم ، سمعت أصحابي يذكرونها كلاهما فاضلان . وفي بعض النسخ : يذكرونها بخير كلاهما فاضلان<sup>(١)</sup> . وعليه يمكن أن يكون « كلاهما فاضلان » من كلام الكشي ، كما أن على الأوّل أنّه من كلام حمدويه .

وفي الخلاصة : هيثم بن أبي مسروق ، واسم أبي مسروق عبد الله النهدي ، قريب الأمر ، قال الكشي : قال حمدويه : عن أصحابنا أنّه فاضل . وقال الكشي : قال حمدويه : لأبي مسروق ابن يقال له الهيثم ، سمعت أصحابنا يذكرونها كلاهما فاضل<sup>(٢)</sup> .

وما حكاه عن الكشي في الأوّل غير مذكور في الاختيار ، ولا حكاه عنه غيره من علمائنا الأخيار ، ونظم الكلام يشهد بعدم وجوده ، إلّا أن يكون مذكوراً في موضع آخر .

وهكذا الحال في الحسن بن متيل ، فإنّه لم يوثّق في كتب الرجال صريحاً ، بل ذكروا له مدحاً . وكذا الحال في ابراهيم بن مهزيار . ففي مثل هذه الموارد يشكل الحكم بالوثاقة ، تعويلاً على محض التصحيح الذي صدر منه تتبع لكثرة ما وقع في هذه المباحث ممّا ينافي التعويل والمظنّة بالوثاقة .

نعم اذا انضمّ معه شيء آخر فلا كلام ، كما في الحسن بن متيل ، فإنّه وإن لم يوثّق صريحاً ، إلّا أنّ النجاشي وغيره ذكروا في ترجمته ما يستفاد منه الوثاقة<sup>(٣)</sup> ، سيّما بعد الانضمام بالتصحيح المذكور . وكذا الحال في ابراهيم بن مهزيار ، كما أوّمانا اليه فيما سلف .

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٧٠ برقم : ٦٩٦ .

(٢) رجال العلّامة ص ١٧٩ .

(٣) رجال النجاشي ص ٤٩ .

وعلى الثاني يمكن التعويل عليه في الحكم بالوثاقة ؛ اذ التكرار والكثرة يوجب ضعف احتمال الاشتباه والغفلة ، فتحصل المظنة ، وستقف على جواز التعويل عليه في اثبات الوثاقة ، الا اذا عارضه ما هو أقوى منه أو مثله ، فلا يمكن التعويل حينئذ كما فيما نحن فيه ، لما عرفت من أنّ الحكم بالتصحيح أقلّ قليل بالاضافة الى التحسين ، فلا يصحّ التعويل عليه ، بخلافه بالاضافة الى محمد بن علي ماجيلويه ، فإنّ التصحيح في الموارد المتعدّدة سالم عما يصلح للمعارضة .

والثالث : من وجوه الايراد ما يتوجّه على الاستدلال بالحكم بصحة الحديث على وثاقة من في سنده ، أورده المولى السديد السعيد التفرشي في ترجمة أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، قال بعد أن حكم بأنّه لم يجده في كتب الرجال ، ما هذا لفظه : قال الشهيد الثاني في درايته : أنّه من الثقات . ولا أعرف مأخذه ، فان نظر الى حكم العلامة عليه السلام مثلاً بصحة الرواية المشتبهة عليه ، ومثله فهو لا يدلّ على توثيقه ، وذلك لأنّ الحكم بالتوثيق من باب الشهادة ، بخلاف الحكم بصحة الرواية فأنّه من باب الاجتهاد ؛ لأنّه مبنيّ على تمييز المشتركات ، وربّما كان الحكم بصحة الرواية مبنياً على ما رجّحه في كتاب الرجال من التوثيق المجتهد فيه دون قطع منه بالتوثيق وشهادته عليه بذلك <sup>(١)</sup> . انتهى كلامه .

وأورده أيضاً في ترجمة أحمد بن محمد بن يحيى العطار ، والحسين بن الحسن بن أبان بعنوان الاجمال ، وأحال التفصيل الى ما حكينا عنه .

تنقيح المقام يستدعي توضيح مرامه أولاً ، ثمّ التنبيه على صحّته وسقمه ، فنقول : إنّ الضمير في قوله « ومثله » يحتمل أن يعود الى العلامة عليه السلام ومحمد بن الحسن بن أبان ، وحكم العلامة بصحة الرواية المشتبهة عليه ، والظاهر أنّ الأول غير مراد لا غناء مثلاً في قوله « حكم العلامة عليه السلام » عنه لو كان المراد ذلك ، كما لا يخفى على

المتأمل . وكذا الثاني لوضوح عدم الافتقار اليه فيما هو بصدد بيانه ، مضافاً الى ما فيه من العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض ، فتعين الثالث .

والمراد أنه لو كان المأخذ بوثاقة الرجل حكم العلامة بصحة الرواية المستعملة سندها عليه ، ومثل حكمه بصحة الرواية ، كتصحيحه طريق شيخ الطائفة الى الحسن بن محبوب وفيه أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، فهو غير تمام لما ذكر .

ثم انّ الضمير في قوله « فهو لا يدلّ على توثيقه » يحتمل أن يعود الى أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، كما يحتمل أن يعود الى العلامة . وعلى الأوّل يكون معنى الكلام أنّ الحكم بصحة الحديث المشتمل عليه لا يدلّ على وثاقته . وعلى الثاني يكون معناه أنّ ذلك لا يدلّ على أنّه موثّق له ، فيكون المصدر حينئذ مضافاً الى الفاعل ، وهو أولى من الأوّل ، كما لا يخفى وجهه على المتأمل .

وقوله « لآنه مبنيّ على تمييز المشتركات » المراد منه أنّه في صورة كون الاسم مشتركاً بين الثقة - أي : الذي علم وثاقته - وغيره قد يحكم بأنّه الثقة للامارات المميّزة ، وتلك الامارات لا تفيد الاّ المظنّة ، كما في أبي بصير مثلاً ، فأنّه يقال : أنّه مشترك بين الثقتين والضعيفين ، فاذا رأيناه في سند الرواية وقد روى عنه عبد الله بن مسكان مثلاً يحكم بأنّه المراديّ الثقة ، أو شعيب العرقوفي مثلاً نقول أنّه الأسدي . ومن المعلوم أنّه يمكن رواية ابن مسكان عن عبد الله بن محمد الأسدي أيضاً ، ورواية شعيب عنه أيضاً ، لكنّه ينافي القطع دون المظنّة ، فيكون المظنون أنّه في الأوّل المرادي ، وفي الثاني الأسدي ، دون عبد الله بن محمد فيها ، ويحكم بصحة الحديث مع ظنّ أنّ من في سنده هو ذلك الثقة ، مع قيام احتمال غيره .

فيظهر منه أنّ الحكم بصحة الحديث من باب الاجتهاد والمظنّة ، بخلاف الحكم بالوثاقة ، فأنّه على ما ذكره من باب الشهادة ، فيعتبر فيه القطع ، فلا يصحّ أن يستدلّ بالحكم بصحة الحديث على وثاقة من في سنده .

لا يقال : انّ هذا انما يتوجّه اذا تحقّق الاشتراك ، وأما مع عدمه فلا ، كما لا يخفى .

لأنّا نقول : يكفي في صحّة المقال تماميّة في صورة الاشتراك ؛ اذ حينئذ يقال : كما تطلق الصحّة مع القطع بكونه الثقة ، تطلق مع الظنّ بكونه الثقة ، فهو أعمّ فلا يدلّ على الخاصّ ، فيمكن أن يكون الحكم بالصحّة لكون الوثاقة مظنوناً بها ولا يكون مقطوعاً بها ، فالحكم بصحّة الحديث لا يستلزم أن يكون القاضي بالصحّة قاضياً بالوثاقة حتّى يجرى به في الحكم بالوثاقة ، بناءً على جواز الاجتزاء في التزكية بالمركي الواحد .

ومما ذكر يظهر أنّ ذكر كتاب الرجال ممّا لا افتقار اليه ، بل المناسب تركه ، هذا غاية ما يمكن أن يقال في توضيح مراده ، لكنّه منظور فيه .

أمّا أولاً ، فلأنّ هذا الكلام مبنيّ على الغفلة من اصطلاح العلماء في هذا المقام ؛ لوضوح أنّ الحديث الصحيح عند العلامة عليه السلام ومن تأخّر عنه هو ما كان رجاله اماميين ثقات .

قال العلامة - أحله الله تعالى محلّ الكرامة - في المنتهى : وقد يأتي في بعض الأخبار أنّه في الصحيح ، ونعني به ما كان رواه ثقاتاً عدولاً الى آخر ما ذكره <sup>(١)</sup> . وكفى في هذا الباب ما ذكره المورد نفسه في آخر الكتاب حيث قال : فالطريق صحيح ان كان جميع رجاله ثقات اماميّة .

ان قلت : كما يطلق الصحيح على هذا المعنى ، يطلق على سليم الطريق من الطعن ، كما صرح به شيخنا الشهيد في الذكرى ، قال : والصحيح هو ما اتّصلت روايته الى المعصوم بعدل امامي ، الى أن قال : وقد يطلق الصحيح على سليم الطريق من الطعن ، وان اعتراه ارسال أو قطع <sup>(٢)</sup> . فيمكن أن يكون اطلاق الصحيح فيما نحن فيه من هذا القبيل .

(١) منتهى المطلب ١ : ٩ - ١٠ .

(٢) الذكرى ص ٤ .

قلنا : هذا لا يكفي في تصحيح الايراد ؛ لأنّ المقصود كونه سليماً عن طعن عدم كونه امامياً عادلاً ، كما يؤمى اليه قوله « وان اعتراه » الى آخره ، ووقع التفسير به في كلام شيخنا الشهيد الثاني ، قال : قد يطلق الصحيح عندنا على سليم الطريق من الطعن بما ينافي الأمرين ، وهما كون الراوي باتّصال عدلاً امامياً ، وان اعتراه مع ذلك الطريق السالم ارسال أو قطع ، الى آخر ما ذكره في شرح الدراية<sup>(١)</sup> .

وأما ثانياً ، فلأنّ الكلام في تصحيح العلامة للطرق ، وفي كلامه قرينة على أنّ مراده في ذلك المقام هو المعنى المعروف ، مضافاً الى ما يقتضيه الاصطلاح ، وهو اختلاف عادته ، حيث حكم بالتصحيح الى بعض الأشخاص ، وبالتحسين الى بعض آخر .

وأما ثالثاً ، فلأننا نقول : انّ من كانت وثاقته مظنوناً بها ولم يبلغ حدّ القطع ، وهو المراد من قوله « من التوثيق المجتهد فيه دون القطع » الى آخره ، لا يخلو : إمّا أن يطلق في حقّه أنّه عادل أولاً ، وعلى الأوّل يكون الطريق صحيحاً ، فالتصحيح دليل على وثاقته . وعلى الثاني يكون حسناً ؛ اذ يصدق عليه أنّه اماميّ ممدوح بغير ثقة ، الاّ أن يختصّ المقال بمن لم يذكر في كتب الرجال بمدح ، ويكون ظنّ وثاقته من خارج ، لكن فيه ما فيه ؛ لوضوح أنّ المدح المعتبر في الحسن أعمّ من ذلك .

وأما رابعاً ، فلأنّ مبنى أصل الايراد يرجع الى أنّ الحكم بالوثاقة شهادة ، وكلّ شهادة يعتبر فيها القطع . أمّا الصغرى ، فلقولهم تثبت العدالة بالمعاشرة والبيّنة ، ولوضوح أنّه اذا أقام المدّعي شهوداً على دعواه ، وكان بعضهم مجهول الحال عند الحاكم ، يفتقر الى المزكّي ، فاذا زكّاه عدلان يقول : ثبت عدالته عندي بشهادة العدلين ، وهو ممّا لا ينبغي التأمل فيه ، فلاحظ كلماتهم في مباحث الشهادات وغيرها حتّى يتّضح لك الحال . قال العلامة في القواعد : لا يثبت الجرح والتعديل الاّ



بشهادين عدلين ذكرين<sup>(١)</sup>. وفي الارشاد: لا تثبت التزكية إلا بشهادة عدلين<sup>(٢)</sup>.  
وأما الكبرى، فيدلّ عليه مضافاً إلى عموم قوله تعالى ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾<sup>(٣)</sup> خصوص النصوص الواردة في المسألة. منها: الصحيح المروي في الكافي  
والتهذيب، عن الحسين بن سعيد، قال: كتب إليه جعفر بن عيسى: جعلت فداك  
جاءني جيران لنا بكتاب زعموا أنهم أشهدوني على ما فيه، وفي الكتاب اسمي  
بخطي قد عرفته، ولست أذكر الشهادة وقد دعوني إليها، فأشهد لهم على معرفتي أنّ  
اسمي في الكتاب ولست أذكر الشهادة؟ أو لا تجب لهم الشهادة عليّ حتى أذكرها،  
كان اسمي في الكتاب أو لم يكن؟ فكتب: لا تشهد<sup>(٤)</sup>.

ومنها: ما رواه فيها عن علي بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تشهدنّ  
بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك<sup>(٥)</sup>.

ومنها: ما رواه في الكافي عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام، وهو مروي في  
الفقيه أيضاً، لكن عن علي بن غراب عنه عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: لا تشهد  
بشهادة لا تذكرها، فإنه من شاء كتب كتاباً ونقش خاتماً<sup>(٦)</sup>. ورواه في التهذيب  
أيضاً عن مولانا الصادق عليه السلام من غير أن يحكيه عنه عليه السلام<sup>(٧)</sup>.

ومنها: المرسل المروي في الفقيه، قال: وروي أنه لا تكون الشهادة إلا بعلم من

(١) القواعد للعلامة ٢: ٢٣٨.

(٢) الارشاد للعلامة ٢: ١٦٠.

(٣) الاسراء: ٣٦.

(٤) فروع الكافي ٧: ٣٨٢ ح ٢ وتهذيب الأحكام ٦: ٢٥٩ ح ٨٩.

(٥) فروع الكافي ٧: ٣٨٣ ح ٣ وتهذيب الأحكام ٦: ٢٥٩ ح ٨٧.

(٦) فروع الكافي ٧: ٣٨٣ ح ٤ ومن لا يحضره الفقيه ٣: ٧١ - ٧٢.

(٧) تهذيب الاحكام ٦: ٢٥٩ ح ٨٨.

شاء كتب كتاباً ونقش خاتماً<sup>(١)</sup>.

توضيح ذلك : يعني لا يجوز لك الاعتماد بخطك وخاتمك في الشهادة اذا لم تكن متذكراً؛ لا مكان أن يكتب شبيه خطك من شاء أن يفعل ذلك ، وكذا الحال في نقش الخاتم ، بل الأمر فيه أسهل من الخط .

ومنها : ما رواه المحقق في الشرائع عنه عليه السلام وقد سئل عن الشهادة هل ترى الشمس على مثلها فاشهد أو دع<sup>(٢)</sup> . ولم أجده في كتب الأحاديث . ودلالة النصوص المذكورة على اعتبار القطع في الشهادة مما لا ينبغي التأمل فيه ، ولا اختصاص لها بشهادة دون أخرى ، بل ظاهرها العموم سيما قوله عليه السلام « لا تشهدن بشهادة » ونحوه ، كقوله عليه السلام « لا تكون الشهادة إلا بعلم » اذ الظاهر أن المراد نفي الجنس .

اذا علمت ذلك نقول : ان نتيجة القياس أن الحكم بالوثاقة يعتبر فيه القطع بها ، والحكم بصحة الطريق أو الحديث لا يستلزم ذلك لما فصلناه ، فلا يمكن أن يجعل ذلك من دلائل التوثيق . بأن يقال : ان القاضي بصحة الطريق مثلاً موثق لمن فيه ، وهذا هو الذي اقتضاه الوضع اللغوي أيضاً ؛ لوضوح أن لفظ العادل كغيره من أسماء الفاعلين موضوع للدلالة على الذات المقرونة أو المتصفة بالمعنى المدلول عليه بمأخذ اشتقاق ذلك الاسم ، واطلاق اسم الفاعل على تلك الذات يتوقف على علم المستعمل باتصافها به .

وحصول هذا العلم مختلف بالسهولة والصعوبة ؛ اذ قد يكون ذلك المعنى مما يدرك باحدى الحواس الظاهرة ، كالضرب والقتل والمشى والنوم والأكل والكتابة وأمثالها ، فأنها مما لا يدرك بالبصر ، فيطلق الضارب مثلاً على من صدر منه

(١) من لا يحضره الفقيه ٣ : ٧٣ .

(٢) شرائع الاسلام ٤ : ١٣٢ .

الضرب والخشونة والملاسة والحرارة والبرودة ، فأنها مما يدرك باللامسة ، فيطلق الحشن مثلاً على ما تحقّق الخشونة فيه . وكذا الملس والحارّ والبارد .

وكالحلاوة والحموضة والمرارة مثلاً ، فأنها مما يدرك بالذائقة ، فيقال : أنه حلو مثلاً فيما ظهر تحقّق الحلاوة فيه . والرائحة فأنها مما يدرك بالشامّة ، فيقال : أنه طيّب الرائحة أو كريها عند ظهور تحقّقها . والصوت فأنه مما يدرك بالسامعة ، فيقال : أنه حسن الصوت أو رديء الصوت . وهذه المعاني وأمثالها مما يحصل العلم باتّصاف الذات بها بسهولة كما علمت .

وبعض المعاني مما لم يكن كذلك ، كالزهد والورع والطاعة ونحوها ، فأنه لا يمكن اطلاق الزاهد والورع والمطيع الآبعد الاختبار التامّ والمعاشرة القويّة .

والعدالة من هذا القبيل ؛ لأنّها عبارة عن الكيفيّة النفسانيّة التي توجب الاجتناب عن المحرّمات وملازمة الواجبات ، ومقتضى وضع اللغة أن اطلاق العادل على شخص أنّما يكون اذا علم اتّصافه بالعدالة ، فالحكم على شخص بأنّه ثقة أو عادل لا يكون الآبعد أن يعلم ثبوت الوثاقة والعدالة له .

هذا غاية ما يمكن أن يقال في توجيه الايراد وتصحيحه ، لكنّه غير صحيح ، بل الظنّ بتحقّق العدالة والوثاقة يكفي في ذلك ، والمستند فيه أمور :

الأوّل : اطباق الأصحاب عليه ، فإنّ الظاهر من تصفّح مقالاتهم أنّهم بين من صرّح بامتناع العلم بالعدالة ، وهو جماعة من الأعيان والأجلّة ، منهم : شيخنا الطبرسي في مجمع البيان ، قال مشيراً الى قوله تعالى ﴿ ممّن ترضون من الشهداء ﴾ <sup>(١)</sup> ما هذا لفظه : وهذا يدلّ على أن العدالة شرط في الشهود ، ويدلّ أيضاً على أنّنا لم نتعبّد بشهادة المرضيّين على الاطلاق ، لقوله تعالى ﴿ ممّن ترضون من الشهداء ﴾ ولم يقل المرضيّين ؛ لأنّنا لا طريق لنا الى معرفة من هو مرضيّ عند الله

تعالى ، وأما تعبدنا بشهادة من هو مرضي عندنا في الظاهر ، وهو من مرضى دينه وأمانته ، ونعرفه بالستر والصلاح <sup>(١)</sup> .

ومنه : المحقق في المعتبر في مباحث الجماعة ، بعد الحكم بعدم اعادة الصلاة لوتبين كفر الامام بعدها ، لنا : أنها صلاة مأمور بها شرعاً ، فتكون مجزية ؛ لأن الاطلاع على الباطن متعذر ، فيكتفى بظاهر الصلاح <sup>(٢)</sup> .

ومنه : العلامة في جملة من كتبه ، قال في المختلف بعد أن حكم بأن المشهور بين الأصحاب أن من صلى خلف امام ثم تبين أنه كان كافراً أو فاسقاً : لا اعادة عليه في الوقت وخارجه . ونسب القول بلزوم الاعادة الى ابن الجنيّد والسيد المرتضى من الامامية ، لنا : أنها صلاة مأمور بها ، فيخرج الآتي بها عن عهدة التكليف .

أما الصغرى ، فظاهرة ؛ لأنه مأمور بالجماعة خلف من يظن عدالته ؛ اذ علم العدالة في نفس الأمر غير ممكن ، الى أن قال : احتج السيد المرتضى رحمته الله بأنها صلاة قد تبين فسادها لقوات شرطها وهو عدالة الامام ، فتجب الاعادة ، الى أن قال : والجواب لا نسلم فوات الشرط ، ولا أن شرط الامام العدالة بل ظنّها <sup>(٣)</sup> .

وفي المنتهى في هذه المسألة في مقام الاستدلال على عدم الالتفات الى الاعادة ذكر أموراً ، منها : أنه مأمور بالتعويل على صلاح الظاهر ؛ اذ الاطلاع على الباطن ممتنع ، فاذا فعل ما أمر به حصل الاجزاء <sup>(٤)</sup> .

وفي التذكرة في المسألة في مقام الاحتجاج على الصحة ؛ أنه مأمور بالصلاة خلف من يظنّ اسلامه ، لا من يعلمه كذلك ؛ لامتناع الاطلاع على الباطن ، فيكتفى

(١) مجمع البيان ١ : ٣٩٨ .

(٢) المعتبر ٢ : ٤٣٤ .

(٣) مختلف الشيعة ٣ : ٧٢ .

(٤) منتهى المطلب ١ : ٣٧٠ الطبع الحجري .

ومنهـم : شيخنا الشهيد الثاني ، قال في روض الجنان : لو علم المأموم فسق الامام أو كفره أو حدثه بعد الصلاة ، لم يعد صلاته في الوقت ولا في خارجه على المشهور ، لامتناله المأمور به ، وهو الصلاة خلف من يظنه عدلاً ؛ اذ علم العدالة في نفس الأمر غير ممكن ، الى أن قال في مقام الردّ على دليل الموجبين لاعادة ما هذا لفظه : ليس الشرط العلم بالعدالة بل ظنّها وهو حاصل<sup>(٢)</sup>.

ومنهـم : الفاضل المقداد ، قال في كنز العرفان في تفسير الآية الشريفة : ولم يقل من المرضيّين من الشهداء ، اشارة الى الاكتفاء بظاهر العدالة وعدم اشتراطها في نفس الأمر ، والالتعذّر الاستشهاد<sup>(٣)</sup>.

ومنهـم : الفاضل المنصور<sup>(٤)</sup> في شرحه على تهذيب الأصول ، حيث قال في مقام الاستدلال على تقديم قول الجارح على المعدّل ما هذا لفظه : لأنّ غاية قول المعدّل أنّه لم يعلم فسقه ولم يظنه ، فظنّ عدالته ؛ اذ العلم بالعدالة لا يتصوّر<sup>(٥)</sup>.

وهؤلاء الأجلّة المصرّحون بامتناع العلم بالعدالة أو الباطن الذي يشملها قطعاً ، يلزمهم الاجتزاء فيها بالظنّة ، كما هو المصرّح به في جملة من عباراتهم ، وبين من صرّح بجواز الاجتزاء فيها بالظنّة ، سواء كان العلم بها ممكناً أم لا ، وهم الأكثرون . والحاصل أنّ الظاهر من تصفّح كلماتهم اطباقهم على جواز الاجتزاء في أمر العدالة بالظنّة ، سواء كانوا ممّن صرّحوا بامتناع العلم بها أم لا .

وبوجه آخر : وهو أنّهم اختلفوا في أنّ الموصل الى العدالة هل هو ظهور الاسلام

(١) تذكرة الفقهاء ٤ : ٣١٤ .

(٢) روض الجنان ص ٣٦٩ .

(٣) كنز العرفان ٢ : ٥٣ .

(٤) لعنّه الشيخ منصور بن عبد الله الشيرازي ، راجع : الذريعة ١٣ : ١٧٠ .

(٥) شرح تهذيب الأصول . مخطوط .

مع عدم ظهور الفسق أو حسن الظاهر أو الاختبار والمعاشرة مثلاً؟ والقائل بالأولين يجتزئ مع الظنّ بتحقيق الملكة قطعاً، وكذا القائل بالثالث؛ لأنّه المصرّح به في كلماتهم، وإن كنت في ريب ممّا تلوناه عليك، فلاحظ ما استقصيناه في مبحث العدالة من مطالع الأنوار.

ان قيل: دعوى اطباقيهم على الاجتزاء بالمظنّة يكذبه ما وجد في بعض كلماتهم ممّا يدلّ على اعتبار العلم فيها. قال في المختلف بعد أن حكى عن ابن الجنيد، اذ قال: كلّ المسلمين على العدالة الى أن يظهر منه ما يزيلها، ما هذا كلامه: وهو يشعر بجواز اقامة المجهول حاله اذا علم اسلامه، والمعتمد المنع الآ بعد العلم بالعدالة. لنا: أنّ الفسق مانع، فلا يخرج عن العهدة الآ بعد العلم بانتفائه<sup>(١)</sup>. وفي الذكرى: والأقرب اشتراط العلم بالعدالة بالمعاشرة الباطنة<sup>(٢)</sup>.

قلنا: إنّ هذين الكلامين وإن صدرا من هذين الفاضلين، لكن الظاهر أنّ ظاهرهما ليس بمراد، بل المراد الاعتقاد الراجح. أمّا العلامة، فلما عرفت منه في جملة من كتبه التي منها المختلف من دعوى امتناع العلم بالعدالة، والتصريح بجواز التعويل على المظنّة فيها، ويؤيّد اتيان المقال في مقام الردّ على ابن الجنيد القائل بأنّ كلّ المسلمين على العدالة الى أن يظهر منه ما يزيلها.

وأما شيخنا الشهيد، فلأنّه قد صرّح في الذكرى بجواز التعويل على المظنّة في اسلام الامام وایمانه، حيث قال بعد الحكم باشتراط العدالة في نائب الجمعة، ودعوى الاجماع باشتراطها فيه وفي امام الجماعة المطلقة، ما هذا كلامه: وأولى بالاشتراط الايمان والاسلام، فلو ظنّ ايمانه أو اسلامه فظهر خلافه، صحّت الصلاة؛ لأنّه متعبّد بظنّه<sup>(٣)</sup>. انتهى كلامه رفع مقامه.

(١) مختلف الشيعة ٣: ٨٨.

(٢) ذكرى الشيعة ص ٢٦٧.

(٣) ذكرى الشيعة ص ٢٣٠.

ومعلوم أنّ جواز التعويل على المظنّة في الاسلام والايمان يدلّ على الجواز في العدالة بطريق أولى، كما لا يخفى. مضافاً الى عموم التعليل في قوله: لأنّه متعبّد بظنّه. وقوله في موضع آخر من الكتاب المذكور: إنّ المعتبر ظهور العدالة؛ لا اشتراطها في نفس الأمر، فلو تبين كفر الامام أو فسقه بعد الصلاة فلا اعادة، ولو كان في أثنائها نوى الانفراد وأتمّ الصلاة<sup>(١)</sup>.

على أنّ في نفس تلك العبارة قرينة على ذلك، والعبارة هكذا: والأقرب اشتراط العلم بالعدالة بالمعاشرة الباطنة، أو شهادة عدلين، أو اشتهارها<sup>(٢)</sup>. لوضوح أنّ قوله «أو شهادة عدلين» عطف على المعاشرة، وظاهر أنّ شهادة العدلين غير مفيدة للعلم في الغالب، وتخصيص المقال بما اذا أفادته ممّا يقطع بعدم ارادته، وكذا الحال في الاشتهار، كما لا يخفى على أولى الأبصار.

وممّا ذكر تبينّ الحال في عبارته في الدروس، حيث قال: يعلم العدالة بالشياع، والمعاشرة الباطنة، وصلاة عدلين خلفه<sup>(٣)</sup>. للقطع بأنّ صلاة العدلين خلف امام غير مستلزمة لافادة العلم بعدالته، وكذا قريناه. والتخصيص بصورة الافادة يدفع بما مرّ، فالظاهر أنّ جواز الاجتزاء في العدالة بالمظنّة وعدم اعتبار القطع ممّا لا خلاف فيه بين العلماء.

بل نقول: أنّه من المسائل القطعية التي لا يكاد يتطرّق اليها شبهة؛ لأنّا وان لم ندع امتناع العلم بها؛ لوضوح امكانه بالمعاشرة السريّة في مدّة طويلة، ودعوى الاستحالة عريّة عن البرهان، ومدفوعة بما نجده بالوجدان، لكنّه في غاية الندرة، وأنّه ليس إلّا في واحد بعد واحد، والعدالة فيما توقّف عليه كثير من الأمور المهمّة، كما في باب المرافعات وغيرها، واعتبار العلم فيها يوجب الاخلال بحقوق الله

(١) ذكرى الشيعة ص ٢٦٧.

(٢) ذكرى الشيعة ص ٢٦٧.

(٣) الدروس الشرعية ١: ٢١٨.

سبحانه وتعالى والناس ، ولا يكاد ينتظم الأحوال إلا بالتعدّي عن دعوى العلم .  
 الثاني : الصحيح الذي أطبقت المشائخ الثلاثة - نور الله تعالى مراقدهم - على روايته في الأصول الأربعة ، عن يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن البيّنة اذا أُقيمت على الحقّ ، أيجلّ للقاضي أن يقضي بقول البيّنة من غير مسألة اذا لم يعرفهم ؟ قال : فقال : خمسة أشياء يجب على الناس أن يأخذوا فيها بظاهر الحال : الولايات ، والتناكح ، والموارث ، والذبايح ، والشهادات ، فاذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته ولا يسأل عن باطنه <sup>(١)</sup> .

رواه في الكافي عن علي بن ابراهيم ، عن محمّد بن عيسى ، عن يونس ، عن بعض رجاله <sup>(٢)</sup> ، كما في الاستبصار <sup>(٣)</sup> ، وباب القضاء والأحكام من زيادات التهذيب <sup>(٤)</sup> ، ورواه في موضع آخر من التهذيب ، وهو قبل الباب المذكور بقليل ، باسناده عن محمّد بن أحمد بن يحيى ، عن محمّد بن عيسى ، عن يونس ، عن بعض رجاله <sup>(٥)</sup> .

وكلامه في بادي الرأي وان أوهم أن يكون ذلك باسناده الى أحمد بن محمّد بن عيسى ، كما حمّله عليه صاحب الوافي ، لكنّه مبنيّ على عدم التأمل في سوق الكلام وملائمات المرام .

أمّا وجه ايهامه على أنّه أحمد بن محمّد بن عيسى ، فلاّنه روى أولاً باسناده عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، ثمّ قال في عدّة مواضع : وعنه الى آخره . ومقتضى عادته أن يكون الضمير في « عنه » عائداً الى ابن عيسى ؛ لأنّه المذكور قبله ، مضافاً الى أنّه

(١) وسائل الشيعة ٢٧ : ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ٤٣١ ح ١٥ .

(٣) الاستبصار ٣ : ١٣ ح ٣ .

(٤) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٨٨ ح ٥ .

(٥) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٨٣ ح ١٨٦ .



أقرب من غيره . وأما عدم صحّته وكون المرجع محمّد بن أحمد بن يحيى فلو جوه :  
 منها : أنّ الحديث الذي رواه باسناده الى أحمد بن محمد بن عيسى مذكور بالتبع ؛  
 لدفع المنافاة بينه وبين ما رواه باسناده الى أحمد بن محمد بن يحيى ، فلاحظ كلامه  
 حتّى يتبيّن لك حقيقة الحال ، فالضمير في « عنه » يعود الى ما هو المذكور أصالة .  
 ومنها : أنّ شيخ الطائفة قال قبل الحديث الذي كلامنا فيه : وعنه ، عن سلمة ،  
 عن الحسن بن يوسف <sup>(١)</sup> . وسلمة هنا هو سلمة بن الخطاب ، وكلامه فيما بعد صريح  
 في أنّ الراوي عن سلمة هو محمد بن أحمد بن يحيى ، حيث قال : محمد بن أحمد بن  
 يحيى ، عن عبد الله بن أحمد الرازي ، عن بكر بن صالح ، الى أن قال : عنه ، عن سلمة  
 بن الخطاب <sup>(٢)</sup> . والمرجع في ضمير « عنه » فيه هو محمد بن أحمد بن يحيى ، ولا  
 يحتمل غيره ، وهو يرجّح لعوده اليه في محلّ الكلام .  
 ومنها : أنّه قال قبله أيضاً : عنه ، عن أبي جعفر <sup>(٣)</sup> . والظاهر أنّ المراد بأبي جعفر  
 فيه هو أحمد بن محمد بن عيسى ، فلا معنى لارجاع الضمير في « عنه » اليه كما لا  
 يخفى ، بل الضمير هناك عائد الى محمد بن أحمد بن يحيى ، فكذا الحال فيما بعده .  
 ومما يرشدك اليه - مضافاً الى ما سبق وما يأتي - ما وقع التصريح به في أوائل  
 الاستبصار ، حيث روى عن الحسين بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن  
 أبيه ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي جعفر ، عن أبيه <sup>(٤)</sup> .  
 وكذا في أوائل كتاب المكاسب من التهذيب ، حيث قال : محمد بن أحمد بن يحيى ،  
 عن أبي جعفر ، عن أبيه الى آخره <sup>(٥)</sup> .

(١) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٨٣ ح ١٨٣ .

(٢) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٩١ - ٢٩٢ ح ١٣ و ١٥ .

(٣) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٨٣ ح ١٨٥ .

(٤) الاستبصار ١ : ٢٦ ح ٢ .

(٥) تهذيب الأحكام ٧ : ٢٠ ح ٤ .

وكذا ما في باب صلاة العيدين من الزيادات ، قال : محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي جعفر ، عن أبيه <sup>(١)</sup> .

وكذا في أواخر باب فضل الصلاة من الزيادات ، قال : محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أبي جعفر ، عن أبيه <sup>(٢)</sup> . ومن هنا ظهر الجواب عما لو قيل : انّ أبا جعفر كما يكون كنية لابن عيسى يكون كنية لمحمد بن أحمد بن يحيى أيضاً ، فحينئذ نقول : انّ الضمير في « عنه » يعود الى ابن عيسى ، ويكون المراد بأبي جعفر في السند محمد بن أحمد بن يحيى ، وذلك لأنّ رواية محمد بن أحمد عن ابن عيسى متحققة دون عكسه ، كما عرفت .

ومنه : ما في باب الطهارة من التهذيب ، حيث روى عن الشيخ المفيد ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس جميعاً ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه <sup>(٣)</sup> .

ومنه : ما في ذلك الموضع متأخراً عنه ، حيث روى عن الشيخ المفيد ، عن أحمد بن محمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن البرقي ، عن عبد الله بن سنان الى آخره <sup>(٤)</sup> . وغير ما ذكر ممّالا يخفى على المستمع ، مضافاً الى أنّه لم يعهد في الأسانيد اطلاق أبي جعفر على محمد بن أحمد بن يحيى ، بخلافه على ابن عيسى ، كما لا يخفى .

ومنها : أنّه قال بعده : وعنه ، عن السياري <sup>(٥)</sup> . والظاهر أنّ السياري هنا هو أبو عبد الله السياري الذي ذكر أنّه استثنى من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن

(١) تهذيب الأحكام ٣ : ٢٨٩ ح ٢٥ .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٤٣ ح ٣٢ ليس السند فيه كما ذكره الماتن فراجع .

(٣) تهذيب الأحكام ١ : ١٥ ح ٣٢ .

(٤) تهذيب الأحكام ١ : ٤١ - ٤٢ .

(٥) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٨٤ ح ١٨٨ .

أبي عبد الله السياري ، فيكون الضمير فيه عائداً الى محمد بن أحمد بن يحيى ، فكذا فيما قبله ، مضافاً الى أنه قال بعده في باب القضايا والأحكام من الزيادات ما هذا كلامه : وعنه ، عن السياري ، عن أبي الحسن عليه السلام رفعه <sup>(١)</sup> . والضمير فيه عائداً الى محمد بن أحمد بن يحيى ، فكذا في هذا المقام .

ومنها : أنه قال بعده أيضاً : عنه ، عن محمد بن موسى ، عن أحمد بن الحسن <sup>(٢)</sup> . فانّ الظاهر أنه محمد بن موسى الهمداني الذي استثنى من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ، فكذا فيما قبله . ومن جميع ما ذكر تبين أنّ ما صدر من صاحب الوافي في المقام ونحوه فهو في غير محله .

وجه الاستدلال به على المدعى ظاهر : اذ قوله عليه السلام « اذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته ، ولا يسأل عن باطنه » صريح في عدم اعتبار القطع بالعدالة في الشهادة ، كما لا يخفى على أولي الفطنة والدراية ، فانّ قوله عليه السلام « جازت شهادته » ليس المراد منه أنه حينئذ يجوز للشاهد أن يشهد للقطع بعدم اشتراط أصل أداء الشهادة بذلك ، مضافاً الى أنّ السؤال عن جواز التعويل للقاضي على الشهادة ، فالقصد أنه يجوز للقاضي التعويل عليها في الحكم ، وهو مع القطع بأنّ ذلك لا يكون الاّ مع عدالة الشاهد ، يقتضي أن يكون هذا القدر كافياً في الحكم بالعدالة ، وهو المطلوب .

وسنده في الكافي والتهذيبين وان اشتمل على محمد بن عيسى عن يونس ، لكنّه غير مضرّ لما يبيّناه في محله ، مضافاً الى أنه مروى في الفقيه باسناده الى يونس <sup>(٣)</sup> ، وطريقه اليه وان لم يكن مذكوراً في المشيخة لكنّه غير مضرّ ؛ لأنّ الظاهر أنه أخذه من كتاب يونس ، فضعف الطريق أو عدم معلوميّته غير مضرّ ، كما أنّ الارسال

(١) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٩٥ ح ٢٨ .

(٢) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٨٤ ح ١٨٩ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٣ : ١٦ برقم : ٣٢٤٤ .

لكون المرسل من أصحاب الاجماع كذلك . ثم انّ معنى كون الولايات والتناكح والذبائح والمواريث يؤخذ فيها بظاهر الحال يطلب من مطالع الأنوار .

الثالث : الصحيح المروي في باب من يجب ردّ شهادته ومن يجب قبول شهادته من الفقيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، قال : قلت للرضا عليه السلام : رجل طلق امرأته وأشهد شاهدين ناصبيين ، قال : كلّ من ولد على الفطرة وعرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته <sup>(١)</sup> . وهو مروي في أواخر باب البيّنات من التهذيب أيضاً <sup>(٢)</sup> ، لكن في سنده ضعف .

ورواه الثقة الجليل محدّد بن عبد الله الحميري في قرب الاسناد بسند صحيح عنه أيضاً ، وله على ما فيه صدر غير مذكور في الكتابين : لأنّه رواه عن أحمد بن محمد ، عن البرنطي ، قال : سألته عن رجل طلق امرأته بعد ما غشاها بشهادة عدلين ، قال : ليس هذا طلاقاً ، فقلت : فكيف طلاق السنّة ؟ قال : يطلقها اذا طهرت من حيضها قبل أن يغشاها بشهادة عدلين ، فان خالف ذلك ردّ الى كتاب الله عزّ وجلّ ، قلت : فأنّه طلق على طهر من غير جماع بشهادة رجل وامرأتين ، قال : لا تجوز شهادة النساء في الطلاق ، قلت : فأنّه أشهد رجلين ناصبيين على الطلاق يكون ذلك طلاقاً ؟ قال : كلّ من ولد على الفطرة جازت شهادته بعد أن يعرف منه صلاح في نفسه <sup>(٣)</sup> .

وجه الاستدلال ظاهر : اذ مدلوله أنّ المعتبر في الشاهد أن يكون معروفاً بالصلاح ، وظاهر أنّه غير مستلزم للعلم بعدالته ، وهو المطلوب . ثم انّ السؤال وقع عمّن يكون وجوده شرطاً في صحّة الطلاق ، وأجاب عليه السلام بما كان معتبراً في قبول الشهادة تنبيهاً على استلزامه له ، أو التلازم بين الأمرين ، فكلّ من يقبل شهادته

(١) من لا يحضره الفقيه ٣ : ٤٦ برقم : ٣٢٩٨ .

(٢) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٨٤ ح ١٨٨ .

(٣) قرب الاسناد ص ٣٦٥ برقم : ١٣٠٩ .

يكفي حضوره في صحّة الطلاق ، كما أنّ من يكفي حضوره في صحّة الطلاق يقبل شهادته .

### تنبيه :

قوله « كلّ من ولد على الفطرة » الظاهر أنّ المراد من بقي على مقتضى فطرته ، لقوله عليه السلام « كلّ مولود يولد على الفطرة حتّى يكون أبواه يهودانه وينصرّانه ويمجّسانه » <sup>(١)</sup> والمعنى بقرينة ذيله : كلّ مولود على مقتضى خلقته يكون مائلاً الى دين الحقّ ، لكن أبويه يكونان سبباً لاعراضه وعدوله عنه الى الباطل .

وينبغي أن يكون المراد بالأبوين ما يعمّها ؛ لوضوح أنّه قد لا يوجد كليهما ولا واحد منها ، كما اذا تحقّقت فوت والده بعد انقضاء نطقته ، ووالدته بعد وضعه من غير فصل مثلاً . وقد يكونان موجودين مؤمنين ، لكن يكون سبب المصير الى الباطل غيرهما ، كما لا يخفى .

فالمراد أنّ كلّ مولود يولد على مقتضى خلقته مائلاً الى دين الحقّ ، لكن يكون عدوله عنه والمصير الى الباطل لباعث خارجيّ ، أو يحمل على ظاهره ، ويكون الوجه في التخصيص الغلبة ، وعلى أيّ حال يكون الحديث المذكور قرينة على حمل الحديث الذي كلامنا فيه على المعنى المذكور ؛ اذ لو لم يكن ذلك لما كان حاجة الى قوله عليه السلام « من ولد على الفطرة » بل المناسب أن يقال : كلّ أحد جازت شهادته بعد أن يعرف منه صلاح ، كما لا يخفى .

فعلى المعنى المذكور قد اعتبر عليه السلام في قبول الشهادة أمران ، أحدهما : البقاء على مقتضى خلقته ، فيخرج به جميع الفرق الباطلة منهم الناصبيّ ، فنبه عليه السلام بوجه ملبح على عدم كفاية وجود الناصبي في صحّة الطلاق . والثاني : المعروفة بالصلاح ، فيخرج به مجهول الحال ولو كان على دين الحقّ .

الرابع : الصحيح المروي في باب العدالة من الفقيه ، عن عبد الله بن أبي يعفور ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : بم تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم ؟ فقال : أن تعرفوه بالستر والعفاف وكفّ البطن والفرج واليد واللسان ، وتعرف باجتناب الكبائر التي أوعدها الله النار من شرب الخمر<sup>(١)</sup> والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك ، والدلالة على ذلك كلّ أن يكون سائراً لجميع عيوبه ، الى قوله عليه السلام : فاذا سئل عنه في قبيلته ومحلته قالوا : ما رأينا منه إلّا خيراً<sup>(٢)</sup> .

وجه الاستدلال : هو أنّ قوله عليه السلام « ولا دليل » الى آخره ، صريح في عدم اعتباره وجواز الاجتزاء بالظن في أمر العدالة من الأمور القطعية التي لا يكاد يتطرّق اليها شبهة .

إذا تحقّق ذلك فلنعد الى ما كنّا بصدد بيانه ، فنقول : بعد تسليم الكبرى الناطقة بأنّ كلّ شهادة يعتبر فيها القطع ، وأنّ مظنون العدالة عادل قطعاً ، بأن يكون القيد قيداً للحكم لا للمحمول ، لتحقّق قيام المبدأ بالذات ، فتكون الشهادة عن علم .  
وان أبيت عن ذلك ، بناءً على أنّ المعتبر هو القطع بقيام المبدء ، نمنع كلّية الكبرى ؛ لوضوح أنّ غاية ما يدلّ عليه قوله « لا تشهدن بشهادة حتى تعرفها » الى آخره ، اعتبار القطع في مقام الشهادة بعنوان العموم . ومن المعلوم أنّ حجّة الأدلّة العامّة مشروطة بانتفاء المقيّد والمخصّص ، وما أوردناه في هذا المقام ممّا يدلّ على أنّ القطع غير معتبر في أمر العدالة وكفاية الظنّ فيها مخصّص لتلك النصوص العامّة بغير الاخبار بالعدالة ، فلا اشكال في المسألة أصلاً ، كما لا يخفى على ذي خبرة ودراية .  
فنقول : إنّ الوثاقة المجتهد فيها - أي : المظنون بها - كما تكتفي في الحكم بتصحيح

(١) في الفقيه : الخمر .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣ : ٣٨ برقم : ٣٢٨٠ .

الطريق والحديث ، تكفي في مقام التوثيق قطعاً ، فلا وجه للترفة الاستفادة من كلامه .  
وأيضاً مقتضى ما ذكره أن يكون المؤثّقون في كتب الرجال ، كشيخنا الكشي ، وابن الغضائري ، وشيخ الطائفة ، والنجاشي ، والعلامة وغيرهم ، قاطعين بالوثاقة بالمعنى المذكور في من صدر التوثيق منهم في حقهم ، وهو يفيد أنّ العموم قطعيّ الفساد لا يكاد يدّعيه أحد ، وكيف فان العلم بالوثاقة في من عاصرناه مع الصحة المتأكّدة والعشرة التامة ، فما لا يكاد يحصل إلا في واحد ، فكيف في حق من عهده الأشخاص المتكرّرة مع بعدهم بكثير ، مع أنّك قد عرفت أنّ العلامة في جملتهم هو الذي ادّعى امتناع العلم بها .

وبالجملة أنّ دعوى توقّف التوثيق على القطع بالوثاقة بالمعنى المذكور ممّا لا ريب في فساده ، بل هو ممّا لا ينبغي أن يتفوّه به عاقل إلا في حال الغفلة والذهول .  
والتحقيق في المقام يستدعي أن يقال : إنّ اعتمادنا في الحكم بالوثاقة والصحة على التوثيقات الصادرة عن هؤلاء الأكابر العظام ، ليس من أجل أنّها شهادة كما بني عليه المورد ، وفاقاً لصاحب المعالم أعلى الله تعالى معاملة .

وكيف مع أنّ المعتبر في الشهادة الحضور والمشافهة والكتابة الصادرة منهم في ألف سنة قبل هذا مثلاً ، كيف يقال في حقّها أنّها شهادة ؟ مضافاً الى أنّها ليست بكتابتهم بل محكيّة عنهم بوسائط متكرّرة ، بل لكونها من الطرق المفيدة للمظنّة ، بناءً على ما حقّقناه على حدّ لا مزيد عليه ، من أنّ العدالة ممّا يكتفى فيه بالمظنّة ، ولا شبهة في كونها منها بل من أقوى طرقها .

وعلى هذا لا يتفاوت الحال بين التصريح بالوثاقة ، أو التصحيح فيما استفادت المظنّة منه ، كما في محمّد بن علي ماجيلويه ونحوه ، بخلافه اذا لم نستفد منه ، كما في ابراهيم بن هاشم ، على ما نبهنا عليه وأوضحنا الحال ، بحيث لا يكاد يتطرّق اليه الاحتمال .

فعلى هذا نقول : لو كان نظر شيخنا الشهيد الثاني - نور الله تعالى روحه

السعيد - في الحكم بوثاقة أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد الى تصحيح العلامة ، فلا ينبغي أن يلقى اليه مناقشة ، لما عرفت من أنها مما يكتفى فيه المظنة ، وطرق الظن بالاضافة الى الأشخاص مختلفة ، وامكان كونه من ذلك مما لا يتطرق اليه ريب وشبهة ، فالمناقشة في أمثال المقام بعد ما أوضحنا الحال مما لا ينبغي أن يصدر من أهل الاعتبار ، والله المنة والحمد والشكر في كل قال وحال ، وصلاته على أكمل خليقته وآله وأصحابه خير أصحاب وآل .

هذا كله على فرض تسليم صدور التوثيق من شيخنا الشهيد في الدراية في حق أحمد بن محمد بن الوليد ، فأننا لم نجد فيه ما يدل على ذلك إلا ما في آخره ، حيث قال في بيان المتفق والمتفرق<sup>(١)</sup> : والرواة ان اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً واختلفت أشخاصهم ، سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أو أكثر ، فهو النوع الذي يقال له المتفق والمتفرق ، أي : المتفق في الاسم والمتفرق في الشخص .

وفائدة معرفته خشية أن يظن شخصان شخصاً واحداً ، وذلك كرواية الشيخ ومن سبقه من المشائخ عن أحمد بن محمد بن محمد ويطلق ، فإن هذا الاسم مشترك بين جماعة ، منهم أحمد بن محمد بن عيسى ، وأحمد بن محمد بن خالد ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر ، وأحمد بن محمد بن الوليد ، وجماعة آخرون من أفاضل أصحابنا في تلك الأعصار .

ويتميز عند الاطلاق بقرائن الزمان ، فإن المروي عنه : ان كان من الشيخ في أول السند أو ما قاربه ، فهو أحمد بن محمد بن الوليد . وان كان في آخره مقارناً للرضا عليه السلام ، فهو أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي . وان كان في الوسط ، فالأغلب أن يريد به أحمد بن محمد بن عيسى ، وقد يراد غيره ، ويحتاج في ذلك الى فضل قوة وتميز وإطلاع على الرجال ومراتبهم ، ولكنّه مع الجهل لا يضّر ؛ لأنّ

(١) في الرعاية : المقترق ، وكذا في الموارد الآتية .



جميعهم ثقات ، فالاحتجاج بالرواية سهل<sup>(١)</sup> . انتهى كلامه في شرح الدراية رفع الله مقامه في الجنة العالية .

قوله « ولكنه مع الجهل لا يضّر » فيه احتمالان ، أحدهما : أن يكون مرتبطاً بقوله « ويتميّز عند الاطلاق بقرائن الزمان » ويكون الضمير عائداً الى الاشتراك .

والثاني : أن يكون مرتبطاً بقوله « وقد يراد غيره » وكذا الحال في قوله « ويحتاج في ذلك الى فضل قوة » الى آخره . وعلى الأول يكون قوله « جميعهم ثقات » شاملاً لأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد أيضاً ، بخلافه على الثاني ، فنسبة التوثيق الى شيخنا الشهيد لا يخلو من اشكال ، لوضوح عدم استقامة الاستدلال مع قيام الاحتمال .

ان قيل : انّ الاحتمال الثاني خلاف الظاهر ، بل الظاهر هو الأول ؛ اذ في طبقة ابن عيسى ليس الاً أحمد بن محمد بن خالد ، والاتيان بصيغة الجمع يأبى عن الحمل عليه . وأيضاً أنّ الاطلاع بالمراتب حينئذ لا مدخلية له في التشخيص والتعيين ؛ لكون مرتبتهما وطبقتها واحدة ، كما لا يخفى .

والحاصل أنّ المستفاد من قوله « ويحتاج في ذلك الى فضل قوة واطّلاع على الرجال ومراتبهم » أنّ الاطلاع بالمراتب له مدخلية في التشخيص والامتيان ، وهو أنّما يكون اذا كان مرتبطاً بقوله « ويتميّز عند الاطلاق بقرائن الزمان » ففي العبارة أمران يرجحان المصير الى الاحتمال الأول ، فيتمّ الكلام .

قلنا : غاية ما اعتبره - قدّس الله روحه - في هذا المقام الوقوع في الوسط الذي في مقابل الأول أو ما قاربه ، والآخر بالاضافة الى السند في كلام شيخ الطائفة ، كما هو المدلول عليه بقوله « فإنّ المروي عنه ان كان من الشيخ » الى آخره .

فحينئذ نقول : انّ أحمد بن محمد في وسط سند الشيخ غير منحصر في أحمد بن

محمّد بن عيسى ، وأحمد بن محمد بن خالد ؛ لاشتراك أحمد بن محمد العاصمي الذي قد يروي عنه ثقة الاسلام بلا واسطة معها في ذلك ، لأنّه حينئذ يكون بالاضافة الى الشيخ في الطبقة الرابعة ، كما أنّهما يكونان في الخامسة .

توضيح الحال في اثبات المرام يستدعي أن يقال : إنّ ثقة الاسلام كثيراً ما يروي عن أحمد بن محمد من غير واسطة ، وروايته عنه على وجوه ؛ لأنّه قد يقيده بالعاصمي ، كما يقيده بالكوفي ، وقد يطلقه ، كما قد يعبر عنه بالكنية .

فن الأوّل ما في أواخر باب النوادر من كتاب معيشة الكافي ، حيث قال : أحمد بن محمد العاصمي ، عن علي بن الحسن الميثمي <sup>(١)</sup> ، عن علي بن أسباط الخ <sup>(٢)</sup> .  
ومنه : ما رواه بعده بلا فصل ، قال : أحمد بن محمد العاصمي ، عن محمد بن أحمد النهدي ، عن محمد بن علي الخ <sup>(٣)</sup> .

ومنه : ما في باب المرأة التي تحرم على الرجل من نكاح الكافي ، قال : أحمد بن محمد العاصمي ، عن علي بن الحسن بن فضال الخ <sup>(٤)</sup> .  
ومنه : ما في الغزل من نكاحه أيضاً ، قال : أحمد بن محمد العاصمي ، عن علي بن الحسن بن فضال الخ <sup>(٥)</sup> .

ومنه ما في باب الولد اذا كان أحد أبويه حرّاً منه أيضاً ، قال : أحمد بن محمد العاصمي ، عن علي بن الحسن التيمي الخ <sup>(٦)</sup> .

ومن الثاني ما في باب كراهية تجمير الكفن من طهارة الكافي ، قال : أحمد بن

(١) في الكافي : التيمي .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٣١٨ ح ٥٨ .

(٣) فروع الكافي ٥ : ٣١٨ ح ٥٩ .

(٤) فروع الكافي ٥ : ٤٢٨ ح ٨ .

(٥) فروع الكافي ٥ : ٥٠٤ ح ٢ .

(٦) فروع الكافي ٥ : ٤٩٢ ح ٣ .

محمد الكوفي، عن ابن جمهور، عن أبيه الخ<sup>(١)</sup>.

ومنه أيضاً: ما في باب ما يجب على الجيران لأهل المصيبة واتخاذ المآثم من طهارته أيضاً، قال: أحمد بن محمد الكوفي، عن ابن جمهور، عن أبيه الخ<sup>(٢)</sup>.

وقد يعبر عنه بأبي عبد الله، كما في باب منع الزكاة في كتاب الزكاة منه، قال: أبو عبد الله العاصمي، عن علي بن الحسن الميثمي، عن علي بن أسباط الخ<sup>(٣)</sup>.  
والمراد به أحمد بن محمد المذكور؛ لأنه يكتفى به.

وقد يعبر عنه بأحمد بن محمد من غير تقييد بالكوفي والعاصمي، كما في باب نادر من مواريث الكافي، قال: أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن التيمي، عن محمد بن الوليد الخ<sup>(٤)</sup>.

وفي باب ميراث الولد أيضاً، قال: أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن، عن علي بن أسباط الخ<sup>(٥)</sup>.

وكذا في باب ميراث ذوي الأرحام، قال: أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن الخ<sup>(٦)</sup>.

وفي باب من ترك من الورثة بعضهم مسلمون وبعضهم مشركون، قال: أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن التيمي الخ<sup>(٧)</sup>.

اعلم أن النسخ في التيمي مختلفة، فبعضها بالتاء المنقطة فوقها نقطتان، وبعضها

(١) فروع الكافي ٣: ١٤٧ ح ٣

(٢) فروع الكافي ٣: ٢١٧ ح ٦

(٣) فروع الكافي ٣: ٥٠٥ ح ١٨

(٤) فروع الكافي ٧: ٧٨ ح ٢

(٥) فروع الكافي ٧: ٨٦ ح ٢

(٦) فروع الكافي ٧: ١٣٥ ح ٦

(٧) فروع الكافي ٧: ١٤٦ ح ١

بالميم أولاً ثم الياء المنقطة تحتها نقطتان ثم الناء المثلثة .

روى شيخ الطائفة في باب ميراث أهل الملل المختلفة من التهذيب ، عن محمد بن يعقوب ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحسن التيمي ، عن أخيه أحمد بن الحسن الخ<sup>(١)</sup> . وأحمد بن محمد هنا هو العاصمي المذكور ، فالاطلاع بالمراتب له مدخلية في التعيين والتمييز قطعاً ، وصحّ ارجاع ضمير الجمع اليهم ، فالتمسك بالعبارة المذكورة في نسبة التوثيق لابن الوليد الى صاحبها ليس في محله .

ثم انّ موارد في كلامه - أعلى الله تعالى مقامه - تأملاً :

منها : ما ذكره بقوله « فإنّ المرويّ عنه ان كان من الشيخ في أول السند » الخ ، غير معلوم الصحة ؛ لأننا لم نجد وقوع أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد في أول سنده قطعاً ، بل المعهود المتكرّر الشائع الذائع روايته عنه بواسطة ، فلاحظ كلامه في التهذيب والاستبصار حتّى يتّضح لديك الحال .

ومنها : قوله « فهو أحمد بن محمد بن الوليد » بناءً على أنّ الاستفادة منه حصر الواقع في تلك المرتبة في ابن الوليد ، وهو غير صحيح قطعاً ؛ لاشتراك أحمد بن محمد بن يحيى العطار معه فيها ، فإنّ أحمد بن محمد الذي فيما قارب أول سنده ، أي : في الطبقة الثانية بالاضافة اليه ان كان روى عنه بتوسط شيخنا المفيد ، فالظاهر أنّه ابن الوليد ، وان روى عنه بتوسط ابن الغضائري ، فالظاهر أنّه ابن يحيى العطار ، فهذا أنا أدلّك على عدّة من المواضع دفعاً لاحتمال الريب والشبهة ، فنقول :

منها : ما في أول الاستبصار في باب كمّيّة الكر ، قال : أخبرني الحسين بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه<sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب ما ليس له نفس سائلة يقع في الماء منه ، قال : أخبرني الحسين

(١) تهذيب الأحكام ٩ : ٣٧١ ح ٢٥ .

(٢) الاستبصار ١ : ١٠ ح ١ .

بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه الخ<sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب الماء يقع فيه شيء ينجسه منه أيضاً ، قال : أخبرني الحسين بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه<sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب بول الصبي يقع في البئر ، قال : أخبرني الحسين بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه<sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب البئر يقع فيها البعير ، قال : أخبرني الحسين بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه<sup>(٤)</sup> . وغير ذلك من الموارد التي لا افتقار الى ذكرها .

ومن هذه الموارد وأمثالها يظهر أن أحمد بن محمد بعنوان الاطلاق يحمل عليه اذا كان الراوي عنه الحسين بن عبيد الله ، كما في باب البئر يقع فيها الفأرة منه ، حيث قال : أخبرني الحسين بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن أبيه<sup>(٥)</sup> . ونحو ذلك .

وأما روايته عن ابن الوليد بتوسط شيخنا المفيد ، فإنها أكثر من أن تحصى ، وهو أيضاً قرينة على حمل مطلقه عليه فيما اذا كانت الرواية بتوسطه ، فحصر أحمد بن محمد فيما قارب أول سنده في ابن الوليد ، كما هو المدلول عليه بكلامه المذكور ، غير جيد .

بل نقول : إن الحصر في الشخصين المذكورين أيضاً غير صحيح ؛ لاشتراك أحمد بن محمد بن سعيد مثلاً معها في الطبقة ؛ لأن شيخ الطائفة كما يروي عنها بواسطة على ما عرفت ، كذا يروي عن ابن سعيد بواسطة ، على ما يظهر من مشيخته ، حيث قال : وما ذكرته عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد ، فقد رويته عن أحمد بن

(١) الاستبصار ١ : ٢٦ ح ١ .

(٢) الاستبصار ١ : ٢٩ ح ١ .

(٣) الاستبصار ١ : ٣٣ ح ١ .

(٤) الاستبصار ١ : ٣٤ ح ١ .

(٥) الاستبصار ١ : ٤١ ح ٩ .

محمّد بن موسى ، عن أبي العباس أحمد بن محمّد بن سعيد<sup>(١)</sup> .

فقتضى ما بنى عليه جماعة من العلماء الكلام المذكور من شيخنا الشهيد الثاني من ارجاع قوله « جميعهم ثقات » الى المذكورين في الأول ، الحكم بكون التوثيق لهذين الشخصين لاندراجهما تحت قوله « وجماعة آخرون من أفاضل أصحابنا في تلك الأعصار » مع أنه لم يصرّح به أحد منهم .

هذا وان أمكن الذبّ عنه بالاضافة الى ابن سعيد ؛ لحكم شيخ الطائفة والنجاشي وغيرهما بكونه زديّاً ، فلا يكون من أصحابنا ، لكن يبقى الكلام في أحمد بن محمّد بن يحيى العطار المذكور وغيره ممّن في طبقتهم .

### تنبيه :

اعلم أنّ ثقة الاسلام قد يروي عن أحمد بن محمّد بن سعيد ، والظاهر أنّه الرجل المذكور ، ولا يخفى غرابته .

قال في باب ما يستحبّ من تزويج النساء عند بلوغهنّ من نكاح الكافي : أحمد بن محمّد بن سعيد ، عن جعفر بن محمّد الحسيني ، الى آخره<sup>(٢)</sup> .

فهو معاصر لثقة الاسلام ، لكن يظهر من تأريخ وفاته على ما في النجاشي أنّ مماته كان بعد وفاة ثقة الاسلام بأربع سنين ، قال : مات بالكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة<sup>(٣)</sup> . وقال في تأريخ وفاة ثقة الاسلام : أنّه مات في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة<sup>(٤)</sup> .

وكذا في باب اكرام الزوجة منه أيضاً ، قال : أحمد بن محمّد بن سعيد ، عن جعفر

(١) تهذيب الأحكام ١٠ : ٧٧ المشيخة .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٣٣٨ ذيل ح ٧ وفيه : الحسيني .

(٣) رجال النجاشي ص ٩٥ .

(٤) رجال النجاشي ص ٣٧٧ .

بن محمد الحسني الى آخره<sup>(١)</sup>.

ومنها ما ذكره بقوله « وان كان في آخره مقارناً للرضا عليه السلام » فإن مقتضاه حصر من في هذه الطبقة في البرنطي، وهو غير صحيح؛ لأن شيخ الطائفة عد أحمد بن محمد بن عيسى من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، ومقتضاه روايته عنه بغير واسطة، فلا يكون الواقع في آخر السند مقارناً له عليه السلام منحصراً في البرنطي.

فالمناسب دعوى الأعلية، كما ادّعاه في الواقع في الوسط، إلا أن يدعى أن الواقع في آخر اذا لم يكن المراد منه البرنطي لم يذكر مطلقاً، ومعلوم أن الكلام في المطلق، ثم الكلام الى هذا وان جاز عن حد الاعتدال، لكن لما كان المطالب المرقومة مما يعتنى به، أرحينا المقال الى تحقيقها.

فلنعد الآن الى ما كتبنا بصدد بيانه، فنقول: مما يتمسك به في اثبات الوثاقة لابراهيم بن هاشم، هو أن المصرح به في كلام جماعة، منهم المولى التقي المجلسي أنه من مشايخ الاجازة<sup>(٢)</sup>. والمحكي عن شيخنا الشهيد الثاني رحمه الله أن مشايخ الاجازة لا يحتاجون الى التنصيص على التزكية<sup>(٣)</sup>.

وحكل الفاضل المحقق الأستاذ - نور الله مرقده - عن المعراج، وهو شرح على الفهرست للمحقق المدقق الشيخ سليمان البحراني، أن مشايخ الاجازة لا ينبغي أن يرتاب في عدالتهم. وعنه أيضاً في موضع آخر: أن مشايخ الاجازة في أعلى درجات الوثاقة والجلالة<sup>(٤)</sup>.

وقال مولانا محمد بن علي الاستربادي - رفع الله تعالى قدره - في رجاله الكبير، في ترجمة الحسن بن علي بن زياد الوشاء، بعد أن حكى عن أحمد بن محمد

(١) فروع الكافي ٥: ٥١٠ ح ٣.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٢٣.

(٣) التعليقة على منهج المقال للمحقق الوحيد البهبهاني ص ٩.

(٤) التعليقة على منهج المقال ص ٩.

بن عيسى أنه قال : خرجت الى الكوفة في طلب الحديث ، فلقيت بها الحسن بن علي الوشاء ، فسألته أن يخرج لي كتاب العلاء بن رزين وأبان بن عثمان ، فأخرجهما اليّ ، فقلت له : أحبّ أن تجيزهما ، فقال لي : رحمك الله وما عجلتك ؟ اذهب فاكتبهما واسمع من بعد ، فقلت : لا آمن الحديثان ، فقال : لو علمت أنّ هذا الحديث يكون فيه هذا المطلب لاستكثرت منه ، فاني أدركت في هذا المسجد تسعمائة شيخ كلّ يقول : حدّثني جعفر بن محمد<sup>(١)</sup> . ما هذا كلامه : وربما استفيد توثيقه - أي : الحسن بن علي بن زياد الوشاء - من استجازة أحمد بن محمد بن عيسى<sup>(٢)</sup> . انتهى .

ومما يتمسك به أيضاً في اثبات المرام التوثيق الذي صدر من سيّد المدقّقين الفاضل السميّ الشهير بالداماد ، قال : والصحيح الصريح عندي أنّ الطريق من جهته صحيح ، فأمره أجلّ وحاله أعظم من أن يتعدّل ويتوثّق بمعدّل وموثّق غيره ، بل غيره يتعدّل ويتوثّق بتعديله وتوثيقه إياه ، كيف وأعظم أسيّاخنا الفخام ، كرئيس المحدثين والصدوق والمفيد وشيخ الطائفة ونظرائهم ومن في طبقتهم ودرجتهم ورتبتهم ومرتبته من الأقدمين والأحدثين ، شأنهم أجلّ وخطبهم أكبر من أن يظنّ بأحد منهم أنّه قد حاج الى تنصيب ناصّ وتوثيق موثّق ، وهو شيخ الشيوخ ، وقطب الأسيّاخ ، ووتد الأوتاد ، وسند الأسناد ، فهو أحقّ وأجدر بأن يستغني عن ذلك<sup>(٣)</sup> . انتهى كلامه رفع الله تعالى مقامه .

فكما يعوّل على التوثيقات الصادرة من شيخ الطائفة والنجاشي والعلامة وغيرهم ، فليعوّل على التوثيق الذي صدر ممّن تأخّر عنهم أيضاً ؛ للاشتراك بينهم في عدم درك الموثّقين ، وظاهر أنّ بعد العهد لا يمنع اعتقاد الوثاقة بعد أن ادّعى العادل حصوله .

(١) رجال النجاشي ص ٣٩ - ٤٠ .

(٢) منهج المقال ص ١٠٣ .

(٣) الرواشح ص ٤٨ .



والحاصل أنه يحصل الظنّ القويّ بوثاقة الرجل بعد ملاحظة الأوجه المذكورة ، وقد عرفت أنّ هذا القدر ممّا يكتفى به في اثبات المرام ، والله العليّ العلّام .

وممّا يؤيّد المرام ما ذكره ولده الثقة الجليل علي بن ابراهيم في أوائل تفسيره حيث وثّقه في جملة الذين وثّقهم ، قال : ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم ، إلى آخر ما ذكر<sup>(١)</sup> .

وهذا الكلام منه يدلّ على توثيق الرجال الذين روى عنهم في كتابه ، ومنهم والده ، بل هو الذي أكثر الرواية عنه فيه ، وأنما ذكرناه بعنوان التأييد دون بيان الحجّة والدليل ؛ لأنّ مقتضى ظاهر هذا الكلام وان كان ذلك ، لكن في كتابه قرينة على عدم ارادته ؛ لوضوح أنّه كثيراً ما روى فيه عن الرجال الذين لم يثبت وثاقهم أو ثبت خلافها ، فهذا أنا أورد عدّة مواضع منها للاطلاع على حقيقة الحال ، فأقول :

منها : ما رواه في تفسير آية ﴿ واذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان ﴾<sup>(٢)</sup> قال : حدّثني أبي ، عن القاسم بن محمّد ، عن سليمان بن داود المنقري ، عن حماد ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أشغل نفسي بالدعاء لآخواني ولأهل الولاية ، فما ترى في ذلك ؟ فقال : إنّ الله تبارك وتعالى يستجيب دعاء غائب لغائب ، ومن دعا للمؤمنين والمؤمنات ولأهل مودّتنا ردّ الله عليه من آدم إلى أن تقوم الساعة لكلّ مؤمن حسنة ، ثمّ قال : إنّ الله فرض الصلوات في أفضل الساعات ، فعليكم بالدعاء في أدبار الصلوات<sup>(٣)</sup> ، ثمّ دعا لي ولمن حضره<sup>(٤)</sup> .

وفي سنده القاسم بن محمّد بن داود ، وسليمان بن داود ، الذي قال ابن الغضائري

(١) تفسير علي بن ابراهيم القميّ ١ : ٤ .

(٢) البقرة : ١٨٦ .

(٣) في التفسير : الصلاة .

(٤) تفسير علي بن ابراهيم القميّ ١ : ٦٧ .

في حقّه : أنّه ضعيف جداً لا يلتفت اليه ، يوضع كثيراً على المهمّات <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما رواه بعده في تفسير قوله تعالى ﴿ فَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> قال : حدّثني أبي ، عن سليمان بن داود المنقري ، عن سفيان بن عنبسة <sup>(٣)</sup> ، عن أبي عبد الله عليه السلام <sup>(٤)</sup> . وسفيان مجهول .

ومنها : ما رواه في تفسير آية ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> حيث قال : حدّثني أبي ، عن اسماعيل بن مرّار ، عن يونس ، عن عبد الله بن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام <sup>(٦)</sup> . واسماعيل بن مرّار مجهول .

ومنها : ما رواه في تفسير قوله تعالى ﴿ لَا تَضَارَّ وَالِدَ بَوْلِهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> قال : حدّثني أبي ، عن محمّد بن محمّد بن الفضيل <sup>(٨)</sup> ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام <sup>(٩)</sup> . فانّ محمّد بن محمّد بن الفضيل غير مذكور في الرجال .

ومحمّد بن الفضيل وان كان مذكوراً ألبتّة غير موثّق ، بل ضَعْفُه المحقّق في نكت النهاية في مسألة الاتفاق على المتوفّي عنها زوجها ، حيث قال : وأمّا إيجاب الاتفاق عليها من نصيب الولد ، فأنّه - أي : شيخ الطائفة رحمه الله - عوّل فيه على ما روى عن محمّد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الحبلى المتوفّي عنها زوجها ينفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها . والشيخ رحمه الله يدّعي على ذلك

(١) رجال العلامة ص ٢٢٥ .

(٢) البقرة : ٢٠٠ .

(٣) في التفسير : عينية .

(٤) تفسير القمّي ١ : ٧٠ .

(٥) البقرة : ٢٢٩ .

(٦) تفسير القمّي ١ : ٧٤ .

(٧) البقرة : ٢٣٣ .

(٨) في التفسير : محمّد بن الفضيل .

(٩) تفسير القمّي ١ : ٧٦ .

الاجماع ، قال : والذي أعتدته أنه لا نفقة لها ، لما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ، وزرارة بن أعين وأبو أسامة عنه عليه السلام في الحامل المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة ؟ فقال : لا . والرواية التي استند اليها الشيخ عليه السلام رواية محمد بن الفضيل ، وهو ضعيف (١) .

ومنها : ما رواه في تفسير آية الكرسي ، قال : حدثني أبي ، عن النضر بن سويد ، عن موسى بن بكر ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) . فإن موسى بن بكر غير موثق .

ومنها : ما رواه هناك أيضاً عن أبيه ، عن اسحاق بن الهيثم ، عن سعد بن طريف ، عن الأصبع بن نباتة (٣) . واسحاق بن الهيثم مجهول .

ومنها : ما رواه في تفسير قوله تعالى ﴿ وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ﴾ (٤) قال : حدثني أبي ، عن السكوني ، عن مالك بن مغيرة ، عن حماد بن سلمة ، عن جذعان ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة ، أنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من غريم ذهب بغريمه الى والٍ من ولاية المسلمين ، واستبان للوالي عسرته الاّ برأ هذا المعسر من دينه ، فصار دينه على والي المسلمين (٥) . فإن رجال السند من السكوني الى آخره غير موثقة ، بل أكثرها مجاهيل أو ضعيف .

ومنها : ما ذكره في سورة آل عمران في تفسير قوله تعالى ﴿ اني اخلق لكم من الطين كهيئة الطير ﴾ (٦) قال : حدثنا أحمد بن محمد الهمداني ، قال : حدثني جعفر بن

(١) نكت النهاية ٢ : ٤٩٠ وفي آخره : وهو واقفي .

(٢) تفسير القمي ١ : ٨٥ .

(٣) تفسير القمي ١ : ٨٥ .

(٤) البقرة : ٢٨٠ .

(٥) تفسير القمي ١ : ٩٤ .

(٦) آل عمران : ٤٩ .

عبد الله ، قال : حدّثنا كثير بن عياش ، عن زياد بن المنذر ، عن أبي الجارود ، عن أبي جعفر عليه السلام <sup>(١)</sup> . فإنّ أحمد بن محمد الهمداني مجهول ، وكثير بن عياش ضعيف على ما في الخلاصة <sup>(٢)</sup> ، وزياد بن المنذر زيدي <sup>(٣)</sup> .

### تنبيه :

اعلم أنّ الظاهر من كتب الرجال أنّ زياد بن المنذر هو المكنى بأبي الجارود ، من أصحاب مولانا الباقر والصادق عليهما السلام ، فقوله « عن زياد بن المنذر عن أبي الجارود » ليس على ما ينبغي ، والمناسب زياد بن المنذر أبي الجارود .

ثمّ إنّ هذه عدّة من المواضع التي حكيناها عمّا أورده في تفسير سورة البقرة ، وقليل من سورة آل عمران ، فكيف ما أورده في جميع تفسيره ، فمن جميع ما ذكر يظهر أنّ مراده ممّا ذكره من قوله « ثقاتنا » ليس المعنى الذي يجدي فيما نحن فيه ، فلا يمكن التمسك به في اثبات الوثاقة التي يتوقّف عليها الحكم بصحّة الحديث على اصطلاح المتأخّرين ، وغير ذلك من الموارد المتكرّرة التي يطلع عليها المتنبّع .

لكن كثرة روايته وشدة تعويل ابنه مع جلالة قدره يؤمّي الى التعويل عليه ووثاقته ، وكذا رواية جماعة من الأجلة عنه ، كسعد بن عبد الله ، ومحمد بن الحسن الصفّار ، ومحمد بن يحيى العطار ، على ما يظهر من مشيخة الصدوق ، فلا ينبغي التأمل في ذلك .

(١) تفسير القمّي ١ : ١٠٢ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٤٩ .

(٣) رجال العلامة ص ٢٢٣ .

## المبحث الثاني

### فيما ينبغي التنبيه عليه في المقام

وهو أمور :

الأول : عدّ شيخ الطائفة في رجاله ابراهيم بن هاشم من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، فقال : ابراهيم بن هاشم القمي تلميذ يونس بن عبد الرحمن <sup>(١)</sup> انتهى . وفي الفهرست في ترجمته : أصله الكوفي <sup>(٢)</sup> وانتقل الى قم ، وأصحابنا يقولون : أنه أول من نشر أحاديث الكوفيين بقم ، وذكروا أنه لقي الرضا عليه السلام <sup>(٣)</sup> . والظاهر من هذا الكلام أنه لم يثبت ذلك عنده . ويمكن أن يكون الرجال متأخراً عنه في التصنيف ، وأطلع على ما لم يطلع عليه حال تصنيف الفهرست ، أو يجمع بينهما فيقال : إنّ المراد من الأصحاب أصحاب الرواية ، سواء كانت بطريق المشافهة أو المكتابة ، فكون شخص من أصحابه بهذا المعنى لا يستلزم اللقاء ، لكن الأول أولى . وقال النجاشي في ترجمته ما هذا كلامه : قال أبو عمرو الكشي : تلميذ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا عليه السلام ، هذا قول الكشي وفي نظر <sup>(٤)</sup> . انتهى كلامه أعلى الله تعالى مقامه .

أقول : إنّ ما عزّاه الى الكشي لم أجده في اختيار الشيخ ، وكيفما كان إنّ الكلام المذكور اشتمل على مطلبين ، أحدهما أنه تلميذ يونس بن عبد الرحمن . والثاني أنه من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، بناءً على أنّ الظاهر من المجرور في كلامه ليس قيلاً ليونس بن عبد الرحمن ، لما ذكره في ترجمته من أنه رأى جعفر بن محمد عليه السلام بين

(١) رجال الشيخ ص ٣٥٣ ط قم .

(٢) في الفهرست : أصله من الكوفة .

(٣) الفهرست ص ٤ .

(٤) رجال النجاشي ص ١٦ .

الصفاء والمروءة ولم يرو عنه ، وروى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام <sup>(١)</sup> . فلو كان قيدها له ينبغي أن يقول : من أصحاب أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام ، مضافاً الى أن الظاهر من سياق النجاشي أنه في ترجمة ابراهيم بن هاشم ، ومقتضاه أن يكون ما يذكر فيها من أحواله .

فعلى هذا نقول : أن النظر في كلامه : إما في المطلب الأول ، أو الثاني ، أو فيها معاً . وعلى الأول يمكن أن يقال في بيانه أمران :

الأول : أن الحكم بكونه تلميذ يونس بن عبد الرحمن ينافي ما ذكروا من نشره أخبار الكوفيّين بقم ؛ لكون يونس مطعوناً عند القمّيّين ، كما يظهر ممّا ذكره شيخ الطائفة في رجاله من أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام في ترجمة يونس ، قال : ضعفه القمّيّون ، وفي أصحاب مولانا الرضا عليه السلام طعن عليه القمّيّون <sup>(٢)</sup> . والظاهر أن مطعونيّة الأستاذ عند أهل قم لا يلائم قبول الأحاديث من تلميذه المستفاد من قولهم : أنه أول من نشر أحاديث الكوفيّين بقم .

والثاني : أن الظاهر من التتبع في الكافي وغيره أنه يروي عن يونس بن عبد الرحمن بواسطة ، ومقتضى كونه من تلامذته كون روايته عنه من غيرها ، فهذا أنا أدلك على عدّة مواضع لتكون على بصيرة :

منها : ما في باب أدنى الحيض من كتاب طهارة الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن اسماعيل بن مرّار ، عن يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبد الله عليه السلام <sup>(٣)</sup> . ومنها : ما في باب استبراء الحائض منه ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن اسماعيل بن مرّار وغيره ، عن يونس ، عن حدّثه ، عن أبي عبد الله عليه السلام <sup>(٤)</sup> .

(١) رجال النجاشي ص ٤٤٦ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٤٦ و ٣٦٨ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٧٦ ح ٥ .

(٤) فروع الكافي ٣ : ٨٠ ح ١ .

ومنها : ما في باب المرأة ترى الدم وهي جنب منه بالسند المذكور <sup>(١)</sup> . وهذا السند متكرر في الكافي والتهذيب جداً .

ومنها : ما في باب اخراج روح المؤمن والكافر منه ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن ادريس القمي ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام <sup>(٢)</sup> .  
ومنها : ما في باب غسل الميت منه ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن رجاله ، عن يونس عنهم عليه السلام . كذا في الكافي <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب تحنيط الميت منه ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن رجاله ، عن يونس ، عنهم عليه السلام <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في باب السنة في حمل الجنابة منه ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن غير واحد ، عن يونس ، عن علي بن يقطين ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام <sup>(٥)</sup> .  
وبالجملة أن رواية ابراهيم بن هاشم عن يونس مع الوساطة كثيرة ، منها ما ذكر .  
ومنها : ما في أواخر منه في أداء الأمانة من كتاب معيشة الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن اسماعيل بن مرار ، عن يونس الخ <sup>(٦)</sup> . وغير ذلك من الأسانيد الكثيرة . ويدلّك على ذلك أيضاً ملاحظة طريق شيخنا الصدوق وشيخ الطائفة الى يونس .

قال شيخ الطائفة : وما ذكرته عن يونس بن عبد الرحمن ، فقد رويته عن الشيخ المفيد ، عن الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ، عن أبيه ومحمد بن

(١) فروع الكافي ٣ : ٨٣ ح ٣ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ١٣٥ ح ١ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ١٤١ ح ٥ .

(٤) فروع الكافي ٣ : ١٤٣ ح ١ .

(٥) فروع الكافي ٣ : ١٦٨ ح ١ .

(٦) فروع الكافي ٥ : ١٣٣ ح ٤ .

الحسن ، عن سعد بن عبد الله والحميري ، وعلي بن ابراهيم ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن اسماعيل بن مزار ، وصالح بن السندي ، عن يونس <sup>(١)</sup> .

ومنه يظهر طريق الصدوق الى يونس ، وان لم يذكره في المشيخة ، كما يظهر مما ذكره شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمة يونس بن عبد الرحمن <sup>(٢)</sup> ، على ما تبيننا عليه في مطالع الأنوار .

ومقتضى كون ابراهيم بن هاشم من تلامذة يونس بن عبد الرحمن أن يروي عنه من غير واسطة ، وهي منتفية في الموارد المذكورة ونحوها ، بل لم يحضرني حال التحرير روايته عنه من غير واسطة ، ومقتضى كون الرواية عنه أن يكون من غير واسطة ، ومقتضى كون الرواية معها عدم صحة الدعوى . ويؤيده أن علياً ابنه ان روى عن محمد بن عيسى ، يروي عن يونس في الغالب بواسطته ، وقد يكون بواسطتين . وان روى عن أبيه ، يروي عنه بواسطتين ، ومنه يظهر القدر في دعوى التلميذية .

وهذا الوجه هو الأولى من السابق ، ويؤيده أن النجاشي لم يذكر في ترجمة يونس بن عبد الرحمن طعن القميين عليه .

وعلى الثاني يكون وجه النظر منع كون ابراهيم بن هاشم من أصحابه ، على ما يظهر مما ذكره في ترجمة محمد بن علي بن ابراهيم الهمداني ، قال : محمد بن علي بن ابراهيم بن محمد الهمداني ، روى عن أبيه ، عن جدّه ، عن الرضا عليه السلام . وروى ابراهيم بن هاشم ، عن ابراهيم بن محمد الهمداني ، عن الرضا عليه السلام <sup>(٣)</sup> . فالرواية عن الامام عليه السلام بواسطتين <sup>(٤)</sup> وان لم تناف الرواية عنه بلا واسطة ، كما في حماد بن

(١) تهذيب الأحكام ١٠ : ٨٢ ، المشيخة .

(٢) الفهرست ص ١٨١ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٤٤ .

(٤) بواسطة - خ .



عيسى ، فأنه عدّ من أصحاب مولانا الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ، ومقتضاه كونه راوياً عن مولانا الصادق عليه السلام من غير واسطة كما هو الواقع .

ففي كتاب الحجّ من الكافي ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من دخل مكة متمتعاً في أشهر الحجّ ، لم يكن له أن يخرج حتّى يقضي الحجّ <sup>(١)</sup> .

وفي باب السنّة في المهور من كتاب النكاح منه ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : قال أبي عليه السلام : ما زوج رسول الله صلى الله عليه وآله من بناته ولا تزوّج شيئاً من نسائه على أكثر من اثنتي عشر أوقية ونشّ . والأوقية : أربعون . والنشّ : عشرون درهماً <sup>(٢)</sup> .

ومع ذلك كثيراً ما يروي عنه بواسطتين ، لكن الظاهر من سياق كلامه في الترجمة المذكورة عدم اعتقاد رواية ابراهيم بن هاشم عنه من غير واسطة .

ويؤيده أنّه قد يتفق روايته عنه بثلاث وسائط ، كما في باب النوادر في المهر من نكاح الكافي ، حيث روى عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن الحكم ، عن علي بن أبي حمزة ، قال : قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام <sup>(٣)</sup> .

والثاني : قال شيخنا الشهيد الثاني - مكّنه الله تعالى المكان العالي - في حاشية الخلاصة : ذكر الشيخ الطوسي رحمته الله في أحاديث الخمس أنّه - أي : ابراهيم بن هاشم - أدرك أبا جعفر عليه السلام وذكر له معه خطاباً في الخمس <sup>(٤)</sup> انتهى .

قوله « أنّه أدرك » مفعول لقوله « ذكر » ومدلوله أنّ شيخ الطائفة قال : إنّ ابراهيم بن هاشم أدرك أبا جعفر الثاني أي الجواد عليه السلام كما لا يخفى . ومقتضاه أن يكون

(١) فروع الكافي ٤ : ٤٤١ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٣٧٦ ح ٥ .

(٣) فروع الكافي ٥ : ٣٨١ ح ٧ وليس فيه قوله « عن علي بن الحكم » فراجع .

(٤) الحاشية على الخلاصة . مخطوطة .

وفاته في أيامه عليه السلام ، لتصريحه في رجاله بأنه من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، لكن الذي عزّاه إليه لم أعتربه في كلامه .

ولا يبعد أن يقال : إن ذلك مسامحة في التعبير ، والمقصود أن شيخ الطائفة أورد في أحاديث الخمس ما يدلّ على أنّه أدرك أبا جعفر عليه السلام ، وحينئذ لا دلالة لهذا الكلام على أن مماته كان في أيامه عليه السلام .

والحديث المذكور رواه ثقة الاسلام في أواخر باب اليء والأفقال من أصول الكافي ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، قال : كنت عند أبي جعفر عليه السلام اذ دخل عليه صالح بن محمد بن سهل ، وكان يتولّى له الوقف بقم ، فقال : يا سيدي اجعلني من عشرة آلاف في حلّ فاني أنفقتها ، فقال له : أنت في حلّ ، فلمّا خرج صالح قال أبو جعفر عليه السلام : أحدهم يشب على أموال حقّ آل محمّد وأيتامهم ومساكينهم وفقرائهم وأبناء سبيلهم ، فيأخذه حتّى يجيء فيقول : اجعلني في حلّ ، أترأه ظنّ أنّي أقول : لا أفعل ؟ والله ليسألّهم الله تعالى يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حثيثاً<sup>(١)</sup> .

ورواه شيخ الطائفة في كتاب الخمس من التهذيب<sup>(٢)</sup> . والظاهر أن قوله « وذكر له معه خطاباً في الخمس » إشارة الى قوله عليه السلام « أترأه » الى آخره .

### تنبيه :

أورد علي بن ابراهيم في تفسيره رواية والده عن الامام أبي محمّد العسكري عليه السلام قال في سورة مريم ﴿ وجعلنا لهم لسان صدق علياً ﴾<sup>(٣)</sup> يعني : أمير المؤمنين عليه السلام ، حدّثني بذلك أبي عن الامام الحسن العسكري عليه السلام<sup>(٤)</sup> .

والثالث : قال شيخنا الصدوق في مشيخة الفقيه : وما كان فيه من وصيّة أمير

(١) أصول الكافي ١ : ٥٤٨ .

(٢) تهذيب الأحكام ٤ : ١٤٠ ح ١٩ .

(٣) مريم : ٥٠ .

(٤) تفسير الفمّي ٢ : ٥١ .

المؤمنين عليه السلام لابنه محمد الحنفية ، فقد رويته عن أبي ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام . ويغلط أكثر الناس في هذا الاسناد ، فيجعلون مكان حماد بن عيسى حماد بن عثمان ، وإبراهيم لم يلق حماد بن عثمان ، وإنما لقي حماد بن عيسى وروى عنه <sup>(١)</sup> .

وواقفه على ذلك العلامة ، فقال في الفائدة التاسعة من الفوائد التي أوردها في أواخر الخلاصة : قد يغلط جماعة في الاسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حماد بن عيسى ، فيتوهمونه حماد بن عثمان ، وهو غلط ، فإن إبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان ، بل حماد بن عيسى <sup>(٢)</sup> .

والفاضل الحسن بن داود قال في جملة من التنبيهات التي ذكرها في أواخر رجاله : إذا ورد عليك الاسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حماد ، فلا يتوهم أنه حماد بن عثمان ، فإن إبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان ، بل حماد بن عيسى <sup>(٣)</sup> .

وفما ذكروه تأمل ؛ إذ لا استبعاد في رواية إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان ؛ لكون حماد هذا من أصحاب موالينا الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ، ومات في عصر مولانا الرضا عليه السلام ؛ إذ مماته على ما في الكشي في سنة تسعين ومائة <sup>(٤)</sup> . وانتقال الروح المقدس لمولانا الكاظم عليه السلام إلى أعلى غرفات الجنان على ما في الكافي وغيره في شهر رجب في سنة ثلاث وثمانين ومائة <sup>(٥)</sup> .

فقد أدرك حماد بن عثمان من أيام مولانا الرضا عليه السلام سبع سنين ، وقد عرفت أن شيخ الطائفة ذكر إبراهيم بن هاشم في أصحابه ، فهو مع حماد في طبقة واحدة في

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥١٣ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٨١ .

(٣) رجال ابن داود ص ٥٥٦ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٧٠ برقم : ٦٩٤ .

(٥) أصول الكافي ١ : ٤٧٦ .

الجملة ، فلا استبعاد في روايته عنه .

كما أنَّ حمّاد بن عيسى أيضاً من أصحاب موالينا الأئمة الثلاثة عليهم آلاف التحية والسلام والثناء ، وقد سمعت أنَّ روايته عن مولانا الصادق عليه السلام من غير واسطة ، وغاية ما هنا أنّه مات في أيام مولانا الجواد عليه السلام وأدرك من أيامه خمساً أو ستّ سنين . قال النجاشي : أنّه مات في سنة تسع وقيل : ثمان ومائتين <sup>(١)</sup> .

وانتقال الروح المقدّس لمولانا الرضا عليه السلام الى أعلى درجات الجنان على ما في الكافي وغيره في سنة ثلاث ومائتين <sup>(٢)</sup> . وهذا لا يقتضي تعيّن رواية ابراهيم بن هاشم عن ابن عيسى ، واستحالة روايته عن ابن عثمان ، كما لا يخفى .

على أنّنا لا نقول : أنَّ روايته عنه موجود في سند الأخبار ، كما ستقف عليه ، فلا وجه لانكاره . والحاصل أنَّ المقتضي للقول برواية ابراهيم بن هاشم عن حمّاد بن عثمان موجود ، والمانع عنه مفقود ، فتعيّن القول به .

أمّا الأوّل ، فلأنّنا وجدنا عدّة مواضع من الكافي روايته عنه من غير واسطة كما سيجيء . وأمّا الثاني ، فلما عرفت من اتّحادهما في الطبقة .

تحقيق الحال يستدعي أن يقال : ان التصفّح التامّ في أسانيد الكافي يشهد على أنّ رواية ثقة الاسلام فيما يناسب المرام على أنحاء :

منها روايته عن حمّاد بواسطتين مع التصريح بأنّه ابن عيسى .

ومنها : كذلك مع التصريح بأنّه ابن عثمان .

ومنها : كذلك أيضاً لكن مع اطلاق حمّاد من غير أن ينسبه الى عيسى أو عثمان .

ومنها : روايته عنه بثلاث وسائط ، مع التصريح بأنّه ابن عثمان .

ومنها : روايته عنه لكن مع الاطلاق .

(١) رجال النجاشي ص ١٤٣ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٤٨٦ .

ومنها : مثلها لكن مع التصريح بأنه ابن عيسى .

أما الأول ، فلكثرته أغنت عن الافتقار الى البيان .

وأما الثاني ، فنه ما في باب تحنيط الميت من طهارة الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عثمان ، عن حريز ، عن زرارة ومحمد بن مسلم ، قالوا قلنا لأبي جعفر عليه السلام : العمامة للميت من الكفن ؟ قال : لا أما الكفن المفروضة ثلاثة أثواب الحديث <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في باب من يحل أن يأخذ من الزكاة ومن لا يحل له ومن له المال القليل من كتاب الزكاة ، حيث قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : ما يعطى المصدق ؟ قال : ما يرى الامام ولا يقدر له شيء <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب الوصية من كتاب الحج منه ، حيث قال : علي ، عن أبيه ، عن حماد بن عثمان ، عن حريز ، عن ذكره ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا صحبت فاصحب نحوك من يكفيك ، فإن ذلك مذلة للمؤمن <sup>(٣)</sup> .

وأما الثالث ، فكثير أيضاً ، لكن الظاهر أن الاطلاق في هذا المقام ينصرف الى ابن عيسى ؛ لظهور أولوية الحاق المشتبه بالأغلب .

وأما الرابع ، فكثير جداً . وكذا الخامس ، لكن الظاهر انصراف الاطلاق في هذا المقام الى ابن عثمان لما ذكروا .

وأما السادس ، فالذي يحضرني الآن موضعان ، أحدهما : في باب من توالى عليه رمضان من كتاب صوم الكافي <sup>(٤)</sup> . والثاني : ما في كتاب المعيشة من الكافي

(١) فروع الكافي ٣ : ١٤٤ ح ٥ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٥٦٣ ح ١٣ .

(٣) فروع الكافي ٤ : ٢٨٦ .

(٤) فروع الكافي ٣ : ١١٩ ح ١ .

في باب آخر منه في حفظ المال وكراهة الإضاعة<sup>(١)</sup>. وقد أوردناها في الرسالة .  
ومنه : ما في باب بناء مسجد النبي ﷺ من صلاته ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد بن عيسى ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن المسجد الذي أُسِّس على التقوى ، قال : مسجد قبا<sup>(٢)</sup> .  
والحاصل أنَّ المطلق ينصرف الى ابن عيسى ان كان في الطبقة الثالثة بالإضافة الى ثقة الاسلام ، والى ابن عثمان ان كان في الطبقة الرابعة . وأمّا مع التصريح ، فالأمر ظاهر .

واللازم ممّا ذكره شيخنا الصدوق ومن وافقه ، الحكم بارسال الحديث فيما اذا كانت الرواية عن حماد بواسطتين ، وتكون الواسطة الثانية ابراهيم بن هاشم مع التصريح بابن عثمان ، أو الحكم بالتصحيح لتصريحهم بأنّ ابراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان ، ولعلّ الداعي لذلك ملاحظة الكافي ، بناءً على أنَّ ثقة الاسلام يروي عن حماد بن عيسى بواسطتين ، وفي الغالب هما علي بن ابراهيم وأبوه ، وعن حماد بن عثمان بثلاث وسائط . ومنه يتوهم أنّ ابراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان ، لكنّه جهود على الاختصار بما يظهر في غالب الأحوال ، وقد عرفت التفصيل في المقام ، فاحتمال الارسال مع امكان الملاقاة بمغزل عن الاعتبار .

ان قلت : هنا مواضع أخر روى فيها ابراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان من غير واسطة . منها : ما في باب تعجيل الزكاة وتأخيرها من كتاب زكاة التهذيب ، قال : محمد بن يعقوب ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عثمان ، عن حريز ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا أخرج الرجل الزكاة من ماله ثم سألها لقوم فضاقت ، أو أرسل بها اليهم فضاقت فلا شيء عليه<sup>(٣)</sup> .

(١) فروع الكافي ٤ : ٢٩٩ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٢٩٦ ح ٢ .

(٣) تهذيب الأحكام ٤ : ٤٧ ح ١٤ .

ومنها : ما في أواخر الخروج الى الصفا من حج التهذيب ، عن محمد بن يعقوب ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك اني لما قضيت نسكي الى آخر الحديث <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما رواه في باب صفة الاحرام من حج التهذيب أيضاً ، عن محمد بن يعقوب ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لا بأس بأن تلبّي وأنت على غير طهر وعلى كل حال <sup>(٢)</sup> .

قلنا : انّ سند النصوص المذكورة وان كان في التهذيب كذلك ، لكنّها لما كانت مروية عن الكافي ، فلا بدّ من الرجوع اليه ، فنقول : انّ الحديث الأوّل قد رواه ثقة الاسلام في باب الزكاة تبعث من بلد الى بلد <sup>(٣)</sup> ، والمذكور فيه حماد بن عيسى ، فما في التهذيب مع نقله عن الكافي غير مطابق لما فيه .

وكذا الحديث الثاني ، فإنّه رواه في باب المتمتع ينسي أن يقصر ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام . فإنّ المرويّ عنه لابراهيم بن هاشم فيه ابن أبي عمير لا حماد بن عثمان ، كما هو محلّ الكلام ، وهو غريب ، وحماد فيه مطلق ، وان كان الظاهر أنّه ابن عثمان على ما يظهر ممّا سلف ، لكن لا دخل له فيما نحن فيه ، كما لا يخفى .

وأما الثالث ، فإنّ نسخ الكافي فيه مختلفة ، ففي بعضها <sup>(٤)</sup> وان كان الأمر كما حكاه شيخ الطائفة ، لكن الأمر ليس كذلك ، بل المرويّ عنه لابراهيم بن هاشم فيه هو ابن أبي عمير كما في الثاني ، فلا يمكن التعويل عليه في اثبات المرام . ومن هذه الاختلافات وأمثالها يظهر أنّ التعويل على النقل لا يخلو عن شوب الاشكال ، والله

(١) تهذيب الأحكام ٥ : ١٦٢ ح ٦٨ .

(٢) تهذيب الأحكام ٥ : ٩٣ ح ١١٤ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٥٥٣ ح ٢ .

(٤) فروع الكافي ٤ : ٣٣٦ ح ٦ .

الحمد والشكر على كل حال .

والرابع: قد عرفت أن شيخ الطائفة عدّ ابراهيم بن هاشم من أصحاب مولانا الرضا عليه آلاف التحية والثناء ، ويظهر من الحديث السالف أنّه أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام . لكن قال سيّد المدقّقين الفاضل السميّ الشهير بالداماد: ربّما وردت في الكافي رواية ابراهيم بن هاشم عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام من غير واسطة ، قال: وفي كتابي الأخبار التهذيب والاستبصار: محمّد بن يعقوب ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقات أهل الذمّة وما يؤخذ من ثمن خمرهم ولحم خنازيرهم وميتهم ، قال: عليهم الجزية في أموالهم الحديث <sup>(١)</sup> .

فبعض من عاصرناه ممّن قد فاز بسعادة الشهادة في دين الله قد استبعد ذلك أشدّ الاستبعاد ، وقال فيما له من الحواشي على التهذيب: الظاهر أنّ هذا مرسل ، فإنّ ابراهيم بن هاشم ذكروا أنّه لقي الرضا عليه السلام وهو تلميذ يونس بن عبد الرحمن ، ويونس « م - ضا » وسيأتي أنّه روى ابراهيم بن هاشم قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فروايته عن أبي عبد الله عليه السلام بغير واسطة لا تخلو من بعد .

ونحن نقول: الارسال في الرواية بلفظ السؤال ، حيث يقول الراوي: سألته عن كذا فقال كذا ، ساقط عن درجة الاحتمال ، وأنّما يكون من المحتمل لو كان عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام فما استبعده ليس من البعد في شيء ، أليس أبو عبد الله عليه السلام قد توفّي في سنة ثمان وأربعين ومائة ، وهي بعينها سنة ولادة مولانا الرضا عليه السلام وقبض أبو الحسن الرضا عليه السلام بطوس سنة ثلاث ومائتين ، ومولانا الجواد عليه السلام اذ ذاك في تسع سنين من العمر ، فيمكن أن يكون لابراهيم بن هاشم اذ يروي عن الصادق عليه السلام عشرون سنة من العمر ، ثمّ يكون قد بقي الى زمن الجواد عليه السلام فلقاه



وروى عنه من غير أن يعاد<sup>(١)</sup>. انتهى كلام السيد الداماد أعلى الله مقامه في المعاد .  
أقول : إنَّ هذا الفاضل وإن بلغ أقصى مراتب الدقة والفطنة ، لكن الحق في المقام  
مع من فاز بشرافة الشهادة ؛ إذ المعهود في كتب الأحاديث رواية ابراهيم بن هاشم  
عن مولانا الصادق عليه السلام بواسطتين أو بثلاث وسائط ، فلا يحضرنى روايته عنه  
بواسطة واحدة فضلاً عن غير واسطة . فما ذكره ليس مأنوساً في سند الأخبار ، ولا  
معهوداً بمسلك رواة الآثار ، كما لا يخفى على أولى الخيرة والأبصار .

مضافاً إلى أنَّ ما ذكره لو كان مطابقاً للواقع ، لكان ابراهيم بن هاشم مدركاً  
لأربعة من الأئمة الطاهرة عليهم آلاف السلام والتحية ، ولو كان الأمر كذلك نسبته  
علماء الرجال عليه ، وأورده شيخ الطائفة من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام أيضاً ،  
وأيضاً لو كان الأمر كذلك لأكثر الرواية عن مولانا الكاظم عليه السلام وعلى فرض  
غمض العين عن الاكثار ، فلا أقلّ من الرواية عنه في بعض الأحيان .

والصواب في الجواب أن يقال : إنَّ شيخ الطائفة - نور الله تعالى ضريحه - وإن  
أورد في باب الأنفال من التهذيب سند الحديث كما ذكره ، حيث قال الشيخ رحمته الله :  
وإذا أسلم الذي سقطت عنه الجزية ، سواء كان اسلامه قبل حلول أجل الجزية أو  
بعده ، إلى أن قال : محمد بن يعقوب ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، قال : سألت أبا  
عبد الله عليه السلام عن صدقات أهل الذمة إلى آخر الحديث<sup>(٢)</sup> .

لكنّه أورد قبل ذلك في باب الجزية هذا الحديث بهذا السند ، قال : وعنه ، أي :  
عن محمد بن يعقوب - عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن  
محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقات أهل الذمة وما يؤخذ من  
جزيتهم من ثمن خمرهم ولحم خنازيرهم وميتهم ، قال : عليهم الجزية الحديث<sup>(٣)</sup> .

(١) الرواشح ص ٤٩ - ٥٠ .

(٢) تهذيب الأحكام ٤ : ١٣٥ ، والسند فيه ليس كذلك .

(٣) تهذيب الأحكام ٤ : ١١٣ - ١١٤ ح ٢ .

وجميع نسخ التهذيب في الباب المذكور : إمّا من سهو القلم ، أو التعويل على ما ذكر قبل ذلك ، لوحة السند والحديث .

على أنّ نسخ التهذيب في الموضع المذكور مختلفة ، وقد لاحظت حال الكتابة أربعة نسخ منه ، ففي نسختين منه وإن كان الأمر فيها كما ذكر من اسقاط حمّاد عن حريز عن محمّد بن مسلم ، وكون السائل ابراهيم بن هاشم ظاهراً ، لكن في الأخيرتين يكون الأمر فيها كما في الموضع الأوّل ، لكن علّم نون الأسامي الثلاثة علامة النسخة .

على أنّ الحديث في الموضعين مروّي عن الكافي ، فلا بدّ من الرجوع اليه ، فنقول : أنّه مروّي فيه في باب صدقات أهل الجزية هكذا : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمّد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام الحديث <sup>(١)</sup> . ومنه يحصل الجزم باسقاط الأسامي الثلاثة في المواضع المذكورة من التهذيب ، فلا يصحّ التعويل عليه .

والعجب من السيّد الداماد - قدّس الله تعالى روحه - أنّه لم يراجع الكافي ، مع كون ما وقع في الموضع المذكور من التهذيب مخالفاً لما هو المعهود في سند الأخبار . ومنه يظهر أنّ الاتّكال على النقل لاسيّما في مثل هذا المقام بمعزل عن الاعتبار ، والله الحمد والشكر في كلّ حال .

تمّ استنساخ هذه الرسالة الشريفة تحقيقاً وتصحيحاً وتعليقاً عليها في اليوم العشرين من شهر ذي القعدة سنة ( ١٤١٥ ) هـ على يد العبد الفقير السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

الارشاد الخبير البصير  
الى  
تحقيق الحال في أبي بصير

للعامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



### بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد المنعم المفضل العلّام ، والصلاة على مفخر الرسل أكمل الأنعام ، وآله سادات البريّة في البداية والختام ، يقول الملتجئ الى رحمة ربّه الغافر ابن محدّد نقي الموسوي محدّد باقر : هذه رسالة الارشاد الحخير البصير الى تحقيق الحال في أبي بصير . فاعلم أنّه غمز جماعة من متأخري الأصحاب في الحديث لاشتمال سنده على أبي بصير .

منهم : شيخنا الشهيد الثاني ، قال في كتاب النكاح من المسالك ، بعد أن أورد الحديث المشتمل سنده على أبي بصير ما هذا لفظه : وفي صحّتها عندي نظر من وجهين : أحدهما أنّ أبا بصير الذي يروي عن الصادق عليه السلام مشترك بين اثنين : ليث بن البختری المرادي ، وهو المشهور بالثقة . ويحيى بن القاسم الأسدي ، وهو واقفي ضعيف مخلّط ، وكلاهما يطلق عليهما هذه الكنية ، ويكتنيان بأبي محدّد . وربّما قيل : بأنّ الأوّل أسديّ أيضاً ، وكلاهما يروي عن أبي عبد الله عليه السلام فعند الاطلاق يحتمل كونه كلّاً منهما الى آخر ما ذكره (١) .

وقال في كتاب الفرائض منه في شرح « أن لا يكون هناك وارث أصلاً » ما هذا لفظه : والمستند مع الاجماع الأخبار ، كصححة أبي بصير ، الى أن قال : وله أن يطعن في صحّة الأخبار السابقة وان كثرت ؛ لأنّ محدّد بن قيس وأبا بصير مشتركان

بين الثقة والضعيف ، كما يتّاه مراراً<sup>(١)</sup> .

ومنهم : المولى المحقّق الأردبيلي ، وستقف على بعض عباراته في هذا الباب .

ومنهم : الفاضل السيّد السند صاحب المدارك في مواضع متكرّرة .

منها : ما ذكره في مباحث الأذان والاقامة ، مشيراً الى الحديث المرويّ في زيادات التهذيب عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : الرجل يدخل المسجد وقد صلى القوم أيؤذّن ويقيم ؟ قال : ان كان دخل ولم يتفرّق الصفّ صلى بأذانهم واقامتهم ، وان كان تفرّق الصفّ أذنّ وأقام<sup>(٢)</sup> . حيث قال : وعندي في هذا الحكم من أصله توقّف ، لضعف مستنده باشتراك الراوي بين الثقة والضعيف<sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما ذكره في مبحث الصلاة الميّت ، بعد أن عنون كلام المحقّق : والزواج أولى بالمرأة من عصباتها وان قربوا ، فقال : هذا هو المعروف من مذهب الأصحاب ، واستدلّوا عليه بما رواه الشيخ عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : المرأة توت من أحقّ الناس بالصلاة عليها ؟ قال : زوجها ، قلت : الزوج أحقّ من الأب والولد والأخ ؟ فقال : نعم ويغسلها<sup>(٤)</sup> .

قال : مقتضى الرواية أنّ الزوج أولى من جميع الأقارب العصابات وغيرهم ، لكنّها ضعيفة السند جداً ، باشتراك راويها بين الثقة والضعيف ، بل الظاهر أنّه الضعيف بقرينة كون الراوي عنه قائده ، وهو علي بن أبي حمزة البطائني . وقال النجاشي : أنّه أحد عمد الواقعة<sup>(٥)</sup> . انتهى كلامه رفع مقامه .

أقول : إنّ الحكم بالاشتراك بين الثقة والضعيف : إمّا لكون هذه الكنية كنية لليث

(١) مسالك الأفهام ٢ : ٣١٧ الطبع الحجري .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٨١ .

(٣) مدارك الاحكام ٣ : ٢٦٧ .

(٤) تهذيب الاحكام ٣ : ٢٠٥ .

(٥) مدارك الأحكام ٤ : ١٥٨ .

البخري ، ويحيى بن القاسم الأسدي ، وعبد الله بن محمد الأسدي ، ويوسف بن الحارث . والأولان ثقتان دون الأخيرتين ، بل في رجال الشيخ : أن يوسف بن الحارث بترّي<sup>(١)</sup> .

أو للبناء على اتحاد يحيى بن القاسم الأسدي ، ويحيى بن القاسم الحذاء ، الذي حكم شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام بوقفه<sup>(٢)</sup> ، فيكون أبو بصير مشتركاً بين ليث البخري الثقة مثلاً ويحيى بن القاسم الحذاء الواقفي .

قال المحقق الأردبيلي في مسألة أولوية الزوج مشيراً إلى ضعف السند بأن فيه علي بن أبي حمزة وهو مشترك ، وكذا أبو بصير ، قال : بل الظاهر أنه البطائي قائده ، وهما واقفيان<sup>(٣)</sup> .

وقال في مباحث بيع الصرف في سند حديث مشتمل على أبي بصير ما هذا كلامه : والطريق إلى أبي بصير صحيح ، ولكنه يحيى بن أبي القاسم المكفوف الواقفي ، بقرينة نقل يعقوب بن شعيب العرقوفي عنه<sup>(٤)</sup> .  
أو لكونه كنية ليحيى بن القاسم الحذاء أيضاً ، وقد عرفت الحكم بوقفه ، لكن التحقيق عدم تمامية شيء منها .

أمّا الأول ، فلأن هذه الكنية في الأولين أشهر ، كما اعترف به جماعة من المحققين ، فالاطلاق ينصرف إليهما ، مضافاً إلى الأخيرين قد عدّهما شيخ الطائفة في رجاله من أصحاب مولانا الباقر عليه السلام<sup>(٥)</sup> ، ولم يذكرهما في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، فلاشتراكاً بما يقدح فيما إذا كانت الرواية عنه عليه السلام لا عن الصادق والكاظم عليه السلام .

(١) رجال الشيخ ص ١٥٠ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٤٦ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان ٢ : ٤٥٨ .

(٤) مجمع الفائدة والبرهان ٨ : ٣١١ .

(٥) رجال الشيخ ص ١٤٤ و ١٤٩ .

وفيه تأمل ؛ اذ الظاهر من رجال الشيخ وان كان ما ذكر ، لكن الذي يظهر من الكشي خلافه ؛ لأنه أورد رواية عبد الله بن محمد الأسدي عن أبي عبد الله عليه السلام ، حيث روى عن طاهر بن عيسى ، قال : حدثني جعفر بن أحمد الشجاعى [ عن محمد بن الحسين ] <sup>(١)</sup> عن أحمد بن الحسن الميثمى ، عن عبد الله بن وضّاح ، عن أبي بصير ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسألة في القرآن ، فغضب وقال : أنا رجل تحضرني قريش وغيرهم وأنا تسألني عن القرآن ، فلم أزل أطلب اليه وأتضرّع حتّى رضى ، وكان عنده رجل من أهل المدينة مقبل عليه .

فقعدت عند باب البيت على بئى وحزنى ، اذ دخل بشير الدهّان ، فسلمّ وجلس عندي ، فقال لي : سله من الامام بعده ؟ فقال : لو رأيته ممّا قد خرجت من هيئته <sup>(٢)</sup> لم تقل لي سله . فقطع أبو عبد الله عليه السلام حديثه مع الرجل ، ثمّ أقبل فقال : يا أبا محمد ليس لكم أن تدخلوا علينا في أمرنا ، وأنا عليكم أن تسمعوا وتطيعوا اذا أمرتم <sup>(٣)</sup> . ثمّ أنّه وان لم يصرّح في السند بأنّه عبد الله بن محمد الأسدي ، لكن ذكره في ترجمته دليل على أنّ مراده عن أبي بصير ذلك ، لكنّه غير مضرّ فيما نحن بصده ؛ لكون رواية عبد الله بن محمد عن مولانا الصادق عليه السلام على فرض التسليم ، فلا ينصرف الاطلاق اليه .

وأما الثانى ، فهو الذي بنى الأمر عليه العلامة ، فصار موجباً لتوهم الجماعة . قال في الخلاصة : يحيى بن القاسم الحذاء - بالحاء المهملة - من أصحاب الكاظم عليه السلام وكان يكنّى أبا بصير بالباء المنقطة تحتها نقطة والياء بعد الصاد ، وقيل : أنّه أبو محمد ، اختلف قول علمائنا فيه ، والشيخ الطوسى رحمه الله قال : أنّه واقفى ، وروى الكشي ما يتضمّن ذلك ، قال : وأبو بصير يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي هذا يكنّى

(١) الزيادة من رجال الكشي .

(٢) هيئته - خ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠٩ برقم : ٢٩٩ .



أبا محمد ، قال محمد بن مسعود : سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير هذا هل كان متهماً بالغلو ؟ فقال : أما الغلو فلا ، ولكن كان مغلطاً .

وقال النجاشي : يحيى بن القاسم أبو بصير الأزدي ، وقيل : أبو محمد ثقة وجيه ، روى أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام . وقيل : يحيى بن أبي القاسم ، واسم أبي القاسم اسحاق ، وروى عن أبي الحسن موسى عليه السلام ، ومات أبو بصير سنة خمسين ومائة . الى أن قال : والذي أراه العمل بروايته ، وإن كان مذهبه فاسداً <sup>(١)</sup> .

والعجب من ابن داود حيث أنه تارة بنى على الاتحاد ، وأورده في باب المجروحين مع حكايته التوثيق من النجاشي ، قال : يحيى بن أبي القاسم أبو بصير الأسدي ، وقيل : أبو محمد الحذاء « جخ - ق - م - جش ، قر - ق - كش » واقفي « جش » ثقة وجيه « فض » أما الغلو فلا ولكن كان مغلطاً ، واسم أبي القاسم اسحاق <sup>(٢)</sup> . انتهى كلامه .

وفيه مؤاخذة من وجوه : منها : أن شيخ الطائفة في رجاله كما عدّ يحيى من أصحاب مولانا الصادق <sup>(٣)</sup> والكاظم عليه السلام <sup>(٤)</sup> عدّه من أصحاب مولانا الباقر عليه السلام <sup>(٥)</sup> ، فالإقتصار بقوله « جخ - ق - م » ليس في محله . ان قيل : يمكن أن يكون الوجه هو أن المعنون في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام يحيى بن أبي القاسم .

قلنا : إن الأمر في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً كذلك . ومنها : أن ما ذكره من التقييد بالحذاء ، حيث قال : وقيل أبو محمد الحذاء ، يخالف

(١) رجال العلامة ص ٢٦٤ .

(٢) رجال ابن داود ص ٥٢٦ و ص ٣٧١ .

(٣) رجال الشيخ ص ٣٢١ .

(٤) رجال الشيخ ص ٣٤٦ .

(٥) رجال الشيخ ص ١٤٩ .

للوّاقع ، قال في « جش » : يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي ، وقيل أبو محمد ثقة<sup>(١)</sup> . وقال شيخ الطائفة في الرجال في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام : يحيى بن القاسم أبو محمد يعرف بأبي بصير الأسدي<sup>(٢)</sup> . وقال الكشي : وأبو بصير هذا يحيى بن القاسم ، يكنى بأبي محمد<sup>(٣)</sup> .

ومنها : أنّ ما حكاه عن الكشي من أنّه حكم بوقف يحيى بن أبي القاسم أبي بصير الأسدي ، مخالف للوّاقع أيضاً ، فإنّ الموجود فيه : حمدويه ، عن بعض أشياخه : يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي واقفي<sup>(٤)</sup> . وأين ذلك ما حكاه عنه ؟ .

ومنها : أنّ ما ذكره من قوله « واسم أبي القاسم اسحاق » لا وجه لذكره هنا أصلاً ، كما لا يخفى .

وأخرى بنى على التعدّد ، وأورده في باب الممدوحين ، قال : يحيى بن أبي القاسم يكنى أبا بصير مكفوف ، واسم أبي القاسم اسحاق ( قر - م - جنج )<sup>(٥)</sup> ثمّ قال : يحيى بن القاسم ( لم - كش ) كوفي ثقة قليل الحديث<sup>(٦)</sup> .

وهو أيضاً منظور فيه . أمّا أولاً ، فلأنّ ما حكاه عن « جنج » في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام وان كان مطابقاً لما فيه ، لكن ما حكاه عنه في أصحاب الكاظم عليه السلام غير مطابق ؛ اذ ليس فيه واسم أبي القاسم اسحاق ، إلّا أن يكون المراد المجموع من حيث المجموع ، لكنّه غير ملائم لما هو من دأب أرباب الرجال ، كما لا يخفى على المطّلع .

وأما ثانياً ، فلأنّ ما ذكره ثانياً من قوله « يحيى بن القاسم لم كش » الى آخره ممّا لا

(١) رجال النجاشي ص ٤٤١ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٢١ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٧٣ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٧٢ .

(٥) رجال ابن داود ص ٣٧١ .

(٦) رجال ابن داود ص ٣٧٦ .

أصل له ؛ لأنّ هذا الاسم قد عنون في رجال شيخ الطائفة في موضعين : في أحدهما يحيى بن أبي القاسم يكتى أبو بصير<sup>(١)</sup> ، وفي الآخر يحيى بن أبي القاسم الحذاء<sup>(٢)</sup> . فنقول : إنّ يحيى بن القاسم الحذاء : إمّا متّحد مع يحيى بن أبي القاسم الذي يكتى بأبي بصير ، أو مغاير . وعلى التقديرين لا وجه لما ذكره . أمّا على الأوّل فظاهر . وأمّا على الثاني ، فلأنّ يحيى بن القاسم الحذاء على ما ذكره شيخ الطائفة يكون من أصحاب سيّدنا الباقر والكاظم عليهما السلام ، فالحكم بأنّه من « لم » غير صحيح . ويحيى بن القاسم الذي يكون مغايراً لم يذكر في شيء من كتب الرجال . ثمّ إنّ ما ذكره عن الكشي مخالف للواقع ، سواء كان المراد منه ما كان مذكوراً قبل العلامة أو بعده ، فلاحظ نسخه حتّى ينكشف لك الحال .

ثمّ الموقع للذهابين الى الاتحاد عليه أمور :  
منها : كلام النجاشي<sup>(٣)</sup> حيث لم يعنون هذا الاسم في رجاله إلاّ في عنوان واحد ، فلو كانا متعدّدين لم يقتصر على عنوان واحد .  
ومنها : كلام شيخ الطائفة في الفهرست<sup>(٤)</sup> ، لاقتصاره مثل النجاشي على عنوان واحد .

ومنها : كلامه في رجاله في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام لكونه أيضاً كما ذكر .  
ومنها : تغيير العلامة كلامه في الخلاصة<sup>(٥)</sup> على ما علمت ممّا سلف .  
وأما ما يقتضي التعدّد ، فأمر أيضاً :  
منها : كلام شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام ؛ لأنّه أتى

(١) رجال الشيخ ص ١٤٩ و ٣٤٦ .

(٢) رجال الشيخ ص ١٤٩ و ٣٤٦ وفيها يحيى بن القاسم .

(٣) رجال النجاشي ص ٤٤١ .

(٤) الفهرست ص ١٧٨ .

(٥) رجال العلامة ص ٢٦٤ .

بعنوانين ، وتعدّد العنوان ظاهر في تعدّد المسمّى ، قال : يحيى بن أبي القاسم يكنّى أبا بصير مكفوف ، واسم أبي القاسم اسحاق ، ثمّ قال بلا فصل : يحيى بن أبي القاسم الحذاء (١) .

ومنها : كلامه فيه في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام قال : يحيى بن القاسم الحذاء واقفيّ ، ويحيى بن أبي القاسم يكنّى أبا بصير (٢) . ودلالته على التبعّد أقوى من السابق ؛ لتخلّل يوسف بينها ، والحكم بالوقف في الأوّل دون الثاني .

### تنبيه :

اعلم أنّ ذكر « أبي » في السابق في يحيى بن القاسم الحذاء في غير موقعه ، كاسقاطه عن يحيى بن أبي القاسم أبي بصير في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، حيث قال : يحيى بن القاسم أبو محمد يعرف بأبي بصير الأسدي مولاهم كوفيّ تابعي ، مات سنة خمسين ومائة بعد أبي عبد الله عليه السلام (٣) انتهى .

وذلك لأنّ الظاهر أنّ يحيى بن القاسم الذي ذكره هنا هو الذي ذكره في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام ، وكلامه هنا صريح في أنّ والد يحيى اسمه اسحاق وكنيته أبو القاسم ، فلا يكون اسمه القاسم ، ومنه يظهر اسقاط « أبي » في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام كما في الفهرست (٤) .

ومنها : أنّ يحيى بن القاسم أو ابن أبي القاسم أبا بصير الأسدي مات في سنة خمسين ومائة ، كما سمعت التصريح به في كلام شيخ الطائفة ، وبه صرح النجاشي أيضاً ، وقد صرح ثقة الاسلام في أصول الكافي ، والعلامة في التحرير بأنّه قبض

(١) رجال الشيخ ص ١٤٩ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٤٦ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٢١ .

(٤) الفهرست ص ١٧٨ .

مولانا موسى بن جعفر عليه السلام في سنة ثلاث وثمانين ومائة<sup>(١)</sup>، فيكون نemat أبي بصير الأسدي قبل وفاته عليه السلام بثلاث وثلاثين سنة، وفاته في حياته عليه السلام والوقف إنما حدث بعد مماته عليه السلام كما يظهر ذلك من عدة أمور :

منها : ما رواه الكشي في أوائل الجزء السادس من رجاله ، عن علي بن جعفر ، قال : جاء رجل الى أخي عليه السلام فقال له : جعلت فداك من صاحب هذا الأمر ؟ فقال : أما أنهم يفتنون بعد موتي ، فيقولون : هو القائم وما القائم إلا بعد سنين<sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما رواه هناك أيضاً عن أبي القاسم الحسين بن محمد بن عمر بن يزيد ، عن عمه ، قال : كان بدأ الواقعة أنه كان اجتمع ثلاثون ألف دينار عند الأشاعنة زكاة أموالهم وما كان يجب عليهم فيها ، فحملوه الى وكيلين لموسى عليه السلام بالكوفة ، أحدهما حيّان السراج ، والآخر كان معه ، وكان موسى عليه السلام في الحبس ، فاتّخذا بذلك دوراً وعقدا العقود واشتريا الغلات .

فلما مات موسى عليه السلام وانتهى الخبر اليها أنكرّا موته ، وأذاعا في الشيعة أنه لا يموت لأنه هو القائم ، فاعتمدت عليه طائفة من الشيعة ، وانتشر قولها في الناس ، حتى كان عند موتها أوصيا بدفع المال الى ورثة موسى عليه السلام واستبان للشيعة أنها قالا ذلك حرصاً على المال<sup>(٣)</sup> .

وعن ابن أبي يعفور قال : كنت عند الصادق عليه السلام اذ دخل موسى عليه السلام فجلس ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : يا بن أبي يعفور هذا خير ولدي وأحبهم اليّ ، غير أنّ الله عزّ وجلّ يضلّ به قوماً من شيعتنا ، فاعلم أنهم قوم لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم .

قلت : جعلت فداك قد أرغبت قلبي عن هؤلاء ، قال : يضلّ بهم قوم من شيعتنا

(١) أصول الكافي ١ : ٤٧٦ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٢٠ برقم : ٨٧٠ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٦٠ برقم : ٨٧١ .

بعد موته جزءاً عليه ، فيقولون : لم يمت ، وينكرون الأئمة عليهم السلام من بعده ، ويدعون الشيعة الى ضلالتهم ، وفي ذلك ابطال حقوقنا وهدم دين الله . يابن أبي يعفور فالله ورسوله منهم بريء ونحن منهم براء<sup>(١)</sup> .

ومنها : ما أورده الكشي في ترجمة يونس بن عبد الرحمن ، وشيخنا الصدوق في الباب العاشر من العيون ، وشيخ الطائفة في كتاب الغيبة ، عن يونس بن عبد الرحمن ، قال : مات أبو الحسن عليه السلام وليس من قوامه أحد الاّ وعنده المال الكثير ، فكان ذلك سبب وقفهم<sup>(٢)</sup> وجحودهم لموته ، وكان عند زياد القندي سبعون ألف دينار ، وعند علي بن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار .

قال : ولما رأيت ذلك وتبين لي الحقّ ، وعرفت من أمر أبي الحسن الرضا عليه السلام ما عرفت ، تكلمت ودعوت الناس اليه ، فبعثنا اليّ وقالوا : ما يدعوك الى هذا ؟ ان كنت تريد المال فنحن نغنيك ، وضمننا لي عشرة ألف دينار ، وقالوا لي : كفّ ، فأبيت وقلت لهما : أنا روينا عن الصادقين عليهم السلام أنّهم قالوا : اذا ظهرت البدع ، فعلى العالم أن يظهر علمه ، وان لم يفعل سلب نور الايمان ، وما كنت لأدع الجهاد في أمر الله عزّ وجلّ على كلّ حال ، فناصرباني وأظهرا لي العداوة<sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما أورده في الباب المذكور عن ربيع بن عبد الرحمن ، قال : كان والله موسى بن جعفر عليه السلام من المتوسّمين ، يعلم من يقف عليه بعد موته ، ويحدد الامام بعد امامته ، وكان يكظم غيظه عليهم ، ولا يبديء لهم ما يعرفه منهم ، فسّمّي الكاظم لذلك<sup>(٤)</sup> .

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٦٢ برقم : ٨٨١ .

(٢) في الكشي : وقوفهم .

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٨٦ برقم : ٩٤٦ ، وعيون الأخبار ١ : ١١٣ ح ١ ، والغيبة

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ١١٢ ح ١ .

إذا سمعت ذلك نقول : المستفاد مما ذكر أنّ الوقف أنّما حدث بعد ممات مولانا الكاظم عليه السلام فلا يمكن الحكم بوقفه باتّحاد من حكم بوقفه في كلام الكشي وشيخ الطائفة مع من مات قبل مماته عليه السلام بثلاث وثلاثين سنة ، أعني : أبا بصير الأسدي ، كما عرفت التصريح به في كلام شيخ الطائفة أيضاً .

وحكي عن فوائد شيخنا البهائي أنّه قال : وما في « كش » من نسبة الوقف الى أبي بصير ، ينبغي أن يعدّ من جملة الأغلاط ؛ لموته في حياة الكاظم عليه السلام والوقف أنّما تجدد بعده (١) .

وما ذكره من تجدد الوقف بعد مماته عليه السلام وان كان مدلولاً عليه بما ذكر ، لكن ما عزّاه الى « كش » من نسبة الوقف الى أبي بصير غير مطابق لما فيه لما استتق عليه ، والداعي له اعتقاد الاتّحاد بين يحيى بن القاسم الحذاء والأسدي ، والظاهر أنّهما متغايران لما علمت ، مضافاً الى ما يأتي .

ثم نقول : إنّ المدلول عليه بما ذكر وان كان حدوث الوقف بعد مماته عليه السلام لكن هنا وجوه من الكلام :

الأوّل : أنّ غاية ما يظهر مما ذكر أنّ الوقف على مولانا الكاظم عليه السلام أنّما حدث بعد مماته عليه السلام ، ولم لا يجوز أن يكون المراد من الوقف هو الوقف على مولانا الصادق عليه السلام ؟ وقد يطلق هذا اللفظ وأريد منه هذا المعنى ، كما يطلق ويراد منه الوقف على واحد من الأئمة عليهم السلام كائناً من كان .

قال شيخنا الصدوق في كمال الدين واتمام النعمة : وأمّا الواقف على موسى عليه السلام ، فسبيلهم سبيل الواقف على أبي عبد الله عليه السلام . ونحن لم نشاهد موت أحد من السلف ، وأمّا صحّ موتهم عندنا بالخبر ، فان وقف واقف على بعضهم سألناه الفصل

بينه وبين من وقف على سائرهم (١).

وقال فيما بعد ذلك أيضاً: «أنا علمنا أن موسى عليه السلام مات، كما علمنا أن جعفرًا عليه السلام مات، وأن الشك في موت أحدهما يدعو إلى الشك في موت الآخر، وأنه قد وقف على جعفر عليه السلام قوم أنكروا قول الواقعة على موسى عليه السلام، وكذلك أنكروا قول الواقعة على أمير المؤمنين عليه السلام» (٢).

والثاني: لا شبهة في أن تصرف الوكلاء على النحو المذكور خيانة على الامام المعصوم عليه السلام، مضافاً إلى ما صدر منهم من اضلال الناس في الدين ودعوتهم إلى الباطل حرصاً على المال، وهو من أعظم المعاصي وأكبر الكبائر، ومن كان هذا حاله كيف يصدر التوكيل اليهم منه عليه السلام؟ مع أنه لا يسلط على الصدقات وحقوق الفقراء إلا من كان أميناً في الدين والدنيا.

والثالث: أن ما ذكره ربيع بن عبد الرحمن من الحلف بالله على أنه عليه السلام كان يعلم من يجحد الأئمة عليهم السلام بعده، لكنه يكظم غيظه عليهم فسمي الكاظم لذلك، لا ينبغي أن يصدر ممن يتأمل في الأحوال ويرجع إلى الوجدان؛ لوضوح أن كظم الغيظ في مقام مشاهدة ارتكاب المفساد والمعاصي والاقدام بالمقايح والمناهي ليس من الأمور الراجحة، بل من الأمور المرجوحة والمبغوضة.

ويمكن الجواب عن الأول: بأن هذا اللفظ له معنى لغوي واصطلاحي، والمعنى اللغوي لا اختصاص له بواحد من الأئمة عليهم السلام، بل يعم الجميع، وعليه يحمل قول شيخنا الصدوق «وأما الواقعة على موسى عليه السلام فسيل الواقعة على أبي عبد الله عليه السلام» وكذا قوله «الواقعة على أمير المؤمنين عليه السلام».

والكلام في المعنى الاصطلاحي، وهو مختص بمن وقف على مولانا الكاظم عليه السلام،



فهو كسائر الألفاظ المنقولة التي اذا صدرت من الناقل أو المخاطب يعرفه يكون ظاهراً في المعنى المصطلح عليه ، واستعماله في غيره بمعونة القرائن لا ينافي ظهوره فيه عند التجرد عنها ، وهو ظاهر .

وعن الثاني : بأنه ما المانع أن يكونوا هؤلاء الوكلاء ثقات ثم طراً عليهم الفسق ؟ ولم يكن عليه السلام عالماً بطريان الفسق عليهم فيما بعد .

وعلى فرض الاغراض عنه نقول : انّ المحذور تسليط الفاسق على أموال الفقراء والصدقات ، وأمّا توكيله في أخذها فيما اذا كان الموكل متولياً للصرف على أهلها ، أو يكون هو المباشر لكن باطلاع الموكل ، فلا مانع عنه ، فيمكن أن يكون الأمر فيما نحن فيه كذلك ، ثم اتفق له عليه السلام الحبس وطال مدته ولم يتمكن من ذلك ، ولا مانع من عدم علمه عليه السلام على التقديرين لعدم ارادته علمه .

وقد روى ثقة الاسلام في أصول الكافي في الصحيح ، عن صفوان ، عن ابن مسكان ، عن بدر بن الوليد ، عن أبي الربيع الشامي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : انّ الامام اذا شاء أن يعلم أعلم <sup>(١)</sup> .

وروى فيه أيضاً عن أبي عبيدة المدائني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا أراد الامام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك <sup>(٢)</sup> .

وأما النصوص الدالة على أنّ عند الأئمة عليهم السلام ما كان وما يكون ، فينبغي حملها على ما اذا أرادوا أن يعلموا .

وأما الثالث ، فهو حقّ ، لكنّه غير مضرّ فيما نحن بصدده .

فنقول : انّ قوله « يقف بعد موته » قدر مشترك بينه وبين غيره ، فينبغي أن يقبل . وأمّا الوجه المذكور في كلامه من قوله « لكنّه يكظم غيظه » الى آخره ، فرددود لكنّه

(١) أصول الكافي ١ : ٢٥٨ ح ٢ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٢٥٨ ح ٣ .

غير مضرّ، كما عرفت .

ومنها : أنّ الذي يظهر ممّا رواه الكشي بقاء يحيى بن أبي القاسم الحذاء الى زمان الرضا عليه السلام ، حيث روى عن علي بن محمد بن القاسم الحذاء الكوفي ، قال : خرجت من المدينة ، فلمّا جزت حيطانها مقبلاً نحو العراق اذا أنا برجل على بغل أشهب يعترض الطريق ، فقلت لبعض من كان معي : من هذا ؟ فقالوا : هذا ابن الرضا عليه السلام . قال : فقصدت قصده ، فلمّا رأيته أريدته وقف لي ، فانتهيت اليه لأسلم عليه ، فدّ يده اليّ فسلمت عليه وقبّلتها ، فقال : من أنت ؟ فقلت : بعض مواليك جعلت فداك أنا محمد بن علي بن القاسم الحذاء ، فقال : إنّ عمّك كان ملتوياً على الرضا عليه السلام قال : قلت : جعلت فداك رجعت عن ذلك ، قال : ان كان رجعت فلا بأس .

قال الكشي بعد إيراده : واسم عمّه القاسم <sup>(١)</sup> الحذاء <sup>(٢)</sup> .

توضيح : « كان ملتوياً على الرضا عليه السلام » هكذا رأينا العبارة في خمس نسخ من الكشي ، وفي منهج المقال ناقلاً عنه « متلوّاً » <sup>(٣)</sup> ومثله أورده المولى التقي المجلسي في شرحه على مشيخة الفقيه <sup>(٤)</sup> .

وعلى الأوّل يحتمل وجوهاً ، منها : أن يكون ذلك بالناء المنقطة فوقها نقطتان ، ويكون ذلك من التوى يلتوي ، أي : اسم فاعل ، ويكون « على » بمعنى « عن » كما قالوه في قول الشاعر :

إذا رضيت على بني قشير      لعمر الله أعجبنى رضاها

أي : رضيت عني . والمعنى فيما نحن فيه : إنّ عمّك كان مائلاً ومعرضاً عن الرضا عليه السلام كما في قوله تعالى ﴿ إذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لوّوا

(١) في رجال الكشي : يحيى بن القاسم .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٧٣ برقم : ٩٠٣ .

(٣) منهج المقال ص ٣٧٢ .

(٤) روضة المتّقين ١٤ : ٣٠٥ .

رؤوسهم ﴿١﴾ .

ومنها : أن يكون الأمر كما ذكر ، لكن يكون كلمة « على » على ظاهرها ، والمعنى : عمك بعد ممات مولانا الكاظم عليه السلام مؤثراً له على الرضا عليه السلام . قال في الصحاح : لويته عليه ، أي : أثرته عليه <sup>(٢)</sup> .

ومنها : أن يكون ذلك بالباء الموحدة ثم النون في الآخر ، أي : كان ملبوناً ، ويكون « على » للتعليل بمعنى اللام ، كما في قوله تعالى ﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾ <sup>(٣)</sup> . أي : لهدايته إياكم ، ويكون الكلام على حذف المضاف ، والمعنى : إنَّ عمك كان يظهر منه السفاهة لانكار الرضا عليه السلام . قال في الصحاح : قوم ملبوبون اذا ظهر منهم سفه <sup>(٤)</sup> .

ومنها : أن يكون ذلك بالباء الموحدة في الآخر أيضاً من لبَّ يلبّ ، ومنه لبيك ، أي : أنا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة ، والمعنى فيما نحن فيه : إنَّ عمك كان مطاعاً ومقصوداً على الضرر على الرضا عليه السلام .

ومنها : أن يكون ذلك بالتاء المنقطة فوقها من نقطتان فيها من لَتَّ يَلَتَّ . قال في الصحاح : لَتَّ الشيء يَلَتُّه اذا شدّه وأوثقه <sup>(٥)</sup> . والمعنى : إنَّ عمك كان محكماً وثابتاً على انكار الرضا عليه السلام .

وعلى الثاني يكون من باب التفعيل ، أي : كان متلوناً على الرضا عليه السلام ، لكن لا يبعد أن يقال : أنّه من تصرف صاحب المنهج ؛ لاتّفاق نسخ الكشي على ما رأيناه على الأوّل ، والظاهر أنّ ما حكاه المولى التقي المجلسي اتّكال عليه .

(١) المنافقون : ٥ .

(٢) صحاح اللغة ٦ : ٢٤٨٦ .

(٣) البقرة : ١٨٥ .

(٤) صحاح اللغة ٦ : ٢١٩٢ .

(٥) صحاح اللغة ١ : ٢٦٤ .

وعلى أيّ حال نقول : إنّ الظاهر منه لا سيّما بعد ملاحظة قوله « جعلت فداك رجع عن ذلك » أنّ عمّه كان في أيّام امامة مولانا الرضا عليه السلام ، وعمّه يحيى بن القاسم الحذاء ، واحتمال أن يكون هو المراد من الحديث مدفوع ؛ لذكره الكشي في ترجمة يحيى بن القاسم ، فلا وجه للحكم بكونه متّحداً مع من مات في حياة مولانا الكاظم عليه السلام أي : قبل مماته بثلاث وثلاثين سنة ، كما لا يخفى .

ان قلت : إنّ الأمر وان كان كذلك ، لكنّه ليس مغايراً للوجه المذكور قبله ؛ لكونهما في المال راجعاً الى أنّ يحيى بن القاسم الحذاء كان بعد ممات مولانا الكاظم عليه السلام .

قلنا : إنّ الأوّل مبناه الحكم بالوقف في كلام الكشي وشيخ الطائفة ، بناءً على ما دلّ على أنّ الوقف حدث بعد مماته عليه السلام . والثاني اتّكال على ظهور الحديث ودلالته على أنّه كان في زمن الرضا عليه السلام من غير التفات الى حدوث الوقف بعده عليه السلام وعدمه ، فهما متغايران .

### تفنيّه :

اعلم أنّه فيما حكيناه عن الكشي مؤاخذه من وجهين :

أحدهما : أنّ الحاكي عن مولانا الجواد عليه السلام رجل واحد ، فاسمه : إمّا علي بن محمّد بن القاسم ، أو محمّد بن علي بن القاسم . وعلى الأوّل لم يكن قوله « أنا محمّد بن علي بن القاسم » صحيحاً ، كما أنّه على الثاني لم يكن قوله في الأوّل « علي بن محمّد بن القاسم » صحيحاً . والحاصل أنّه رجل واحد ، فاسمه : إمّا علي فالثاني سهو ، أو محمّد فالأوّل سهو ، كما لا يخفى .

والثاني : قوله « واسم عمّه القاسم الحذاء » اذ الصواب أن يقال : اسم عمّه يحيى بن القاسم الحذاء ، ونعم ما قال النجاشي والعلامة وغيرهما : إنّ في رجال الكشي

أغلاط كثيرة<sup>(١)</sup>.

ومنها: العنوان في الكشي وما ذكره بعده، وهو هذا: في يحيى بن أبي القاسم أبي بصير ويحيى بن القاسم الحذاء، حمدويه ذكره عن بعض أشياخه: يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي واقفي<sup>(٢)</sup> انتهى. وهذه العبارة تقتضي المغايرة من وجوه:

الأول: تكرّر الذكر دليل على تعدّد المسمّى، كما لا يخفى.

والثاني: ظاهر العطف مغايرة المعطوف للمعطوف عليه.

والثالث: ذكر الأب في الأول بالكنية، وفي الثاني بالاسم، فيكون ابن أبي القاسم مغايراً لابن القاسم، وإنّ اسمها واحداً.

والرابع: ذكر أبي بصير في الأول دون الثاني.

والخامس: وضع الظاهر مقام المضر في قوله: حمدويه ذكره عن بعض أشياخه: يحيى بن القاسم الحذاء واقفي. إذ المناسب أن يقول: أنّه واقفي، والظاهر أنّ العدول عن مقتضى الظاهر الى خلافه لئلاّ يتوهّم خلاف المراد: لاحتمال عود الضمير الى يحيى بن أبي القاسم المذكور أولاً، فمقتضى الكلام تعدّدهما، وإنّ الحكم بالوقف أنّما هو في حقّ يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي، لا يحيى بن أبي القاسم أبي بصير الأسدي، كما لا يخفى على المتأمل.

وأما ما حكاه العلامة - نور الله تعالى مرقدّه - عن الكشي، حيث قال بعد أن عنون يحيى بن القاسم الحذاء، ما هذا لفظه: اختلف قول علمائنا فيه، والشيخ الطوسي رحمه الله قال: أنّه واقفي، وروى الكشي ما يتضمّن ذلك، قال: أبو بصير يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي هذا يكنّى أبا محمّد، قال محمّد بن مسعود: سألت علي بن فضال عن أبي بصير هذا هل كان متّبهاً بالعلوّ؟ فقال: أمّا الغلو فلا ولكن كان

(١) رجال النجاشي ص ٣٧٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٢.

مخلطاً<sup>(١)</sup>.

فغير مطابق لكلامه بل غيرّه تغييراً مخلّاً، وإن شئت أن تطلع على حقيقة الحال، فاستمع لما أتلو عليك، فنقول: قال الكشي بعد أن أورد الحديث المذكور عن علي بن محمّد بن القاسم ما هذا لفظه: واسم عمّه القاسم<sup>(٢)</sup> الحذاء، وأبو بصير هذا يحيى بن القاسم يكنّى أبا محمّد، قال محمّد بن مسعود: سألت الى آخر ما حكاه عنه<sup>(٣)</sup>. وليس في هذا الكلام اطلاق أبي بصير على يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي، ولا أنّه يكنّى أبا محمّد، وأنما الداعي له على هذا التغيير بناؤه على الاتحاد، فجعل المشار اليه لاسم الاشارة في كلامه يحيى بن القاسم الحذاء المذكور في العنوان، أو المذكور في جنبه، بناءً على أنّ النسخة الموجودة عنده - رفع الله قدره - كانت على ما استصوبناه أولاً.

بل لما كان هو المراد في الواقع جعله المشار اليه، وإن كانت العبارة مغلوطة، لكنّه ليس كذلك، بل المشار اليه هو يحيى بن القاسم أبي بصير المذكور في العنوان أولاً، والقرينة عليه قوله « وأبو بصير هذا » إذ لم يذكر الآ في العنوان، ومقصوده التنبيه على أنّ يحيى بن أبي القاسم كما يكنّى بأبي بصير على ما ذكره في العنوان يكنّى بأبي محمّد أيضاً، ولم يطلق أبا بصير فيما قيل على الحذاء، حتّى يجعل هذا الكلام اشارة اليه.

وإن شئت الأوضح من ذلك نقول: أنّه قد ذكر هذا المطلب فيما سلف من رجاله أيضاً، حيث قال: محمّد بن مسعود قال: سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير، فقال: كان اسمه يحيى بن أبي القاسم، فقال: أبو بصير كان يكنّى أبا محمّد، وكان مولى لبني أسد وكان مكفوفاً، فسألته هل يتّهم بالغلوّ؟ فقال: أمّا الغلوّ فلم

(١) رجال العلامة ص ٢٦٤.

(٢) وفي الكشي: يحيى بن القاسم.

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٣.

يَتَّهَمُ بِهِ وَلَكِنْ كَانَ مَخْلُطاً<sup>(١)</sup> .

فظهر من ذلك ظهوراً يَبِينُ أَنَّ مقصوده التنبيه على أَنَّ هاتين الكنيتين ليحيى بن أبي القاسم الأسدي ، وقد صرَّح فيما نحن فيه بأنَّ الحذاء أزديّ ، فكيف يحمل على أنَّها له وأنَّها واحد ؟ .

ومما يؤيِّد المرام كلام شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام قال : يحيى بن القاسم أبو محمد يعرف بأبي بصير الأسدي<sup>(٢)</sup> . فهما كنيستان للأسدي ، ومما ذكر ظهر ظهوراً يَبِينُ أَنَّ يحيى بن أبي القاسم الأسدي مغاير ليحيى بن القاسم الأزدي ، وتوهَّم الاتحاد ليس في محله .

بقي الكلام هنا في مطلبين ، أحدهما : في بيان حالهما ، وأنَّ حديثهما يندرج تحت أيِّ قسم من الأقسام المعروفة ، فنقول :

أما يحيى بن القاسم الحذاء ، فضعيف للحكم بوقفه من شيخ الطائفة<sup>(٣)</sup> ، كحكايته الكشي عن حمدويه الذي هو من مشايخه عن بعض أشياخه<sup>(٤)</sup> من غير أن يوجد ما يصلح أن يتمسَّك به في مقام المعارضة .

وأما يحيى بن أبي القاسم أبو بصير الأسدي ، فالظاهر أنَّه ثقة لوجوه :

منها : الصحيح المروي في الكشي عن ابن أبي عمير ، عن شعيب العرقوفي ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ربَّما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأل ؟ قال : عليك بالأسدي ، يعني أبا بصير<sup>(٥)</sup> .

ويؤيِّده ما رواه الكشي عن شعيب العرقوفي ، عن أبي بصير ، قال : دخلت على

(١) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠٤ - ٤٠٥ برقم : ٢٩٦ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٢١ .

(٣) رجال الشيخ ص ٣٤٦ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٧٢ .

(٥) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠٠ برقم : ٢٩١ .

أبي عبد الله عليه السلام فقال لي : حضرت علباء عند موته ؟ قال : قلت : نعم وأخبرني أنك ضمنت له الجنة ، وسألني أن أذكرك ذلك ، قال : صدقت ، قال : فبكيت ثم قلت : جعلت فداك فإلي ألتست كبير السنّ الضعيف الضرير البصر المنقطع اليكم ؟ فاضمنها لي ، قال : قد فعلت ، قال : قلت : اضمنها على آباءك وسميتهم واحداً واحداً قال : قد فعلت ، قال : قلت : فاضمنها لي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : قد فعلت ، قلت : فاضمنها لي على الله ، فأطرق ثم قال : قد فعلت <sup>(١)</sup> .

وحكي عن بعض العلماء أنّه قال بعد أن ذكر الصحيح المذكور عن شعيب العرقوفي ما هذا لفظه : إنّ شعيب العرقوفي يروي عن أبي بصير عبد الله بن محمد لا يحيى بن أبي القاسم ، كما يفهم من اطلاق الرواية المتقدمة ، فأنّه يظهر من أمر الامام عليه السلام آياه بأن يأخذ من أبي بصير الأسدي أنّه لا يروي الآ عن أمره الامام عليه السلام بالأخذ عنه ، وهو عبد الله بن محمد الأسدي ، كما لا يخفى ، وهذه قرينة جليّة على أنّ كلّ موضع فيه شعيب عن أبي بصير مطلقاً ، فهو عبد الله بن محمد لا غير ، وان كان شعيب هذا ابن أخت يحيى بن أبي القاسم ، فإنّ شعيباً هذا أمتن من أن يروي عن يحيى هذا وأوثق منه وأجلّ ، كما لا يخفى .

مع أنّ الظاهر من التتبع الصادق أنّ شعيباً في مرتبة يحيى وطبقته يروي عن يروي عنه من يروي عنه ، فإنّ علي بن أبي حمزة البطائني قائد يحيى هذا يروي عن شعيب هذا ، فيحيى ليس في مرتبة يروي عنه شعيب العرقوفي ، كما لا يخفى <sup>(٢)</sup> . انتهى كلامه رفع مقامه .

وحاصل استدلاله على أنّ أبا بصير الذي يروي عنه شعيب هو عبد الله بن محمد الأسدي ، لا يحيى بن أبي القاسم ، يرجع الى ثلاثة وجوه :

(١) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠٠ برقم : ٢٨٩ .

(٢) الفوائد الرجالية للعلامة الخواجوني ص ١٢٧ - ١٢٨ المطبوع بتحقيقنا .



الأول: أن المراد بالأسدي الذي صدر الأمر منه عليه السلام الى شعيب بأخذ المسائل عنه هو عبد الله بن محمد الأسدي ، فينبغي أن لا يروي الآ عمن أمره الامام عليه السلام بالأخذ عنه الى شعيب ، وهو مبني على أن المراد بالأسدي في الحديث هو عبد الله ، وهو أول الكلام ، بل الظاهر أنه غير صحيح .

أما أولاً ، فلأن الأسدي عبد الله بن محمد لم يذكر في الرجال الأجهولاً ، فلو كان المراد من الأسدي ذلك لو ثقوه ؛ لوضح استفادة التوثيق من الحديث مع صحة سنده .

وأما ثانياً ، فلأن الكشي قد عنون في كتابه عبد الله بن محمد الأسدي بهذه العبارة : في أبي بصير عبد الله بن محمد الأسدي ، طاهر بن عيسى ، قال : حدثني جعفر بن أحمد الشجاع ، عن محمد بن الحسين ، عن أحمد بن الحسن الميثمي ، عن عبد الله بن وضاح ، عن أبي بصير الى آخر ما تقدّم (١) .

واقصر بذلك وأورد الصحيح المذكور قبل هذا العنوان ، ومنه يظهر أنه مع قرب عهده اعتقد أن الأسدي في الحديث غير عبد الله بن محمد ، والّا أورده في ترجمته ، فحمله فيه عليه في غير موضعه .

وأما ثالثاً ، فلأنك قد علمت مما سلف أن شيخ الطائفة قد أورد عبد الله بن محمد الأسدي في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام (٢) فقط ، ولم يذكره في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، ورواية شعيب عن أبي بصير عن مولانا الصادق عليه السلام أكثر من أن تحصى ، فلاحظ مباحث قليلة من التهذيب وغيره فضلاً عن الكثرة ، فلو كان المراد من الأسدي في الحديث عبد الله ، وكان المراد من أبي بصير في كل ما وقع فيه شعيب عن أبي بصير ذلك ، لما كاد يختفي عن مثل شيخ الطائفة أعلى الله تعالى مقامه ،

(١) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠٩ برقم : ٢٩٩ .

(٢) رجال الشيخ ص ١٤٠ .

فتأمل .

ثم على تقدير الاغماض عنه نقول : انّ الملازمة ممنوعة كما لا يخفى ؛ لوضوح أنّ غاية ما يلزم من ذلك أنّ اللازم عليه هو السؤال عن الاسدي حين الحاجة ، ولا يلزم منه أن يروي عن غيره مطلقا ، كما لا يخفى .

والثاني : أنّ شعيب أوثق وأجلّ من يحيى بن أبي القاسم ، وأمتن من أن يروي عنه ، فلا يكون المراد من أبي بصير الذي يروي عنه ذلك . وهو أيضاً مقدوح .  
أمّا أولاً ، فلاّنه مشترك الورود ، لما عرفت من أنّ عبد الله بن محمّد الأسدي لم يوثقه أحد من علماء الرجال ، بل لم يذكره النجاشي أصلاً ، إلّا أن يقال : انّ مراده عبد الله بن محمّد الحجّال الأسدي ، والذي قال النجاشي والعلامة في حقّه : ثقة ثبت<sup>(١)</sup> . لكنّه غير صحيح ؛ لأنّ هذا الرجل من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، كما ذكره شيخ الطائفة في رجاله<sup>(٢)</sup> ، وشعيب من أصحاب مولانا الصادق والكاظم عليه السلام ، فلا يكون الذي روى عنه شعيب ذلك ، كما لا يخفى .

وأيضاً أنّ عبد الله بن محمّد المذكور يروي عن شعيب بواسطة ، كما في سند الحديث السابق المشتمل على ضمان مولانا الصادق عليه السلام لأبي بصير الجعّنة . قال الكشي : محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني أحمد بن منصور ، عن أحمد بن الفضل ، وعبد الله بن محمّد الأسدي ، عن ابن أبي عمير ، عن شعيب العفرقوفي ، عن أبي بصير<sup>(٣)</sup> . والكلام أنّما هو في أبي بصير الذي يروي عنه شعيب ، فكيف يمكن لعادل تجويز أن يكون المراد به من يروي عن شعيب بواسطة ؟ .

وأيضاً أنّ عبد الله بن محمّد المذكور وان كان أسدياً ، لكنّه لم يكن بأبي بصير ، بل في النجاشي والخلاصة أنّه أبو محمّد ، وقد فسّر الأسدي المأمور بأخذ المسائل عنه في

(١) رجال النجاشي ص ٢٢٦ ، ورجال العلامة ص ١٠٥ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٦٠ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠٠ برقم : ٢٨٩ .

ذيل الحديث المذكور بأبي بصير هكذا : عليك بالأسدي يعني أبا بصير . فاحتمال كون الأسدي في الحديث عبد الله بن محمد المذكور بين الفساد .

وأما ثانياً ، فلأن الظاهر أن ما ذكره مبني على اتحاد يحيى بن القاسم هذا الأزدى ، لما عرفت من الحكم بالوقف ، وقد تحقق مما أسلفنا فساد ، فحينئذ ما الدليل على كون شعيب أوثق وأجل من يحيى بن أبي القاسم الذي هو خاله المكنى بأبي بصير ، مع ما عرفت من النجاشي أنه قال في حقه : أنه ثقة وجيه <sup>(١)</sup> . وعلى فرض الاغماض والتسليم رواية الأوثق عن غير الثقة أكثر من أن تحصى .

والثالث : أن التسبّع الصادق يشهد أن شعيباً في مرتبة يحيى وطبقته ، يروي عن يروي عنه الى آخر ما سلف . وهو أيضاً منظور فيه ، لما علمت مما سلف أن يحيى بن أبي القاسم يروي عن مولانا الباقر عليه السلام وأصحابه ، وشعيب ليس من أصحابه ، فلا يصح الحكم بأنه يروي عن يروي عنه ، ورواية كل منهما عن مولانا الصادق عليه السلام وان كانت ثابتة ، لكنها لو كانت مانعة يتوجه اليراد في حكمه بأنه عبد الله بن محمد الأسدي ، لما عرفت من روايته عن مولانا الصادق عليه السلام أيضاً ، فالأوجه المذكورة بأسرها فاسدة .

والحق أن يقال : ان المراد بالأسدي المأمور بأخذ المسائل عنه حين الحاجة في الصحيح المذكور المفسر في ذيله بأبي بصير هو يحيى بن أبي القاسم ؛ لما عرفت من فساد حمله على عبد الله بن محمد الأسدي .

واحتمال كون المراد به يوسف بن الحارث غير قائم ؛ لأنه وان كان مكنى بأبي بصير ، لكنه لم يقل أحد فيما أعلم أنه أسدي ، مضافاً الى ما عرفت من حكم شيخ الطائفة أنه بترى <sup>(٢)</sup> ، فن كان هذا حاله لا يكون ممن أمر المعصوم عليه السلام بأخذ

(١) رجال النجاشي ص ٤٤١ .

(٢) رجال الشيخ ص ١٥٠ .

المسائل عنه ، على أن بقاءه الى زمان مولانا الصادق عليه السلام غير معلوم ، وأنما ذكره شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام .

ومن هنا استبان فساد احتمال كون المراد به ليث بن البختری الثقة ؛ لأنه وان كان مكثي بأبي بصير لكنه ليس بأسدي .

والحاصل أن أبا بصير على ما يظهر من تتبع كتب الرجال كنية لهؤلاء الأربعة المذكورين ، ولما علم مما ذكر فساد احتمال ارادة الثلاثة تعين أن يكون المراد هو الرابع ، وهو المطلوب .

ويزيدك بياناً الرواية المذكورة المشتملة على ضمان مولانا الصادق عليه السلام الجنة ، فإن الراوي فيها شعيب عن أبي بصير عنه عليه السلام ، ويظهر من قوله فيها « الضرير البصر » أنه أبو بصير المكفوف . والظاهر أن المكفوف هو يحيى بن أبي القاسم ، وأما غيره من الأربعة المذكورين فلم يثبت مكفوفيتهم ، وهو مما يزيدك قوة في فساد القول المذكور أن شعيباً لا يروي عن يحيى بن أبي القاسم كما لا يخفى .

ومما ذكر في هذا المقام ظهر ظهوراً بيئاً أن المراد بالأسدي في الصحيح السالف هو يحيى بن أبي القاسم أبو بصير الأسدي ، ويستفاد منه وثاقته بل جلالته وكماله تدرّبه في الأحكام الشرعية ، كما لا يخفى على ذي فطنة ودراية ، وهو من أحد الأوجه التي يتمسك بها في اثبات وثاقته .

ومنها : كلام النجاشي حيث قال في ترجمته : أنه ثقة وجيه روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام ، وهو وان عنون الكلام بقوله « يحيى بن أبي القاسم أبو بصير الأسدي » لكن المسمى واحد ، والشاهد عليه قوله « وقيل يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي ، واسم أبي القاسم اسحاق » مضافاً الى قوله « أبو بصير الأسدي » (١) .

وقال العلامة السميّ المجلسي: أنّه ثقة على الأظهر، وفيه كلام<sup>(١)</sup> انتهى. وستقف على ما فيه.

وقال الفاضل السميّ الخراساني في الذخيرة: أمّا أبو بصير، فاشتبه حاله على كثير من أصحابنا المتأخرين، فزعموا اشتراكه بين الثقة الامامي وغيره، واستضعفوا أخباره على كثرتها. والراجح عندي أن رواياته صحيحة، إذا لم يكن في الطريق قاذح من غير جهته<sup>(٢)</sup>.

وقال الفاضل المحقّق الاستاد نور الله تعالى تربته: والظاهر عندي التغاير، وعدم كون الأسدي واقفيّاً، بل كونه ثقة وجيهاً<sup>(٣)</sup>.

ومنها: ما ذكره الكشي قال: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام وانقادوا اليهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستّة: زرارة ومعروف بن خرّبوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمّد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأفقه الستّة زرارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي<sup>(٤)</sup>.

وقد حقّقنا في رسالتنا في تحقيق حال أبان وغيره من أصحاب الاجماع، استفادة التوثيق من هذا الكلام، وأنّ الاختلاف الذي يظهر من قوله « وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي » الى آخره غير مضرّ بالمرام.

ومما يدلّ على مدحه أيضاً ما تقدّم من الحديث المشتمل على ضمان مولانا الصادق عليه السلام له الجنة<sup>(٥)</sup>.

(١) رجال العلامة المجلسي ص ٣٤٠.

(٢) الذخيرة ص ٢.

(٣) التعليقة على منهج المقال ص ٣٧١.

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٠٧ برقم: ٤٣١.

(٥) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٠ برقم: ٢٨٩.

وما رواه الكشي بسند لا يخلو عن اعتبار عن مثنى الحنّاط ، عن أبي بصير ، قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام قلت : تقدرون أن تحيوا الموتى وتبرؤا الأكمه والأبرص ؟ فقال لي : باذن الله ، ثم قال : أدن مني ، فمسح على وجهي وعلى عيني ، فأبصرت السماء والأرض والبيوت ، فقال لي : أحب أن يكون كذا ولك ما للناس وعليك ما عليهم يوم القيامة أم تعود كما كنت ولك الجنة الخالص ؟ قلت : أعود كما كنت فمسح على عيني فعدت <sup>(١)</sup> .

والظاهر أن أبا بصير فيه هو يحيى بن أبي القاسم المذكور ؛ لأنه المكفوف وعدم ثبوت مكفوفية غيره ، كما تهنأ عليه فيما سلف ، وإن ادّعى بعض العلماء مكفوفية المرادي بل وغيره أيضاً .

ومما يؤيد أن المراد بأبي بصير في الحديث هو يحيى المذكور ما حكاه العلامة في الخلاصة عن علي بن أحمد العقيقي ، أنه قال : يحيى بن القاسم الأسدي مولا هم ولد مكفوفاً ، رأى الدنيا مرتين ، مسح أبو عبد الله عليه السلام على عينيه وقال : أنظر ما ترى ؟ قال : أرى كوة في بيت وقد أرانيها أبوك من قبلك <sup>(٢)</sup> . بناءً على أن الظاهر أنه إشارة الى ما اشتمل عليه الحديث المذكور ، فيكون المراد من أبي بصير فيه هو يحيى .

ومما يدلّ على ذلك أيضاً ما رواه الكشي أيضاً في ترجمة علي بن أبي حمزة الثمالي في الصحيح ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن أبي حمزة - وهو قائد أبي بصير هذا - عن أبي بصير ، قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال : ما فعل أبو حمزة الثمالي ؟ فقلت : خلفته عليلًا ، قال : اذا رجعت اليه فاقرأه مني السلام واعلمه أنه يموت في شهر كذا ويوم كذا ، قال أبو بصير قلت : جعلت فداك والله لقد كان فيه أنس وكان لكم شيعة ، قال : صدقت ما عندنا خير لكم من شيعتكم معكم الحديث <sup>(٣)</sup> .

(١) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠٨ - ٤٠٩ برقم : ٢٩٨ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٦٤ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٤٥٨ برقم : ٣٥٦ .

ومما يدلّ عليه أيضاً ما رواه ثقة الاسلام في باب أنّه من عرف امامه لم يضّرّه تقدّم هذا الأمر أو تأخّر، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك متى الفرج؟ فقال: يا أبا بصير وأنت ممّن تريد الدنيا، من عرف هذا الأمر فقد فرّج الله عنه لانتظاره<sup>(١)</sup>. بناءً على أنّ الظاهر مراده عليه السلام من قوله «وأنت ممّن تريد الدنيا» أنّك تطلب الفرج الدنيوي، وأنّما الفرج هو الفرج الأخروي وهو حصل لك؛ لأنّك ممّن عرفت هذا الأمر، ومن عرف هذا الأمر الى آخره. ثم إنّ السند في هذه الروايات وان انتهى الى أبي بصير، لكنّه لا يقدرح الدلالة على المدح.

وهذا هي الأوجه التي تدلّ على مدح هذا الرجل ووثاقته وجلالته. وهنا أمور يتوهم منها الدلالة على مذمته:

منها: ما أورده الكشي في ترجمته حيث قال: وجدت في بعض روايات الواقعة: علي بن اسماعيل بن يزيد، قال: شهدنا محمّد بن عمران الباري<sup>(٢)</sup> في منزل علي بن أبي حمزة وعنده أبو بصير، قال محمّد بن عمران: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ممّا ثمانية محدّثون تاسعهم القائم، فقام أبو بصير فقبل رأسه وقال: سمعته من أبي جعفر عليه السلام منذ أربعين سنة، فقال له أبو بصير: سمعته من أبي جعفر عليه السلام وأني كنت خماسياً سابعا<sup>(٣)</sup> بهذا، قال: أسكت يا صبيّ ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم<sup>(٤)</sup>.

ومنها: الحسن المروي هناك عن محمّد بن الحسن الواسطي ومحمّد بن يونس، قالوا: حدّثنا الحسن بن قيا ما الصيرفي، قال: حججت في سنة ثلاث وتسعين ومائة، وسألت أبا الحسن الرضا عليه السلام فقلت: جعلت فداك ما فعل أبوك؟ فقال: مضى كما

(١) أصول الكافي ١: ٣٧١ ح ٣.

(٢) في الكشي: الباقري.

(٣) في بعض النسخ: سامعاً، وفي الكشي: جاء.

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٧٢.

مضى آباؤه ، قلت : وكيف أصنع بحديث حدّثني به يعقوب بن شعيب عن أبي بصير أنّ أبا عبد الله عليه السلام قال : ان جاءكم من يخبركم أنّ ابني هذا مات وكفن ودفن وقبر ونفصوا أيديهم من تراب قبره فلا تصدّقوا به ؟ قال : كذب أبو بصير ، ليس هكذا حدّثه ، أمّا قال ، ان جاءكم عن صاحب هذا الأمر <sup>(١)</sup> .

ومنها : الموثّق المروي في أواخر كتاب النكاح من التهذيب والاستبصار ، عن شعيب العرقوفي ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل تزوّج امرأة لها زوج ولم يعلم ، قال : ترجم المرأة وليس على الرجل شيء اذا لم يعلم ، قال : فذكرت ذلك لأبي بصير ، قال : فقال لي : والله لقد قال جعفر : ترجم المرأة ويجلد الرجل الحدّ ، وقال بيديه على صدره يحكّه <sup>(٢)</sup> : ما أظنّ صاحبنا تكامل علمه <sup>(٣)</sup> .

توضيح : الظاهر أنّ الباء في قوله « بيديه » متعلّق بقوله « يحكّه » ويكون قوله « ما أظنّ صاحبنا » الى آخره مقول القول ، والدليل عليه الرواية على ما في الكشي ، حيث روى عن حمدان ، عن معاوية ، عن شعيب العرقوفي ، عن أبي بصير ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة تزوّجت ولها زوج فظهر عليها ، قال : ترجم المرأة ويضرب الرجل مائة سوط لأنّه لم يسأل ، قال شعيب : فدخلت على أبي الحسن عليه السلام فقلت له : امرأة تزوّجت ولها زوج ، قال : ترجم المرأة ولا شيء على الرجل ، فقلت لأبي بصير فقلت له : انّي سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة التي تزوّجت ولها زوج ، قال : ترجم المرأة ولا شيء على الرجل ، قال : فسح على صدره وقال : ما أظنّ صاحبنا تنهى حكمه بعد <sup>(٤)</sup> .

ويمكن الجواب عن الأوّل : بأنّ الظاهر أنّ المراد من قوله عليه السلام « منّا ثمانية » الى

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٧٣ برقم : ٩٠٢ .

(٢) في التهذيب : على صدري فحكّه .

(٣) تهذيب الأحكام ٧ : ٤٨٧ ح ١٦٥ ، والاستبصار ٣ : ١٨٩ ح ٤ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠١ برقم : ٢٩٢ .



آخره الأئمة الذين ينتهي نسبهم الى مولانا أبي عبد الله عليه السلام ، وحينئذ يكون المراد من قوله « تاسعهم القائم » مولانا الصادق عليه السلام ، وهو بهذا المعنى صريح في فساد القول بالوقف ، فكيف يتمسك به في اثباته ؟ ونعم ما قال شيخنا الكشي حيث قال بعد ايراده : يعني القائم عليه السلام ولم يقل ابني هذا <sup>(١)</sup> . ومما يؤيد هذا المعنى أمور :

منها : الموثق المروي في أواخر باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم من أصول الكافي والباب السادس من العيون ، عن سماعة بن مهران ، قال : كنت أنا وأبو بصير ومحمد بن عمران مولى أبي جعفر عليه السلام في منزله بمكة ، فقال محمد بن عمران : سمعت من أبي عبد الله عليه السلام يقول : نحن اثني عشر محدثاً ، فقال له أبو بصير : سمعت من أبي عبد الله عليه السلام ؟ فحلفه مرة أو مرتين أنه سمعه ، قال أبو بصير : لكني سمعته عن أبي جعفر عليه السلام <sup>(٢)</sup> .

ومنها : الصحيح المروي في الباب المذكور عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي عليه السلام تاسعهم قائمهم <sup>(٣)</sup> .

ومنها : قوله عليه السلام في الرواية المذكورة « منا » وقوله فيها « محدثون » بناءً على ما ستقف عليه ، ولعلّ الداهيين الى الوقف حملوا الرواية على أن المراد من الثمانية الرسول صلى الله عليه وآله وفاطمة عليها السلام الى مولانا الكاظم عليه السلام ، ويأباه قوله عليه السلام « محدثون » بناءً على ما ورد في تفسير المحدث .

ففي الصحيح المروي في باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث من أصول الكافي عن الأحول ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرسول والنبي والمحدث ، قال : الرسول الذي يأتيه جبرئيل قبلاً فيراه ويكلّمه فهذا الرسول . وأما النبي ، فهو الذي يأتيه في منامه ، نحو رؤيا ابراهيم عليه السلام ونحو ما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله من أسباب

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٧٢ - ٧٧٣ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٥٣٤ - ٥٣٥ ح ٢٠ ، وعيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٥٦ ح ٢٣ .

(٣) أصول الكافي ١ : ٥٣٣ ح ١٥ .

النبوة قبل الوحي حتى أتاه جبرئيل من عند الله تعالى بالرسالة، وكان محمد ﷺ حين جمع له النبوة وجاءته الرسالة من عند الله تعالى يخبئه بها جبرئيل ويكلمه بها قبلاً، ومن الأنبياء من جمع له النبوة ويرى في منامه ويأتيه الروح ويكلمه ويحدثه من غير أن يكون يرى في اليقظة. وأمّا المحدث، فهو الذي يحدث فيسمع ولا يعاين ولا يرى في منامه<sup>(١)</sup>. هذا مع ما في سند الرواية من الضعف مما لا يخفى.

وعن الثاني: بعد الاغماض عما في السند لأجل الحسن بن قياما، بالمنع من كون أبي بصير فيه يحيى بن أبي القاسم؛ لانتفاء الدليل عليه، ورواية شعيب بن يعقوب العرقوفي وإن كانت قرينة عليه على التحقيق، لكن الراوي في الحديث يعقوب بن شعيب، وكونه أسدياً مثله لا يصلح لذلك كما لا يخفى، مضافاً إلى أن عبد الله بن محمد المذكور سابقاً أيضاً كذلك كما علمت.

وعلى فرض التسليم نقول: إن دلالتة على القدح مبنية على أن يكون كذب في قوله «كذب أبو بصير» من الثلاثي المجرد، وهو ممنوع لاحتمال أن يكون من التكذيب مبنياً للمفعول، ويكون الضمير في «حدثه» إلى أبي بصير، والضمير المنصوب إلى الراوي عنه. وعلى فرض التسليم نقول: إن ذلك غير صالح لمعارضة الوجوه المذكورة الدالة على مدحه، كما لا يخفى.

وعن الثالث: بأنه ليس الداعي على حمل أبي بصير فيه على الذي كلامنا فيه إلا رواية شعيب العرقوفي، بناءً على أنه ابن أخيه على ما صرح به في كلام النجاشي والخلاصة وغيرهما، لكنها إنما تصلح إذا لم يوجد ما هو أقوى منه، وقد وجد فيما نحن فيه.

وقد صرح فيما رواه الكشي بأن أبا بصير فيه هو المرادي، حيث روى عن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسن، عن صفوان، عن شعيب بن

يعقوب العرقوفي، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة ولها زوج ولم يعلم، قال: ترجم المرأة وليس على الرجل شيء إذا لم يعلم، فذكرت ذلك لأبي بصير المرادي، قال: قال لي والله جعفر: ترجم المرأة ويجلّد الرجل الحدّ، وقال بيده على صدره يحكّها: أظنّ صاحبنا ما تكامل علمه <sup>(١)</sup>.

ثمّ وجه دلّالته على القدح غير معلوم، إلّا من جهة حمل صاحب في قوله على مولانا الكاظم عليه السلام، وهو ممنوع لا مكان أن يكون المراد منه شعبياً، وعليه يمكن أن يكون الضمير في صدره عائداً إليه، فتأمل.

قال شيخ الطائفة في التهذيبين بعد أن أورد الموثقة المذكورة ما هذا لفظه: قال محمّد بن الحسن: لا تنا في بين ما رواه شعيب عن أبي الحسن عليه السلام وبين ما سمعه أبو بصير من أبي عبد الله عليه السلام: لأنّ الذي سمعه أبو بصير يكون في من تزوّج بها وهو يعلم أنّ لها زوجاً وجب عليه هو أيضاً لأنّه زان، ولا تنا في بين الخبرين ولا بين الفتين، وأنما اشتبه الأمر على أبي بصير، فلم يميّز إحدى المسألتين من الأخرى، فظنّ أنّ بينهما تنافياً <sup>(٢)</sup>.

## تنبيه:

روى شيخ الطائفة في كتاب الحدود من التهذيب والاستبصار في الصحيح عن

(١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٢ برقم: ٢٩٣.

(٢) الاستبصار ٣: ١٩٠. وتهذيب الأحكام ٧: ٤٨٧. اعلم أنّ المذكور في المتن هو ما ذكره في الاستبصار، والمذكور في التهذيب هكذا: لا تنافي بين ما رواه شعيب عن أبي الحسن عليه السلام يجوز أن يكون تزوّج بالمرأة وهو لا يعلم أنّ لها زوجاً، فأفتاه بأن ليس عليه شيء، والذي سمع أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام يكون في من تزوّج بها وهو يعلم أنّ لها زوجاً ودخل بها، فأوجب عليه هو أيضاً الحدّ لأنّ هذا زنا. انتهى كلامه في التهذيب «منه».

شعيب ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة لها زوج ، قال : يفرّق بينهما ، قلت : فعليه ضرب ؟ قال : لا ماله يضرب ، فخرجت من عنده وأبو بصير بحيال الميزاب ، فأخبرته بالمسألة والجواب ، فقال لي : أين أنا ؟ قلت : بحيال الميزاب ، قال : فرفع يده ، فقال : وربّ هذا البيت أو وربّ هذه الكعبة لسمعت جعفر الصادق عليه السلام يقول : إنّ علياً عليه السلام قضى في الرجل تزوّج امرأة لها زوج ، فرجم المرأة وضرب الرجل الحدّ ، قال : لو علمت أنّك علمت لفضحت رأسك بالحجارة ، ثمّ قال : ما أخوفني أن لا يكون أوتي علمه <sup>(١)</sup> .

روى شيخنا الصدوق في الفقيه القضية المذكورة عن مولانا الباقر عليه السلام ، حيث روى عن شعيب ولم يذكر طريقه اليه عن أبي بصير ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام : قضى علي عليه السلام في الرجل تزوّج امرأة رجل أنّه رجم المرأة وضرب الرجل الحدّ ، وقال عليه السلام : لو علمت أنّك علمت لفضحت رأسك بالحجارة <sup>(٢)</sup> .

في القاموس : فضحه كمنعه كسره ولا يكون إلا في شيء أجوف <sup>(٣)</sup> .

قال شيخ الطائفة في التهذيب بعد أن أورد الحديث المذكور ما هذا كلامه : قال محمّد بن الحسن : الذي سمع أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام لا ينافي ما أفق به أبو الحسن عليه السلام ؛ لأنّه أمانا نفى عنه الحدّ ؛ لأنّه لم يعلم أنّ لها زوجاً ، والذي ضربه أمير المؤمنين عليه السلام يحتمل شيئين :

أحدهما : أن يكون ضربه لعلمه بأنّ لها زوجاً ، وقد روى ذلك أبو بصير فيما رواه يونس عنه ، وقد قدّمنا ذكره .

والثاني : لغلبة ظنّه بأنّ لها زوجاً ، ففرط في التفتيش عن حالها فضربه تعزيراً ، وليس في الخبر أنّه ضربه الحدّ تاماً ، ويكون قوله « لو علمت أنّك علمت لفضحت

(١) تهذيب الأحكام ١٠ : ٢٥ ح ٧٦ ، والاستبصار ٤ : ٢٠٩ ح ٢ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٢٥ برقم : ٤٩٩٤ .

(٣) القاموس المحيط ١ : ٢٤٠ .

رأسك بالحجارة» المراد به أنك لو علمت علم يقين أن لها زوجاً لفعلت ذلك بك .  
ويحتمل أن يكون المراد أن الرجل كان متهماً في أنه عقد عليها ولم تكن له بيّنة بالتزويج ، فحينئذ أقيم عليه الحدّ لمكان التهمة<sup>(١)</sup> . انتهى كلامه رفع مقامه .  
وفيما ذكره من الحملين الأخيرين تأمل . أمّا في الثاني ، فلأنّ قوله « وليس في الخبر أنّه » الى آخره ليس في موقعه ؛ لقوله « وضرب الرجل الحدّ » وأمّا في الأخير ، فللقوله « في الرجل تزوّج امرأة » الى آخره ، لوضوح أنّه ليس معناه الاّ تحقّق التزويج .

وأما الحمل الأوّل ، فلا بأس به ، وينبغي تقييده بما اذا كان الرجل غير محصن ، لكن ينافية قوله عليه السلام « لو علمت أنك علمت » الى آخره ، كما لا يخفى .  
ويمكن أن يجعل ذلك قرينة على صرف الحدّ في قوله عليه السلام « ضرب الرجل الحدّ » عن ظاهره ، فيرجع الحال الى الحمل الثاني في كلام الشيخ ، فتأمل .  
ويمكن أن يحمل الرجل المفروض على من ادّعى الجهل بالحكم الشرعيّ ، بناءً على أنّ مثل هذه الدعوى في بلاد الاسلام ليست من الشبهة الدارة للحدّ ، كما يدلّ عليه الصحيح المرويّ في الكافي عن أبي عبيدة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن امرأة تزوّجت رجلاً ولها زوج .

الى أن قال : قلت : فان كانت جاهلة بما صنعت ، قال : فقال : أليس هي في دار الهجرة ؟ قلت : بلى ، قال : فما من امرأة اليوم من نساء المسلمين الاّ وهي تعلم أنّ المرأة المسلمة لا يحلّ لها أن تزوّج زوجين ، قال : ولو أنّ المرأة اذا فجرت ، قالت : لم أدر أو جهلت أنّ الذي فعلت حرام ولم يقم عليها الحدّ اذاً لتعطّلت الحدود<sup>(٢)</sup> .  
ولا ينافية قوله عليه السلام « لو علمت » الى آخره ؛ لجواز أن يكون ذلك من باب

(١) تهذيب الأحكام ١٠ : ٢٥ - ٣٠ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ١٩٢ ح ١ .

التهديد والوعيد . والحاصل أنَّ ادّعاء الجهل بالموضوع وإن كانت شبهة دارة للحدّ، لكن دعوى الجهل بالحكم الشرعي في أمثال المقام ليست كذلك .

ثمّ نقول : أنَّ شيخ الطائفة أشار بقوله فيما رواه يونس عنه الى ما رواه في الكتابين عن يونس ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن امرأة تزوّجها رجل فوجد لها زوجاً ، قال : عليه الجلد وعليها الرجم ؛ لأنّه قد تقدّم بعلم وتقدّمت هي بعلم <sup>(١)</sup> . لكنّها مروية في الكافي أيضاً ، والمذكورة فيه بغير علم هكذا : لأنّه قد تقدّم بغير علم وتقدّمت هي بعلم <sup>(٢)</sup> . كما هو المناسب لقوله « فوجد لها زوجاً » لكنّه يتوجّه عليه أنّه مع الجهل بالموضوع كيف يجلّد ؟ .

والغرض من هذا التطويل وذكره بهذه الأسانيد لتبيين أنّه غير صالح في التمسك به في مقام القدح : إمّا بالاضافة الى يحيى بن القاسم ، أو ابن أبي القاسم ، فلما عرفت من التصريح به في الكشي بأنّه المرادي .

وأما بالاضافة اليه ، فلكون الرواية لما فيها من الاختلاف لا تصلح لذلك ، حيث أنَّ المدلول عليه بالموثّق الذي ذكرنا أولاً من التهذيب والاستبصار أنَّ السؤال من شعيب عن مولانا الكاظم عليه السلام كان سابقاً للذكر لأبي بصير ، وحكايته الخلاف عن مولانا الصادق عليه السلام ، كما أنَّ الأمر كذلك في رواية الكشي عند التصريح بكون أبي بصير المرادي فلاحظ .

وفي الكشي أيضاً فيما رواه عن حمدان يكون الأمر فيه بالعكس ، بأن يكون رواية شعيب عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام سابقاً عن سؤاله عن أبي الحسن عليه السلام . وأيضاً أنَّ المدلول عليه بالموثّق المذكور - كالموضعين من الكشي - أنَّ أبا بصير ذكر الخلاف عن مولانا الصادق عليه السلام حيث قال : قال لي : والله جعفر الى آخره ، أو

(١) تهذيب الأحكام ١٠ : ٢١ ح ٦٢ والاستبصار ٤ : ٢٠٩ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ١٩٣ ح ٣ .

ما يقرب منه ، والمدلول بما نقلنا عن الفقيه والتهذيبيين الاخبار عن قضاء مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ، والفرق بين المدلولين بين ؛ لكون الثاني من حكايات الفعل ، فلا يمكن التمسك به في اثبات العموم بخلاف الأول .

وأيضاً أنّ في الفقيه روى شعيب عن أبي بصير ، عن مولانا الباقر عليه السلام <sup>(١)</sup> ، وفي التهذيبيين عن مولانا الصادق عليه السلام <sup>(٢)</sup> .

وأيضاً في كتاب النكاح من التهذيب والاستبصار ذكر السؤال والجواب هكذا قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة لها زوج ولم يعلم ، قال : ترجم المرأة وليس على الرجل شيء اذا لم يعلم <sup>(٣)</sup> . وكذا الحال في موضع من رجال الكشي <sup>(٤)</sup> . وفي كتاب الحدود منها ما يخالف ذلك ، هكذا قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوّج امرأة لها زوج ، قال : يفرّق بينهما ، قلت : فعليه ضرب ؟ قال : لا ماله يضرب الى آخره <sup>(٥)</sup> .

وأيضاً أنّ المذكور في كتاب النكاح من الكتابين : ما أظنّ صاحبنا تكامل علمه . وفي الكشي ما يقرب منه . وفي كتاب الحدود من الكتابين : ما أخوفني أن يكون أوتي علمه . والظاهر أنّ القضية واحدة .

وهذه الاختلافات ممّا يوجب الوهن في الحديث ، لا سيما في مقابلة الصحيح المروي في رجال الكشي ، عن جميل بن درّاج ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : بشّر المحبتين بالجنة : بريد بن معاوية العجلي ، وأبو بصير ليث بن البخري المرادي ، ومحمّد بن مسلم ، ووزارة ، أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه ، لولا هؤلاء

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٢٥ .

(٢) تهذيب الأحكام ١٠ : ٢١ والاستبصار ٤ : ٢٠٩ .

(٣) تهذيب الأحكام ٧ : ٤٨٧ والاستبصار ٣ : ١٩٠ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠٢ .

(٥) التهذيب ١٠ : ٢٥ والاستبصار ٤ : ٢٠٩ .

انقطعت آثار النبوة واندرست (١).

فلا يمكن التعويل عليه في الحكم بقدر هذه الثقة الجليل ، مضافاً الى ما عرفت ممّا نبّهنا عليه . وعلى فرض الاغماض عنه يمكن أن يكون ذلك محمولاً عليه ممّن عانده ، وكيفما كان لا ينبغي التأمل في وثاقة الرجل وجلالته .

وممّا يتوهّم منه الدلالة على القدر أيضاً ما رواه الكشي أيضاً عن محمد بن مسعود ، عن جبرئيل بن أحمد ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن حماد الناب ، قال : جلس أبو بصير على باب أبي عبد الله عليه السلام ليطلب الاذن ، فلم يؤذن له ، فقال : لو كان معنا طبق لأذن ، فجاء كلب فشغّر في وجه أبي بصير ، قال : أف أف ما هذا ؟ قال جليسه : هذا كلب شغّر في وجهك (٢) .

ومنها : الصحيح المرويّ فيه أيضاً ، عن حماد بن عيسى ، عن الحسين بن مختار ، عن أبي بصير ، قال : كنت أقرأ امرأة كنت أعلمها القرآن ، قال : فازحتها بشيء ، قال : فقدمت على أبي عبد الله عليه السلام قال : فقال لي : يا أبا بصير أيّ شيء قلت للمرأة ؟ قال : قلت بيدي هكذا وغطّي وجهه ، فقال : لا تعودنّ إليها (٣) .

والجواب عن الأوّل : بمنع كون أبي بصير فيه هو الذي كلامنا فيه ؛ لا تنفاء الدليل عليه . وعلى تقدير التسليم كما يؤمىء اليه قوله « ما هذا » واخبار جليسه بأنّه كلب الى آخره ، لاشعاره بأنّه كان أعمى ، وعدم معلوميّة كون غيره كذلك ، نقول : من أين ثبت أنّ ذلك في حقّ الامام ؟ لاحتمال أن يكون بالاضافة الى الخادم المستحفظ بالباب ، فاذا قام الاحتمال بطل الاستدلال .

ويؤيد الثاني قوله « ليطلب الاذن » وهو يؤمىء الى أنّ المراد من قوله « فلم يؤذن له » لم يؤذن في طلب الاذن ، ففعل الكلب حينئذ إنّما هو لسوء الأدب الذي قد

(١) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٩٨ برقم : ٢٨٦ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠٧ برقم : ٢٩٧ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠٤ برقم : ٢٩٥ .



صدر منه بالنسبة الى من تعلّق به عليه السلام ، فلا يمكن التمسّك به في مقام المعارضة ، سيّما بعد ما في سنده ، لعدم ثبوت التوثيق في حقّ جبرئيل .

وعن الثاني أيضاً بما ذكرنا أولاً ؛ لانتفاء ما يدلّ على أنّ أبا بصير فيه هو الأسدي الذي كلامنا فيه ، بل ايراد الكشي ذلك في ترجمة المرادي يرشد الى أنّ اعتقاده أنّه هو كما لا يخفى ، ويؤيّده بل يمكن أن يقال : يدلّ عليه قوله « وغطّى وجهه » لعدم امكان مشاهدة تغطّة الوجه للمكفوف .

وعلى فرض الاغماض عنه نقول : ما الدليل على أنّه كان ممّا أوجب الفسق ؟ فيمكن أن يكون من الصغائر ، وليس فيه ما يدلّ على أنّه كان على وجه الاستمرار والاصرار ، بل يمكن منع كونه من الصغائر أيضاً ، لانتفاء الدليل عليه . وتغطّة الوجه منه عليه السلام يمكن أن يكون الوجه فيه لثلاً يحصل له ولأمثاله الجرأة في الاقدام بأمثال هذه الأمور التي ربّما يكون موقعة في العصيان .

ثمّ أنّه ينبغي ختم المقام بالتنبيه على أمور :

الأوّل : أنّك قد عرفت أنّ هذه الكنية مشتركة بين الأربعة المذكورين ، أي : ليث المرادي ، ويحيى بن أبي القاسم ، أو ابن القاسم الأسدي ، ويوسف بن الحارث ، وعبد الله بن محمّد الأسدي . وقد نهّنا أنّ الاطلاق ينصرف الى الأوّلين ، فالحمل على الآخرين أمّا هو عند الاقتران بالقرينة . وأمّا الكلام هنا فيما يتميّز أحد الأوّلين ويرجّح الحمل عليه ، وإن كان كلاهما ثقتان ، لكن قد يفتقر الى التمييز في مقام تعارض الأدلّة .

فنقول : أمّا المرجّح للحمل على الأسدي ، فأمر :

منها رواية شعيب العرقوفي عنه ، بناءً على ما عرفت ممّا سلف أنّه مأمور بالسؤال عن الأسدي عند الحاجة . قال المحقّق الأستاذ أعلى الله تعالى مقامه في دار المعاد : والعرقوفي ابن أخت يحيى الأسدي ، فهو قرينة على كون أبي بصير يحيى ،

والمحققون حكموا بكونه قرينة عليه مهما وجد<sup>(١)</sup>.

ومنها : رواية علي بن أبي حمزة عنه ، بناءً على أنه قائده ، وللتصریح بيحيى بن أبي القاسم في بعض الأخبار . روى شيخنا الصدوق في الباب السادس من العيون ، عن علي بن أبي حمزة ، عن يحيى بن أبي القاسم ، عن الصادق عليه السلام ، الى آخر ما أوردناه في بعض المحاشي السالفة<sup>(٢)</sup>.

ومنها : رواية عاصم بن حميد عنه ، كما في باب صلاة العيدين من زيادات التهذيب ، حيث روى فيه عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا أردت الشخوص في يوم العيد ، فانفجر الصبح وأنت بالبلد ، فلا تخرج حتى تشهد ذلك العيد<sup>(٣)</sup>.

والظاهر فيه يحيى بن أبي القاسم ؛ لكون الحديث مروياً في الفقيه<sup>(٤)</sup> أيضاً ، والراوي في سنده عن أبي بصير علي بن أبي حمزة ، وقد عرفت أنه مما يرجح حمل أبي بصير عليه ، فاذا وجدت رواية عاصم بن حميد عن أبي بصير في غير هذا الموضع ، تكون ذلك مرجحاً لحمل أبي بصير عليه أيضاً لما ذكر .

وأوضح من ذلك ما في باب المواقيت من التهذيب والاستبصار ، حيث روى فيها باسناده الى الحسين بن سعيد ، عن النضر ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير المكفوف ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم متى يحرم عليه الطعام ؟ فقال : اذا كان الفجر كالقبطية البيضاء الحديث<sup>(٥)</sup> . فعلى هذا اذا وجدت رواية عاصم بن حميد عن أبي بصير مطلقاً ، يحمل على أنه يحيى بن أبي القاسم المكفوف ، وفيه تأمل

(١) التعليقة على منهج المقال ص ٣٧٢ .

(٢) عيون أخبار الرضا ١ : ٥٩ .

(٣) تهذيب الأحكام ٣ : ٢٨٦ ح ٩ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ١ : ٥١٠ - ٥١١ .

(٥) تهذيب الأحكام ٢ : ٣٩ ح ٧٣ والاستبصار ١ : ٢٧٦ ح ١٣ .

ستقف على وجهه .

ومنها : رواية الحسين بن أبي العلاء عنه ، لما صرّح به شيخ الطائفة في الفهرست من أنّه يروي عنه <sup>(١)</sup> .

ومنها : رواية الحسن بن علي بن أبي حمزة عنه ، لما صرّح به النجاشي من أنّه يروي عنه <sup>(٢)</sup> .

ومنها : رواية منصور بن حازم عنه ، وقد روى ثقة الاسلام في باب من طلق ثلاثاً على طهر بشهود من كتاب طلاق الكافي ، عن منصور بن حازم ، عن أبي بصير الأسدي <sup>(٣)</sup> . والتقيد بالأسدي يأتي عن الحمل على المرادي ، وعدم رواية عبد الله بن محمد الأسدي المكنى بأبي بصير أيضاً عن مولانا الصادق عليه السلام أو ندره روايته عنه على ما علمت مما سلف ، يأتي عن الحمل عليه أيضاً ، فيكون المراد به يحيى بن أبي القاسم ، وهو المطلوب .

ومنها : رواية المعلّى بن عثمان عنه ، لما في باب الثوب يصيبه الدم من الكافي ، عن المعلّى بن عثمان <sup>(٤)</sup> ، عن أبي بصير ، قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام وهو يصلي ، فقال لي قائدي : إنّ في ثوبه دمًا ، فلمّا انصرف قلت له : إنّ قائدي أخبرني أنّ ثوبك دمًا ، فقال لي : إنّ بي دما ميل ولست أغسل ثوبي حتّى تبرأ <sup>(٥)</sup> . والمحتاج الى القائد هو المكفوف ، أي : يحيى بن أبي القاسم ، فاذا وردت رواية معلّى بن عثمان عن أبي بصير مطلقاً يصير ذلك مرجّحاً لحمله عليه .

ومنها : رواية مثنى الخطّاط عنه ، لما أوردنا عن الكشي أنّه روى عن مثنى

(١) الفهرست ص ١٧٨ .

(٢) رجال النجاشي ص ٤٤١ .

(٣) فروع الكافي ٦ : ٧١ ح ٣ .

(٤) في الكافي : أبي عثمان .

(٥) فروع الكافي ٣ : ٥٨ ح ١ .

الحنّاط ، عن أبي بصير ، قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام قلت : تقدرون أن تحبوا الموق إلى آخر ما سلف <sup>(١)</sup> . وقد تبّنها هناك على أنّ الظاهر أنّ المراد بأبي بصير هو يحيى بن أبي القاسم لا غير ، فليلاحظ .

ومنها : رواية عبد الله بن وضّاح عنه ، لما في النجاشي ، حيث قال : عبد الله بن وضّاح أبو محمّد كوفي ثقة من الموالى ، صاحب أبا بصير يحيى بن أبي القاسم كثيراً وعرف به ، له كتب يعرف منها : كتاب الصلاة أكثره عن أبي بصير <sup>(٢)</sup> انتهى . وهذا الكلام يرجّح حمل أبي بصير فيما اذا روى عنه عبد الله بن وضّاح على يحيى بن أبي القاسم .

وأما ما يرجّح الحمل على المرادي ، فأمور أيضاً :

منها : الرواية عن مولانا الكاظم عليه السلام ، فاذا رأينا رواية أبي بصير بعنوان الاطلاق عنه عليه السلام ، فحمّله على المرادي أولى من الحمل على غيره .

توضيح الحال في هذا المرام يستدعي أن يقال : أنّ الظاهر ممّا ذكره ثقة الاسلام وغيره أنّ مدّة امامته عليه السلام خمس وثلاثون سنة ؛ اذ المصرّح به في أصول الكافي <sup>(٣)</sup> وغيره أنّه قبض مولانا الصادق عليه السلام في سنة ثمان وأربعين ومائة ، وقبض مولانا الكاظم عليه السلام في سنة ثلاث وعشرين ومائة ، فيكون مدّة امامته عليه السلام خمساً وثلاثين سنة ، وقد علمت ممّا أوردناه عن شيخ الطائفة والنجاشي أنّ يحيى بن أبي القاسم مات في سنة خمسين ومائة ، فلم يدرك من أيّام امامته عليه السلام الاّ سنتين .

وأما المرادي ، فمقتضى ما حكاه ثقة الاسلام أنّه أدرك أيّام امامته بأسرها ، حيث روى عن ابن مسكان عن أبي بصير ، قال : قبض موسى بن جعفر عليه السلام وهو ابن

(١) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠٨ برقم : ٢٩٨ .

(٢) رجال النجاشي ص ٢١٥ .

(٣) أصول الكافي ١ : ٤٧٢ و ٤٧٦ .

أربع وخمسين سنة<sup>(١)</sup> في عام ثلاث وثمانين ومائة ، وعاش بعد جعفر عليه السلام خمساً وثلاثين سنة<sup>(٢)</sup> . وأبو بصير فيه هو المرادي ، ويظهر وجهه ممّا سلف ، مضافاً إلى ما ستقف عليه .

فنقول : أنّ رواية أبي بصير عن مولانا الكاظم عليه السلام : إمّا علم أنّها في السنة الأولى ، أو الثانية ، أو بعدها ، أو لا هذا ولا ذاك ، وأبو بصير في القسم الثالث ، أي : في ثلاث وثلاثين سنة ليس الّا المرادي ، وفي الأوّل والثاني يحتمله ويحيى بن أبي القاسم . والقسم الرابع يحتمل موته في السنة الأولى والثانية ، كما يحتمل بعدها . وعلى الأوّل يتحقّق الاشتراك بخلافه على الثاني . ولّمّا كان المظنون الحاق المشتبه بالأغلب ، يكون الراجع حمل أبي بصير فيه على المرادي ، وهو المطلوب .

والحاصل أنّ هنا زمانين : أحدهما يقوم فيه احتمال الاشتراك بخلاف الآخر ، ولّمّا كان الزمان الذي فيه احتمال الاشتراك أقلّ ممّا لم يكن كذلك بكثير ، يكون حمل المشتبه على غيره أرجح وأولى .

فالمتحصّل من جميع ما ذكر : أنّ حمل أبي بصير المطلق على المرادي فيما اذا كانت الرواية عن مولانا الكاظم عليه السلام أولى من حمله على يحيى بن أبي القاسم ، وهو المطلوب .

ومنها : رواية الحسين بن مختار عنه ، فإنّها مرّجّحة للحمل على المرادي أيضاً ؛ لما

(١) قوله « وهو ابن أربع وخمسين سنة » وهو مبنيّ على أنّ تولّده عليه السلام في سنة تسع وعشرين ومائة . وأمّا على القول بأنّ ولادته في سنة ثمان وعشرين ومائة ، فتكون مدّة عمره عليه السلام خمساً وخمسين سنة ، ويظهر أنّه الوجه في التريديد في كلام ثقة الاسلام ، حيث قال : ولد أبو الحسن موسى عليه السلام بالأبواء سنة ثمان وقال بعضهم : تسع وعشرين ومائة ، وقبض عليه السلام لستّ خلون من رجب من سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وهو ابن أربع أو خمس وخمسين سنة انتهى كلامه رفع مقامه « منه » .

(٢) أصول الكافي ١ : ٤٨٦ ح ٩ .

عرفت من أنّ الظاهر أنّ أبا بصير في الحديث السالف الدالّ على أنّه كان معلماً للمرأة القرآن هو المرادي ، لذكره الكشي في ترجمته ، ولاخباره عن تغطيته عليه السلام وجهه عنه ، والراوي عنه هناك الحسين بن مختار .

فاذا وردت روايته عنه بعنوان الاطلاق يكون حمله عليه أولى ، كما في باب فضل يوم الجمعة وليلتها من صلاة الكافي ، حيث روى عن حمّاد بن عيسى ، عن الحسين بن المختار ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام (١) .

وكذا طهارة التهذيب ، حيث روى في شرح كلام المقنعة « ولا يمسّ أسماء من أسماء الله تعالى مكتوباً في لوح أو قرطاس أو فصّ أو غير ذلك » عن حمّاد بن عيسى ، عن الحسين بن مختار ، عن أبي بصير ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء ، قال : لا بأس ولا يمسّ الكتاب (٢) .

ومنها : رواية الفضل بن صالح عنه : للتصرّح في جملة من النصوص ، فقد روى ثقة الاسلام في باب صلاة العيدين من الكافي ، عن الفضل بن صالح ، عن ليث المرادي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله يوم فطر أو يوم أضحى : لو صلّيت في مسجدك ، فقال : انّي لا أحبّ أن أبرز الى آفاق السماء (٣) . ولما في النجاشي من أنّه يروي عنه (٤) .

ومنها : رواية عبد الكريم بن عمرو الخثعمي ، فإنّها مرجّحة لحمل أبي بصير المطلق الذي يروي عنه على ليث المرادي ؛ للتصرّح به في طريق الصدوق الى عبد الكريم بن عتبة الهاشمي ، حيث قال : وما كان فيه عن عبد الكريم بن عتبة ، فقد رويته عن أبي عليه السلام عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي ،

(١) فروع الكافي ٣ : ٤١٣ ح ١ .

(٢) تهذيب الأحكام ١ : ١٢٧ ح ٣٤ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٤٦٠ ح ٤ .

(٤) رجال النجاشي ص ٣٢١ .

عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي ، عن ليث المرادي ، عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي (١) .

ومنها : روايته عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي ، لما عرفت .  
ومنها : رواية عبد الله بن مسكان عنه ، وهي في كتب الأخبار أكثر من أن تحصى ، وقد صرح في عدة مواضع بليث المرادي ، وهو قرينة على حمل مطلقه عليه .  
فعل هذا يكون أبو بصير الوارد في سند ما اشتمل على تاريخ وفات مولانا الحسن والحسين ، وعلي بن الحسين ، ومحمد بن علي الباقر ، وجعفر بن محمد الصادق ، وموسى بن جعفر الكاظم عليه السلام ليث المرادي ؛ لكون الراوي عنه في جميع تلك المواضع عبد الله بن مسكان ، مضافاً إلى أنه في الآخر لا يحتمل بحسب الظاهر غير ليث .

أما يحيى بن أبي القاسم ، فلما عرفت من أنه مات قبل وفات مولانا موسى بن جعفر عليه السلام بثلاث وثلاثين سنة .

وأما يوسف بن الحارث ، وعبد الله بن محمد ، فلما عرفت منه أن شيخ الطائفة لم يذكرهما إلا في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام ، فتأمل .

وفي باب مولد الحسن بن علي عليه السلام من أصول الكافي ، عن سعد بن عبد الله ، وعبد الله بن جعفر ، عن إبراهيم بن مهزيار ، عن أخيه ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قبض الحسن بن علي عليه السلام وهو ابن سبع وأربعين سنة في عام خمسين ، عاش بعد رسول الله صلى الله عليه وآله أربعين سنة (٢) .

وفي باب مولد الحسين بن علي عليه السلام منه ، عن سعد وأحمد بن محمد جميعاً ، عن

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٥٩ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٤٦١ - ٤٦٢ ح ٢ .

ابراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قبض الحسين بن علي عليه السلام يوم عاشوراء وهو ابن سبع وخمسين سنة <sup>(١)</sup>.

وفي باب مولد علي بن الحسين عليه السلام منه: عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، عن ابراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قبض علي بن الحسين عليه السلام وهو ابن سبع وخمسين سنة في عام خمس وتسعين سنة، عاش بعد الحسين عليه السلام خمساً وثلاثين سنة <sup>(٢)</sup>.

وفي باب مولد أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام بالسند المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قبض محمد بن علي الباقر عليه السلام وهو ابن سبع وخمسين، في عام أربع عشرة ومائة، عاش بعد علي بن الحسين عليه السلام تسع عشر سنة وشهرين <sup>(٣)</sup>.

وفي باب مولد أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام بالسند المذكور أيضاً، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، قال: قبض أبو عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام وهو ابن خمس وستين سنة في عام ثمان وأربعين ومائة، عاش بعد أبي جعفر عليه السلام أربعاً وثلاثين سنة <sup>(٤)</sup>.

وفي باب مولد أبي الحسن موسى عليه السلام بالسند المذكور أيضاً، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، قال: قبض موسى بن جعفر عليه السلام وهو ابن أربع وخمسين سنة في عام ثلاث وثمانين ومائة، وعاش بعد جعفر عليه السلام خمساً وثلاثين سنة <sup>(٥)</sup>.

(١) أصول الكافي ١: ٤٦٣ ح ١.

(٢) أصول الكافي ١: ٤٦٨ ح ٦.

(٣) أصول الكافي ١: ٤٧٢ ح ٦.

(٤) أصول الكافي ١: ٤٧٥ ح ٧.

(٥) أصول الكافي ١: ٤٨٦ ح ٩.



ولا اشكال في شيء من ذلك إلا في الأخير ، بناءً على ما في النجاشي من أن عبد الله بن مسكان مات في أيام أبي الحسن عليه السلام قبل الحادثة <sup>(١)</sup> . لوضوح أن موته في أيامه عليه السلام لا يجتمع مع نقله تاريخ وفاته عليه السلام كما لا يخفى ، إلا أن يقال : أن أبا الحسن في قوله « مات في أيام أبي الحسن » هو مولانا الرضا عليه السلام ، ويكون المراد بالحادثة خروجه الى خراسان بأمر مأمون والتماسه ، وهو مع بعده فيه نظر لسوق كلامه وعدم روايته عن مولانا الرضا عليه السلام مما لا مفرّ عنه .

الآن يقال : عبد الله بن مسكان هنا غير ابن مسكان المعروف . أو يقال : أنه وقع في المقام في غير موقعه . والأول مما يدفع بالتبّع في كتب الرجال ، كما أن الثاني يدفع بملاحظة جميع المواضع المذكورة مما اشتمل على تاريخ وفاة موالينا وأئمتنا وساداتنا المذكورين عليهم السلام كما لا يخفى .

والثاني : أنك قد عرفت أن المرادي والأسدي كلاهما من العدول والثقات ، وأما الكلام في هذا المقام في أن أيّاً منها أوثق من الآخر ليرجع اليه في مقام الحاجة ؟ . فنقول : قد عرفت أن لكلّ منها وجوهاً مادية وقادحة . أمّا الأسدي ، فالوجوه المادية له ما عرفته في قوله عليه السلام في الصحيح : عليك بالأسدي ، والتوثيق الصادر من النجاشي وغيره ، وقول الكشي : أنه ممن أجمعت العصابة على تصديقهم وانتقادوا اليهم بالفقه ، والروايات السالفة .

وأما الوجوه المادية للمرادي ، فمنها : الصحيح المروي في رجال الكشي ، عن جميل بن درّاج ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : بشرّ المحبتين بالجنة : يزيد بن معاوية العجلي ، وأبو بصير ليث بن البيخري المرادي ، ومحمد بن مسلم ، ووزارة ، أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه ، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة

واندرست (١).

ومنها : ما رواه الكشي ، عن محمد بن قولويه ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عبد الله المسمعي ، عن علي بن أسباط ، عن محمد بن سنان ، عن داود بن سرحان ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اتني لأحدث الرجل بالحديث ، وأنهاء عن الجدال والمراء في دين الله ، وأنهاء عن القياس ، فيخرج من عندي فيتأول حديثي على غير تأويله ، اتني أمرت قوماً أن يتكلموا ونهيت قوماً ، فكلّ تأول لنفسه ، يريد المعصية لله ولرسوله ، فلو سمعوا وأطاعوا لأودعتهم ما أودع أبي أصحابه ، إنّ أصحاب أبي كانوا زيناً أحياءً وأمواتاً ، أعني : زرارة ، ومحمد بن مسلم ، ومنهم ليث المرادي ، وبريد العجلي ، هؤلاء القوامون بالقسط ، وهؤلاء السابقون أولئك المقربون (٢).

وليس في هذا السند ما يوجب ضعف الحديث ، وسلب التعويل عليه ، إلا محمد بن عبد الله المسمعي ، ومحمد بن سنان ، ويمكن أن يصار الى أنّها لا يوجبانه .  
أما الأول ، فلأنّ رواية محمد بن أحمد بن يحيى عنه مع عدم استثنائه في من استثنى دليل الاعتماد عليه ، ويؤيده رواية سعد بن عبد الله عنه مع جلالة قدره .  
وأما الثاني ، فكفاك في هذا الباب ما ذكره شيخنا المفيد - نور الله ضريحه - في ارشاده ، حيث قال : فصل في من روى النصّ على الرضا عليه السلام بالامامة من أبيه ، والاشارة اليه منه بذلك ، من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقّه من شيعته : داود بن كثير الرقي ، ومحمد بن اسحاق بن عمّار ، وعلي بن يقطين ، ونعيم القابوسي ، والحسين بن المختار ، وزيايد بن مروان ، والمخزومي ، وداود بن سليمان ، ونصر بن قابوس ، وداود بن زربي ، ويزيد بن سليط ، ومحمد بن سنان (٣) انتهى .

(١) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٩٨ برقم : ٢٨٦ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٩٨ - ٣٩٩ برقم : ٢٨٧ .

(٣) الارشاد ٢ : ٢٤٧ - ٢٤٨ .

ولا يخفى دلالة هذا الكلام على أنّ كلّ واحد من هؤلاء المذكورين من خاصّة مولانا الرضا عليه السلام وثقاته وشيعته وأهل الورع والعلم والفقه، ومنهم محمد بن سنان، وقد حقّقنا الحال فيه في رسالة على حدة .

### تنبيه :

اعلم أنّ في كلام النجاشي في داود بن سرحان المذكور في سند الحديث مسامحة ، حيث قال : داود بن سرحان العطار ، كوفي ثقة ، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام ذكره ابن نوح ، روى عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا رحمهم الله الى آخر ما ذكره <sup>(١)</sup> . اذ لم يذكر في كلامه لفظ « الكتاب » حتّى يجعل قوله « هذا الكتاب » اشارة اليه .

والظاهر أنّ منظوره كان التعبير هكذا : له كتاب روى عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا ، وسقط ذلك عن قلمه وعبر بما مرّ . والظاهر أنّ الجماعة المذكورين في كلامه هم الذين صرّح بهم في كلام شيخ الطائفة .

قال في الفهرست : داود بن سرحان ، له كتاب ، أخبرنا به ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الحسن بن ميثل ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، وابن أبي نجران ، عن داود بن سرحان ، ورواه حميد بن زياد ، عن ابن نهيك ، عن داود بن سرحان <sup>(٢)</sup> . انتهى كلامه رفع مقامه .

فالجماعة المذكورون هم : البرنطي ، وابن أبي نجران ، وعبيد الله بن أحمد بن نهيك الذي وثّقه النجاشي ، فقال : أنّه الشيخ الصدوق <sup>(٣)</sup> .

ثمّ لا يخفى أنّ الكشي أورد الحديث المذكور في ترجمة بريد بن معاوية أيضاً ،

(١) رجال النجاشي ص ١٥٩ .

(٢) الفهرست ص ٦٨ - ٦٩ .

(٣) رجال النجاشي ص ٢٣٢ .

وزاد بعد قوله « هؤلاء القوامون بالقسط » : هؤلاء القوالون<sup>(١)</sup> بالصدق<sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما رواه في ترجمة بريد أيضاً ، عن جميل بن درّاج ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : أوتاد الأرض وأعلام الدين أربعة : محمد بن مسلم ، وبريد بن معاوية ، وليث بن البختری المرادي ، وزرارة بن أعين<sup>(٣)</sup> .

وفي سنده الحسين بن الحسن بن بندار القمي ، ومحمد بن عبد الله المسمعي ، فنقول : أمّا محمد بن عبد الله ، فقد عرفت الحال فيه .

وأمّا الحسين ، فهو مجهول الحال .

ومنها : الصحيح المروي في رجاله أيضاً في ترجمة زرارة ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد الأقطع ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ما أحد أحبّ ذكرنا وأحاديث أبي الأزرارة ، وأبو بصير ليث المرادي ، ومحمد بن مسلم ، وبريد بن معاوية العجلي ، ولو لا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا ، هؤلاء حفاظ الدين وأمناء أبي على حلال الله وحرامه ، وهم السابقون إلينا في الدنيا ، والسابقون إلينا في الآخرة<sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما رواه أيضاً في تلك الترجمة ، عن أبي عبيدة الحذاء ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : زرارة وأبو بصير ومحمد بن مسلم وبريد ، من الذين قال الله تعالى ﴿ والسابقون السابقون ﴾ أولئك المقربون<sup>(٥)</sup> . وأبو بصير وإن كان مطلقاً لكن الظاهر من غيره من الأخبار المذكورة أنّ المراد به ليث المرادي .

ومنها : ما رواه في أوائل كتابه عن أسباط بن سالم ، قال : قال أبو الحسن موسى

(١) في الكشي : القائلون .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٥٠٨ برقم : ٤٣٣ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٥٠٧ برقم : ٤٣٢ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٤٨ برقم : ٢١٩ .

(٥) الواقعة : ١٠ - ١١ . اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٤٨ برقم : ٢١٨ .

بن جعفر عليه السلام : اذا كان يوم القيامة نادى مناد أين حوارى محمد بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وآله الذين لم ينقضوا العهد ومضوا عليه ؟ فيقوم سلمان والمقداد وأبو ذر.

الى أن قال عليه السلام : ثم ينادى المنادي أين حوارى محمد بن علي وحوارى جعفر بن محمد ؟ فيقوم عبد الله بن شريك العامري ، وليث بن البختری المرادي ، وعبد الله بن أبي يعفور ، وعامر بن عبد الله بن جزاعة<sup>(١)</sup> ، وحجر بن زائدة ، وحران بن أعين<sup>(٢)</sup>.

والانصاف أن المدح المستفاد من هذه النصوص المذكورة مما لا يتصور فوقه مدح ، ولا يتعلّق أعلى منه ثناء ، سيما من قوله عليه السلام في الصحيحين « أمانة الله على حلاله وحرامه » الى آخره « وما أحد أحبّ ذكرنا » الى قوله عليه السلام « هؤلاء حفاظ الدين » الى آخره . وقوله عليه السلام « أوتاد الأرض » الى آخره .

والحاصل أن المدح المستفاد من هذه النصوص أقوى بمراتب مما يستفاد من الوجوه المادحة للأسدي ، فيكون المرادي أوثق وأعدل .

والثالث : الظاهر أن أبا بصير المكفوف هو يحيى بن أبي القاسم ، وأما غيره سواء كان ليثاً أم غيره ، فلم يثبت مكفوفيته ، كما نبهنا عليه فيما سلف .

لكن الذي يظهر من المولى التقي المجلسي مكفوفية المرادي أيضاً ، حيث قال بعد أن أورد الحديث السالف المشتمل على أن مولانا الصادق عليه السلام ضمن الجنة لأبي بصير المكفوف ما هذا لفظه : وهذا الخبر يحتملها<sup>(٣)</sup> . أي : المرادي والأسدي . وبعد أن أورد الحديث المتقدم عن المثني ، عن أبي بصير المشتمل على أن مولانا

(١) في الكشي : جداعة .

(٢) اختيار معرفة الرجال ١ : ٤٠ - ٤٥ برقم : ٢٠ .

(٣) روضة المتقين ١٤ : ٣٠٩ .

الباقر عليه السلام مسح على عينه فأبصر ما هذا عينه : وهذا يحتملها <sup>(١)</sup> . وذكر أيضاً بعد أن أورد الحكاية التي حكاها العلامة عن العقيقي أن الظاهر أنه كان الأسدي : ويمكن أن يكون المرادي أيضاً أبصر <sup>(٢)</sup>

وقال أيضاً في باب ذكر جمل مناهي النبي صلى الله عليه وآله بعد ذكر صحيحة شعيب المشتملة على حكم من تزوج امرأة لها زوج عن مولانا الكاظم عليه السلام ، وتوهم أبي بصير أن حكمه عليه السلام كان مخالفاً لما رواه عن مولانا الصادق عليه السلام حتى قال : ما أظن صاحبنا تكامل علمه ، ما هذا لفظه : والظاهر أن هذا الأعمى لم يفهم كلام الصادق عليه السلام واشتبه عليه <sup>(٣)</sup> .

وقال في شرحه على المشيخة ، بعد التصريح بأن الأسدي والمرادي سواء في المدح والذم ، ما هذا لفظه : لأنه وإن كان في المرادي الخبر الصحيح ، فللأسدي أيضاً الخبر الصحيح بقوله عليه السلام « عليك بالأسدي » وفي الاجماع أيضاً سواء ، بل للأسدي أظهر ، وقد عرفت حال الوقف ، ولو قيل به فللمرادي أيضاً كالوقف بقوله « لم يتكامل علمه » <sup>(٤)</sup> انتهى كلامه .

وهو صريح على أن القائل بذلك هو المرادي ، فيكون هو المشار اليه بقوله : والظاهر أن هذا الأعمى الى آخره . فقتضاه أن يكون المرادي عنده مكفوفاً أيضاً . ويمكن أن يكون الوجه فيه شيان : أحدهما ملاحظة كلام الكشي ، حيث أنه عنون المقال بأبي بصير ليث المرادي ، فذكر في ترجمته الحديثان المذكوران المشتمل على ضمان مولانا الصادق عليه السلام ، والآخر على مسح مولانا الباقر عليه السلام عينه ، ويظهر منه أن الكشي اعتقد أن أبا بصير فيها هو المرادي .

(١) روضة المتقين ١٤ : ٣١٠ .

(٢) روضة المتقين ١٤ : ٣١٠ .

(٣) روضة المتقين ١٠ : ١٣ .

(٤) روضة المتقين ١٤ : ٣١١ .

والثاني: ما في باب المواقيت من التهذيب والاستبصار، حيث روى باسناده عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير المكفوف، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم متى يحرم عليه الطعام؟ فقال: إذا كان الفجر كالقبطية البيضاء الحديث (١).

مع ما صرح به في كتاب الصوم من الفقيه في باب الوقت الذي يحرم فيه الأكل والشرب على الصائم، قال: روى عاصم بن حميد، عن أبي بصير ليث المرادي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: متى يحرم الطعام على الصائم وتحل الصلاة صلاة الفجر؟ فقال لي: إذا اعترض الفجر وكان كالقبطية البيضاء (٢).

وهو نصّ على أنّ السائل فيه أبو بصير ليث المرادي، والتقييد بالمكفوف كما في التهذيبين يرشد الى المكفوفة، فيكون المرادي مكفوفاً أيضاً، ومنه يلوح القدر في بعض المطالب السالفة؛ إذ حينئذ لا يكون عاصم بن حميد من مميّزات أبي بصير يحیی بن أبي القاسم كما لا يخفى.

ويمكن الجواب عن الحديثين: أمّا عن حديث المسح، فبما تبّنها عليه، من أنّ المذكور في الخلاصة حاكياً عن العقيقي، يرشد الى أنّ المراد به يحيى بن أبي القاسم، وهو أقوى في الدلالة على المرام من إيراده الكشي في ترجمة المرادي، كما لا يخفى على المتأمل.

وما ذكره المولى التقي المجلسي بعد رواية العقيقي، حيث قال: ويمكن أن يكون المرادي الى آخره. ان أراد المذكور في كلام العقيقي يحتمل المرادي، فهو ممّا لا ينبغي صدوره عن مثله، إذ ممّا لا يحتمله أصلاً للتصرّح بالأسدي، حيث قال: يحيى بن أبي القاسم الأسدي مولاهم ولد مكفوفاً، رأى الدنيا مرّتين، مسح أبو عبد الله عليه السلام

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٣٩ والاستبصار ١: ٢٧٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٣٠.

على عينيه ، وقال : أنظر ما ترى ؟ قال : أرى كوة في البيت وقد أرانها أبوك من قبلك<sup>(١)</sup> .

وان لم يكن مراده ذلك ، فلا وجه لذكره في ذلك المقام ، وأيضاً أن قوله « الظاهر أنه كان الأسدي » ليس في محله ، لما عرفت من كون الكلام صريحاً في ذلك ، فحمل أبي بصير في حديث المسح على الأسدي أولى .

وأما عن الحديث المشتمل على الضمان فكذلك ؛ لأن الرواي فيه عن أبي بصير شعيب ، وقد عرفت أنه من مشخصات يحيى بن أبي القاسم ومميزاته ، وسمعت من كلام المحقق الأستاذ نور الله تعالى تربته أن المحققين جعلوه قرينة عليه معها وجد ، وحكاية إيراد الكشي في عنوان المرادي غير صالحة للمعارضة .

أما أولاً ، فلأن الكشي عنون المقال فيما بعد ذلك ، فقال : في علباء بن دراع الأسدي وأبي بصير ، ثم أورد الحديث المذكور المشتمل على ضمان الجئة منه عليه السلام<sup>(٢)</sup> ومنه يظهر الحلل في دعوى الظهور في اعتقاد الكشي ، والآ لا كفى بما ذكره في الترجمة السابقة ، أي : ترجمة المرادي .

وأيضاً أنه قيد أبا بصير هنالك ، قال : في أبي بصير ليث بن البخري المرادي<sup>(٣)</sup> . وأطلق هنا كما عرفت ، وهو يؤيد أن أبا بصير هنا المطلق في كلامه لا ينصرف إلى المرادي ، بل إلى يحيى بن أبي القاسم .

وأما ثانياً ، فلأنه وإن صرح في العنوان هناك بالمرادي ، لكن لم يقتصر فيما يذكره في ذلك المقام بأحوال المرادي ، بل ذكر أحوال يحيى بن أبي القاسم أيضاً ، حيث قال : محمد بن مسعود ، قال : سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير ، فقال : كان اسمه يحيى بن أبي القاسم ، فقال : أبو بصير كان يكنى أبا محمد وكان مولى

(١) رجال العلامة ص ٢٦٤ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٤٥٢ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٩٦ .



لبنى أسد، وكان مكفوفاً إلى آخره<sup>(١)</sup>.

وأورد الحديث الصحيح السالف، وهو قوله عليه السلام « عليك بالأسدي » في تلك الترجمة أيضاً، فالظهور المستند إلى الاقتران لشعيب يبقى سالماً عما يصلح للمعارضة.

وأما الصحيح المروي في باب المواقيت من التهذيين، فيمكن الجواب عنه أيضاً، بأن الحديث مروي في الأصول الأربعة، أما في الفقيه والتهذيين فقد عرفت.

وأما في الكافي ففي كتاب الصوم في باب الفجر ما هو؟ ومتى يحرم الأكل؟ فقد رواه في الباب، عن العدة، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: متى يحرم الطعام والشراب على الصائم وتحل الصلاة صلاة الفجر؟ فقال: إذا اعترض الفجر وكان كالبطيّة البيضاء، فتم يحرم الطعام ويحل الصيام وتحل الصلاة صلاة الفجر، قلت: فلسنا في وقت إلى أن يطلع شعاع الشمس؟ فقال: هيها أين تذهب؟ تلك صلاة الصبيان<sup>(٢)</sup>.

والإطلاق في الكافي، والتقييد بليث المرادي في الفقيه، وبالمكفوف في التهذيين، يرشد إلى أنه كان في الأصل مطلقاً، فيكون التقييد حينئذ من باب الاجتهاد في الألفاظ المشتركة، حيث اعتقد شيخنا الصدوق قدس الله تعالى روحه أنه ليث قيده بذلك، وكذا الحال في شيخ الطائفة نور الله تعالى.

ولا يبعد أن يكون أراد بذلك الردّ على ما في الفقيه، حيث أنه قيده أبا بصير بليث المرادي، ولم يكن هذا صحيحاً عنده: إما لكون عاصم بن حميد من مميزات يحيى بن أبي القاسم على ما عرفت، أو لغيره قيده بالمكفوف للتنبيه على عدم صحّة ما في

(١) اختيار معرفة الرجال ١: ٤٠٤ - ٤٠٥.

(٢) فروع الكافي ٤: ٩٩ ح ٥.

الفقيه .

وما كان بهذه المثابة لا يمكن أن يتمسك به في اثبات المرام ، لا سيما بعد ما كان الظاهر من كلمات علماء الرجال وغيرهم خلافه ، فلاحظ كلام شيخ الطائفة في الرجال والفهرست والنجاشي والعلامة وغيرهم .

ثم بعد ذلك عثرت بما يدلّ صريحاً على أن المرادى كان أعمى ، وهو ما أورده في منهج المقال في ترجمة زرارة ، عن فضيل الرّسان ، قال : قيل لأبي عبد الله عليه السلام إن زرارة يدّعي أنّه أخذ عنك الاستطاعة ، قال : قال لهم : عفراً<sup>(١)</sup> كيف أصنع بهم ، وهذا المرادي بين يديّ وقد أريته وهو أعمى بين السماء والأرض ، فشكّ وأضرع أني ساحر - الحديث<sup>(٢)</sup> . ولك أن تقول : إن دلّالته وإن كانت مسلمة ، لكنّه لضعف سنده لا ينبغي التعويل عليه .

### تنبيه :

اعلم أن الجمع بين كلامي المولى التقيّ المجلسي في الموضوعين المذكورين ، وإن اقتضي الحكم بمكفوفيّة المرادي ، لكن الظاهر أنّه مبنيّ على الغفلة عمّا ذكره ، وبني الأمر عليه في شرح باب جمل مناهي النبي صلى الله عليه وآله .

وإن أردت أن ينكشف لك حقيقة الحال ، فاستمع لما أتلو عليك من كلامه في الموضوع المذكور وغيره .

قال : بعد أن أورد كلامه وقال بيده على صدره يحكّه : ما أظنّ صاحبنا تكامل علمه ، ما هذا لفظه : والظاهر أن هذا الأعمى لم يفهم مراد الصادق عليه السلام واشتبه عليه ، إلى أن قال : وبسبب هذا الخبر وأمثاله ظنّ بعضهم أنّه كان ناووسياً واقفاً على

(١) في الكشي : عفراً .

(٢) منهج المقال ص ١٤٦ واختيار معرفة الرجال ١ : ٣٦٢ برقم : ٢٣٥ .

أبي عبد الله عليه السلام<sup>(١)</sup>.

وقال في شرحه على المشيخة، بعد أن أورد رواية علي بن محمد بن القاسم الحذاء الكوفي السالفة ما هذا لفظه: فظهر من هذا الخبر أن يحيى بن القاسم الحذاء غير أبي بصير؛ لأنّ أبا بصير لم يبق الى زمان الرضا عليه السلام، بل مات بعد الصادق عليه السلام بستين، كما تقدّم من التاريخ، وكان شهادة الكاظم عليه السلام في سنة ثلاث وثمانين ومائة، فكان موته قبل حصول الوقف بثلاث وثلاثين سنة، وإن احتمل أن يكون الوقف على أبي عبد الله عليه السلام أو يكون الوقف على الكاظم عليه السلام في زمان حياته، لكنّها بعيدان؛ لأنّه لم يتعارف لفظ الوقف إلا على الكاظم عليه السلام، بل سمي الوقف على أبي عبد الله عليه السلام بالناووسية، ويقال: أنّه ناووسي. والوقف في زمانه عليه السلام وإن حصل لكنّه حصل حين حبسه عليه السلام لا قبل الحبس<sup>(٢)</sup>. انتهى كلامه رفع مقامه.

وهذان الكلامان أنّهما في شخص واحد، وهو يحيى بن أبي القاسم لا المرادي؛ لأنّه مات قبل شهادته عليه السلام بثلاث وثلاثين سنة، ونسبة الوقف أو توهم الناووسية أنّها هي فيه لا في المرادي، كما لا يخفى.

فمن هنا ظهر ظهوراً يبيّن أنّ مراده من الأعمى في قوله «والظاهر أنّ هذا الأعمى لم يفهم مراد الصادق عليه السلام» هو يحيى بن أبي القاسم، وما ذكره بقوله في شرح المشيخة بعد الحكم بأنّ المرادي والأسدي سواء في المدح والذم؛ لأنّه وإن كان في المرادي الى قوله «فللمرادي أيضاً كالوقف بقوله لم يتكامل علمه» مبني على الغفلة أو العدول عمّا ذكره في السابق؛ لأنّ المراد من الأعمى الى آخره هو المرادي، حتّى يلزم من الجمع بين كلاميه الحكم بمكفوفية المرادي، كما عرفت. نعم إنّ قوله «يحتملها» في الموضعين المذكورين يقتضي ذلك، لكنك قد عرفت ما فيه.

(١) روضة المتقين ١٠: ١٣ - ١٤.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٣٠٥.

ومما ينافي نسبة المكفوفية الى المرادي ما رواه شيخ الطائفة في باب صلاة الأموات من زيادات التهذيب ، عن محمد بن يزيد ، عن أبي بصير ، قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام جالساً ، فدخل رجل فسأله عن التكبير على الجنائز ، فقال : خمس تكبيرات ، ثم دخل آخر فسأله عن الصلاة على الجنائز ، فقال له : أربع صلوات ، فقال الأول : جعلت فداك سألتك فقلت خمساً ، وسألك هذا فقلت أربعاً ، فقال : أنك سألتني عن التكبير وسألني هذا عن الصلاة ، ثم قال : أنها خمس تكبيرات بينهما أربع صلوات : ثم بسط كفه فقال : أنهن خمس تكبيرات بينهما صلوات <sup>(١)</sup> .

ولا يخفى أن الظاهر من سياقه أن أبا بصير فيه كان بصيراً ، سيما من قوله « ثم بسط كفه » كما لا يخفى .

ويمكن حمله على الأسدي لثبوت مكفوفيته ، ولا على غير المرادي ، لما علم فيما سلف ، فيكون أبو بصير فيه هو المرادي ، فلا يكون مكفوفاً .

ومن ذلك أيضاً ما رواه في باب المرأة تموت ولا تترك إلا زوجها من كتاب المواريث من الكافي ، عن يحيى الحلبي ، عن أيوب بن الحر ، عن أبي بصير ، قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدعا بالجامعة ، فنظرنا فيها ، فاذا فيها امرأة هلكت وتركت زوجها لا وارث لها غيره ، له المال كله <sup>(٢)</sup> .

وجه المنافاة ظاهر ؛ لوضوح أن قوله « فنظرنا فيها » يدل على أنه كان بصيراً ، فلا يمكن حمله على الأسدي ، لما علم لا سيما بعد ما في الخلاصة من أنه ولد مكفوفاً ، ولا على غير المرادي لما سلف ، فيكون هو المرادي ، فلا يكون مكفوفاً .

والرابع : في التنبيه على أن ما يتناه فيما سلف مما أوقع في الاتحاد غير تام .  
أما حكاية وحدة العنوان في كلام شيخ الطائفة في الفهرست ، فلأنه إنما يستقيم

(١) تهذيب الأحكام ٣ : ٣١٨ ح ١٢ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ١٢٥ ح ٢ .

التسك بها في المقام اذا كانت عاداته فيه استقصاء جميع الرجال ، وليس الأمر كذلك ، بل المقصود فيه ايراد المصنّفين منهم وتعداد تصانيفهم ، فلاحظ ما ذكره في أول الفهرست حتّى يتبيّن لك الحال .

فقول : انّ عدم تعرّضه ليحيى بن القاسم الحذاء في الفهرست لعدم كونه من هذا القبيل ، لا لكونه متّحداً مع الأسدي كما لا يخفى . وهو وان ذكر فيه من لم يكن كذلك ، كسلمان الفارسي ، وسنسن الشيباني ، لكنّه غير مضرّ فيما نحن بصدده ، كما لا يخفى على المتأمل ، ومنه يظهر الحال في كلام النجاشي .

وأما شيخ الطائفة في الرجال ، فالظهور المستند اليه في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام معارض بما هو أقوى منه في أصحاب مولانا الباقر والكاظم عليهما السلام ، كما نبّهنا عليه ، فالتعدّد ممّا لا محيص عنه .

### تنبيه :

اعلم أنّ القائلين بالاتّحاد افترقوا على حزبين :

فمنهم من حكم بضعفه ووقفه ، كالعلامة ، والمولى المحقّق الأردبيلي ، وصاحب المدارك وغيرهم ، وقد سمعت كلامهم . ومنهم من أنكر الوقف وذهب الى الوثاقة ، كالعلامة السميّ المجلسي .

قال في الوجيزة : يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي ثقة على الأظهر ، وفيه كلام (١) .

والظاهر أنّ الكلام المحكيّ عن شيخنا البهائي ناظر الى ذلك ، قال : وما في الكشي من نسبة الوقف الى أبي بصير ، ينبغي أن يعدّ من جملة الأغلاط ؛ لموته في حياة الكاظم عليه السلام ، والوقف أمّا تجدد بعده .

والظاهر أن كلام العلامة المجلسي رحمته الله « وفيه كلام » إشارة إليه ، لكنك قد عرفت ما فيه من أن نسبة الوقف الى أبي بصير من الكشي مخالفة للواقع ، وأنها مبنية على اعتقاده الاتحاد بين يحيى بن القاسم الأسدي ويحيى بن القاسم الحذاء ، ونسبة الوقف إنما هي الى الثاني لا الأول ، والاتحاد وهم نشأ من قلة التأمل .

وقد فصلنا الحال وأزلنا الحجاب باعانة الله الموفق المتعال ، وله الحمد دائماً في كل آن وحال ، وصلواته على أكمل خليقته وأشرف البرية ، وعترته الأماجد الأطائب الأطهار ما غسق الليل وأشرق النهار ومنه أستعين .

تم استنساخ هذه الرسالة الشريفة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم الثالث عشر من شهر شعبان المكرّم سنة ( ١٤١٦ ) هـ على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

رسالة  
في تحقيق الحال في أحمد بن محمد بن خالد البرقي

للعامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضّل مداد العلماء على دماء الشهداء ، وختم النبوة بأحمد المحمود في السماوات العلى ، عليه وعلى آله أكمل التحية والصلاة والثناء .  
وبعد ، يقول المستولي بأنواع نعم ربّه العليّ العالي ابن محمّد نقي محمّد باقر الموسوي : هذه رسالة في تحقيق الحال في أحمد بن محمّد بن خالد البرقي .  
فنقول : تنقيح المرام فيه يستدعي التكلّم في مقامات :

## المقام الأوّل

### في طبقته

فاعلم أنّ شيخ الطائفة - نور الله تعالى مرقدّه - أوردّه في رجاله في أصحاب مولانا الجواد والهادي عليهما السلام <sup>(١)</sup> ، ولم يورده في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، ومقتضاه أنّه لم يعثر بروايته عنه ، لكن في أصول الكافي في باب ما عند الأئمة عليهم السلام من سلاح رسول الله صلّى الله عليه وآله ما يتضمّن لروايته عنه .

فروى ثقة الاسلام في الباب المذكور ، عن أحمد بن محمّد ، ومحمّد بن يحيى ، عن محمّد بن الحسن ، عن محمّد بن عيسى ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : سألتّه عن ذي الفقار سيف رسول الله صلّى الله عليه وآله من أين هو ؟ قال :

هبط به جبرئيل من السماء وكان حليته من فضة وهو عندي<sup>(١)</sup>.

ومعلوم أن أحمد بن أبي عبد الله هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، وقد روى الحديث عن مولانا الرضا عليه السلام ، ولا استبعاد في ذلك ؛ لأن روايته عن والده أكثر من أن تحصى ، وقد عدّه شيخ الطائفة من أصحاب مولانا الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام<sup>(٢)</sup>.

ولأنّ أحمد هذا مات في حياة أحمد بن محمد بن عيسى ، على ما يظهر ممّا حكى عن ابن الغضائري ، أنّه قال : كان أحمد بن محمد بن عيسى أبعدّه عن قم ، ثمّ أعاده إليها واعتذر إليه ، ولمّا توفيّ مثنى أحمد في جنازته حافياً حاسراً ليبرأ نفسه ممّا قدّفه به<sup>(٣)</sup> انتهى . وقد عدّ شيخ الطائفة أحمد بن محمد بن عيسى من أصحاب الرضا عليه السلام<sup>(٤)</sup> . وغاية ما يمكن أن يقال في المقام أمران :

الأوّل : أنّ النجاشي حكى عن علي بن محمد ماجيلويه أنّه قال : توفيّ أحمد بن محمد بن خالد في سنة ثمانين ومائتين ، بعد أن حكى عن أحمد بن الحسين أنّه قال : توفيّ سنة أربع وسبعين ومائتين<sup>(٥)</sup> . وعلى الأوّل يكون وفاته بعد انتقال الروح المطهر لمولانا العسكري عليه السلام إلى أعلى غرفات الجنان بعشرين سنة ، وهو ينافي روايته عن مولانا الرضا عليه السلام .

(١) أصول الكافي ١ : ٢٣٤ ح ٥ . اعلم أنّ الحديث المذكور مروى أيضاً في الباب الثاني والستين من البصائر ، وفيه أحمد بن عبد الله ، قال : حدّثنا عبد الله بن جعفر ، عن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن عبد الله ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : سألته عن ذي الفقار سيف رسول الله ﷺ من أين هو ؟ قال : هبط به جبرئيل عليه السلام من السماء وكانت حلقتة من فضة وهو عندي « منه » .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٤٣ و ٣٦٣ و ٣٧٧ .

(٣) رجال العلامة ص ١٤ .

(٤) رجال الشيخ ص ١٤ .

(٥) رجال النجاشي ص ٧٧ .

والثاني: أنَّ الحديث المذكور مرويٌّ في روضة الكافي أيضاً، والراوي فيه صفوان بن يحيى عن مولانا الرضا عليه السلام (١).

والجواب: أمّا عن الأوّل، فبالنقض والحلّ.

أمّا الأوّل، فهو أنّك قد عرفت أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى مماته بعد أن مات أحمد البرقي، والمفروض أنّه من أصحاب الرضا عليه السلام، ولما لم يكن ذاك منافياً لهذا في ابن عيسى، فليكن غير منافٍ له في ابن البرقي بل أولى.

وأما الثاني، فهو أنّا نقول: إنّ شهادة مولانا الرضا عليه السلام في سنة ثلاث ومائتين، فالمدّة المتخلّلة بينهما وبين تاريخ وفاة أحمد البرقي على ما في كلام ماجيلويه سبع وسبعين سنة، فلو فرض أنَّ عمر أحمد بن محمد بن خالد وقت شهادته ستّ عشرة سنة، يكون مدّة عمره ثلاثاً وتسعين سنة، فلا استحالة في ذلك.

وقد عرفت من كلام ابن الغضائري أنَّ وفاة ابن عيسى بعد وفاة البرقي، وعلمت أيضاً أنَّ شيخ الطائفة عدّ ابن عيسى من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام.

وأما عن الثاني، فبأنّ رواية حديث بسندين ليست من الأمور المستحيلة، ولا من الأمور البعيدة، فكم من حديث واحد روي بأسانيد متعدّدة فضلاً عن سنيين، وكم من مطلب واحد يسأله أشخاص متعدّدة فضلاً عن سائلين. نعم أمّا يكون منافياً إذا كان الراوي عن صفوان ابن البرقي في حديث الروضة، ولم يكن كذلك.

فها أنا أورد السندين مع الحديث في المقام رفعاً لتطرّق الشبهة عن الأفهام.

فنقول: أمّا السند في الباب المذكور، فقد عرفته.

وأما في الروضة، فقد أورده قبل حديث نوح عليه السلام يوم القيامة هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أشيم، عن صفوان بن يحيى، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن ذي الفقار سيف رسول الله صلّى الله عليه وآله فقال: نزل به

جبرئيل من السماء وكانت حلقة فضة<sup>(١)</sup>.

مضافاً إلى ما في المتن سؤالاً وجواباً من الاختلاف . أمّا في السؤال ، فلما عرفت أنّ الموجود في السؤال من أحمد بن أبي عبد الله « من أين هو ؟ » ولم يوجد في سؤال صفوان بن يحيى . وأمّا في الجواب ، فلما عرفت من أنّ الموجود في آخر جوابه عليه السلام على ما في كتاب الحجّة « وهو عندي » ولم يوجد ذلك في الروضة . وأيضاً أنّ الموجود على ما في كتاب الحجّة « وكانت حلقة فضة » وعلى ما في الروضة حلقة . والحاصل أنّ مقتضى لكونه من أصحاب الرضا عليه السلام موجود ، والمانع عنه مفقود لما عرفت . وغاية ما هنا أنّ شيخ الطائفة لم يورده في أصحابه عليه السلام ، والأمر فيه سهل .

نعم في المقام شيء ينبغي التنبيه عليه ، وهو أنّه قد وجد في بعض الأسانيد رواية أحمد بن محمد البرقي عن مولانا الصادق عليه السلام . فقد روى شيخنا الصدوق في المجلس الثامن والثمانين من مجالسه ، عن أحمد بن هارون الفامي ، عن محمد بن عبد الله الحميري ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام عن أبيه ، عن جدّه ، قال : قال رسول الله ﷺ : من قال : سبحان الله ، غرس الله له بها شجرة في الجنة . ومن قال : الحمد لله ، غرس الله له بها شجرة في الجنة . ومن قال : لا إله إلا الله ، غرس الله له بها شجرة في الجنة .

فقال رجل من قريش : يا رسول الله إنّ شجرنا في الجنة لكثير ، قال : نعم ولكن إياكم أن ترسلوا عليها نيراناً فتحرقوها ، وذلك أنّ الله عز وجل يقول ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم ﴾<sup>(٢)</sup> وصلى الله على

(١) روضة الكافي ٨ : ٢٦٧ ح ٣٩١ .

(٢) محمد « ص » : ٣٣ .

محمد وآل محمد<sup>(١)</sup>.

ولكن لا يخفى ما فيه من الغرابة، بل الظاهر القريب من القطع أنها غير صحيحة؛  
اذ رواية والده محمد بن خالد عنه عليه السلام غير ثابتة فضلاً عن رواية ابنه عنه، فهو  
مرسل.

ومما يؤيده أن شيخنا الصدوق روى هذا الحديث في ثواب الأعمال بسند اشتمل  
على أحمد بن أبي عبد الله المذكور، وهو يروي بثلاث وسائط عن مولانا الباقر عليه السلام  
قال: حدثني محمد بن علي ماجيلويه، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن  
أبي عبد الله، قال: حدثنا أبي، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود، عن أبي  
جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من قال سبحان الله الحديث<sup>(٢)</sup>.

ثم بعد ذلك عثرت برواية أبيه محمد بن خالد، عن مولانا الصادق عليه السلام في  
روضة الكافي قبل حديث قوم صالح بقليل، روى عن علي بن إبراهيم، عن أحمد بن  
محمد بن خالد، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى ﴿وكنتم على شفا  
حفرة من النار فأنقذكم منها﴾<sup>(٣)</sup> بمحمد عليه السلام، هكذا والله نزل بها جبرئيل على  
محمد عليه السلام<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما وجد في كتاب التوحيد، قال: حدثني أبي ومحمد بن الحسن  
بن أحمد بن الوليد، قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن  
عيسى، عن علي بن عبد الله، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>(٥)</sup>.  
وعلى أي حال يمكن القطع بعدم ثبوت روايته - أي: أحمد بن محمد - عن مولانا

(١) أمالي الشيخ الصدوق ص ٥٤٤.

(٢) ثواب الأعمال ص ٢٦ ح ٣.

(٣) آل عمران: ١٠٣.

(٤) روضة الكافي ٨: ١٨٣ ح ٢٠٨.

(٥) التوحيد ص ٣٥١ ح ١٦.

الصادق عليه السلام بل ولا عن مولانا الكاظم عليه السلام .

وأما الرواية عن مولانا الرضا عليه السلام فقد عرفت الحال في ذلك ، فهو من أصحاب موالينا الرضا والجواد والهادي عليه السلام ، وقد عرفت من تاريخ وفاته أنه مات بعد انقضاء برهة من الغيبة الصغرى ، فهو أدرك بعض أيام امامة مولانا الرضا عليه السلام وكل أيام موالينا الجواد والهادي والعسكري عليه السلام وعشرين سنة على ما في كلام ماجيلويه من الغيبة الصغرى ، لكن روايته عن مولانا العسكري غير معلومة .

## المقام الثاني

### في حاله

فنقول : الظاهر أنه ثقة ، وفاقاً للمحققين من علماء الرجال وغيرهم .

منهم : النجاشي ، قال : أنه كان ثقة في نفسه ، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل ، وصنف كتباً منها المحاسن ، الى أن قال : أخبرنا بجميع كتبه الحسين بن عبيد الله ، قال : حدثنا أحمد بن محمد أبو غالب الزراري ، قال : حدثنا مؤدب علي بن الحسين السعد آبادي أبو الحسن القمي ، قال : حدثنا أحمد بن أبي عبد الله بها . وقال أحمد بن الحسين عليه السلام في تاريخه : توفي أحمد بن أبي عبد الله البرقي في سنة أربع وسبعين ومائتين ، وقال علي بن محمد ماجيلويه : مات سنة ثمانين ومائتين <sup>(١)</sup> . ومنهم : شيخ الطائفة ، فإنه وإن أورده في الرجال في باب أصحاب سيدنا الجواد والهادي عليه السلام من غير تعرض بمدح ولا قدح . قال في الأول : أحمد بن محمد بن خالد <sup>(٢)</sup> . وفي الثاني : أحمد بن أبي عبد الله البرقي <sup>(٣)</sup> .

لكن وثقه في الفهرست ، فقال : وكان ثقة في نفسه ، غير أنه أكثر الرواية عن

(١) رجال النجاشي ص ٧٦ - ٧٧ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٧٣ .

(٣) رجال الشيخ ص ٣٨٣ .

الضعفاء والمراسيل ، وصنّف كتباً كثيرة ، منها المحاسن ، الى أن قال بعد استقصاء كتبه : أخبرني بهذه الكتب كلّها وبجميع رواياته عدّة من أصحابنا ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان ، وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله ، وأحمد بن عبدون وغيرهم ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان الزراري ، قال : حدّثنا مؤدّي علي بن الحسين السعدآبادي أبو الحسن القمي ، قال : حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله <sup>(١)</sup> .

ومنهم : العلامة قال في الخلاصة : أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي ، منسوب الى برقة قم ، أبو جعفر ، أصله كوفي ثقة ، غير أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل ، الى أن قال : وعندي أنّ روايته مقبولة <sup>(٢)</sup> .

وما ذكره من كونه منسوباً الى برقة قم هو الذي يظهر من شيخ الطائفة في الفهرست ، كصاحب القاموس . قال في الفهرست : وكان جدّه محمد بن علي حبسه يوسف بن عمر والي العراق بعد قتل زيد بن علي عليه السلام ثمّ قتله ، وكان خالد صغير السنّ ، فهرب مع أبيه عبد الرحمن الى برقة قم فأقاموا بها <sup>(٣)</sup> .

قال في القاموس : البرقة الدهشة وقرية بقم <sup>(٤)</sup> .

والذي ذكره النجاشي أنّ القرية اسمها برق رود ، قال : وكان جدّه محمد بن علي حبسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد بن علي عليه السلام ثمّ قتله ، وكان خالد صغير السنّ ، فهرب مع أبيه عبد الرحمن الى برق رود ، وكان ثقة الى آخر ما سلف <sup>(٥)</sup> .

وأيضاً أنّه في آخر الخلاصة قد صحّح طريق الصدوق الى جماعة وقد اشتمل الطريق عليه ، من ذلك طريقه الى اسماعيل بن رياح ، قال : وعن بكر بن محمد

(١) الفهرست ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) رجال العلامة ص ١٤ - ١٥ .

(٣) الفهرست ص ٢٠ .

(٤) القاموس المحيط ص ٧٦ .

(٥) رجال النجاشي ص ٧٦ .

الأزدي صحيح ، وكذا عن اسماعيل بن رباح الكوفي <sup>(١)</sup> .

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن اسماعيل بن رباح <sup>(٢)</sup> ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن اسماعيل بن رباح <sup>(٣)</sup> .

ومنه : طريقه الى الحارث بن المغيرة النصري ، قال : وعن خالد بن نجيح الجوان صحيح ، وكذا عن الحسن بن السري ، وكذا عن الحارث بن المغيرة النصري <sup>(٤)</sup> .

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن الحارث بن المغيرة النصري ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن يونس بن عبد الرحمن ، ومحمد بن أبي عمير جميعاً ، عن الحارث بن المغيرة النصري <sup>(٥)</sup> .

ومنه : طريقه الى حفص بن غياث ، قال في نقد الرجال : وفي الخلاصة أنه صحيح <sup>(٦)</sup> .

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن حفص بن غياث ، فقد رويته عن أبي عليه السلام عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن حفص بن غياث <sup>(٧)</sup> . وله اليه طريقان آخران ضعيفان ، فالتصحيح أنما هو نظر الى الطريق المذكور .

(١) رجال العلامة ص ٢٧٨ .

(٢) في الفقيه : رباح .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٤٢ .

(٤) رجال العلامة ص ٢٧٨ وفيه البصري .

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٥٥ .

(٦) نقد الرجال ص ٤٢٠ .

(٧) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧٣ .



ومنه : طريقه الى حكم بن حكيم ، قال : وعن محمد بن علي الحلبي صحيح ، وكذا عن عبد الله بن أبي يعفور ، وكذا عن حكم بن حكيم <sup>(١)</sup> .

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن حكم بن حكيم بن أبي خلاد ، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما ، عن سعد بن عبد الله ، وعبد الله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حكم بن حكيم <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ابن داود ، فإنه وان ذكره في القسم الثاني <sup>(٣)</sup> ، لكن صرح في القسم الأول بتوثيقه ، قال : أقول : وقد ذكرته في الضعفاء لطن ابن الغضائري فيه ، ويقوى عندي ثقته ، مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً ، تخلصاً <sup>(٤)</sup> مما قذفه به <sup>(٥)</sup> انتهى كلامه .

وأنت خير بأن ابن الغضائري لم يطعن فيه ، بل أنما دفع الطعن عنه ، قال : وليس الطعن فيه أنما الطعن في من يروي عنه <sup>(٦)</sup> .

ومنه : شيخنا الشهيد الثاني - مكنه الله تعالى المقام العالي - قال في شرحه على الدراية عند البحث عن المتفق والمفترق ، أي : المتفق في الاسم والمفترق في الشخص : كرواية الشيخ عليه السلام ومن سبقه من المشايخ عن أحمد بن محمد ويطلق ، فإن هذا الاسم مشترك بين جماعة ، منهم أحمد بن محمد بن عيسى ، وأحمد بن محمد بن خالد ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر ، وأحمد بن محمد بن الوليد ، وجماعة آخرون من أفاضل

(١) رجال العلامة ص ٢٧٧ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٢٨ .

(٣) رجال ابن داود ص ٤٢١ .

(٤) في الرجال : تنصلاً .

(٥) رجال ابن داود ص ٤٠ .

(٦) رجال العلامة ص ١٤ .

أصحابنا في تلك الأعصار .

ويتميز عند الاطلاق بقرائن الزمان ، فإن المروي عنه ان كان من الشيخ في أول السند أو ما قاربه ، فهو أحمد بن محمد بن الوليد . وان كان في آخره مقارناً للرضا عليه السلام فهو أحمد بن محمد بن أبي نصر . وان كان في الوسط ، فالأغلب أن يريد به أحمد بن محمد بن عيسى ، وقد يراد به غيره ، ويحتاج في ذلك الى فضل قوة وتميز وإطلاع على الرجال ومراتبهم ، ولكنه مع الجهل لا يضر لأن جميعهم ثقات <sup>(١)</sup> .

ومنهم : شيخنا البهائي عليه السلام قال في مشرق الشمسين : أحمد بن محمد مشترك بين جماعة يزيدون على الثلاثين ، لكن أكثرهم اطلاقاً وتكراراً في الأسانيد أربعة ثقات : ابن الوليد ، وابن عيسى الأشعري ، وابن خالد البرقي ، وابن أبي نصر البزنطي ، والأول يذكر في أوائل السند . والأوسطان في أواسطه ، والأخير في آخره ، وأكثر ما يقع الاشتباه بين الأوسطين ، ولكن حيث أنّهما معاً ثقتان لم يكن للبحث عن تعيينه فائدة يعتدّ بها <sup>(٢)</sup> .

ومنهم : العلامة السمي المجلسي ، قال في الوجيزة : أحمد بن محمد بن خالد البرقي ثقة <sup>(٣)</sup> .

وقال في أربعينه : ومن جملة ما يدلّ على مدحه ما ذكره شيخنا الصدوق في أول الفقيه ، قال : وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول واليها المرجع ، مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستاني ، الى أن قال : وكتب المحاسن لأحمد بن أبي عبد الله البرقي ، ورسالة أبي عليه السلام الى آخره <sup>(٤)</sup> . لوضوح أن التعويل على الكتاب أنّما هو للتعويل على مصنّفه ، فهذا الكلام يدلّ على كمال المدح ، كما لا يخفى .

(١) الرعاية في علم الدراية ص ٣٦٩ - ٣٧١ .

(٢) مشرق الشمسين ص ٩٢ .

(٣) رجال العلامة المجلسي ص ١٥٣ .

(٤) الأربعين ص ٥١٠ .

### المقام الثالث

في بيان ما يتوهم منه قدح هذا الرجل مع الجواب عنه

وهو أمور :

الأول : ما اشتمل عليه ما ذكره ثقة الاسلام بعد ما رواه في باب ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم عليهم السلام عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد البرقي ، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري ، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام ، قال : أقبل أمير المؤمنين عليه السلام ومعه الحسن بن علي عليه السلام وهو متكئ على يد سلمان ، فدخل المسجد الحرام فجلس ، اذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس ، فسلم على أمير المؤمنين عليه السلام فردّ عليه السلام فجلس ، ثم قال : يا أمير المؤمنين أسألك من ثلاث مسائل ان أخبرني بهنّ علمت أنّ القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم وأن ليسوا بمؤمنين في دنياهم وآخرتهم ، وان لم يكن الأخرى علمت أنّك وهم شرع سواء ، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام : سألني عما بدا لك .

قال : أخبرني عن الرجل اذا نام أين يذهب روحه ؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى ؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال ؟ فالتفت أمير المؤمنين عليه السلام الى الحسن عليه السلام فقال : يا أبا محمد أجبه .

قال : فأجابه الحسن عليه السلام فقال الرجل : أشهد أن لا اله الا الله ولم أزل أشهد بها ، وأشهد أنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله ولم أزل أشهد بذلك ، وأشهد أنّك وصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله والقائم بحجّته - وأشار الى أمير المؤمنين عليه السلام - وأشهد أنّك وصيّه والقائم بحجّته - وأشار الى الحسن عليه السلام - وأشهد أنّ الحسين بن علي عليه السلام وصيّ أخيه والقائم بحجّته بعده .

وأشهد على علي بن الحسين عليه السلام أنّه القائم بأمر الحسين عليه السلام بعده ، وأشهد على محمد بن علي عليه السلام أنّه القائم بأمر علي بن الحسين عليه السلام وأشهد على جعفر بن

محمد عليه السلام بأنه القائم بأمر محمد بن علي عليه السلام وأشهد على موسى عليه السلام أنه القائم بأمر جعفر بن محمد عليه السلام وأشهد على علي بن موسى عليه السلام أنه القائم بأمر موسى بن جعفر عليه السلام وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن موسى عليه السلام وأشهد على علي بن محمد عليه السلام بأنه القائم بأمر محمد بن علي عليه السلام وأشهد على الحسن بن علي عليه السلام بأنه القائم بأمر علي بن محمد عليه السلام وأشهد على رجل من ولد الحسن عليه السلام لا يكتفى ولا يسمى حتى يظهر أمره فيملؤها عدلاً كما ملئت جوراً، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ، ثم قام فضى .

فقال أمير المؤمنين عليه السلام : يا أبا محمد أتبعه فانظر أين يقصد ، فخرج الحسن بن علي عليه السلام فقال : ما كان إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد ، فادريت أين أخذ من أرض الله ، فرجعت الى أمير المؤمنين عليه السلام فأعلمته ، فقال : يا أبا محمد أتعرفه ؟ قلت : الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم ، قال : هو الخضر عليه السلام .

حيث قال بعده من غير فصل : وحديثي محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبي هاشم مثله سواء . قال محمد بن يحيى : فقلت لمحمد بن الحسن : يا أبا جعفر وددت أن هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله ، قال : لقد حدثني قبل الحيرة بعشر سنين <sup>(١)</sup> .

بناءً على أن المدلول عليه بهذا الكلام الثابت من محمد بن الحسن الصفار أن أحمد بن محمد البرقي قد تحير في مذهبه ، ومعلوم أن من كان متحيراً في مذهبه ليس ممن يعول عليه ولا يعتنى به .

والجواب عنه : أن حمل الحيرة في كلام الصفار على التحير في المذهب غير صحيح ؛ لوضوح أن الحديث المذكور وغيره مما اشتمل على امامة الأئمة الاثني عشر مما يكون الراوي فيه هو أحمد بن محمد صريح في خلافه .

ان قيل : انّ المنافي رواية أمثال ذلك حال التحير ، وأمّا التحير الحادث بعده فلا .  
قلنا : يظهر من التحير الحادث بعد الرواية ، أنّ الرواية الصادق منه قبل لم تكن  
مقرونة بالصواب والصحة ، فلا يمكن الجواب بكون الرواية قبل الحيرة حاسماً  
للاشكال ، فحمل الحيرة على المعنى المذكور غير صحيح .

وقيل : انّ المراد من الحيرة فيه هو البهت والخرافة في آخر عمره .

وفيه أنّ مامته بناءً على التاريخ السالف في سنة ثمانين ومائتين ، وقد قبض مولانا  
الامام العسكري عليه السلام في سنة ستين ومائتين ، والظاهر أنّ الحكاية بين محمد بن يحيى  
والصفار كانت في ذلك الوقت ، والمدة المتخللة بين انتقال الامامة الى مولانا  
الجواد عليه السلام أي : سنة ثلاث ومائتين ، وانتقال الروح المطهر لمولانا العسكري عليه السلام  
الى أعلى غرفات الجنان سبع وخمسون سنة ، وبعد فرض درك أحمد بن أبي عبد الله  
البرقي نبذة من امامة مولانا الرضا عليه السلام لم يكن مدة عمره حينئذ مدة ينجرّ الأمر  
فيها الى الخرافة ، مضافاً الى ما في حمل الحيرة على ذلك من البعد الشديد الذي لا  
داعي لارتكابه .

والتحقيق أن يقال : انّ المراد من الحيرة هو تحير الناس في أمر الامامة ، وذلك  
وقت قبض مولانا العسكري عليه السلام كما كانت العادة كذلك بعد كلّ امام ، كان الناس  
في حيرة الى أن يتشخص لهم امامهم بهداية من الله تعالى ودلالة منه اليه بعد  
الفحص والبحث .

فقد روى شيخنا المفيد - قدّس الله تعالى روحه السعيد - في ارشاده عن شيخه  
جعفر بن قولويه ، عن محمد بن يعقوب الكليني ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن  
محمد بن عيسى ، عن أبي يحيى الواسطي ، عن هشام بن سالم ، قال : كنّا بالمدينة بعد  
وفاة أبي عبد الله عليه السلام أنا ومحمد بن النعمان صاحب الطاق ، والناس مجتمعون على  
عبد الله بن جعفر أنّه صاحب الأمر بعد أبيه ، فدخلنا عليه والناس عنده ، فسألناه  
عن الزكاة في كم تجب ؟ فقال : في مائتي دراهم خمسة ، فقلنا له : ففي مائة درهم ؟

فقال : درهمان ونصف ، قلنا : والله ما تقول المرجئة هذا ، فقال : والله ما أدري ما تقول المرجئة .

قال : فخرجنا ضالاً ما ندرى الى أين نتوجه أنا وأبو جعفر الأحول ، فقعنا في بعض أزقة المدينة باكين لا ندرى الى أين نتوجه والى من نقصد ؟ ونقول : الى المرجئة الى القدرية الى الزيدية .

فنحن كذلك اذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه ويؤمى اليّ بيده ، فخفت أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر المنصور ، وذلك أنه كان له بالمدينة جواسيس على من يجتمع بعد جعفر اليه الناس ، فيؤخذ فيضرب عنقه ، فخفت أن يكون منهم ، فقلت للأحول : تنح عني فاني خائف على نفسي وعليك ، وأتما يريدني ليس مريدك ، فتتح عني لا تهلك فتعين على نفسك ، فتتحى عني بعيداً .

وتبعت الشيخ ، وذلك أنني ظننت أنني لا أقدر على التخلص منه ، فما زلت أتبعه وقد عزمت <sup>(١)</sup> على الموت ، حتى ورد بي على باب أبي الحسن موسى عليه السلام ثم خلاني ومضى ، فاذا خادم بالباب ، فقال لي : أدخل رحمك الله .

فدخلت فاذا أبو الحسن موسى عليه السلام فقال لي ابتداءً منه : اليّ اليّ لا الى المرجئة ، ولا الى القدرية ، ولا الى المعتزلة ، ولا الى الخوارج ، ولا الى الزيدية ، قلت : جعلت فداك مضى أبوك ؟ قال : نعم ، قلت : مضى موتاً ؟ قال : نعم ، قلت : فمن لنا من بعده ؟ قال : ان شاء الله أن يهديك هداك ، قلت : جعلت فداك انّ عبد الله أخاك يزعم أنه الامام من بعد أبيه ، فقال : عبد الله يريد أن لا يعبد الله ، قال : قلت : جعلت فداك فأنت هو ؟ قال : لا أقول ذلك .

قال : فقلت في نفسي : لم أصب طريق المسألة ، ثم قلت له : جعلت فداك عليك امام ؟ قال : لا ، قال : فدخلني شيء لا يعلمه الا الله اعظاماً له وهيبة ، ثم قلت له :

جعلت فداك أسألك كما كنت أسأل أباك ، قال : سل تخبر ولا تدع ، فان أذعت فهو الذبيح ، قال : فسألته فاذا هو بحر لا ينزف .

قلت : جعلت فداك شيعة أيك ضلّال ، فألقى اليهم هذا الأمر وأدعوهم اليك ، فقد أخذت عليّ الكتان ، قال : من آنست منهم رشداً فالتق اليه وخذ عليه بالكتان ، فان أذاع فهو الذبيح ، وأشار بيده الى حلقة .

قال : فخرجت من عنده ولقيت أبا جعفر الأحول ، فقال لي : ما وراءك ؟ قلت : الهدى ، وحدّثته بالقصة ، قال : ثمّ لقينا زرارة وأبا بصير ، فدخلوا عليه وسمعا كلامه ، وسألاه وقطعا عليه ، ثمّ لقينا الناس أفواجا ، فكلّ من دخل عليه قطع عليه الآ طائفة عمار الساباطي ، وبقي عبد الله لا يدخل عليه من الناس الاّ القليل <sup>(١)</sup> .

وروى شيخنا محمد بن الحسن الصفّار في الباب المائة والثالث والثمانين من بصائر الدرجات : أحمد بن محمد ، ومحمد بن الحسين ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي عبد الله ، وزرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : لما قتل الحسين عليه السلام أرسل محمد بن الحنفية الى علي بن الحسين عليه السلام فخلّاه .

ثمّ قال له : يا بن أخي قد علمت أنّ رسول الله ﷺ قد جعل الوصية والامامة من بعده الى علي بن أبي طالب عليه السلام ، ثمّ الى الحسن عليه السلام ، ثمّ الى الحسين عليه السلام ، وقد قتل أبوك صلوات الله عليه ولم يوص ، وأنا صنو أيك ، وولادتي من علي عليه السلام وأنا في سنّي وقديمي أحقّ بها منك في حدّاتك ، فلا تنازعني الوصية والامامة ولا تجانبني .

فقال له علي بن الحسين عليه السلام : يا عمّ اتّق الله ولا تدع ما ليس لك بحقّ انّي أعظك أن تكون من الجاهلين ، يا عمّ انّ أبي صلوات الله عليه أوصى اليّ قبل أن يتوجّه الى العراق ، وعهد اليّ في ذلك قبل أن يستشهد بساعة ، وهذا سلاح

رسول الله ﷺ ، فلا تتعرض لهذا ، فاني أخاف عليك نقص العمر وتشئت الحال ، تعال حتى نتحاكم الى الحجر الأسود ونسأله عن ذلك .

قال أبو جعفر عليه السلام : وكان الكلام بينها بمكة ، فانطلقا حتى أتيا الحجر ، فقال علي عليه السلام لمحمد : ابدأ وابتهل الى الله ، واسأله أن ينطق لك ، فسأله وابتهل في الدعاء وسأل الله ، ثم دعا الحجر فلم يجبه .

فقال له علي بن الحسين عليه السلام : أما أنك يا عم لو كنت وصياً واماماً لأجابه ، فقال له محمد : فادع أنت يا بن أخي واسأله ، فدعا الله علي بن الحسين عليه السلام بما أراد ، ثم قال : أسألك بالذي جعل فيك ميثاق الأنبياء والأوصياء ، وميثاق الناس أجمعين ، لما أخبرتنا من الوصي والامام بعد الحسين بن علي عليه السلام ؟ فتحرك الحجر حتى كاد أن يزول عن موضعه ، ثم أنطقه الله بلسان عربي مبين .

فقال ، اللهم انّ الوصية والامامة بعد الحسين بن علي عليه السلام الى علي بن الحسين بن علي ابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، فانصرف محمد بن الحنفية وهو يتولى علي بن الحسين عليه السلام (١) .

تم استنساخ هذه الرسالة الشريفة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم الخامس عشر من شهر شعبان المكرّم سنة ( ١٤١٦ ) هـ على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .



رسالة  
في تحقيق الحال في أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري

للعامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



## بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد المنعم الفضال ، والصلاة على سيّد البريّة وعترته أشرف الآل ، يقول  
المفتاق الى رحمة ربّه الغنيّ ابن محمّد نقي محمّد باقر الموسوي : هذه مقالة في تحقيق  
الحال في أحمد بن محمّد بن عيسى .

فنقول : أنّه من أصحاب الرضا والمجواد والهادي والعسكري عليهم السلام ، وثقه الشيخ  
في رجاله <sup>(١)</sup> ، والعلامة في الخلاصة <sup>(٢)</sup> .

والنجاشي وان لم يؤثقه صريحاً ، لكن ذكر ما يدلّ عليه ، قال : أبو جعفر عليه السلام شيخ  
القميّين ووجههم <sup>(٣)</sup> وفقههم ، غير مدافع ، وكان أيضاً الرئيس الذي يلقي السلطان  
بها <sup>(٤)</sup> ، ولقي الرضا عليه السلام وله كتب ، ولقي أبا جعفر الثاني وأبا الحسن  
العسكري عليهم السلام <sup>(٥)</sup> .

وفي الفهرست مثل ما في النجاشي الى قوله : لقي الرضا عليه السلام <sup>(٦)</sup> .

قال في الخلاصة : أبو جعفر شيخ قم ووجهها وفقهها غير مدافع ، وكان أيضاً

---

(١) رجال الشيخ ص ٣٥١ .

(٢) رجال العلامة ص ١٤ .

(٣) وجوه البلد : أشرافه « منه » .

(٤) لعلّ المراد أنّه كان يلقي السلطان الوارد بقم « منه » .

(٥) رجال النجاشي ص ٨٢ .

(٦) الفهرست ص ٢٥ .

الرئيس الذي يلقي السلطان بها ولقي أبا الحسن الرضا وأبا جعفر الثاني وأبا الحسن العسكري عليه السلام، وكان ثقة <sup>(١)</sup>.

وما ذكره النجاشي والخلاصة من أنه لقي الرضا وأبا جعفر الثاني - أي: الجواد - والعسكري، من غير تعرّض للهادي عليه السلام، فلعلّه لأجل عدم ثبوت تشرفه بخدمته عندهما، لا لعدم درك زمانه كما لا يخفى، الآنّ الشيخ في رجاله جعله من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليه السلام <sup>(٢)</sup>، ولم يذكره في أصحاب العسكري عليه السلام. وكيف كان لا ينبغي التأمّل في وثاقة هذا الرجل وجلالة قدره، الآنّ أموراً ينبغي التعرّض لها وتوجيهها:

**الأول:** ذكر النجاشي في ترجمة علي بن محمّد بن شيرة القاساني ما يظهر منه طعنه على أحمد هذا وتكذيبه إياه، قال: إنّ علي بن محمّد كان فقيهاً كثيراً من الحديث فاضلاً، غمز عليه أحمد بن محمّد بن عيسى، وذكر أنّه سمع منه مذاهب منكراً، وليس في كتبه ما يدلّ عليه <sup>(٣)</sup>.

**والثاني:** روى ثقة الاسلام في باب الاشارة على أبي الحسن الثالث - أي: الهادي عليه السلام - ما يدلّ على كمال مذمّته. روى عن الحسين بن محمّد <sup>(٤)</sup>، عن

(١) رجال العلامة ص ١٤.

(٢) رجال الشيخ ص ٣٥١ و ٣٧٣ و ٣٨٣.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٥٥.

(٤) والحسين هذا هو الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعري، الذي وثّقه النجاشي وغيره: لتصريحه بذلك في الكافي في أول باب أنّ الأئمّة هم ولاية الأمر، ولتصرّح النجاشي في ترجمة الحسين بن محمّد بن عمران بأنّ له كتاباً عنه محمّد بن يعقوب. وأمّا الخيرانى، فهو الخيران الذي وثّقه الشيخ في رجاله، والعلامة في الخلاصة، وجلالة قدره غير خفيّة.

وأما أبوه، فالذي يظهر من هذا الحديث الذي رواه ابنه الثقة أنّه من صاحب أسرار الأئمّة عليهم السلام كما لا يخفى. فالحديث: إمّا صحيح، أو حسن مثله، على أنّ كثيراً من الأمور

الخيراني ، عن أبيه ، أنه كان يلزم باب أبي جعفر عليه السلام للخدمة التي وكل بها ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يحيي في السحر في كل ليلة ليعرف خبر علة أبي جعفر عليه السلام ، وكان الرسول الذي يختلف بين أبي جعفر عليه السلام وبين أبي إذا حضر قام أحمد وخلا به أبي .

فخرجت ذات ليلة فقام أحمد عن المجلس وخلا أبي بالرسول ، واستدار أحمد فوقف حيث يسمع الكلام ، فقال الرسول لأبي : انّ مولاك يقرأ عليك السلام ويقول لك : انّي ماض والأمر صائر الى ابني علي ، وله عليكم بعدي ما كان لي عليكم بعد أبي ، ثم مضى الرسول ورجع أحمد الى موضعه وقال لأبي : ما الذي قد قال ؟ قال : خيراً ، قال : قد سمعت ما قال ، فلم تكنه ؟ وأعاد ما سمع ، فقال له أبي : قد حرّم الله عليك ما فعلت ؛ لأنّ الله تبارك وتعالى يقول : ﴿ ولا تجسسوا ﴾ فاحفظ الشهادة لعلنا نحتاج اليها يوماً ، وإياك أن تظهرها الى وقتها .

فلما أصبح أبي كتب نسخة الرسالة في عشر رقاع وختمها ودفعها الى عشرة من وجوه العصابة ، وقال : ان حدث بي حدث الموت قبل أن أطالبكم فافتحوها واعملوا بما فيها ، فلما مضى أبو جعفر عليه السلام ذكر أبي أنّه لم يخرج من منزله حتّى قطع <sup>(١)</sup> على يديه نحو من أربعائة انسان ، واجتمع رؤساء العصابة عند محمد بن الفرج يتفاوضون هذا الأمر .

فكتب محمد بن الفرج الى أبي يعلمه باجتماعهم عنده ، وأنّه لولا مخافة الشهرة لصار معهم اليه ويسأله أن يأتيه ، فركب أبي وصار اليه ، فوجد القوم مجتمعين عنده ، فقالوا لأبي ما تقول في هذا الأمر ؟ فقال أبي لمن عنده الرقاع : أحضروا الرقاع ، فأحضروها ، فقال لهم : هذا ما أمرت به .

---

المذكورة في الحديث قد حكاه الخيراني ، فعدم معلوميّة والده على فرض التسليم غير مضرّ ، فيكون صحيحاً من غير اشكال « منه » .

(١) يعني : حتّى جزم بمعرفة الامام بسببه واختياره « منه » .

فقال بعضهم<sup>(١)</sup>: قد كنّا نحَبُّ أن يكون معك في هذا الأمر شاهد آخر، فقال لهم: قد أتاكم الله به هذا أبو جعفر الأشعري يشهد لي بسماع هذه الرسالة، وسأله أن يشهد بما عنده، فأنكر أحمد أن يكون سمع من هذا شيئاً، فدعاه أبي الى المباهلة، فقال لما حَقَّق عليه قال: قد سمعت ذلك، وهذه مكرومة كنت أُحِبُّ أن تكون من العرب لا لرجل من العجم، فلم يبرح القوم حتّى قالوا بالحقّ جميعاً<sup>(٢)</sup>.

والجواب عن الأوّل: أنا لا نسلّم صراحتَه في طعنه بل ولا ظهوره؛ اذ غاية ما يستفاد منه أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى ذكر أنّه سمع من علي بن محمّد مذاهب منكروة، وذكر أنّه ليس في كتبه منها شيء، ولا يلزم منه تكذيبه ولا طعنه؛ لاحتمال أنّه سمعها منه ولم يذكر في كتابه، أو كان ذلك منكراً على اعتقاد أحمد ولم يكن كذلك على اعتقاد النجاشي.

وبالجملة أنّ ما أسلفنا من النجاشي صريح في مدحه وجلالته، والكلام المذكور يحتمل أن يكون المقصود منه الطعن عليه، كما يحتمل عدمه، والاحتمال لا يعارض الصريح.

وعن الثاني: يحتمل أن لا يكون مقصوده استتاع الكلام أوّلاً، لكن لما لاح عليه بقرائن الأحوال أنّه اخبر بماّماته والنصّ على الامام بعده وجب عليه الاصغاء ليُتّضح لديه أمر امامه والقائم مقامه بعده، ولعلّه يؤمّي اليه كلام والد الخيراني،

---

(١) وفي ارشاد المفيد (٢: ٣٠٠) قال بعضهم: قد كنّا نحَبُّ أن يكون معك في هذا الأمر آخر ليتأكّد القول، فقلت لهم: قد أتاكم الله بما تحبّون، هذا أبو جعفر الأشعري يشهد لي بسماع هذه الرسالة فأسأله، فسأله القوم، فتوقف عن الشهادة، فدعوته الى المباهلة، فخاف منها وقال: قد سمعت ذلك، وهي مكرومة كنت أُحِبُّ أن تكون لرجل من العرب، فأتما مع المباهلة فلا طريق الى كتمان الشهادة، فلم يبرح القوم حتّى سلّموا لأبي الحسن عليه السلام.

« منه ».

(٢) أصول الكافي ١: ٣٢٤ ح ٢.

حيث قال : قد أتاكم الله تعالى به ؛ اذ المعصية ليست مما آتاه الله تعالى .  
وأما عن حكاية الكتّان ، فلا يبعد أن يكون غرضه من ذلك كون شهادته أبلغ في  
القبول وأبعد عن شائبة التهمة ، حيث أنكر أولاً ، فلما آل الأمر الى المباهلة في نظر  
الناس أبرز الحق ، ولا شبهة في كون مثله أبلغ في القبول من الشهادة في بداية الأمر ،  
ولا ينافيه ما ذكره داعياً لعدم اقامة الشهادة أولاً ؛ لاحتمال كونه لما ذكر ، كما لا يخفى  
على المتأمل .

ومما يؤمى الى اكمال التعويل عليه ، أنه بعد ما أقام الشهادة اطمئنوا جميعاً وزال  
منهم التزلزل والشك ، كما يظهر من قوله « فلم يبرح القوم حتى قالوا بالحق جميعاً »  
ثم على تقدير التسليم نقول : أنه زلّة صدرت منه لا التفات اليها بعد رجوعه وندامته  
وتوبته ، وهو ظاهر ، فتأمل .

والثالث : اخراجه أحمد بن محمد بن خالد البرقي من قم ، ويظهر من اعادته اليها  
واعذاره اليه ومشيه حافياً وحاسراً في جنازته ليتبرأ نفسه عما قذفه به ، أن  
اخراجه منها ما كان على وجه الخلوص والقربة ، والآ لما افتقر الى التدارك ، ويلوح  
من ذلك طعن عليه .

والجواب : هو أن الظاهر أن اخراجه منها لأجل ما اشتهر عنه من روايته عن  
الضعفاء ، واعتماده على المراسيل ، واعادته واعذاره ومشيه في جنازته لا يدل على  
خلافه ؛ لاحتمال أن يكون للرواية عن الضعفاء له وجه صحيح ، مضافاً الى أن  
المنوع العمل بما يرويه الضعفاء لا أصل الرواية عنهم . وأما اعتماده على المراسيل  
فكذلك ؛ لاحتمال أن يكون اجتهاده مفضياً الى جوازه .

### تنبيه

ذكر الكشي في رجاله أن أحمد بن محمد بن عيسى لا يروي قط عن ابن المغيرة ،

ولا الحسن بن خرّبوذ<sup>(١)</sup>.

أقول : لا استبعاد في رواية أحمد عن ابن المغيرة ؛ لأنّه كان من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام ، كما يظهر من نفسه على ما روي عنه أنّه قال : كنت واقفاً فحججت على تلك الحالة ، فلما صرت بمكة خلع في صدري شيء ، فتعلّقت بالملتزم ، ثمّ قلت : اللهمّ قد علمت طلبتي وارادتي ، فارشدني الى خير الأديان ، فوقع في نفسي أن آتي الرضا عليه السلام ، فأتيت المدينة ، فوقفت ببابه وقلت للغلام : قل لمولاي رجل من أهل العراق بالباب ، فسمعت نداءه أدخل يا عبد الله بن المغيرة ، فدخلت ، فلما نظر اليّ قال : قد أجاب الله دعوتك وهداك لدينك ، فقلت : أشهد أنّك حجّة الله وأمينه على خلقه<sup>(٢)</sup>.

وقد علمت أنّ أحمد بن محمد بن عيسى من أصحابه أيضاً ، فلا استبعاد في روايته عنه ، مضافاً الى أنّ روايته عنه ثابتة .

من ذلك : ما رواه في أوائل التهذيب عن الشيخ المفيد ، عن أبي القاسم ، عن أبيه ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عبيد الله ، وعبد الله بن المغيرة ، قالوا : سألنا الرضا عليه السلام عن الرجل ينام على دابّته ، فقال : اذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك : ما رواه في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها من صلاة التهذيب في شرح كلام المقنعة « ومن السنن اللازمة للجمعة الغسل بعد الفجر من يوم الجمعة » روى بإسناده الى أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عبد الله ، وعبد الله بن المغيرة ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن الغسل يوم الجمعة ، فقال :

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٩٩ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٥٧ برقم : ١١١٠ .

(٣) تهذيب الأحكام ١ : ٦ ح ٤ .



واجب على ذكر وأنتى من عبد أو حر<sup>(١)</sup>.

ولا يمكن أن يكون المراد أن أحمد بن محمد بن عيسى لا يروي عن ابن المغيرة للطن فيه ، بناءً على ما هو المعروف من حال ابن عيسى ، حيث أخرج عن قم لروايته عن الضعفاء ، لجلالة قدر ابن المغيرة .

ولا يبعد أن يكون المراد من ابن المغيرة عبد الله بن المغيرة الخزاز الكوفي ؛ لكونه مع ابن المغيرة المعروف في طبقة ؛ لأنه من أصحاب مولانا الكاظم والرضا عليه السلام أيضاً ، ويكون الوجه في عدم رواية ابن عيسى عنه مجهولته ، فتأمل .

ومما يناسب التنبيه عليه هنا - وإن لم يكن له خصوصية بالمقام - ما صدر من آية الله تعالى العلامة أحله الله تعالى محل الكرامة في المختلف ، وشيخنا الشهيد الثاني في الروضة من الحكم بموثقية الحديث الذي في سنده أحمد بن محمد الذي كلامنا فيه . قال في المختلف في مسألة وجوب الخمس في أرض الذمي إذا اشتراها من مسلم ما هذا لفظه : لنا ما رواه أبو عبيدة الحذاء في الموثق ، قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : أيما ذمي اشترى من مسلم أرضاً ، فإن عليه الخمس<sup>(٢)</sup> .

وفي الروضة بعد الحكم بأن جمعاً من المتقدمين لم يذكروا الخمس في الأرض المذكورة ما هذا لفظه : والشيخ من المتقدمين على وجوبه فيها ، رواه أبو عبيدة الحذاء في الموثق عن الباقر عليه السلام<sup>(٣)</sup> انتهى كلامهما رفع في الجنة العالية مقامهما .

وهو غير صحيح ؛ لأن شيخ الطائفة - نور الله تعالى ضريحه - رواه في باب الخمس والغنائم من التهذيب ، باسناده عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان ، عن أبي عبيدة الحذاء

(١) تهذيب الأحكام ٣ : ٩ ح ٢٨ .

(٢) مختلف الشيعة ٣ : ٣١٧ .

(٣) شرح اللمعة ٢ : ٧٣ .

الحديث (١).

وهذا السند كما ترى ليس فيه ما أوجب الحكم بموثقية الحديث ، فإنّ رجاله كلّهم ائمة ثقة ، ولا يمكن القدح فيهم الاّ من جهة أحمد بن محمد بن عيسى ، وقد عرفت الحال فيه ، مضافاً الى أنّه على فرض تسليمه لا يصحّ الحكم بالموثقية ، كما لا يخفى على ذي فطنة ودراية .

ومما يدلّ على قدح هذا الرجل أيضاً ما ذكره الكشي في رجاله ، ممّا يدلّ على أنّ أحمد بن محمد هذا كان يضع الحديث ولا يبالي .

حيث قال بعد أن روى عن آدم بن محمد ، عن علي بن محمد القمي ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبد الله بن الحجاج ، قال : كنت عند أبي الحسن عليه السلام اذ ورد عليه كتاب فقرأه ، ثمّ ضرب به الأرض ، فقال : هذا كتاب زان لزانية ، هذا كتاب زنديق لغير رشده ، فنظرت فاذا كتاب يونس . وغيره ممّا يدلّ على مذمة يونس بن عبد الرحمن ، ما هذا لفظه :

فلينظر الناظر فيتعجب من هذه الأخبار التي رواها القميّون في يونس ، وليعلم أنّها لا تصحّ في العقل ، وذلك أنّ أحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن حديد ، قد ذكر الفضل من رجوعهما عن الواقعة في يونس ، ولعلّ هذه الروايات كانت من أحمد قبل رجوعه .

الى أن قال : وأما حديث الحجاج الذي يرويّه (٢) أحمد بن محمد بن عيسى ، فإنّ أبا الحسن عليه السلام أجلّ خطراً وأعظم قدراً من أن يسبّ أحداً صراحاً ، وكذلك آباؤه عليهم السلام من قبله وولده من بعده ؛ لأنّ الرواية عنهم بخلاف ذلك ، اذ كانوا قد نهوا عن مثله ، وحثّوا على غيره ممّا فيه الزين للدين والدنيا .

(١) تهذيب الأحكام ٤ : ١٢٣ ح ١٢ .

(٢) في الكشي : رواه .

وروى علي بن جعفر ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن علي بن الحسين عليه السلام أنّه كان يقول لبنيه : جالسوا أهل الدين والمعرفة ، فإن لم تقدروا عليهم فالوحدة آنس وأسلم ، فإن أبيتُم إلاّ مجالسة الناس ، فجالسوا أهل المروّات ، فإنهم لا يرفثون في مجالسهم .

فاحكاه هذا الرجل عن الامام في باب الكتاب لا يليق به ؛ اذ كانوا عليهم السلام منزّهين عن البذاء والرفث والسفه <sup>(١)</sup> انتهى كلام الكشي .

وما حكاه عن الفضل ، أشار به الى ما رواه هناك ، عن علي بن محمد القتيبي ، قال : حدّثنا الفضل بن شاذان ، قال : كان أحمد بن محمد بن عيسى تاب ، واستغفر الله من وقيعته في يونس لرؤيا رآها ، وقد كان علي بن حديد يظهر في الباطن الميل الى يونس وهشام رحمهما الله <sup>(٢)</sup> انتهى .

والحاصل من هذا الكلام قدح هذا الرجل من وجهين :

أحدهما : الدلالة على أنّه كان يجعل الحديث ، حيث قال : فاحكاه هذا الرجل عن الامام الى آخره .

والثاني : ما حكاه عن الفضل الدالّ على أنّه رجع عن وقيعته في يونس لرؤيا رآها ، فإنّ الاستفادة منه أنّه كان يمتنّ لم يكن له تثبّت في الأمور ؛ اذ وقيعته فيه : إمّا يكون لأجل دليل يصحّ التعويل عليه أو لا .

وعلى الأوّل كيف يسوغ له الرجوع عمّا يجب العمل بمقتضاه بمجرد ما رآه في المنام ، مع احتمال أنّه من أضغاث الأحلام .

وعلى الثاني يكون ذلك ارتكاباً لما منعه الشريعة المقدّسة ، وأوجب لأجله العقاب والمذلّة ، فيكون ذلك من قوادح العدالة .

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٨٨ برقم : ٩٥٤ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٢٨٧ برقم : ٩٥١ .

والجواب عن الأول : أنَّ ذلك أمّا يكون قدحاً لأحمد اذا كان هو الراوي عنه عليه السلام وليس الأمر كذلك ، بل الراوي عبد الله بن محمد الحجلّال ، وأمّا يكون أحمد بن محمد روى الحديث عنه ، فهو قدح فيه لا لأحمد . وقول الكشي ممّا حكاه هذا الرجل اشارة الى عبد الله الراوي لا أحمد .

نعم قوله « ولعلّ هذه الروايات كانت من أحمد قبل رجوعه » يدلّ على أنَّ الكشي اعتقد أنَّ الحديث المذكور قد وضعه أحمد قبل رجوعه ، فهو قدح عظيم له . والجواب عنه بأنّ دلالة العبارة على أنَّ الكشي اعتقد أنَّ الحديث المذكور ممّا وضعه أحمد بن محمد غير ظاهر .

تمّ استنساخ هذه الرسالة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم السابع عشر من شهر صفر سنة ( ١٤١٥ ) هـ على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

رسالة  
في تحقيق الحال في اسحاق بن عمار

للعامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنقذ عباده من الجهالة ، ووفق لاصابة الحق من طلبه بالمجد والطاعة ،  
وصلواته على أكمل من ختمت به الرسالة ، وآله أصحاب العصمة والظاهرة ، سيما  
ابن عمه الخليق من طينته المنجي لأوليائه من الضلالة .

وبعد ، يقول المعتصم بأزيال رحمة الله الباقي ابن محمد نقي محمد باقر الموسوي  
حشرهما مع أجدادهما يوم يؤخذ بالنواصي : هذه رسالة في تحقيق الحال في اسحاق  
بن عمار .

ف نقول : ان اسحاق بن عمار في كتب الأخبار شائع وذائع ، وقد اشتبه الأمر فيه  
على العلماء الأعلام ، فمنهم : من ذهب الى أنه واحد ، ومنهم : من ذهب الى أنه  
متعدد . تنقيح الأمر في ذلك يستدعي ايراد الكلام في مباحث :

الأول : في الذهابين الى أنه واحد .

والثاني : في من ذهب الى أنه متعدد .

والثالث : في السبب الداعي الى القول بالتعدد .

والرابع : في بيان الداعي لشيخ الطائفة في القول بحمل اسحاق بن عمار على  
اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي وابطاله .

والخامس : في التنبيه على أن رواية اسحاق بن عمار على أنحاء :

الأول : روايته عن مولانا الصادق عليه السلام بلا واسطة .

والثاني : روايته عن مولانا الكاظم عليه السلام كذلك مع التنبيه على أنه في المقامين

واحد .

والثالث : روايته عن مولانا الصادق عليه السلام بواسطة واحدة .

والرابع : روايته عنه عليه السلام بواسطتين .

والخامس : روايته عن مولانا الكاظم عليه السلام بواسطة واحدة مع التنبيه على أنه هو الراوي عنها بغير واسطة .

والسادس : روايته عن مولانا الباقر عليه السلام بلا واسطة .

والسابع : روايته عنه عليه السلام بواسطة واحدة .

والثامن : روايته عنه عليه السلام بثلاث وسائط ، مع التنبيه على أنه هو الراوي عن مولانا الصادق والكاظم عليه السلام ، فاللازم منه أن لا يكون اسحاق بن عمار رجلاً واحداً ، وأنه ابن عمار بن حيان الصيرفي .

والسادس : فيما يتوهم منه قدح الرجل مع الجواب عنه .

والسابع : في ايراد ما يناسب وضع الرسالة ، فنقول :

## المبحث الأول

### في من ذهب الى أنه واحد أو يظهر منه ذلك

فنقول : منهم شيخنا الصدوق ، فإنه روى في الفقيه ، عن اسحاق بن عمار ، عن مولانا الصادق عليه السلام بلا واسطة ومعها ، كما عن مولانا الكاظم عليه السلام كذلك .

ففي كتاب الحجج من الفقيه ، قال اسحاق بن عمار قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أي قد وطئت نفسي على لزوم الحجج كل عام بنفسي ، أو برجل من أهل بيتي بمالي ، فقال : وقد عزمت على ذلك ؟ قلت : نعم ، قال : ان فعلت ذلك فأيقن بكثرة المال ، أو أبشر بكثرة المال <sup>(١)</sup> .

وفي باب ما يجوز الاحرام فيه وما لا يجوز من الكتاب المذكور : سأل اسحاق بن



عمار أبا ابراهيم عليه السلام عن رجل نسي أن يقلم أظفيره عند الاحرام ، قال :  
يدعها (١).

وروايته عن اسحاق بن عمار الراوي عن الامامين عليه السلام أكثر من أن تحصى ، ولم  
يذكر في المشيخة إلا طريقاً واحداً الى اسحاق بن عمار .

فقال في أوائل المشيخة : وما كان فيه عن اسحاق بن عمار ، فقد رويته عن  
أبي بصير عليه السلام ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن علي بن اسماعيل ، عن صفوان بن  
يحيى ، عن اسحاق بن عمار (٢) .

ومنه يظهر أنه اعتقد أن اسحاق بن عمار الراوي عن الامامين الذي عنون به  
الكلام واحد ، سواء روى عنهما بلا واسطة أو معها .

ثم أقول : إن الظاهر منه أنه ليس باسحاق بن عمار بن موسى الساباطي ؛ اذ لو  
كان قيده به ، كما صنع في عمار ، حيث قال : كل ما كان في هذا الكتاب عن عمار بن  
موسى الساباطي ، فقد رويته عن أبي الى آخره (٣) .

فالظاهر منه أنه اعتقد أن اسحاق بن عمار واحد ، وأنه ليس باسحاق بن عمار  
الساباطي ، فهو اسحاق بن عمار بن حيان ، سيما بعد ما ستقف عليه من عدم وجود  
اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي .

ان قيل : إن ذلك إنما يتم في اسحاق بن عمار اذا وقع في صدر سند الفقيه ، سواء  
كان راوياً عن الامامين عليه السلام بلا واسطة أو معها ، وأما في غيره فلا .

قلنا : إن الواقع في غير صدر السند : إما أن نعلم أنه هو ، كما اذا روى عنه صفوان  
بن يحيى مثلاً ، كقوله « صفوان عن اسحاق بن عمار » سواء روى عن مولانا  
الصادق والكاظم عليه السلام بلا واسطة أو معها أو لا . وعلى الأول لا اشكال . وأما على

(١) من لا يحضره الفقيه ٢ : ٣٥٧ برقم : ٢٦٩٢ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٢٣ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٢٢ .

الثاني ، فنقول : أنّه غير موجود ممّا ستقف عليه . حاصله : قيام القرينة على أنّ اسحاق بن عمار هو الذي صدّر الكلام به ، وإن لم يقع في أوّل كلامه .

ومنها : الشيخ الضابط النجاشي ، قال : اسحاق بن عمار بن حيّان مولى بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي ، شيخ من أصحابنا ثقة ، واخوته يونس ويوسف وقيس واسماعيل ، وهو في بيت كبير من الشيعة ، وابنا أخيه علي بن اسماعيل وبشر بن اسماعيل ، كانا من وجوه من روى الحديث ، روى اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام ، ذكر ذلك أحمد بن محمد بن سعيد في رجاله ، له كتاب النوادر ، يرويه عنه عدّة من أصحابنا ، أخبرنا محمد بن علي ، قال : حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى ، قال : حدّثنا سعد عن محمد بن الحسين ، قال : حدّثنا غياث بن كلوب بن قيس البجلي ، عن اسحاق به (١) .

فنقول : أنّه لمّا لم يذكر في الرجال الاّ الشخص المذكور ، فالظاهر منه أنّه اعتقد أنّ اسحاق بن عمار في أسانيد الأخبار ليس الاّ ذلك ؛ اذ لو لم يكن معتقداً لذلك بل اعتقد التعدّد لذكره أيضاً ، فتأمّل .

ومنها : شيخ الطائفة ، قال في الفهرست : اسحاق بن عمار الساباطي له أصل ، وكان فطحياً الاّ أنّه ثقة ، وأصله معتمد عليه ، أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله ، والحسين بن عبيد الله ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن ابن أبي عمير ، عن اسحاق بن عمار (٢) .

ولمّا لم يذكر في هذا الكتاب غير ذلك يظهر منه اعتقاد أنّه واحد والاّ لذكره ، سيّما بعد ملاحظة كون المذكور في النجاشي ذا كتاب .

(١) رجال النجاشي ص ٧١ .

(٢) الفهرست ص ١٥ .

وقال في الرجال في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام : اسحاق بن عمار الصيرفي الكوفي (١).

وفي باب أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام : اسحاق بن عمار ثقة له كتاب (٢). فنقول : إنّ المذكور في البابين على اعتقاده : إمّا واحد ، أو متعدّد . وعلى تقدير الوحدة : إمّا يكون متّحداً مع المذكور في الفهرست : أو مغايراً . واعتقاد التعدّد في المذكور في بابي الرجال مرجوح ؛ لوضوح أنّه حينئذ يكون اسحاق بن عمار متعدّداً ، وهو يوجب تعدّد العنوان في الفهرست ، وقد علمت خلافه .

ومنه ينكشف الحال في احتمال كون المذكور في الرجال مغايراً مع المذكور في الفهرست ؛ إذ اللازم حينئذ تعدّد العنوان في الفهرست والمفروض خلافه . لا يقال : اللازم ممنوع ؛ لاحتمال أن لا يكون المذكور في الرجال ذا كتاب ، ووضع الفهرست لا يراد أرباب التصانيف .

لأنّا نقول : على تقدير التعدّد لا يزيد على اثنين : أحدهما المذكور في الفهرست . والثاني المذكور في النجاشي ، وقد علمت أنّه ذا كتاب ، واحتمال عدم اطلاعه على غير ابن عمار الساباطي حين تصنيف الفهرست واطّلاعه عليه حين تصنيف الرجال بعيد جدّاً ، فالمذكور في بابي الرجال كاتّحاده مع المذكور في الفهرست ، ولا ينافيه ذكر الصيرفي الكوفي لما ستقف عليه .

ثمّ على تسليم اطلاعه حين تصنيف الرجال ما لم يطّلع عليه حين تصنيف الفهرست نقول : لا يخلو في حال تصنيف الرجال : إمّا كان باقياً على ما اعتقد به حال تصنيف الفهرست ، أو لا بل كان معرضاً عن ذلك ، والأوّل غير صحيح ؛ لعدم ذكره اسحاق بن عمار الساباطي في الرجال أصلاً .

(١) رجال الشيخ ص ١٦٢ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٣١ .

وعلى الثاني لا يلزم التعدّد؛ اذ مقتضاه أنّه اعتقد التوحيد، لكن وقع الخطب في التشخيص، بمعنى أنّه اعتقد أنّ اسحاق بن عمار في الأسانيد ليس الاً واحداً، لكن حين تصنيف الفهرست اعتقد أنّه اسحاق بن عمار الساباطي، ثمّ لما تبين عليه فساد الاعتقاد وأنّه اسحاق بن عمار بن حيّان أورده في الرجال. والحاصل أنّ هنا احتمالات:

الأوّل: أن يكون باقياً حين تصنيف الرجال على ما اعتقد به حال تصنيف الفهرست، من كون اسحاق بن عمار في الأسانيد ليس الاً واحداً، وأنّه اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي، كما يرشد اليه عدم التعرّض في الرجال لاسحاق بن عمار الساباطي، وليس فيه الاً ذكر الصيرفي الكوفي، لكنّه غير مناف لذلك. أمّا الصيرفي فظاهر. وأمّا الكوفي، فلامكان أن يكون ذلك باعتبار التولّد أو المسكن كالساباط. والثاني: مثله في اعتقاد الاتحاد، لكن تبين له حال تصنيف الرجال فساد ما بنى عليه حال تصنيف الفهرست، فاعتقد أنّ اسحاق بن عمار في أسانيد الأخبار ليس الاً اسحاق بن عمار بن حيّان.

والثالث: مثل الثاني في العدول عن الاعتقاد، لكن لا بالمعنى المذكور، بل بمعنى أنّه كان معتقداً لانحصار اسحاق بن عمار في الساباطي، ثمّ تبين له عدم الانحصار، وأنّه مشترك بين الساباطي المذكور في الفهرست والصيرفي الكوفي المذكور في الرجال، لكنّه غير صحيح؛ اذ المناسب حينئذ التعرّض في الرجال للعنوانين، فعدمه دليل عدم، فيكون الشيخ من القائلين بالوحدة. وستطّلع في أواخر الرسالة ما يكون مناسباً لهذه المقالة، فتأمّل.

ومنه: السيّد الجليل السيّد أحمد بن طاووس، ولعلّه أوّل من نزل كلام النجاشي والشيخ في الفهرست على شخص واحد، فقال بعد أن أورد الرواية التي رواها الكشي عن محمّد بن مسعود، عن محمّد بن نصير، عن محمّد بن عيسى العبيدي، عن زياد القندي، قال: كان أبو عبد الله عليه السلام اذا رأى اسحاق بن عمار واسماعيل بن

عمار قال : وقد يجمعها لأقوام يعني الدنيا والآخرة ، ما هذا لفظه :  
أقول : ويبعد أن يقول الصادق عليه السلام هذا ؛ لأنّ اسحاق بن عمار كان فطحيّاً ،  
والرواية في طريقه ضعف بالعيدي وبزياد ؛ لأنّ زياد بن مروان القندي  
واقفي<sup>(١)</sup> انتهى .

وهو صريح في اعتقاده اتحاد اسحاق بن عمار الساباطي المذكور في الفهرست مع  
اسحاق بن عمار بن حيّان ؛ لأنّ اسماعيل أمّا هو أخ لاسحاق بن عمار بن حيّان ، كما  
علمت التصريح به من النجاشي .

ثمّ أقول : لا يخفى بناءً على اعتقاده لا وجه لقوله « يبعد » للقطع باستحالة صدور  
مثل هذا الكلام منه عليه السلام في حقّ من فسدت عقيدته ، وهو ظاهر .

ومنهم : المحقّق ، فأنّه قال في الشرائع في مسألة ميراث المفقود ما هذا لفظه : وفي  
رواية اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام : اذا كان الورثة ملاء اقتسموه ، فان  
جاء ردّوه عليه . وفي اسحاق قول ، وفي طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف<sup>(٢)</sup>  
انتهى كلامه .

بناءً على أنّ الظاهر من قوله « وفي اسحاق قول » أنّ صاحبه اعتقد أنّ اسحاق  
بن عمار ليس إلّا واحداً . والظاهر أنّ القول الذي أشار اليه هو الحكم بالفطحيّة  
الذي صدر من شيخ الطائفة ، ومعلوم أنّ ذلك في حقّ اسحاق بن عمار الساباطي ،  
فالمتحصّل منه أنّ المحقّق ممّن يعتقد الوحدة وأنّه ابن عمار الساباطي .

ثمّ الظاهر من قوله « وفي اسحاق قول » أنّه لم يكن معتقداً بثبوت ذلك القول فيه ؛  
اذ معناه أنّ في اسحاق قول بنسبة الفطحيّة اليه ، وان لم يكن مسلمة عنده ، كما هو  
الظاهر من كلامه في كتاب احياء الموات من النافع أيضاً ، قال : روى اسحاق بن

(١) التحرير الطاووسي ص ٤٠ - ٤١ .

(٢) شرائع الاسلام ٤ : ٤٩ .

عمار عن العبد الصالح عليه السلام عن رجل لم تزل في يده ويد آبائه دار ، فقد علم أنها ليست لهم ، ولا يظن بجيء صاحبها ، قال : ما أحب أن يبيع ما ليس له ، ويجوز أن يبيع سكناء . والرواية مرسلة ، وفي طريقها الحسن بن سماعه وهو واقفي<sup>(١)</sup> انتهى كلامه رفع مقامه .

فلو كانت نسبة الفطحية الى اسحاق بن عمار من الأمور المسلمة عنده اكتفى بها في مقام المدح ، فلم يكن محتاجاً في القدرح الى نسبة الوقف الى الحسن بن سماعه ، كما لا يخفى ، بل نسبة الفطحية الى اسحاق بن عمار كانت أولى ، كما لا يخفى على المتأمل . ولك أن تقول : انّ ذلك وان كان متيناً لكن ينافيه ما ذكره في مباحث الميراث في مسألة ارث المفقود من النافع ، قال : المفقود يتربص بماله ، وفي قدر التربص روايات ، أشهرها أربع سنين ، وفي سندها ضعف ، وقيل : عشر سنين وهي في حكم خاص ، وفي الثالثة تقسمها الورثة اذا كانوا ملاء ، وفيها ضعف<sup>(٢)</sup> . بناءً على ما عرفت من كلامه في الشرائع من أنه عزى هذه الرواية الى اسحاق بن عمار .

فنقول : رواها في الكافي والتهذيب ، عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار<sup>(٣)</sup> . فكلامه في الشرائع وان لم يكن دالاً على اعتقاده ضعف اسحاق بن عمار كما علمت ، لكن التضعيف في النافع دال عليه . ويمكن أن يقال : انّ غاية ما يدلّ كلامه عليه في النافع ضعف الرواية ، وأمّا كونه لأجل اسحاق بن عمار فلا .

فنقول : يمكن أن يكون ذلك بملاحظة قوله في الشرائع « وفي طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف » بل الظاهر ذلك ، فلا يكون في كلامه ما يدلّ على اعتقاده ضعف اسحاق بن عمار . نعم يتوجّه عليه أن قوله « وفي طريقها سهل بن زياد » مخالف

(١) المختصر النافع ص ٢٦٢ .

(٢) المختصر النافع ص ٢٧٥ .

(٣) فروع الكافي ٧ : ١٥٤ ح ٧ وتهذيب الأحكام ٩ : ٣٨٨ ح ١

للواقع كما علمت . والحاصل أنَّ كلامه المذكور من الشرائع منظور فيه من وجهين :  
 الأول : أنَّ المسؤول في الحديث على ما في الكافي والتهذيب مجهول لأنَّه مضمَّر  
 هكذا : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن  
 عمار ، قال : سألتُه عن رجل كان له ولد ، فغاب بعض ولده ، فلم يدرك أين هو ومات  
 الرجل ، كيف يصنع بمراث الغائب من أبيه ؟ قال : يعزل حتَّى يجي ، قلت : فقد  
 الرجل فلم يجي ، فقال : ان كان ورثة الرجل ملاء بماله اقتسموه بينهم ، فاذا هو  
 جاء ردَّوه عليه <sup>(١)</sup> . فقلوه « في رواية اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام » الى  
 آخره ، مخالف للواقع .

والثاني : أنَّ طريقه على ما في الكافي والتهذيب قد أوردناه ، وليس فيه سهل بن  
 زياد ، فقلوه « وفي طريقه سهل بن زياد » غير صحيح .

ويمكن الجواب عن الأول : بأنَّ المسؤول في الظاهر وان كان مجهولاً ، لكن يمكن  
 دعوى وجود القرينة في كلام ثقة الاسلام على أنَّ المسؤول فيه هو مولانا  
 الصادق عليه السلام ؛ لأنَّه بعد أن أورد الحديث المذكور قال : عدَّة من أصحابنا ، عن سهل  
 بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن حماد ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي  
 ابراهيم عليه السلام بمثله <sup>(٢)</sup> .

فنقول : انَّ التصريح في الثاني بأبي ابراهيم ، وتأخيره عن الأول ، وحكمه بمائلة  
 المروي في الثاني للأوّل ، دليل على أنَّ المسؤول في الأوّل هو الامام عليه السلام ، مضافاً الى  
 بعد سؤال أمثال ذلك من غير المعصوم عليه السلام سيما من اسحاق بن عمار ونحوه .  
 ولما كان المسؤول في الثاني هو مولانا الكاظم عليه السلام تعيَّن أن يكون المسؤول في  
 الأوّل هو مولانا الصادق عليه السلام ؛ لعدم ثبوت رواية اسحاق بن عمار عن غيرهما من

(١) فروع الكافي ٧ : ١٥٤ ح ٧ والتهذيب ٩ : ٣٨٨ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ١٥٤ - ١٥٥ .

الأئمة الطاهرين عليه السلام .

وعلى فرض الثبوت كما ستقف عليه ، ففي غاية الندرة ، فلا يضرّ فيما نحن بصده ،  
فقوله « رواية اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام » مبني عليه .

ولقائل أن يقول : إنّ هذا الاستنباط وان كان وجيهاً ، لكن لا يناسبه كلامه في  
نكت النهاية ، حيث قال : روى اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته  
عن رجل كان له ولد ، الى أن قال : وفي طريق هذه الحسن بن سماعة ، وهو واقفيّ  
معاند في الوقف . وابن رباط ، وهو وان كان ثقة فأنه واقفيّ أيضاً . وقد رويت هذه  
الرواية عن اسحاق بن عمار بطريق آخر ، لكن المسؤول فيها مجهول ، فالروايتان  
اذن قاصرتان عن افادة العمل <sup>(١)</sup> انتهى كلامه .

ومعلوم أنّ الحكم بمجهول المسؤول ينافي التشخيص المستطور ، إلا أن يقال : إنّ  
التشخيص بعد تصنيف نكت النهاية فيما اذا كان تصنيف الشرائع متأخراً عن  
تصنيفها ، ولم يحضرني حقيقة الحال في ذلك حال التحرير .

ثمّ إنّ قوله « وهو وان كان ثقة فأنه واقفيّ أيضاً » منظور فيه : لأنّا لم نجد أحداً من  
أئمة الرجال وغيرهم من قضى بوقف ابن رباط .

ومما ذكرنا في هذا المقام من النقض والابرار يظهر الحال ممّا ذكره في نكت النهاية  
في مسألة من اشترى جارية حبلى فوطئها قبل أن يمضي عليها أربعة أشهر وعشرة ،  
قال بعد أن أورد الحديث الذي يكون الراوي فيه اسحاق بن عمار وغيره ما هذا  
لفظه : لكن الأحاديث المذكورة ضعيفة ؛ لأنّ في اسحاق طعنًا بطريق أنّه كان  
واقفياً <sup>(٢)</sup> انتهى . وهو مثل السابق في اعتقاده الوحدة ، لكنّه أقوى في الدلالة على  
اسحاق بن عمار ، كما لا يخفى . ونحن بعون الله تعالى نرعى عنان القلم الى توهين هذا

(١) النهاية ونكتها ٣ : ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٢) النهاية ونكتها ٢ : ٤١٧ .



الكلام في المبحث السادس الموضوع لبيان ما يتوهم منه قدح الرجل وجوابه .  
 ومنهم : الحسن بن أبي طالب صاحب كشف الرموز ، قال في كتاب الطلاق في  
 شرح عبارة النافع « يصح أن يطلق ثانية في الطهر الذي طلق فيه » الى آخره ، ما  
 هذا لفظه : لا يصح تكرار الطلاق مع الوطىء في طهر واحد بلا خلاف كما ذكرناه ،  
 وهل يصح مع عدم الوطىء ؟ فيه روايتان ، أحدهما : المنع ، الى أن قال : والأخرى  
 الجواز ، وهي ما رواه سيف بن عميرة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام  
 قال : قلت له : رجل طلق امرأته ثم راجعها بشهود ، ثم بدا لها فراجعها بشهود ، ثم  
 طلقها بشهود ، ثم راجعها بشهود تبين منه ؟ قال : نعم ، قلت : كل ذلك في طهر  
 واحد ، قال : تبين منه . ثم قال أقول : سيف مطعون ، واسحاق مقدوح ،  
 الى آخره <sup>(١)</sup> .

ومنهم : العلامة - قدس الله تعالى روحه - فإنه نزل في الخلاصة كلام النجاشي  
 والشيخ في الفهرست على شخص واحد ، وذكره في القسم الثاني ، فقال : اسحاق بن  
 عمار بن حيّان مولى بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي ، كان شيخاً من أصحابنا ثقة ،  
 روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام وكان فطحياً ، قال الشيخ : إلا أنه ثقة وأصله  
 معتمد عليه ، وكذا قال النجاشي ، والأولى عندي التوقّف فيما ينفرد عنه <sup>(٢)</sup> .

ولا يخفى أنّ بناء هذا الكلام على أنّ المعنون في النجاشي والفهرست واحد ، فلا  
 يكون اسحاق بن عمار إلا وهو فطحى ، والظاهر من قوله « وكذا قال النجاشي » أنّ  
 نسبة الفطحية وكونه ذا أصل معتمد عليه مما صدر عن النجاشي ، وليس الأمر  
 كذلك ، وقد سمعت كلامه .

ومنهم : ابن داود ، قال في القسم الأول من رجاله : اسحاق بن عمار بن حيّان

(١) كشف الرموز ٢ : ٢١٨ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٠٠ .

مولى بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي « م - جش - كش » ثقة هو واخوته « ست » فطحيّ الآأنه معتمد عليه <sup>(١)</sup>. ثم أوردته في القسم الثاني، فقال: اسحاق بن عمار « ق - م - ست » فطحيّ الآأنه معتمد عليه <sup>(٢)</sup>.

وهو منظور فيه. أمّا أولاً، فلأنّ ما حكاه عن الكشي من أنّه قال: ثقة هو واخوته، مخالف للواقع؛ اذ ليس للتوثيق فيه عين ولا أثر، وهكذا الحال في لفظ « الاخوة » فليس فيه. نعم أورد الحديث المشتغل على اسحاق بن عمار، واسماعيل بن عمار، وأمّا غيرهما فلا، وستقف على بعض ما في الكشي المتعلّق بما نحن فيه. وأمّا النجاشي، فإنّه وان وثّق اسحاق بن عمار، فقال: أنّه شيخ من أصحابنا ثقة، لكن لم يوثّق اخوته، بل ذكرهم في ترجمة اسحاق بن عمار، فقال: واخوته يونس ويوسف وقيس واسماعيل.

وأما ثانياً، فلأنّ المذكور في الفهرست ليس الا اسحاق بن عمار الساباطي، والحكم بالفظحيّة في حقّه، والمفروض أنّه بنى أنّ المذكور في النجاشي والمذكور في الفهرست واحد، وكذا نزل ما في الفهرست على ما في النجاشي، فجعل العنوان في القسم الأوّل ما كان عنواناً في النجاشي، فقال: اسحاق بن عمار بن حيّان مولى بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي، ثمّ عزّى الى الفهرست نسبة الفطحيّة اليه، وذكره في القسم الأوّل باعتبار كونه موثقاً، فايراده في القسم الثاني حينئذ ممّا لا وجه له.

ثمّ على تقدير الاغماض عنه نقول: انّ الاقتصار في القسم الثاني بذكر الفهرست غير صحيح؛ اذ المفروض أنّ المذكور في الفهرست والمذكور في النجاشي واحد.

وأيضاً أنّه ذكر في القسم الثاني « ق - م » فالإقتصار في القسم الأوّل برمز « م » فقط غير صحيح، مضافاً الى تصريح النجاشي أنّه روى عن أبي عبد الله

(١) رجال ابن داود ص ٥٢.

(٢) رجال ابن داود ص ٤٢٦.

وأبي الحسن عليه السلام .

الآن يقال في دفع بعض ما ذكر : أن ما ذكره في القسم الثاني عدول عمار بن عليه في القسم الأول من الاتحاد ، فجعل المذكور في الفهرست مغايراً للمذكور في النجاشي ، لكن جعل المذكور في الرجال والفهرست واحداً للاتحاد المصنف ، فذكر « ق - م » إشارة الى ما في الرجال في البابين والحكم بالفطحية والاعتماد مأخوذ من الفهرست .

ولك أن تقول : أنه وإن كان احتمالاً حسناً في الاختصار بـ « ست » وعدم التعرض لـ « جش » لكن فيه مؤاخذة من وجوه :

الأول : أن الاختصار بـ « ست » وعدم التعرض لـ « جش » غير ملائم .

والثاني أن شيخ الطائفة وثقه في الفهرست ، وقال : أصله معتمد عليه ، وعدم التعرض للتوثيق ونسبة الاعتماد اليه غير مناسب . ومنها : أن شيخ الطائفة وثقه في الرجال أيضاً ، والمفروض أن المذكور في الرجال والفهرست واحد ، فالمقتضي للذكر في القسم الأول موجود : لفساد عقيدته مع التوثيق ، والحاصل أن دون تصحيح كلامه في المقام خرب القتاد .

ومنهم : شيخنا الشهيد ، فإنه قال في أواخر شرح الارشاد : وصالح كذاب ، واسحاق فيه قول ، فلذلك أوردت بصيغة الرواية (١) .

ومنهم : شيخنا ابن فهد ، فإنه قال في المهدب البارع في مسألة ميراث المفقود ما هذا لفظه : وحجته على القول الأول رواية اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام ، الى أن قال : وإن كان ورثة الرجل ملاء بماله اقتسموه بينهم ، فإن جاء ردوها عليه . وفي طريقها سماعه وهو واقفي ، وفي اسحاق قول (٢) .

(١) روض الجنان ص ٣٨٠ .

(٢) المهدب البارع ٤ : ٤١٩ - ٤٢٠ .

ومنهـم : صاحب التنقيح ، قال في المسألة المذكورة : مع أن اسحاق قيل : أنه فطحي<sup>(١)</sup> .

ومنهـم : شيخنا الشهيد الثاني ، قال في أواخر الروضة عند البحث عن دية ضرب العجان ما هذا لفظه : ونسبه الى الرواية : لأن اسحاق بن عمار فطحي ، وان كان ثقة<sup>(٢)</sup> . وقال أيضاً عند البحث عن دية سلس البول : لكن في الطريق اسحاق وهو فطحي<sup>(٣)</sup> .

وفي المسالك في المسألتين المذكورتين : أما في الأولى ، فقال : أما اسحاق فهو فطحي<sup>(٤)</sup> . وفي الثانية فقال : وفي طريق الرواية ضعف ؛ لأن صالحاً كذاب ، واسحاق فطحي<sup>(٥)</sup> .

وقال في مقام الاستدلال للقول بأن أصحاب الكبائر يقتل في الرابعة ما هذا لفظه : ومستند هذا القول رواية أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الزاني اذا زنا جلد ثلاثاً ويقتل في الرابعة . وفي طريقها محمد بن عيسى عن يونس ، واسحاق بن عمار وهو فطحي وان كان ثقة<sup>(٦)</sup> انتهى .

طريق الرواية : علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام الحديث .

وقال أيضاً عند البحث عما يثبت له الاحصان ما هذا لفظه : ولا فرق في الموطوءة التي يحصل بها الاحصان بين الحرّة والأمة عندنا ؛ لاشتراكهما في المقتضي المذكور

(١) التنقيح الرائع ٤ : ٢٠٦ .

(٢) شرح اللمعة ١٠ : ٢٥٢ .

(٣) شرح اللمعة ١٠ : ٢٦٦ .

(٤) المسالك ٢ : ٥٠٤ الطبع الحجري .

(٥) المسالك ٢ : ٥٠٥ .

(٦) المسالك ٢ : ٤٢٩ .

للانسان . واحترز بالعقد الدائم عن المنقطع ، فأنه لا يحصن . ويدلّ على الأمرين معاً موثقة اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل اذا زنا وعنده السرية والأمة يطأها تحصنه الأمة الحديث (١) .

سند الحديث : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام . فالحكم بالموثقة إنما هو من جهة اسحاق بن عمار ، وهو عادته المستمرة ، فأنه جعل الحديث باعتبار اسحاق بن عمار موثقاً في أي موضع كان ، ولا يكون ذلك إلا باعتبار اعتقاده أنه اسحاق بن عمار الساباطي الفطحي الموثق على اعتقاده .

وأصرح من جميع ما ذكر كلامه في كتاب المواريث في مسألة ميراث المفقود في شرح كلام المحقق الذي ذكرنا آنفاً ، أي : قوله « وفي اسحاق قول » حيث قال : اسحاق بن عمار فطحيّ بغير خلاف لكنّه ثقة ، فالقول الذي أشار اليه ان كان من جهة مذهبه وأنّه مردود به ، فلا خلاف فيه الى آخر ما ذكره هناك (٢) .

ومنه : المولى المحقق الأردبيلي - نور الله تعالى مرقدّه - فأنّه أيضاً بنى على الاتحاد ، فها أنا أورد كلامه في عدّة مواضع من مجمع الفائدة :

منها : ما ذكره في شرح عبارة الارشاد « وتبطل بالاخلاق بركن » قال : وما رواه في الصحيح عن اسحاق بن عمار الثقة الفطحيّ المعتمد ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل ينسي أن يركع ، قال : يستقبل حتى يضع كلّ شيء موضعه (٣) .

ومنها : ما ذكره في مباحث الشكّ ، بعد أن أورد ما رواه اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام أنّه قال : اذا شككت فابن على اليقين ، قال قلت : هذا أصل ؟

(١) المسالك ٢ : ٤٢٤ .

(٢) المسالك ٢ : ٣٤٣ .

(٣) مجمع الفائدة ٣ : ٨٤ .

قال : نعم . حيث قال : والطريق اليه صحيح وهو ثقة ، وله أصل معتمد ، وهو لا بأس به ، وان قيل أنّه فطحي<sup>(١)</sup> .

ومنها : ما ذكره في مباحث الحجّ في مسألة وجوب الكفّارة بالاستمناء في حقّ المحرم ، قال : دليل وجوب البدنة في الاستمناء هو الاجماع المنقول . وأمّا فساد الحجّ به من قابل كما في الجماع ، ففيه الخلاف ، واستدلّ الموجب بحسنة اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت : ما تقول في محرم عبث بذكره فأمنى ؟ قال : أرى عليه مثل ما على من أتى أهله وهو محرم بدنة والحجّ من قابل . وفي سندها ابراهيم بن هاشم غير مصرّح بتوثيقه ، وفي اسحاق قول بأنّه فطحيّ إلا أنّه ثقة وكتابه معتمد ، وقال المصنّف : الأولى عندي التوقّف فيما ينفرد به<sup>(٢)</sup> .

ولا يخفى أنّ بناء الكلمات المذكورة كلّها على انتفاء التعدّد ، وإنّ اسحاق بن عمار ليس إلاّ واحداً وأنّه مقدوح ، لكنّها في الدلالة على القدح مختلفة ، حيث أنّ الظاهر من الأوّل أنّ صاحبه اعتقد فطحيّته ، بخلاف الثاني والثالث ، فإنّ الظاهر منها عدم تسليم فساد مذهبه .

وأظهر منه في الدلالة على ذلك كلامه في مباحث ميراث المفقود ، قال : يدلّ بعض الروايات على تقسيم مال المفقود على الورثة الملاء ، مثل ما رواه اسحاق بن عمار في الصحيح ، قال : سألته عن رجل ، الى أن قال : والسند جيّد إلاّ أنّ في اسحاق قولاً . هذا قول الشرائع بعينه .

أظنّ معناه كونه فطحيّاً باقياً عليها ، لكنّه غير متيقّن ؛ اذ قال الكشي : أنّه قال بها عامّة مشايخ العصابة ، وما كان لهم للفطحيّة مستند إلاّ أمر بعيد ، وقد عرفوا كونهم على الباطل فرجع أكثرهم ، وما كانوا عليها إلاّ زماناً قليلاً ، فيبعد بقاء مثل هذا

(١) مجمع الفائدة ٣ : ١٧٨

(٢) مجمع الفائدة ٧ : ١٢ .

الشخص العالم بعد ذلك عليها<sup>(١)</sup>. انتهى كلامه رفع مقامه . ودلالته على عدم اعتقاده فساد مذهبه ممّا لا خفاء فيه .

وأظهر منه في الدلالة على ذلك ما صدر منه في الدلالة على ذلك ، ما صدر منه من الحكم بصحة حديثه ، حيث قال في مباحث الديات عند البحث عن دية احمرار الوجه ، ما هذا لفظه : لعلّ دليله صحيحة اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>(٢)</sup> . ومنهم : العلامة السميّ المجلسي ، فإنّه لم يعنون في الوجيزة الآ عنواناً واحداً ، فقال : اسحاق بن عمار موثق<sup>(٣)</sup> .

ومنهم : صاحب المدارك ، قال في كتاب الحجّ عند التكلّم في تروك الاحرام في شرح عبارة الشرائع « ولو ذبحه كان ميتة حراماً » ما هذا لفظه : وأمّا الثانية ، فبأنّ من جملة رجالها الحسن بن موسى الخشاب ، وهو غير موثق بل ولا ممدوح مدحاً يعتدّ به ، واسحاق بن عمار وهو فطحي<sup>(٤)</sup> .

وقال في كتاب النذر في شرحه على النافع : وفي السند قصور ، فإنّ راويها وهو اسحاق بن عمار قيل : أنّه فطحي<sup>(٥)</sup> .

ومنهم : شيخنا الشيخ سليمان البحراني ، قال في المعراج : والذي يتلخّص من كلامهم أنّه فطحيّ ثقة<sup>(٦)</sup> .

هذه كلمات من حضرتي من القائلين بالاتّحاد ، لكن جهة القول بالوحدة فيهم مختلفة : اذ مقتضى كلام النجاشي أنّ اسحاق بن عمار ليس الآ واحداً ، وهو اسحاق

(١) مجمع الفائدة ١١ : ٥٤٢ - ٥٤٣ .

(٢) مجمع الفائدة ١٤ : ٤٥٩ .

(٣) رجال العلامة المجلسي ص ١٥٨ .

(٤) مدارك الاحكام ٧ : ٣٠٦ .

(٥) شرح المختصر النافع - مخطوط .

(٦) معراج أهل الكمال ص ٢١٨ المطبوع بتحقيقنا .

بن عمّار بن حيّان أبو يعقوب الصيرفي تفليسيّ، ولعلّه الظاهر من الصدوق أيضاً. ومقتضى كلام شيخ الطائفة في الفهرست أنّه واحد، لكنّه اسحاق بن عمّار الساباطي، وهو مقتضى كلام العلامة وغيره ممّن ذكر؛ اذ الظاهر منهم أنّ اسحاق بن عمّار هو اسحاق بن عمّار الساباطي الفطحيّ، فدقّق النظر في كلماتهم حتّى ينكشف لك سرّ المقال.

### المبحث الثاني في بيان القائلين بالتعدّد

فنقول: منهم شيخنا البهائي، قال في مشرق الشمسين: وقد يكون الرجل متعدّداً، فيظنّ أنّه واحداً، كما اتّفق للعلامة طاب ثراه في اسحاق بن عمّار، فإنّه مشترك بين اثنين: أحدهما من أصحابنا، والآخر فطحيّ، كما يظهر للمتأمل<sup>(١)</sup>. ومنهم: المحقّق الاستربادي، فإنّه بعد بنائه على الاتّحاد في رجاله الكبير والوسيط عدل عنه وصار الى القول بالتعدّد، حيث قال في حاشية الوسيط: الظاهر من التتبّع أنّ اسحاق بن عمّار اثنان: ابن عمّار بن حيّان الكوفي، وهو المذكور في النجاشي. وابن عمّار بن موسى الساباطي، وهو المذكور في الفهرست، وإنّ الثاني فطحيّ دون الأوّل<sup>(٢)</sup>.

ومنهم: المولى التقيّ المجلسي، قال في شرحه على مشيخة الفقيه عند شرح طريقه الى اسحاق بن عمّار، بعد أن أورد كلام النجاشي والفهرست، ما هذا لفظه: والظاهر أنّهما رجلان، ولما أشكل التمييز بينهما، فهو في حكم الموثّق<sup>(٣)</sup>.

(١) مشرق الشمسين ص ٩٥.

(٢) تلخيص الأقوال - مخطوط.

(٣) روضة المتّقين ١٤: ٥١.



ومنهم: المحدث القاساني ، فإنه عرّ بمثل ما عرّ به شيخنا البهائي (١) .  
ومنهم: الفاضل السمي الخراساني ، قال في الذخيرة في شرح « ويطل بالا خلال  
بركن » ما هذا لفظه : وفي الصحيح عن اسحاق بن عمار الثقة المشترك بين الفطحي  
وغيره (٢) .

ومنهم : مولانا المحقق الماهر الدقيق الفكر والعميق التأمل المحقق الأستاذ نور الله  
تعالى تربته العالي ، حيث قال في التعليقة أقول : الفطحي كما في الفهرست هو اسحاق  
بن عمار بن موسى الساباطي ، وهو غير ابن حيّان (٣) .

ومنهم سيّدنا الأستاذ المحيي لطريقة الاجتهاد نور الله تعالى تربته ، قال في  
رياض المسائل في مسألة ميراث المفقود ، ما هذا عينه : مع اعتبار سند الرواية بعد  
التعدّد بالموثّقة باسحاق بن عمار المشترك بين الموثّق والثقة (٤) . انتهى كلامه رفع  
مقامه .

### المبحث الثالث

#### في بيان ما يتوهم التعدّد مع الجواب عنه

فنقول : هو أمور :

منها : ما يظهر ممّا رواه الكشي ، عن حمدويه و ابراهيم ، قالوا : حدّثنا أيّوب ، عن  
ابن المغيرة ، عن علي بن اسماعيل بن عمار ، عن اسحاق ، قال : قلت  
لأبي عبد الله عليه السلام : ان لنا أموالاً ونحن نعامل الناس ، وأخاف ان حدث حادث أن  
تفرّق أموالنا ، قال فقال : اجمع أموالك في كلّ شهر ربيع ، قال علي بن اسماعيل : فمات

(١) الوافي ١ : ٢١ .

(٢) الذخيرة ، مباحث الخلل .

(٣) التعليقة على منهج المقال ص ٥٢ .

(٤) رياض المسائل ٢ : ٣٧٣ الطبع المجري .

اسحاق في شهر ربيع (١).

اذ الظاهر منه أنّ اسحاق هذا مات في أيام امامة مولانا الصادق عليه السلام ، فيكون مغايراً للراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام ، والذي مات في أيامه عليه السلام .

كما هو المدلول عليه بما رواه ثقة الاسلام في باب ولادة مولانا الكاظم عليه السلام عن أحمد بن مهران رضي الله عنه ، عن محمد بن علي ، عن سيف بن عميرة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سمعت العبد الصالح يعني الى رجل نفسه ، فقلت في نفسي : وانه ليعلم متى يموت الرجل من شيعته ؟ فالتفت اليّ شبه الم غضب ، فقال : يا اسحاق قد كان رشيد الهجري يعلم علم المنايا والبلايا ، والامام أولى بعلم ذلك .

ثم قال : يا اسحاق اصنع ما أنت صانع ، فإنّ عمرك قد فني ، وأنك تموت الى سنتين ، واخوتك وأهل بيتك لا يلبثون بعدك الاّ يسيراً ، حتّى تفرّق كلمتهم ، ويخون بعضهم بعضاً ، حتّى يشمت بهم عدوّهم ، فكان هذا في نفسك ، فقلت : فانيّ أستغفر الله بما عرض في صدري ، فلن يلبث اسحاق بعد هذا المجلس الاّ يسيراً حتّى مات ، فما أتى عليهم الاّ قليل ، حتّى قام بنو عمار بأموال الناس فأفلسوا (٢).

فعلم ممّا ذكر أنّ اسحاق بن عمار متعدّد ، أحدهما مات في أيام مولانا الصادق عليه السلام ، والآخر في أيام مولانا الكاظم عليه السلام ، بل الظاهر من كلام سيف بن عميرة « فلم يلبث اسحاق بعد هذا المجلس الاّ يسيراً حتّى مات » أن يكون موت اسحاق هذا قبل حبس هارون اياه عليه السلام .

والجواب عنه : هو أنّا لا نسلّم أنّ الأوّل يدلّ على أنّ اسحاق مات في أيام مولانا الصادق عليه السلام ؛ اذ غاية ما يظهر منه أنّه استفيد من قوله عليه السلام « اجمع أموالك في كلّ شهر ربيع » أنّ مماته يتفق في شهر ربيع ، وأمّا كونه في حياته فلا .

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٠٩ رقم : ٧٦٧ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٤٨٤ ح ٧ .

بل نقول : الظاهر أنّ علي بن اسماعيل فيه هو ابن الأخ لاسحاق ، لما سمعت من كلام النجاشي أنّ لاسماعيل أخيه ولدين : أحدهما علي ، والآخر بشر ، وعبارته هكذا : وابنا أخيه علي بن اسماعيل وبشر بن اسماعيل من وجوه من روى الحديث (١) .

ثم أقول : إنّ علي بن اسماعيل لم يظهر أنّه من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، وأنما حكى اسحاق كلامه عليه السلام له ، فيمكن أن تكون حكايته له في أيام مولانا الكاظم عليه السلام .

بل نقول : الظاهر من قوله عليه السلام « واخوتك وأهل بيتك » أنّ اسحاق المخاطب بهذا الكلام هو اسحاق بن عمار بن حيّان ، كما مرّ في كلام النجاشي من أنّ اخوته يونس ويوسف وقيس واسماعيل . وأنما اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي ، فعلى فرض وجوده لم يظهر له أخ أصلاً ، وقد علمت أنّ الظاهر أنّ اسحاق بن عمار الذي قال له مولانا الصادق عليه السلام : « اجمع أموالك في كلّ شهر ربيع » هو ابن عمار بن حيّان ؛ لرواية علي بن اسماعيل عنه ؛ لما مرّ من أنّ الظاهر أنّه ابن أخيه ، ولأنّ الظاهر أنّ اسحاق الذي له أموال وكان يعامل الناس هو ابن عمار بن حيّان ، فيكون المخاطب بالحديثين شخصاً واحداً ، وهو اسحاق بن عمار بن حيّان .

ويؤيّده كلام سيف بن عمير « حتّى قام بنو عمار » لما علمت من أنّ اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي لم يظهر له اخوة ، فلم يعلم لعمار الساباطي بنون . فالظاهر أنّ اسحاق المخاطب بقول مولانا الصادق عليه السلام « اجمع أموالك في كلّ شهر ربيع » هو المخاطب بقول مولانا الكاظم عليه السلام « يا اسحاق اصنع ما أنت صانع » الى آخره .

لا يقال : أنّه قد استفاد من قول مولانا الصادق عليه السلام : « اجمع أموالك في كلّ شهر ربيع » أنّ مماته يتفق في شهر ربيع ، فما وجه الحاجة الى التفحص في ذلك من مولانا

الكاظم عليه السلام ، كما يظهر من قوله عليه السلام : « وكان هذا في نفسك » .

لأننا نقول : يمكن أن يكون مراده التعيين بالخصوص كما علم ذلك من قوله عليه السلام : « أن عمرك قد فني » الى آخره . فالتمسك بالحدِيثين المذكورين في اثبات التعدّد والتغاير غير صحيح ، مضافاً الى ما ستقف من أن الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام هو الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام .

ومنها : أن الظاهر من الحديث المذكور المروي عن مولانا الكاظم عليه السلام بعد الالتفات الى كلام سيف بن عميرة « فلم يلبث اسحاق بعد هذا المجلس الا يسيراً حتى مات » أن اسحاق بن عمار هذا مات في أيام امامة مولانا الكاظم عليه السلام قبل أن يدخل عليه السلام في حبس هارون ، فيكون مغايراً لاسحاق بن عمار الذي حكى بعض أحواله عليه السلام حال كونه عليه السلام في حبسه .

كما يظهر ممّا روي في الخرائج والمجرائح في الباب الثامن ، حيث قال : ومنها أن اسحاق بن عمار ، قال : لما حبس هارون أبا الحسن موسى عليه السلام دخل عليه أبو يوسف ومحمد بن الحسن صاحباً أبي حنيفة ، فقال أحدهما للآخر : نحن على أحد الأمرين : إمّا أن نساويه ، وإمّا أن نشكّكه . فجلسا بين يديه ، فجاء رجل كان موثقاً به من قبل السندي بن شاهك ، فقال : انّ نوبتي قد انقضت وأنا على الانصراف ، فان كانت لك حاجة أمرتني حتى آتيك بها في الوقت الذي تلحقني النوبة ، فقال : مالي حاجة ، فلمّا أن خرج قال لأبي يوسف ومحمد بن الحسن : ما أعجب هذا يسألني أن أكلفه من حوائجي ليرجع وهو ميّت في هذه الليلة .

قال : فغمز أبو يوسف ومحمد بن الحسن للقيام ، فقاما ، فقال أحدهما للآخر : أنا جئنا لنسأله عن الفرض والسنة ، وهو الآن جاء بشيء آخر كأنه من علم الغيب ، ثمّ بعثا برجل مع الرجل ، فقالا : اذهب حتى تلزمه وتنتظر ما يكون من أمره في هذه الليلة وتأتينا بخبره من الغد .

فضى الرجل فنام في المسجد عند باب داره ، فلمّا أصبح سمع الواعية ورأى

الناس يدخلون داره ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : مات فلان في هذه الليلة فجأة من غير علّة ، فانصرف الى أبي يوسف ومحمد وأخبرهما الخبر .

فأتيا أبا الحسن عليه السلام فقالا : قد علمنا أنك أدركت العلم في الحلال والحرام ، فمن أين أدركت أمر هذا الرجل الموكل بك أنه يموت في هذه الليلة ؟ قال : من الباب الذي أخبر بعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله علي بن أبي طالب عليه السلام ، فلما أورد عليها هذا ، بقيا لا يحيران جواباً <sup>(١)</sup> .

توضيح : « ما أحرار جواباً » أي : ما ردّ الجواب .

فنقول : انّ اسحاق بن عمار الذي مات قبل دخوله عليه السلام في حبس هارون مغاير لاسحاق بن عمار الذي يحكي أحواله عليه السلام في الحبس ، بل الظاهر من كيفة الحكاية أنّه كان ملازماً لخدمته عليه السلام حيث أخبر لحكاية دخول أبي يوسف ومحمد بن الحسن عليه في يوم ، ثمّ حكاية دخولهما عليه عليه السلام في غده .

ويمكن الجواب عنه من وجهين :

أحدهما : نظير ما سلف جواباً عن ايراد وفاة أحدهما في أيام مولانا الصادق عليه السلام ووفاته الآخر في أيام مولانا الكاظم عليه السلام . بأن يقال : انّ غاية ما يظهر من كيفة حكاية تلك الرواية ، أنّ الواقعة المدلول عليها بتلك الرواية ، وقوله عليه السلام « يا اسحاق انّ عمرك فني وانك تموت الى سنتين » الى آخره ، كانت قبل حبسه عليه السلام . وأمّا موته ، فلا يمكن أن تكون رواية اسحاق بن عمار لسيف بن عميرة بعد سماعه من موسى بن جعفر عليه السلام بكثير ، وغاية ما يظهر من قول سيف بن عميرة « فلم يلبث اسحاق بعد هذا المجلس الاّ يسيراً » أنّ موت اسحاق بعد مجلس روايته ذلك لسيف بن عميرة بقليل ، فلم يظهر منه أنّ موت اسحاق كان قبل دخوله عليه السلام في الحبس .

والثاني : أنَّ المدلول عليه بما رواه شيخنا الصدوق في العيون أنَّ هارون قد حبسه مرتين ، حيث روى عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، قال : سمعت رجلاً من أصحابنا يقول : لما حبس الرشيد موسى بن جعفر عليه السلام جنَّ عليه الليل ، فخاف ناحية هارون أن يقتله ، فجذد موسى عليه السلام ظهوره ، فاستقبل بوجهه القبلة ، وصلى لله أربع ركعات ، ثم دعا بهذه الدعوات ، فقال : يا سيدي نجني من حبس هارون وخلصني من يده ، يا مخلص الشجر من بين رمل وطين ، ويا مخلص اللبن من بين فرث ودم ، ويا مخلص الولد من بين مشيمة ورحم ، ويا مخلص النار من بين الحديد والحجر ، ويا مخلص الروح من بين الأحشاء والأمعاء ، خلصني من يدي هارون .

قال : فلما دعا موسى عليه السلام بهذه الدعوات ، أتى هارون رجل أسود في منامه ويده سيف قد سلَّه ، فوقف على رأس هارون ، وهو يقول : يا هارون أطلق عن موسى بن جعفر والآن ضربت علاوتك بسيفي هذا ، فخاف هارون من هيئته ، ثم دعا الحاجب ، فجاء الحاجب فقال له ، اذهب الى السجن فأطلق عن موسى بن جعفر . قال : فخرج الحاجب فقرع باب السجن ، فأجابه صاحب السجن ، فقال : من ذا ؟ قال : إنَّ الخليفة يدعو موسى بن جعفر ، فأخرجه من سجنك وأطلق عنه ، فصاح السجنان : يا موسى إنَّ الخليفة يدعوك ، فقام موسى عليه السلام مدعوراً فزعاً وهو يقول : لا يدعوني في جوف هذا الليل الآلشّر يريد بي ، فقام باكياً حزيناً مغموماً آيساً من حياته ، فجاء الى هارون وهو يرتعد فرائضه ، فقال : سلام على هارون ، فردّ عليه السلام ، ثم قال له هارون : ناشدتك بالله هل دعوت في جوف هذا الليل بدعوات ؟ فقال : نعم ، قال : وما هنّ ؟ قال : جذدت ظهوراً ، وصليت لله عزّ وجلّ أربع ركعات ، ورفعت طرفي الى السماء وقلت : يا سيدي خلصني من يد هارون وشّرّه ، وذكر له ما كان من دعائه .

فقال هارون : قد استجاب الله دعوتك ، يا حاجب أطلق عن هذا ، ثم دعا بخلع فخلع عليه ثلاثاً ، وحمله على فرسه وأكرمه وصيّره نديماً لنفسه ، ثم قال : هات

الكلمات ، فعلمه وأطلق عنه ، وسلمه الى الحاجب يسلمه الى الدار ويكون معه ،  
فصار موسى بن جعفر عليه السلام كريماً شريفاً عند هارون ، وكان يدخل عليه في كلّ  
خميس الى أن حبسه الثانية ، فلم يطلق عنه حتّى سلّمه الى السندي بن شاهك وقتله  
بالسم<sup>(١)</sup> .

فنقول : يمكن أن يكون حكاية اسحاق بن عمار عن حاله عليه السلام فيما اذا كان في  
الحبس الأوّل ، ويكون مماته قبل الحبس الثاني ، فتأمل .

ومنها : أي من الأمور الدالّة على أنّ اسحاق بن عمار متعدّد هو : أنّه قد وجد في  
الأسانيد رواية يعقوب بن يزيد عن اسحاق بن عمار ، ويعقوب بن يزيد هو الذي  
يروى عنه سعد بن عبد الله ، ومحمّد بن الحسن الصفّار .

ففي الباب الثامن من بصائر الدرجات : حدّثنا يعقوب بن يزيد ، عن اسحاق بن  
عمار ، عن أحمد بن النضر ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر بن يزيد ، عن أبي  
جعفر عليه السلام<sup>(٢)</sup> .

فرواية الصفّار عن يعقوب بن يزيد الراوي عن اسحاق بن عمار ، يكشف أنّ  
اسحاق بن عمار هنا مغاير لاسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ،  
والراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام المائت في أيتامه عليه السلام .

ومنها : أنّ يعقوب بن يزيد قد يروي عن اسحاق بن عمار بلا واسطة كما علمت ،  
وقد يروي عنه بثلاث وسائط ، كما في باب النوادر من أواخر جهاد التهذيب ، حيث  
روى عن محمّد بن الحسن وهو الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن يحيى بن المبارك ،  
عن عبد الله بن جبلة ، عن سماعة ، عن أبي بصير وعبد الله ، عن اسحاق بن عمار  
جميعاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام : أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أعطى أناساً من أهل نجران الذمّة

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٩٣ - ٩٥ .

(٢) بصائر الدرجات ص ١٣ - ١٤ .

على سبعين برد، ولم يجعل لأحد غيرهم (١).

وكما في كتاب القضايا من التهذيب، قال: محمد بن أحمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، عن أبي جميلة، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام لشریح: يا شریح قد جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي أو وصي نبي أو شقي (٢).

وكما في باب الزيادات من حدود التهذيب، حيث روى عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، عن أبي جميلة، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام في عبد وحرّ قتل حرّاً، قال: إن شاء قتل الحرّ، وإن شاء قتل العبد، فإن اختار قتل الحرّ جلد جنبي العبد (٣).

وكما في باب دية عين الأعور من ديات التهذيب، حيث روى عن محمد بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، عن أبي جميلة، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت: ميت قطع رأسه، قال: عليه الدية، قال: فمن يأخذ الدية؟ قال: الامام الحديث (٤).

فقول: إن اسحاق بن عمار الذي يروي عنه يعقوب بن يزيد بلا واسطة لا يمكن أن يكون هو الذي يروي عنه ثلاث وسائط، فيكون أحدهما مغايراً للآخر، فثبت التعدّد. وهذا وإن أمكن الجواب عن الأوّل بأنّ قوله «وعبد الله عن اسحاق بن عمار» عطف على عبد الله بن جبلة، فيكون التقدير: يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك، عن عبد الله بن جبلة، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، فتكون الرواية عنه بواسطتين، لكن الباقي لا مفرّ عنه.

(١) تهذيب الأحكام ٦: ١٧٢ ح ١٢.

(٢) تهذيب الأحكام ٦: ٢١٧ ح ١.

(٣) تهذيب الأحكام ١٠: ١٥١ ح ٣٥.

(٤) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٧٢ - ٢٧٣ ح ١٤.



ويمكن الجواب عنه : بأنه لا استحالة في رواية شخص عن شخص بلا واسطة ، وبروايته عنه بواسطتين ، أو ثلاث وسائط ، وذلك في الأسانيد غير عزيز ، كما أنّ حماد بن عيسى يروي عن مولانا الصادق عليه السلام بلا واسطة ، وبواسطتين ، وبثلاث وسائط . أما روايته عنه بلا واسطة ، فعلومة متعدّدة .

منها : الحديث المشهور في الصلاة ، روى في الكافي ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام يوماً : يا حماد تحسن أن تصلي الحديث <sup>(١)</sup> .

وأما روايته عنه عليه السلام بواسطة وبواسطتين ، فغير مفتقرة الى البيان .  
وأما روايته عنه عليه السلام بثلاث وسائط ، فمنها : ما في باب التطوّع في يوم الجمعة من الكافي ، عن جماعة ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن الحسين بن المختار ، عن علي بن عبد العزيز ، عن مراد بن خازجة ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : أمّا أنا اذا كان يوم الجمعة الحديث <sup>(٢)</sup> .

والوجه في ذلك : هو أنّ أحد المعاصرين قد يشافه معاصره ، فيأخذ منه من غير واسطة ، وقد لا يكون مشافهاً ، فيأخذ بتوسط الواسطة ، واحدة كانت أو أكثر .

وأما رواية يعقوب بن يزيد الذي يروي عنه الصّقار الذي هو من أصحاب مولانا العسكري عليه السلام عن اسحاق بن عمار الذي مات في أيام مولانا الكاظم عليه السلام فلا استحالة فيها ؛ لكون يعقوب بن يزيد من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، فيمكن أن يكون موجوداً في أيام مولانا الكاظم عليه السلام لكن لم يتشرّف بخدمته ، أو تشرّف لكن لم يرو عنه ، فيكون أدرك اسحاق بن عمار وسمع منه ، وبقي الى أن أدركه الصّقار وروى عنه ، ورواية أصحاب امام عن أصحاب امام سابق عليه غير عزيز ، كما لا

(١) فروع الكافي ٣ : ٣١١ ح ٨ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٤٢٨ ح ٢ .

يخفى . فإنَّ عبد الرحمن بن أبي نجران الذي هو من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام يروي عن صفوان بن مهران الذي هو من أصحاب سيّدنا الصادق والكاظم عليهما السلام . وروى شيخنا الثقة الأقدم محمّد بن الحسن الصقّار في أوّل بصائر الدرجات ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن الحسن بن زيد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام <sup>(١)</sup> .

### تنبيه :

قد يروي يعقوب بن يزيد ، عن اسحاق بن عمّار بواسطة واحدة ، كما في باب القهار من معيشة الكافي ، قال : الحسين بن محمّد ، عن محمّد بن أحمد النهدي ، عن يعقوب بن يزيد ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمّار ، قال : قلت لأبي عبد الله الى آخر ما فيه <sup>(٢)</sup> .

ومما ذكر تبين أنّ رواية يعقوب بن يزيد ، عن اسحاق بن عمّار ، على أربعة أنحاء : الرواية عنه بلا واسطة ، وبواسطة واحدة ، وبواسطتين ، ومنه : ما في باب النذور من الكافي ، قال : محمّد بن يحيى ، عن يعقوب بن يزيد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمّار <sup>(٣)</sup> . وبثلاث وسائط كما عرفت .

ومنها : ما اشتمل عليه بعض الأخبار ، ففي باب أمّهات الأولاد والرجل يعتق احداهنّ من الكافي : أبو علي الأشعري ، عن محمّد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمّار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الأمة يموت سيّدها ، قال : تعتدّ عده المتوفّى عنها زوجها ، قلت : فإنّ رجلاً تزوّجها قبل أن تنقضي عدّتها ؟ قال : يفارقها ثمّ يتزوّجها نكاحاً جديداً بعد انقضاء عدّتها ، قلت : فأين ما بلغنا عن أبيك

(١) بصائر الدرجات ص ٢ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ١٢٤ ح ١٠ .

(٣) فروع الكافي ٧ : ٤٥٧ ح ١٥ .

في الرجل اذا تزوج المرأة في عدتها لم تحل له أبداً؟ قال : هذا جاهل <sup>(١)</sup>.  
 وجه الاستدلال : هو أنَّ الظاهر من قوله « فأين ما بلغنا عن أبيك » أنَّه ما  
 تشرف بخدمة مولانا الصادق عليه السلام كما يقال : بلغنا عن رسول الله ﷺ فيكون  
 الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام مغايراً للراوي عن مولانا الصادق عليه السلام .  
 والجواب عنه : هو أنَّ غاية ما يظهر من قوله « بلغنا عن فلان ذلك » أنَّه لم يسمع  
 منه ذلك بلا واسطة ، بل سمعه معها ، وأما لزوم عدم اللقاء فلا ، كما لا يخفى .

### المبحث الرابع

**في بيان الداعي لشيخ الطائفة على القول بأن اسحاق بن عمار  
هو اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي مع جوابه**

فنقول : الذي يظهر لي أنَّ الداعي له على ذلك ، ما رواه في التهذيب عن أحمد بن  
محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سمعت أبا  
عبد الله عليه السلام يقول : كان موسى بن عمران اذا صلى لم يفتل حتى يلصق خذه الأيمن  
بالأرض وخذه الأيسر بالأرض ، قال : وقال اسحاق : رأيت من آبائي من يصنع  
ذلك ، قال محمد بن سنان : يعني موسى في الحجر في جوف الليل <sup>(٢)</sup> .

فنقول : انَّ اسحاق بن عمار في هذا المقام روى عن مولانا الصادق عليه السلام ، ثمَّ  
قال اسحاق : هكذا رأيت من آبائي الى آخره ، أي : بعض آبائي . ومحمد بن سنان  
الذي هو الراوي عنه في هذا المقام أخبر بأن مراده من بعض آبائه موسى ، وهو جدَّ  
اسحاق بن عمار في المقام ، هو اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي ، ولما لم يكن  
اسحاق بن عمار إلا رجلاً واحداً في الأسانيد ، فاذا علم أنَّ المراد منه في هذا المقام

(١) فروع الكافي ٦ : ١٧١ ح ٢ .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ١٠٩ - ١١٠ ح ١٨٢ .

هو ابن عمار بن موسى الساباطي ، يكون هو المراد منه حيثما وقع ، وهو المطلوب .  
ولذا قال المحدث القاساني في الوافي بعد أن ذكر الحديث : بيان ، قال محمد بن  
سنان وقال اسحاق ، يعني اسحاق بن عمار . يعني موسى أي : موسى الساباطي جد  
اسحاق <sup>(١)</sup> انتهى .

فنقول : أنّ ما حكيناه عن المحقق الاسترابادي عند تعدّد القائلين بالتعدّد ، من  
قوله « الظاهر من التتبّع » الى آخره ، ان كان وجهه ملاحظة ذلك وما نوره مفصلاً ،  
فله وجه في بادي الرأي ، والأفلا وجه له ، إلا اذا كان مراده التأمل في كلام  
النجاشي والشيخ في الفهرست ، فتأمل .

اذا علم ذلك ، فلنعد الى ما كنّا بصدد بيانه ، فنقول : الظاهر أنّ ما ذكر في المقام هو  
الداعي لشيخ الطائفة على القول باسحاق بن عمار هو اسحاق بن عمار بن موسى  
الساباطي . فالظاهر من شيخ الطائفة أنّه اعتقد أنّ اسحاق بن عمار واحد ، وأنّه ابن  
عمار بن موسى الساباطي .

فنقول : أنّه - قدّس الله تعالى روحه - وان أصاب في التوحيد ، لكن أخطأ في  
التشخيص والتعيين . أمّا الأوّل ، فلما عرفته وستقف أيضاً . وأمّا الثاني ، فلما ستقف  
من أنّ اسحاق بن عمار الراوي الكثير الرواية وسديدها ، هو ابن عمار بن حيان  
الصيرفي . وأمّا اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي ، فلا وجود له أصلاً في أسانيد  
الأخبار .

وأما الداعي المسطور ، فهو على النحو المذكور في التهذيب وان لم يحتمل غير ما  
ذكر ، لكن وقع فيه تصرّف بزيادة « من آبائي » ويمكن أن يكون الداعي لتلك  
الزيادة حمل موسى فيه على موسى الساباطي ، وهو غير صحيح ، بل المراد منه هو  
مولانا وسيدنا موسى بن جعفر عليه السلام ، وهذا هو الذي ينبغي أن يذكر في مقابلة قول

مولانا الصادق عليه السلام حاكياً عن فعل موسى بن عمران عليه السلام .

وأما حكاية فعل موسى الساباطي الذي ليس له ذكر في كتب الرجال ولا في الأسانيد إلا بتوسط ذكر ابنه في مقابلة ما حكاه مولانا الصادق عليه السلام عن موسى بن عمران ، فهو مما لا ينبغي أن يتخيل فضلاً عن أن يذكر ، بخلاف الحكاية عن مولانا الكاظم عليه السلام فأنها موقعها . مضافاً الى ما فيه من رفع توهم اختصاصه بشريعة موسى بن عمران عليه السلام .

وأما عدم التصريح بذكر اسمه الشريف ، فلعله لعائق من ذلك ، مع وجود القرينة الحالية المشخصة للمراد ، ولذا فسره محمد بن سنان بأن مراد اسحاق بن عمار في قوله « رأيت من يصنع ذلك » هو موسى بن جعفر عليه السلام كما وقع التصريح به في كلام شيخ الطائفة في الخلاف ، والمحقق في المعتبر ، والعلامة في المنتهى ، والتذكرة ، ونهاية الاحكام ، وصاحب المدارك .

قال في الخلاف بعد ذكر الحديث قال : وقال اسحاق : رأيت من يصنع ذلك ، قال ابن سنان : يعني موسى بن جعفر عليه السلام في الحجر في جوف الليل <sup>(١)</sup> .

وفي المعتبر بعد أن حكم باستحباب التعفير : ويؤيده ما رواه اسحاق بن عمار ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان موسى بن عمران عليه السلام اذا صلى لم يفتل حتى يلصق خده الأيمن بالأرض ، وخذه الأيسر بالأرض ، قال اسحاق : رأيت من يصنع ذلك ، قال محمد بن سنان : يعني موسى بن جعفر عليه السلام في الحجر في جوف الليل <sup>(٢)</sup> . وفي المنتهى <sup>(٣)</sup> مثل ما في المعتبر .

وفي التذكرة : يستحب فيها التعفير عند علمائنا ، ولم يعتبره الجمهور ، الى أن قال : وقال اسحاق بن عمار : سمعت الصادق عليه السلام يقول : كان موسى بن عمران عليه السلام اذا

(١) الخلاف ١ : ٤٣٧ .

(٢) المعتبر ٢ : ٢٧١ .

(٣) منتهى المطلب ١ : ٣٠٣ الطبع الحجري .

صلّى لم يفتل حتّى يلصق خدّه الأيمن بالأرض وخدّه الأيسر بالأرض ، قال اسحاق : رأيت من يصنع ذلك ، قال محمّد بن سنان : يعني موسى بن جعفر عليه السلام في الحجر في جوف الليل (١) .

وفي نهاية الاحكام : يستحبّ فيها التعفير ؛ لأنّها وضعت للتذلل والخضوع ، والتعفير أبلغ فيه ، قال محمّد بن سنان : رأيت موسى بن جعفر عليه السلام يفعل ذلك في الحجر في جوف الليل (٢) .

وفي المدارك : يستحبّ تعفير الخدين ؛ لما رواه الشيخ عن محمّد بن سنان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان موسى بن عمران عليه السلام اذا صلّى لم يفتل حتّى يلصق خدّه الأيمن بالأرض ، وخدّه الأيسر بالأرض ، قال اسحاق : رأيت من يصنع ذلك ، قال محمّد بن سنان : يعني موسى بن جعفر عليه السلام في الحجر في جوف الليل (٣) .

ومن جميع ما ذكر تبين أنّ لفظة « من أبائي » لم تكن موجودة في كلام اسحاق ولا هو من كلامه ، وأنّما هي زيادة صدرت ممّن صدر ، ولعلّ الداعي لتلك الزيادة هو حمل موسى في كلام محمّد بن سنان على موسى الساباطي ، كما تّبناها عليه . وعلى تقدير صدورهما من اسحاق يمكن أن يقال : أنّه « أباهي » هكذا : رأيت من أباهي به ممّن يصنع ذلك ، فصحّف الى ما ترى .

والحاصل أنّ الظاهر من شيخ الطائفة أنّه اعتقد أنّ اسحاق بن عمار في أسانيد الأخبار واحد ، وأنّه ابن عمار الساباطي ، وأنّ له أصلاً معولاً عليه وأنّه فطحي ، وقد علمت الداعي للتشخيص وبطلانه .

وأما نسبة الأصل ، فظاهرة لكون اسحاق بن عمار ذا كتاب ، ويظهر من تصفّح

(١) التذكرة ٣ : ٢٢٤ .

(٢) نهاية الاحكام ١ : ٤٩٨ المطبوع بتحقيقنا .

(٣) مدارك الاحكام ٣ : ٤٢٤ .

الأخبار المروية عنه أن كتابه في غاية المتانة ، بل لا يبعد أن يقال : أنه من الأصول المعتمدة ، وتصفح الأخبار المروية عنه يرشد اليه ، ولذا أطلق عليه لفظ الأصل .  
وأما نسبة الفطحية اليه ، فلعل وجهه ما ستقف عليه من بعض الأخبار الآتية في المبحث السادس وغيره .

## المبحث الخامس

### في تشخيص اسحاق بن عمار وتعيينه

ف نقول : الظاهر أنه ابن عمار بن حيان لوجوه :

منها : ما رواه الكشي عن محمد بن عيسى العبيدي ، عن زياد القندي ، قال : كان أبو عبد الله عليه السلام إذا رأى اسحاق بن عمار واسماعيل بن عمار ، قال : وقد يجمعها لأقوام<sup>(١)</sup> . بناءً على أن الظاهر منه أن اسماعيل واسحاق أخوان .

وقد دلّ الصحيح المروي في باب البر بالوالدين من أصول الكافي ، عن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، وعدة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن اسماعيل بن مهران جميعاً ، عن سيف بن عميرة ، عن عبد الله بن مسكان ، عن عمار بن حيان ، قال : خبرت أبا عبد الله عليه السلام ببرّ ابني اسماعيل بي ، فقال : لقد كنت أحبه وقد ازددت له حباً<sup>(٢)</sup> . على أن اسماعيل هو ابن عمار بن حيان ، فيكون اسحاق أيضاً كذلك ، وهو المطلوب .

ومنها : ما عرفت من التصريح في كلام النجاشي بكونه اسحاق بن عمار بن حيان ، وإنّ اخوته يونس ويوسف وقيس واسماعيل ، وابنا أخيه علي بن اسماعيل وبشر بن اسماعيل .

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٠٥ برقم : ٧٥٢ .

(٢) أصول الكافي ٢ : ١٦١ ح ١٢ .

ومنها : ما يظهر من تتبع النصوص ، فقد روى ثقة الاسلام في باب النهي عن الاشراف على قبر النبي ﷺ ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد البرقي ، عن جعفر بن المثنى الخطيب ، قال : كنت بالمدينة وسقف المسجد الذي أشرف على القبر قد سقط ، والفعلة يصعدون وينزلون ونحن جماعة ، فقلت لأصحابنا : من منكم له موعد يدخل على أبي عبد الله عليه السلام الليلة ؟ فقال مهران بن أبي نصر : أنا ، وقال اسماعيل بن عمار الصيرفي : أنا ، فقلنا لهما : سلاه لنا عن الصعود لنشرف على قبر النبي ﷺ ، فلمّا كان من الغد لقيناها ، فاجتمعنا جميعاً ، فقال اسماعيل : قد سألناه لكم عمّا ذكرتم ، فقال : لا أحبّ لأحد منكم أن يعلو فوقه ، ولا آمنه أن يرى شيئاً يذهب منه بصره ، أو يراه قائماً يصلي ، أو يراه مع بعض أزواجه عليه السلام (١) .

وروى في باب النوادر من أواخر معيشة الكافي ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن بلال ، عن الحسن بن بسام الجمال ، قال : كنت عند اسحاق بن عمار الصيرفي ، فجاء رجل يطلب غلّة بدينار ، وكان قد أغلق باب الحانوت وختم الكيس ، فأعطاه غلّة بدينار ، فقلت له : ويحك يا اسحاق ربّما حملت لك من السفينة ألف درهم ، قال : فقال لي : ترى كان لي هذا ، لكنّي سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ما استقلّ قليل الرزق حرم كثيره ، ثمّ التفت إليّ فقال : يا اسحاق لا تستقلّ قليل الرزق فتحرم كثيره (٢) .

فنقول : قد وصف في الأوّل اسماعيل بن عمار بالصيرفي ، وهنا اسحاق بن عمار بذلك ، كما يأتي عن قريب من نكاح التهذيب وغيره ، فقد علم ممّا ذكر أنّ اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام أنّه اسحاق بن عمار الصيرفي ، وقد علمت من كلام النجاشي أنّ اسحاق بن عمار الصيرفي هو اسحاق بن عمار بن حيّان ،

(١) أصول الكافي ١ : ٤٥٢ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٣١٨ ح ٥٦ .



مضافاً الى ما علمت أنّ المصريح به في كلام النجاشي أنّ اخوة اسحاق بن عمار  
يونس ويوسف وقيس واسماعيل ، وقد أوردتهم شيخ الطائفة في الرجال ، والعلامة  
في الخلاصة على نحو يرشد الى حقيقة الحال .

قال شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام : اسحاق بن عمار الصيرفي  
الكوفي (١) .

وفي هذا الباب : يونس بن عمار الصيرفي التغلبي كوفي (٢) .

وفيه أيضاً : اسماعيل بن عمار الصيرفي الكوفي (٣) .

وفي الخلاصة : يوسف بن عمار بن حيّان ثقة (٤) .

وفيه : قيس بن عمار بن حيّان قريب الأمر (٥) .

ومنها : أنّك قد علمت من كلام النجاشي عند ذكر طريقه الى اسحاق بن عمار بن  
حيّان ، أنّ غياث بن كلوب روى عنه ، فيظهر من ذلك أنّ اسحاق بن عمار الذي  
يروى عنه غياث بن كلوب ، هو اسحاق بن عمار بن حيّان ، فهذا أنا أورد عدّة  
مواضع التي روى فيها غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا  
الصادق عليه السلام .

فنقول : منها ما في الباب السادس من بصائر الدرجات ، قال : حدّثني الحسن بن  
موسى الخشاب ، عن غياث بن كلوب ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن  
أبيه عليه السلام : أنّ رسول الله ﷺ قال : ما وجدتم في كتاب الله ، فاعمل به لازم لا عذر  
لكم في تركه ، وما لم يكن في كتاب الله وكانت فيه سنّة منّي ، فلا عذر لكم في ترك

(١) رجال الشيخ ص ١٦٢ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٢٤ .

(٣) رجال الشيخ ص ١٦١ .

(٤) رجال العلامة ص ١٨٤ .

(٥) رجال العلامة ص ١٣٥ .

سنتي ، وما لم يكن فيه سنة مني ، فإنا قال أصحابي فخذوه ، فأنا مثل أصحابي فيكم  
كمثل النجوم بأيها أخذ أهتدي ، وبأي أقاويل أصحابي أخذتم اهتديتم ، واختلاف  
أصحابي لكم رحمة ، قيل : يا رسول الله ومن أصحابك ؟ قال : أهل بيتي <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب المنّ من كتاب زكاة الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن  
محمد بن عيسى ، عن الحسن بن موسى ، عن غياث ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي  
عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله تبارك وتعالى كره لي ستّ خصال ،  
وكرهتها للأوصياء من ولدي وأتباعهم من بعدي ، منها : المنّ بعد الصدقة <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب أدب الصائم من صوم الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد  
بن محمد ، عن الحسن بن موسى ، عن غياث ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي  
عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله كره لي ستّ خصال ، ثم كرههنّ  
للأوصياء من ولدي وأتباعهم من بعدي ، الرفث في الصوم <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في آخر كتاب المواريث من الكافي ، قال : عنه ، عن الحسن بن موسى  
الخضاب ، عن غياث بن كلوب ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام : أن  
مكاتباً أتى أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، فقال : إن سيدي كاتبني وشرط عليّ  
نجوماً في كلّ سنة ، فجئته بالمال كلّ ضربة واحدة ، وسألته أن يأخذ ضربة واحدة  
ويجيز عتقي ، فأبى عليّ ، فدعاه أمير المؤمنين صلوات الله عليه فقال : صدق ، فقال  
له : مالك لا تأخذ المال وتمضي عتقه ؟ فقال : ما أخذ إلا النجوم التي شرطت  
وأعترض من ذلك لميرائه ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : فأنت أحقّ بشرطك <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في باب دهن الجلجلان من كتاب زبي الكافي ، قال : محمد بن يحيى ،

(١) بصائر الدرجات ص ١١ ح ٢ .

(٢) فروع الكافي ٤ : ٢٢ ح ١ .

(٣) فروع الكافي ٤ : ٨٩ ح ١١ .

(٤) فروع الكافي ٧ : ١٧٣ ح ٢ .

عن غير واحد، عن الخشّاب، عن غياث بن كلوب، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ رسول الله ﷺ كان اذا اشتكى رأسه استعطّ بدهن الجملجلان وهو السمس (١).

ومنها : ما في باب الرجلين يدعيان ، فقيم كلّ واحد منهما البيّنة من كتاب قضاء الكافي ، قال : محمّد بن يحيى ، عن محمّد بن أحمد ، عن الخشّاب ، عن غياث بن كلوب ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام : أنّ رجلين اختصما الى أمير المؤمنين صلوات الله عليه في دابة في أيديهما ، وأقام كلّ منهما البيّنة أنّها تحت يده ، فأحلفهما علي عليه السلام فحلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف ، ففضى بها للحالف (٢).

ومنها : ما في كتاب الطلاق من التهذيب ، حيث روى عن محمّد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسن بن موسى الخشّاب ، عن غياث بن كلوب ، عن اسحاق بن عمار الصيرفي ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام : أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول : اذا طلق الرجل المرأة قبل أن يدخل بها ثلاثاً في كلمة واحدة ، فقد بانت منه ولا ميراث بينهما ولا رجعة ، ولا يحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره (٣).

ولا يخفى عليك أنّه قد اجتمع في الأخير قرينتان على أنّ اسحاق بن عمار هنا هو اسحاق بن عمار بن حيّان ، أحدهما : رواية غياث بن كلوب ، والأخرى : الوصف بالصيرفي ، على ما علمت فيما سلف .

ومنها : ما في باب فقه النكاح من زيادات التهذيب ، حيث روى عن الصّفّار ، عن الحسن بن موسى الخشّاب ، عن غياث بن كلوب ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام : أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول : من أجاف من الرجال على أهله

(١) فروع الكافي ٦ : ٥٢٤ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ٤١٩ ح ٢ .

(٣) تهذيب الأحكام ٨ : ٥٣ - ٥٤ ح ٩٤ .

باباً ، أو أرخى ستره ، فقد وجب عليه الصداق <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما رواه في الباب المذكور من التهذيب ، عن الصَّقَّار أيضاً ، عن الحسن بن موسى الخشَّاب ، عن غياث بن كلوب ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام : أنَّ عليَّ بن أبي طالب عليه السلام كان يقول : من شرط لامرأته شرطاً فليف لها به ، فإنَّ المسلمين عند شروطهم الاً شرطاً حرِّم حلالاً أو أحلَّ حراماً <sup>(٢)</sup> .

### تنبيه :

اعلم أنَّ شيخ الطائفة في فهرست في ترجمة غياث بن كلوب ، ذكر أنَّ غياث بن كلوب روى عن اسحاق بن عمار ، قال : غياث بن كلوب بن فيس البجلي ، له كتاب عن اسحاق بن عمار ، أخبرنا أبو عبد الله ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، ومحمد بن الحسن ، عن سعد ، عن الحسن بن موسى الخشَّاب ، عن غياث بن كلوب بن فيس البجلي ، عن اسحاق بن عمار <sup>(٣)</sup> انتهى .

وأنت قد علمت ممَّا بيَّناه من تصريح النجاشي وغيره أنَّ ابن عمار بن حيَّان ، وهذا هو الذي يروي عنه ابن أبي عمير ، كما ستقف عليه ، فالحكم في باب اسحاق بأنَّه اسحاق بن عمار الساباطي لا يخفى ما فيه ، وقد علمت الداعي لذلك مع الجواب عنه .

### تنبيه آخر :

اعلم أنَّ المذكور في فهرست « كلوب بن فيس » وكذا في النجاشي في ترجمة غياث ، قال : غياث بن كلوب بن فيس <sup>(٤)</sup> . وبه ضبط العلامة في الايضاح ، قال :

(١) تهذيب الأحكام ٧ : ٤٦٤ ح ٧٢ .

(٢) تهذيب الأحكام ٧ : ٤٦٧ ح ٨٠ .

(٣) الفهرست ص ١٢٣ .

(٤) رجال النجاشي ص ٣٠٥ .

غياث بن كلوب بن فيهس ، بالفاء ثم الياء المنقطة تحتها نقطتين ثم الهاء ثم السين المهملة<sup>(١)</sup>. فما في النجاشي في ترجمة اسحاق عند طريقه اليه «كلوب بن قيس»<sup>(٢)</sup> كما حكينا عنه في أوّل الرسالة ، فلعلّه من تصرّف النساخ .

إذا علمت ذلك ، فلنعد الى ما كنّا بصده ، فنقول : قد ظهر ممّا ذكر أنّ اسحاق بن عمار بن حيّان كان من جملة الرواة ، وأنّه ممّن روى عن مولانا الصادق عليه السلام . وهنا نقول : الظاهر أنّه المراد أيّنا وجد راوياً عن مولانا الصادق عليه السلام ولو لم يكن الراوي عنه غياث بن كلوب ؛ لعدم ظهور اسحاق بن عمار غيره في تلك الطبقة على ما علم ممّا سلف ، وأصالة عدمه ، وعلى من يدّعي الثبوت ووجود غيره الالتهاب .

وأما كلام شيخ الطائفة في الفهرست ، فقد فصلنا الحال في ذلك بما لا مزيد عليه ، فاذا وجد في الأسانيد رواية اسحاق بن عمار عنه عليه السلام نقول : أنّه ابن عمار بن حيّان الثقة ، ولو كان الراوي عنه غير غياث بن كلوب وهو كثير ، فما أنا أورد كثيراً من المواضع التي يكون الحال فيها على ما ذكر ، للتنبيه على ما ينبغي التنبيه عليه . فنقول : كثيراً ما روى اسحاق بن عمار عن مولانا الصادق عليه السلام ويكون الراوي عنه غير غياث بن كلوب ، وهو على أقسام :

## الأوّل

### أن يكون الراوي عنه صفوان

الظاهر أنّه ابن يحيى ، كما هو المصرّح به في عدّة مواضع :  
فن ذلك : ما في باب الظلم من كتاب الايمان والكفر من أصول الكافي ، قال : أبو

(١) ايضاح الاشتباه ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٢) رجال النجاشي ص ٧١ .

علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من أصبح لا ينوي ظلم أحد غفر الله له ما أذنب ذلك اليوم ما لم يسفك دماً ، أو يأكل مال يتيم حراماً<sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في باب صدقة الغنم من كتاب زكاة الكافي ، قال : أحمد بن ادريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : السخل متى تجب فيه الصدقة ؟ قال : اذا أجدع<sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب نادر من كتاب زكاته ، قال : أحمد بن ادريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل على أبيه دين ولأبيه مؤونة ، أيعطي أباه من زكاته يقضي دينه ؟ قال : نعم ومن أحق من أبيه<sup>(٣)</sup> .

ومنه : ما في باب من يحل له أن يأخذ من الزكاة ومن لا يحل له ، قال : أحمد بن ادريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل له ثمانمائة درهم ولابن له مائتا درهم وله عشر من العيال ، وهو يقوتهم فيها قوتاً شديداً ، وليس له حرفة بيده وإنما يستبضعها ، فتغيب عنه الأشهر ، ثم يأكل من فضلها ، أترى له اذا حضرت الزكاة أن يخرجها من ماله ، فيقوت بها على عياله يسبغ عليهم بها النفقة ؟ قال : نعم ، ولكن يخرج منها الشيء المحرم<sup>(٤)</sup> .

ومنه : ما في باب الفضل في نفقة الحج من حج الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سمعت

(١) أصول الكافي ٢ : ٣٣١ - ٣٣٢ ح ٧ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٥٣٥ - ٥٣٦ ح ٤ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٥٥٣ ح ٢ .

(٤) فروع الكافي ٣ : ٥٦١ ح ٨ وفي آخره : الدرهم .

أبا عبد الله عليه السلام يقول: لو أن أحدكم اذا يربح الربح أخذ منه الشيء فعزله ، فقال : هذا للحيّ ، واذا ربح أخذ منه وقال : هذا للحيّ جاء أبان الحيّ وقد اجتمعت له نفقة عزم الله فخرج ، ولكن أحدكم اذا ربح الربح فينفقه ، فإذا جاء أبان الحيّ أراد أن يخرج ذلك من رأس ماله فيشقى عليه <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في باب حجّ الصبيان من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من اتخذ محملاً للحيّ ، كان كمن ربط فرساً في سبيل الله عز وجل <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب السهو في الطواف من الكتاب : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل طاف بالبيت ، ثم خرج الى الصفا ، فطاف بين الصفا والمروة ، فبينما هو يطوف اذ ذكر أنّه قد ترك بعض طوافه بالبيت ، قال : يرجع الى البيت فيتمّ طوافه ، ثم يرجع الى الصفا والمروة ، فيتمّ ما بقي <sup>(٣)</sup> .

ومنه : ما في من بدأ بالسعي قبل الطواف من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل طاف بالكعبة ، ثم خرج فطاف بين الصفا والمروة ، فبينما هو يطوف اذ ذكر أنّه قد ترك من طوافه بالبيت ، قال : يرجع الى البيت فيتمّ طوافه ، ثم يرجع الى الصفا والمروة فيتمّ ما بقي ، قلت : فأنه بدأ بالصفا والمروة قبل أن يبدأ بالبيت ، قال : يأتي البيت فيطوف به ، ثم يستأنف طوافه بين الصفا والمروة ، قلت : فما فرق بين هذين ؟ قال : لأنّ هذا قد دخل في شيء من الطواف ، وهذا لم يدخل في

(١) فروع الكافي ٤ : ٢٨٠ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٤ : ٢٨١ ، وفيه تأمل .

(٣) فروع الكافي ٤ : ٤١٨ ح ٨ .

شيء منه (١).

ومنه : ما في باب الصرف من معيشة الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يحثني بالورق يبيعنيها يريد بها ورقاً عندي ، فهو اليقين أنه ليس يريد به إلا الورق لا يقوم حتى يأخذ ورقي ، فأشتري منه الدراهم بالدنانير ، فلا يكون دنائره عندي كاملة ، فأستقرض له من جاري ، فأعطيته كمال دنائره ولعلي لا أحرص وزنها ، فقال : أليس يأخذ وفاء الذي له ؟ قلت : بلى ، قال : ليس به بأس (٢).

ومنه : ما في باب كراهة الرهبانية وترك الباه من نكاح الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه أهله في السفر لا يجد الماء أيأتي أهله ؟ قال : ما أحب أن يفعل إلا أن يخاف على نفسه ، قال : قلت : يطلب بذلك اللذة ، أو يكون شبقاً إلى النساء ، قال : إن الشبق يخاف على نفسه ، قلت : يطلب بذلك اللذة ؟ قال : هو حلال ، قلت : فإنه يروى عن النبي صلى الله عليه وآله أن أبا ذر سأل عن هذا ، فقال : ائت أهلك تاجر ، قال : يا رسول الله آتيهم وأوجر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : كما أنك إذا أتيت الحرام أوزرت ، وكذلك إذا أتيت الحلال أوجرت ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : ألا ترى أنه إذا خاف على نفسه فأقى الحلال أوجر (٣).

ومنه : ما في باب غيرة النساء من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : المرأة تغار على الرجل تؤذيه ، قال : ذلك من الحب (٤).

(١) فروع الكافي ٤ : ٤٢١ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٤ : ٢٤٨ - ٢٤٩ ح ١٧ .

(٣) فروع الكافي ٥ : ٤٩٥ - ٤٩٦ ح ٣ .

(٤) فروع الكافي ٥ : ٥٠٦ ح ٦ .



ومنه : ما في باب حق المرأة على الزوج من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما حق المرأة على زوجها الذي اذا فعله كان محسناً ؟ قال : يشبعها ويكسوها ، وان جهلت غفر لها <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في باب مداراة الزوجة من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : أنما مثل المرأة مثل الضلع الموعج ، ان تركته انتفعت به ، وان أقته كسرته <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب فضل الولد من كتاب العقيقة من الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان فلاناً رجلاً سمّاه ، قال : اني كنت زاهداً في الولد حتى وقفت بعرفات ، فاذا الى جانبي غلام شاب يدعو ويبيكي ويقول : يا ربّ والدي والدي ، فرغبني في الولد حين سمعت ذلك <sup>(٣)</sup> .

ومنه : ما في باب ما يجب فيه التعزيز من حدود الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التعزير كم هو ؟ قال : بضعة عشر سوطاً ما بين العشرة الى عشرين <sup>(٤)</sup> .

هذه خمسة عشر موضعاً يكون الراوي فيها عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام صفوان بن يحيى بسند واحد . وهنا مواضع أخر يكون الراوي

(١) فروع الكافي ٥ : ٥١٠ - ٥١١ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٥١٣ ح ١ .

(٣) فروع الكافي ٦ : ٣ ح ٥ .

(٤) فروع الكافي ٧ : ٢٤٠ ح ١ .

فيها عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو صفوان أيضاً، لكن لا بذلك السند، فينبغي التنبيه عليها أيضاً، فنقول :

منها : ما في باب صلة الرحم من كتاب الايمان والكفر من أصول الكافي، قال : علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ما نعلم شيئاً يزيد في العمر الا صلة الرحم، حتى أن الرجل يكون أجله ثلاث سنين، فيكون وصولاً للرحم، فيزيد الله في عمره ثلاثين سنة، فيجعلها ثلاثاً وثلاثين سنة، ويكون أجله ثلاثاً وثلاثين سنة، فيكون قاطعاً للرحم، فينقصه الله ثلاثين سنة، ويجعل أجله الى ثلاثين سنين <sup>(١)</sup>.

ومنها : ما في باب المعاقبة من الكتاب المذكور، قال : علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان المؤمنين اذا اعتنقا غمرتهما الرحمة، فاذا التزما لا يريدان بذلك الا وجه الله، ولا يريدان غرضاً من أغراض الدنيا، قيل لهما : مغفوراً لكما فاستأنفا، فاذا أقبلا على المسائلة قالت الملائكة بعضها لبعض : تنحوا عنها، فان لهما سرّاً وقد ستر الله عليهما، قال اسحاق : فقلت : جعلت فداك فلا يكتب عليهما لفظها وقد قال الله تعالى ﴿ ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد ﴾ <sup>(٢)</sup> قال : فتنفّس أبو عبد الله عليه السلام الصعداء، ثم بكى حتى اخضلت دموعه لحيته، وقال : يا اسحاق ان الله تبارك وتعالى انما أمر الملائكة أن تعتزل عن المؤمنين اذا التقيا اجلالاً لهما وان كانت الملائكة لا تكتب لفظها ولا تعرف كلامهما، فانه يعرفه ويحفظه عليهما عالم السرّ وأخفى <sup>(٣)</sup>.

ومنها : ما في باب النذور من كتاب الايمان والنذور من الكافي، قال : علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن صفوان، عن اسحاق بن عمار، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام :

(١) أصول الكافي ٢ : ١٥٢ - ١٥٣ ح ١٧.

(٢) ق : ١٨.

(٣) أصول الكافي ٢ : ١٨٤ ح ٢.

اني جعلت على نفسي شكراً لله تعالى ركعتين أصليهما في السفر والحضر ، أفأصليهما في السفر بالنهار ؟ فقال : نعم ، ثم قال : اني أكره الايجاب أن يوجب الرجل على نفسه ، قلت : اني لم أجعلها لله عليّ انما جعلت ذلك على نفسي أصليهما شكراً لله ولم أوجبها على نفسي ، أفأدعها اذا شئت ؟ قال : نعم <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب النوادر من الكتاب ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة ، فليستغفر ربّه وينوي أن لا يعود قبل أن يواقع ثم ليواقع ، وقد أجزأ ذلك عنه من الكفارة ، فاذا وجد السبيل الى ما يكفر يوماً من الأيام فليكفر <sup>(٢)</sup> .

وهذه أربعة مواضع يكون الراوي فيها عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام صفوان بن يحيى بسند واحد أيضاً مغاير للسند السابق .

ومنها : ما في باب الرجل يستأجر الأرض أو الدار فيؤاجرها بأكثر مما استأجرها من معيشة الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا تقبّلت أرضاً بذهب أو فضة ، فلا تقبّلها بأكثر مما تقبّلها به ، وان تقبّلها بالنصف والثلث ، فلك أن تقبّلها بأكثر مما تقبّلتها به ؛ لأنّ الذهب والفضة مضمونان <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب أنّ الأئمة هم الذين ذكرهم الله يعرفون أهل الجنة والنار من بصائر الدرجات ، قال : حدّثنا علي بن اسماعيل ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ ﴿ وعلى الأعراف رجال ﴾

(١) فروع الكافي ٧ : ٤٥٥ ح ٥ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ٤٦١ ح ٦ .

(٣) فروع الكافي ٥ : ٢٧٣ ح ١٧ .

يعرفون كلّاً بسياهم ﴿ قال : هم الأئمة من أهل بيت محمد ﷺ <sup>(١)</sup> .

فنقول : هذه عدّة مواضع قد روى فيها صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار الذي روى عن أبي عبد الله عليه السلام ، وقد علمت ممّا أسلفناه أنّ اسحاق بن عمار الذي روى عن أبي عبد الله عليه السلام هو اسحاق بن عمار بن حيّان ، فيكون هو المراد في المواضع المذكورة التي يكون الراوي فيها عنه صفوان بن يحيى .

## الثاني

**أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الذي روى**

**عن مولانا الصادق عليه السلام هو عبد الله بن جبلة**

وهو كثير أيضاً ، منه : ما في باب الخوف والرجاء من كتاب الايمان والكفر من أصول الكافي ، قال : محمد بن الحسن ، عن سهل بن زياد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : يا اسحاق خف الله كأنك تراه ، وان كنت لا تراه فأنّه يراك ، وان كنت ترى أنّه لا يراك فقد كفرت ، وان كنت تعلم أنّه يراك ثمّ برزت له بالمعصية ، فقد جعلته من أهون الناظرين اليك <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب المصافحة من الكتاب المذكور ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ، فنظر اليّ بوجه قاطب ، فقلت : ما الذي غيرك لي ؟ قال : الذي غير لاخوانك ، بلغني يا اسحاق أنك أقعدت ببابك بواباً يرد عنك فقراء الشيعة ، فقلت : جعلت فداك أنّي خفت الشهرة ، قال : أفلا خفت البليّة ؟ أو ما

(١) بصائر الدرجات ص ٥٠٠ ح ١٧ .

(٢) أصول الكافي ٢ : ٦٧ - ٦٨ ح ٢ .

علمت أنَّ المؤمنين اذا التقيا فتصافحا أنزل الله تعالى الرحمة عليهما ، فكانت تسعة وتسعين لأشدهما حباً لصاحبه ، فاذا توافقا غمرتھا الرحمة ، فاذا قعدا يتحدّثان ، قالت الحفظة بعضها لبعض : اعتزلوا بنا ، فلعلّ لهما سرّاً وقد سترهما الله عليهما ، فقلت : أليس الله تعالى يقول ﴿ ما يلفظ من قول الاّ لديه رقيب عتيد ﴾ <sup>(١)</sup> فقال : يا اسحاق ان كانت الحفظة لا تسمع ، فأنّه عالم السرّ يسمع ويرى <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب ما أخذ الله على المؤمنين من النصر من الكتاب المذكور أيضاً ، قال : عن سهل بن زياد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما كان ولا يكون وليس بكائن مؤمن الاّ وله جار يؤذيه ، ولو أنّ مؤمناً في جزيرة من جزائر البحر لا تبعث له من يؤذيه <sup>(٣)</sup> .

ومنه : أيضاً ما في باب الشرك من الكتاب المذكور ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن سماعة ، عن أبي بصير ، واسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله الاّ وهم مشركون ﴾ <sup>(٤)</sup> قال : يطبع الشيطان من حيث لا يعلم فيشرك <sup>(٥)</sup> . قوله « واسحاق بن عمار » عطف على قوله « سماعة » والتقدير : عبد الله بن جبلة عن اسحاق بن عمار عنه عليه السلام .

ومنه : ما في باب الأسواق من مطاعم الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، عن

(١) ق : ١٨ .

(٢) أصول الكافي ٢ : ١٨٢ - ١٨٣ ح ١٤ .

(٣) أصول الكافي ٢ : ٢٥١ ح ١١ .

(٤) يوسف : ١٠٦ .

(٥) أصول الكافي ٢ : ٣٩٧ ح ٣ .

أبي عبد الله عليه السلام قال : السويق الجاف يذهب بالبياض (١) .

وهذه خمسة مواضع قد روى فيها عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام بسند واحد ، وهنا مواضع أخر قد روى فيها عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام أيضاً ، ينبغي التنبيه عليها ، فنقول :

منها : ما في كتاب العقل والجهل من أصول الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : جعلت فداك ان لي جاراً كثير الصلاة كثير الصدقة كثير الحج لا بأس به ، قال : يا اسحاق كيف عقله ؟ قال : قلت له ، جعلت فداك ليس له عقل ، قال : فقال : لا ينتفع (٢) بذلك منه (٣) .

ومنها : ما في باب الفضل في نفقة الحج من كتاب حج الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : هدية الحج من الحج (٤) .

ومنها : ما في باب الحد في اللواط من كتاب حدود الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : محرم قبل غلاماً من شهوة ، قال : يضرب مائة سوط (٥) .

وهذه ثلاثة قد روى فيها عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام بسند واحد أيضاً ، لكن مغايراً للسند الأول .

(١) فروع الكافي ٦ : ٣٠٦ ح ٦ .

(٢) في الكافي : لا يرتفع .

(٣) أصول الكافي ١ : ٢٤ ح ١٩ .

(٤) فروع الكافي ٤ : ٢٨٠ ح ٥ .

(٥) فروع الكافي ٧ : ٢٠٠ ح ٩ .

ومنها : ما في باب النوادر من كتاب صوم الكافي ، قال : سهل بن زياد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار وأغيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله ﷺ اذا أتى بطيب يوم الفطر بدأ بنسائه (١) .

ومنها : ما في باب النذور من التهذيب ، عن الصفار ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : رجل مرض فاشترى نفسه من الله بمائة ألف درهم ، ان هو عافاه الله من مرضه ، فبرىء ، فقال : يا اسحاق لمن جعلته ؟ قال : قلت : جعلت فداك للامام ، قال : نعم هو الله ، وما كان الله فهو للامام (٢) .

ومنها : ما في باب الطيب للمحرم من حج الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المحرم يمس الطيب وهو نائم ، قال : يغسله وليس عليه شيء (٣) .

ومنها : ما في باب القمار من معيشة الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن علي ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الاملاك يكون والعرس ، فينثر على القوم ، فقال : حرام ولكن ما أعطوك منه فخذ (٤) .

ومنها : ما في الباب المذكور ، قال : الحسين بن محمد ، عن محمد بن أحمد النهدي ، عن يعقوب بن يزيد ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت له :

(١) فروع الكافي ٤ : ١٧٠ ح ٥ .

(٢) تهذيب الأحكام ٨ : ٣١٥ - ٣١٦ ح ٥١ .

(٣) فروع الكافي ٤ : ٣٥٥ - ٣٥٦ ح ١٥ .

(٤) فروع الكافي ٥ : ١٢٣ - ١٢٤ ح ٨ .

الرجل الفقير يهدي اليّ الهدية يتعرّض لما عندي ، فأخذها ولا أعطيه شيئاً أنحلّ لي ؟ قال : نعم هي لك حلال ولكن لا تدع أن تعطيه <sup>(١)</sup> . الظاهر أنّ المسؤول هو مولانا الصادق عليه السلام .

ومنها : ما في باب من أمكن من نفسه من نكاح الكافي ، قال : الحسين بن محمد ، عن محمد بن عمران ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : هؤلاء المختنون يبتلون بهذا البلاء فيكون المؤمن مبتلى ، والناس يزعمون أنّه لا يبتلى به أحد لله فيه حاجة ؟ فقال : نعم قد يكون مبتلى به ، فلا تكلموهم فإنهم يجدون لكلامكم راحة ، قلت : جعلت فداك فإنهم ليسوا يصبرون ، قال : هم يصبرون ولكن يطلبون بذلك اللذة <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في أواخر باب النوادر من وصايا الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : سألت عن رجل كانت له عندي دنائير وكان مريضاً ، فقال لي : ان حدث بي حدث فاعط فلاناً عشرين ديناراً ، واعط أخي بقيّة الدنانير ، فمات ولم أشهد موته ، فأتاني رجل مسلم صادق ، فقال لي : أنّه أمرني أن أقول لك أنظر الدنانير التي أمرتك أن تدفعها الى أخي ، فتصدّق منها بعشرة دنائير اقسما في المسلمين ، ولم يعلم أخوه أنّ له عندي شيئاً ، فقال : أرى أن تصدّق منها بعشرة دنائير كما قال <sup>(٣)</sup> .

(١) فروع الكافي ٥ : ١٤٣ ح ٦ وفي السند فيه تأمل .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٥٥١ ح ١٠ .

(٣) فروع الكافي ٧ : ٦٤ - ٦٥ ح ٢٧ .



### الثالث

#### أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو ابن أبي عمير

ونذكر منه مواضع ، منها : ما في باب الحرز والعوذة من كتاب الدعاء من أصول الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك اني أخاف العقارب ، فقال : أنظر الى بنات نعش الكواكب الثلاثة ، الأوسط منها يجنبه كوكب صغير قريب منه تسميه العرب السهوى ، ونحن نسميه أسلم ، أحوذ النظر اليه كل ليلة وقل ثلاث مرّات : يا ربّ السلام صلّ على محمّد وآل محمّد وعجل فرجهم وسلّمنا ، قال اسحاق : فما تركته منذ دهري الأمرة واحدة ، فضربتني العقب (١) .

ومنها : ما في باب فرض الزكاة من كتاب زكاة الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ ﴿ وان تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ﴾ (٢) فقال : هي سوى الزكاة انّ الزكاة علانية غير سرّ (٣) .

ومنها : ما في حبّ النساء من أوّل كتاب نكاح الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من أخلاق الأنبياء حبّ النساء (٤) .

ومنها : ما في باب ما يلحق الميت بعد موته من كتاب وصايا الكافي ، قال : علي

(١) أصول الكافي ٢ : ٥٧٠ ح ٦ .

(٢) البقرة : ٢٧٣ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٥٠٢ ح ١٧ .

(٤) فروع الكافي ٥ : ٣٢٠ ح ١ .

بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : يتبع الرجل بعد موته ثلاث خصال : صدقة أجراها الله في حياته فهي تجري له بعد موته ، وسنة هدى سنها فهي يعمل بعد موته ، وولد صالح يدعو له <sup>(١)</sup> . وهذه أربعة مواضع قد روى فيها ابن أبي عمير بسند واحد عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام .

## الرابع

**أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن**

**مولانا الصادق عليه السلام هو يونس بن عبد الرحمن**

وهو كثير أيضاً ، منه : ما في باب الكبائر من كتاب الايمان والكفر من أصول الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الكبائر فيها استثناء أن يغفر لمن يشاء ؟ قال : نعم <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في الباب المذكور ، قال : علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل ﴿ الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللوم ﴾ <sup>(٣)</sup> قال : الفواحش الزنا والسرقة ، واللمم الرجل يلتم بالذنب فيستغفر الله منه <sup>(٤)</sup> .

ومنه : ما في باب اللوم من الكتاب المذكور ، قال : علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ما من مؤمن

(١) فروع الكافي ٧ : ٥٦ ح ٣ .

(٢) أصول الكافي ٢ : ٢٨٤ ح ١٩ .

(٣) النجم : ٣٢ .

(٤) أصول الكافي ٢ : ٢٧٨ ح ٧ .

الأوله ذنب يهجره زماناً ثمَّ يلمَّ به ، وذلك قول الله عزَّوجلَّ ﴿الَاللهم﴾ (١).

ومنه : ما في باب صلاة الملاحين والكارين من صلاة الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألته عن الملاحين والأعراب هل عليهم تقصير ؟ قال : لا ، بيوتهم معهم (٢). والظاهر أنَّ المسؤول هو مولانا الصادق عليه السلام .

ومنه : ما في باب فضل صوم شعبان وصلته برمضان من صوم الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : انما يصام يوم الأربعاء لأنَّه لم تعذب أمة فيما مضى الا في يوم الأربعاء وسط الشهر ، فيستحبُّ أن يصام ذلك اليوم (٣).

وهذه خمسة مواضع قد روى فيها يونس بن عبد الرحمن ، عن اسحاق بن عمار ، الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام بسند واحد .

ومنه : ما في باب من كان له حمل فنوى أن يسميه محمداً أو علياً ولد له ذكر من كتاب عقيقة الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن اسماعيل بن مزار ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : ما من رجل يحمل له حمل ، فينوي أن يسميه محمداً الا كان له ذكر ان شاء الله ، وقال : هاهنا ثلاثة محمّد محمّد محمّد . قال : وقال أبو عبد الله عليه السلام في حديث آخر : يأخذ بيدها ويستقبل القبلة عند الأربعة أشهر ، ويقول : اللهم اني سمّيته محمداً ، ولد له غلام ، فان حوّل اسمه أخذ منه (٤).

(١) أصول الكافي ٢ : ٤٤٢ ح ٣ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٤٣٨ ح ٩ .

(٣) فروع الكافي ٤ : ٩٤ ح ١٢ .

(٤) فروع الكافي ٦ : ١١ ح ٣ .

## الخامس

**أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن  
مولانا الصادق عليه السلام هو سيف بن عميرة**

والذي يحضرنى منه أربعة مواضع :

منها : ما في باب المائة والخمسين من البصائر ، قال : حدثنا أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الامام يسمع الصوت في بطن أمه ، فاذا سقط الى الأرض كتب على عضده الأيمن ﴿ وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم ﴾ <sup>(١)</sup> فاذا ترعرع نصب له عموداً من نور من السماء الى الأرض يرى به أعمال العباد <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في كتاب العقل والجهل من أصول الكافي ، قال : أحمد بن ادريس ، عن محمد بن حسان ، عن أبي محمد الرازي ، عن سيف بن عميرة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : من كان عاقلاً كان له دين ، ومن كان له دين دخل الجنة <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب الفطرة من صوم الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن داود بن النعمان ، وسيف بن عميرة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل لا يكون عنده شيء من الفطرة إلا ما يؤدّي عن نفسه وحدها يعطيه غريباً ، أو يأكل هو وعياله ، قال : يعطي بعض عياله

(١) الأنعام : ١١٥ .

(٢) بصائر الدرجات ص ٤٣١ ح ٣ .

(٣) أصول الكافي ١ : ١١ ح ٦ .

ثم يعطي الآخر عن نفسه يردّونها ، فيكون عنهم جميعاً فطرة واحدة (١) .

ومنها : ما في باب الغريق والمصعوق من طهارة الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت عن الغريق أيغسل ؟ قال : نعم ويستبرأ ، قلت : وكيف يستبرأ ؟ قال : يترك ثلاثة أيام قبل أن يدفن ، وكذلك صاحب الصاعقة ، فإنه ربّما ظنّوا أنّه مات ولم يمّت (٢) . والظاهر أنّ المسؤول هو مولانا الصادق عليه السلام .

### السادس

#### أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو الحسن بن محبوب

فنقول : هي كثيرة ، منها : ما في باب صلة الرحم من كتاب الايمان والكفر من أصول الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إنّ صلة الرحم والبرّ ليهوّنان الحساب ويعصمان من الذنوب ، فصلوا أرحامكم ، وبرّوا باخوانكم ، ولو بحسن السلام وردّ الجواب (٣) .

ومنها : ما في باب الظلم من الكتاب المذكور ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إنّ الله عزّ وجلّ أوحى الى نبيّ من الأنبياء (٤) في ملكة جبار من الجبارين : أن اتت هذا الجبار ، فقل له : أنّي لم أستعملك على سفك الدماء واتخاذ الأموال ، وأنما

(١) فروع الكافي ٤ : ١٧٢ ح ١٠ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٢٠٩ - ٢١٠ ح ٢ .

(٣) أصول الكافي ٢ : ١٥٧ ح ٣١ .

(٤) في الكافي : أنبيائه .

استعملتكَ لتكفّ عنيّ أصوات المظلومين ، فانيّ لم أدع ظلامتهم وان كانوا كفّاراً<sup>(١)</sup> .  
ومنها : ما في تفسير الذنوب من الكتاب ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن  
ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان أبي عليه السلام  
يقول : نعوذ بالله من الذنوب التي تعجلّ الفناء ، وتقرب الآجال ، وتخلّي الديار ،  
وهي : قطيعة الرحم ، والعقوق ، وترك البر<sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب السجود والتسبيح والدعاء فيه في الفراض من صلاة الكافي ،  
قال : أحمد بن ادريس ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار ،  
قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : اني كنت أمهد لأبي فراشه فأتظره حتّى يأتي ، فاذا  
آوى الى فراشه ونام قت الى فراشي ، وإنه أبطأ عليّ ذات ليلة ، فأتيت المسجد في  
طلبه ، وذلك بعد ما هدأ الناس ، فاذا هو في المسجد ساجد ، وليس في المسجد غيره ،  
فسمعت حينه وهو يقول : سبحانك اللهم أنت ربّي حقّاً حقّاً ، سجدت لك يا ربّ  
تعبداً ورقاً ، اللهم انّ عملي ضعيف فضاعفه لي ، اللهم قني عذابك يوم تبعث عبادك ،  
وتب عليّ إنّك أنت التّوّاب الرحيم<sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب الصرف من معيشة الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد  
بن محمد وسهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي  
عبد الله عليه السلام : يكون للرجل عندي الدراهم الوضع ، فيلقاني ويقول : كيف سعر  
الوضع اليوم ، فأقول له كذا وكذا ، فيقول : أليس لي عندك كذا وكذا ألف درهم  
وضحاً ؟ فأقول : بلى ، فيقول لي : حوّلها الى دنائير بهذا السعر وأثبتها لي عندك ، فما  
ترى في هذا ؟ فقال لي : اذا كنت قد استقصيت له السعر يومئذ فلا بأس بذلك ،  
فقلت : اني لم أوازنه ولم أناقده ، أمّا هو كلام بيني وبينه ، فقال : أليس الدراهم من

(١) أصول الكافي ٢ : ٣٣٣ ح ١٤ .

(٢) أصول الكافي ٢ : ٤٤٨ ح ٢ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٣٢٣ ح ٩ .

عندك والدنانير من عندك ؟ قلت : بلى ، فقال : لا بأس بذلك <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب ما يجب فيه الحدّ في الشراب من حدود الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، ومحمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شرب حسوة خمر ، قال : يجلّد ثمانين جلدة قليلها وكثيرها حرام <sup>(٢)</sup> .

الحسوة بالحاء المهملة المضمومة : الجرعة من الشراب .

ومنها : ما في باب أنّه لا حدّ لمن لا حدّ عليه من حدود الكافي أيضاً ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا حدّ لمن لا حدّ عليه <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب ما يجب فيه الدية كاملة من ديات الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يضرب على عجانه ، فلا يستمسك غائظه ولا بوله ، أنّ في ذلك الدية كاملة <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في باب الشفتين من الكتاب المذكور ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اللطمة يسودّ أثرها في الوجه أنّ أرشها ستّة دنانير ، فإن لم تسودّ واخضرتّ فإنّ أرشها ثلاثة دنانير ، فإن احمرتّ ولم تخضرّ فإنّ أرشها دينار ونصف <sup>(٥)</sup> .

(١) فروع الكافي ٥ : ٢٤٥ ح ٢ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ٢١٤ ح ١ .

(٣) فروع الكافي ٧ : ٢٥٣ ح ١ .

(٤) فروع الكافي ٧ : ٣١٣ ح ١٢ .

(٥) فروع الكافي ٧ : ٣٣٣ ح ٤ .

## السابع

### أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

### مولانا الصادق عليه السلام هو محمد بن سنان

كما في باب التفويض الى رسول الله ﷺ من أصول الكافي، قال: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان الله أدب نبيه ﷺ، فلما انتهى به الى ما أراد، قال: ﴿أنتك لعلى خلق عظيم﴾<sup>(١)</sup> ففوض اليه دينه، فقال: ﴿ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾<sup>(٢)</sup>.

وكما في باب الصلاة جماعة من صلاة الكافي، قال: جماعة، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن اسحاق بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: أما يستحيي الرجل منكم أن تكون له الجارية فيبيعها فتقول: لم تكن تحضر الصلاة<sup>(٣)</sup>.

وكما أسلفنا ذكره من التهذيب، وهو ما رواه عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن اسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان موسى بن عمران، الى آخر ما سلف<sup>(٤)</sup>.

(١) القلم: ٤.

(٢) أصول الكافي ١: ٢٦٧ ح ٦.

(٣) فروع الكافي ٣: ٣٧٢ ح ٤.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٩ - ١١٠ ح ١٨٢.



### الثامن

**أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن**

**مولانا الصادق عليه السلام هو حماد بن عثمان**

كما في باب دخول المدينة من حجّ الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد ، عن حماد بن عثمان ، عن اسحاق بن عمار ، أن أبا عبد الله عليه السلام قال لهم : مرّوا بالمدينة فسلمّوا على رسول الله صلى الله عليه وآله من قريب ، وإن كان السلام <sup>(١)</sup> يبلغه من بعيد <sup>(٢)</sup> .

### التاسع

**أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن**

**مولانا الصادق عليه السلام هو أبان بن عثمان**

كما في باب مسح الرأس والقدمين من طهارة الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن أبان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المريض هل له رخصة في المسح ؟ قال : لا <sup>(٣)</sup> .

وفي كتاب المكاسب من التهذيب ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الوالد يحلّ له من مال ولده اذا احتاج اليه ؟ قال : نعم وإن كانت له جارية فأراد أن ينكحها قومها على نفسه ويعلن ذلك ، قال : واذا كان للرجل جارية فأبوه أملك بها أن يقع عليها ما لم

(١) في الكافي : الصلاة .

(٢) فروع الكافي ٤ : ٥٥٢ ح ٥ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٣٢ ح ١ .

يَسْمُهَا الابن (١).

وكما في باب الديون وأحكامها من كتاب الديون من التهذيب ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عليه دين ، فحضره الموت ، فيقول وليه : عليّ دينك ، قال : يبرأه ذلك وان لم يوفه وليه من بعده ، وقال : أرجو أن لا يأثم ، وأما ائمه على الذي يحبس (٢) .

### العاشر

**أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن  
مولانا الصادق عليه السلام هو الحسين بن أبي العلاء**

كما في باب القضايا والأحكام من التهذيب ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن موسى بن سعدان ، عن الحسين بن أبي العلاء ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يبضعه الرجل ثلاثين درهماً في ثوب وآخر عشرين درهماً في ثوب ، فبعث بالثوبين ولم يعرف هذا ثوبه ولا هذا ثوبه ، قال : يباع الثوبان فيعطى صاحب الثلاثين ثلاثة أخماس الثمن ، والآخر خمسي الثمن ، فإنّ صاحب العشرين قال لصاحب الثلاثين : اختر أيهما شئت ، قال : قد أنصفه (٣) .

ورواه في باب الصلح بين الناس أيضاً ، لكن باسناده الى الحسين بن أبي العلاء (٤) .

فنقول : هذه عشرة أقسام يكون الراوي فيها عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام غير غياث بن كلوب ، ولما علمت أنّ اسحاق بن عمار الراوي

(١) تهذيب الاحكام ٦ : ٣٤٥ ح ٩٠ .

(٢) تهذيب الاحكام ٦ : ١٨٨ ح ٢٢ .

(٣) تهذيب الاحكام ٦ : ٣٠٣ - ٣٠٤ ح ٥٤ .

(٤) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٠٨ ح ١٣ .

عن مولانا الصادق عليه السلام الراوي عنه غياث بن كلوب هو اسحاق بن عمار بن حيان الصيرفي ، يكون اسحاق بن عمار في المواضع المذكورة وغيرها مما يكون الراوي عنه غير غياث بن كلوب هو اسحاق بن عمار بن حيان أيضاً ، كما لا يخفى على المتأمل .

### الحادي عشر

**أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن**

**مولانا الصادق عليه السلام هو عبد الله بن المغيرة**

كما في باب الوقت الذي متى أدركه الانسان كان مدركاً للحج من حج الفقيه ، قال : روى عبد الله بن المغيرة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أدرك المشعر الحرام قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج<sup>(١)</sup> .

### المبحث السادس

**في أن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا موسى بن جعفر عليه السلام**

**هو الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام**

فهو اسحاق بن عمار بن حيان الثقة لوجوه :

منها : ما علمت من اطباق أئمة الرجال على أن اسحاق بن عمار منحصر في ابن عمار بن حيان ، وابن عمار بن موسى الساباطي ولا ثالث .

فنقول : أن اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي لا وجود له ، فلم يسبق الآسحاق بن عمار بن حيان ، فيحمل اسحاق بن عمار أينما وجد عليه ، وهذا المطلب وان ظهر مما أسلفناه ، لكن أعدنا الكلام فيه تأكيداً للمطلب وتنبهاً لما لم أتبه عليه فيما

سلف .

فنقول : انّ عمار الساباطي من مشاهير الرواة ومعارفها ، وقد اختلف التعبير عنه الى أربعة أنحاء : عمار بن موسى الساباطي ، وعمار بن موسى ، وعمار الساباطي ، وعمار ، واستعماله على النحو المسطور ممّا لا يكاد يخفى ، لكن لا بأس بالاشارة الى عدّة مواضع من ذلك ، فنقول :

من الأوّل : ما في باب كيفية الصلاة وصفتها من زيادات التهذيب ، قال : محمد بن علي بن محبوب ، عن علي بن خالد ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدّق بن صدقة ، عن عمار بن موسى الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : ان نسي الرجل التشهد في الصلاة ، فذكر أنّه قال بسم الله فقط ، فقد جازت صلاته وان لم يذكر شيئاً من التشهد أعاد الصلاة (١) .

ومنه أيضاً : ما في الباب المذكور ، قال : سعد ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدّق بن صدقة ، عن عمار بن موسى الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام الى آخره (٢) .

ومن الثاني : ما في الباب أيضاً ، قال : أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدّق بن صدقة ، عن عمار بن موسى ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم ما هو ؟ فقال : هو اذن (٣) .

ومنه أيضاً : ما في الباب ، قال : محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدّق بن صدقة ، عن عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل ينسي حرفاً من القرآن ، فذكر وهو راكع ، هل يجوز له أن يقرأ ؟ قال : لا

(١) تهذيب الأحكام ٢ : ٣١٩ ح ١٥٩ .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٩٣ ح ٣٣ .

(٣) تهذيب الأحكام ٢ : ٣١٧ ح ١٥٢ .

ولكن اذا سجد فليقرأه<sup>(١)</sup>.

ومن الثالث : ما في الباب المذكور أيضاً ، قال : سعد ، عن أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدّق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون في الصلاة ، فيرى حيّة بجياله ، يجوز له أن يتناولها فيقتلها ؟ فقال : ان كان بينه وبينها خطوة واحدة فليتحفظ وليقتلها والآ فلا<sup>(٢)</sup>.

ومنه أيضاً : ما في الباب المذكور ، قال : أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن مروان بن مسلم ، وعمار الساباطي الى آخره<sup>(٣)</sup>.

ومن الرابع : ما في الباب أيضاً ، قال : أحمد بن محمد ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام : لا تجزى صلاة لا يصيب الأنف ما يصيب الجبين<sup>(٤)</sup>. ولا يخفى أن محمد بن أحمد بن يحيى يروي عن عمار هذا بثلاث وسائط كما علمت آنفاً ، فقد روى هنا عنه من غير واسطة .

ومنه أيضاً : ما في الباب المذكور ، قال : أحمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدّق بن صدقة ، عن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان نسي القنوت في شيء من الصلاة حتّى يركع ، فقد جازت صلاته وليس عليه شيء ، وليس له أن يدعه متعمداً<sup>(٥)</sup>.

فنقول : مع كون عمار الساباطي من مشاهير الرواة ومعارفها ، مع ذلك يقيّد تارة بابن موسى الساباطي ، وأخرى بالساباطي ، ومرة بابن موسى ، والاطلاق قليل ، فلو كان له ابن يكون التقييد فيه أولى ، ومع ذلك لم يوجد في شيء من الأسانيد تقييد

(١) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٩٧ ح ٥١ .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٣٣١ ح ٢٢٠ .

(٣) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٩٨ ح ٥٧ .

(٤) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٩٨ ح ٥٨ .

(٥) تهذيب الأحكام ٢ : ٣١٥ ح ١٤١ .

اسحاق بن عمار بشيء من القيود المذكورة ، ومنه يظهر بطلان الدعوى المذكورة .  
وأيضاً لو كان اسحاق ابناً لعمار ، لم لم يرو عن والده ولو بعنوان الندرة ؟ مع كونه  
معه في الطبقة ، فكيف يذيع رواية مصدق بن صدقة عن عمار ولم يرو عنه ابنه في  
موضع ؟ ومنه يظهر أنه مخالف للواقع ، وقد علمت الداعي لذلك مع جوابه .

فاسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق والكاظم عليهما السلام لا يكون إلا  
اسحاق بن عمار بن حيان ؛ اذ المفروض انحصار ابن عمار فيها ، فحيث علم أنه ليس  
في الأسانيد لابن عمار بن موسى الساباطي وجود ، تعين الحمل على أنه اسحاق بن  
عمار بن حيان ، فيكون هو الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً ، وهو المطلوب .  
ومنها : ما يظهر مما رواه شيخنا الصدوق في باب العارية من الفقيه ، قال : روي  
عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله أو أبي ابراهيم عليهما السلام قال : العارية ليس على  
مستعيرها ضمان إلا أن يشترط ، إلا ما كان من ذهب أو فضة ، فأنها مضمونتان ،  
اشترطا أو لم يشترطا <sup>(١)</sup> .

وجه الدلالة : هو أن المدلول عليه بذلك هو أن الراوي عنها عليهما السلام شخص  
واحد ، وقد علم مما فضلنا فيما سلف أن الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو اسحاق  
بن عمار بن حيان ، فيكون هو الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً ، وهو  
المطلوب .

لا يقال : إن غاية ما يظهر من ذلك أن يكون الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام في  
هذا المطلب هو الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، ولا يلزم منه أن يكون اسحاق بن  
عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام في كل موضع ذلك .

لأننا نقول : الثبوت في الجملة يكفي في المقام ؛ اذ حينئذ نقول : قد ثبت في هذا المقام  
أن اسحاق بن عمار الذي روى عن مولانا الكاظم عليه السلام هو ابن عمار بن حيان ،

فيكون هو المراد أينما وجد راوياً عنه عليه السلام ؛ لعدم ظهور غيره مع أصالة عدمه .

ومن هذا القبيل ما رواه ثقة الاسلام في باب من يجب عليه الهدي من حجّ الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : الرجل يخرج من حجّته شيئاً يلزمه فيه دم ، يجزيه أن يذبحه اذا رجع الى أهله ؟ فقال : نعم ، وقال فيما أعلم : يتصدّق به .

قال اسحاق بن عمار : وقلت لأبي ابراهيم عليه السلام : الرجل يخرج من حجّته ما يجب عليه الدم ولا يهريقه حتّى يرجع الى أهله ، فقال : يهريقه في أهله ويأكل منه الشيء <sup>(١)</sup> .

ومنها : الرواية السالفة التي أوردناها في المبحث الثالث التي رواها ثقة الاسلام عن أحمد بن مهران ، فإنّ اسحاق بن عمار رواها عن مولانا الكاظم عليه السلام ، وفي موضعين منها دلالة على أنّ اسحاق بن عمار هو ابن عمار بن حيّان : أحدهما : قوله « واخوتك وأهل بيتك » لما نهّنا عليه فيما سلف من أنّ الاخوة إنّما هم لابن عمار بن حيّان ، لا ابن عمار بن موسى على فرض وجوده .

والثاني : قول سيف بن عميرة في آخرها « حتّى قام بنو عمار بأموال الناس » لما ذكر . فنقول : إنّ الراوي فيها هو ابن عمار بن حيّان الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، فيكون في المواضع الأخر أيضاً كذلك لما ذكرنا .

ومنها : ملاحظة الرواة ، فإنّ أكثر الرواة عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام هم الرواة عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، وقد علم أنّ الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو ابن عمار بن حيّان ، فيكون هو الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً ؛ لوحدة الرواة بل وحدة السند .

فنقول : تنقيح الأمر في ذلك يستدعي التكلم في مقامات :

## المقام الأول

**فيما اذا كان الراوي عنه صفوان بن يحيى**

فأنك قد عرفت أنه يروي عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، وقد عرفت أنه في غاية الكثرة ، وهو بعينه يروي عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام ، فيظهر منه أن اسحاق بن عمار في المقامين واحد ، وقد علم أن الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو ابن عمار بن حيان ، فيكون هو الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام .

أما روايته عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، فقد أوردنا كثيراً منها فيما سلف . وأما روايته عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام ، فهي أيضاً كثيرة بل متنوعة على أنواع :

## النوع الأول

**أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار**

**هو صفوان مع وحدة الطريق اليه**

وهو في مواضع كثيرة : منها : ما في باب من يريد السفر أو يقدم من سفر متى يجب عليه التقصير والتمام من صلاة الكافي ، قال : أحمد بن ادريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألت عن الرجل يكون مسافراً ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة ، أيتّم الصلاة أم يكون مقصراً حتى يدخل أهله ؟ قال : بل يكون مقصراً حتى يدخل أهله <sup>(١)</sup> .



ومنها : ما في باب الرجل يخلف عند أهله من النفقة ما يكون في مثله الزكاة من الكافي ، قال : أحمد بن ادریس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : قلت له : رجل خلف عند أهله ألفين لستين عليها زكاة ؟ قال : ان كان شاهداً فعليه زكاة ، وان كان غائباً فليس عليه زكاة <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب من أحرم دون الوقت من كتاب حجّه ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : سألته عن الرجل يجيء معتمراً عمرة رجب ، فيدخل عليه هلال شعبان قبل أن يبلغ الوقت أيحرم قبل الوقت ويجعلها لرجب أو يؤخر الاحرام الى العتيق ويجعلها لشعبان ؟ قال : يحرم قبل الوقت فيكون لرجب ؛ لأنّ لرجب فضله وهو الذي نوى <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب من جاوز ميقاته بغير احرام من الكتاب : قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الاحرام من عمرة ، قال : ليس به بأس وكان يريد العتيق أحبّ اليّ <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في صفة الاحرام من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : ان أصحابنا يختلفون في وجهين من الحجّ ، يقول بعض : أحرم بالحجّ مفرداً ، فاذا طفت بالبيت بين الصفا والمروة فأحلّ واجعلها عمرة ، وبعضهم يقول : أحرم وانو المتعة

(١) فروع الكافي ٣ : ٥٤٤ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٤ : ٣٢٣ ح ٩ .

(٣) فروع الكافي ٤ : ٣٢٥ ح ٩ .

بالعمرة الى الحجّ، أيّ هذين أحبّ اليك؟ قال: انو المتعة (١).

ومنها: ما في الباب أيضاً، قال: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن اسحاق بن عمار، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: اذا أحرم الرجل في دبر المكتوبة ألبّي حين ينهض به بعيره أو جالساً في دبر الصلاة؟ قال: أيّ ذلك شاء صنع (٢).

ومنها: ما في باب المحرم يحتجم من الكتاب، قال: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل نسي أن يقلّم أظفاره عند احرامه، قال: يدعها، قلت: فإن رجلاً من أصحابنا أفتاه بأن يقلّم أظفاره ويعيد احرامه ففعل، قال: عليه دم يهريقه (٣).

ومنها: ما في باب طواف المريض من الكتاب، قال: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال: سألته عن المريض المغلوب يطاف عنه بالكعبة؟ قال: لا ولكن يطاف به (٤).

ومنها: ما في باب ركعتي الطواف ووقتها من الكتاب، قال: أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: ما رأيت الناس أخذوا عن الحسن والحسين عليهما السلام إلا الصلاة بعد العصر وبعد الغداة في طواف الفريضة (٥).

(١) فروع الكافي ٤: ٣٣٣ ح ٥.

(٢) فروع الكافي ٤: ٣٣٤ ح ١٣.

(٣) فروع الكافي ٤: ٣٦٠ - ٣٦١ ح ٣.

(٤) فروع الكافي ٤: ٤٢٢ ح ٣.

(٥) فروع الكافي ٤: ٤٢٤ ح ٥.

ومنها : ما في باب المتمتع تعرض له الحاجة من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتمتع يجيء فيقضي متعته ، ثم يبدو له الحاجة فيخرج الى المدينة ، أو الى ذات عرق ، أو الى بعض المعادن ، قال : يرجع الى مكة بعمره ان كان في غير الشهر الذي يتمتع فيه ؛ لأن لكل شهر عمرة وهو مرتين بالحج ، قلت : فان دخل في الشهر الذي خرج منه ؟ قال : كان أبي مجاوراً هاهنا فخرج متلقياً بعض هؤلاء ، فلما رجع بلغ ذات عرق أحرم من ذات عرق بالحج ودخل وهو محرم بالحج <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب نادر من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن جارية لم تحض خرجت مع زوجها وأهلها ، فحاضت فاستحيت أن تعلم أهلها وزوجها حتى قضت المناسك وهي على تلك الحالة ، فواقعها زوجها ثم رجعت الى الكوفة ، فقالت لأهلها : كان من الأمر كذا وكذا ، قال : عليها سوق بدنة وعليها الحج من قابل وليس على زوجها شيء <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب تقديم طواف الحج للمتمتع من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتمتع اذا كان شيخاً كبيراً أو امرأة تخاف الحيض تعجل طواف الحج قبل أن تأتي منى ، فقال : نعم من كان هكذا يعجل <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب الحروج الى منى ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام ، قال :

(١) فروع الكافي ٤ : ٤٤٢ ح ٢ .

(٢) فروع الكافي ٤ : ٤٥٠ ح ١ .

(٣) فروع الكافي ٤ : ٤٥٧ ح ١ .

سألته عن الرجل يكون شيخاً كبيراً أو مريضاً يخاف ضغط الناس وزحامهم يحرم بالحجّ ويخرج الى منى قبل يوم التروية ؟ قال : نعم ، قلت : يخرج الرجل الصحيح يلتمس مكاناً ويتروّح بذلك المكان ؟ قال : لا ، قلت : يغجّل يوم ؟ قال : نعم ، قلت : بيومين ؟ قال : نعم ، قلت : ثلاثة ؟ قال : نعم ، قلت : أكثر من ذلك ؟ قال : لا<sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب ليلة المزدلفة ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام أي ساعة أحب اليك أن أفيض من جمع ؟ فقال : قبل طلوع<sup>(٢)</sup> الشمس بقليل ، فهي أحب الساعات الي<sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب السعي في وادي محسّر من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام ، قال : سألته عن حدّ جمع ، قال : ما بين المأزمين الى وادي محسّر<sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في باب الرمي عن العليل ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن المريض يرمى عنه الجمار ؟ قال : نعم ويحمل الى الجمرة ويرمى عنه<sup>(٥)</sup> .

ومنها : ما في باب الزيارة والغسل فيها من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن غسل الزيارة يقتسل الرجل بالليل ويزور في الليل بغسل واحد ، أيجزيه ذلك ؟ قال : يجزيه ما لم يحدث وضوءً ، فان أحدث فليعد غسله

(١) فروع الكافي ٤ : ٤٦٠ ح ١ .

(٢) في الكافي : أن تطلع .

(٣) فروع الكافي ٤ : ٤٧٠ ح ٥ .

(٤) فروع الكافي ٤ : ٤٧١ ح ٥ .

(٥) فروع الكافي ٤ : ٤٨٥ ح ٢ .

بالليل (١).

ومنها : ما في معيشة الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يكون عنده الرهن ، فلا يدري لمن هو من الناس ؟ فقال : لا أحب أن يبيعه حتى يجيء صاحبه ، قلت : لا يدري لمن هو من الناس ؟ فقال : فيه فضل أو نقصان ؟ قلت : فان كان فيه فضل أو نقصان ، قال : ان كان فيه نقصان ، فهو أهون يبيعه فيوجر فيما نقص من ماله ، وان كان فيه فضل فهو أشدهما عليه يبيعه ويمسك فضله حتى يجيء صاحبه (٢).

ومنها : ما في باب الصروف من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يبيعه الورق بالدنانير وأتزن به ، فأزن له حتى أفرغ ، ولا يكون بيني وبينه عمل إلا أن في ورقه نفاية وزيوفاً وما لا يجوز ، فيقول : انتقدها وردّ نفايتها ، فقال : ليس به بأس ، ولكن لا يوجر ذلك أكثر من يوم أو يومين وإنما هو الصرف ، قلت : فان وجدت في ورقة فضلاً مقدار ما فيها من النفاية ، فقال : هذا احتياط ، هذا أحب الي (٣).

ومنها : ما في الباب أيضاً ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يأتيه بالورق ، فأشترى منها بالدنانير ، فاشتغل عن تعيير وزنها وانتقادها وفضل ما بيني وبينه فيها ، فأعطيه الدنانير وأقول : أنه ليس بيني وبينك بيع ، فاني قد نقضت الذي بيني وبينك من البيع ، وورقك عندي قرض ، ودنانيري عندك قرض ، حتى تأتيني

(١) فروع الكافي ٤ : ٥١١ ح ٢.

(٢) فروع الكافي ٥ : ٢٣٣ ح ٤.

(٣) فروع الكافي ٥ : ٢٤٦ ح ٧.

من الغد وأبايعه ، قال : ليس به بأس <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في الباب أيضاً ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يكون لي عليه المال ، فيقضي بعضاً دنائير وبعضاً دراهم ، فإذا جاء يحاسبني ليوقيني ما يكون قد تغير سعر الدنانير أيّ السعرين أحسب له الذي كان يوم أعطاني الدنانير أو سعر يومي الذي أحاسبه ؟ قال : سعر يوم أعطاك الدنانير ؛ لأنك حبست منفعتها عنه <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب اجارة الأجير وما يجب عليه من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يستأجر الرجل بأجرة معلومة ، فيبعثه في ضيعة ، فيعطيه رجل آخر دراهم ويقول : اشتر بهذا كذا وكذا وما ربحت بيني وبينك ، فقال : إذا أذن له الذي استأجره فليس به بأس <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب ترك طاعتهم من نكاح الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : وسألته عن المرأة الموسرة قد حجّت حجة الاسلام ، فتقول لزوجها : أحجّ <sup>(٤)</sup> من مالي أله أن يمنعه ؟ قال : نعم ويقول : حقّ عليك أعظم من حقك عليّ في هذا <sup>(٥)</sup> .

ومنها : ما في باب من طلق بغير الكتاب والسنة من طلاق الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ،

(١) فروع الكافي ٥ : ٢٤٨ ح ١٤ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٢٤٨ ح ١٦ .

(٣) فروع الكافي ٥ : ٢٨٧ ح ١ .

(٤) في الكافي : أحجّني .

(٥) فروع الكافي ٥ : ٥١٦ ح ١ .

عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألته عن رجل يطلق امرأته في طهر من غير جماع ، ثم يراجعها في يومه ، ثم يطلقها تبين بثلاث تطليقات في طهر واحد ؟ فقال : خالف السنة ، قلت : فليس له اذا هو راجعها أن يطلقها الا في طهر آخر ؟ قال : نعم ، قلت : حتى يجامع ؟ قال : نعم <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب أن المراجعة لا تكون الا بالمواقعة من الكتاب المذكور ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألته عن الرجل يطلق امرأته في طهر من غير جماع ، ثم يراجعها في يومه ذلك ، ثم يطلقها تبين منه بثلاث تطليقات في طهر واحد ؟ فقال : خالف السنة ، قلت : فليس له اذا هو راجعها أن يطلقها الا في طهر ؟ فقال : نعم ، قلت : حتى يجامع ؟ قال : نعم <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب الظهار ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، والرزاز ، عن أيوب بن نوح ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يظاهر من جاريته ، فقال : الحرّة والأمة في ذلك سواء <sup>(٣)</sup> .  
ومنها : ما في باب عدّة أمّهات الأولاد والرجل يعتق احداهنّ ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الأمة يموت سيدها ، قال : يفارقها ثم يزوّجها نكاحاً بعد انقضاء عدّتها ، قلت : فأين ما بلغنا عن أبيك في الرجل اذا تزوّج المرأة في عدّتها لم تحلّ له أبداً ، قال : هذا جاهل <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في كتاب الحدود في باب ما يحصّن وما لا يحصّن ، قال : أبو علي

(١) فروع الكافي ٦ : ٦٠ .

(٢) فروع الكافي ٦ : ٧٤ ح ٤ .

(٣) فروع الكافي ٦ : ١٥٦ ح ١١ .

(٤) فروع الكافي ٦ : ١٧١ ح ٢ .

الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل اذا زنا وعنده السرية والأمة تحصنه الحديث <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب صفة حد الزاني من الكتاب المذكور ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الزاني كيف يجلد ؟ قال : أشد الجلد ، قلت : فمن فوق الثياب ؟ فقال : بل يجرد <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب صفة حد القاذف من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : يجلد المفترى ضرباً بين الضربين يضرب جسده كله <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب حد الصبيان في السرقة من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : الصبيان اذا أتى بهم علي عليه السلام قال : قطع أناملهم ، قلت : من أين قطع ؟ قال : من المفصل مفصل الأنامل <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في باب حد القطع من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : تقطع يد السارق ويترك ابهامه وصدر راحته وتقطع رجله وتترك له من عقبه يمشي عليها <sup>(٥)</sup> .

وهذه اثنان وثلاثين موضعاً يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

(١) فروع الكافي ٧ : ١٧٨ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ١٨٣ ح ٣ .

(٣) فروع الكافي ٧ : ٢١٣ ح ٣ .

(٤) فروع الكافي ٧ : ٢٣٢ ح ٣ .

(٥) فروع الكافي ٧ : ٢٢٤ ح ١٣ .



مولانا الكاظم عليه السلام هو صفوان بن يحيى ، بل يكون السند فيها الى اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام عين السند الى اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام في خمسة عشر موضعاً من المواضع التي أوردنا فيها سلف ، فيظهر من ذلك ظهوراً بَيِّناً أنَّ اسحاق بن عمار فيها واحد ، وقد علمت أنَّ الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو اسحاق بن عمار بن حيَّان الثقة ، فيكون هو الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً ، وهو المطلوب . وأنما أوردناها بطولها للتنبيه على فوائد :

الأولى : أنَّ الاطلاع على الكثرة يكون أدخل في الحكم بالاتحاد .

والثانية : أنَّ ملاحظة متن الحديث في المقامين ممَّا يرشد الى كون اسحاق بن عمار فيها واحداً ؛ لكونه الظاهر من كَيْفِيَّةِ السُّؤال وضبط المسؤول عنه ومتاتته .

والثالثة : الاطلاع على قوَّة الثمرة المترتبة على التجشُّم في ابراز الوحدة في الراوي عن الامامين عليه السلام ؛ اذ عليه يكون النصوص المذكورة بأسرها صحيحة ، بخلافه على ما صار اليه العلامة - رفع الله تعالى قدره - ومن شاركه ووافقه ؛ اذ حينئذ يكون الجميع موثقاً ، وعلى القول بالاشتراك للزوم الحكم بالموثقية أيضاً الا عند ظهور القرينة على أنه ابن عمار بن حيَّان .

## النوع الثاني

مثل الأوَّل في وحدة السند في المقامين أيضاً ، الاَّ أنه مغاير مع السند المذكور في الأوَّل ، وهو على ما يحضرنى الآن في عدَّة مواضع :

منها : ما في باب المرأة التي تحرم على الرجل من نكاح الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : بلغنا عن أبيك أنَّ الرجل اذا تزوَّج المرأة في عدَّتْها لم تحل له أبداً ، فقال : هذا اذا كان

عالماً، فاذا كان جاهلاً فارقها وتعتدّ، ثمّ يتزوَّجها نكاحاً جديداً<sup>(١)</sup>.

ومنها : ما في باب ما يلزم من الأيمان والنذور من الكافي، قال : علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن رجل قال : لله عليّ المشي الى الكعبة ان اشتريت لأهلي شيئاً بنسيئة، قال : أيشقّ ذلك عليهم ؟ قال : نعم يشقّ عليهم أن لا يأخذ لهم شيئاً بنسيئة، قال : فليأخذ لهم بنسيئة وليس عليه شيء<sup>(٢)</sup>.

ومنها : ما في باب النذور من الكافي، قال : علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار، قال : قلت : رجل كانت عليه حجة الاسلام، فأراد أن يحجّ، ف قيل له : تزوّج ثمّ حجّ، فقال : ان تزوّجت فعليّ أن أحجّ فغلامي حرّ، فتزوّج قبل أن يحجّ : فقال : أعتق غلامه، فقلت : لم يرد بعته وجه الله، فقال : أنّه نذر في طاعة الله، والحجّ أحقّ من التزويج وأوجب عليه من التزويج، قلت : فإنّ الحجّ تطوّع، قال : وان كان تطوّعاً فهي طاعة لله قد أعتق غلامه<sup>(٣)</sup>.

وهذه ثلاثة مواضع يكون السند فيها الى اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام عين السند الى اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام في المواضع الأربعة السالفة، فيظهر من ذلك أنّ اسحاق بن عمار فيها واحد.

وبعبارة أخرى : فيظهر منه أنّ اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام هو الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام، وهو المطلوب.

### النوع الثالث

أن يكون الراوي مثل الأوّل والثاني في وحدة السند، إلّا أنّ السند فيه مغاير

(١) فروع الكافي ٥ : ٤٢٨ - ٤٢٩ ح ١٠.

(٢) فروع الكافي ٧ : ٤٤١ ح ١١.

(٣) فروع الكافي ٧ : ٤٥٥ - ٤٥٦ ح ٧.

للسند في الأولين .

كما في باب الرهن من معيشة الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يرهن العبد أو الثوب أو الحلي ، أو متاعاً من متاع البيت ، فيقول صاحب المتاع للمرتهن : أنت في حلّ من لبس هذا الثوب ، فألبس الثوب وأنتفع بالمتاع وأستخدم الخادم ؟ قال : هو له حلال اذا أحله وما أحبّ أن يفعل ، قلت : فأرتهن داراً لها غلّة لمن الغلّة ؟ قال : لصاحب الدار ، قلت : فأرتهن أرضاً بيضاء ، فقال صاحب الأرض : ازرعها لنفسك ، فقال : ليس هذا مثل هذا يزرعها لنفسه ، فهو له حلال كما أحلّ له ، الآنّه يزرع بماله ويعمرها<sup>(١)</sup> .

فإن اسحاق بن عمار هنا روى عن مولانا الكاظم عليه السلام بالسند الذي روى بذلك السند عن مولانا الصادق عليه السلام أيضاً . كما روى في باب الرجل يستأجر الأرض أو الدار فيؤاجرها بأكثر مما استأجرها من الكافي ، حيث قال : محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام الحديث<sup>(٢)</sup> .

فيظهر من ذلك أنّ اسحاق بن عمار في المقامين واحد ، والمفروض أنّ اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو اسحاق بن عمار بن حيّان ، فيكون هو الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام ، وهو المطلوب .

## النوع الرابع

أن يكون الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام هو

(١) فروع الكافي ٥ : ٢٣٥ ح ١٢ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٢٧٣ ح ٧ .

صفوان بن يحيى الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام أيضاً ، لكن لا على الأنحاء الثلاثة السالفة ، وهو كثير :

منه : ما في باب من أكل أو شرب وهو شاك من كتاب صوم الكافي ، قال : محمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : يكون عليّ اليوم واليومان من شهر رمضان ، فأتسحر مصباحاً ، أفطر ذلك اليوم وأقضي مكان ذلك يوماً آخر أو أتم على صوم ذلك اليوم وأقضي يوماً آخر ؟ فقال : لا بل تفطر ذلك اليوم ؛ لأنك أكلت مصباحاً وتقضي يوماً آخر <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في باب المال الذي لا يحول عليه الحول من كتاب زكاة الكافي ، قال : محمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يكون له الولد ، فيغيب بعض ولده ، فلا يدري أين هو ؟ ومات الرجل ، فكيف يصنع بميراث الغائب من أبيه ؟ قال : يعزل حتى يجيء ، قلت : فعلى ماله زكاة ؟ فقال : لا حتى يجيء ، قلت : فإذا هو جاء أيزكيه ؟ فقال : لا حتى يحول عليه الحول في يده <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب من يريد السفر أو يقدم من سفر متى يجب عليه التقصير أو التمام من صلاته ، قال : محمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألت عن الرجل يكون مسافراً ، ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة ، أيتّم الصلاة أم يكون مقصراً حتى يدخل أهله ؟ قال : بل يكون مقصراً حتى يدخل أهله <sup>(٣)</sup> .

فنقول : قد عرفت ممّا سلف أنّ اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام

(١) فروع الكافي ٤ : ٩٧ ح ٥ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٥٢٤ - ٥٢٥ ح ١ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٥ .

الذي يروي عنه صفوان بن يحيى هو ابن عمار بن حيان الصيرفي ، فيكون الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً ذلك ؛ لوحدة الراوي عنه في المقامين .

## المقام الثاني

فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

مولانا الكاظم عليه السلام هو عبد الله بن جبلة

فنقول : منه ما في باب الرجل يتزوج المرأة من نكاح الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن الحسن بن علي الكوفي ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن الرجل يهب لزواج ابنته المجارية وقد وطأها أيطأها زوج ابنته ؟ قال : لا بأس <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في باب ميراث المفقود من موارد الكافي ، قال : حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن ابن رباط ، وعبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام ، قال : سألته عن رجل كان له ولد ، فغاب بعض ولده ولم يدر أين هو ومات الرجل ، فأَي شيء يصنع بميراث الرجل الغائب من أبيه ؟ قال : يعزل حتى يجيء <sup>(٢)</sup> .

فنقول : في هذين الموضعين ونحوهما روى عبد الله بن جبلة عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام ، وقد علمت مما أوردنا فيما سلف أنّ عبد الله بن جبلة يروي عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، وقد علمت أيضاً أنّ الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو اسحاق بن عمار بن حيان ، فيكون هو الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً ذلك ، وهو المطلوب .

(١) فروع الكافي ٥ : ٣٦٢ ح ٣ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ١٥٥ ح ٨ .

### المقام الثالث

فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

مولانا الكاظم عليه السلام هو ابن أبي عمير

فنقول : منه ما في باب حبس المهر اذا أخلفت من نكاح الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : الرجل يتزوج المرأة متعة ، تشتري له أن تأتيه كل يوم حتى توفي شرطه ، أو تشتري أياماً معلومة تأتيه فيها ، فتعذر به فلا تأتيه على ما شرط عليها ، فهل يصلح له أن يحاسبها على ما لم تأت به من الأيام ، فيحبس عنها من مهرها بحساب ذلك ؟ قال : نعم ينظر ما قطعت من الشرط فيحبس عنها من مهرها بمقدار ما لم تف به ما خلا أيام الطمث فأنها لها ولا يكون عليها إلا ما حلّ له فرجها<sup>(١)</sup> .

فنقول : قد روى هنا ابن أبي عمير عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام ، وقد علم مما أوردنا فيما سلف أن ابن أبي عمير روى عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، وأنه اسحاق بن عمار بن حيان ، فيكون الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام الراوي عنه ابن أبي عمير ذلك ، وهو المطلوب .

### المقام الرابع

فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

مولانا الكاظم عليه السلام هو يونس بن عبد الرحمن

فنقول : منه ما في باب زكاة الذهب والفضة من زكاة الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن اسماعيل بن مزار ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن

(١) فروع الكافي ٥ : ٤٦١ ح ٤ .

أبي ابراهيم عليه السلام قال : قلت له : تسعون ومائة درهم وتسعة عشر ديناراً أعليها في الزكاة شيء ؟ فقال : اذا اجتمع الذهب والفضة ، فبلغ ذلك مائتي درهم ، ففيها الزكاة ؛ لأنّ عين المال الدراهم ، وكلّها خلا الدراهم من ذهب أو متاع ، فهو عرض مردود ذلك الى الدراهم في الزكاة والديات (١) .

ومنه : ما في باب المال الذي لا يحول عليه الحول من كتاب زكاته ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن اسماعيل بن مرّار ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألته عن رجل ورث مالا والرجل غائب هل عليه زكاة ؟ قال : لا حتّى يقدم ، قلت : أيزكيه حين يقدم ؟ قال : لا حتّى يحول عليه الحول وهو عنده (٢) .

ومنه : ما في باب أنّ العقيقة لا تجب على من لا يجد من كتاب عقيقة الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن اسماعيل بن مرّار ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألته عن العقيقة على المعسر والموسر ، فقال : ليس على من لا يجد شيء (٣) .

وهذه ثلاثة مواضع يكون الراوي فيها عن اسحاق بن عمار عن مولانا الكاظم عليه السلام يونس بن عبد الرحمن بسند واحد ، وقد علم ممّا أوردنا فيما سلف أنّ جملة من المواضع روى فيها يونس بن عبد الرحمن بعين السند المذكور عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، فيكون اسحاق بن عمار في المقامين واحداً ، وقد تبين ممّا سلف أنّ الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو اسحاق بن عمار بن حبان ، فيكون الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً هو ذلك ، وهو المطلوب . ثمّ أقول : ومن هذا القليل ما في باب الفطرة من كتاب صوم الكافي ، قال : علي

(١) فروع الكافي ٣ : ٥١٧ ح ٨ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٥٢٧ ح ٥ .

(٣) فروع الكافي ٦ : ٢٦ - ٢٧ ح ٢ .

عن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألته عن صدقة الفطرة أعطيها غير أهل ولايتي من فقراء جيراني ؟ قال : نعم الجيران أحقّ بها لمكان الشهوة <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في باب ميراث المفقود من موارث الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام : المفقود يتربّص بماله أربع سنين ثم يقسم <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب صفة حدّ القاذف من حدود الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : المفترى يضرب بين الضربين ، يضرب جسده كلّ فوق ثيابه <sup>(٣)</sup> .

فهذه ثلاثة مواضع أخرى يكون الراوي فيها عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام يونس بن عبد الرحمن بسند واحد أيضاً ، لكن مغاير للسند المذكور ، وقد علم ممّا أسلفناه أيضاً أنّ يونس بن عبد الرحمن روى بهذا السند بعينه أيضاً عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، فلاحظ حتّى يتّضح لك الحال ، فاسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام هو الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام .

### المقام الخامس

فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

مولانا الكاظم عليه السلام هو سيف بن عميرة

كما في باب صفة الاحرام من الكافي ، قال : أحمد ، عن علي ، عن سيف ، عن اسحاق بن عمار ، أنّه سأل أبا الحسن موسى عليه السلام قال : الاضمار أحبّ اليّ ، فلبّ ولا

(١) فروع الكافي ٤ : ١٧٤ ح ١٩ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ١٥٤ ح ٥ .

(٣) فروع الكافي ٧ : ٢١٣ ح ٤ .



اسحاق بن عمار ..... ٣٠١ .  
تسم (١) .

وفي باب الرجل يشتري الجارية الحامل من نكاح الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن سيف بن عميرة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية حاملاً وقد استبان حملها فوطأها ، قال : بشما صنع ، قلت ، فما تقول فيه ؟ قال : أعزل عنها أم لا ؟ قلت : أجنبي في الوجهين ، قال : ان كان عزل عنها فليتنق الله ولا يعود ، وان كان لم يعزل عنها فلا يبيع ذلك الولد ولا يورثه ، ولكن يعتقه ويجعل له شيئاً من ماله يعيش به ، فإنه قد غداه بنطفته (٢) .

وهذان موضعان روى فيهما سيف بن عميرة عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام بعين السند الذي روى فيه سيف بن عميرة الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام فلاحظ ما أوردناه فيما سلف عن البصائر والكافي ، فيكون اسحاق بن عمار فيهما واحداً ، وقد علم مما نبهنا عليه أن الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو ابن عمار بن حيّان ، فيكون هو الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام ، وهو المطلوب .

### المقام السادس

فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

مولانا الكاظم عليه السلام هو الحسن بن محبوب

كما في باب أن الميت يزور أهله من طهارة الكافي ، قال : عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن الأول عليه السلام

(١) فروع الكافي ٤ : ٣٣٣ ح ٩ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٤٨٧ ح ١ .

قال : سألته عن الميت يزور أهله ؟ قال : نعم ، فقلت : في كم يزور ؟ قال : في الجمعة وفي الشهر وفي السنة على قدر منزلته ، فقلت : في أي صورة يأتيهم ؟ فقال : في صورة طائر لطيف يسقط على جذرهم ويشرف عليهم ، فان رأهم بخير فرح ، وان رأهم بشرّ وحاجة حزن واغتم<sup>(١)</sup> .

فنقول : قد روى فيه الحسن بن محبوب ، عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام بالسند الذي روى فيه الحسن بن محبوب عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، كما نبهنا عليه فيما رواه من باب الصرف من معيشة الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد ، عن ابن محبوب عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام الى آخر ما سلف<sup>(٢)</sup> .

فيظهر من ذلك أنّ اسحاق بن عمار فيها واحد ، وقد علم أنّ الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو ابن عمار بن حيّان ، فيكون هو الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام وهو المطلوب .

## المقام السابع

فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

مولانا الكاظم عليه السلام هو محمّد بن سنان

كما في الباب المذكور - أي : باب أنّ الميت يزور أهله - من طهارة الكافي ، قال : وعنه - أي : عدّة من أصحابنا - عن سهل بن زياد ، عن محمّد بن سنان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي الحسن الأوّل عليه السلام : يزور المؤمن أهله ؟ فقال : نعم ، فقلت : في كم ؟ قال : على قدر فضائلهم ، منهم من يزور في كلّ يوم ، ومنهم من

(١) فروع الكافي ٣ : ٢٣٠ ح ٣ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٢٤٥ ح ٢ .

يزور في كل ثلاثة أيام الحديث<sup>(١)</sup>.

فقد روى فيه محمد بن سنان ، عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام كما روى محمد بن سنان ، عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام على ما علمت مما أوردناه فيما سلف ، وقد علمت أن الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو ابن عمار بن حيان ، فيكون الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً ، وهو المطلوب .

### المقام الثامن

فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

مولانا الكاظم عليه السلام هو حماد بن عثمان

كما في باب الرهن من معيشة الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن حماد بن عثمان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يرهن الرهن بمائة درهم ، وهو يساوي ثلاثمائة درهم ، فيهلك ، أعلى الرجل أن يردّ على صاحبه مائتي درهم ؟ قال : نعم لأنّه أخذ رهناً فيه فضل وضيّعه ، قلت : فهلك نصف الرهن ؟ قال : على حساب ذلك فيترادّان الفضل ؟ فقال : نعم<sup>(٢)</sup> .

وكما في باب من يكره لبنه من كتاب عقيقة الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن حماد بن عثمان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن غلام لي وثب على جارية لي ، فأحبها فولدت ، واحتجنا الى لبنها ، فان أحللت لها ما صنعنا أيطيب لبنها ؟ قال : نعم<sup>(٣)</sup> .

(١) فروع الكافي ٣ : ٢٣١ ح ٥ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٢٣٤ ح ٩ .

(٣) فروع الكافي ٦ : ٤٣ ح ٦ .

فقول : قد روى فيها حماد بن عثمان ، عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام كما روى حماد بن عثمان عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام كما علمت مما أسلفناه ، وقد تبَّهنا مراراً على أنَّ الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو اسحاق بن عمار بن حيان ، فيكون هو الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً ، وهو المطلوب .

### المقام التاسع

فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

مولانا الكاظم عليه السلام هو أبان بن عثمان

كما في باب بيع الواحد بالاثنتين من تجارة التهذيب ، قال : الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : الرجل يكون له على الرجل الدنانير ، يأخذ منه دراهم ثم يتغيَّر السعر ، قال : فهي له على السعر الذي أخذها منه يومئذ ، وان أخذ دنانير فليس له دراهم عنده ، فدنانيره عليه يأخذها برؤوسها متى شاء <sup>(١)</sup> .

فقد روى فيه الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان - وهو أبان بن عثمان - عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام ، وقد علمت مما سلف أنَّه روى الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، ثم علمت أنَّ اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو اسحاق بن عمار بن حيان . فيكون الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً ذلك ، وهو المطلوب .

ومن هذا القبيل ما في باب عقود البيع من الكتاب المذكور ، قال : الحسين بن

(١) تهذيب الأحكام ٧: ١٠٧ ح ٦٥ .

سعيد ، عن الهيثم بن محمد ، عن أبان بن عثمان ، عن اسحاق بن عمار ، عن عبد صالح عليه السلام قال : من اشترى بيعاً فضت ثلاثة أيام ولم يجيء ، فلا بيع له <sup>(١)</sup> .

## المقام العاشر

فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

مولانا الكاظم عليه السلام هو الحسين بن أبي العلاء

كما في باب هدية الغريم من كتاب معيشة الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن موسى بن سعدان ، عن الحسين بن أبي العلاء ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته الحديث <sup>(٢)</sup> .

فنقول : قد روى فيه الحسين بن أبي العلاء ، عن اسحاق بن عمار ، الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام ، وقد علمت مما أوردنا فيما سلف أن الحسين بن أبي العلاء روى عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام بعين السند المذكور .

قال : محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن موسى بن سعدان ، عن الحسين بن أبي العلاء ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، فيظهر من ذلك أن اسحاق بن عمار فيها واحد ، وقد علمت مما سلف أن الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو ابن عمار بن حيان ، فيكون الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام ذلك ، وهو المطلوب .

فهذه عشرة كاملة يظهر منها أن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام هو الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، وقد علمت أن الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام هو اسحاق بن عمار بن حيان الصيرفي ، فيكون الراوي عن

(١) تهذيب الأحكام ٧ : ٢٢ ح ٨ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ١٠٣ ح ٣ .

مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً ذلك ، فيكون اسحاق بن عمار الراوي عن الامامين عليهم السلام واحداً ، وهو اسحاق بن عمار بن حيان الصيرفي .

## المقام الحادي عشر

فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن

مولانا الكاظم عليه السلام هو عبد الله بن المغيرة

كما في باب ما يجوز الصلاة وما لا يجوز من زيادات التهذيب ، قال : سعد بن عبد الله ، عن أيوب بن نوح ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن اسحاق بن عمار ، عن العبد الصالح عليه السلام أنه قال : لا بأس بالصلاة في القرّ اليماني وفيما صنع في أرض الاسلام ، قلت : فان كان فيها غير أهل الاسلام ؟ قال : اذا كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس <sup>(١)</sup> . والتقريب ما مرّ مراراً .

**[ ما ورد التصريح بالصيرفي في روايته عن الامام الكاظم عليه السلام ]**

ويدلّ عليه أيضاً التصريح بالصيرفي عند الرواية عن مولانا الكاظم عليه السلام كما في باب أبواب السبعة من الخصال ، قال : حدّثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ، قال : حدّثنا محمد بن الحسن الصفّار ، قال : حدّثنا عباد بن سليمان ، عن محمد بن سليمان الديلمي ، عن اسحاق بن عمار الصيرفي ، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام في حديث طويل ، يقول فيه : يا اسحاق انّ في النار لوادياً يقال له : سقر ، لم يتنفّس منذ خلقه الله ، ولو أذن الله عزّ وجلّ له في التنفّس بقدر مخط ، لأحرق ما على وجه الأرض ، وانّ أهل النار ليتعوّدون من حرّ ذلك الوادي وتنّته وقذره ، وما أعدّ الله فيه لأهله .

وأنّ في ذلك الوادي لجبلاً يتعوّذ جميع أهل ذلك الوادي من حرّ ذلك الجبل وتنته وقدره وما أعدّ الله فيه لأهله ، وأنّ في ذلك الجبل لشعباً يتعوّذ جميع أهل ذلك الجبل من حرّ ذلك الشعب وتنته وقدره وما أعدّ الله فيه لأهله ، وأنّ في ذلك الشعب لقلبياً يتعوّذ أهل ذلك الشعب من حرّ ذلك القلب وتنته وما أعدّ الله فيه لأهله ، وأنّ في ذلك القلب لحية يتعوّذ جميع أهل ذلك القلب من خبث تلك الحية وتنتها وقدرها وما أعدّ الله في أنيابها من السمّ لأهلها ، وأنّ في جوف تلك الحية لسبعة صناديق فيها خمسة من الأمم السالفة واثنان من هذه الأمة .

قال : قلت : جعلت فداك ومن الخمسة ؟ ومن الاثنان ؟ قال : أمّا الخمسة فقبائل الذي قتل هابيل ، ونمرود الذي حاجّ إبراهيم في ربّه فقال ﴿ أنا أحيي وأميت ﴾ وفرعون الذي قال ﴿ أنا ربكم الأعلى ﴾ ويهود الذي هوّد اليهود ، ويونس الذي نصرّ النصارى ، ومن هذه الأمة أعرابيان <sup>(١)</sup> .

فنقول : قد ظهر من جميع ما ذكر ظهوراً يبيّن أنّ اسحاق بن عمار في أسانيد الأخبار المذكورة ونحوها هو اسحاق بن عمار بن حيّان الصيرفي ، سواء روى عن مولانا الصادق عليه السلام أو روى عن مولانا الكاظم عليه السلام وسواء كان الراوي عن اسحاق بن عمار هو الأشخاص المذكورة أو غيرهم .

### رواية اسحاق بن عمار الصيرفي عن الصادق والكاظم عليه السلام مع الواسطة

هذا كلّه فيما اذا كانت رواية اسحاق بن عمار عن مولانا الصادق والكاظم عليه السلام من غير واسطة . وأمّا اذا كانت روايته عنهما مع الواسطة ، فكذلك أي : هو اسحاق بن عمار بن حيّان الصيرفي الثقة .

تنقيح الأمر في ذلك يستدعي إيراد عدة من المواضع التي تكون الأمر فيها كذلك ليتبين المراد، فنقول :

أما الرواية عن مولانا الكاظم عليه السلام مع الواسطة، فلم يحضرنى إلا في موضع واحد، فقد روى ثقة الاسلام <sup>(١)</sup> في أواخر كتاب الحجّ في باب طواف النساء، فقال: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار، عن سماعة، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال: سألته عن رجل طاف طواف الحجّ وطواف النساء قبل أن يسعى بين الصفا والمروة، فقال: لا يضرّه يطوف بين الصفا والمروة وقد فرغ من حجّه <sup>(٢)</sup>.

وقد أوردنا فيما سلف سبعة وأربعين موضعاً يكون السند فيها الى اسحاق بن عمار الراوي عنهما بلا واسطة عين السند المذكور هنا الى اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام بواسطة واحدة، مضافاً الى المواضع الأخر التي يكون الراوي فيها عن اسحاق بن عمار الراوي عنهما عليه السلام بلا واسطة هو صفوان بن يحيى، فيتّضح من ذلك أنّ اسحاق بن عمار في محلّ الكلام هو اسحاق بن عمار الراوي في تلك المواضع، وقد علمت أنّ اسحاق بن عمار فيها هو ابن عمار، فيكون اسحاق بن عمار فيما نحن فيه هو ذلك، وهو المطلوب.

(١) ورواه في الفقيه والتهذيب، ففي الفقيه أسنده الى اسحاق بن عمار، قال: روى اسحاق بن عمار، عن سماعة بن مهران، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: سألته عن رجل طاف طواف الحجّ وطواف النساء الحديث. وأما في التهذيب، فباسناده الى سعد، حيث قال: سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، والحسين بن سعيد، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار، عن سماعة بن مهران، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: سألته عن رجل الحديث. ولا يخفى أنّ رواية سماعة عن مولانا الكاظم عليه السلام كما في هذا المقام وغيره ينافي القول بأنّه مات في أيام مولانا الصادق عليه السلام « منه ».



وأما الرواية عن مولانا الصادق عليه السلام مع الواسطة ، فكثيرة :

منها : ما في باب الشكر من أصول الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن رجلين من أصحابنا سمعا من أبي عبد الله عليه السلام قال : ما أنعم الله على عبد من نعمة فعرفها بقلبه وحمد الله ظاهراً بلسانه ، فتمّ كلامه حتّى يؤمر له بالمزيد (١) .

ومنها : ما في باب زكاة مال اليتيم من زكاة الكافي ، قال : أحمد بن ادريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي العطارد الخياط ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : مال اليتيم يكون عندي فأجبر به ، فقال : اذا حرّكته فعليك زكاته الحديث (٢) .

ومنها : ما في باب فضل شهر رمضان من صوم الكافي ، قال : أحمد بن ادريس ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن المسمعي ، أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يوصي ولده اذا دخل شهر رمضان : فاجهدوا أنفسكم ، فإنّ فيه تقسّم الأرزاق ، وتكتب الآجال ، وفيه يكتب وفد الله الذين يفدون اليه ، وفيه ليلة ، العمل فيها خير من ألف شهر (٣) .

ومنها : ما في باب الفطرة من الكتاب المذكور ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن معتب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذهب فاعط عن عيالك الفطرة ، وأعط عن الرقيق واجمعهم ، ولا تدع منهم أحداً ، فإنّك ان تركت منهم انساناً تخوّفت عليه القوت ، قلت : وما القوت ؟ قال : الموت (٤) .

(١) أصول الكافي ٢ : ٩٥ ح ٩ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٥٤٠ - ٥٤١ ح ٢ .

(٣) فروع الكافي ٤ : ٦٦ ح ٢ .

(٤) فروع الكافي ٤ : ١٧٤ ح ٢١ .

ومنها : ما في باب أصناف الحجّ من كتاب الحجّ من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن منصور الصيقل ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الحجّ عندنا على ثلاثة أوجه : حاجّ متمتع ، وحاجّ مفرد سائق للهدي ، وحاجّ مفرد للحجّ (١) .

ومنها : ما في باب المحرم يقبل امرأته من حجّ الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نظر الى ساق امرأة فأمنى ، قال : ان كان موسراً فعليه بدنة ، وان كان بين ذلك فبقرة ، وان كان فقيراً فشاة (٢) .

ومنها : ما في باب فصل ما بين صيد البرّ والبحر من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، قال : سألت عن الجرّاد يدخل متاع القوم ، فيدوسونه من غير تعمّد لقتله ، أو يميّرون به في الطريق فيطأونه ، قال : ان وجدت معدلاً فاعدل عنه ، فان قتله غير متعمّد فلا بأس (٣) .

ومنها : ما في باب أداء الامانة من كتاب معيشة الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن حفص بن قرط ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : امرأة بالمدينة كان الناس يضعون عندها الجوارى : فتصلهنّ وقلنا : ما رأينا مثل ما صبّ عليها من الرزق ، فقال : أنّها صدّقت الحديث ، وأدّت الأمانة ، وذلك يجلب الرزق ، قال صفوان : وسمعت من حفص بعد ذلك (٤) .

(١) فروع الكافي ٤ : ٢٩١ ح ٢ .

(٢) فروع الكافي ٤ : ٣٧٧ ح ٧ .

(٣) فروع الكافي ٤ : ٣٩٤ ح ٨ .

(٤) فروع الكافي ٥ : ١٣٣ ح ٦ .

ومنها : ما في باب ما يجب على الطرّار من كتاب حدود الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبّار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أحدهما عليه السلام قال : سمعته يقول : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا أقطع في الدغارة المعلقة وهي الخلسة ولكن أعزّره <sup>(١)</sup>.

ومنها : ما في باب أنّ المجرّوح قصاص من الكتاب ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبّار ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : يقطع يد الرجل ورجليه في القصاص <sup>(٢)</sup>.

وهذه عشرة مواضع يكون الراوي فيها عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام مع الواسطة ، هو الراوي عنه فيما اذا كانت الرواية عنه بلا واسطة ، بل رجال السند كلّهم الى اسحاق بن عمار فيها عين السند اليه في سبعة وأربعين موضعاً فيما اذا كانت روايته عنه عليه السلام وعن مولانا الكاظم عليه السلام من غير واسطة ، فيكون اسحاق بن عمار في الجميع واحد ؛ اذ قد علمت ممّا سلف أنّه في تلك المواضع ابن عمار بن حيّان الثقة ، فيكون هو ذلك في المواضع العشرة المذكورة ونحوها ، وهو المطلوب .

ومنه يظهر الحال فيما اذا كانت رواية اسحاق بن عمار عن مولانا الصادق عليه السلام بواسطة ، ويكون الراوي عن اسحاق بن عمار صفوان بن يحيى وان لم يكن بالسند المذكور ، وهي كثيرة أيضاً ، لكن نذكر منها مواضع ، فنقول :

منها : ما في باب الرجل يطأ على العذرة من طهارة الكافي ، قال : محمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن محمد الحلي ، قال : نزلنا من مكان بيننا وبين المسجد ، الى أن قال : زقاقاً قدراً ، فقال : لا

(١) فروع الكافي ٧ : ٢٢٥ - ٢٢٦ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ٣١٩ ح ٢ .

بأس الأرض تطهر بعضها بعضاً<sup>(١)</sup>.

ومنها : ما في باب وضع الجبهة على الأرض من صلاته ، قال : محمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن عبد الملك بن عمرو ، قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام سؤى الحصى حين أراد السجود<sup>(٢)</sup>.

ومنها : ما في باب الصلاة خلف من لا يقتدى به من الكتاب ، قال : محمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن عثمان بن عبد الله عليه السلام قال : أصلي خلف من لا يقتدى به ، فاذا فرغت من قراءتي ولم يفرغ هو ؟ قال : فسبح حتى يفرغ<sup>(٣)</sup>.

ومنها : ما في باب الشرط والخيار في البيع من الكتاب ، قال : محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، قال : أخبرني من سمع أبا عبد الله عليه السلام قال : سأله رجل وأنا عنده فقال له : رجل مسلم احتاج الى بيع داره ، فمشى الى أخيه ، فقال له : أبيعك داري هذه وتكون لك أحب الي من أن تكون لغيرك ، على أن تشترط لي ان أنا جئتك بتمنها الى سنة أن ترد عليّ ، فقال : لا بأس بهذا ان جاء بتمنها الى سنة ردّها عليه<sup>(٤)</sup>.

ومنها : ما في باب ما يجوز أن يؤاجر به الأرض من الكتاب ، قال : محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن صفوان ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تستأجر الأرض بالتمر ولا بالحنطة ولا بالشعير ولا بالأربعاء ، ولا بالنطاف ، قلت : وما الأربعاء ؟ قال : الشرب ، والنطاف فضل الماء ،

(١) فروع الكافي ٣ : ٣٨ ح ٣.

(٢) فروع الكافي ٣ : ٣٣٤ ح ٧.

(٣) فروع الكافي ٣ : ٣٧٣ ح ٣.

(٤) فروع الكافي ٥ : ١٧١ ح ١٠.

ولكن تقبلها بالذهب والفضة والنصف والثلث والربع<sup>(١)</sup>.

وهكذا الحال فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام بواسطة عبد الله بن جبلة ، أو يونس بن عبد الرحمن ، ونحن نذكر الأشخاص المذكورة ، فنقول :

أما عبد الله بن جبلة ، فكما في باب الكفر من كتاب الايمان والكفر من أصول الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن يحيى بن المبارك ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : طاعة عليّ ذلّ ومعصيته كفر بالله عزّ وجلّ ، قيل : يا رسول الله كيف يكون طاعة عليّ ذلاًّ ومعصيته كفراً بالله عزّ وجلّ ؟ قال : إنّ عليّاً يحملكم على الحقّ ، فان أطعتموه ذللتم ، وان عصيتموه كفرتم بالله عزّ وجلّ<sup>(٢)</sup>.

وما في باب ميراث الجدّ من مواريث الكافي ، قال : حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمّد بن سماعة ، عن عبد الله بن جبلة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : في ستّة اخوة وجدّ قال : للجدّ السبع<sup>(٣)</sup>.

وأما يونس بن عبد الرحمن ، فكما في باب صفة الرجم من كتاب حدود الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن محمّد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : تدفن المرأة اذا أرادوا أن يرموها ، ويرمي الامام ثمّ الناس بعد بأحجار صغار<sup>(٤)</sup>.

وما في باب أنّ صاحب الكبيرة يقتل في الثالثة من الكتاب المذكور ، قال : علي بن ابراهيم ، عن محمّد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن

(١) فروع الكافي ٥ : ٢٦٤ - ٢٦٥ ح ٢.

(٢) أصول الكافي ٢ : ٣٨٨ ح ١٧.

(٣) فروع الكافي ٧ : ١١٠ ح ٥.

(٤) فروع الكافي ٧ : ١٨٤ ح ١.

أبي بصير ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : الزاني اذا زنا جلد ثلاثاً ويقتل في الرابعة<sup>(١)</sup>.

وما في باب الرجل يقذف امرأته من الكتاب ، قال : علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته : لم أجذك عذراء ، قال : يضرب<sup>(٢)</sup>.

فنقول : رواية عبد الله بن جبلة في الأولين ، ورواية يونس بن عبد الرحمن في غيرهما مما ذكر بعدهما ، يرشد الى أن اسحاق بن عمار الراوي عنه بواسطة هو الراوي عنه بلا واسطة ، وقد عرفت أنه اسحاق بن عمار بن حيّان .

وأما محمد بن الفضيل ، فكما في باب وجوب اكرام ذي الشبهة المسلم من كتاب العشرة من الأصول ، قال : عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن محمد بن علي ، عن محمد بن الفضيل ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سمعت أبا الخطاب يحدث عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : ثلاثة لا يجهل حقهم الا منافق معروف النفاق : ذو الشبهة في الاسلام ، وحامل القرآن ، والامام العادل<sup>(٣)</sup>.

وقد روى محمد بن الفضيل عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام بلا واسطة ، كما في باب حق الجوار من كتاب العشرة ، قال : عنه ، عن محمد بن علي ، عن محمد بن الفضيل ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : أعوذ بالله من جار السوء في دار اقامة ، تراك عيناه ويرعاك قلبه ، ان رآك بخير ساءه ، وان رآك بشرّ يسره<sup>(٤)</sup>.

وقد عرفت أن الراوي عنه عليه السلام بلا واسطة هو ابن عمار بن حيّان فيما اذا كان

(١) فروع الكافي ٧ : ١٩١ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ٢١٢ ح ١١ .

(٣) أصول الكافي ٢ : ٦٥٨ ح ٤ .

(٤) أصول الكافي ٢ : ٦٦٩ ح ١٦ .

الراوي عنه محمد بن الفضيل ، فيكون اسحاق بن عمار الراوي عنه عليه السلام بواسطة الراوي عنه محمد بن الفضيل هو ذلك . وهكذا الحال فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عنه عليه السلام بواسطة غير الأشخاص المذكورة ، كعلي بن الحكم .

كما في باب زيارة الاخوان من كتاب الايمان والكفر من أصول الكافي ، قال : وعنه ، عن علي بن الحكم ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي غرّة ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : من زار أخاه المؤمن في مرض أو صحّة لا يأتيه خداعاً ولا استبدالاً ، وكلّ الله به سبعين ألف ملك ينادون من قفاه أن طبّ وطابت لك الجنة ، فأنتم زوّار الله وأنتم وفد الرحمن <sup>(١)</sup> .

ويعقوب بن سالم ، كما في باب حقّ الجوار من الكتاب المذكور ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن عمّه يعقوب بن سالم ، عن اسحاق بن عمار ، عن الكاهلي ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إنّ يعقوب عليه السلام لما ذهب بنيامين نادى : يا ربّ أما ترحمني ؟ أذهبت عيني وأذهبت ابني ، فأوحى الله تبارك وتعالى : لو أمّتها لأحييتها لك وأجمع بينك وبينها ، ولكن تذكر الشاة التي ذبحتها وشويّتها وأكلت وفلان وفلان الى جانبك صائم لم تتله منها شيئاً <sup>(٢)</sup> .

وعبد الله بن المغيرة ، كما في باب المرأة ترى الصفرة قبل الحيض من طهارته ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة ترى الصفرة ، فقال : ان كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض ، وان كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض <sup>(٣)</sup> .

وباب معرفة القاء العول من مواريث الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) أصول الكافي ٢ : ١٧٧ ح ٧ .

(٢) أصول الكافي ٢ : ٦٦٦ - ٦٦٧ ح ٤ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٧٨ ح ٢ .

قال : أربعة لا تدخل عليهم ضرر في الميراث : الوالدان ، والزوج ، والمرأة <sup>(١)</sup> .  
 فنقول : إن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام بواسطة في الأسانيد المذكورة الذي يكون الراوي عنه في الأول الحكم بن مسكين ، وفي الثاني محمد بن الفضيل ، وفي الثالث يعقوب بن سالم ، وفي الرابع والخامس عبد الله بن المغيرة ، هو اسحاق بن عمار بن حيان الصيرفي الثقة ؛ لما عرفت من لزوم الحمل عليه فيما اذا كان الراوي عنه صفوان بن يحيى ، أو عبد الله بن جبلة ، أو يونس بن عبد الرحمن .

فيكون الأمر في غير ذلك أيضاً كذلك ؛ اذ التشخيص في موضع لدليل يكفي لحمل المطلق عليه ، مضافاً الى ما عرفت مما أسلفنا من أن اسحاق بن عمار منحصر في هذا الشخص ، والقول باسحاق بن عمار الساباطي اشتباه .

وهكذا الحال فيما اذا كان الراوي عن اسحاق بن عمار الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام بواسطة غير الأشخاص المذكورة ، كعبد الملك بن عتبة ، كما في باب كراهة الصوم في السفر من صوم الكافي ، قال : أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن عبد الملك بن عتبة ، عن اسحاق بن عمار ، عن يحيى بن أبي العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الصائم في السفر في شهر رمضان كالمفطر فيه في الحضر <sup>(٢)</sup> .  
 ومنصور بن يونس ، كما في باب ما يحل للرجل من امرأته وهي طامث من نكاح الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين ، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع ، عن منصور بن يونس ، عن اسحاق بن عمار ، عن عبد الملك بن عمرو ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ما لصاحب المرأة الحائض منها ؟ فقال : كل شيء ما عدا القبل بعينه <sup>(٣)</sup> .

ويحيى الحلبي ، كما في باب كيفية الصلاة من زيادات التهذيب ، قال : الحسين بن

(١) فروع الكافي ٧ : ٨٢ ح ٣ .

(٢) فروع الكافي ٤ : ١٢٧ ح ٣ .

(٣) فروع الكافي ٥ : ٥٣٨ ح ١ .



سعيد ، عن النضر ، عن يحيى الحلبي ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام أصلي على النبي وأنا ساجد ؟ قال : نعم هو مثل سبحان الله والله أكبر <sup>(١)</sup> .

وثعلبة ، كما في باب الأرض لا يخلو من حجة من البصائر ، قال : حدثنا أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن ثعلبة ، عن اسحاق بن عمار ، عن مولى لأبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : لا تكون الأرض الا وفيها من يعرف الزيادة والنقصان ، فاذا جاء المسلمون بالزيادة رمي بالزيادة ، فاذا جاؤا بالنقصان أتمه لهم ، ولولا ذلك لاختلط على المسلمين أمرهم <sup>(٢)</sup> .

هذا كله فيما اذا كانت روايته عنه عليه السلام بواسطة واحدة ، وقد يروي عنه عليه السلام بواسطتين ، كما في باب وضع الجبهة على الأرض من صلاة الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن بعض أصحابه ، عن مصادف ، قال : خرج بي دمل ، فكنيت أسجد على جانب ، فرأى أبو عبد الله عليه السلام أثره ، فقال : ما هذا ؟ فقلت : لا أستطيع أن أسجد من أجل الدمل فانما أسجد منحرفاً ، فقال لي : لا تفعل ولكن احفر حفيرة ، فاجعل الدمل في الحفرة حتى تقع جبهتك على الأرض <sup>(٣)</sup> .

وكما في باب أن الامام يعرف الامام الذي يكون بعده من أصول الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن سنان ، عن اسحاق بن عمار ، عن ابن أبي يعفور ، عن المعلّى بن خنيس ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> قال : أمر الله الامام

(١) تهذيب الأحكام ٢ : ٣١٤ ح ١٣٥ .

(٢) بصائر الدرجات ص ٤٨٦ ح ١٢ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٣٣٤ .

(٤) النساء : ٥٨ .

الأول أن يدفع الى الامام الذي بعده كل شيء عنده (١).

وكما في الباب المائة والسبعين من البصائر ، قال : حدثنا أحمد بن محمد ، عن ابن سنان ، عن اسحاق بن عمار ، عن ابن أبي يعفور ، عن معلى بن خنيس ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿ ان الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات الى أهلها ﴾ قال : هو والله أداء الأمانة الى الامام والوصية (٢).

### [ خلاصة المقال في روايات اسحاق بن عمار ]

حاصل ما ينبغي أن يعلم في المقام هو أن يقال : ان رواية اسحاق بن عمار على أنحاء :

الأول : روايته عن مولانا الكاظم عليه السلام بلا واسطة ، وهي كثيرة جداً ، سواء كان الراوي عنه الأشخاص المذكورة فيما سلف أو غيرهم ، كحماد بن عيسى ، وعبد الملك بن عتبة ، وصباح الحذاء ، وابن رباط وغيرهم .

كما في باب الرجل يشتري المتاع فيكسد عليه من زكاة الكافي ، قال : عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن حماد بن عيسى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : الرجل يشتري الوصيفة يثبتها عنده تزيد وهو يريد بيعها ، أعلى ثمنها زكاة ؟ قال : لا حتى يبيعها ، قلت : فاذا باعها يزكي عنها ؟ قال : لا حتى يحول عليه الحول وهو في يده (٣).

وما في باب أقل ما يعطى من الزكاة من زكاة الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن عبد الملك بن عتبة ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : قلت له : أعطي الرجل من الزكاة ثمانين درهماً ؟ قال : نعم وزده ،

(١) أصول الكافي ١ : ٢٧٧ ح ٤ .

(٢) بصائر الدرجات ص ٤٧٦ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٥٢٩ ح ٦ .

قلت : أعطيه مائة ؟ قال : نعم وأغنه ان قدرت أن تغنيه <sup>(١)</sup> .

وما في باب المحرم يواقع امرأته من حجّ الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي نصر ، عن صباح الحذاء ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام : أخبرني عن رجل الحديث <sup>(٢)</sup> .

وما في باب عدّة المطلقة من طلاق الكافي ، قال : حميد بن زياد ، عن ابن سماعة ، عن ابن رباط ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن المطلقة أين تعتدّ ؟ فقال : في بيت زوجها <sup>(٣)</sup> .

والثاني : روايته عن مولانا الكاظم عليه السلام بواسطة ، ولا يحضرنى منه موضع واحد تقدّمت الاشارة اليه .

والثالث : روايته عن مولانا الصادق عليه السلام بواسطة ، وهي كثيرة ، سواء كان الراوي عنه هو الأشخاص الأحد عشر السالفة أم غيرهم ، كالمرزبان بن عمران ، كما في الباب السادس والخمسين من البصائر <sup>(٤)</sup> .

ومنصور بن يونس ، كما في باب أنّ الأرض لا تخلو من حجة من البصائر <sup>(٥)</sup> . وباب القرض من زكاة الكافي <sup>(٦)</sup> . وفي كتاب الحجّة من أصول الكافي <sup>(٧)</sup> .

وسعدان بن مسلم ، كما في كتاب الحجّة أيضاً <sup>(٨)</sup> . وفي كتاب الايمان والكفر في

(١) فروع الكافي ٣ : ٥٤٨ ح ٢ .

(٢) فروع الكافي ٤ : ٣٧٤ ح ٦ .

(٣) فروع الكافي ٦ : ٩١ ح ٨ .

(٤) بصائر الدرجات ص ١٩٥ ح ٥ .

(٥) بصائر الدرجات ص ٤٨٦ ح ١٠ .

(٦) فروع الكافي ٤ : ٣٣ ح ١ .

(٧) أصول الكافي ١ : ١٧٨ ح ٢ .

(٨) أصول الكافي ١ : ١٧٨ ح ٢ .

باب قضاء حاجة المؤمن أيضاً<sup>(١)</sup>.

وبكر بن محمد، كما في باب المصافحة من كتاب الايمان والكفر من الأصول<sup>(٢)</sup>.

وعلي بن اسماعيل، كما في باب الاصلاح بين الناس فيه<sup>(٣)</sup>.

وجعفر بن بشير، كما في باب المؤمن وصفاته من الكتاب المذكور<sup>(٤)</sup>.

وأبي أيوب، كما في باب ما أخذ الله على الله المؤمن من الصبر من الكتاب المذكور أيضاً<sup>(٥)</sup>.

ونضر بن قرواش، كما في باب التعجب من الكتاب المذكور<sup>(٦)</sup>.

والقاسم بن حبيب، كما في باب المعارين منه أيضاً<sup>(٧)</sup>.

وحريز، كما في باب اللهم من الكتاب أيضاً<sup>(٨)</sup>.

وعثمان بن عيسى، كما في الباب الذي بعد الباب في توبة المرتد<sup>(٩)</sup>.

ومحمد بن الفضيل، كما في باب حق الجوار من كتاب العشرة من الكافي<sup>(١٠)</sup>.

ومحمد بن عذافر، كما في باب التعزية من طهارة الكافي<sup>(١١)</sup>. وفي باب لزوم ما

(١) أصول الكافي ٢: ١٩٤ ح ٨.

(٢) أصول الكافي ٢: ١٨٣ ح ٢٠.

(٣) أصول الكافي ٢: ٢١٠ ح ٦.

(٤) أصول الكافي ٢: ٢٤١ ح ٣٨.

(٥) أصول الكافي ٢: ٢٥١ ح ١٢.

(٦) أصول الكافي ٢: ٣١٣ ح ٥.

(٧) أصول الكافي ٢: ٤١٩ ح ٥.

(٨) أصول الكافي ٢: ٤٢٢ ح ٥.

(٩) فروع الكافي ٧: ٢٦٧ ح ٣٤.

(١٠) أصول الكافي ٢: ٦٦٩ ح ١٦.

(١١) فروع الكافي ٣: ١٦٩ ح ١ و ٢٠٣ ح ١.

ينفع من المعاملات من معيشة الكافي<sup>(١)</sup>.

وعبد الرحمن بن سالم ، كما في باب وقت الفجر من صلاة الكافي<sup>(٢)</sup>.

وخلف بن حماد ، كما في باب صلاة الاستخارة من صلاته أيضاً<sup>(٣)</sup>.

والحسين بن أحمد ، كما في باب البخل والشح من زكاة الكافي<sup>(٤)</sup>.

وحسين بن عثمان ، كما في باب النوادر من أواخر حج الكافي<sup>(٥)</sup>. وباب بعض

الورثة يقرّ بعق أو دين من وصايا الكافي<sup>(٦)</sup>. وباب اقرار بعض الورثة بدين من

ميراث الكافي<sup>(٧)</sup>.

والحسين بن الجمال ، كما في باب النوادر من معيشة الكافي<sup>(٨)</sup>.

وحفص بن البختری ، كما في باب تزويج المرأة التي طلق على غير السنة من

نكاح الكافي<sup>(٩)</sup>.

والثني ، كما في باب تحليل المطلقة لزوجها من الكتاب<sup>(١٠)</sup>.

والحكم بن مسكين ، كما في باب نوادر من نكاح الكافي أيضاً<sup>(١١)</sup>.

(١) فروع الكافي ٥ : ١٦٨ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٢٨٢ - ٢٨٣ ح ٢ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٤٧٢ ح ٧ .

(٤) فروع الكافي ٤ : ٤٤ ح ٣ .

(٥) فروع الكافي ٤ : ٥٤٤ ح ٢٣ .

(٦) فروع الكافي ٧ : ٤٣ ح ٣ .

(٧) فروع الكافي ٧ : ١٦٨ ح ٢ .

(٨) فروع الكافي ٥ : ٣١١ ح ٣٠ .

(٩) فروع الكافي ٥ : ٤٢٤ ح ٣ .

(١٠) فروع الكافي ٥ : ٤٢٥ ح ٣ .

(١١) فروع الكافي ٥ : ٥٥٦ ح ١٠ .

وابن أبي يعفور، كما في باب ميراث ذوي الأرحام من الكافي<sup>(١)</sup>.  
وعلي بن أبي حمزة، كما في باب الحدّ في السحق، أي: في باب آخر عنه من حدود الكافي<sup>(٢)</sup>.

وصالح بن عقبة، كما في باب ما يجب فيه الدية من ديات الكافي وغيرهم<sup>(٣)</sup>.  
والرابع: روايته عنه عليه السلام بواسطة واحدة، وهي لا تخلو من كثرة، كما عرفت.  
والخامس: روايته عنه عليه السلام بواسطتين، وقد نّهنا على ثلاثة مواضع منها.  
والسادس: روايته عن مولانا الباقر عليه السلام بلا واسطة، والذي يحضرنى من ذلك: ما في أواخر باب الحدّ في الفرية من التهذيب، قال: عنه، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلوب، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي جعفر عليه السلام: أنّ عليّاً عليه السلام كان يعزّر في الهجاء ولا يجلد الآ في الفرية المصرّحة، أنّ يقول: يا زان، أو يابن الزانية، أو لست لأبيك<sup>(٤)</sup>.

وأما ما ذكره صاحب كشف الرموز في كتاب المكاتبة منه، حيث قال: فأما ما رواه اسحاق بن عمّار عن أبي جعفر عليه السلام عن أبيه، أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: اذا عجز المكاتب لم يردّ ولكن ينتظر عاماً أو عامين<sup>(٥)</sup>. فلعلّه من طغيان القلم؛ اذ المذكور في التهذيب: اسحاق بن عمّار، عن جعفر عن أبيه عليه السلام أنّ عليّاً عليه السلام الحديث<sup>(٦)</sup>. كما هو الشائع المعهود.

والسابع: روايته عنه عليه السلام بواسطة واحدة، كما في الباب الذي بعد باب

(١) فروع الكافي ٧: ١٣٦ ح ٩.

(٢) فروع الكافي ٧: ٢٠٣ ح ٢.

(٣) فروع الكافي ٧: ٣١٥ ح ٢١.

(٤) تهذيب الأحكام ١٠: ٨٨ ح ١٠٥.

(٥) كشف الرموز ٢: ٣٠٦.

(٦) تهذيب الأحكام ٨: ٢٦٧ ح ٥ وفيه عن أبي جعفر عليه السلام.

الاستدراج من كتاب الايمان والكفر من الكافي، قال: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن النعمان، عن اسحاق بن عمار، عن أبي النعمان العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: يا أبا النعمان لا يغرّتك الناس من نفسك، الحديث <sup>(١)</sup>.

وما في باب كراهة ردّ السائل من زكاة الكافي، قال: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن اسحاق بن عمار، عن الوصافي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان فيما ناجى الله عزّ وجلّ موسى عليه السلام قال: يا موسى أكرم السائل ببذل يسير أو برّد جميل <sup>(٢)</sup>.

وما في باب النوادر من كتاب فضل القرآن من الكافي، قال: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن اسحاق بن عمار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: نزل القرآن على أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام <sup>(٣)</sup>.

وما في باب الوقت الذي تبين فيه المطلقة من كتاب طلاق الكافي، قال: أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن اسحاق بن عمار، عن اسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: رجل طلق امرأته قال: هو أحقّ برجعتها ما لم تقع بالدم من الحيضة الثالثة <sup>(٤)</sup>.

وما في الباب أيضاً، قال: حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن عبد الله بن جبلة، عن اسحاق بن عمار، عن اسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته، فقال: هو أحقّ برجعتها ما لم تقع في الدم الثالث <sup>(٥)</sup>.

(١) أصول الكافي ٢: ٤٥٤ ح ٣.

(٢) فروع الكافي ٤: ١٥ ح ٣.

(٣) أصول الكافي ٢: ٦٢٨ ح ٤.

(٤) فروع الكافي ٦: ٨٧ ح ٤.

(٥) فروع الكافي ٦: ٨٨ ح ٨.

والثامن : روايته عنه عليه السلام بثلاث وسائط ، كما في الباب الثامن من البصائر ، قال : حدّثنا يعقوب بن يزيد ، عن اسحاق بن عمار ، عن أحمد بن النضر ، عن عمرو بن شمر ، عن جابر بن يزيد ، عن أبي جعفر عليه السلام <sup>(١)</sup> .

فنقول : رواية غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار في الأوّل ، ومحمّد بن سنان عنه في الثالث ، وصفوان عنه في الرابع والخامس ، وعبد الله بن جبلة عنه في السادس ، دليل على أنّ اسحاق بن عمار هنا أيضاً هو ابن عمار بن حيّان الثقة ، فيكون هو المراد في جميع الأقسام الثمانية ، وهو المطلوب .

### تنبيه :

اعلم أنّه تبين ممّا ذكر أنّ اسحاق بن عمار بن حيّان من أصحاب الأئمة الثلاثة : الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام ، فالإقتصار بالآخرين كما في النجاشي وغيره ليس بجيّد ، إلّا أن يقال : أنّه للغلبة .

## المبحث السابع

### فيما يتوهم منه قدح الرجل مع الجواب عنه

وهو أمور :

منها : الحكم بالفطحية ، كما صدر من شيخ الطائفة ، ووافقه العلامة وغيره ، حتّى أنّك قد عرفت أنّ شيخنا الشهيد الثاني نفي الخلاف في ذلك ، فقال : اسحاق بن عمار فطحيّ بغير خلاف .

والجواب عنه : قد ظهر ممّا سلف حاصله أنّ اسحاق بن عمار الذي حكم بفطحيّته هو اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي .



قال المحقق الاستربادي : الظاهر من التسبّع أنَّ اسحاق بن عمار اثنان : ابن عمار بن حيّان الكوفي ، وهو المذكور في النجاشي ، وابن عمار بن موسى الساباطي ، وهو المذكور في الفهرست ، وإنَّ الثاني فطحيّ دون الأوّل <sup>(١)</sup> .

وقال شيخنا البهائي : وقد يكون الرجل متعدّداً ، فيظنُّ أنّه واحد ، كما اتَّفَق للعلامة في اسحاق بن عمار ، فإنّه مشترك بين اثنين : أحدهما من أصحابنا ، والآخر فطحيّ <sup>(٢)</sup> .

وقال المولى التقيّ المجلسيّ مشيراً الى المذكور في النجاشي والفهرست : والظاهر أنّهما رجلان الى آخر ما سلف <sup>(٣)</sup> .

وقال في الذخيرة : وفي الصحيح عن اسحاق بن عمار الثقة المشترك بين الفطحيّ وغيره <sup>(٤)</sup> .

وقال المحقق الأستاذ نور الله تعالى تربته : الفطحي كما في الفهرست هو اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي ، وهو غير ابن حيّان <sup>(٥)</sup> .

وقال سيّدنا الأستاذ : اسحاق بن عمار المشترك بين الموثّق والثقة <sup>(٦)</sup> .  
وهذه الكلمات الصادرة من هؤلاء الأوتاد صريحة في أنّ الحكم بالفطحيّة إنّما هو في حقّ ابن عمار بن موسى الساباطي ، لا في حقّ ابن عمار بن حيّان الثقة .

وقد ظهر ممّا بيّنا أنّ اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي لا وجود له في أسانيد الأخبار ، وأنّ الموجود فيها هو ابن عمار بن حيّان ، فالحكم بالفطحيّة غير موجود

(١) تلخيص المقال مخطوط .

(٢) مشرق الشمسين ص ٩٥ .

(٣) روضة المتّقين ١٤ : ٥١ .

(٤) الذخيرة ، مباحث الخلل .

(٥) التعليقة على منهج المقال ص ٥٢ .

(٦) رياض المسائل ٢ : ٣٧٣ الطبع المجري .

في الأسانيد ، والموجود فيها غير محكوم بالفطحية بل محكوم بالوثاقة ، فلا اشكال .  
وأما دعوى نفي الخلاف ، فعلى فرض التسليم أنّما هي في حقّ ابن عمّار بن موسى الساباطي : فأين ذلك من ابن عمّار بن حيّان ؟ غاية ما في الباب أنّه وقع الاشتباه في التشخيص ، فحكم بفطحية الموجود في السند لتوهم أنّه ابن عمّار بن موسى الساباطي ، وحيث قد علمت فسادَه وأنّ الموجود غيره ، فلا التفات اليه .

ومنها : الحكم بالواقفية ، كما صدر من المحقّق في نكت النهاية ، قال في مسألة من اشترى جارية حبلى فوطأها قبل أن يمضي عليها أربعة أشهر وعشرة ، قال بعد أن أورد الحديث الذي يكون الراوي فيه اسحاق بن عمّار وغيره ما هذا لفظه : لكن الأحاديث المذكورة ضعيفة ؛ لأنّ في اسحاق طعنًا بطريق أنّه كان واقفيًا<sup>(١)</sup> .

والجواب : أنّه اشتباه منه قدّس الله تعالى روحه ، أو مسامحة ؛ لأنّا لم نجد أحداً من أئمة الرجال وغيرهم أنّه نسب اسحاق بن عمّار الى الوقف ، فالظاهر أنّ المأخذ فيه قول شيخ الطائفة في الفهرست ، فهو : إمّا بناءً على المذكور في الفهرست الواقفي ، أو لا . فعلى الأوّل اشتباه ، وعلى الثاني مسامحة ، فهو مثل ما صدر من العلامة في أبان بن عثمان من الحكم بالفطحية تارة ، وغيرها أخرى ، كما بيّناه في الرسالة الموضوعية لتحقيق أصحاب الاجماع ، فليلاحظ .

ومنها : ما استفيد ممّا رواه الثقة الأقدم محمّد بن الحسن الصفّار في الباب المائة والواحد والخمسين من البصائر ، قال : حدّثنا أحمد بن الحسين ، عن أبي الحسين أحمد بن الحصين بن الحصيني<sup>(٢)</sup> ، والمختار بن زياد جميعاً ، عن علي بن أبي سكينه ، عن بعض رجاله ، عن اسحاق بن عمّار ، قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ودّعته ، فقال : اجلس شبه المغضب ، ثمّ قال : يا اسحاق كأنك ترى أنا من هذا المخلوق؟! أما

(١) النهاية ونكتها ٢ : ٤١٧ .

(٢) في البصائر : الحسيني .

علمت أن الامام منا بعد الامام يسمع في بطن أمه ، فاذا وضعته أمه كتب الله على عضده الأيمن ﴿ وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم ﴾ فاذا شب وترعرع نصب له عمود من السماء الى الأرض ينظر به الى أعمال العباد<sup>(١)</sup>.

في القاموس : ترعرع الصبي تحرك ونشأ<sup>(٢)</sup>. يقال : نشأ الصبي ينشأ فهو ناش اذا كبر وشب .

ومنها : ما هو المدلول عليه بما رواه في باب حق المرأة على الزوج من نكاح الفقيه ، قال : سأل اسحاق بن عمار أبا عبد الله عليه السلام عن حق المرأة على زوجها ، قال : يشيع بطنها ، ويكسو جثتها ، وان جهلت غفر لها ، ان ابراهيم خليل الرحمن شكى الى الله عز وجل خلق سارة ، فأوحى الله عز وجل اليه ، ان مثل المرأة مثل الضلع ، ان أقتته انكسر ، وان تركته استمعت به ، قلت : من قال هذا ؟ فغضب ثم قال : هذا والله قول رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما يظهر مما رواه في باب النوادر من كتاب حدود الكافي ، قال : عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ربما ضربت الغلام في بعض ما يحرم ، فقال : وكم تضربه ؟ فقلت : ربما ضربته مائة ، فقال : مائة مائة ؟! وعاد ذلك مرّتين ، ثم قال : هذا حد الزنا اتق الله ، فقلت ، جعلت فداك وكم ينبغي لي أن أضربه ؟ فقال : واحداً ، فقلت : والله لو علم أنني ما أضربه الا واحداً ما ترك لي شيئاً الا أفسده ، فقال : فائنتين ، قلت : جعلت فداك هذا هو هلاكى اذن ، قال : فلم أزل أماكسه حتى بلغ خمسد ، ثم غضب فقال : يا اسحاق ان كنت تدري حد ما أجرم فأقم الحد عليه ولا تعد

(١) بصائر الدرجات ص ٤٣٣ ح ٩ .

(٢) القاموس المحيط ٣ : ٣٠ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٣ : ٤٤٠ - ٤٤١ .

ومنها : ما دلّ عليه ما رواه الكشي في رجاله : عن نصر بن الصباح ، قال :  
حدثني سجادة ، قال : حدثني محمد بن وضاح ، عن اسحاق بن عمار ، قال : كنت  
عند أبي الحسن عليه السلام جالساً حتى دخل عليه رجل من الشيعة ، فقال له : يا فلان  
جدّد التوبة وأحدث عبادة ، فأنه لم يبق من عمرك الاّ شهر . قال اسحاق : فقلت في  
نفسي : واعجابه كأنه يخبرنا أنه يعلم آجال شيعته ، أو قال : آجالنا .

قال : فالتفت اليّ مغضباً ، وقال : يا اسحاق وما تنكر من ذلك ؟ وقد كان  
الهجري مستضعفاً وكان عنده علم المنايا ، والامام أولى بذلك من رشيد الهجري ، يا  
اسحاق أما أنه قد بقي من عمرك سنتان ، أما أنه يتشّت أهل بيته تشّتاً قبيحاً ،  
ويفلس عيالك أفلاساً شديداً (٢) .

والجواب : أمّا عن الأخير ، فهو أنّ سياقه وإن كان دالاً على قدح لاسحاق بن  
عمار ، لكن في سنده سجادة ، وهو الحسن بن علي بن أبي عثمان ، وهو ضعيف جداً ،  
أورده شيخ الطائفة في الرجال في أصحاب مولانا الجواد والهادي عليه السلام (٣) .  
وحكم في الأوّل بغلوّه ، بل الظاهر من النجاشي اطباق الأصحاب على تضعيفه ،  
فقال : ضعه أصحابنا (٤) . وعن ابن الغضائري أنه قال : في مذهبه ارتفاع .

وبالغ الكشي في طعنه ولعنه ، فقال : على السجادة لعنة الله ولعنة اللاعنين  
والملائكة والناس أجمعين ، فلقد كان من العليايّة الذين يقعون في رسول الله صلى الله عليه وآله  
وليس له في الاسلام نصيب .

قال بعد أن عنون الحسن بن علي بن أبي عثمان سجادة ، ما هذا لفظه : قال نصر

(١) فروع الكافي ٧ : ٢٦٧ ح ٣٤ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٠٩ ح ٧٦٨ .

(٣) رجال الشيخ ص ٣٧٥ و ٣٨٥ .

(٤) رجال النجاشي ص ٦١ .

بن الصباح : قال لي السجادة الحسن بن علي بن أبي عثمان يوماً : ما تقول في محمد بن أبي زينب ومحمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلوات الله عليه وآله أيهما أفضل ؟ قلت له : قل أنت ، فقال : بل محمد بن أبي زينب الأسدي ، أن الله عز وجل عاتب في القرآن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلوات الله عليه وآله في مواضع ، ولم يعاتب محمد بن أبي زينب بشيء من ذلك <sup>(١)</sup> انتهى .

اعلم أن محمد بن أبي زينب هو محمد بن مقلص أبو الخطاب الذي قيل : أنه ادعى الألوهية لمولانا الصادق عليه السلام والنبوة له . قال شيخ الطائفة في رجاله في باب أصحاب مولانا الصادق عليه السلام : محمد بن مقلص الأسدي الكوفي أبو الخطاب ، ملعون غال ، ويكنى مقلص أبا زينب البرزّاز <sup>(٢)</sup> انتهى .

فنقول : أن الحديث المذكور لاشتمال سنده على سجادة الذي علمت حاله غير معول عليه ، مضافاً إلى أن الذي يروي عنه ، وهو محمد بن وضاح مهمل غير مذكور في الرجال .

على أنا نقول : أن الحكاية رواها ثقة الاسلام في أصول الكافي في باب مولد مولانا الكاظم عليه السلام وهي على النحو المروي فيه غير ظاهر في القدح ، حيث قال : أحمد بن مهران رحمه الله عن محمد بن علي ، عن سيف بن عميرة ، عن اسحاق بن عمار ، قال : سمعت العبد الصالح ينعي إلى رجل نفسه ، فقلت في نفسي : وأنه ليعلم متى يموت الرجل من شيعته ، فالتفت إليّ شبه الغضب ، فقال : يا اسحاق قد كان رشيد الهجري يعلم علم المنايا والبلايا ، والامام أولى بذلك <sup>(٣)</sup> .

ثم قال : يا اسحاق اصنع ما أنت صانع ، فإنّ عمرك قد فني ، وأنتك تموت إلى سنتين ، واخوتك وأهل بيتك لا يلبثون بعدك إلا يسيراً حتّى تتفرّق كلمتهم ، ويخون

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٤١ برقم : ١٠٨٢ .

(٢) رجال الشيخ ص ٢٩٦ .

(٣) في الكافي : بعلم ذلك .

بعضهم بعضاً حتى يشمت بهم عدوهم ، فكان هذا في نفسك . فقلت : وإني أستغفر الله بما عرض في صدري ، فلم يلبث اسحاق بعد هذا المجلس ألا يسيراً حتى مات ، فما أتى عليهم إلا قليل حتى قام بنو عمار بأموال الناس فأفلسوا<sup>(١)</sup> .

### تنبيه :

اعلم أن رشيد الهجري بالراء المضمومة ، على ما ضبطه في الخلاصة<sup>(٢)</sup> ، من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وقد ذكره شيخ الطائفة في أصحاب أمير المؤمنين والحسن والحسين وعلي بن الحسين عليه السلام<sup>(٣)</sup> ، وقتله عبيد الله بن زياد .

ففي رجال الكشي : حدثني أبو أحمد ونسخت من خطه ، حدثني محمد بن عبد الله ، عن وهب بن مهران ، قال : حدثني محمد بن علي الصيرفي ، عن علي بن محمد بن عبد الله الحنّاط ، عن وهيب بن حفص الجريري ، عن أبي حيان البجلي ، عن قنواء بنت رشيد الهجري ، قال : قلت لها : أخبريني ما سمعت من أبيك ؟ قال : سمعت أبي يقول : أخبرني أمير المؤمنين عليه السلام فقال : يا رشيد كيف صبرك اذا أرسل اليك دعي بني أمية ؟ ففقط يديك ورجليك ولسانك ؟ قلت : يا أمير المؤمنين آخر ذلك الى الجنة ؟ فقال : يا رشيد أنت معي في الدنيا والآخرة .

قالت : فوالله ما ذهبت الأيام حتى أرسل اليه عبيد الله بن زياد الدعي ، فدعاه الى البراءة من أمير المؤمنين عليه السلام ، فأبى أن يبرأ منه ، فقال له الدعي : فبأي مية قال لك تموت ؟ فقال له : أخبرني خليلي أنك تدعوني الى البراءة منه فلا أبرأ منه ، فتقدمني ففقط يدي ورجلي ولساني ، فقال : والله لأكذبن قوله فيك ، فقدموه فقطعوا يديه ورجليه وتركوا لسانه ، فحملت أطراف يديه ورجليه ، فقلت : يا أبة

(١) أصول الكافي ١ : ٤٨٤ ح ٧ .

(٢) رجال العلامة ص ٧٢ .

(٣) رجال الشيخ ص ٦٣ و ٩٤ و ١٠٠ و ١١٣ .

هل تجدد ألماً لما أصابك ؟ فقال : لا يا بنيّة الأكالزحام بين الناس .

فلما احتملناه وأخرجناه من القصر اجتمع الناس حوله ، فقال : اثتوني بصحيفة ودواة أكتب لكم ما يكون الى يوم الساعة ، فأرسل اليه الحجام حتى يقطع لسانه ، فأتته رحمة الله عليه في ليلته .

قال : وكان أمير المؤمنين عليه السلام يسمّيه رشيد البلايا ، وكان قد ألقى عليه علم البلايا والمنايا ، وكان حياته اذا لقي الرجل قال له : فلان أنت تموت بميتة كذا ، وتقتل أنت يا فلان بقتلة كذا وكذا ، فيكون كما يقول رشيد ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : أنت رشيد البلايا ، أي تقتل بهذه القتلة ، فكان كما قال أمير المؤمنين عليه السلام <sup>(١)</sup> .

والحاصل أنّ الرواية على النحو المحكي في رجال الكشي وان كانت دالّة على القدح ، لكن لضعف سندها لا يصحّ التعويل عليها . وأمّا على النحو المحكي في الباب المذكور من الأصول ، فاستفادة القدح منها ممنوعة ، مضافاً الى أنّ في السند محمد بن علي ، وهو غير معلوم .

وأما الجواب عن الثالث ، فالمناسب أولاً تقرير ما يستفاد منه من القدح ، ثمّ الإشارة الى رفعه ، فنقول : المستفاد منه قدح الرجل من وجهين :

الأوّل : اعترافه بالتعدّي في التأديب عما قرّره الله تعالى ، حيث اعترف بأنّه ضربه مائة ، فأنكره عليه السلام بقوله « مائة مائة ؟ ! » الى أن قال عليه السلام : هذا حدّ الزنا اتق الله . فالمدلّول عليه بما ذكره اسحاق بن عمار أنّ ما صدر عنه في مقام التأديب تعدّد عن تقدير الله تعالى ، فيكون حراماً .

والثاني : اخباره بأنّه عليه السلام غضب الى آخره ، بناءً على أنّ غضبه عليه السلام لا يكون إلاّ لارتكاب ما نهى الله عنه .

وأما تقرير الدفع ، فنقول : إنّ قوله « ربّما ضربته مائة » كما يحتمل أن يكون المراد

هو الاخبار بعدد ما صدر منه من الضرب ، يحتمل أن يكون المراد ايقاع الضرب عليه بالعدد المذكور ، وظهور قوله « ربّما ضربته مائة » في المعنى الأوّل يعارضه ظهور قوله ﷺ « وكم تضربه ؟ » في المعنى الثاني ، فاذا قام الاحتمال بطل الاستدلال .

وعلى تقدير غمض العين عن ذلك ، وتسليم أن يكون المراد هو المعنى الأوّل ، نمنع ايجابه الفسق ؛ لعدم معلوميّة كونه من الكبائر ، وكونه بعنوان الاصرار غير معلوم ، مضافاً الى ادّعاء ظهور قوله « ربّما ضربته مائة » في خلافه وأنّه بعنوان الندرة .

وأما التمسك باخباره على أنّه غضب في كون الداعي لغضبه ﷺ ارتكابه للمحرّم ، فهو أيضاً غير تام ؛ لوضوح أنّ الظاهر من سياق الكلام أنّ الداعي لذلك اصرار السائل في طلب نهاية ما يجوز له في مقام التأديب ، كما هو المعهود عند مبالغة المستفتي في مقام الاستفتاء من المفتين .

وأما الجواب عن الثاني ، فنقول : إنّ الحديث المذكور مروى في الكافي <sup>(١)</sup> وليس فيه الذيل المذكور في الفقيه ، فعلى ما في الكافي فالأمر ظاهر . وأما على ما في الفقيه من قوله « قلت : من قال هذا ؟ فغضب » الى آخره ، فنقول : أنّه غير مختصّ بأسحاق بن عمار .

بل نظير هذا السؤال صدر من زرارة ، كما في الصحيح المرويّ في الكافي عن زرارة ، قال : قلت لأبي جعفر ﷺ : ألا تخبرني من أين علمت وقلت إنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟ فضحك ثمّ قال : يا زرارة به قال رسول الله ﷺ ونزل به الكتاب من الله الحديث <sup>(٢)</sup> . ولم يتأمل أحد في جلالة قدره لمثل هذا السؤال .

(١) فروع الكافي ٥ : ٥١٠ - ٥١١ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٣٠ ح ٤ .



وغضبه عليه السلام كما هو المدلول عليه بقوله « فغضب » يمكن أن يكون لأجل كون المقام منافياً لابرار مثل هذا السؤال ، لا لاحتال كون المقال العياذ بالله غير مطابق للواقع .

وعلى فرض التسليم نقول : يمكن أن يكون ذلك من باب الخطورات القلبية والتشكيكات الخيالية التي تتفق للانسان ، وأراد بقوله « من قال ذلك ؟ » رفعها ، وغضبه عليه السلام إنما هو لأجل أنه ما كان يليق من مثله ذلك ، وان لم يكن منافياً للعدالة ، كما اتفق مثل ذلك بل فوّه في حق زارة أيضاً ، ولم نر أحداً أنه قدحه لذلك .

ففي الصحيح المروي في باب ميراث الولد مع الأبوين من موارث الكافي ، وباب ميراث الوالدين من التهذيب ، عن زارة ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجدّ ، فقال : ما أجد أحداً قال فيه إلاّ برأيه إلاّ أمير المؤمنين عليه السلام قلت : أصلحك الله فها قال فيه أمير المؤمنين عليه السلام ؟ فقال : اذا كان غداً فالقني حتّى أقرأكه في كتاب ، قلت : أصلحك الله حدّثني ، فإنّ حديثك أحبّ اليّ من أن تقرّأني في كتاب ، فقال لي الثانية : اسمع ما أقول لك اذا كان غداً فالقني حتّى أقرأكه في كتاب .

فأتيته من الغد بعد الظهر ، وكانت ساعتى التي كنت أخلو به فيها بين الظهر والعصر ، وكنت أكره أن أسأله إلاّ خالياً خشية أن يفتني من أجل من يحضره بالتقيّة ، فلمّا دخلت عليه أقبل على ابنه جعفر عليه السلام فقال : اقرأ زارة صحيفة الفرائض ، ثمّ قام لينام .

فبقيت أنا وجعفر عليه السلام في البيت ، فقام فأخرج اليّ الصحيفة مثل فخذ البعير ، فقال : لست أقرأكها حتّى تجعل لي عليك الله أن لا تحدّث بما تقرّأ فيها أحداً حتّى آذن لك ، ولم يقل حتّى يأذن لك أبي ، فقلت : أصلحك الله ولم تضيق عليّ ولم يأمر بك أبوك بذلك ؟ فقال لي : ما أنت بناظر فيها إلاّ على ما قلت لك ، فقلت : فذاك لك ، وكنت رجلاً عالماً بالفرائض والوصايا بصيراً بها حاسباً لها ، ألبت الزمان أطلب شيئاً يلقى عليّ من الفرائض والوصايا لا أعلمه فلا أقدر عليه .

فلما ألقى اليّ طرف الصحيفة اذا كتاب غليظ يعرف أنّه من كتب الأولين ، فنظرت فيها فاذا فيها خلاف ما في أيدي الناس من الصلة والأمر بالمعروف الذي ليس فيه اختلاف ، واذا عامته كذلك ، فقرأته حتّى أتيت الى آخره بنجث نفس وقلة تحفظ واسقام رأي ، وقلت : وأنا أقرؤه باطل حتّى أتيت على آخره ، ثم أدرجتها ودفعتها اليه .

فلما أصبحت لقيت أبا جعفر عليه السلام فقال لي : أقرأت صحيفة الفرائض ؟ فقلت : نعم ، فقال : كيف رأيت ما قرأت ؟ قال قلت : باطل ليس هو بشيء ، هو خلاف ما الناس عليه ، قال : فإنّ الذي رأيت والله يا زرارّة هو الحقّ ، الذي رأيت املاء رسول الله ﷺ وخطّ علي عليه السلام بيده ، فأتاني الشيطان فوسوس في صدري ، فقال : وما يدرية أنّه املاء رسول الله ﷺ وخطّ علي عليه السلام بيده ؟

فقال لي قبل أن أنطق : يا زرارّة لا تشكّن ودّ الشيطان ، والله أنّك شككت وكيف لا أدري أنّه املاء رسول الله ﷺ وخطّ علي عليه السلام بيده ، وقد حدّثني أبي ، عن جدّي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام حدّثه ذلك . قال : قلت له : لا كيف جعلني الله فداك ، وتندمّت على ما فاتني من الكتاب ، ولو كنت قرأته وأنا أعرفه لرجوت أن لا يفوتني منه حرف ، الحديث (١) .

والحاصل أنّ العدالة الثابتة لا ترتفع بمثل هذه الأمور .

وأما الجواب عن الأوّل ، فيظهر الحال فيه من التأمل فيما ذكر .

توضيح الحال في ذلك يستدعى أن يقال : إنّ الموهم فيه للقبح أمران : أحدهما : قوله عليه السلام له « اجلس » شبه الغضب ، والثاني : قوله عليه السلام « كأنك ترى أنا من هذا الخلق » وشيء منها لا يصلح لذلك .

أمّا الأوّل ، فلأنّ غاية ما يظهر منه أنّه عليه السلام شرفه بالأمر بالجلوس حال كون

حاله شبيهة بحال المغضب ، وهو ليس بصريح في غضبه عليه ، بل أخبر بأنّ حاله كانت شبيهة بحال المغضب .

وأما الثاني ، فلو ضوح اختلاف الناس في معرفة رتبة الامام عليه السلام . بل نقول : أنّه يدلّ على أنّه من أكابر الشيعة ، لو ضوح أنّ كلّ أحد ليس له قابليّة الدخول على الامام عليه السلام للوداع ، ولا بمنّ شرفه الامام عليه السلام بالأمر بالجلوس في خدمته . والظاهر أنّ الحكاية كانت في المدينة ، واسحاق بن عمار كان من أهل الكوفة ، ومعلوم أنّ الوداع كان حين انشاء السفر منها ، ويظهر من ذلك أنّه من أكابر الشيعة ووجوههم ، كما هو المدلول عليه بما ذكره النجاشي ، حيث قال : وهو في بيت كبير من الشيعة <sup>(١)</sup> .

ويدلّ أيضاً أمره عليه السلام بالجلوس في خدمته ، وهو الظاهر من قوله عليه السلام « كأنك ترى أنا من هذا المخلوق » الى آخره ؛ لو ضوح أنّ مثل هذا الكلام لا يلقى الآلى الخواص وأهل المعرفة ، لا الى العوام والسفلة ، فالتمسك به في مقام القدح أيضاً غير صحيح ، مضافاً الى ما في سنده ممّا لا يخفى على الخبير .

ومن الأمور المذكورة التي يتوهّم منها قدح الرجل ، ما هو المستفاد ممّا رواه ثقة الاسلام في باب الصناعات من معيشة الكافي ، عن يحيى بن أبي العلاء ، عن اسحاق بن عمار ، قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ، فخبّرت أنّه ولد لي غلام ، الى أن قال : قلت : جعلت فداك في أيّ الأعمال أضعه ؟ قال : اذا عدلته عن خمسة أشياء فضعه حيث شئت : لا تسلمه صيرفيّاً ، فإنّ الصيرفي لا يسلم من الربا ، ولا تسلمه بيّاع أكفان فإنّ صاحب الأكفان يسره الربا اذا كان ، ولا تسلمه بيّاع طعام فإنّه لا يسلم من الاحتكار ، ولا تسلمه جزّاراً فإنّ الجزّار تسلب منه الرحمة ، ولا تسلمه نحّاساً ،

فإن رسول الله ﷺ قال : شرّ الناس من باع الناس (١) .

وجه الاستفادة : هو أنّه عليه السلام نهى عن الصيرفة ، وقد كان اسحاق بن عمار صيرفيّاً ، ولم يسمع أنّه انتهى عنه بعده .

والجواب عنه : أنّ النهي فيه تنزيهي لا تحريمي ، ولذا عدّ هذه الصنعة من الصنائع المكروهة لا المحرّمة ، مضافاً إلى أنّه عليه السلام لم ينه اسحاق بن عمار عن الاشتغال بذلك ، بل نهى عن تسليم ابنه بالصير في ، وأين ذلك مع النهي عن اشتغاله بذلك ؟ وتعليقه عليه السلام بأنّ الصير في لا يسلم من الربا محمول على الأغلب ، كما لا يخفى ، وكيف مع أنّ الاشتغال بالصيرفة من الواجبات الكفائية ، بل قد يكون عينياً ، فيمكن أن يكون الأمر في اسحاق بن عمار كذلك ، ويؤيّد أنّه عليه السلام لم يلق النهي إليه فالأمر المذكورة لا تصلح أن يتمسك بها في مقام القدح والزلة .

بل المختار أنّ اسحاق بن عمار بن حيّان من أجلّة الرواة وأكابرهم ، فاذكره النجاشي من أنّه شيخ من أصحابنا ثقة ، إلى قوله : وهو في بيت كبير من الشيعة ، مقرون بالصواب والصحة ، والتصفّح في الأخبار المتكرّرة المروية عنه يوصل إلى أنّه من أعظم الرواة ؛ لما فيها من كمال الدقّة والاتقان والسداد .

ويرشدك إليه أيضاً كثار الأعظم الثقات في الرواية عنه ، كصفوان بن يحيى ، وحمّاد بن عثمان ، وحمّاد بن عيسى ، وابن أبي عمير ، والحسن بن محبوب ، وأبان بن عثمان ، ويونس بن عبد الرحمن ، وعبد الله بن مغيرة ، وغيرهم ، فهو من أجلّة الرواة وأعظمهم وثقاتهم .

ولا يبعد أن يكون كتابه من الأصول الأربعمائة ، لما في الأخبار المتكرّرة المروية عنه من المتانة والسداد السالمة من التهافت والخلل والاعوجاج والعناد .

ومّا يرشدك إلى أنّ الرجل من أكابر الشيعة وخواصهم ، هو ما رواه شيخنا

الصدوق في كمال الدين في باب ذكر النصّ على القائم في اللوح الذي أهده الله الى رسول الله ﷺ : عن أبي محمد الحسن بن حمزة ، قال : حدّثنا أبو جعفر محمد بن الحسين بن درست ، عن جعفر بن محمد بن مالك ، قال : حدّثنا محمد بن عمران الكوفي ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، وصفوان بن يحيى ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنّه قال : يا اسحاق ألا أبشرك ؟ قلت : بلى جعلت فداك يا بن رسول الله ، فقال : وجدنا صحيفة باملاء رسول الله ﷺ وخط أمير المؤمنين عليه السلام فيها : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من الله العزيز الحكيم ، وذكر حديث اللوح كما ذكرته في هذا الباب مثله سواء ، ألا أنّه قال الصادق عليه السلام في آخره : يا اسحاق هذا دين الملائكة والرسل فصنه الآن عن أهله يصنعك الله ويصلح بالك ، ثم قال : من دان هذا أمن من عذاب الله عزّ وجلّ<sup>(١)</sup> .

وما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يا اسحاق لا تعدنّ مصيبة أعطيت عليها الصبر واستوجبت من الله عزّ وجلّ الثواب ، أمّا المصيبة التي يحرم صاحبها أجرها وثوابها اذا لم يصبر عند نزولها<sup>(٢)</sup> . والظاهر أنّ في الحديث حذفاً ، والتقدير : لا تعدنّ مصيبة المصيبة التي أعطيت ، الى آخره .

وأنت اذا تأملت المباحث السالفة يتبيّن لك أنّ ثمره الخلاف في هذا المرام عظيمة ؛ اذ على المختار لا يكون الحديث باعتبار اسحاق بن عمار الأصيحاً ، وعلى ما ذهب اليه العلامة ومن شاركه لا يكون حديثه الآموثقاً .

وعلى القول بالتعدّد يكون صحيحاً تارة وموثقاً أخرى ، وعند انتفاء القرينة على التشخيص والتعيين يحكم بالموثقة ، وهذه ثمره عظيمة لا يكون الفوز بها الا بتأييد

(١) كمال الدين ص ٣١٢ .

(٢) فروغ الكافي ٣ : ٢٢٥ ح ٧ .

من الله الموفق لما يشاء لمن يشاء ؛ اذ الاشتباه الصادر من شيخ الطائفة الجاري في كلمات العلماء الساري ، بل راسخ في قلوبهم حتى تحقق اطباقهم عليه الى زماننا هذا لا يمكن التوصل اليه والفوز لدفعه الآ بهداية من الله الكريم الوهاب ، فله الحمد حقّ حمده الذي جاز عن الاحاطة بالعدّ والحساب .

### تنبيه

ومّا ينبغي التنبيه عليه في المقام هو أنّك قد عرفت من كلام النجاشي أنّ اسحاق بن عمّار جدّه حيّان ، قال : اسحاق بن عمّار بن حيّان مولى بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي<sup>(١)</sup> . وهو مقتضى ما ذكره العلامة في ترجمة أخويه يوسف وقيس بن عمّار ، قال : يوسف بن عمّار بن حيّان ثقة<sup>(٢)</sup> . وقيس بن عمّار بن حيّان قريب الأمر<sup>(٣)</sup> . وهو المدلول عليه بالسند السالف ؛ اذ المذكور فيه عمّار بن حيّان .

فعلى هذا ما ذكره شيخنا الصدوق في المشيخة ، حيث قال : وما كان فيه عن يونس بن عمّار ، فقد رويته عن أبي بصير<sup>(٤)</sup> ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن أبي الحسن يونس بن عمّار بن الفيض الصيرفي التعلبي الكوفي ، وهو أخو اسحاق بن عمّار<sup>(٥)</sup> . انتهى . فلعلّه من باب الاشتباه ، أو لكون الفيض لقباً لحيّان أو بالعكس .

(١) رجال النجاشي ص ٧١ .

(٢) رجال العلامة ص ١٨٤ .

(٣) رجال العلامة ص ١٣٥ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧٥ .

## المبحث الثامن

### في بيان ما يناسب وضع الرسالة

فنقول : قد علمت من النجاشي أنّ لاسحاق بن عمار أربعة أخوة : يونس ، واسماعيل ، ويوسف ، وقيس . وأنّ لاسماعيل أحد الأخوة ولدين : علي ، وبشر ، قال : أنّها كانا من وجوه من روى الحديث <sup>(١)</sup> . ولاسحاق بن عمار ابن اسمه محمد .  
فها أنا أورد في المقام ما حضرنى من رواياتهم مع الدلالة على محالها .  
فنقول : أمّا الروايات من يونس بن عمار بن حيّان ، عن مولانا الصادق عليه السلام ،  
فالذي يحضرني الآن عدّة مواضع :

منها : ما في باب الشكر من أصول الكافي ، قال : عنه - أي : عن أحمد بن أبي عبد الله - عن عثمان بن عيسى ، عن يونس بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إذا ذكر أحدكم نعمة الله عزّ وجلّ ، فليضع خدّه على التراب شكراً لله . الحديث <sup>(٢)</sup> .  
ومنها : ما في باب صلة الرحم من الكتاب ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن يونس بن عمار ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : أوّل ناطق من الجوارح يوم القيامة الرحم ، تقول : يا ربّ من وصلني في الدنيا فصل اليوم ما بينك وبينه ، ومن قطعني في الدنيا فاقطع اليوم ما بينك وبينه <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب شدّة ابتلاء المومن من الكتاب ، وباب الدعاء للعلل والأمراض من كتاب الدعاء من الكتاب ، وفي باب السجود والتسبيح والدعاء في الفرائض من كتاب صلاته ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن مالك بن عطية ، عن يونس بن عمار ، قال : قلت لأبي

(١) رجال النجاشي ص ٧١ .

(٢) أصول الكافي ٢ : ٩٨ ح ٢٥ .

(٣) أصول الكافي ٢ : ١٥١ ح ٨ .

عبد الله عليه السلام : أين هذا الذي ظهر بوجهي يزعم الناس أن الله لم يبتل به عبداً له فيه حاجة .

قال : فقال لي : لقد كان مؤمن آل فرعون مكثع الأصابع ، فكان يقول هكذا - ويمد يده - ويقول : يا قوم اتبعوا المرسلين ، ثم قال لي : اذا كان الثلث الأخير من الليل في أوله فتوضّ و قم الى صلاتك التي تصلّيها ، فاذا كنت في السجدة الأخيرة من الركعتين الأوليين ، فقل وأنت ساجد : يا علي يا عظيم يا رحمن يا رحيم ، يا سامع الدعوات ، يا معطي الخيرات ، صلّ علي محمد وآل محمد ، واعطني من خير الدنيا والآخرة ما أنت أهله ، واصرف عني من شرّ الدنيا والآخرة ما أنت أهله ، واذهب عني بهذا الوجع وتسمّيه ، فأنه قد غاظني وأحزني ، وألح في الدعاء ، قال : فما وصلت الى الكوفة حتّى أذهب الله به عني كلّ (١) .

ومنها : ما في كتاب فضل القرآن من الكتاب ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، وعدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، وسهل بن زياد جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن يونس بن عمّار ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إنّ الدواوين يوم القيامة ثلاثة : ديوان فيه النعم ، وديوان فيه الحسنات ، وديوان فيه الذنوب (٢) .

ومنها : ما في باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وآله من كتاب طهارة الكافي ، قال : محمد بن الحسن وغيره ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن ابن رباط ، عن يونس بن عمّار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء للصلاة ، فقال : مرّة مرّة (٣) .

ومنها : ما في باب من حافظ على صلاته من صلاة الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن يونس بن عمّار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قيل له وأنا حاضر : الرجل يكون في صلاته خالياً ، فيدخله

(١) أصول الكافي ٢ : ٢٥٩ ح ٢٦٠ و ٣٠ و ٢ : ٥٦٥ ح ٤ و ٣ : ٣٢٦ - ٣٢٧ ح ٢٠ .

(٢) أصول الكافي ٢ : ٦٠٢ ح ١٢ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٢٦ ح ٦ .



العجب ، فقال : اذا كان أوّل صلاته بنبّية يريد بها ربّه فلا يضّرّه ما دخله بعد ذلك ، فليمض في صلاته وليخسأ الشيطان <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب عمل السلطان وجوائزهم من معيشة الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمّد البرقي ، عن علي بن أبي راشد ، عن ابراهيم بن السندي ، عن يونس بن عمار <sup>(٢)</sup> ، قال : وصفت لأبي عبد الله عليه السلام من يقول بهذا الأمر ممّن يعمل عمل السلطان ، فقال : اذا ولّوكم يدخلون عليكم الرفق وينفعونكم في حوائجكم ، قال : قلت : منهم من يفعل ذلك ، ومنهم من لا يفعل ، قال : من لم يفعل ذلك منهم فابراً أو منهم برأ الله منه <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب حقّ المرأة على الزوج من نكاح الكافي ، قال : عنه ، عن محمّد بن علي ، عن ذبيان بن حكيم ، عن بهلول بن مسلم ، عن يونس بن عمار ، قال : زوجني أبو عبد الله عليه السلام جارية كانت لاسماعيل ابنه ، فقال : أحسن اليها ، فقلت : وما الاحسان اليها ؟ فقال : اشبع بطنها ، واكس جثتها ، واغفر ذنبها ، ثمّ قال : اذهبي وسطك الله ماله <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في باب ما يحلّ للمملوك النظر اليه من مولاته ، قال : محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن ابن محبوب ، عن يونس بن عمار ، ويونس بن يعقوب جميعاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحلّ للمرأة أن ينظر عبدها الى شيء من جسدها الاّ الى شعرها غير متعمّد لذلك <sup>(٥)</sup> .

ومنها : ما في روضة الكافي ، قال : محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن ابن

(١) فروع الكافي ٣ : ٢٦٨ ح ٣ .

(٢) في الكافي : حماد .

(٣) فروع الكافي ٥ : ١٠٩ ح ١٤ .

(٤) فروع الكافي ٥ : ٥١١ ح ٤ .

(٥) فروع الكافي ٥ : ٥٣١ ح ٤ .

محبوب ، عن يونس بن عمار ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : أيما مؤمن شكى حاجته وضره الى كافر الحديث (١) .

ومنها : ما في باب صلاة الحاجة من الفقيه ، قال : روي عن يونس بن عمار ، قال : شكوت الى أبي عبد الله عليه السلام رجلاً كان يؤذيني ، فقال : أدع عليه ، فقلت : قد دعوت عليه ، فقال : ليس هكذا ولكن اقلع عن الذنوب وصم وصلّ وتصدّق ، فاذا كان آخر الليل فاسبغ الوضوء ، ثم قم فصلّ ركعتين ، ثم قل وأنت ساجد : اللهم انّ فلان بن فلان قد آذاني ، اللهم اسقم بدنه ، واقطع أثره ، وانقص أجله ، وعجل له ذلك في عامه هذا ، قال : ففعلت فما لبث أن هلك (٢) .

اعلم أنّ شيخنا الصدوق ذكر في المشيخة طريقه الى يونس بن عمار ، كما حكينا عنه ، ولم يحضرنى روايته عنه في الفقيه الاّ الموضع المذكور .

وأما عن اسماعيل بن عمار ، فعده مواضع أيضاً :

منها : ما في باب تاريخ تولّد النبي صلى الله عليه وآله قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن اسماعيل بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا روي في الليلة الظلماء روي له نور كأنه شقّة القمر (٣) .

ومنها : ما في قضاء حاجة المؤمن من كتاب الايمان والكفر من الأصول ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن هارون بن الجهم ، عن اسماعيل بن عمار الصيرفي ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : جعلت فداك المؤمن رحمة على المؤمن ، قال : نعم الحديث (٤) .

(١) روضة الكافي ٨ : ١٤٤ ح ١١٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ١ : ٥٥٩ برقم : ١٥٤٦ .

(٣) أصول الكافي ١ : ٤٤٦ ح ٢٠ .

(٤) أصول الكافي ٢ : ١٩٣ ح ٥ .

ومنها : ما في باب النهي عن الاشراف على قبر النبي ﷺ قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد البرقي ، عن جعفر بن المنثى الخطيب ، قال : كنت بالمدينة وسقف المسجد الذي يشرف على القبر قد سقط ، والفعلة يصعدون وينزلون ونحن جماعة ، فقلت لأصحابنا : من منكم له موعد يدخل على أبي عبد الله عليه السلام ؟ فقال مهران بن أبي نصر : أنا ، وقال اسماعيل بن عمار الصيرفي : أنا ، فقلنا لها : سلاه عن الصعود لشرف على قبر النبي ﷺ الى آخر ما سلف (١) .

ولا يخفى عليك أنّ اسماعيل هذا هو الذي قال في حقّه مولانا الصادق عليه السلام : كنت أحبّه وقد ازددت له حبّاً . على ما اشتملت عليه الصحيحة السالفة المذكورة في المبحث الخامس ، ودلالته على كمال المدح له ممّا لا خفاء فيه .

فقد علم ممّا ذكر رواية يونس بن عمار واسماعيل بن عمار الأخوين لاسحاق بن عمار عن مولانا الصادق عليه السلام .

وأما الأخوان الآخران ، أي يوسف وقيس ، فلم يحضرنى روايتهما عنه عليه السلام ، ولذلك أورد شيخ الطائفة الأوّلين في باب أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، فقال في الباب المذكور : اسحاق بن عمار الصيرفي الكوفي (٢) .

وفيه : يونس بن عمار الصيرفي التغلبي كوفي (٣) .

وفيه أيضاً : اسماعيل بن عمار الصيرفي (٤) .

ولم يذكر يوسف ولا قيس ، لكن قد ذكرهما العلامة في الخلاصة كما نهبنا عليه ، فقال : يوسف بن عمار بن حيّان ثقة (٥) . وقيس بن عمار بن حيّان قريب الأمر (٦)

(١) أصول الكافي ١ : ٤٥٢ ح ١ .

(٢) رجال الشيخ ص ١٦٢ .

(٣) رجال الشيخ ص ٣٢٤ .

(٤) رجال الشيخ ص ١٦١ .

(٥) رجال العلامة ص ١٨٤ .

انتهى . ولم يحضرني مأخذ توثيقه ، هذا هو الكلام في اخوته الأربعة المذكورة .

وأما ابنه - أي : محمد بن اسحاق بن عمار - فقد روى عن مولانا الكاظم عليه السلام

في مواضع :

منها : ما في باب الاشارة والنصّ على أبي الحسن الرضا عليه السلام من أصول الكافي ، قال : الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن أحمد بن محمد بن عبد الله ، عن الحسن ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام : ألا تدلّني الى من آخذ عنه ديني ؟ فقال : هذا ابني علي ، انّ أبي أخذ بيدي ، فأدخلني الى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : يا بني انّ الله عزّ وجلّ قال : ﴿ اني جاعل في الأرض خليفة ﴾ وانّ الله عزّ وجلّ اذا قال قولاً وفي به <sup>(٧)</sup> .

ومنها : ما في آخر كتاب العشرة من أصول الكافي ، عن علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام في الظهور التي فيها ذكر الله عزّ وجلّ ، قال عليه السلام : اغسلها <sup>(٨)</sup> .

ومنها : ما في باب العينة من معيشة الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن حديد ، عن محمد بن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : انّ سلسيل طلبت مني مائة ألف درهم على أن تربحني عشرة آلاف ، فأقرضها تسعين ألفاً ، أو أبيعها ثوباً أو شيئاً يقوم عليّ بألف درهم بعشرة آلاف ؟ قال : لا بأس به اعطها مائة ألف وبعها الثوب بعشرة آلاف درهم ، واكتب عليها كتابين <sup>(٩)</sup> .

بيان : اعلم أنّ سلسيل اسم امرأة قيل : أنّها كانت من بني العباس ، وكانت تأخذ

(٦) رجال الشيخ ص ١٣٥ .

(٧) أصول الكافي ٢ : ٦٧٤ ح ٥ .

(٨) أصول الكافي ٢ : ٦٧٤ ح ٥ .

(٩) فروع الكافي ٥ : ٢٠٥ ح ٩ .

مال مولانا الكاظم عليه السلام بالظلم والتعدي .

ومنها : ما في الباب المذكور من الكتاب المذكور ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : يكون لي على الرجل دراهم ، فيقول : أخزني بها وأنا أربحك ، فأبيعه جبة تقوم عليّ بألف درهم بعشرة آلاف درهم ، أو قال : بعشرين ألف درهم وأؤخره بالمال ، قال : لا بأس <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب النوادر من نكاح الفقيه ، قال : روي عن محمد بن اسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : يكون للرجل الخصي يدخل على نسائه يناولهنّ الوضوء ، فيرى من شعورهنّ ، قال : لا <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب من أحلّ الله نكاحه من نكاح التهذيب ، قال : الصفار ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن العباس بن معروف ، عن صفوان بن يحيى ، عن محمد بن اسحاق بن عمار ، قال : قلت له : رجل تزوّج امرأة ودخل بها ثمّ ماتت ، أيجلّ له أن يتزوّج أمّها ؟ قال : سبحان الله كيف يحلّ له أمّها وقد دخل بها الحديث <sup>(٣)</sup> .

والظاهر أنّ الضمير في « له » يعود الى أبي الحسن الكاظم عليه السلام بقريّة غيره من الأخبار المذكورة .

وفي باب صلاة السفر من زيادات التهذيب : الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن اسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة كانت معنا في السفر وكانت تصليّ المغرب ركعتين ذاهبة وجائية ، فقال : ليس عليها قضاء <sup>(٤)</sup> . وقد روى محمد بن اسحاق بن عمار المذكور الأخبار المذكورة عن مولانا

(١) فروع الكافي ٥ : ٢٠٥ ح ١١ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣ : ٤٦٩ .

(٣) تهذيب الحديث ٧ : ٢٧٥ ح ٦ .

(٤) تهذيب الأحكام ٣ : ٢٢٦ ح ٨١ .

الكاظم عليه السلام صريحاً أو ظاهراً.

وروى أيضاً عن مولانا الرضا عليه السلام أيضاً. ففي باب العينة من الكتاب المذكور من الكافي، قال: أبو علي الأشعري، عن الحسن بن علي بن عبد الله، عن عمه محمد بن عبد الله، عن محمد بن اسحاق بن عمار، قال: قلت للرضا عليه السلام: الرجل يكون له المال، قد حلّ على صاحبه يبيعه لؤلؤة تسوي مائة درهم بألف درهم، ويؤخر عنه المال الى وقت، قال: لا بأس قد أمرني أبي ففعلت ذلك. وزعم أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عنها، فقال له مثل ذلك (١).

والظاهر أنّ الضمير في «زعم» عائد الى محمد بن اسحاق بن عمار، والخبر بذلك هو علي بن عبد الله الراوي عن محمد بن اسحاق، والمراد أنه حكى المسألة عن مولانا الرضا عليه السلام، ثم أخبر الراوي بأنّ محمد بن اسحاق زعم أنه الى آخره، اعلماً بأنّ المسألة مأخوذة عن الامامين عليهما السلام.

ومما ذكر تبين أنّ محمد بن اسحاق بن عمار كما روى عن مولانا الكاظم عليه السلام روى عن مولانا الرضا عليه السلام أيضاً، فما اقتصر عليه النجاشي من أنه روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام فليس على ما ينبغي.

فما صدر من شيخ الطائفة في الرجال، من ايراده في أصحاب مولانا الكاظم والرضا عليه السلام حيث قال في الأول: محمد بن اسحاق (٢). وفي الثاني: محمد بن اسحاق بن عمار الصيرفي كوفي (٣). كان أولى.

أقول: إنّ محمد بن اسحاق بن عمار الصيرفي الكوفي، هو محمد بن اسحاق بن عمار بن حيّان التغلبي الصيرفي، كما يظهر من النجاشي، حيث قال: محمد بن اسحاق بن عمار بن حيّان التغلبي الصيرفي ثقة عين، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام له

(١) فروع الكافي ٥: ٢٠٥ ح ١٠.

(٢) رجال الشيخ ص ٣٤٤.

(٣) رجال الشيخ ص ٣٦٥.

كتاب كثير الرواة ، أخبرنا أحمد بن محمد الأهوازي ، قال : حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد ، قال : حدّثنا أحمد بن عمر بن كيسبة ، قال : حدّثنا محمد بن بكر بن جناح ، قال : حدّثنا محمد بن اسحاق بن عمار بكتابه <sup>(١)</sup> انتهى .

ولا يبعد أن يكون محمد بن اسحاق هذا هو المشار اليه بما اشتمل عليه ما رواه ثقة الاسلام في باب الصناعات من أوائل كتاب المعيشة ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن جعفر بن يحيى الخزاعي ، عن أبيه ، عن يحيى بن أبي العلاء ، عن اسحاق بن عمار ، قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ، فخبّرتّه أنّه ولد لي غلام ، فقال : ألا سمّيته محمّداً ، قال : قلت : قد فعلت ، قال : فلا تضرب محمّداً ولا تسبّه قد جعله الله قرّة عين لك في حياتك وخلف صدق من بعدك <sup>(٢)</sup> .

ثم أقول : في ملاحظة هذا الكلام الصادر من شيخ الطائفة في هذا المقام مع ملاحظة كلام النجاشي ، يظهر أنّ المراد من اسحاق بن عمار المذكور في كلامه في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، حيث قال : اسحاق بن عمار الصيرفي الكوفي ، هو اسحاق بن عمار بن حيّان ، ولما لم يذكر هذا الاسم في ذلك الباب إلا في عنوان واحد ، يكون ذلك قرينة على العدول عمّا ذكره في الفهرست من وجود اسحاق بن عمار الساباطي ؛ اذ لو كان باقياً على اعتقاده حين تصنيف الفهرست ينبغي تعدّد العنوان ، فتأمّل .

وأما ما ذكره في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام حيث قال : اسحاق بن عمار ثقة له كتاب . فالظاهر أنّه المذكور في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام لوجوه :

منها : ما علمت ممّا فضّلناه من رواية اسحاق بن عمار بن حيّان عن مولانا الكاظم عليه السلام كثيراً ، فلو لم يكن المراد ممّا ذكره هذا الشخص لذكره في عنوان آخر ،

(١) رجال النجاشي ص ٣٦١ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ١١٤ ح ٤ .

وعدمه دليل على أنه المراد في العنوان المذكور .

ومنها : التصريح بالصريح عند الرواية عن مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً في بعض الأسانيد ، كما علمت مما أسلفناه ، فلو لم يكن مراده من المذكور في الباب المذكور هذا الشخص ينبغي ذكره في ذلك الباب في عنوان آخر ، وقد علمت عدمه .

ومنها : تصريحه في ترجمة من ذكره في ذلك الباب بقوله « له كتاب » وقد علمت من تصريح النجاشي بأن الكتاب لاسحاق بن عمار بن حيان .

ومنها : تصريحه بأنه ثقة ، الظاهر في كونه امامياً ، واسحاق بن عمار الساباطي على فرض وجوده هو فطحي ، فظهر مما ذكر أن مراده من المذكور في باب أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام هو ابن عمار بن حيان .

ولما لم يذكر في ذلك الباب ولا في غيره من أبواب الكتاب المذكور هذا الاسم في عنوان آخر ، يظهر منه عدوله من اعتقاده الذي كان عليه حين تصنيف الفهرست ؛ اذ لو كان اسحاق بن عمار الساباطي موجوداً في الأسانيد ، فان كان ممن يروي عن واحد من الأئمة عليهم السلام ذكره في أصحابه ، والآأورده في باب من لم يرو ، وعدمه دليل على عدمه ، فيظهر منه العدول عما حال تصنيف الفهرست ، وحمل الكلام على هذا الاحتمال أولى من الاحتمالين الآخرين اللذين أشرنا اليهما في أول الرسالة ، كما لا يخفى على من دقق النظر اذا كان من أهل الفطنة .

ان قيل : انّ ذلك مبنيّ على كون الفهرست متقدماً في التصنيف عن الرجال ، فن أين ذلك ؟

قلنا : نعم ؛ لأنه الظاهر منه في مواضع من الرجال :

منها : في ترجمة ابراهيم بن صالح الأنماطي ، حيث قال : روى عنه أحمد بن نهيك ، ذكرناه في الفهرست <sup>(١)</sup> .



ومنها : ما في ترجمة ابراهيم بن رجاء المجحدري من بني قيس بن ثعلبة ، قال : له كتب ذكرناها في الفهرست (١) .

ومنها : ما في ترجمة ابراهيم بن محمد بن سعيد الثقي ، قال : له كتب ذكرناها في الفهرست (٢) .

ومنها : ما في ترجمة ابراهيم بن سليمان النهمي ، قال : له كتب ذكرناها في الفهرست (٣) .

ومنها : ما في ترجمة محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السمرقندي ، قال : صنف أكثر من مائتي مصنف ، ذكرناها في الفهرست (٤) .

ومنه : ما في ترجمة محمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاة بن صفوان بن مهران الجمال ، قال : وله مصنفات ، ذكرناها في الفهرست (٥) .

ومنها : ما في ترجمة محمد بن علي بن محبوب الأشعري ، قال : له تصانيف ذكرناها في الفهرست (٦) .

ومنها : ما في ترجمة محمد بن علي بن الحسين القمي ، قال : له مصنفات كثيرة ، ذكرناها في الفهرست (٧) .

ومنها : ما في ترجمة علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ، قال : له

(١) رجال الشيخ ص ٤١٤ .

(٢) رجال الشيخ ص ٤١٤ .

(٣) رجال الشيخ ص ٤١٤ .

(٤) رجال الشيخ ص ٤٤٠ .

(٥) رجال الشيخ ص ٤٤٣ .

(٦) رجال الشيخ ص ٤٣٨ .

(٧) رجال الشيخ ص ٤٣٩ .

تصانيف ، ذكرناها في الفهرست <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في ترجمة الحسين بن عبيد الله الغضائري ، قال : له تصانيف ذكرناها في الفهرست ، سمعنا منه وأجاز لنا جميع ما رواه ، مات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة <sup>(٢)</sup> انتهى . وما ذكره توفي من ذكر تصانيفه في الفهرست ، فغير مطابق للواقع ؛ لعدم ذكره فيه أصلاً فضلاً عن تصانيفه .

ومنها : ما في ترجمة علي بن الحسين الموسوي الملقّب بالمرتضى ، قال : له تصانيف كثيرة ، ذكرنا بعضها في الفهرست ، وسمعنا منه أكثر كتبه وقرأناها عليه <sup>(٣)</sup> انتهى . لكن هنا دقيقة ينبغي التنبيه عليها ، وهي أن كلامه في الرجال والفهرست مختلف في ذلك ، فالمناسب إيراد عين كلامه في الكتابين ثم الإشارة الى المرام .

فنقول : قال في الرجال : علي بن الحسين الموسوي يكنّى أبا القاسم الملقّب بالمرتضى ذي المجددين علم الهدى - أدام الله أيامه - أكثر أهل زمانه أدباً وفضلاً ، متكلم فقيه جامع للعلوم كلّها ، مدّ الله في عمره ، يروي عن التلعكبري والحسين بن علي بن بابويه وغيرهم من شيوخنا ، له تصانيف كثيرة ذكرناها في الفهرست ، وسمعنا منه أكثر كتبه وقرأناها كلّها عليه <sup>(٤)</sup> انتهى كلامه في الرجال .

وقال في الفهرست : علي بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن ابراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، كنيته أبو القاسم ، لقبه علم الهدى الأجل السيّد المرتضى عليه السلام متوحد في علوم كثيرة ، جمع على فضله ، مقدّم في العلوم ، مثل علم الكلام والفقه وأصول الفقه والأدب والنحو والشعر ومعاني الشعر واللغة وغير ذلك . الى أن قال : توفي رحمته الله في ربيع الأوّل سنة

(١) رجال الشيخ ص ٤٣٢ .

(٢) رجال الشيخ ص ٤٢٥ وفيه : مات سنة احدى عشرة وأربعمائة .

(٣) رجال الشيخ ص ٤٣٤ .

(٤) رجال الشيخ ص ٤٣٤ .

ستّ وثلاثين وأربعمئة ، وكان مولده في رجب سنة خمس وخمسين وثلاثمئة ، وسنّه يومئذ ثمانون سنة. وثمانية أيّام ، نظر الله وجهه ، قرأت أكثر هذه الكتب عليه ، وسمعت سائرهما يقرأ عليه دفعات كثيرة<sup>(١)</sup>. انتهى كلامه في الفهرست .

ولا يخفى المنافاة بين كلاميه في الكتابين ؛ اذ مقتضى ذكر تاريخ وفاة السيّد في الفهرست أن يكون تصنيفه بعد وفاته ، ومقتضى كلامه المذكور في الرجال ، أي : قوله « أدام الله أيّامه » وقوله « مدّ الله في عمره » أن يكون تصنيف الرجال بعد تصنيف الفهرست ، فاللازم منه أن يكون تصنيف الرجال بعد مماته وقبل ، كما يلزم أن يكون تصنيف الفهرست قبل وفاته وبعده ، ولا يخفى ما فيه من المنافاة .

ويمكن الجواب عنه : بأنّ الظاهر أنّ تصنيف الكتابين في حال حياة السيّد . أمّا كون تصنيف الرجال كذلك ، فلقلوله في ترجمته « أدام الله أيّامه » وقوله « مدّ الله في عمره » . وأمّا كون تصنيف الفهرست كذلك ، فلما عرفت من المواضع المتكرّرة من الرجال أنّه حاول تفصيل الكتب فيها الى الفهرست .

وأيضاً أنّ الظاهر منه في ديباجة الكتابين أنّ تصنيفهما كان في حياة شيخنا المفيد وأمره ، مع أنّ وفاته في سنة ثلاث عشر وأربعمئة ، وقد علمت من الفهرست أنّ وفاة السيّد الأجلّ المرتضى في ستّ وثلاثين وأربعمئة ، فيكون وفاة السيّد بعد وفاة شيخنا المفيد بثلاث وعشرين سنة ، ولا اشكال الاّ باعتبار ذكر تاريخ الوفاة في الفهرست ، والظاهر أنّه الحاق .

فنقول : أنّ تصنيفهما كان في حال حياته ، لكن لما اتفق موته بعد ذلك الحق تاريخه بالفهرست ، والحاقة بالفهرست أولى من الحاقة بالرجال ، كما لا يخفى وجهه على المطلّع بوضع الفهرستات ، فالحمد لخالق الأرضين والسموات ، وصلاته على أكمل الموجودات والشفيع في العرصات المنجي من الهلكات ، وآله الهداة لمسلوك

النجاة والطاعات .

### تتميم :

قال العلامة : محمد بن اسحاق بن عمار بن حيان التغلبي بالغين المعجمة الصيرفي ، ثقة عين ، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام قاله النجاشي . وقال أبو جعفر بن بابويه : أنه واقفي ، فأنا في روايته من المتوقفين <sup>(١)</sup> . انتهى .

وفيه تأمل . أمّا أولاً ، فلأنه حكى توثيق الرجل عن النجاشي ، والقول بالوقف عن ابن بابويه ، فقال : فأنا في روايته من المتوقفين ، ومع ذلك أوردته في القسم الأول الموضوع لأن يذكر فيه مقبول الرواية ، فاللازم ذكره في القسم الثاني ، كما صنع في والده ؛ لأنه قال في أول الخلاصة ، ورتبته على قسمين : الأول : في من أعتمد على روايته ، أو يترجّح عندي قبول قوله . والثاني : في من تركت روايته أو توقفت فيه <sup>(٢)</sup> .

وأما ثانياً ، فلأن ما عزى اليه من الوقف ، مخدوش بل غير صحيح . أمّا أولاً ، فلأنك قد علمت ممّا أسلفنا أنّ محمد بن اسحاق بن عمار قد حكى النصّ عن مولانا الكاظم عليه السلام في امامة مولانا الرضا عليه السلام .

وقال شيخنا المفيد في ارشاده : ممّن روى النصّ على الرضا علي بن موسى عليه السلام بالامامة من أبيه عليه السلام والاشارة اليه منه بذلك ، من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقّه من شيعته : داود بن كثير الرقي ، ومحمد بن اسحاق بن عمار ، وعلي بن يقطين الى آخر ما ذكره <sup>(٣)</sup> . وهو ينافي وقفه كما لا يخفى .

وأما ثانياً ، فلأنك قد علمت ممّا بيّناه أنّه روى عن مولانا الرضا عليه السلام وهو دليل اعتقاده بامامته ، فلا يصحّ نسبة الوقف اليه .

(١) رجال العلامة ص ١٥٨ .

(٢) رجال العلامة ص ٣ .

(٣) الارشاد ٢ : ٢٤٧ - ٢٤٨ .

وأما ثالثاً، فلأنّ ثقة الاسلام روى في باب الصناعات من معيشة الكافي ما يدلّ على أنّ مولانا الصادق عليه السلام دعا لمحمّد بن اسحاق بن عمار، بأنّه تعالى جعله خلف صدق لوالده .

حيث روى في الباب المذكور، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن جعفر بن يحيى الخزاعي، عن أبيه يحيى بن أبي العلاء، عن اسحاق بن عمار، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فخبرته أنّه ولد لي غلام، فقال: ألا سمّيته محمّداً؟ قال: قلت: قد فعلت، قال: فلا تضرب محمّداً، ولا تسبّه، قد جعله الله قرّة عين لك في حياتك، وخلف صدق بعدك الحديث (١).

ومعلوم أنّ الواقفي الفاسد العقيدة المشارك مع الكفّار في الخلود واللعة لا يكون خلف صدق، فالقول بنسبة الوقف اليه غير صحيح، فاعتقاد النجاشي في حقّه على ما دلّت عليه عبارته السالفة مقرون بالصواب والصحة .

قال صاحب المدارك في شرحه على نكاح النافع ما هذا لفظه: ولا قدح في هذه الرواية بالاضمار؛ اذ من المعلوم أنّ هذا الراوي الذي هو من ثقات أصحابنا وأعيانهم، على ما ذكره النجاشي لا يروي عن غير الامام عليه السلام (٢) انتهى .  
أشار بقوله « هذا الراوي » الى محمّد بن اسحاق بن عمار المذكور .

### تنبيه:

اعلم أنّ شيخ الطائفة - نور الله تعالى روحه - ذكر في رجاله في باب « لم » علي بن محمّد بن يعقوب بن اسحاق بن عمار الصيرفي الكسائي الكوفي الى آخر ما ذكره (٣).

فعلى هذا يكون يعقوب بن اسحاق بن عمار ومحمّد بن اسحاق أخوين، لكن لم

(١) فروع الكافي ٥: ١١٤ ح ٤.

(٢) شرح المختصر النافع مخطوط .

(٣) رجال الشيخ ص ٤٣١.

يحضرني الآن يعقوب بن اسحاق بن عمار في أسانيد الأخبار .

ثم أعلم أنّ العلامة - نور الله تعالى تربته - أصاب في هذا المقام ، فقال : محمد بن اسحاق بن عمار بن حيان التغلبي الصيرفي الى آخره . فعلى هذا يكون اسحاق بن عمار هو اسحاق بن عمار بن حيان التغلبي الصيرفي ، وذكره في القسم الثاني في ترجمة اسحاق كذلك ، ومع ذلك نزلّه على المذكور في الفهرست ، فجعلهما رجلاً واحداً ، كما نهبنا عليه في أول الرسالة ، فقال : اسحاق بن عمار بن حيان مولى بني تغلب أبو يعقوب الصيرفي ، كان شيخاً من أصحابنا ثقة ، روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام وكان فطحياً ، وقال الشيخ : لا أنّه ثقة وأصله معتمد عليه <sup>(١)</sup> .

وفيه أنّ الحكم بالفطحية في كلام شيخ الطائفة هو اسحاق بن عمار الساباطي ، وقد علمت أنّ عمار الساباطي وهو من مشاهير الرواة ومعارفها ، وقد علمت ممّا أسلفنا أيضاً أنّه استعمل في أسانيد الأحاديث على أربعة أنحاء : عمار بن موسى الساباطي ، عمار بن موسى ، عمار الساباطي : عمار مطلقاً . قال في القاموس : السباط موضع بالمدائن لكسرى <sup>(٢)</sup> . وفي مجمع البحرين : سباط قرية من قرى مدائن <sup>(٣)</sup> .

وفي أوائل كتاب الزكاة من الكافي ، عن عبد الله بن القاسم ، عن رجل من أهل سباط ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام لعمار الساباطي : يا عمار أنت ربّ مال كثير ؟ قال : نعم جعلت فداك ، قال : فتؤدّي ما افترض الله عليك من الزكاة ؟ فقال : نعم ، قال : فتخرج الحقّ المعلوم من مالك ؟ قال : نعم ، قال : فتصل قرابتك ؟ قال : نعم ، قال فتصل اخوانك ؟ قال : نعم ، فقال : يا عمار إنّ المال يفنى والبدن يبلى والعمل يبقى والديان حيّ لا يموت ، يا عمار أنّه ما قدّمت فلن يسبقك ، وما أخّرت فلن

(١) رجال العلامة ص ٢٠٠ .

(٢) القاموس المحيط ٢ : ٣٦٣ .

(٣) مجمع البحرين ٤ : ٢٥٢ .

يلحقك<sup>(١)</sup>. ورواه في باب فضل المعروف من الكتاب المذكور أيضاً<sup>(٢)</sup>.

فعلى هذا يكون اسحاق بن عمار بن حيّان التغلبي الصيرفي مغايراً لاسحاق بن عمار الساباطي، فتزليلهما على شخص واحد غير صحيح، وقد علمت ممّا نسبنا عليه الداعي للقول باسحاق بن عمار الساباطي مع ابطاله.

ولعلّ الداعي بفتحيتّه، ما حكاه ثقة الاسلام في باب ما يفصل به دعوى المحقّ والمبطل من الأصول، عن هشام بن سالم، من أنّه قال: ثمّ لقينا الناس أفواجاً، فكلّ من دخل عليه - أي: على موسى بن جعفر عليه السلام - قطع الآطائفة عمار وأصحابه، وبقي عبد الله لا يدخل عليه إلا قليل من الناس<sup>(٣)</sup>.

والمراد أنّ من قال بعبد الله بن جعفر بعد مولانا الصادق عليه السلام رجعوا عنه، إلا طائفة عمار وأصحابه، وشمول طائفة شخص لابنه ممّا لا خفاء فيه، فالمستفاد من هذا الكلام فطحية اسحاق بن عمار الساباطي وعدم رجوعه عن هذا الاعتقاد الفاسد، وقد علم ممّا تبّهنا عليه هنا وفيما سلف الوجه في حمل اسحاق بن عمار في الأسانيد على ابن عمار بن موسى الساباطي، وفي الحكم بفتحيتّه.

والمحصل أنّ تنزيل ما في رجال النجاشي والفهرست على شخص واحد غير صحيح، إلا أنّ يوجّه التنزيل مع قطع النظر عن الداعي المذكور بأن يقال: إنّ اسحاق بن عمار في أسانيد الأخبار ليس إلا اسحاق بن عمار بن حيّان في نظر الشيخ أيضاً، لكن التقييد بالساباطي وقع سهواً بمجرد مناسبة عمار: إمّا من شيخ الطائفة، أو من بعض النساخ، فسرى الى جميع النسخ، إلا أنّ اللازم على المنزل التنبيه عليه لو كان الوجه في تنزيله ذلك، مضافاً الى أنّ الحكم بالفتحية حينئذ لم يظهر له وجه أصلاً، كما لا يخفى.

(١) فروع الكافي ٣: ٥٠١ ح ١٥.

(٢) فروع الكافي ٤: ٢٧ ح ٧.

(٣) أصول الكافي ١: ٣٥١ - ٣٥٢.

### تنبيه :

روى ثقة الاسلام في باب هديّة الغريم من معيشة الكافي ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، عن هذيل بن حيان أخي جعفر بن حيان الصيرفي ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام الحديث (١) .

ولا يخفى أنّ الظاهر من هذا السند أنّ هذيل وجعفرأ هما أخوان لعمار بن حيان ، فيكونان عمّين لاسحاق بن عمار ، لكن ذكر شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام علي بن حيان ، وجعفر بن حيان .

قال : علي بن حيان الصيرفي وأخوه جعفر (٢) . ولم يذكر هذيل بن حيان في باب الهاء ، لكن ذكره في باب الجيم ، بأن ذكر جعفر بن حيان في ثلاثة مواضع من ذلك الباب المذكور ، وذكر في الأخير أنّه أخو هذيل . قال في موضع : جعفر بن حيان الصيرفي . ثم قال : جعفر بن حيان الكوفي . ثم قال : جعفر بن حيان الصيرفي أخو هذيل (٣) . فعلى هذا يكون لعمار ثلاثة اخوة : علي ، وجعفر ، وهذيل . فيكون الاخوة الأربعة من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام .

أمّا رواية عمار عنه عليه السلام ، فقد علمتها ممّا سلف . وأمّا رواية هذيل بن حيان عنه عليه السلام فلما أوردناها . وأمّا علي بن حيان وجعفر بن حيان ، فلأنّ شيخ الطائفة أوردهما في أصحابه عليه السلام .

والحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة على خير خلقه وآله الطاهرين .

تمّ استنساخ هذه الرسالة الشريفة تحقيقاً وتصحيحاً وتعليقاً عليها في اليوم الرابع عشر من شهر ذي القعدة سنة ( ١٤١٥ ) هـ على يد العبد السيد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

(١) فروع الكافي ٥ : ١٠٣ ح ٢ .

(٢) رجال الشيخ ص ٢٤٦ .

(٣) رجال الشيخ ص ١٧٥ و ١٧٩ .



رسالة  
في تحقيق الحال في حسين بن خالد

للعامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



## بسم الله الرحمن الرحيم

ومنه الاعانة للفوز بجَنّات النعيم ، والاستعاذة للحذر من الشيطان الرجيم ، واليه  
الالتجاء للخلاص من عذاب الحميم .

وبعد ، يقول المنعم في بوادي الغي والضلال ، والمنهمك في قيا في الجهالة والوبال ،  
ابن المستغفر في بحار معرفة الربّ الغافر محمّد نبي الموسوي محمّد باقر ، وقاهما الله  
تعالى من سوء الباطن والظاهر : هذه رسالة في تحقيق الحال في حسين بن خالد ،  
تنقيح الحال في هذا المرام يستدعي التكلّم في مباحث :  
الأوّل : في أنّه واحد أو متعدّد .

والثاني : في التنبيه على أنّ رواية حسين بن خالد على أنحاء :  
الأوّل : روايته عن مولانا الصادق عليه السلام .

والثاني : روايته عن مولانا الكاظم عليه السلام مقيداً بالصيرفي .

والثالث : روايته كذلك ، أي : مقيداً بالصيرفي عن أبي الحسن عليه السلام المطلق .  
والرابع : روايته مطلقاً عنه عليه السلام .

والخامس : روايته كذلك عن أبي الحسن عليه السلام .

والسادس : روايته مقيداً بالصيرفي عن مولانا الرضا عليه السلام .

والسابع : روايته مطلقاً عنه عليه السلام .

والمبحث الثالث : في التنبيه على أنّ الراوي عن مولانا الرضا عليه السلام هو الصيرفي  
وان لم يكن مقيداً به ، وكذا الحال في الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام ، وعلى أنّه  
المراد في الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام أيضاً ، فاللازم منه أن لا يكون الراوي في

أسانيد الأخبار المروية عن الأئمة الثلاثة إلا الحسين بن خالد الصيرفي وإن لم يكن مقيداً به.

والمبحث الرابع : في أن الحسين بن خالد بن طهمان لم يكن مذكوراً في أسانيد الأخبار إلا بأن يذكر خالد بالكنية هكذا : حسين بن أبي العلاء .  
والمبحث الخامس : في بيان حاله وأن الحديث بسببه يندرج تحت أي قسم من الأقسام المعروفة ، فنقول : أما

### المبحث الأول في أنه واحد أو متعدّد

فالظاهر أنه متعدّد ، فهو مشترك بين الحسين بن خالد بن طهمان ، وهو الحسين بن أبي العلاء ؛ لما حكاه الكشي عن حمدويه أنه قال : الحسين بن أبي العلاء ، هو أزدبي ، وهو الحسين بن خالد بن طهمان الخفاف ، وكنية خالد أبو العلاء ، أخوه عبد الله بن أبي العلاء <sup>(١)</sup> .

وذكره شيخ الطائفة في الرجال في باب أصحاب مولانا الباقر والصادق عليهما السلام .  
قال في الأول : الحسين بن أبي العلاء الخفاف <sup>(٢)</sup> .  
وفي الثاني : الحسين بن أبي العلاء العامري أبو علي الزندجي الخفاف الكوفي ، مولى بني عامر يبيع الزندج أعور <sup>(٣)</sup> .

قال في الفهرست : الحسين بن أبي العلاء ، له كتاب يعدّ في الأصول ، أخبرنا به جماعة من أصحابنا ، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الصفّار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، عن محمد بن أبي

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٦٠ .

(٢) رجال الشيخ ص ١٣١ .

(٣) رجال الشيخ ص ١٨٢ .

عمير وصفوان ، عن الحسين بن أبي العلاء <sup>(١)</sup>

وقال النجاشي : الحسين بن أبي العلاء الخفاف أبو علي الأعور ، مولى بني أسد ، ذكر ذلك ابن عقدة وعثمان بن حاتم بن منتاب ، وقال أحمد بن الحسين عليه السلام : هو مولى بني عامر ، وأخواه علي وعبد الحميد ، روى الجميع عن أبي عبد الله عليه السلام ، وكفن الحسين أوجههم ، له كتب ، منها ما أخبرناه وأجازه محمد بن جعفر الأديب ، عن أحمد بن محمد بن الحافظ ، قال : حدثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمن الأزدي ، ومحمد بن أحمد بن الحسين القطواني ، قالا : حدثنا أحمد بن أبي بشر ، عن الحسين بن أبي العلاء <sup>(٢)</sup> .

وليس في هذه الكلمات دلالة على أنَّ أبا العلاء اسمه خالد ، لكن قال النجاشي في باب الخاء ما هذا لفظه : خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف السلولي ، قال البخاري : روى عن عطية وحبيب بن أبي حبيب ، سمع منه وكيع ومحمد بن يوسف ، وقال مسلم بن الحجاج : أبو العلاء الخفاف ، له نسخة أحاديث ، رواها عن أبي جعفر عليه السلام كان من العامة ، أخبرنا ابن نوح ، قال : حدثنا أحمد بن محمد ، قال : حدثنا سعد ، عن السندي بن الربيع ، عن العباس بن معروف ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن ظريف بن ناصح عنه بالأحاديث <sup>(٣)</sup> انتهى .

وهو وإن كان صريحاً في أنَّ أبا العلاء اسمه خالد بن طهمان ، لكن لم يظهر منه أنَّ والد حسين بن أبي العلاء اسمه خالد ، فيمكن أن لا يكون خالد اسماً لوالد حسين ، وإن كان اسماً لأبي العلاء ، فيمكن أن يكون أبو العلاء كنية لخالد بن طهمان ، وإن لم يكن هو والد الحسين ، وإن كان أبو العلاء كنية لها ، فالكلام الصريح في أنَّ والد الحسين اسمه خالد بن طهمان منحصر فيما تقدّم عن حمدويه ، لكن الخفاف في كلام

(١) الفهرست ص ٥٤ .

(٢) رجال النجاشي ص ٥٢ - ٥٣ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٥١ - ١٥٢ .

النجاشي حيث قال : خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف . يؤمى الى ذلك .  
 فعلى هذا نقول : انّ حسين بن أبي العلاء هو حسين بن خالد بن طهمان ، فنقول :  
 انّ حسين بن خالد مشترك بين الحسين بن خالد بن طهمان ، وبين الحسين بن خالد  
 الصيرفي الذي ذكره شيخ الطائفة في باب مولانا الرضا عليه السلام قال : الحسين بن خالد  
 الصيرفي <sup>(١)</sup> . والظاهر أنّه المراد في من ذكره في باب مولانا الكاظم عليه السلام قال :  
 الحسين بن خالد <sup>(٢)</sup> . على ما في بعض نسخ الرجال ، وفي بعض النسخ : حسن بن  
 خالد . والصحيح هو الأول لما ستقف في أسانيد الأخبار .

## المبحث الثاني

### في التنبيه على أن رواية الحسين بن خالد على أنحاء الأول

#### روايته عن مولانا الصادق عليه السلام

منها : ما في باب المكاتب من كتاب عتق الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن  
 أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد ، عن الصادق عليه السلام عن رجل كاتب  
 أمة له ، فقالت الأمة : ما أدّيت من مكاتبتني فأنا به حرّة على حساب ذلك ، فقال لها :  
 نعم ، فأدّت بعض مكاتبتها وجامعها مولاهما بعد ذلك ، فقال : ان كان استكرهها على  
 ذلك ضرب من الحدّ بقدر ما أدّت من مكاتبتها ودرىء عنه من الحدّ بقدر ما بقي له  
 من مكاتبتها ، وان كانت تابعته فهي شريكته في الحدّ ضربت مثل ما يضرب <sup>(٣)</sup> .  
 وهو مروى في باب حدّ الزنا من الكافي بإسناده ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ،

(١) رجال الشيخ ص ٣٥٥ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٣٤ .

(٣) فروع الكافي ٦ : ١٨٦ ح ٤ .

عن صالح بن سعيد ، عن الحسين بن خالد ، عنه عليه السلام <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب النوادر من حدود الكافي ، قال : علي بن محمد ، عن محمد بن أحمد المحمودي ، عن أبيه ، عن يونس ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : الواجب على الامام اذا نظر الى رجل يزني أو يشرب الخمر ، أن يقيم عليه الحدّ ، ولا يحتاج الى بيّنة مع نظره ؛ لأنّه أمين الله في خلقه ، واذا نظر الى رجل يسرق ، فالواجب عليه أن يزبره وينهاه ويمضي ويدعه ، قلت : كيف ذاك ؟ قال : لأنّ الحقّ اذا كان لله فالواجب على الامام اقامته ، واذا كان للناس فهو للناس <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب القضاء في قتل الزحام من كتاب ديات التهذيب ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن رجل أتى رجلاً وهو راقد ، فلمّا صار على ظهره ليضربه فبعجه فقتله ، فقال : لا دية له ولا قود ، قال : رسول الله عليه السلام : من كابر امرأة ليفجر بها فقتله فلا دية له ولا قود <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب في كم يقرأ القرآن ويختم من كتاب فضل القرآن من أصول الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن علي بن النعمان ، عن يعقوب بن شعيب ، عن حسين بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : في كم أقرأ القرآن ؟ قال : اقرأه أخماساً اقرأه أسباعاً ، أما أنّ عندي مصحفاً مجزئاً أربعة عشر جزءاً <sup>(٤)</sup> .

(١) فروع الكافي ٧ : ٢٣٧ ح ٢١ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ٢٦٢ - ٢٦٣ ح ١٥ .

(٣) تهذيب الأحكام ١٠ : ٢٠٩ ح ٣١ .

(٤) أصول الكافي ٢ : ٦١٧ - ٦١٨ ح ٣ .

## الثاني

### رواية حسين بن خالد مقيداً بالصيرفي عن مولانا الكاظم عليه السلام

نقول : منها : ما في باب الأغسال وكيفية الغسل من الجنابة من زيادات التهذيب ، قال : محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد ، عن علي بن سيف ، عن أبيه ، عن الحسين بن خالد الصيرفي ، قال : سألت أبا الحسن الأول عليه السلام كيف صار غسل الجمعة واجباً ؟ فقال : ان الله تعالى أتم صلاة الفريضة بصلاة النافلة ، وأتم صيام الفريضة بصيام النافلة ، وأتم وضوء الفريضة بغسل الجمعة ما كان في ذلك من سهو أو تقصير أو نسيان <sup>(١)</sup> .

ورواه ثقة الاسلام في باب وجوب الغسل يوم الجمعة من طهارة الكافي ، لكن حسين بن خالد فيه غير مقيد بالصيرفي ، هكذا : عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن سيف ، عن أبيه سيف بن عميرة ، عن الحسين بن خالد ، قال : سألت أبا الحسن الأول عليه السلام ، وفيه أتم وضوء النافلة بغسل يوم الجمعة <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب علّة وجوب غسل الجمعة من العلل ، قال : أبي عليه السلام قال : حدثنا سعد بن عبد الله ، قال : حدثنا ابراهيم بن هاشم ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد الصيرفي ، قال : سألت أبا الحسن الأول عليه السلام كيف صار غسل الجمعة واجباً ؟ قال : ان الله تبارك وتعالى أتم صلاة الفريضة بصلاة النافلة الى آخر الحديث المذكور <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب الوصية لأئمة الأولاد من كتاب وصايا الكافي ، وباب وصية الانسان لعبده من كتاب وصايا التهذيب ، عن أحمد بن محمد ، عن ابن أبي

(١) تهذيب الأحكام ١ : ٣٦٦ ح ٤ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٤٢ ح ٤ .

(٣) علل الشرائع ص ٢٨٥ .



عمير ، عن الحسين بن خالد الصيرفي ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : كتبت اليه في رجل مات وله أمٌ ولد ، وقد فعل لها شيئاً في حياته ثم مات ، فكتب عليه السلام : لها ما أتاها به سيدها الحديث <sup>(١)</sup> .

### الثالث

#### مثل الثاني الآن أبا الحسن فيه مطلق

فحسين بن خالد مقيّد بالصيرفي ، وأبو الحسن فيه غير مقيّد بالماضي ولا بالأول . والذي يحضرني في هذا الوقت موضع واحد في الكافي والتهذيب .

فقد روى ثقة الاسلام في باب الرجل يتزوج المرأة ويتزوج ابنة ابنتها من نكاح الكافي ، قال : وعنه - أي : عن صفوان بن يحيى - عن الحسين بن خالد الصيرفي ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن هذه المسألة ، فقال : كرّرها عليّ ، قلت له : أنّه كانت لي جارية فلم ترزق منّي ولداً ، فبعثتها فولدت من غيري ولداً ولي ولد من غيرها ، فأزوّج ولدي من غيرها ولدها ؟ قال : تزوّج ما كان لها من ولد قبلك يقول : قبل أن يكون لك <sup>(٢)</sup> .

ورواه شيخ الطائفة في باب الزيادات من فقه نكاح التهذيب ، قال : وأما الذي رواه الحسين بن خالد الصيرفي ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن هذه المسألة ، فقال : كرّرها عليّ ، فقلت له : أنّه كانت لي جارية الحديث <sup>(٣)</sup> .

ولما كان أبو الحسن المطلق في الأخبار منصرفاً الى مولانا الكاظم عليه السلام يمكن جعلها من القسم الثاني ، إلا أنّه لما لم يقيد في اللفظ بما يوجب انصرافه اليه جعلناه قسماً آخر .

(١) فروع الكافي ٧ : ٢٩ ح ٢ ، تهذيب الأحكام ٩ : ٢٢٤ ح ٢٨ .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٣٩٩ ح ٣ .

(٣) تهذيب الأحكام ٧ : ٤٥٢ ح ١٨ .

وقوله « يقول قبل أن يكون لك » يمكن أن يكون من كلام صفوان ، فهو يحكي عن الحسين بن خالد أنه فسّر قبلك من كلامه عليه السلام ، حاصله أنه جَوّز له تزويج ولده من ولدها الذي ولدت قبل أن تدخل في ملكه ، ومقتضاه عدم جواز التزويج فيما اذا ولدت بعد الخروج من ملكه ، وهو محمول على المرجوحية .

## الرابع عكس الثالث

فأبو الحسن فيه مقيّد بما يدلّ على أن المراد به مولانا الكاظم عليه السلام ، لكن حسين بن خالد مطلق . والحاصل أن الراوي مطلق ، والمرويّ عنه المعصوم عليه السلام مقيّد .  
منه : ما في باب جامع في الدوابّ التي لا تؤكل لحمها من كتاب ذبائح الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد ، قال : قلت لأبي الحسن يعني موسى بن جعفر عليه السلام : أيجلّ أكل لحم الفيل ؟ فقال : لا ، قلت : ولم ؟ قال : لأنّه مثله وقد حرّم الله الأمساخ ولحم ما مثّل به في صورها<sup>(١)</sup> .  
ومنه : ما في باب وجوب الغسل يوم الجمعة من طهارة الكافي ، عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن سيف ، عن أبيه سيف بن عميرة ، عن الحسين بن خالد ، قال : سألت أبا الحسن الأوّل عليه السلام كيف صار غسل يوم الجمعة الحديث<sup>(٢)</sup> .

وقد علمت أنّه مرويّ في التهذيب ، وحسين بن خالد فيه مقيّد بالصيرفي ، فلا يكون من هذا القسم ، فعلى ما في التهذيب يكون السند من القسم الثاني ، وعلى ما في الكافي يكون من الذي كلامنا فيه ، أي : من رابع الأقسام .

(١) فروع الكافي ٦ : ٢٤٥ ح ٤ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٤٢ ح ٤ .

## الخامس

### رواية حسين بن خالد من غير تقييد عن أبي الحسن كذلك

فالرواية عنه المعصوم مطلق كالراوي ، فيكون الراوي حسين بن خالد عن أبي الحسن عليه السلام ، وهو كثير :

منه : ما في باب فضل الحجّ والعمرة وثوابها من كتاب حجّ الكافي ، قال : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن حسين بن خالد ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : لأيّ شيء صار الحاجّ لا يكتب عليه الذنب أربعة أشهر ؟ قال : إنّ الله أباح المشركين الحرم في أربعة أشهر ؟ اذ يقول : ﴿ فسيحوا في الأرض أربعة أشهر ﴾ <sup>(١)</sup> ثمّ وهب لمن يحجّ من المؤمنين البيت الذنوب أربعة أشهر <sup>(٢)</sup>.

ومنه : ما في باب السنّة في المهور من نكاح الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر <sup>(٣)</sup> ، عن حسين بن خالد ، وعلي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان الخزاز ، عن رجل ، عن حسين بن خالد ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن مهر السنّة كيف صار خمسمائة ؟ فقال : إنّ الله تبارك وتعالى أوجب على نفسه أن لا يكبره مؤمن مائة تكبيرة ، ويسبّحه مائة تسبيحة ، ويحمّده مائة تحميدة ، ويهلّله مائة تهليلة ، ويصليّ على محمد وآله مائة مرّة ، ثمّ يقول : اللهمّ زوّجني من الحور العين الّآ زوّجه الله حوراء عيناء ، وجعل ذلك مهرها ، ثمّ أوحى

(١) التوبة : ٢.

(٢) فروع الكافي ٤ : ٢٥٥ ح ١٠.

(٣) قوله « محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر » هكذا وجدنا السند في نسختين من الكافي ، والمعهود في أسانيد الكافي رواية محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، كما رواه شيخ الطائفة عن محمد بن يعقوب كذلك « منه » .

الله تعالى الى نبيه ﷺ أن سنّ مهوور النساء<sup>(١)</sup> خمسمائة درهم ، ففعل ذلك رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup> .

وهذان الحديثان رواهما شيخنا الصدوق في العلل والعيون .

أما في العلل ، فقد روى الأول في باب العلة التي من أجلها لا يكتب على الحاجّ ذنب أربعة أشهر منه ، قال : حدّثنا محمد بن الحسن الصفّار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبيه ، عن الحسين بن خالد ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : لأيّ شيء صار الحاجّ لا يكتب لهم ذنب أربعة أشهر ؟ قال : لأنّ الله تبارك وتعالى أباح للمشرّكين الحرم أربعة أشهر ، اذ يقول ﴿ فسيحوا في الأرض أربعة أشهر ﴾ فمن ثمّ وهب لمن حجّ من المؤمنين البيت الذنوب أربعة أشهر<sup>(٣)</sup> .

أقول : هكذا وجدت سند الحديث في نسختين من العلل ، وفيه سقط : لوضوح أنّ شيخنا الصدوق لا يروي عن الصفّار من غير واسطة ، فالصواب ما في العيون ، قال : حدّثنا محمد بن الحسن بن الوليد عليه السلام ، عن محمد بن الحسن الصفّار الخ .

وروى الثاني منها في باب العلة التي من أجلها صار مهر السنّة خمسمائة درهم منه ، قال : حدّثنا محمد بن علي ماجيلويه ، قال : حدّثنا علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن مهر السنّة كيف صار خمسمائة درهم ؟ الحديث<sup>(٤)</sup> .

وأما في العيون ، فقد رواهما في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من العلل منه ، قال : حدّثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبيه ، عن الحسين بن خالد ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : لأيّ

(١) في الكافي : المؤمنات .

(٢) فروع الكافي ٥ : ٣٧٦ ح ٧ .

(٣) علل الشرائع ص ٤٤٣ ح ١ وفيه : محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفّار .

(٤) علل الشرائع ص ٤٤٩ ح ١ .

علّة صار الحاجّ لا يكتب عليه ذنب أربعة أشهر الحديث (١).

وقال : حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه ، قال : حدّثنا علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن مهر السنّة كيف صار خمسمائة درهم ؟ الى آخر ما سلف عن الكافي (٢).

ومنه : ما في الباب المذكور من العيون ، وباب العلّة التي من أجلها تجزى البدنة عن نفس واحدة ، وتجزى البقرة عن خمسة نفر ، قال : حدّثنا أبي عليه السلام ، قال : حدّثنا علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت له : عن كم تجزى البدنة ؟ قال : عن نفس واحدة ، قلت : فالبقرة ؟ قال : عن خمسة اذا كانوا يأكلون عن مائدة واحدة ، قلت : كيف صار البدنة لا تجزى الاّ عن واحدة والبقرة تجزى عن خمسة ؟ قال : لأنّ البدنة لم تكن فيها من العلّة ما كان في البقرة ، أنّ الذين أمروا قوم موسى عليه السلام بعبادة العجل كانوا خمسة أنفس ، وكانوا أهل بيت واحد يأكلون على خوان واحد (٣).

قال في العلل بعد ايراده : قال مصنّف هذا الكتاب : جاء هذا الخبر هكذا ، فأوردته كما جاء ؛ لما فيه من ذكر العلّة ، والذي أفتي به وأعتمده أنّ البقرة والبدنة تجزيان عن سبعة نفر من أهل بيت واحد ومن غيرهم (٤).

### تنبيه :

اعلم أنّ أبا الحسن المطلق ينصرف الى مولانا الكاظم عليه السلام ، فعلى هذا ذكر هذه الأحاديث الثلاثة في الباب المذكور لا يخلو من خدشة .

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ٨٣ ح ٢٣ .

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ٨٤ ح ٢٥ .

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ٨٣ ح ٢٢ .

(٤) علل الشرائع ص ٤٤٠ - ٤٤١ .

ثم أقول : روى شيخنا الصدوق في العيون قبل الأحاديث الثلاثة بقليل حديثاً عن أبي الحسن عليه السلام ، قال : حدثنا أبي رحمه الله : قال : حدثني سعد بن عبد الله ، قال : حدثني محمد بن عيسى ، عن درست ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : دخل رسول الله ﷺ على عائشة وقد وضعت قدمها في الشمس ، فقال : يا حميرا ما هذا ؟ قالت : أغسل رأسي وجسدي ، قال : لا تعودى فإنه يورث البرص .

فقال : قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله : أبو الحسن صاحب هذا الحديث يجوز أن يكون الرضا عليه السلام ، ويجوز أن يكون موسى بن جعفر عليه السلام ؛ لأن إبراهيم بن عبد الحميد لقيهما جميعاً ، وهذا الحديث من المراسيل <sup>(١)</sup> . انتهى كلامه رفع مقامه . ولا يخفى أن ما ذكره جارٍ في الأحاديث الثلاثة ، فيقال ، أن أبا الحسن فيها يحتمل أن يكون موسى بن جعفر عليه السلام كما يجوز أن يكون مولانا الرضا عليه السلام لأن الحسين بن خالد قد لقيهما جميعاً .

ثم لا يخفى ما في قوله « وهذا الحديث من المراسيل » مما لا يخفى ؛ لوضوح أن الحديث على ما ذكره مسند ، فكيف يقال : أنه من المراسيل ، ولك أن تقول : أن المراد من المراسيل في المقام غير ما هو المصطلح عليه ، والمراد أن أبا الحسن فيه مرسل ، أي : غير مقيد بما يميزه ، لكن لا يخفى ما فيه .

أما أولاً ، فلأنه هو الذي ذكره أولاً في قوله « أبو الحسن صاحب هذا الحديث » . وأما ثانياً ، فلأنه لو كان المراد ذلك ينبغي الاتيان بالفاء لا بالواو . وأما ثالثاً ، فلأن ذكر الحديث غير ملائم له ، كما لا يخفى .

ويمكن التوجيه في إيراد الأحاديث الثلاثة في الباب المعنون بما ذكر مع إطلاق أبي الحسن فيها ، هو أن الغالب رواية السند المذكور عن مولانا الرضا عليه السلام يحمل

أبو الحسن عليه لذلك .

ولك أن تقول : أنّه معارض بأنّ أبا الحسن المطلق ينصرف الى مولانا الكاظم عليه السلام مضافاً الى أنّ دعوى الغلبة في السند مسلّمة فيما اشتمل على علي بن معبد ، والسند في الحديث الوارد في عدم كتابة الذنب على الحاجّ في أربعة أشهر خال منه .

ومنه : ما في باب الذبائح والأطعمة وما يحلّ من ذلك وما يحرم منه من التهذيب في أوائل الثلث الآخر منه ، قال : أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي نصر ، عن حسين بن خالد ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : أنا روينا حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال : من شرب الخمر لم تحسب صلاته أربعين صباحاً ، قال : فقال : صدقوا ، قال : قلت : كيف لا تحسب صلاته أربعين صباحاً لا أقلّ من ذلك ولا أكثر ؟ قال : إنّ الله تعالى قدّر خلق الانسان فصيّر النطفة أربعين يوماً ، ثمّ نقلها فصيّرّها علقه أربعين يوماً ، ثمّ نقلها فصيّرّها مضغة أربعين يوماً ، فهو اذا شرب الخمر بقي في مثانته أربعين يوماً على قدر انتقال ما خلق منه <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في أواخر الثلث الآخر من باب حدود الزنا من التهذيب ، قال : علي ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : أخبرني عن المحصن اذا هو هرب من الحفرة هل يردّ حتّى يقام عليه الحدّ ؟ فقال : يردّ ولا يردّ ، قلت : فكيف ذلك ؟ فقال : اذا كان هو المقرّ على نفسه ثمّ هرب من الحفرة بعد ما يصيبه شيء من الحجارة لم يردّ . وان كان أنّما قامت عليه البيّنة وهو يجحد ثمّ هرب ، يردّ وهو صاغر حتّى يقام عليه الحدّ <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب دية عين الأعور منه ، قال : والذي يدلّ على ذلك ما رواه علي

(١) تهذيب الأحكام ٩ : ١٠٨ ح ٢٠٣ .

(٢) تهذيب الأحكام ١٠ : ٣٤ ح ١١٧ .

بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن حفص ، عن الحسين بن خالد . ورواه محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن أشيم ، عن الحسين بن خالد ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت له : أنا روينا عن أبي عبد الله عليه السلام حديثاً أحب أن أسمعه منك ، فقال : وما هو ؟ فقلت : بلغني أنه قال في رجل قطع رأس رجل ميّت ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : إن الله حرّم من المسلم ميتاً ما حرّم منه حيّاً ، فمن فعل بميت ما يكون في ذلك اجتياح نفس الحيّ فعليه الدية ، فقال : صدق أبو عبد الله عليه السلام هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله .

قلت : من قطع رأس رجل ميّت ، أو شقّ بطنه ، أو فعل به ما يكون في ذلك الفعل اجتياح نفس الحيّ ، فعليه الدية دية النفس كاملة ؟ فقال : لا ، ثم أشار بإصبعه الخنصر ، فقال لي : أليس لهذه دية ؟ قلت : بلى ، قال : فتراه دية النفس ؟ فقلت : لا ، قال : صدقت ، فقلت : وما دية هذه اذا قطع رأسه وهو ميّت ؟ فقال : دية الجنين في بطن أمّه قبل أن تنشأ فيه الروح وذلك مائة دينار ، قال : فسكت وسرّني ما أجباني فيه .

قال : لم لا تستوفي مسألتك ؟ فقلت : ما عندي فيها أكثر ممّا أجبتي به إلا أن يكون شيء لا أعرفه ، قال : دية الجنين اذا ضربت أمّه فسقط من بطنها قبل أن تنشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته ، وإن دية هذا اذا قطع رأسه أو شقّ بطنه ، فليس هي لورثته ، إنّما هي لدون الورثة ، فقلت : وما الفرق بينها ؟ فقال : إنّ الجنين مستقبل مرجو نفعه ، وإنّ هذا قد مضى فذهبت منفعته ، فلمّا مثل به بعد موته صارت ديته بتلك المثلة له لا لغيره تحجّج بها عنه ، ويفعل بها أبواب الخير والبرّ من صدقة أو غيرها <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في كتاب الزيّ والتجمل من الكافي ، قال : سهل بن زياد ، عن الدهقان



عبيد الله ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : سمعته يقول : تحتّموا باليواقيت ، فإنّها تنفي الفقر <sup>(١)</sup>

ومنه : ما في باب نقش الخواتيم من كتاب الزيّ والتجمل من الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : كان علي خاتم علي بن الحسين عليه السلام خزي وشقي قاتل الحسين بن علي صلوات الله عليهما <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب الكفالة من معيشة الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن بعض أصحابنا ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن الحسين بن خالد ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : جعلت فداك قول الناس الضامن غارم ، قال فقال : ليس على الضامن غرم ، الغرم على من أكل المال <sup>(٣)</sup> .

ورواه شيخ الطائفة في باب الكفالات والضمانات من التهذيب ، باسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن الحسين بن خالد ، قال قلت لأبي الحسن عليه السلام : جعلت فداك الحديث <sup>(٤)</sup> .

## السادس

### رواية الحسين بن خالد المقيّد بالصيرفي

#### عن مولانا أبي الحسن المقيّد بالرضا عليه السلام

فنقول : منه ما في المجلس السبعين من الأمالي ، وباب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعة من العيون ، قال : أبي عليه السلام ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن

(١) فروع الكافي ٦ : ٤٧١ ح ٤ .

(٢) فروع الكافي ٦ : ٤٧٣ - ٤٧٤ ح ٦ .

(٣) فروع الكافي ٥ : ١٠٤ - ١٠٥ ح ٥ .

(٤) تهذيب الاحكام ٦ : ٢٠٩ ح ٢ .

محمّد بن خالد ، عن محمّد بن علي الكوفي ، عن الحسن بن أبي العقبه الصيرفي ، عن الحسين بن خالد الصيرفي ، قال : قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام : الرجل يستنجي وخاتمه في اصبعه ونقشه لا اله الا الله ، فقال : أكره له ذلك ، فقلت : جعلت فداك أو ليس كان رسول الله ﷺ وكلّ واحد من آبائك عليهم السلام يفعل ذلك وخاتمه في اصبعه ؟ قال : ولكن كانوا يتختّمون في اليد اليمنى <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في الباب الخامس والسبعين من العيون ، قال : حدّثنا علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى ، قال : كنت عند أبي الحسن الرضا عليه السلام اذ دخل عليه حسين بن خالد الصيرفي ، فقال : جعلت فداك أني أريد الخروج الى الأعواض ، فقال : حيثما ظفرت بالعافية فالزمه ، فلم يسمعه ذلك فخرج يريد الأعواض ، فقطع عليه الطريق ، فأخذ كلّ شيء كان معه من المال <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما ذكره النجاشي ، قال : أخبرنا والذي لله أنه قال : أخبرنا محمّد بن علي بن الحسين ، قال : حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد الصيرفي ، قال : كنّا عند الرضا عليه السلام ونحن جماعة ، فذكر محمّد بن اسماعيل بن بزيع ، فقال : وددت أن فيكم مثله <sup>(٣)</sup> .

## السابع

### رواية الحسين بن خالد من غير تقييد

#### عن مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام

وهي كثيرة : منها : ما في باب نقش الخواتيم من كتاب الزيّ والتجمل من الكافي ، عن سهل بن زياد ، عن محمّد بن عيسى ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن

(١) أمالي الشيخ الصدوق ص ٤٠٩ ، وعيون الأخبار ٢ : ٥٤ - ٥٥ ح ٢٠٦ .

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٣٢ .

الثاني عليه السلام قال : قلت له : أنا روينا في الحديث أن رسول الله ﷺ كان يستنجي وخاتمه في اصبعه ، وكذلك كان يفعل أمير المؤمنين عليه السلام ، وكان نقش خاتم رسول الله ﷺ محمد رسول الله ، قال : صدقوا ، قلت : فينبغي لنا أن نفعل ؟ فقال : إن أولئك كانوا يتختمون في اليد اليمنى وأنتم تتختمون في اليد اليسرى ، قال : فسكت ، فقال : أتدري ما كان نقش خاتم آدم عليه السلام ؟ فقلت : لا ، فقال : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وكان نقش خاتم النبي ﷺ محمد رسول الله ، وخاتم أمير المؤمنين عليه السلام « الله الملك » وخاتم الحسن عليه السلام « العزة لله » وخاتم الحسين عليه السلام « إن الله بالغ أمره » وعلي بن الحسين عليه السلام خاتم أبيه ، وأبو جعفر الأكبر عليه السلام خاتم جدّه الحسين عليه السلام وخاتم جعفر عليه السلام « الله وليي وعصمتي من خلقه » وأبو الحسن الأول عليه السلام « حسبي الله » وأبو الحسن الثاني عليه السلام « ما شاء الله لا قوة إلا بالله » وقال الحسين بن خالد : ومدّ يده إلي وقال : خاتمي خاتم أبي أيضاً <sup>(١)</sup> .

### توضيح :

والظاهر أن الحاكلي لقول « قال : فسكت » والمخبر له هو محمد بن عيسى . وأما القائل به في قوله « فقال : أتدري ما كان الخ » فلا يمكن أن يقال أنه عليه السلام لما في آخره ، وهو قوله « وأبو الحسن الثاني ما شاء الله لا قوة إلا بالله » وقوله « وقال الحسين بن خالد : ومدّ يده إلي » الخ . ويمكن أن يقال : إن القائل هو محمد بن عيسى ، أي : قال محمد بن عيسى لحسين بن خالد : أتدري إلى آخره .

بقي الكلام في الخبر والحاكي . ولا يمكن أن يقال : أنه محمد بن عيسى ، كما يظهر للمتأمل . ويمكن أن يقال : أنه سهل بن زياد ، لكن يحتاج حينئذ إلى تقدير : قلت هكذا قال محمد بن عيسى : قلت لحسين بن خالد : أتدري ما كان نقش خاتم

آدم عليه السلام ؟ ، لكن ينافيه قوله « فقلت : لا » اذ المناسب حينئذ أن يقال : فقال : لا ، فقلت : لا اله الا الله . الا أن يقال : أنه كان كذلك فغير الى ما ترى . ويمكن أن يقال : في « فقال : أتدري ؟ » هو المعصوم عليه السلام .

ويحمل ذيل الحديث <sup>(١)</sup> : إما على أنه نقل بالمعنى من الراوي ، أو محمول على الالتفات من التكلم الى الغيبة ، ويكون له عليه السلام خاتمان ، دل عليه على نقش أحدهما بالقول ، وعلى الآخر بمدّ يده عليه السلام ، ويؤمى اليه لفظة « أيضاً » في قوله عليه السلام « وقال : خاتمي خاتم أبي أيضاً » .

ومن هذا القبيل ما رواه ثقة الاسلام في باب أن رسول الله ﷺ وفاطمة عليها السلام عقاً عن الحسن والحسين عليهما السلام ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن الحسين بن خالد ، قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن التهنة بالولد متى ؟ فقال : أنه قال : لما ولد الحسن بن علي عليه السلام هبط جبرئيل على النبي ﷺ بالتهنة في اليوم السابع وأمره أن يسميه ويكنيه ويخلق رأسه ويعق عنه ويثقب أذنه <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما رواه في المجلس السابع والأربعين من المجالس ، وباب صفات الذات وصفات الأفعال من كتاب التوحيد ، وباب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار في التوحيد من العيون ، قال : حدثنا علي بن أحمد بن موسى عليه السلام قال : حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن محمد بن اسماعيل البرمكي ، قال : حدثنا الفضل بن سليمان الكوفي ، عن الحسين بن خالد ، قال : سمعت الرضا علي بن موسى عليه السلام يقول : لم يزل الله تبارك وتعالى عالماً قادراً حياً قديماً سمياً بصيراً .

فقلت له : يا بن رسول الله انّ قوماً يقولون : أنه عز وجل لم يزل عالماً بعلم ، وقادراً بقدرة ، وحياً بحياة ، وقديماً بقدم ، وسمياً بسمع ، وبصيراً ببصر ، فقال عليه السلام :

(١) قال الوافي بعد أن ذكر الحديث : بيان ليس في بعض النسخ « وأبو الحسن الثاني ما شاء الله » لعله الأصح ؛ لمنافاته آخر الحديث الى آخر ما ذكر « منه » .

من قال ذلك ودان به ، فقد اتَّخذ مع الله آلهة أخرى ، وليس من ولايتنا على شيء ، ثم قال : لم يزل الله عزَّ وجلَّ علياً قادراً حياً قديماً سميعاً بصيراً بذاته ، تعالى عما يقول المشركون والمشبهون علواً كبيراً<sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في باب المجلس الحادي والثمانين من المجالس ، وباب القرآن ما هو ؟ من كتاب التوحيد ، عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رحمته الله ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه إبراهيم بن هاشم ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، قال : قلت للرضا عليه السلام : يا بن رسول الله أخبرني عن القرآن أخالق هو أو مخلوق ؟ فقال : ليس بخالق ولا مخلوق ، ولكنه كلام الله عزَّ وجلَّ<sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في المجلس المذكور من المجالس ، وباب ما جاء عن الرضا من الأخبار المجموعة من العيون ، عن أحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم رحمته الله ، قال : حدَّثني أبي ، عن جدِّي ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا ، عن أبيه موسى بن جعفر ، عن أبيه جعفر بن محمد ، عن أبيه محمد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين ، عن الحسين بن علي ، عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : أخبرني جبرئيل عن الله جلَّ جلاله أنه قال : علي بن أبي طالب حجَّتي على خلقي ، وديان ديني ، أخرج من صلبه أئمة يقومون بأمري ويدعون إلى سبيلي ، بهم أدفع العذاب من عبادي واماني ، بهم أنزل رحمتي<sup>(٣)</sup> .

ومنه : ما في المجلس السادس والأربعين من المجالس ، وباب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعة من العيون ، قال : حدَّثنا محمد بن علي

(١) أمالي الصدوق ص ٢٤٧ ، والتوحيد ص ١٣٩ - ١٤٠ ، وعيون الأخبار ١ : ١١٩ ح ١٠ .

(٢) أمالي الشيخ الصدوق ص ٤٤٨ ، والتوحيد ص ٢٢٣ .

(٣) أمالي الصدوق ص ٤٨٧ وعيون الأخبار ٢ : ٥٦ ح ٢٠٨ .

ماجيلويه عليه السلام ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من كان مسلماً فلا يمكر ولا يخدع ، فاني سمعت جبرئيل عليه السلام يقول : ان المكر والخديعة في النار ، ثم قال عليه السلام : ليس منا من غش مسلماً ، وليس منا من خان مؤمناً <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في الباب المذكور من العيون ، والمجلس التاسع والأربعين من المجالس ، قال : حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عليه السلام ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام ، قال : النظر الى ذريتنا عبادة ، ف قيل له : يا بن رسول الله النظر الى الأئمة منكم عبادة ، أو النظر الى جميع ذرية النبي صلى الله عليه وآله عبادة ؟ قال : بل النظر الى جميع ذرية النبي صلى الله عليه وآله عبادة ، ما لم يفارقوا منهاجه ولم يتلوثوا بالمعاصي <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب العلة التي من أجلها اتخذ الله ابراهيم خليلاً من العلل ، وباب ما جاء من الرضا عليه السلام من العلل من العيون ، قال : حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني عليه السلام ، قال : حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : سمعت أبي يحدث عن أبيه عليه السلام أنه قال : انما اتخذ الله ابراهيم خليلاً لأنه لم يرد أحداً ولم يسأل أحداً قط غير الله عز وجل <sup>(٣)</sup> .

ومنه : ما في تفسير قوله تعالى ﴿ كل شيء هالك الا وجهه ﴾ <sup>(٤)</sup> من كتاب

(١) أمالي الصدوق ص ٢٤٠ وعيون الأخبار ٢ : ٥٠ ح ١٩٤ .

(٢) عيون الأخبار ٢ : ٥١ ح ١٩٦ ، وأمالي الصدوق ص ٢٦١ .

(٣) علل الشرائع ص ٣٤ ح ٢ ، وعيون الأخبار ٢ : ٧٦ ح ٤ .

(٤) القصص : ٨٨ .

التوحيد، وباب ما جاء عن الرضا علي بن موسى عليه السلام من الأخبار في التوحيد من العيون، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زِيَادٍ بْنُ جَعْفَرٍ الْهَمْدَانِيُّ عليه السلام قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِلرَّضَا عليه السلام: يَا بْنَ رَسُولِ اللَّهِ يَرَوْنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، فَقَالَ: قَاتِلْهُمْ اللَّهُ لَقَدْ حَذَفُوا أَوَّلَ الْحَدِيثِ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلَيْنِ يَتَسَابَّانِ، فَسَمِعَ أَحَدَهُمَا يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: قَبِّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ وَوَجْهَ مَنْ يَشَبُهِكَ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَقُلْ هَذَا لِأَخِيكَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ <sup>(١)</sup>.

ومنه: ما في باب القضاء والقدر من كتاب التوحيد، والباب المذكور من العيون، قال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ الْمُؤَدَّبِ عليه السلام، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرضا، عَنْ أَبِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ لَمْ يَرْضَ بِقَضَائِي، وَلَمْ يُؤْمِنْ بِقُدْرِي، فَلْيَلْتَمِسِ الْهَأَّ غَيْرِي، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فِي كُلِّ قَضَاءٍ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ خَيْرٌ لِلْمُؤْمِنِ <sup>(٢)</sup>.

ومنه: ما في باب حدوث العالم من الكتاب، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرضا عليه السلام، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ: يَا بْنَ رَسُولِ اللَّهِ مَا الدَّلِيلُ عَلَى حُدُوثِ الْعَالَمِ؟ قَالَ: أَنْتَ لَمْ تَكُنْ ثُمَّ كُنْتَ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّكَ لَمْ تَكُنْ نَفْسَكَ وَلَا كَوْنَكَ مِنْ هُوَ مِثْلَكَ <sup>(٣)</sup>.

(١) التوحيد ص ١٥٢ - ١٥٣، وعيون الأخبار ١: ١١٩ - ١٢٠.

(٢) التوحيد ص ٣٧١ ح ١١، وعيون الأخبار ١: ١٤١ ح ٤٢.

(٣) التوحيد ص ٢٩٣ ح ٣.

ومنه : ما في باب نفي التفويض والجبر من الكتاب ، وباب ما جاء عن الرضا علي بن موسى عليه السلام من الأخبار في التوحيد من العيون ، قال : حدّثنا أحمد بن هارون القامي رحمته الله ، عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن أبيه ، قال : حدّثنا ابراهيم بن هاشم ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال : قلت له : يا بن رسول الله انّ الناس ينسبوننا الى القول بالتشبيه والجبر ، لما روي من الأخبار في ذلك عن آبائك عليهم السلام ، فقال : يا بن خالد أخبرني من الأخبار التي رويت عن آبائي الأئمة عليهم السلام في التشبيه أكثر أم الأخبار التي رويت عن النبي صلى الله عليه وآله في ذلك ؟ فقلت : بل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله في ذلك أكثر . قال : فليقولوا انّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقول بالتشبيه والجبر اذاً ، فقلت له : أنّهم يقولون : انّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقل من ذلك شيئاً وأنما روي عليه ، قال : فليقولوا في آبائي عليهم السلام ، أنّهم لم يقولوا من ذلك شيئاً وأنما روي عليهم .

ثم قال عليه السلام : من قال بالتشبيه والجبر ، فهو كافر مشرك ونحن منه براء في الدنيا والآخرة ، يا بن خالد أنما وضع الأخبار عتاً في التشبيه والجبر الغلاة الذين صغروا عظمة الله ، فن أحبهم فقد أبغضنا ، ومن أبغضهم فقد أحبنا ، ومن والاهم فقد عادانا ، ومن عاداهم فقد والانا ، ومن وصلهم فقد قطعنا ، ومن قطعهم فقد وصلنا ، ومن جفاهم فقد برّنا ، ومن برّهم فقد جفانا ، ومن أكرمهم فقد أهانتنا ، ومن أهانهم فقد أكرمنا ، ومن قبلهم فقد ردّنا ، ومن ردّهم فقد قبلنا ، ومن أحسن اليهم فقد أساء الينا ، ومن أساء اليهم فقد أحسن الينا ، ومن صدّقهم فقد كذّبنا ، ومن كذّبهم فقد صدّقنا ، ومن أعطاهم فقد حرّمنا ، ومن حرّمهم فقد أعطانا . يا بن خالد ما كان من شيعتنا فلا يتخذنّ منهم ولياً ولا نصيراً<sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في الباب المذكور من العيون ، قال : حدّثنا أبي عليه السلام ، قال : حدّثنا سعد



بن عبد الله، قال: حدثنا علي بن ابراهيم، عن ابراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد، عن علي بن موسى الرضا، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: من لم يؤمن بحوضي فلا أوردته الله حوضي، ومن لم يؤمن بشفاعتي فلا أنا له الله شفاعتي، ثم قال: أنا شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي، وأما المحسنون فما عليهم من سبيل.

قال الحسين بن خالد: فقلت للرضا عليه السلام: يا بن رسول الله فما معنى قوله عز وجل ﴿ لا يشفعون إلا لمن ارتضى ﴾ <sup>(١)</sup> قال: لا يشفعون إلا لمن ارتضى الله دينه <sup>(٢)</sup>.

ومنه: ما في باب الحدّ على من يأتي البهيمة من حدود الكافي، قال: علي بن محمد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن بعض أصحابه، عن يونس، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، والحسين بن خالد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وصباح الحدّاء، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي ابراهيم عليه السلام في الرجل يأتي البهيمة، فقالوا جميعاً: ان كانت البهيمة للفاعل ذبحت، فاذا ماتت أحرقت بالنار ولم ينتفع بها، وضرب هو خمسة وعشرين سوطاً ربع حدّ الزاني. وان لن تكن البهيمة له، قوّمت فأخذ ثمنها منه ودفع الى صاحبها، وذبحت وأحرقت بالنار ولم ينتفع بها، وضرب خمسة وعشرين سوطاً، فقلت: وما ذنب البهيمة؟ فقال: لا ذنب لها ولكن رسول الله ﷺ فعل هذا وأمر به كيلا يجترىء الناس بالبهائم وينقطع النسل <sup>(٣)</sup>.

وهو مروي في باب الحدّ في نكاح البهائم من التهذيب، قال: يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام. والحسين بن خالد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام. وصباح الحدّاء، عن اسحاق بن عمّار، عن أبي ابراهيم

(١) الأنبياء: ٢٨.

(٢) عيون الأخبار ١: ١٣٦ - ١٣٧.

(٣) فروع الكافي ٧: ٢٠٤ ح ٣.

موسى عليه السلام الحديث (١).

ومنه : ما في باب ضمان النفوس وغيرها من أواخر التهذيب ، قال : الصقار ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن أسلم الجبلي ، عن الحسين بن خالد وغيره ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام : أيما ظئر قوم قتل صبيّاً لهم وهي نائمة ، فانقلبت عليه فقتله ، فإنّ عليها الدية من مالها خاصّة ان كانت أمّاً ظايرت طلباً للعزّ والفخر ، وان كانت أمّاً ظايرت من الفقر ، فإنّ الدية على عاقلتها (٢).

ومنه : ما في باب العقيق من كتاب الزيّ والتجمل من الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : كان أبو عبد الله عليه السلام يقول : من اتخذ خاتماً فصّه عقيق لم يفقر ، ولم يقض له إلاّ بالتّي هي أحسن (٣).

ومنه : ما في باب الياقوت والزمرّد منه ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن الرضا عليه السلام قال : كان أبو عبد الله عليه السلام يقول : تحتموا بالياقيات ، فإنّها تنفي الفقر (٤).

ومنه : ما في باب العلّة التي من أجلها صار عند الأرضة حيث كانت ماء وطين من العلل ، قال : حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني عليه السلام ، قال : حدّثنا علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا ، عن أبيه موسى بن جعفر ، عن جعفر بن محمد عليه السلام ، قال : إنّ سليمان بن داود عليه السلام قال ذات يوم لأصحابه : إنّ الله تبارك وتعالى قد وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي ، سخّر لي الريح والانس والجنّ والطير

(١) تهذيب الأحكام ١٠ : ٦٠ ح ١.

(٢) تهذيب الأحكام ١٠ : ٢٣٢ ح ٥.

(٣) فروع الكافي ٦ : ٤٧١ ح ٦.

(٤) فروع الكافي ٦ : ٤٧١ ح ١.

والوحوش ، وعلمني منطق الطير ، وآتاني من كلّ شيء ، ومع جميع ما أوتيت من الملك ما تمّ سروري يوماً الى الليل ، وقد أحببت أن أدخل قصري في غد فأصعد أعلاه فانظر الى ممالكى ، فلا تأذنوا لأحد عليّ لئلاّ يرد عليّ ما ينقص عليّ يومي ، فقالوا : نعم .

فلما كان من الغد أخذ عصاه بيده وصعد الى أعلى موضع من قصره ، ووقف متكئاً على عصاه ينظر الى مملكه مسروراً بما أوتي فرحاً بما أعطي ، اذ نظر الى شاب حسن الوجه واللباس قد خرج عليه من بعض زوايا قصره ، فلما بصر به سليمان ، قال له : من أدخلك الى هذا القصر ؟ وقد أردت أن أخلو فيه اليوم ، وباذن من دخلت ؟ قال الشاب : أدخلني هذا القصر ربّه وباذنه دخلت ، فقال : ربّه أحقّ به مني ، فمن أنت ؟ قال : أنا ملك الموت ، قال : وفيما جئت ؟ قال : جئت لأقبض روحك ، قال : امض لما أمرت به ، فهذا سروري ، أبى الله عزّ وجلّ أن يكون لي سرور دون لقائه .

فقبض ملك الموت روحه وهو متكئ على عصاه ، فبقي سليمان متكئاً على عصاه وهو ميت ما شاء الله ، والناس ينظرون اليه وهم يقدرّون أنّه حيّ ، فافتتنوا فيه واختلفوا ، فمنهم قال : إنّ سليمان قد بقي متكئاً على عصاه هذه الأيام الكثيرة ولن يتعب ولم ينم ولم يأكل ولم يشرب ، أنّه لربنا الذي يجب علينا أن نعبدّه . وقال : قوم : إنّ سليمان ساحر وأنّه يرينا أنّه واقف متكئ على عصاه يسحر أعيننا وليس كذلك . وقال المؤمنون : إنّ سليمان هو عبد الله ونبيّه يدبّر الله أمره بما شاء .

فلما اختلفوا بعث الله عزّ وجلّ الأرضة ، فدبّت في عصاة سليمان ، فلما أكلت جوفها انكسرت العصاة وخرّ سليمان من قصره على وجهه ، فشكرت الجنّ للأرضة صنيعتها ، فلأجل ذلك لا توجد الأرضة الآن عندها ماء وطين ، وذلك قول الله عزّ وجلّ ﴿ فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلاّ دابة الأرض تأكل منسأته ﴾ يعني : عصاه ﴿ فلما خرّ تبينت الجنّ أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في

العذاب المهين ﴿١﴾ .

ثم قال الصادق عليه السلام : والله ما نزلت هذه الآية هكذا ، وإنما نزلت : فلما خرّ تبيّنت الجنّ أنّ الانس <sup>(٢)</sup> لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين <sup>(٣)</sup> .

هكذا وجد ذيل الحديث في ثلاث نسخ من العلل ، والظاهر أنّه غير صحيح ، فالصحيح ما في العيون ، ثم قال الصادق عليه السلام : والله ما نزلت هذه الآية هكذا ، وإنما نزلت : فلما خرّ تبيّنت الانس أنّ الجنّ لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين <sup>(٤)</sup> .

ومنه : ما في باب ما جاء عن الرضا علي بن موسى عليه السلام من الأخبار النادرة في فنون شتّى من العيون ، قال : حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني عليه السلام ، قال : حدّثنا علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن علي بن موسى الرضا ، عن أبيه موسى بن جعفر ، عن أبيه جعفر بن محمد عليه السلام أنّه قال : إنّ الله تبارك وتعالى ليبغض البيت اللحم ، واللحم السمين ، فقال له بعض أصحابه : يا بن رسول الله أنا لنحبّ اللحم وما تخلو بيوتنا منه ، فكيف ذلك ؟ فقال : ليس حيث تذهب أمّا البيت اللحم البيت الذي يؤكل فيه لحوم الناس بالغيبة . وأمّا اللحم السمين ، فهو المتجبر المتكبر المختال في مشيته <sup>(٥)</sup> .

ومنه : ما أورده في ضمن الأخبار المنشورة عن الرضا عليه السلام المذكورة في الباب المعنون بباب ما جاء عن الرضا عليه السلام في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : حدّثنا أحمد بن علي بن ابراهيم بن هاشم عليه السلام ، قال : حدّثني أبي ، عن جدّي ابراهيم بن هاشم ، عن

(١) سبأ : ١٤ .

(٢) في العلل : الانس أنّ الجنّ .

(٣) علل الشرائع ص ٧٣ - ٧٤ ح ٢ .

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٢٦٦ .

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٣١٤ ح ٨٧ .

علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، قال : قال الرضا عليه السلام : سمعت أبي يحدث عن أبيه عليه السلام أن أول سورة نزلت بسم الله الرحمن الرحيم ، اقرأ بسم ربك ، وآخر سورة نزلت اذا جاء نصر الله <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في الباب المذكور ، قال : حدثنا محمد بن علي ماجيلويه ، وأحمد بن علي بن ابراهيم بن هاشم ، وأحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنهم ، قالوا : حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن الرضا علي بن موسى ، عن أبيه موسى بن جعفر ، عن أبيه جعفر بن محمد ، عن محمد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي ، عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لكل أمة صدّيق وفاروق ، وصدّيق هذه الأمة وفاروقها علي بن أبي طالب ، وإنّ علياً سفينة نجاتها ، وباب حظّها ، وأنّه يوشعها وشمعونها وذوقرنيها .

معاشر الناس إنّ عليّاً خليفة الله وخليفتي عليكم بعدي ، وأنّه لأمر المؤمنين وخير الوصيّين ، من نازعه فقد نازعني ، ومن ظلمه فقد ظلمني ، ومن غلبه فقد غلبني ، ومن برّه فقد برّني ، ومن جفاه فقد جفاني ، ومن عاداه فقد عاداني ، ومن والاه فقد والاني ، وذلك أنّه أخي ووزير ومخلوق من طينتي ، وكنت أنا وهو نوراً واحداً <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام في تزويج فاطمة عليها السلام ، قال : حدثنا أبو محمد جعفر بن نعيم الشاذاني عليه السلام ، قال : حدثنا أحمد بن ادریس ، قال : حدثنا ابراهيم بن هاشم ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ٦٠ ح ١٢ .

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ١٣ ح ٣٠ .

علي لقد عاتبني رجال من قريش في أمر فاطمة وقالوا : خطبناها اليك ، فنعتنا وزوّجت علياً ، فقلت لهم : والله ما أنا منعتكم وزوّجته ، بل الله منعكم وزوّجه ، فهبط جبرئيل فقال : يا محمد إنّ الله جلّ جلاله يقول : لو لم أخلق علياً لما كان لفاطمة ابنتك كفو على وجه الأرض آدم فمن دونه (١) .

قال شيخنا الصدوق بعد إيراده : وحدّثنا بهذا الحديث أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني عليه السلام ، قال : حدّثنا علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن الرضا ، عن آبائه ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله (٢) .

ومنه : ما في المجلس الرابع عشر من المجالس ، قال : حدّثنا حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، قال : أخبرني علي بن ابراهيم بن هاشم سنة سبع وثلاثين ، قال : حدّثني أبي ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، عن علي بن موسى الرضا ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام ، قال : قال رسول الله : أنت يا علي أخِي ووزيرِي وصاحب لوائي في الدنيا والآخرة ، وأنت صاحب حوضي من أحبّك فقد أحبّني ، ومن أبغضك فقد أبغضني (٣) .

ومنه : ما في باب ما روي عن الرضا علي بن موسى عليه السلام في القائم من اكمال الدين ، قال : حدّثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني عليه السلام ، قال : حدّثنا علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد ، قال : قال علي بن موسى الرضا عليه السلام : لا دين لمن لا ورع له ، ولا ايمان لمن لا تقية له ، إنّ أكرمكم عند الله عزّ وجلّ أعلمكم بالتقية ، قيل له : يا بن رسول الله الى متى ؟ قال : الى يوم الوقت المعلوم ، وهو يوم خروج قائمنا أهل البيت ، فمن ترك التقية قبل خروج قائمنا

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٢٢٥ ح ٣ .

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣) أمالي الصدوق ص ٥٤ .

فليس منا ، فليل له : يا بن رسول الله ومن القائم منكم أهل البيت ؟  
 قال : الرابع من ولدي ابن سيّدة الاماء ، يطهر الله به الأرض من كلّ جور ،  
 ويقدّسها من كلّ ظلم ، وهو الذي يشكّ الناس في ولادته ، وهو صاحب الغيبة قبل  
 خروجه ، فاذا خرج أشرقت الأرض بنور ربّها ووضع ميزان العدل بين الناس ، فلا  
 يظلم فيه أحد أحداً ، وهو الذي تطوي له الأرض ، ولا يكون له ظلّ ، وهو الذي  
 ينادي من السماء باسمه يسمعه جميع أهل الأرض بالدعاء اليه ، يقول : ألا إنّ  
 حجة الله قد ظهر عند بيت الله فاتبعوه ، فإنّ الحقّ معه وفيه ، وهو قول الله عزّ وجلّ  
 ﴿ ان نشأ نزلّ عليهم من السماء آية فظنّلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ <sup>(١)</sup> .

### المبحث الثالث

#### في التنبيه على أنّ الحسين بن خالد في الأسانيد

##### المذكورة هو الحسين بن خالد الصيرفي

سواء كانت الرواية عن مولانا الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام . أمّا اذا كانت  
 الرواية عن مولانا الرضا عليه السلام ، فعند التقييد بالصيرفي ، فإنّ الأمر غنيّ عن البيان ،  
 وقد أوردنا ثلاثة مواضع :

منها : عند ذكر السادس من أنحاء الرواية الثابتة عن الحسين بن خالد ، وإن كان  
 الراوي في الثاني منها صفوان بن يحيى لا حسين بن خالد ، بل الحسين بن خالد  
 المقيّد بالصيرفي هناك سائل ، فليلاحظ حتّى يتّضح لك حقيقة الحال .

وأما عند الاطلاق ، كما استقصيناه في النحو السابع من الأنحاء السبعة من  
 الروايات المجموعة عنه ، فعند عدم بقاء حسين بن خالد بن الطهمان الى ذلك الزمان ،  
 كما اقتضاه كلام شيخ الطائفة في الرجال ، فذكره حسين بن أبي العلاء ، وهو حسين

بن خالد بن الطهمان في أصحاب مولانا الباقر والصادق عليهما السلام ، فغير مفتقر الى البيان ، لكون الحسين بن خالد هناك لا يكون الا الصيرفي .

وأما مع بقاءه الى زمانه صلوات الله عليه وعلى آبائه وأبنائه عليهم السلام ، كما اقتضاه ما أورده ثقة الاسلام في باب هديّة الغريم من معيشة الكافي ، قال : محمّد بن يحيى ، عن محمّد بن الحسين ، عن موسى بن سعدان ، عن الحسين بن أبي العلاء ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام ، قال : سألت عن الرجل يكون له مع رجل مال قرضاً ، فيعطيه الشيء من ربحه مخافة أن يقطع ذلك عنه ، فيأخذ ماله من غير أن يكون شرط عليه ؟ قال : لا بأس ما لم يكن شرطاً <sup>(١)</sup> .

ومحمّد بن الحسين فيه هو محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، من أصحاب موالينا الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام ، وهو يروي عن موسى بن سعدان الراوي عن الحسين بن أبي العلاء ، ومقتضاه بقاءه الى زمن مولانا الرضا عليه السلام .

ولك أن تقول : إنّ شيخ الطائفة أورد موسى بن سعدان في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام ، ولم يذكره في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، فرواية محمّد بن الحسين عنه ؛ إمّا لدركه زمان الكاظم عليه السلام ، أو بقاء موسى بن سعدان الى زمن مولانا الجواد عليه السلام ، أو يقال بترك الواسطة ، فلا يمكن التمسك بالسند المذكور لبقاء الحسين بن أبي العلاء الى زمن مولانا الرضا عليه السلام ، فلا يمكن التمسك به لبقاء الحسين بن خالد بن طهمان الى زمن مولانا الرضا عليه السلام ، فيكون الحسين بن خالد الراوي عنه عليه السلام هو الصيرفي لا غير ، وهو المطلوب .

وعلى تقدير الاغماض عن ذلك نقول : إنّ الحسين بن خالد المقيد بالصيرفي ثبت روايته عن مولانا الرضا عليه السلام ، وهذا التقييد يرجّح حمل الحسين بن خالد المطلق الراوي عن مولانا الرضا عليه السلام عليه ، كما لا يخفى على المتأمل .



وأيضاً نقول : أنّ الراوي عن الحسين بن خالد المقيّد بالصيرفي الراوي عن مولانا الرضا عليه السلام هو الراوي عن الحسين بن خالد المطلق الراوي عن مولانا الرضا عليه السلام وكذا الحال في الراوي عن الراوي ، فيظهر منه أنّ الحسين بن خالد في المقامين واحد . والحاصل أنّ الطريق الى الحسين بن خالد المقيّد بالصيرفي الراوي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام هو الطريق الى الحسين بن خالد المطلق الراوي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، وهو دليل على أنّ الحسين بن خالد المطلق الراوي عنه عليه السلام هو المقيّد المذكور ، وهو المطلوب .

فلاحظ ما حكينا فيما سلف عن النجاشي ، قال حاكياً عن شيخنا الصدوق : حدّثنا محمد بن علي ما جيلويه ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن حسين بن خالد الصيرفي ، قال : كنّا عند الرضا عليه السلام ونحن جماعة ، فذكر محمد بن اسماعيل بن بزيع ، فقال : وددت أنّ فيكم مثله (١) .

وهذا السند الى الحسين بن خالد المطلق الراوي عن مولانا الرضا عليه السلام كثير جداً ، ووحدّة الطريق دليل على أنّ الحسين بن خالد المطلق الراوي عنه عليه السلام هو الصيرفي ، ولولم يكن بذلك الطريق كما لا يخفى .

وأما اذا كانت رواية حسين بن خالد عن مولانا الكاظم عليه السلام ، فعند التقييد بالصيرفي ، كما في الأسانيد المذكورة في النحو الثاني من الأتحاء السبعة المذكورة ، فغني عن البيان . وأما عند الاطلاق ، فلما ذكرناه فيما اذا كانت الرواية عن مولانا الرضا عليه السلام .

توضيح الحال في ذلك يستدعي أن يقال : أنّك قد علمت ممّا أسلفنا رواية الحسين بن خالد المقيّد بالصيرفي عن مولانا الكاظم عليه السلام في عدّة مواضع : منها ما في الباب المذكور من العلل : أبي رحمه الله ، قال : حدّثنا سعد بن عبد الله ،

قال : حدّثنا ابراهيم بن هاشم ، عن علي بن معبد ، عن الحسين بن خالد الصيرفي ، قال : سألت أبا الحسن الأوّل عليه السلام كيف صار غسل الجمعة واجباً ، الى آخر ما سلف (١) .

وهو دليل على حمل الحسين بن خالد المطلق الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام عليه ، كما علمت ممّا حكينا من الباب المذكور من ذبائح الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام يعني موسى بن جعفر عليه السلام : أيحلّ لحم الفيل ، الى آخر ما سلف (٢) . فاللازم ممّا ذكر أنّ الحسين بن خالد المطلق الراوي عن أبي الحسن المطلق ، كما استقصيناه في النحو الخامس من الانحاء السبعة المذكورة ، لا يكون إلاّ الحسين بن خالد الصيرفي ؛ لوضوح أنّ أبا الحسن عليه السلام فيه : إمّا مولانا الكاظم عليه السلام كما أنّ الاطلاق يحمل عليه ، أو مولانا الرضا عليه السلام . وقد تحقّق ممّا ذكر أنّ الراوي عنها هو الحسين بن خالد الصيرفي لا غير ، وهو المطلوب .

بقي الكلام في الحسين بن خالد الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام ، كما أوردناه في القسم الأوّل من الانحاء السبعة المذكورة ، فنقول : الظاهر أنّه الحسين بن خالد الصيرفي أيضاً ؛ لوحدة الطريق الى الحسين بن خالد الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام والراوي عن مولانا الصادق عليه السلام .

فلاحظ ما أوردناه عن باب علل التحريم من ذبائح الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام يعني موسى بن جعفر عليه السلام : أيحلّ أكل لحم الفيل ؟ فقال : لا الى آخر ما سلف (٣) .

(١) علل الشرائع ص ٢٨٥ .

(٢) فروع الكافي ٦ : ٢٤٥ ح ٤ .

(٣) فروع الكافي ٦ : ٢٤٥ ح ٤ .

وما أوردناه من باب الحدود من الزنا من التهذيب ، قال : علي ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد ، قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : أخبرني عن المحسن اذا فرّ من الحفرة ، الى آخر ما سلف <sup>(١)</sup> .

مع ما أوردناه من كتاب عتق الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد ، عن الصادق عليه السلام عن رجل كاتب أمة له ، فقالت الأمة ، الى آخر ما تقدّم <sup>(٢)</sup> .

وما أوردناه من كتاب ديات التهذيب ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سئل عن رجل أتى رجلاً ، الى آخر ما سلف <sup>(٣)</sup> .

وهذه الوحدة دليل ظاهر على أنّ الحسين بن خالد فيها واحد ، وقد علمت أنّ الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام هو الحسين بن خالد الصيرفي لا غير ، فيكون هو الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام أيضاً ، وهو المطلوب .

ومن جميع ما ذكر ظهر ظهوراً بيّناً أنّ الحسين بن خالد الراوي عن الأئمة الثلاثة عليهم آلاف السلام والثناء والتحية هو ابن خالد الصيرفي ، لا ابن خالد بن الطهمان ، بل الظاهر أنّ الحسين بن خالد بن طهمان لم يذكر أبوه في الأسانيد إلا بالكنية هكذا : حسين بن أبي العلاء .

ومما يؤكّد المرام من أنّ الحسين بن خالد الراوي عن موالينا الأئمة الثلاثة عليهم آلاف التحية والثناء ليس إلا الصيرفي ، مغايرة الأسانيد المنتهية الى الحسين بن خالد للأسانيد المنتهية الى الحسين بن أبي العلاء .

أمّا الأسانيد المنتهية الى الحسين بن خالد ، فقد رأيتها . وأمّا الأسانيد المنتهية الى

(١) تهذيب الأحكام ١٠ : ٣٤ ح ١١٧ .

(٢) فروع الكافي ٦ : ١٨٦ ح ٤ .

(٣) تهذيب الأحكام ١٠ : ٢٠٩ ح ٣١ .

الحسين بن أبي العلاء ، فلاحظها في كتب الأحاديث ، لكن لا بأس بإيراد جملة منها تسهيلاً للمرام ، فنقول :

منها : ما في صفة الوضوء من التهذيب : الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن الحسين بن أبي العلاء ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : امسح الرأس على مقدمه <sup>(١)</sup> .  
ومنها : ما رواه في الباب أيضاً : أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن الحسين بن أبي العلاء ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسح على الرأس <sup>(٢)</sup> .  
ومنها : ما في باب صفة الغسل والوضوء من طهارة الكافي : عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن الحسين بن أبي العلاء ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخاتم اذا اغتسلت ، قال : حوِّله من مكانه ، وقال : في الوضوء تديره <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب الوقت الذي يوجب التيمم من طهارة الكافي : عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن الحسين بن أبي العلاء ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمر بالركية وليس معه دلو ، قال : ليس عليه أن ينزل الركبة ، إن رب الماء هو رب الأرض فليتيمم <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في باب غسل يوم الجمعة من الفقيه ، قال : قال الحسين بن أبي العلاء للصادق عليه السلام : ما ثواب من أخذ شاربته وقلم أظفاره في كل جمعة ؟ قال : لا يزال مطهراً إلى الجمعة الأخرى <sup>(٥)</sup> .

وقال في المشيخة : وما كان فيه عن الحسين بن أبي العلاء ، فقد رويته عن

(١) تهذيب الأحكام ١ : ٦٢ ح ١٩ .

(٢) تهذيب الأحكام ١ : ٩١ ح ٩١ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٤٥ ح ١٤ .

(٤) فروع الكافي ٣ : ٦٤ ح ٧ .

(٥) من لا يحضره الفقيه ١ : ١٢٧ .

أبي عليه السلام ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن موسى بن سعدان ، عن عبد الله بن أبي القاسم ، عن الحسين بن أبي العلاء الخفاف مولى بني أسد (١) .

ومنها : ما رواه في باب المياه من طهارة التهذيب ، قال : علي بن الحسن ، عن معاوية بن حكيم ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن الحسين بن أبي العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الحائض تشرب من سورها ولا تتوضأ منه (٢) .

ومنها : ما في باب تطهير الثياب وغيرها من النجاسات من التهذيب : فأما ما رواه أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن الحسين بن أبي العلاء ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذي يصيب الثوب ، قال : ان عرفت مكانه فاغسله ، وان خفي مكانه عليك فاغسل الثوب كله (٣) .

ومنها : ما في باب التيمم وأحكامه من زيادات التهذيب ، قال : عنه - أي : أحمد بن محمد - عن الحسين ، عن القاسم ، عن الحسين بن أبي العلاء ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب ومعه من الماء بقدر ما يكفيه لوضوء الصلاة ، يتوضأ بالماء أو يتيمم ؟ قال : يتيمم ، ألا ترى أنه جعل عليه نصف الطهور (٤) .

ومنها : ما في شرح كلام المقنعة « فان ترك التشهد ناسياً قضاءه ولم يعد الصلاة » أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن الحسين بن أبي العلاء ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي الركعتين من المكتوبة لا يجلس بينهما حتى يركع في الثالثة ، قال : فليتم صلاته ثم ليسلم ويسجد سجدي السهو وهو جالس

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٣٣ .

(٢) تهذيب الأحكام ١ : ٢٢٢ ح ١٨ .

(٣) تهذيب الأحكام ١ : ٢٥٣ ح ١٨ .

(٤) تهذيب الأحكام ١ : ٤٠٤ ح ٤ .

قبل أن يتكلّم<sup>(١)</sup>.

ومنها : ما في شرح العبارة أيضاً ، قال : عنه - أي : عن الحسين بن سعيد - عن القاسم بن محمّد ، عن الحسين بن أبي العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن الرجل يصليّ ركعتي المكتوبة ، فلا يجلس حتّى يركع في الثالثة ، قال : يتمّ صلاته ويسجد سجدي السهو<sup>(٢)</sup>.

ومنها : ما في الموضع المذكور ، قال : الحسين بن سعيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن الحسين بن أبي العلاء ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصليّ ركعتين من المكتوبة ، فلا يجلس حتّى يركع الركعة الثالثة ، فقال : يتمّ صلاته ثمّ يسلمّ ويسجد سجدي السهو<sup>(٣)</sup> . وغير ذلك من الموارد المتكرّرة .

وأنت اذا لاحظت هذه الأسانيد وغيرها من الأسانيد المنتهية الى الحسين بن أبي العلاء ، مع الأسانيد السابقة المنتهية الى الحسين بن خالد ، يظهر لك ظهوراً بيّناً أنّها متغايران ، فالحسين بن خالد الراوي عن أبي عبد الله عليه السلام مغاير للحسين بن أبي العلاء الراوي عنه ، بل الظاهر من التغاير في الأسانيد أنّ الحسين بن أبي العلاء لم يذكر في الأسانيد بلفظ الحسين بن خالد ، كما تّبّنها عليه فيما سلف .

بقي في المقام أمران ينبغي التنبيه عليه ، بيانه : هو أنّ عمدة ما أوجب الحكم باتّحاد الحسين بن خالد الراوي عن مولانا الصادق عليه السلام مع الراوي عن مولانا الكاظم عليه السلام وحدة الطريق اليهما كما فصلناه ، وهذا الطريق قد وجد في موضع من الكافي ، ويظهر منه الاسقاط ، قال : محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر ، عن حسين بن خالد . وعلي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان الخزاز ، عن رجل ، عن حسين بن خالد ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن مهر السنّة الى آخر ما

(١) تهذيب الأحكام ٢ : ١٥٧ ح ٧٤ .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ١٥٨ ح ٧٧ .

(٣) تهذيب الأحكام ٢ : ١٥٩ ح ٨١ .

ولك أن تقول : أن ذلك غير محلّ بما كنّا بصدده ، سواء قلنا بالاحتياط أم لا ، كما لا يخفى . مضافاً الى أننا نقول : أن رواية ابراهيم بن هاشم عن الحسين بن خالد بواسطة واحدة كثيرة جداً ، والغالب أن الوساطة هو علي بن معبد ، ومنه هذا الحديث على ما في العيون والعلل ، كما أوردناه فيما سلف ، فليلاحظ .

والحاصل أن رواية ابراهيم بن هاشم عن الحسين بن خالد بواسطة واحدة أكثر من أن تحصى ، فهي محمولة على ظاهرها ، لكنّها غير منافية للرواية عنه بواسطتين كما لا يخفى ، فليكن السند المذكور من ذلك ، ان لم يجعل ما في العيون والعلل دليل على الزيادة من النسخ .

والثاني : هو أنك قد علمت ممّا أوردنا هنا وفيما سلف أن ابراهيم بن هاشم يروي عن الحسين بن خالد : إمّا بواسطة واحدة كما هو الأغلب ، أو بواسطتين ، وقد توجد الرواية عنه من غير واسطة ، كما في باب أن رسول الله ﷺ وفاطمة عقا عن الحسن والحسين من نكاح الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن الحسين بن خالد ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن التهنة بالولد متى ؟ الى آخر ما سلف (٢) .

والجواب : هو أن الرواية عنه وان كانت بواسطة كما علمت ، لكنّها لا تنافي الرواية عنه بلا واسطة ، وقد أورده شيخ الطائفة في الرجال في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام (٣) . والحديث المذكور رواه ابراهيم بن هاشم عن الحسين بن خالد عنه عليه السلام ، فلا داعي لصرفه عن ظاهره ، وان كانت الرواية عنه في الغالب بواسطة ، وعلى أي حال لا يكون ذلك مضراً بما نحن بصدده .

لكن هنا شيء آخر ينبغي التنبيه عليه ، وهو أن بعض ما تمسّكتم به في اثبات

(١) فروع الكافي ٥ : ٣٧٦ ح ٧ .

(٢) فروع الكافي ٦ : ٣٣ - ٣٤ ح ٦ .

(٣) رجال الشيخ ص ٣٥٢ .

المغايرة لحسين بن خالد المذكور في الأسانيد مع الحسين بن أبي العلاء ، هو مغايرة الأسانيد المنتهية اليهما ، وهو منقوض باختلاف الطريقين لشيخنا الصدوق الى معاوية بن ميسرة ومعاوية بن شريح ، مع أنهما واحد .

قال في المشيخة : وما رويته عن معاوية بن ميسرة ، فقد رويته عن أبي عليه السلام ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي <sup>(١)</sup> .

وقال فيما بعد ذلك بفاصلة طويلة : وما رويته عن معاوية بن شريح ، فقد رويته عن أبي عليه السلام ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن عثمان بن عيسى ، عن معاوية بن شريح <sup>(٢)</sup> .

ولا يخفى ما فيها من الاختلاف ، مع أن معاوية بن ميسرة ومعاوية بن شريح واحد ، والطريقان اليه ، إلا أنه لما كان ذكر في الأسانيد تارة بعنوان معاوية بن ميسرة ، وأخرى بعنوان معاوية بن شريح ، ذكره في المشيخة مرتين لذلك ، واقتصر في كل موضع بذكر طريق اليه للاختصار ، وإن أردت أن يتضح لك حقيق الحال ، فعليك بمطالعة الرسالة التي وضعناها في معاوية بن ميسرة .

### المبحث الرابع

#### في حالهما وبيان ترجيح أحدهما على الآخر

وأن الحديث بسببها يندرج تحت أي قسم من الأقسام المعروفة .  
فنقول : أما الحسين بن خالد ، فهو وإن لم يذكر في كتب الرجال بما يخرج عنه الجاهالة ، بل لم يذكره علماء الرجال ، عدا شيخ الطائفة في الرجال في باب أصحاب

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٣٠ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٦٧ .



مولانا الرضا عليه السلام <sup>(١)</sup>، وكذا في باب أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام <sup>(٢)</sup>، على ما في بعض النسخ. لكن التحقيق أنَّ حديثه معدود من الحسان، بل لا يقصر عن الصحاح؛ لرواية جماعة من عظماء الأصحاب، كابن أبي عمير، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وصفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن، وغيرهم عنه.

ففي كتاب وصايا الكافي والتهذيب: أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن خالد الصيرفي، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام إلى آخر ما سلف <sup>(٣)</sup>.

وفي الباب السالف من حجج الكافي: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الحسين بن خالد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إلى آخر ما سلف <sup>(٤)</sup>.

ورواية البزنطي عنه متكرّرة، منها ما علمت. ومنه: ما في باب السنّة في المهور من نكاح الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حسين بن خالد <sup>(٥)</sup>.

ومنها: ما في باب الذبائح والأطعمة من التهذيب، قال: أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حسين بن خالد <sup>(٦)</sup>.

وفي نكاح الكافي: عنه - أي: صفوان بن يحيى - عن الحسين بن خالد الصيرفي، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام <sup>(٧)</sup>.

وقد قال شيخ الطائفة في العدة: أنّهم لا يروون إلا عن ثقة، حيث قال: أمّا إذا

(١) رجال الشيخ ص ٣٥٥.

(٢) رجال الشيخ ص ٣٣٤.

(٣) فروع الكافي ٧: ٢٩ ح ٢، وتهذيب الأحكام ٩: ٢٢٤ ح ٢٨.

(٤) فروع الكافي ٤: ٢٥٥ ح ١٠.

(٥) فروع الكافي ٥: ٣٧٦ ح ٧.

(٦) تهذيب الأحكام ٩: ١٠٨ ح ٢٠٣.

(٧) فروع الكافي ٥: ٣٩٩ ح ٣.

كان أحد الراويين مرسلًا والآخر مسنداً ، نظر في حال المرسل ، فان كان ممن يعلم أنه لا يرسل إلا عن ثقة موثق به ، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره ، ولأجل ذلك سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير ، وصفوان بن يحيى ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر ، وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عن موثق به ، وبين ما يسنده غيرهم ، ولذلك عملوا بمراسيلهم اذا تفرد عن رواية غيرهم (١) .

وفي باب النوادر من الكافي ، قال : علي بن محمد ، عن محمد بن أحمد الحمودي ، عن أبيه ، عن يونس ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) .  
وأيضاً يرشد الى حسن حاله بل جلالته ، ملاحظة الأخبار المروية عنه ، فأنها في كمال المتانة ، بل الظاهر منها أنه من أهل البصيرة في الأحكام الشرعية ، وأن له يداً طويلاً واحاطة تامة بالأخبار .

ألا ترى الى قوله عليه السلام : يا بن خالد أخبرني عن الأخبار التي رويت عن آبائي الأئمة عليهم السلام في التشبيه والجبر أكثر أم الأخبار التي رويت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك أكثر ؟ فقلت : بل ما رويت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك أكثر ، قال عليه السلام : فليقولوا إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بالتشبيه والجبر اذاً (٣) .

ولا يخفى أن مثل هذا السؤال منه عليه السلام لا يلقى إلا لمن له احاطة كاملة بالأخبار ، وما صدر منه في مقام الجواب عن هذا السؤال مؤكّد لذلك ، كما لا يخفى على أولي الألباب ، فلاحظ ما أسلفنا ذكره من الأخبار المروية عنه حتى يتضح لديك الحال ومن ذلك قوله عليه السلام : ثم أشار باصبعه الخنصر ، فقال لي : أليس لهذه دية ؟ قلت : بلى ، قال : أفتراه دية النفس ؟ فقلت : لا ، فقال : صدقت الى آخر ما سلف . بل

(١) عدة الأصول ١ : ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ٢٦٢ - ٢٦٣ ح ١٥ .

(٣) التوحيد ص ٣٦٣ ح ١٢ .

الظاهر من قوله عليه السلام « هذا وغيره » أن له عليه السلام اليه التفات .

وأظهر مما ذكر في هذا المرام ، ما رواه شيخنا الصدوق في باب أسماء الله تعالى والفرق بين معانيها وبين معاني أسماء المخلوقين من كتاب التوحيد ، وباب ما جاء عن الرضا علي بن موسى عليه السلام من الأخبار في التوحيد من العيون ، قال : حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رحمه الله ، قال : حدثنا محمد بن يعقوب الكليني (١) ، قال : حدثنا علي بن محمد المعروف بعلان ، عن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال : اعلم - علمك الله الخير - أن الله تبارك وتعالى قديم ، والقديم صفة دلت العاقل على أنه لا شيء قبله ولا شيء معه في ديموميته .

فقد بان لنا باقرار العامة مع معجزة الصفة أنه لا شيء قبل الله ولا شيء مع الله في بقاءه ، وبطل قول من زعم أنه كان قبله ، أو كان معه شيء ، وذلك أنه لو كان معه شيء في بقاءه لم يجوز أن يكون خالقاً له ؛ لأنه لم يزل معه ، فكيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه ؟ ولو كان قبله شيء كان الأول ذلك الشيء لا هذا ، وكان الأول أولى بأن يكون خالقاً للثاني .

ثم وصف نفسه تبارك وتعالى بأسماء دعا الخلق ، اذ خلقهم وتعبدهم وابتلاهم الى أن يدعوه بها ، فسمي نفسه سمياً بصيراً قادراً ، قاهراً حياً قائماً ، ظاهراً باطناً

---

(١) قال شيخنا الصدوق في مشيخة الفقيه ، وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني ، فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني ، وعلي بن أحمد بن موسى ، ومحمد بن أحمد السناني رضي الله عنهم ، عن محمد بن يعقوب الكليني انتهى .

مقتضى هذا الكلام أنه مروي عن محمد بن يعقوب بواسطة هؤلاء الثلاثة ، وعلي بن أحمد بن عمران الدقاق في هذا المقام مغاير لهؤلاء الثلاثة ، والظاهر من شيخنا الصدوق في موضع آخر أحمد بن عمران نسبة الى جدّه ، قال فيما قبله : حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق « منه » .

لطيفاً ، خيراً قوياً عزيزاً حكماً علياً ، وما أشبه هذه الأسماء .

فلما رأى ذلك من أسمائه الغالون المكذبون ، وقد سمعونا نحدث عن الله أنه لا شيء مثله ، ولا شيء من الخلق في حاله ، قالوا : أخبرونا اذا زعمتم أنه لا مثل لله ولا شبه له كيف شاركتموه في أسمائه الحسنى ، فتسميتم جميعها ؟ فإن في ذلك دليلاً على أنكم مثله في حالاته كلها ، أو في بعضها دون بعض ، اذ قد جمعتكم الأسماء الطيبة .

قيل لهم : ان الله تبارك وتعالى ألزم العباد أسماء من أسمائه على اختلاف المعاني ، وذلك كما يجمع الاسم الواحد معنيين مختلفين ، والدليل على ذلك قول الناس المجازر عندهم الشائع ، وهو الذي خاطب الله به تعالى به الخلق ، فكلمهم بما يعقلون ، ليكون عليهم حجة في تضييع ما ضيعوا ، وقد يقال للرجل : كلب وحمار وثور وسكرة وعلقة وأسد ، وكل ذلك على خلافه ؛ لأنه لم يقع الأسماء على معانيها التي كانت بنيت عليها ؛ لأن الانسان ليس بأسد ولا كلب ، فافهم ذلك رحمك الله .

وأنما نسمى الله بالعلم بغير علم حادث علم به الأشياء واستعان به على حفظ ما يستقبل من أمره ، والروية فيما يخلق من خلقه ، وبعينه ما مضى مما أفنى من خلقه مما لو لم يحضره ذلك العلم ويغييه كان جاهلاً ضعيفاً ، كما أننا رأينا علماء الخلق أنما سموا بالعلم لعلم حادث اذ كانوا قبله جهلة ، وربما فارقه العلم بالأشياء ، فعادوا الى الجهل ، وأنما سمى الله عالماً لأنه لا يجهل شيئاً ، فقد جمع الخالق والمخلوق اسم العالم ، واختلف المعنى على ما رأيت .

وسمى ربنا سميعاً لا بخرت فيه يسمع به الصوت ولا يبصر به ، كما ان خرتنا الذي به نسمع لا نقوى به على البصر ، ولكنه أخبر أنه لا يخفى عليه شيء من الأصوات ، ليس على ما سمينا نحن ، فقد جمعنا الاسم بالسمع واختلف المعنى .

وهكذا البصر لا بخرت منه أبصر ، كما أننا نبصر بخرت مما لا نتفع به في غيره ، ولكن الله بصير لا يجهل شخصاً منظوراً اليه ، فقد جمعنا الاسم واختلف المعنى . وهو قائم ليس على معنى انتصاب وقيام على ساق في كبد ، كما قامت الأشياء ،

ولكن قائم يخبر أنه حافظ ، كقول الرجل « القائم بأمر فلان » والله هو القائم على كل نفس بما كسبت . والقائم أيضاً في كلام الناس الباقي ، والقائم أيضاً يخبر عن الكفاية ، كقولك للرجل « قم بأمر بني فلان » أي : اكفهم ، والقائم منا قائم على ساق ، فقد جمعنا الاسم ولم نجمع المعنى .

وأما اللطيف ، فليس على قلة وقضاة وصغر ، ولكن ذلك على النفاذ في الأشياء والامتناع من أن يدرك ، كقولك للرجل : لطف عني هذا الأمر ، ولطف فلان في مذهبه . وقوله « يخبرك أنه غمض فيه العقل ، وفات الطلب ، وعاد متعمقاً متلطفاً ، لا يدركه الوهم » فهكذا لطف الله تبارك وتعالى عن أن يدرك بحدّ أو يحدّ بوصف . واللطافة منا الصغر والقلة ، فقد جمعنا الاسم واختلف المعنى .

وأما الخبير ، فالذي لا يعزب عنه شيء ولا يفوته شيء ، ليس للتجربة ولا للاعتبار بالأشياء ، فيفيده التجربة والاعتبار علماً ، ولو لاها ما علم ؛ لأنّ من كان كذلك كان جاهلاً ، والله لم يزل خبيراً بما يخلق ، والخبير من الناس المستخبر عن جهل المتعلّم ، فقد جمعنا الاسم واختلف المعنى .

وأما الظاهر ، فليس من أجل أنّه على الأشياء بركوب فوقها وقعود عليها وتسّم لذرّاه ، ولكن ذلك لقهره ولغلبته الأشياء وقدرته عليها ، كقول الرجل « ظهرت على أعدائي ، وأظهرني الله على خصمي » يخبر عن الفلج والغلبة ، فهكذا ظهور الله على الأشياء .

ووجه آخر : أنّه الظاهر لمن أراده ، ولا يخفى عليه شيء ، وأنّه مدبّر لكلّ ما برأ ، فأبى ظاهر أظهر وأوضح من الله تعالى ؛ لأنّك لا تعدم صنعه حيث ما توجهت ، وفيك من آثاره ما يغنيك ، والظاهر منا البارز بنفسه والمعلوم بحده ، فقد جمعنا الاسم ولم يجمعنا المعنى .

وأما الباطن ، فليس على معنى الاستبطان للأشياء بأن يغور فيها ، ولكن ذلك منه على استبطانه للأشياء علماً وحفظاً وتديراً ، كقول القائل « أبطنته » يعني خبرته

وعلمت مكتوم سرّه ، والباطن منّا الغائب في الشيء المستتر به ، وقد جمعنا الاسم واختلف المعنى .

وأما القاهر ، فليس على معنى علاج ونصب واحتيال ومداراة ومكر ، كما يقهر العباد بعضهم بعضاً ، والمقهور منه يعود قاهراً ، والقاهر يعود مقهوراً ، ولكن ذلك من الله تعالى على أن جميع ما خلق الله ملتبس به الذلّ لفاعله وقلة الامتناع لما أراد به ، لم يخرج منه طرفة عين أن يقول له : كن فيكون . والقاهر منّا على ما ذكرته ووصفت ، فقد جمعنا الاسم واختلف المعنى ، وهكذا جميع الأسماء ، وإن كنّا لم نستجمعها كلّها ، فقد يكتفى للاعتبار بما ألقينا اليك ، والله عوننا وعونك في ارشادنا وتوفيقنا <sup>(١)</sup> .

ينبغي أولاً تحقيق الحال في سنده ، ثمّ التكلّم في معناه ، فنقول : إنّ علي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقاق ، وإن لم يكن مذكوراً في الرجال ، لكن ذكره شيخنا الصدوق - قدّس الله تعالى روحه - مترضياً عنه ، كما في سند الحديث على ما في التوحيد والعيون وغيره من الموارد الكثيرة ، يرشد الى وثاقته ، وهل هو الذي ذكره في المشيخة عند ذكر طريقه الى محمّد بن يعقوب ؟ .

قال : وما كان فيه عن محمّد بن يعقوب الكليني ، فقد رويته عن محمّد بن محمّد بن عصام الكليني ، وعلي بن أحمد بن موسى ، ومحمّد بن أحمد السناني رضي الله عنهم ، عن محمّد بن يعقوب الكليني . وكذلك جميع كتاب الكافي قد رويته عنهم <sup>(٢)</sup> عن رجاله <sup>(٣)</sup> .

لعلّ الظاهر من المحقّق الاسترابادي ذلك ، قال في المتوسّط : علي بن أحمد بن

(١) التوحيد ص ١٨٥ - ١٩٠ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ١٤٥ - ١٤٩ .

(٢) وممن روى شيخنا الصدوق بتوسّطه عن ثقة الاسلام ولم يذكره في طريقه اليه محمّد بن موسى المتوكّل ، قال في المجلس السابع والتسعين من المجالس : حدّثنا محمّد بن موسى بن المتوكّل ، قال : حدّثنا محمّد بن يعقوب ، قال : حدّثنا أبو محمّد القاسم بن العلاء « منه » .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥٣٤ .

موسى ويقال : الدقاق ، روى محمد بن علي بن بابويه عنه ، عن محمد بن يعقوب ، ومحمد بن أبي عبد الله ، وغيرهما مترضياً عنه <sup>(١)</sup> .

وقد علمت أنّ الدقاق هو علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ، فيكون المذكور في السند الذي كلامنا فيه هو المذكور في المشيخة ، لكن لا يخفى ما فيه ؛ اذ المذكور في سند الرواية جدّه محمد ، والمذكور في المشيخة جدّه موسى فيكونان متغايرين ، واستفادة الاتحاد من المتوسط غير صحيح ؛ اذ الظاهر من أسانيد الصدوق أنّ علي بن أحمد بن موسى يوصف بالدقاق أيضاً .

قال في المجلس السابع والعشرين من المجالس : حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق رحمه الله ، قال : حدّثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، قال : حدّثنا موسى بن عمران النخعي <sup>(٢)</sup> .

وفي المجلس المذكور أيضاً ، حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق رحمه الله ، قال : حدّثنا محمد بن جعفر الأسدي ، قال : حدّثنا موسى بن عمران <sup>(٣)</sup> .

وفي المجلس الثالث والأربعين من الكتاب : حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق عليه السلام ، قال : حدّثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، قال : حدّثنا محمد بن اسماعيل البرمكي ، الى آخر ما هناك <sup>(٤)</sup> .

وفي المجلس الرابع والخمسين : حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق ، وعلي بن عبد الله الورّاق جميعاً ، قالوا : حدّثنا محمد بن هارون الصوفي <sup>(٥)</sup> .

وفي المجلس الخامس والخمسين ، قال : أحمد بن الحسن القطّان ، وعلي بن أحمد

(١) تلخيص المقال - مخطوط .

(٢) أمالي الصدوق ص ١١٥ .

(٣) أمالي الصدوق ص ١١٦ .

(٤) أمالي الصدوق ص ٢١٨ وفيه تأمل .

(٥) أمالي الصدوق ص ٣٠٢ .

بن موسى الدقاق ، ومحمد بن أحمد السناني رضي الله عنهم<sup>(١)</sup> .

وفي آخر المجلس السابع والسبعين ، قال : حدثني بذلك وبجميع الرسالة التي فيها هذا الفصل علي بن أحمد بن موسى الدقاق رحمته الله ، قال : حدثنا محمد بن هارون الصوفي الى آخره<sup>(٢)</sup> .

وفي باب نوادر المعاني من معاني الأخبار ، قال : حدثنا أبو القاسم علي بن أحمد بن موسى الدقاق ، قال : حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي<sup>(٣)</sup> .

وغير ما ذكر مما كان مثل ما ذكر ، فعلى هذا يكون المراد مما في المجلس الخامس والستين من الكتاب ، حدثنا علي بن أحمد بن موسى رحمته الله ، قال : حدثني محمد بن يعقوب ، قال : حدثني علي بن محمد بن عبد الله ، عن ابراهيم بن اسحاق الأحمر الى آخره<sup>(٤)</sup> . وغيره ، هو علي بن أحمد بن موسى الدقاق .

فالدقاق في كلام المحقق الاسترابادي لذلك لا للإشارة الى الاتحاد ، لكن الذي يرشد الى الاتحاد أمور :

الأول : وحدة المروي عنه لكل من علي بن أحمد بن موسى ، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران ، ففي طريق الصدوق الى جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : وما كان فيه عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى رحمته الله ، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن محمد بن اسماعيل البرمكي<sup>(٥)</sup> . وفي طريقه الى حفص بن غياث ، قال : وما رويته عن حفص بن غياث ، فقد

(١) أمالي الصدوق ص ٣٠٤ .

(٢) أمالي الصدوق ص ٤٦١ .

(٣) معاني الأخبار ص ٣٨٧ ح ٢٣ .

(٤) أمالي الصدوق ص ٣٧٥ .

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٤٥ .



رويته عن علي بن أحمد بن موسى عليه السلام ، عن محمد بن أبي عبد الله <sup>(١)</sup> .

قال : وما كان فيه من حديث سليمان بن داود عليه السلام في معنى قول الله عز وجل ﴿ فطقق مسحاً بالسوق والأعناق ﴾ فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى عليه السلام <sup>(٢)</sup> .

وفي طريقه الى عبد العظيم ، قال : وما كان فيه عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني ، فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى عليه السلام ، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن سهل بن زياد الآدمي <sup>(٣)</sup> .

وفي باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار في التوحيد من العيون ، عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق عليه السلام ، قال : حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن محمد بن اسماعيل البرمكي <sup>(٤)</sup> .

وفي الباب أيضاً : علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق عليه السلام ، قال : حدثنا محمد بن هارون الصوفي <sup>(٥)</sup> .

وفي الباب أيضاً : حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق عليه السلام ، قال : حدثنا محمد بن هارون الصوفي <sup>(٦)</sup> .

وفي الباب أيضاً : حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق عليه السلام ، قال : حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، قال : حدثنا محمد بن اسماعيل البرمكي <sup>(٧)</sup> .

وفي باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار النادرة في فنون شتى ، قال :

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٣٩ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٦٨ .

(٤) عيون الأخبار ١ : ١١٩ ح ١٠ .

(٥) عيون الأخبار ١ : ١١٤ ح ٢ .

(٦) عيون الأخبار ١ : ١٢٦ ح ٢١ .

(٧) عيون الأخبار ١ : ١٣٣ ح ٣٠ .

حدَّثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رحمته الله ، قال حدَّثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي <sup>(١)</sup> .

ويرشد إليه أيضاً ما في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام في وصف الإمامة والامام من العيون ، قال : حدَّثني بهذا الحديث محمد بن محمد بن عصام الكليني ، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ، وعلي بن عبد الله الورّاق ، والحسن بن أحمد المؤدّب ، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب رضي الله عنهم ، قالوا : حدَّثنا محمد بن يعقوب الكليني ، قال : حدَّثنا أبو محمد القاسم بن العلاء ، قال : حدَّثنا القاسم بن مسلم ، عن أخيه عبد العزيز بن مسلم ، عن الرضا عليه السلام <sup>(٢)</sup> .

وفي باب آخر ممّا جاء عن الرضا عليه السلام قال : حدَّثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ، ومحمد بن أحمد السناني ، والحسين بن إبراهيم بن أحمد المكتب رحمهم الله ، قالوا : حدَّثنا أبو الحسن محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن سهل بن زياد <sup>(٣)</sup> .

وفي باب العلة التي من أجلها سمّي الأكرمون على الله تعالى محمداً وعلياً وفاطمة عليهن السلام من العلل ، قال : حدَّثنا علي بن أحمد بن محمد الدقاق رحمته الله ، قال : حدَّثنا محمد بن جعفر الأسدي <sup>(٤)</sup> .

ففي هذه الموارد روى علي بن أحمد بن محمد بن عمران ، في بعضها عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، وفي بعضها عن محمد بن هارون الصوفي ، وفي بعضها عن محمد بن يعقوب ، كما علمت رواية علي بن أحمد بن موسى عن هؤلاء من المجالس ، ولا يخفى أنّ محمد بن جعفر الأسدي ، كما في بعض الموارد المذكورة من المجالس ، هو محمد

(١) عيون الأخبار ١ : ٢٥٨ ح ١٥ .

(٢) عيون الأخبار ١ : ٢٢٢ ح ٢ .

(٣) عيون الأخبار ١ : ٢٥٠ .

(٤) علل الشرائع ص ١٣٥ ح ٣ .

بن أبي عبد الله الكوفي .

والثاني : أنَّ شيخنا الصدوق كثيراً ما يروي حديثاً في كتاب ، عن علي بن أحمد بن موسى بسند عن امام ، ويروي في كتاب آخر ذلك الحديث بذلك السند عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران ، فيظهر منه أنَّ علي بن أحمد بن موسى وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران واحد ، كما لا يخفى ، فها أنا أرشدك الى ذلك في مواضع عديدة لتكون في هذه الدعوى على بصيرة ، فنقول :

منها : ما في المجلس السابع والأربعين من المجالس ، قال : حدَّثنا علي بن أحمد بن موسى عليه السلام ، قال : حدَّثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن محمد بن اسماعيل البرمكي ، قال : حدَّثنا الفضل بن سليمان الكوفي ، عن الحسين بن خالد ، قال : سمعت الرضا علي بن موسى عليه السلام يقول : لم يزل الله تبارك وتعالى عالماً قادراً حياً قديماً سمياً بصيراً .

فقلت له : يا بن رسول الله انَّ قوماً يقولون : أنَّه عزَّوجلَّ لم يزل عالماً بعلم ، وقادراً بقدرة ، وحياً بحياة ، وقديماً بقدم ، وسمياً بسمع ، وبصيراً ببصر .

فقال عليه السلام : من قال بذلك ودان به ، فقد اتخذ مع الله آلهة أخرى ، وليس من ولايتنا على شيء ، ثم قال : لم يزل الله عزَّوجلَّ عالماً قادراً حياً قديماً سمياً بصيراً لذاته ، تعالى الله عما يقول المشركون والمشبهون علواً كبيراً <sup>(١)</sup> .

ورواه في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار في التوحيد من العيون ، قال : حدَّثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق عليه السلام ، قال : حدَّثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن محمد بن اسماعيل البرمكي ، قال : حدَّثنا الفضل بن سليمان الكوفي ، عن الحسين بن خالد ، قال : سمعت الرضا عليه السلام الى آخر ما سلف <sup>(٢)</sup> .

(١) أمالي الصدوق ص ٢٤٧ .

(٢) عيون الأخبار ١ : ١١٩ ح ١٠ .

ورواه في باب صفات الذات وصفات الأفعال من التوحيد أيضاً ، قال : حَدَّثَنَا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رحمته الله ، قال : حَدَّثَنَا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن الحسين بن خالد ، قال : سمعت الرضا عليه السلام الحديث (١) .

فروايته قوله هذا الحديث في المجالس عن علي بن أحمد بن موسى بالسند المذكور ، وفي العيون والتوحيد ، عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق بهذا السند ، دليل على أن علي بن أحمد بن موسى وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق واحد .

ومنها : ما في باب المجلس الرابع والستين من المجالس ، قال : حَدَّثَنَا علي بن أحمد بن موسى رحمته الله ، قال : حَدَّثَنَا محمد بن هارون الصوفي ، قال : حَدَّثَنَا عبيد الله بن موسى الروياني ، قال : حَدَّثَنَا عبد العظيم بن عبد الله بن الحسين بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، عن إبراهيم بن أبي محمود ، قال : قال علي بن موسى الرضا عليه السلام في قول الله عز وجل ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ الى ربها ناظرة ﴿ قال : يعني مشرفة تنتظر ثواب ربها (٢) .

وما رواه في باب ما جاء في الرؤية من التوحيد ، وفي باب ما جاء من الرضا علي بن موسى عليه السلام من الأخبار في التوحيد من العيون ، قال : حَدَّثَنَا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رحمته الله ، قال : حَدَّثَنَا محمد بن هارون الصوفي ، قال : حَدَّثَنَا عبيد الله بن موسى الروياني ، قال : حَدَّثَنَا عبد العظيم بن عبد الله بن الحسين بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، عن إبراهيم بن أبي محمود ، قال : قال علي بن موسى الرضا عليه السلام في قول الله عز وجل ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ الى ربها ناظرة ﴿ قال : يعني مشرفة تنتظر ثواب ربها (٣) .

(١) التوحيد ص ١٣٩ - ١٤٠ ح ٣ .

(٢) أمالي الصدوق ص ٣٦٧ .

(٣) التوحيد ص ١١٦ .

ومنها : ما في المجلس الرابع والستين من المجالس ، قال : علي بن أحمد بن موسى عليه السلام ، قال : حدثنا محمد بن هارون الصوفي ، قال : حدثنا عبيد الله بن موسى أبو تراب الروياني ، عن عبد العظيم الحسيني ، عن ابراهيم بن أبي محمود ، قال : قلت للرضا عليه السلام : يا بن رسول الله ما تقول في الحديث الذي يرويه الناس عن رسول الله ﷺ أنه قال : ان الله ينزل كل ليلة الى السماء الدنيا ، فقال عليه السلام : لعن الله المحرفين الكلم عن مواضعه ، والله ما قال رسول الله ﷺ كذلك ، وإنما قال : ان الله تبارك وتعالى ينزل ملكاً الى السماء الدنيا كل ليلة في الثلث الأخير ، وليلة الجمعة في أول الليل ، فيأمره فينادي : هل من سائل فأعطيه ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ يا طالب الخير أقبل ، ويا طالب الشر اقصر ، فلا يزال ينادي بهذا الى أن تطلع الفجر ، فاذا طلع الفجر أعاد الى محله من ملكوت السماء . حدثني بذلك أبي عن جدّي عن آبائه ، عن رسول الله ﷺ (١) .

ورواه في باب ما جاء عن الرضا علي بن موسى عليه السلام من الأخبار في التوحيد من العيون ، قال : حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق عليه السلام ، قال : حدثنا محمد بن هارون الصوفي ، قال : حدثنا عبيد الله بن موسى أبو تراب الروياني ، عن عبد العظيم الحسيني رضي الله عنهم ، عن ابراهيم بن أبي محمود ، قال : قلت للرضا عليه السلام : يا بن رسول الله ما تقول في الحديث الى آخر ما مرّ (٢) .

ومنها : ما في المجلس الخامس والأربعين من المجالس ، قال : حدثنا علي بن أحمد الدقاق عليه السلام ، قال : حدثنا أحمد بن يحيى بن زكريا القطان ، قال : حدثنا محمد بن اسماعيل البرمكي ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا أبي ، عن خالد بن

(١) أمالي الصدوق ص ٣٦٨ .

(٢) عيون الأخبار ١ : ١٢٦ .

الياس ، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي جهم ، قال : حدّثني أبي ، عن جدّي ، قال : سمعت أبا طالب حدّث عن عبد المطلب ، قال : بينا أنا نائم في الحجر ، إذ رأيت رؤيا هالتي ، فأتيت كاهنة قريش وعليّ مطرف خزّ وجّتي تضرب منكبي ، فلما نظرت اليّ عرفت في وجهي التغيّر ، فاستوت وأنا يومئذ سيّد قومي ، فقال : ما شأن سيّد العرب متغيّر اللون ؟ هل رابه من حدثان الدهر ريب ؟

فقلت لها : بلى انّي رأيت الليلة وأنا نائم في الحجر كأنّ شجرة قد نبتت على ظهري قد نال رأسها السماء ، وضربت بأغصانها الشرق والغرب ، ورأيت نوراً يظهر منها أعظم من نور الشمس سبعين ضعفاً ، ورأيت العرب والعجم ساجدة لها ، وهي كلّ يوم تزداد عظماً ونوراً ، ورئت رهطاً من قريش يريدون قطعها ، فاذا دنوا منها أخذهم من أحسن الناس وجهاً وأنظفها ثياباً ، فيأخذهم ويكسر ظهورهم ويقلع أعينهم ، فرفعت يدي لأتناول غصناً من أغصانها ، فصاح بي الشابّ وقال : مهلاً ليس لك منها نصيب ، فقلت : لمن النصيب والشجرة منّي ؟ فقال : النصيب لهؤلاء الذين قد تعلّقوا بها وستعود اليها .

فانتبهت مذعوراً فزعاً متغيّر اللون ، فرأيت لون الكاهنة قد تغيّر ، ثمّ قالت : لأن صدقت ليخرجنّ من صلبك ولد يملك الشرق والغرب وينبأ في الناس ، فتسري عني غمي ، فانظر أبا طالب لعلّك تكون أنت ، وكان أبو طالب يحدّث بهذا الحديث والنبي ﷺ قد خرج ويقول : كانت الشجرة والله أبا القاسم الأمين <sup>(١)</sup> .

ورواه في كمال الدين بالسند المذكور ، قال : حدّثنا علي بن أحمد رحمته الله ، قال : حدّثنا أحمد بن يحيى ، عن محمّد بن اسماعيل ، عن عبد الله بن محمّد ، قال : حدّثنا أبي ، عن خالد بن الياس ، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي جهم ، قال : حدّثني أبي ،

عن جدّي ، قال : سمعت أبا طالب يحدث عن عبد المطلب الى آخره <sup>(١)</sup> .  
 ومراده من علي بن أحمد : علي بن أحمد بن محمد بن عمران ؛ لما ذكره قبل ذلك ،  
 قال : حدّثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران عليه السلام ، قال : حدّثنا أحمد بن يحيى بن  
 زكريّا القطّان ، عن محمد بن اسماعيل الى آخر ما هناك .  
 والمراد من علي بن أحمد الدقاق في المجالس ، هو علي بن أحمد بن موسى ؛ لا طراد  
 عادته في المجالس بهذا التعبير ، أي : بذكر علي بن أحمد بن موسى ، فعلي بن أحمد  
 الدقاق في المجالس اشارة اليه .

وأما اكمال الدين ، فإنّه وان ذكرهما ، بأن يذكر تارة علي بن أحمد بن موسى ،  
 وأخرى علي بن أحمد بن محمد بن عمران ، لكن يظهر ممّا ذكره قبل السند المذكور أنّ  
 مراده من علي بن أحمد فيما نحن فيه علي بن أحمد بن محمد بن عمران ، كما علمت .  
 فنقول : أنّه يظهر من وحدة الحديث والسند وعدم الاختلاف الّا بذكر الراوي في  
 المجالس علي بن أحمد بن موسى ، وفي الاكمال علي بن أحمد بن محمد ، أنّهما واحد ،  
 وهو المطلوب .

ومنها : ما في المجلس الثالث والخمسين من المجالس ، قال : حدّثنا علي بن أحمد  
 بن موسى عليه السلام ، قال : حدّثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن سهل بن زياد  
 الآدمي ، عن مبارك مولى الرضا عليه السلام ، عن الرضا علي بن موسى عليه السلام ، قال : لا  
 يكون مؤمن مؤمناً حتّى تكون فيه ثلاث خصال : سنّة من ربّه ، وسنّة من نبيّه ،  
 وسنّة من وليّه . فأما السنّة من ربّه ، فكتّان ستره ، قال الله جلّاله : ﴿ عالم الغيب فلا  
 يظهر على غيبه أحداً ﴾ <sup>(٢)</sup> الّا لمن ارتضى من رسول ﴿ <sup>(٢)</sup> .

وأما السنّة من نبيّه ، فداراة الناس ، فإنّ الله عزّ وجلّ أمر نبيّه صلّى الله عليه وآله بمداواة

(١) كمال الدين ص ١٧٣ ح ٣٠ .

(٢) المجنّ : ٢٦ - ٢٧ .

الناس ، فقال ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ﴾ <sup>(١)</sup> .

وأما السنة من وليه ، فالصبر في البأساء والضراء يقول الله عز وجل ﴿ والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ورواه في باب معنى السنة من الرب عز وجلّ والسنة من النبيّ والسنة من الولي من المعاني بالسند المذكور ، ولا تفاوت بينها إلا أنّ الراوي في المجالس علي بن أحمد بن موسى . وفي المعاني علي بن أحمد بن محمد ، وهو قرينة أنّها واحد ، كما لا يخفى ، قال : حدّثنا علي بن أحمد بن محمد عليه السلام ، قال : حدّثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن سهل بن زياد الآدمي ، عن مبارك مولى الرضا عليه السلام عن الرضا علي بن موسى عليه السلام ، قال : لا يكون المؤمن مؤمناً إلى آخره <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في المجلس الثامن والستين من المجالس أيضاً ، قال : حدّثنا علي بن أحمد بن موسى عليه السلام ، قال : حدّثنا محمد بن هارون الصوفي ، قال : حدّثنا عبيد الله بن موسى الروياني ، قال : حدّثنا عبد العظيم بن عبد الله الحسيني ، عن الامام محمد بن علي ، عن أبيه الرضا علي بن موسى ، عن أبيه موسى بن جعفر ، عن أبيه الصادق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدّه عليه السلام ، قال : دعا سلمان أبا ذرّ رحمة الله عليهما إلى منزله ، فقدم إليه رغيفين ، فأخذ أبو ذرّ الرغيفين يقلّبهما ، فقال له سلمان : يا أبا ذرّ لأيّ شيء تقلّب هذين الرغيفين ؟ قال : خفت أن لا يكونا نضجين .

فغضب سلمان من ذلك غضباً شديداً ، ثمّ قال : ما أجراك حيث تقلّب هذين الرغيفين ، فوالله لقد عمل في هذا الخبز الماء الذي تحت العرش ، وعملت فيه الملائكة حتّى ألقوه إلى الريح ، وعملت فيه الريح حتّى ألقته إلى السحاب ، وعمل فيه السحاب

(١) الأعراف : ١٩٩ .

(٢) البقرة : ١٧٧ ، أمالي الصدوق ص ٢٩٣ .

(٣) معاني الأخبار ص ١٨٤ .



حتى أمطره الى الأرض ، وعمل فيه الرعد والملائكة حتى وضعوه مواضعه ، وعملت فيه الأرض والخشب والحديد والبهايم والنار والحطب والملح وما لا أحصيه أكثر ، فكيف لك أن تقوم بهذا الشكر ، فقال أبو ذر : الى الله أتوب وأستغفر مما أحدثت ، واليك أعتذر مما كرهت <sup>(١)</sup> .

ورواه في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعة بهذا السند والمتن ، ولا تفاوت بينهما الا أن الراوي في المجالس علي بن أحمد بن موسى ، وفي العيون : علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في المجلس العاشر من المجالس ، قال : حدثنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق عليه السلام ، قال : حدثنا علي بن الحسين القاضي العلوي العباسي ، قال : حدثني الحسن بن علي الناصر عليه السلام : قال : حدثني أحمد بن رشيد ، عن عمه أبي معمر سعيد بن خيثم ، عن أخيه معمر ، قال : كنت جالسا عند الصادق جعفر بن محمد عليه السلام ، فجاء زيد بن علي بن الحسين عليه السلام ، فأخذ بعضادي الباب ، فقال له الصادق عليه السلام : يا عم أعيدك بالله أن تكون المصلوب بالكناسة ، فقالت له أم زيد : والله ما يملكك على هذا القول غير الحسد لابني ، فقال عليه السلام : يا ليتة حسداً يا ليتة حسداً ثلاثاً .

ثم قال : حدثني أبي عن جدّي عليه السلام : أنه يخرج من ولده رجل يقال له زيد يقتل بالكوفة ويصلب بالكناسة ، يخرج من قبره نبشاً تفتح لروحه أبواب السماء ، يتهيج به أهل السماوات ، يجعل روحه في حوصلة طير أخضر ، يسرح في الجسّة حيث يشاء <sup>(٣)</sup> .

ورواه في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام في زيد بن علي عليه السلام من العيون <sup>(٤)</sup> ، ولا

(١) أمالي الصدوق ص ٣٩٦ - ٣٩٧ .

(٢) عيون الأخبار ٢ : ٥٢ ح ٢٠٣ .

(٣) أمالي الصدوق ص ٣٦ .

(٤) عيون الأخبار ١ : ٢٥٠ - ٢٥١ .

تفاوت بينها إلا أن المذكور في صدر السند في المجالس علي بن أحمد بن موسى ، وفي العيون علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ، وهو دليل الاتحاد .

توضيح : « يخرج من قبره نبشاً » الظاهر أن الفعل فيه مبني للمفعول . وقوله « نبشاً » إما حال من قبره ، أي : يخرج من قبره في حالة كون القبر منبوشاً ، أو بحذف اللام ، والمعنى : يخرج من قبره لنبشهم القبر .

ومنها : ما في المجلس الخامس والخمسين من المجالس ، قال : حدثنا أحمد بن الحسن القطان ، وعلي بن أحمد بن موسى الدقاق ، ومحمد بن أحمد السناني رضي الله عنهم ، قالوا : حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريا القطان ، قال : حدثنا محمد بن العباس ، قال : حدثني محمد بن أبي السري ، قال : حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، عن سعد بن طريف الكتاني ، عن الأصبع بن نباتة ، قال : لما جلس علي عليه السلام في الخلافة وبايعه الناس خرج الى المسجد متعمماً بعمامة رسول الله ﷺ ، لابساً بردة رسول الله ﷺ ، متنعلًا نعل رسول الله ﷺ ، متقلداً سيف رسول الله ﷺ ، فصعد المنبر وجلس عليه متمكناً ، ثم شبك بين أصابعه ووضعها أسفل بطنه .

ثم قال : يا معشر الناس سلوني قبل أن تفقدوني ، هذا سبط العلم ، هذا لعاب رسول الله ﷺ ، هذا ما زفني رسول الله ﷺ زقاً ، سلوني فإنّ عندي علم الأولين والآخرين ، أما والله لو نثيت لي الوسادة فجلست عليها لأفتيت أهل التوراة بتوراتهم حتى ينطق التوراة ، فيقول : صدق علي ما كذب ، لقد أفتاكم بما أنزل الله فيّ وأفتيت أهل الانجيل بانجيلهم حتى ينطق الانجيل ، فيقول : صدق علي ما كذب ، لقد أفتاكم بما أنزل الله فيّ ، وأفتيت أهل القرآن بقرآنهم حتى ينطق القرآن ، فيقول : صدق علي ما كذب ، لقد أفتاكم بما أنزل الله فيّ ، وأنتم تتلون القرآن ليلاً ونهاراً ، فهل فيكم يعلم ما نزل فيه ، ولو لا آية في كتاب الله عز وجل لأخبرتكم بما كان وبما يكون وما هو كائن الى يوم القيامة ، وهي هذه الآية ﴿ يحو الله ما يشاء ويثبت

وعنده أم الكتاب ﴿١﴾ .

ثم قال : سلوني قبل أن تفقدوني ، فوالله الذي فلق الحبة وبرأ النسمة لو سألتوني عن آية آية في ليلة أنزلت أو في نهار أنزلت ، مكّيها ومدنّيها ، سفرّيها وحضرّيها ، ناسخها ومنسوخها ، ومحكمها ومتشابهها ، وتأويلها وتزيلها لأخبرتكم .

فقام إليه رجل يقال له : ذعلب وكان ذرب اللسان بليغاً في الخطب شجاع القلب ، فقال : لقد ارتقى ابن أبي طالب مرقاة صعبة ، لأخجلته اليوم في مسألتني آياه ، فقال : يا أمير المؤمنين هل رأيت ربك ؟ قال : ويلك يا ذعلب لم أكن بالذي أعبد رباً لم أره ، قال : فكيف رأيته صفه لنا ؟ قال : ويلك لم تره العيون بمشاهدة الأبصار ، ولكن رأيته القلوب بحقائق الايمان ، ويلك يا ذعلب انّ ربّي لا يوصف بالبعد ولا بالحركة ، ولا بالسكون ، ولا بقيام قيام انتصاب ، ولا بمجيء ولا بذهاب ، الحديث فأنّه طويل (١) .

ورواه في كتاب التوحيد ، قال : حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان ، وعلي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقاق ، قالا : حدّثنا أحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان ، قال : حدّثنا محمّد بن العباس ، قال : حدّثني محمّد بن أبي السري ، قال : حدّثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، عن سعد الكناني ، عن الأصبع بن نباتة ، قال : لمّا جلس علي عليه السلام الحديث (٢) .

ولا تفاوت بينهما إلّا أنّ المذكور في صدر سند المجالس : حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان ، وعلي بن أحمد بن موسى . وفي التوحيد : أحمد بن الحسن القطّان ، وعلي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقاق ، قال : حدّثنا أحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان الى آخر ما مرّ . ومنه يظهر أنّ علي بن أحمد بن موسى في المجالس ، وعلي بن أحمد بن

(١) أمالي الصدوق ص ٣٠٤ - ٣٠٦ .

(٢) التوحيد ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

محمّد بن عمران في التوحيد واحد ، وهو المطلوب .

ومنها : غير ما ذكر من الموارد التي يظهر للمتبع ، ولا حاجة الى استقصاء الجميع لكفاية ما ذكر .

والثالث : هو أنك قد عرفت أنّ شيخنا الصدوق في ذكر طريقه الى ثقة الاسلام اقتصر على ثلاثة من المشايخ ، وهم : محمّد بن محمّد بن عصام الكليني ، وعلي بن أحمد بن موسى ، ومحمّد بن أحمد السناني . ويظهر من التصفح في كتبه أنّه قد يروي عن واحد منهم عن ثقة الاسلام ، أو غيره ، ولا كلام فيه .

وقد يجمع بين الاثنين منهم وغيرهما ، كما يجمع بين علي بن أحمد بن محمّد بن عمران ، وبين محمّد بن محمّد بن عصام ، وبينه وبين محمّد بن أحمد السناني ، كما يجمع بين علي بن أحمد بن موسى وبين الاثنين المذكورين ، وما يجمع بين علي بن أحمد بن موسى ، وبين علي بن أحمد بن محمّد بن عمران في موضع . ومنه يظهر أنّ الوجه في ذلك وحدتها ، فدقّق النظر في ذلك حتّى يتّضح لديك صدق المقال ، فهذا أنا أدلّك على عدّة من موارد الاجتماع للاطلاع على حقيقة الحال ، فنقول :

منها : ما في باب العلّة من أجلها سمي علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام من العلل ، قال : حدّثنا علي بن أحمد بن محمّد الدقاق ، ومحمّد بن محمّد بن عصام رضي الله عنها ، قالوا : حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني ، قال : حدّثنا القاسم بن العلاء ، قال : حدّثنا اسماعيل الفزاري ، قال : حدّثنا محمّد بن جهور القمي ، عن ابن أبي نجران ، عن ذكره ، عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي ، قال : سألت أبا جعفر محمّد بن علي الباقر عليه السلام يا بن رسول الله لم سمي علي عليه السلام أمير المؤمنين ؟ وهو اسم ما سمي به أحد قبله ولا يحلّ لأحد بعده ، قال : لأنّه ميرة العلم يمتار منه ولا يمتار من أحد غيره <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب العلة التي من أجلها قال رسول الله ﷺ : من بشرني بخروج آزار فله الجنة منه ، قال : حدثنا محمد بن أحمد السناني ، وأحمد بن الحسن القطان ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب ، وعلي بن عبد الله الورّاق ، وعلي بن أحمد بن محمد الدقاق رضي الله عنهم ، قالوا : حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريّا القطان (١) .

ومنها : ما في باب علة فرض الحجّ مرّة واحدة منه أيضاً ، قال : حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد السناني ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب ، قالوا : حدثنا الى آخره .

ومنها : ما في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام في وصف الامامة والامام من العيون ، قال : وحدثني هذا الحديث محمد بن محمد بن عصام الكليني ، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ، وعلي بن عبد الله الورّاق ، والحسن بن أحمد المؤدّب ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب رضي الله عنهم ، قالوا : حدثنا محمد بن يعقوب الكليني ، قال : حدثنا أبو محمد القاسم بن العلاء ، قال : حدثنا القاسم بن مسلم ، عن أخيه عبد العزيز بن مسلم ، عن الرضا عليه السلام (٢) .

ومنها : ما في باب آخر مما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المجموعة ، قال : حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ، ومحمد بن أحمد السناني ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد المكتّب رضي الله عنهم ، قالوا : حدثنا أبو الحسن محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن سهل بن زياد الآدمي ، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني ، عن محمود بن أبي البلاد ، قال : سمعت علي بن موسى الرضا عليه السلام يقول : من لم يشكر المنعم من المخلوقين لم يشكر الله عزّ وجلّ (٣) .

(١) علل الشرائع ص ١٧٥ - ١٧٦ .

(٢) عيون الأخبار ١ : ٢٢٢ .

(٣) عيون الأخبار ٢ : ٢٤ ح ٢ .

ومنها : ما في باب ذكر ما كتبه الرضا عليه السلام الى محمد بن سنان في جواب مسائله من العلل من العيون ، قال : حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ، ومحمد بن أحمد السناني ، وعلي بن عبد الله الورّاق ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب رضي الله عنهم ، قالوا : حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي الى آخره <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب معنى قول الله عزّ وجلّ ﴿ ونفخت فيه من روحي ﴾ <sup>(٢)</sup> من كتاب التوحيد ، قال : حدثنا محمد بن أحمد السناني ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب ، وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رضي الله عنهم ، قالوا : حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، قال : حدثنا محمد بن اسماعيل البرمكي ، قال : حدثنا علي بن العباس ، قال : حدثنا عبيس بن هشام ، عن عبد الكريم بن عمرو ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عزّ وجلّ ﴿ فاذا سوّيته ونفخت فيه من روحي ﴾ قال : إنّ الله عزّ وجلّ خلق خلقاً وخلق روحاً ، ثمّ أمر ملكاً فنفخ فيه ، وليست <sup>(٣)</sup> بالتي نقصت من قدرة الله شيئاً هي من قدرته <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في باب ما أخبر به علي بن الحسين سيّد العابدين من وقوع الغيبة بالقائم الثاني عشر من الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين ، من كتاب اكمال الدين ، قال : حدثنا علي بن أحمد الدقاق ، ومحمد بن أحمد السناني ، قالوا : حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن موسى بن عمران النخعي ، عن عمّه الحسين بن يزيد ، عن حمزة بن حمران بن أعين ، عن سعيد بن جبیر ، قال : سمعت سيّد العابدين علي بن

(١) عيون الأخبار ٢ : ٨٨ ح ١ .

(٢) الحجر : ٢٩ .

(٣) الظاهر أنّ الضمير في « ليست » للروح ، يعني : نفخ آدم بتوسط الروح لا بقبضها نقصان في قدرة الله عزّ وجلّ ، بل الروح من قدرته « منه » .

(٤) التوحيد ص ١٧٢ ح ٦ .

الحسين عليه السلام يقول : في القائم سنة من نوح وهو طول العمر <sup>(١)</sup>.

ومنها : ما في الكتاب المذكور ، قال : وقال علي بن الحسين عليه السلام : انتظر الفرج من أعظم الفرج . قال : حدثنا هذا الحديث علي بن أحمد بن موسى ، ومحمد بن أحمد السناني ، وعلي بن عبد الله الورّاق ، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي ، عن سهل بن زياد الآدمي ، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني عليه السلام ، عن صفوان ، عن إبراهيم بن أبي زياد ، عن أبي حمزة الثمالي ، عن أبي خالد الكابلي ، عن علي بن الحسين عليه السلام <sup>(٢)</sup>.

ومنها : ما في باب ما روي عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام من الكتاب المذكور ، قال : حدثنا أحمد بن الحسن القطّان ، وعلي بن أحمد بن محمد الدقاق ، وعلي بن عبد الله الورّاق ، وعبد الله بن محمد الصائغ ، ومحمد بن أحمد السناني رضي الله عنهم ، قالوا : حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن زكريّا القطّان ، قال : حدثنا بكر بن عبد الله بن حبيب ، قال : حدثنا تميم بن بهلول الى آخره <sup>(٣)</sup>.

ومنها : ما في باب أبواب العشرة من الخصال ، قال : حدثنا أحمد بن الحسن القطّان ، وأحمد بن محمد بن الهيثم العجلي ، وعلي بن أحمد بن موسى ، ومحمد بن أحمد السناني ، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب ، وعلي بن عبد الله الورّاق رضي الله عنهم قالوا : حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان <sup>(٤)</sup> ، عن بكر بن عبد الله بن حبيب ، قال : حدثنا محمد بن زكريّا ، قال : حدثنا عبد الله بن الضحّاك ، قال : حدثنا زيد بن موسى بن جعفر ، عن أبيه ، عن جدّه علي بن

(١) كمال الدين ص ٣٢٢ ح ٥ .

(٢) كمال الدين ص ٣٢٠ .

(٣) كمال الدين ص ٣٣٦ ح ٩ .

(٤) قوله « أحمد بن يحيى بن زكريّا القطّان » هكذا وجد في أسانيد الخصال ، وقد سمعت أنّ المذكور في سند الاكمال أحمد بن محمد بن يحيى القطّان « منه » .

الحسين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام .

قال : قال رسول الله ﷺ : يا علي بَشِّرْ شيعتك وأنصارك بخصال عشر : أولها : طيب المولد ، ثانيها : حسن إيمانهم بالله ، وثالثها : حبّ الله عزّ وجلّ لهم ، ورابعها : الفسحة في قبورهم ، وخامسها : النور على الصراط بين أعينهم ، وسادسها : نزع الفقر من بين أعينهم وغنى قلوبهم ، وسابعها : المقت من الله عزّ وجلّ لأعدائهم ، وثامنها : الأمن من الجذام يا علي ، وتاسعها : انحطاط الذنوب والسيئات عنهم ، وعاشرها : هم معي في الجنة وأنا معهم <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب الأربعين من الخصال ، قال : حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب ، ومحمّد بن أحمد السناني رضي الله عنهم ، قالوا : حدّثنا محمّد بن أبي عبد الله الأسدي الكوفي أبو الحسين ، قال : حدّثنا موسى بن عمران النخعي ، عن عمّه الحسين بن يزيد ، عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي ، واسماعيل بن أبي زياد جميعاً ، عن جعفر بن محمّد ، عن أبيه محمّد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي عليه السلام .

قال : إنّ رسول الله ﷺ أوصى الى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وكان فيما أوصى به أن قال له : يا علي من حفظ من أمتي أربعين حديثاً يطلب بذلك وجه الله عزّ وجلّ والدار الآخرة ، حشره الله يوم القيامة مع النبيّين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في آخر الخصال ، قال : حدّثنا علي بن أحمد بن موسى ، ومحمّد بن أحمد السناني المكتّب ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب ، وعلي بن عبد الله الورّاق ، قالوا : حدّثنا أحمد بن زكريّا القطّان ، عن بكر بن عبد الله بن حبيب ،

(١) الخصال ص ٤٣٠ ح ١٠ .

(٢) الخصال ص ٥٤٣ ح ١٩ .



قال : حَدَّثَنَا تميم بن بهلول ، قال : حَدَّثَنَا أبو معاوية ، عن سليمان بن مهران ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه محمد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علي ، عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام .

قال : لَمَّا حضر رسول الله ﷺ الوفاة دعاني ، فلمَّا دخلت عليه ، قال لي : يا علي أنت وصيِّ وخليفتي على أهلي وأمتي في حياتي وبعد موتي ، وليك وليي ، ووليي وليَّ الله ، وعدوك عدوي ، وعدوي عدوَّ الله ، يا علي المنكر لولايتك كالمنكر لرسالتي في حياتي ؛ لا تُك منِّي وأنا منك ، ثمَّ أدناني فأسرَّ اليَّ ألف باب من العلم كلَّ باب يفتح ألف باب <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب معنى الهدى والضلالة والتوفيق والخذلان من معاني الأخبار ، قال : حَدَّثَنَا علي بن عبد الله الورَّاق ، ومحمد بن أحمد السناني ، وعلي بن أحمد بن محمد رضي الله عنهم ،

قالوا : حَدَّثَنَا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريَّا القطَّان ، قال : حَدَّثَنَا بكر بن عبد الله بن حبيب ، قال : حَدَّثَنَا تميم بن بهلول ، عن أبيه ، عن جعفر بن سليمان البصري ، عن عبد الله بن الفضل الهاشمي ، قال : سألت أبا عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام عن قول الله عزَّ وجلَّ ﴿ من يهدي الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب معنى قول النبي ﷺ « من بشرني بخروج آزار فله الجنة » من المعاني ، قال : حَدَّثَنَا محمد بن أحمد السناني ، وأحمد بن الحسن القطَّان ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد بن هشام المؤدَّب ، وعلي بن عبد الله الورَّاق ، وعلي بن أحمد بن موسى الدقاق ، قالوا : حَدَّثَنَا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريَّا القطَّان ، قال :

(١) المخصال ص ٦٥٢ ح ٥٣ .

(٢) معاني الأخبار ص ٢٠ - ٢١ .

حدّثنا بكر بن عبد الله بن حبيب ، قال : حدّثنا تميم <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في مشيخة الفقيه ، قال : وما كان فيه عن أبي الحسين محمّد بن جعفر الأسدي ، فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى ، ومحمّد بن أحمد السناني ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب ، عن أبي الحسين محمّد بن جعفر الأسدي <sup>(٢)</sup> .

وقال : وما كان فيه ممّا كتبه الرضا عليه السلام الى محمّد بن سنان فيما كتبه من جواب مسائله في العلل ، فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى الدقاق ، ومحمّد بن أحمد السناني ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب رضي الله عنهم ، قالوا : حدّثنا القاسم بن الربيع الصحّاف ، عن محمّد بن سنان ، عن الرضا عليه السلام <sup>(٣)</sup> .

وقال : وما كان فيه عن محمّد بن يعقوب الكليني عليه السلام ، فقد رويته عن محمّد بن محمّد بن عصام الكليني ، وعلي بن أحمد بن موسى ، ومحمّد بن أحمد السناني رضي الله عنهم ، عن محمّد بن يعقوب الكليني <sup>(٤)</sup> .

تمّ استنساخ هذه الرسالة الشريفة تحقيقاً وتصحيحاً وتعليقاً عليها في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ( ١٤١٥ ) هـ على يد العبد الفقير السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

(١) معاني الأخبار ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧٦ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٣٢٩ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥٣٤ .

رسالة  
في تحقيق الحال في حمّاد بن عيسى

للعامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً فوق حمد الحامدين ، والصلاة والسلام على أكمل الخلائق أجمعين ، وشافع العصاة يوم الدين ، وآله الطيبين الطاهرين .  
وبعد ، يقول العبد الخاسر العاثر ابن محمد نقي الموسوي محمد باقر : هذه مقالة أبرزناها في هذه الصفحات لتحقيق الحال في حماد بن عيسى الجهني ، وما يرتبط ويناسب المقام .

اعلم أنَّ الجهني بالجيَم المضمومة والهاء المفتوحة والنون بعدها ، قيل : نسبة الى جهينة بن زيد .

قال في الصحاح : جهينة قبيلة (١) .

وأما الجهني الذي أُضيف اليه ليلة الثلاث والعشرين من شهر رمضان ، فيقال : أنها ليلة الجهني ، فلعلّه من تلك القبيلة .

فنقول : أنَّ حماد بن عيسى المذكور أورده الكشي في الطبقة الثانية من أصحاب الاجماع ، قال : تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام : أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون ، وأقرّوا لهم بالفقه : جميل بن درّاج ، وعبد الله بن مسكان ، وعبد الله بن بكير ، وحماد بن عيسى ، وحماد بن عثمان ، وأبان بن عثمان ، قالوا : وزعم أبو اسحاق الفقيه يعني ثعلبة بن ميمون : أنَّ

أفقه هؤلاء جميل بن درّاج ، وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام<sup>(١)</sup> انتهى .  
وقال في موضع آخر من رجاله : حمدويه وابراهيم ابنا نصير ، قالوا : حدّثنا محمد بن عيسى ، عن حمّاد بن عيسى البصري ، قال : سمعت أنا وعبّاد بن صهيب البصري من أبي عبد الله عليه السلام ، فحفظ عبّاد مائتي حديث ، وقد كان يحدث بها عنه عبّاد ، وحفظت أنا سبعين حديثاً ، قال حمّاد : فلم أزل أشكّك نفسي حتّى اقتصرت على هذه العشرين حديثاً التي لم تدخلني فيها الشكوك<sup>(٢)</sup> .

وروى أيضاً عن حمدويه ، قال : حدّثني العبيدي ، عن حمّاد بن عيسى ، قال : دخلت على أبي الحسن الأوّل عليه السلام فقلت له : جعلت فداك أدع الله لي أن يرزقني داراً وزوجة وولداً وخادماً والحجّ في كلّ سنة ، فقال : اللهم صلّ على محمد وآل محمد ، وارزقه داراً وخادماً والحجّ خمسين سنة .

قال حمّاد : فلمّا اشتراط خمسين سنة علمت أنّي لا أحجّ أكثر من خمسين سنة ، قال حمّاد : وحججت ثمانياً وأربعين سنة ، وهذه داري قد رزقتها ، وهذه زوجتي وراء الستر تسمع كلامي ، وهذا ابني ، وهذا خادمي قد رزقت كلّ ذلك .

فحجّ بعد هذا الكلام حجّتين تمام الخمسين ، ثمّ خرج بعد الخمسين حاجّاً ، فزامل أبا العباس النوفلي القصير ، ففرقه الماء لله قبل أن يحجّ زيادة على خمسين ، عاش الى وقت الرضا عليه السلام ، وتوفّي سنة تسع ومائتين ، وكان من جهينة ، وكان أصله كوفيّاً ومسكنه البصرة ، وعاش نيّفاً وتسعين<sup>(٣)</sup> سنة ، ومات بواد قناة بالمدينة ، وهو واد يسيل من الشجرة الى المدينة<sup>(٤)</sup> . انتهى كلام الكشي .

وأورده شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب مولانا الصادق والكاظم عليه السلام ،

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٧٣ برقم : ٧٠٥ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٠٤ برقم : ٥٧١ .

(٣) في الكشي : وسبعين .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٠٤ - ٦٠٥ برقم : ٥٧٢ .

ووثقه في الثاني . قال في المقام الأول : حماد بن عيسى الجهني البصري ، أصله كوفي ، بقي الى زمن الرضا عليه السلام ، ذهب به السيل في طريق مكة بالجحفة <sup>(١)</sup> .  
وفي المقام الثاني : حماد بن عيسى الجهني بصري له كتب ، ثقة <sup>(٢)</sup> .  
ووثقه في الفهرست أيضاً <sup>(٣)</sup> .

وقال النجاشي : حماد بن عيسى أبو محمد الجهني مولى ، وقيل : عربي أصله الكوفة سكن البصرة ، وقيل : أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام عشرين حديثاً وأبي الحسن والرضا عليه السلام ، ومات في حياة أبي جعفر الثاني عليه السلام ، وكان ثقة في حديثه صدوقاً ، قال : سمعت من أبي عبد الله عليه السلام سبعين حديثاً ، فلم أزل أدخل الشك على نفسي حتى اقتصرت على هذه العشرين <sup>(٤)</sup> .

وقال في الخلاصة : حماد بن عيسى أبو محمد الجهني البصري مولى ، وقيل : عربي أصله الكوفة وسكن البصرة ، كان متحرّزاً في الحديث ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام عشرين حديثاً وأبي الحسن والرضا عليه السلام ، ومات في حياة أبي جعفر الثاني عليه السلام ، ولم يحفظ عنه رواية عن الرضا عليه السلام ولا عن أبي جعفر عليه السلام ، وكان ثقة في حديثه صدوقاً . الى أن قال : دعا له أبو عبد الله عليه السلام أن يحجّ خمسين حجة ، فحجّها وغرق بعد ذلك ، وتوفي سنة تسع ومائتين ، وقيل : سنة ثمان ومائتين ، وكان من جهينة ، ومات بوادي قناة بالمدينة ، وهو واد يسيل من الشجرة الى المدينة ، وهو غريق الجحفة ، وله ثيف وتسعون سنة <sup>(٥)</sup> .

وينبغي التنبيه هنا على مطلبين :

(١) رجال الشيخ ص ١٨٧ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٣٤ .

(٣) الفهرست ص ٦١ .

(٤) رجال النجاشي ص ١٤٢ .

(٥) رجال العلامة ص ٥٦ .

## المطلب الأول

### في التنبيه على الاشتباهات الصادرة في المقام لجماعة من العلماء الأعلام

نفقول : منها ما وقع من الكشي ، حيث قال : عاش الى وقت الرضا عليه السلام ، ووافقه شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، وقد سمعت عبارته ، والسيد بن طاووس على ما يظهر من التحرير الطاوسي <sup>(١)</sup> ، وابن داود على ما ستقف عليه .

مع أن الكشي صرح بعد الكلام المذكور من غير فصل أنه توفي في سنة تسع ومائتين ، فعلى هذا قد بقي حماد بن عيسى بعد مولانا الرضا عليه السلام بست سنين ، فيكون مماته في أيام امامة مولانا أبي جعفر الجواد عليه السلام ، كما صرح به النجاشي وشيخ الطائفة في الفهرست ، فقولهم « عاش الى وقت الرضا عليه السلام » ليس في محله . ومنها : ما صدر من العلامة نور الله مرقده ، حيث قال : دعا له أبو عبد الله عليه السلام الى آخر ما سلف ، ووافق في ذلك السيد بن طاووس ، على ما يظهر من التحرير الطاوسي ، قال : حماد بن عيسى الجهني البصري ، روى صاحب الكتاب ما يشهد بتحضره في الحديث ، وأن أبا عبد الله عليه السلام دعا له بأن يحجّ خمسين حجة ، فحجّها وغرق بعد ذلك ، وعاش من زمن الصادق عليه السلام الى زمن الرضا عليه السلام ، وتوفي سنة تسع ومائتين <sup>(٢)</sup> . وقد عرفت من الكشي والنجاشي أن الدعاء المذكور إنما هو من مولانا أبي الحسن الأول عليه السلام .

ومنها : ما صدر عن ابن داود ، فإنه قال : حماد بن عيسى أبو محمد الجهني « ق -

(١) التحرير الطاوسي ص ١٥١ .

(٢) التحرير الطاوسي ص ١٥٠ - ١٥١ .



م - ضا « أصله كوفي بقي الى زمن الرضا عليه السلام ، ذهب السيل به في طريق مكة بالحقفة ، ثقة مولى ، وقيل : عربي » جش « لم يحفظ عنه رواية عن الرضا عليه السلام ولا عن أبي جعفر عليه السلام » كش «<sup>(١)</sup> حيث عزى الى الكشي ما في النجاشي وبالعكس ، فلاحظ عبارتها المذكورة حتى يتضح لك الحال .

ومنها : ما صدر عن صاحب مجالس المؤمنين ، قال : در خلاصه ورجال ابن داود مذکور است که در روایت حدیث بسیار احتیاط می نمود ، تا آنکه از حضرت امام جعفر صادق عليه السلام زیاده از بیست حدیث روایت نکرده ، واز امام موسی کاظم و امام رضا عليه السلام روایتی از او شنیده اند .

بناءً على أنه مخالف للواقع ، فإن الصادر من العلامة وابن داود في الكتابين المذكورين كغيرهما القول المذكور في الرواية الى مولانا الرضا والجواد عليه السلام ، فلاحظ عبارة النجاشي والخلاصة وابن داود .

وأيضاً قال : وهمچنین از او منقول است که چون بخدمت امام موسی عليه السلام رسیدم از او در خواست نمودم که در حقّ من دعائی کند که خدای تعالی مرا خانه وزن و فرزند روزی نماید ، و توفیق حج هر ساله کرامت فرماید ، پس آن حضرت دست مبارک به دعا برداشتند و گفتند : اللهم صلّ علی محمد وآل محمد ، وارزقه داراً وزوجة وولداً وخادماً والحجّ خمسين سنة ، وآن دعا در حقّ من مستجاب شد ، وچون در آن دعا تخصیص به پنجاه حج فرمودند دانستم که زیاده از آن حج نخواهم کرد ، پس چون چهل و هشت حج گزاردم صاحب خانه وزن و فرزند و خادم شدم .

فإن مقتضى هذا الكلام ارتزاقه بالدار والزوجة والولد إنما هو بعد أن حجّ ثماناً وأربعين حجّة ، وليس في الكلام السالف المحكي عنه دلالة عليه ، وأنما حكى

للعبيدي بعد أن حجّ المقدار المذكور ارتزاقه بما ذكر ، لا أن يكون ارتزاقه بذلك بعده ، فلاحظ العبارة السالفة حتّى يتبيّن لك الحال .

وأيضاً قال : در مختار از او منقول است كه گفت : من وعبّاد بن وهب بصري از حضرت امام جعفر صادق عليه السلام استماع حديث مى نمودم الى آخره <sup>(١)</sup> . مراد از مختار كتاب اختيار مرحوم شيخ است ، مذكور در آن عبّاد بن صهيب است نه عبّاد بن وهب ، فلاحظ عبارته السالفة .

### المطلب الثاني

#### في توضيح ما ذكره النجاشي في ترجمة حمّاد المذكور

فنقول : أنّه قال بعد ما تقدّم نقله عنه : وله حديث مع أبي الحسن موسى عليه السلام في دعائه بالحجّ ، وبلغ من صدقه أنّه روى عن جعفر بن محمّد ، وروى عن عبد الله بن المغيرة ، وعبد الله بن سنان ، وعبد الله بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام ، له كتاب الزكاة أكثره عن حريز ، ويسير عن الرجال ، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله ، قال حدّثنا أحمد بن جعفر بن سفيان ، قال : حدّثنا حميد بن زياد ، قال : حدّثنا محمّد بن عبد الله بن غالب ، قال : حدّثنا محمّد بن اسماعيل الزعفراني ، عن حمّاد به .

وكتاب الصلاة له ، أخبرنا محمّد بن جعفر ، عن أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا علي بن الحسن بن فضال ، قال : حدّثنا عبد الله بن محمّد بن ناجيه ، قال الحسن بن فضال - ورجل يقرأ عليه كتاب حمّاد في الصلاة - : قال أحمد بن الحسين عليه السلام رأيت كتاباً فيه عبر ومواعظ وتنبيهات على منافع الأعضاء من الانسان والحيوان ، وفصول من الكلام في التوحيد ، وترجمته مسائل التلميذ وتصنيفه عن جعفر بن محمّد بن علي ، وتحت الترجمة بخطّ الحسين بن أحمد بن

الشييان القزويني التلميذ حماد بن عيسى ، وهذا الكتاب له ، وهذه المسائل سأل عنها جعفرأ وأجابه .

وذكر ابن شيبان أن علي بن حاتم أخبره بذلك عن أحمد بن ادريس ، قال : حدثنا محمد بن عبد الجبار ، قال : حدثنا محمد بن الحسن الطائي ، يرفعه الى حماد ، وهذا القول ليس بثبت ، والأوّل من سماعه عن جعفر بن محمد أثبت<sup>(١)</sup> . انتهى كلامه رفع مقامه .

ونحن نتصدّى أولاً لتوضيح قوله « له كتاب الزكاة » الى آخره ، ثمّ نعود الى توضيح قوله « وبلغ من صدقه أنه روى عن جعفر بن محمد » الى الموضع المذكور . فنقول : توضيح الحال في ذلك يستدعي التكلّم في ثلاثة مواضع منه :

الأوّل : من قوله « له كتاب الزكاة » الى قوله « عن حماد به » فنقول : اختلف كلمات النقلة في لفظة « يسير » في قوله « له كتاب الزكاة » ، أكثره عن حريز ويسير عن الرجال « في بعض النسخ سيّاً كتاب رجال الكبير للفاضل الاسترابادي<sup>(٢)</sup> » « بشير » بالباء الموحّدة والشين المعجمة ثمّ الياء المثناة التحتانيّة ، يعني كذا كتب .

وهو غير صحيح ؛ لأنّ لفظة « بشير » إمّا عطف على حريز ، أو على أكثره عن حريز وأكثره عن بشير . وأمّا على الثاني ، فلأنّ التقدير هكذا : له كتاب الزكاة أكثره عن حريز وبشير عن الرجال ، ولا معنى له .

والظاهر أنّه بالياء المثناة التحتانيّة ثمّ السين المهملة ثمّ الياء المثناة التحتانيّة يسير بمعنى قليل ، فيكون عطفاً على قوله « أكثره » أي : روى أكثر كتاب الزكاة عن حريز ، وأقلّه عن غيره من الرجال .

والثاني : من قوله « وكتاب الصلاة له » الى قوله « قال أحمد بن الحسين »

(١) رجال النجاشي ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) منهج المقال ص ١٢٣ وفيه : يسير .

فنقول : الظاهر أنَّ المقصود من هذا الكلام التنبيه على أنَّه له كتاب الصلاة ، كما كان له كتاب الزكاة ، على ما ظهر ممَّا سلف ، والمقصود من قوله « أخبرنا محمد بن جعفر » الى آخره ذكر طريقه الى الكتاب المذكور ، أي : كتاب الصلاة لمحمد بن عيسى ، والطريق المذكور اشتمل على خمس أنفس :

الأول : محمد بن جعفر ، لم يحضرني الآن حاله ، لكن يظهر من النجاشي تعويله عليه .

والثاني : أحمد بن محمد بن سعيد ، وهو المعروف بابن عقدة .

والثالث : علي بن الحسن بن فضال ، وثقه الكشي والنجاشي وشيخ الطائفة وغيرهم ، إلا أنَّهم حكموا بقطعيته<sup>(١)</sup> .

والرابع : عبد الله بن محمد بن ناجيه ، ولم يحضرني الآن حاله . والمقصود أنَّ علي بن الحسن بن فضال حكى عن عبد الله بن محمد بن ناجيه ، وأنَّه حكى عن الحسن بن علي بن فضال ورجل يقرأ عليه ، أنَّها أشارا الى كتاب فقالا : أنَّه كتاب حماد في الصلاة ، فعلى هذا يكون رجل في قوله « ورجل يقرأ عليه » عطفاً على الحسن في قوله « قال الحسن بن فضال » ويكون قوله « كتاب حماد في الصلاة » خبراً عن مبتدأ محذوف .

والظاهر من النجاشي - قدس الله تعالى روحه - أنَّه لم يعثر على هذا الكتاب ، بخلاف كتاب الزكاة ، واختلاف التعبير في المقامين دليل عليه ، حيث قال في الأول : أخبرنا به . وقال في آخر الكلام في الأول : عن حماد به . بخلافه في الثاني ، فلعلَّه لذلك قدَّم كتاب الزكاة على كتاب الصلاة في الذكر .

والثالث : من قوله « قال أحمد بن الحسين عليه السلام : رأيت كتاباً » الى قوله « والأول ما سماعه عن جعفر بن محمد أثبت » فنقول : إنَّ أحمد بن الحسين هو الذي يذكره

النجاشي كثيراً مترجماً كما في هذا المقام ، وقد استقصينا حاله في المجلد الثالث من مجلّدات مطالع الأنوار في مباحث صلاة الجمعة عند البحث عن درك المأمون الركعة فيما إذا أدرك الامام راكعاً ، وهذا هو الذي يعبر عنه بابن الغضائري .

وقوله « فيه عبر » بالعين المكسورة والباء الموحدة المفتوحة ، جمع العبرة بمعنى التعجّب . قال في القاموس : العبرة بالكسر العجب ، واعتبر تعجّب ، وبالفتح الدمعة قبل أن تفيض ، أو تردّد البكاء في الصدر ، أو الحزن بلا بكاء ، جمع عبرات والعبر<sup>(١)</sup> . والمعنى أنّ الكتاب المذكور مشتمل على أمور غريبة معجبة والمواعظ .  
وقوله « فصول من الكلام في التوحيد » الظاهر أنّه بالصاد المهملة ، والمراد أنّ عدّة فصول من ذلك الكتاب في التوحيد .

قوله « وترجمته مسائل التلميذ وتصنيفه عن جعفر بن محمّد بن علي » والضمير في « ترجمته » عائد الى ذلك الكتاب ، والظاهر أنّ المراد من الترجمة ما يكتب في أوّل الكتاب أو آخره من اسم الكتاب ومصنّفه ، فالمراد أنّ المكتوب في أوّل ذلك الكتاب أو في آخره : هذه مسائل التلميذ وتصنيفه عن جعفر بن محمّد . والضمير في « تصنيفه » يعود الى التلميذ كما هو الظاهر ، والمعنى أنّ هذا هو مسائل التلميذ وتصنيف التلميذ أخذها عنه عليه السلام .

ولمّا لم يظهر أنّ المراد من التلميذ من هو ؟ أشار أحمد بن الحسين الى بيانه بقوله « وتحت الترجمة بخطّ » الى آخره ، أي : كتب ابن شيبان القزويني أنّ المراد من التلميذ هو حمّاد بن عيسى ، فهو مصنّفه . وأشار الى تفسير قوله « عن جعفر بن محمّد بن علي » بقوله « وهذه المسائل سأل عنها جعفرّاً عليه السلام وأجابه » والمقصود من قوله « ذكر ابن شيبان أنّ علي بن حاتم » الى آخره ، ذكر طريق العلم لابن شيبان في هذا الاخبار .

ثم إنَّ قوله « هذا القول ليس بثبت » الى آخره من النجاشي ، وغرضه من هذا الكلام هو الحكم بعدم ثبوت مثل هذا الكتاب المشتمل على عبر ومواعظ والتنبيه على منافع أعضاء الانسان والحيوان ومباحث التوحيد من حماد على النحو المسطور ، أي : سأل المطالب المرقومة بأسرها عن مولانا الصادق عليه السلام ، وأورد في الكتاب ما صدر منه عليه السلام من الجواب عنها ، وكون حماد من تلميذه عليه السلام ، وأنما الثابت كونه راوياً عنه عليه السلام ، وأشار اليه بقوله « والأوّل من سماعه عن جعفر بن محمد أثبت » فعلى هذا يكون كلمة « من » بياناً للأوّل .

والمراد من الأوّل ما هو المدلول عليه من قوله « قال : سمعت من أبي عبد الله عليه السلام سبعين حديثاً » فالمراد أن تصنيف مثل هذا الكتاب من حماد غير ثابت ، وأنما الثابت كونه راوياً عنه عليه السلام ، فعلى هذا يكون الضمير في سماعه عائد الى حماد .

والحاصل أن ما حكى عن حماد من أنّه قال : حفظت من أبي عبد الله عليه السلام سبعين حديثاً ، فلم أزل أشكك نفسي حتّى اقتصررت على هذه العشرين ، اقتضى أن يكون مسموعه عنه عليه السلام منحصراً في هذه العشرين ، وهو ينافي كون الكتاب المذكور بأسره من مسموعه ، والأحاديث المسموعة منه عليه السلام موجودة في الكتب ، وهو يستدعي عدم ثبوت الكتاب على الوصف الموصوف ، ولذا قال : وهذا القول ليس بثبت الى آخره .

اذا علمت ذلك فلنعد الى توضيح صدر العبارة ، أي : قوله « وبلغ من صدقه أنّه روى عن جعفر بن محمد ، وروى عن عبد الله بن المغيرة ، وعن عبد الله بن سنان ، وعبد الله بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام » فنقول : إنَّ قوله « وبلغ من صدقه أنّه روى عن جعفر بن محمد » يحتمل وجوهاً :

الأوّل : أن يكون « أنّه » اسماً مضافاً الى الضمير العائد الى الحجّ ، ويكون قوله « روى » منفصلاً عما قبله ، ويكون « من » في قوله « من صدقه » للتعليل ، كما في

قوله تعالى ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ (١).

والمعنى : وله حديث مع أبي الحسن موسى عليه السلام في دعائه بالحجّ ، وبلغ الى الحجّ في وقته ، أي : في أوّل وقت لصدقه في اخباره بأنّه عليه السلام دعا له بالبلوغ الى الحجّ في أوّل ذلك العام ، وهكذا الى آخر الخمسين متوالياً ، دليل على صدقه في اخباره بصدور ذلك الدعاء منه عليه السلام .

والثاني : أن يكون « أنّه » من أحرف المشبهة بالفعل ، ويكون منفصلاً عمّا قبله ، وكلمة « من » كما تقدّم ، والمعنى : بلغ الى الحجّ خمسين سنة لصدقه ، قال ابن داود : دعا له أبو الحسن الأوّل عليه السلام بالدار والزوجة والولد والخادم والحجّ خمسين سنة فبلغ ذلك (٢) .

والثالث : أن يكون بلغ بمعنى بالغ ، ويكون « من » بمعنى « في » كما في قوله تعالى ﴿اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾ (٣) ويكون أنّه روى عن جعفر بن محمد عليه السلام فاعلاً لبالغ ، والمعنى بالغ في صدقه روايته عنه عليه السلام ، لما سلف من أنّه سمع منه عليه السلام سبعين حديثاً ، وما زال شكك حتّى اقتصر على العشرين ؛ لأنّه يدلّ على كمال صدقه واحتياطه .

والرابع : أن يكون بلغ فعلاً ماضياً من التبليغ ، ويكون « من » في « من صدقه » بمعنى « الى » ويكون أنّه روى فاعلاً أيضاً ، والمعنى بلغ وأوصل الى صدقه روايته عن جعفر بن محمد عليه السلام لما علمت .

وقوله « وروى عن جعفر بن محمد ، وروى عن عبد الله بن المغيرة ، وعبد الله بن سنان ، وعبد الله بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام » ولعلّ المقصود من هذا الكلام التنبيه على أنّ رواية حماد بن عيسى عن مولانا الصادق عليه السلام على أقسام :

(١) نوح : ٢٥ .

(٢) رجال ابن داود ص ١٣٢ .

(٣) الجمعة : ٩ .

منها : الرواية عنه عليه السلام بلا واسطة . ومنها : الرواية عنه عليه السلام بواسطتين . ومنها : الرواية عنه عليه السلام بواسطة واحدة .

أشار الى الأول بقوله « روى عن جعفر بن محمد عليه السلام » والى الثاني بقوله « روى عن عبد الله بن المغيرة وعبد الله بن سنان » والى الثالث بقوله « وعبد الله بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام » فعلى هذا يكون قوله عليه السلام « عن أبي عبد الله عليه السلام » قيداً لهما ، والتقدير : روى حماد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام . وعن عبد الله بن المغيرة عنه عليه السلام .

ولعلّ الداعي لاختيار عبد الله بن المغيرة في المقام توهم بعد رواية حماد عنه ؛ لكون حماد على ما ذكره الكشي من الطبقة الثانية من أصحاب الاجماع ، وعبد الله بن المغيرة من الطبقة الثالثة .

وأما الداعي لاختيار عبد الله بن سنان في الواسطة الثانية في جملة الرواة التي كانت كذلك ، فلعلّه اجتماعه مع عبد الله بن المغيرة في الأسانيد .

كما في كتاب الحجّ من التهذيب في شرح « وأما عقد الاحرام بعد الصلاة » قال : الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن عبد الله بن سنان ، وحماد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام <sup>(١)</sup> . بناءً على أنّ حماداً هنا عطف على النضر بن سويد ، فالتقدير : الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام .

وكما في باب عدد النساء من طلاق التهذيب : روى عن محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق



امراته وهي حبلى ، قال : أجلها أن تضع حملها وعليه نفقتها حتى تضع حملها<sup>(١)</sup> .  
وكما في باب تحريم المدينة وفضلها من مزار التهذيب ، قال : الحسين بن سعيد ،  
عن صفوان ، والنضر وحماد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان ، قال :  
قال أبو عبد الله عليه السلام : يحرم من الصيد صيد المدينة ما بين الحرتين<sup>(٢)</sup> .

وكما في باب القضايا في الديات من ديات التهذيب ، قال : الحسين بن سعيد ، عن  
حماد ، عن عبد الله بن المغيرة ، والنضر بن سويد جميعاً ، عن ابن سنان ، قال : سمعت  
أبا عبد الله عليه السلام يقول : قال أمير المؤمنين عليه السلام : في الخطأ شبه العمد أن يقتل  
بالسوط<sup>(٣)</sup> .

وكما في باب الذب عن حج التهذيب في شرح « ولا يجوز أن يصام أيام التشريق  
مع الاختيار » قال : يدلّ على ذلك ما رواه الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد  
وصفوان ، عن ابن سنان ، وحماد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن ابن سنان ، عن أبي  
عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل تمتّع فلم يجد هدياً ، قال : فليصم ثلاثة أيام  
الحديث<sup>(٤)</sup> .

لا يقال : أنّه على هذا التقدير يكون عبد الله بن المغيرة من أصحاب مولانا  
الصادق عليه السلام أيضاً ، ولم يعد من ذلك .

لأنّا نقول : كما يكون طريق التوسّل بذلك ذكره في رجال الشيخ ، كذا يكون ذلك  
الذكر من النجاشي ، وتصريحه في قوله « وعبد الله بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام »  
كاف لذلك ، وإن لم يعده شيخ الطائفة في الرجال من أصحابه ، مضافاً إلى ثبوت  
روايته عنه عليه السلام .

(١) تهذيب الأحكام ٨ : ١٣٤ ح ٦٣ .

(٢) تهذيب الأحكام ٦ : ١٣ ح ٥ .

(٣) تهذيب الأحكام ١٠ : ١٥٩ ح ١٤ .

(٤) تهذيب الأحكام ٥ : ٢٢٨ - ٢٢٩ ح ١١٣ .

ففي الفقيه في أواخر كتاب الصلاة : في رواية عبد الله بن المغيرة ، عن الصادق عليه السلام ، قال : اقرأ في صلاة جعفر بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون<sup>(١)</sup> . وحمل العبارة على المعنى المذكور متين ، ولا بعد في ذلك ، إلا أن ذكر كلمة الواو غير ملائم لهذا المعنى ، بل المناسب تبديلها بـ « عن » بأن يقال : روى عبد الله بن المغيرة ، عن عبد الله بن سنان ، عنه عليه السلام . وستقف على التفصيل في أنحاء رواية حماد بن عيسى عن مولانا الصادق عليه السلام .

ويمكن أن يحمل الواو في قوله « وعبد الله بن سنان » على ظاهره ، بأن يكون المراد رواية حماد بن عيسى ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام . كما في باب ديات الأعضاء والجوارح من ديات التهذيب ، قال : عنه - أي : عن الحسين بن سعيد - عن حماد بن عيسى ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا ضرب الرجل على رأسه فثقل لسانه عرضت عليه حروف المعجم الحديث<sup>(٢)</sup> .

وكما في باب المرأة تكون زوجة العبد من نكاح الكافي ، قال : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى [ عن عبد الله بن المغيرة ]<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن سنان ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل زوّج أمّ ولد له مملوكه الحديث<sup>(٤)</sup> .

لكن يتوجّه عليه أمران : أحدهما : أن التكرار في عبد الله بن المغيرة لم يظهر له وجه ، كما لا يخفى على المتأمل . والثاني : لم يظهر وجه لاختصاص عبد الله بن سنان من بين الأشخاص الذين روى عنهم حماد بن عيسى وجه ، بخلافه فيما إذا جعل

(١) من لا يحضره الفقيه ١ : ٥٥٣ .

(٢) تهذيب الأحكام ١٠ : ٢٦٣ ح ٧٣ .

(٣) ما بين المعقوفين من الكافي .

(٤) فروع الكافي ٥ : ٤٨٤ ح ٢ .

الواو بمعنى « عن » كما نَبّهنا عليه ، فدَقّق النظر حتّى يتّضح لك حقيقة الحال .

ومّا ينبغي التنبيه عليه في المقام أمران :

الأوّل : قد علمت أنّ رواية حمّاد عن مولانا الصادق عليه السلام على ثلاثة أقسام :  
الرواية بلا واسطة ، والمدلول عليه بعبارة السالفة أنّ عددها في الأوّل كان سبعين ،  
لكن باعتبار التشكيك اقتصر على عشرين ، فهذا أنا أورد ما حضرنى من ذلك .

ف نقول : منها ما في باب فرض الصلاة من الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن  
أبيه ، عن حمّاد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : للصلاة أربعة آلاف حدٍّ (١) .

ومنها : صحيحته المشهورة ، ففي الكافي : علي ، عن أبيه ، عن حمّاد بن عيسى ،  
قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام يوماً : يا حمّاد أتُحسن أن تصلّي ؟ قال : قلت : يا  
سيدي أنا أحفظ كتاب حريز في الصلاة ، قال : لا عليك قم فصلّ ، قال : فقممت بين  
يديه متوجّهاً الى القبلة ، فاستفتحت الصلاة ، فركعت وسجدت ، فقال : يا حمّاد لا  
تحسن أن تصلّي ، ما أقبح بالرجل منكم يأتي عليه ستون سنة أو سبعون سنة ، فلا  
يقيم صلاة واحدة بحدودها تامّة ، قال حمّاد : فأصابني في نفسي الذلّ ، فقلت :  
جعلت فداك فعلمني الصلاة ، فقام أبو عبد الله عليه السلام مستقبل القبلة الحديث (٢) .

ومنها : ما في كتاب الصوم من التهذيب ، قال : محمّد بن علي بن محبوب ، عن علي  
بن الحسين ، عن حمّاد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : يؤدّي الرجل زكاة  
الفطرة عن مكاتبه ورقيق امرأته وعبدته النصراني والمجوسي وما أغلق عليه بابه (٣) .

ومنها : ما في كتاب الحجّ من التهذيب ، قال : الحسين بن سعيد ، عن حمّاد بن  
عيسى ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام قال : قال علي عليه السلام : صيام ثلاثة أيّام قبل

(١) فروع الكافي ٣ : ٢٧٢ ح ٦ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٣١١ ح ٨ .

(٣) تهذيب الأحكام ٤ : ٣٣١ - ٣٣٢ .

التروية يوم ويوم التروية ويوم عرفة (١).

ومنها : ما في كتاب الحجّ منه أيضاً ، قال : محمد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسين بن علي بن النعمان ، عن أبي عبد الله البرقي عليه السلام ، عن علي بن مهزيار وأبي علي بن راشد ، عن حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : من مخزون علم الله الاتمام في أربعة مواطن : حرم الله ، وحرم رسوله ، وحرم أمير المؤمنين عليه السلام ، وحرم الحسين بن علي عليه السلام (٢).

ومنها : ما في كتاب الحجّ من الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من دخل مكة متمتعاً في أشهر الحجّ لم يكن له أن يخرج حتّى يقضي الحجّ الحديث (٣).

ومنها : ما في باب الصلاة في السفينة من الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يسأل عن الصلاة في السفينة ، فيقول : ان استطعتم أن تخرجوا الى الجدر فاخرجوا ، فان لم تقدروا فصلّوا قياماً ، وان لم تستطيعوا فصلّوا قعوداً وتحروا القبلة (٤).

ومنها : ما في باب السنّة في المهور من نكاح الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : قال أبي : ما زوج رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً من بناته ولا تزوّج شيئاً من نسائه على أكثر من اثنتي عشرة أوقية ونشّ . والأوقية أربعون ، والنشّ عشرون درهماً (٥).

ومنها : ما في كتاب الطلاق من التهذيب ، قال : الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن

(١) تهذيب الأحكام ٥ : ٢٣٢ - ٢٣٣ ح ١٢٥ .

(٢) تهذيب الأحكام ٥ : ٤٣٠ ح ١٤٠ .

(٣) فروع الكافي ٤ : ٤٤١ ح ١ .

(٤) فروع الكافي ٣ : ٤٤١ ح ١ .

(٥) فروع الكافي ٥ : ٣٧٦ ح ٥ .

أبي عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فبانت منه ، فأراد مراجعتها ، فقال لها : اني أريد أن أراجعك فتزوجي زوجاً غيري ، فقالت له : قد تزوجت زوجاً غيرك وحللت لك نفسي ، أصدق قولها ويراجها ؟ وكيف يصنع ؟ قال : اذا كانت المرأة ثقة صدقت في قولها <sup>(١)</sup> . وحمّاد فيه وان كان مطلقاً ، لكن رواية الحسين بن سعيد عنه قرينة على أنه حمّاد بن عيسى ، كما في الحديث الرابع من الأحاديث المذكورة .

ومنها : ما في باب الزيادات من كتاب القضاء من التهذيب ، قال : محمد بن يحيى رفعه ، عن حمّاد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى بعد لذمي قد أسلم ، فقال : اذهبوا فبيعوه من المسلمين وادفعوا ثمنه الى صاحبه ولا تقروه عنده <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب العيوب الموجبة للردّ من متاجر التهذيب ، قال : عنه - أي : عن الحسين بن سعيد - عن حمّاد بن عيسى ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قال علي بن الحسين عليه السلام : كان القضاء الأول في الرجل اذا اشترى الأمة فوطأها ثم ظهر على العيب أن البيع لازم وله أرش العيب <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما رواه في باب البيّنات من شهادات التهذيب ، قال : الحسين بن سعيد ، عن حمّاد بن عيسى ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : حدّثني أبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قضى بشاهد ويمين <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في باب الزيادات في القضايا والأحكام ، قال : محمد بن يحيى ، رفعه عن حمّاد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى بعد لذمي قد أسلم ، فقال : اذهبوا فبيعوه من المسلمين وادفعوا ثمنه الى صاحبه ولا تقروه

(١) تهذيب الأحكام ٨ : ٣٤ ح ٢٤ .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٨٧ ح ٢ .

(٣) تهذيب الأحكام ٧ : ٦١ ح ٧ .

(٤) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٧٥ ح ١٥٣ .

عنده (١).

ومنها : ما في أواخر كتاب الحجّ من التهذيب ، قال : العباس ، وعلي بن السندي جميعاً ، عن حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : قال علي عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ ﴿ واذكروا الله في أيام معلومات ﴾ قال : أيام العشر ، وقوله ﴿ واذكروا الله في أيام معدودات ﴾ قال : أيام التشريق (٢).

ومنها : ما في باب الذبح من كتاب حجّ التهذيب ، قال : وعنه - أي : عن موسى بن القاسم - عن صفوان ، وابن أبي عمير ، وجميل بن درّاج ، وحماد بن عيسى ، وجماعة ممّن روينا عنه من أصحابنا ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام أنّهما قالَا : إنّ رسول الله ﷺ أمر أن يؤخذ من كلّ بدنة بضعة ، فأمر بها رسول الله ﷺ فطبخت فأكل هو وعلي عليه السلام (٣).

لوضوح أنّ الظاهر من هذا الكلام أنّ جميل بن درّاج وحماد بن عيسى وغيرهما ، رووا هذا الحديث عن مولانا الصادق عليه السلام ، فيكون الحديث المذكور من الأحاديث التي رواها حماد بن عيسى عنه عليه السلام من غير واسطة .

### تنبيه :

اعلم أنّ الظاهر من هذا الكلام أن يكون حماد بن عيسى ممّن يروي عن مولانا الباقر عليه السلام وما عدّ من أصحابه . وأيضاً أنّ الظاهر منه أن يكون ابن أبي عمير راوياً عن مولانا الصادق عليه السلام ، بل عن مولانا الباقر عليه السلام أيضاً ، ولا يخفى ما فيه . ثمّ أقول : الظاهر من السند المتقدّم عليه أن يكون صفوان فيه هو صفوان بن يحيى ، وقد عدّه شيخ الطائفة من أصحاب مولانا الكاظم والرضا والموادع عليه السلام لا

(١) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٨٧ ح ٢ وتقدّم آنفاً .

(٢) تهذيب الأحكام ٥ : ٤٨٧ ح ٣٨٢ .

(٣) تهذيب الأحكام ٥ : ٢٢٣ ح ٩١ .

من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، ومقتضى هذا السند روايته عن مولانا الصادق عليه السلام ، بل عن مولانا الباقر عليه السلام . ولا يخفى أنّ السند المذكور قد اشتمل على خلاف ما هو المعهود من وجوه :

منها : رواية حمّاد بن عيسى عن مولانا الباقر عليه السلام .

ومنها : رواية جميل عنه عليه السلام ، وقد عدّه الكشي في الطبقة الثانية من أصحاب الاجماع ، أي : من الذين رووا عن مولانا الصادق عليه السلام بعد أن عدّ الطبقة الأولى من أصحاب مولانا الباقر والصادق عليه السلام ، وقد عدّه شيخ الطائفة من أصحاب مولانا الصادق والكاظم عليه السلام ، ولم يذكره في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام .

ومنها : رواية صفوان بن يحيى عن مولانا الصادق بل الباقر عليه السلام .

ومنها : رواية ابن أبي عمير عنها عليه السلام ، وقد قال شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمته : أنّه أدرك من الأئمة ثلاثة : أبا ابراهيم عليه السلام ولم يرو عنه ، وروى عن أبي الحسن الرضا والمجواد عليه السلام<sup>(١)</sup> . والمصرّح به في هذا الكلام أنّه لم يرو عن مولانا الكاظم عليه السلام فضلاً عن الباقر والصادق عليه السلام .

ثمّ أقول : إنّ هذا الكلام وإن اقتضى عدم روايته عن مولانا الصادق عليه السلام ، لكنّا وجدنا روايته عنه في عدّة مواضع ، منها : ما عرفته .

ومنها : ما في باب وقت صلاة الجمعة من صلاة الكافي ، قال : محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن محمّد بن خالد ، عن القاسم بن عروة ، عن محمّد بن أبي عمير ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة يوم الجمعة ، فقال : نزل بها جبرئيل مضيقة الحديث<sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب صلاة النوافل من الكافي ، قال : محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن

(١) الفهرست ص ١٤٢ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٤٢٠ ح ٤ .

محمّد، عن محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن محمّد بن أبي عمير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل ما جرت به السنّة من الصلاة؟ قال: تمام الخمسين<sup>(١)</sup>.

ومنها: ما في باب تطهير الثياب وغيرها من النجاسات من طهارة التهذيب في شرح عبارة المقنعة «ولا بأس أن يصلي الإنسان على فراش قد أصابه مني أو غيره من النجاسات» قال: يدلّ عليه ما أخبرني به الشيخ عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن أحمد بن محمد، عن صالح، عن السكوني، عن محمّد بن أبي عمير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصلي على الشاذكونة وقد أصابها الجنابة؟ قال: لا بأس<sup>(٢)</sup>.

ومنها: ما في أواخر الحجّ من التهذيب، قال: صفوان، عن حماد بن عثمان، عن محمّد بن أبي عمير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مفرد الحجّ أيعجل طوافه أو يؤخّره؟ قال: هو والله سواء عجله أو أخره<sup>(٣)</sup>.

ومنها: ما في أواخر باب ديات الأعضاء من التهذيب، عن ابن أبي عمير وصفوان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: أبي الله أن يظنّ بالمؤمن الآخيراً، وكسرك عظامه حيّاً وميتاً سواء<sup>(٤)</sup>.

وفي هذه المواضع روى فيها ابن أبي عمير عن مولانا الصادق عليه السلام، ولا استبعاد فيه، وإن ظهر انكاره ممّا سمعت من شيخ الطائفة؛ لأنّ انتقال الروح المطهر من مولانا الصادق عليه السلام إلى أعلى غرفات الجنان في سنة ثمان وأربعين ومائة، على ما في الكافي<sup>(٥)</sup> وغيره، وقد صرح النجاشي<sup>(٦)</sup> بأنّ ابن أبي عمير مات في سنة سبع

(١) فروع الكافي ٣: ٤٤٣ ح ٤.

(٢) تهذيب الأحكام ١: ٢٧٤ ح ٩٣.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ٤٧٧ ح ٣٣٣.

(٤) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٧٢ ح ١٢.

(٥) أصول الكافي ١: ٤٧٢.

(٦) رجال النجاشي ص ٣٢٧.



عشرة ومائتين ، فالمدّة المتخلّلة بين التّاريخين تسع وستّون سنة ، فلو فرض أن يكون عمره أربعاً وثمانين سنة ، يكون عمره حين انتقال الامامة الى مولانا الكاظم عليه السلام خمسة عشر سنة .

فالحاصل : أنّ رواية ابن أبي عمير عن مولانا الصادق عليه السلام في كتب الأخبار موجودة ، ولا داعي لحملها على الغلط لما علمت ، لكن في الأسانيد المذكورة شيء ينبغي التنبيه عليه ، وهو أنّه قد روى في بعضها حمّاد بن عثمان عن ابن أبي عمير ، وفي بعضها القاسم بن عروة عن ابن أبي عمير ، وفي بعضها عبد الله بن مسكان عنه ، مع أنّه وجد رواية ابن أبي عمير عن كلّ واحد من الأشخاص المذكورة .

أمّا رواية ابن أبي عمير عن حمّاد بن عثمان ، فهي كثيرة ، كما في باب المدالسة في النكاح من نكاح الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حمّاد بن عثمان ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام (١) .

وكما في كتاب الطلاق من التهذيب في شرح عبارة المقنعة « وكذلك من طلق صبيّه لم تبلغ المحيض » قال : روى الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حمّاد بن عثمان ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التي قد يئست من المحيض (٢) .

وكما في باب كيفيّة الصلاة من زيادات التهذيب ، قال : أحمد بن محمّد ، عن ابن أبي عمير ، عن حمّاد بن عثمان ، عن عبيد الله الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام (٣) .

والحاصل أنّ رواية ابن أبي عمير عن حمّاد بن عثمان في الأسانيد لا خفاء في كثرتها على المتتبع .

وأما رواية ابن أبي عمير ، عن القاسم بن عروة ، فكما في باب الرجل يحلّ جاريته لأخيه من نكاح الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي

(١) تهذيب الأحكام ٧ : ٤٢٤ .

(٢) تهذيب الأحكام ٨ : ٦٦ ح ١٣٧ .

(٣) تهذيب الأحكام ٢ : ٣٠١ ح ٦٨ .

عمير ، قال : أخبرني القاسم بن عروة ، عن أبي العباس البقباق ، قال : سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام ونحن عنده عن عارية الفرج ، فقال : حرام ، ثم مكث قليلاً ثم قال : لكن لا بأس بأن يحلّ الرجل الجارية لأخيه <sup>(١)</sup> .

وأما روايته عن عبد الله بن مسكان ، فكما في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان من زيادات التهذيب ، قال : عنه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن مسكان ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً ، فتدركه الصلاة ، قال : يصليّ عرياناً قائماً أن لم يره أحد ، فإن رآه أحد صلى جالساً <sup>(٢)</sup> .

وأيضاً أنّ الكشي جعل ابن أبي عمير من الطبقة الثالثة من أصحاب الاجماع ، أي : من الذين رووا عن مولانا الكاظم والرضا عليهما السلام ، وقد عدّ كلا من عبد الله بن مسكان وحماد بن عثمان من الطبقة الثانية منهم ، أي : من الذين رووا عن مولانا الصادق عليه السلام ، فرواية أصحاب الامام السابق عن أصحاب الامام المتأخّر لا يخفى ما فيها .

ويمكن الجواب عن الأوّل : بأنّه لا استحالة في رواية المشاركين في الطبقة كلّ واحد منهم عن الآخر ، كما لو فرض حضور بعضهم في خدمة المعصوم عليه السلام وسمع منه حديثاً بخلاف الآخر فبلغه اليه ، واتفق في وقت آخر عكسه ، واتفق حضور الغائب وغياب الحاضر .

وعن الثاني : بأنّ ذلك أمّا هو على اعتقاد الكشي ، ولا يلزم أن يطابق الواقع كما هو في الواقع ، على أنّه يمكن أن يكون ذلك باعتبار الأكثرية ، ومن أراد أن ينكشف له حقيقة الحال فعليه بطلاعة ما أبرزناه في مقام تحقيق أصحاب الاجماع في رسالتنا

(١) فروع الكافي ٥ : ٤٧٠ ح ١٦ .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٣٦٥ ح ٤٨ .

الموضوعة في أبان بن عثمان .

ومنها : أي من الأحاديث التي رواها حمّاد بن عيسى عن مولانا الصادق عليه السلام بلا واسطة ، ما في كتاب النكاح من الفقيه ، قال : وسأل حمّاد بن عيسى أبا عبد الله عليه السلام فقال له : كم يتزوَّج العبد ؟ قال : قال أبي عليه السلام : قال علي عليه السلام : لا يزيد على امرأتين <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب طلاق العبد من طلاق الفقيه ، قال : روى حمّاد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : إذا كانت الحرّة تحت العبد كم يطلقها ؟ فقال : قال علي عليه السلام : الطلاق والعدّة بالنساء <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في أواخر كتاب الحجّ من التهذيب ، قال : العبّاس وعلي بن السندي جميعاً ، عن حمّاد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : قال علي عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ ﴿ واذكروا الله في أيّام معلومات ﴾ قال : أيّام العشرة ﴿ واذكروا الله في أيّام معدودات ﴾ قال : أيّام التشريق <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب النوادر من نكاح الكافي ، قال : محمّد بن يحيى ، عن محمّد بن أحمد ، عن بعض أصحابه ، عن الحسن بن الحسين الضرير ، عن حمّاد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : خطب رجل الى قوم ، فقالوا : ما تجارتك ؟ فقال : أبيع الدوابّ فزوَّجوه ، فإذا هو يبيع السنابير ، فاختصموا الى أمير المؤمنين عليه السلام فأجاز نكاحه ، وقال : السنابير دوابّ <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في روضة الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن القاسم بن محمّد ، وعلي بن محمّد القاساني ، عن سليمان بن داود ، عن حمّاد بن عيسى ، عن أبي

(١) من لا يحضره لافقيه ٣ : ٤٢٩ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣ : ٥٤١ .

(٣) تهذيب الأحكام ٥ : ٤٨٧ ح ٣٨٢ وتقدم .

(٤) فروع الكافي ٥ : ٥٦١ ح ٢٢ .

عبد الله عليه السلام ، قال : في وصية لقمان لابنه : يا بني سافر بسيفك وخفك وعمامتك وخباثتك وسقائك وأبرتك وخيوطك ومحرزك ، وتزوّد معك من الأدوية ومما تستفّع بها أنت ومن معك ، وكن لأصحابك موافقاً إلا في معصية الله عزّ وجلّ <sup>(١)</sup> .

هذه عشرون حديثاً رواها حمّاد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام ، ثم أقول : وجدنا في كتب الأخبار غير ما ذكر .

أيضاً منه ما في روضة الكافي أيضاً ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن القاسم بن محمّد ، عن سليمان بن داود المنقري ، عن حمّاد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال لقمان لابنه : إذا سافرت مع قوم فاكثر استشارتك إياهم في أمرك وأمورهم ، وأكثر التبسّم في وجوههم ، الحديث فأنّه طويل <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب العلامات الثلاث من الخصال ، قال : حدّثنا أبي عليه السلام ، قال : حدّثنا سعد بن عبد الله ، قال : حدّثني القاسم بن محمّد ، عن سليمان بن داود ، قال : حدّثني حمّاد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال لقمان لابنه : يا بني لكلّ شيء علامة يعرف بها ويشهد عليها ، وإنّ للدين ثلاث علامات : العلم ، والايان ، والعمل به . وللایمان ثلاث علامات : الايمان بالله ، وكتبه ، ورسله . وللعلم ثلاث علامات : العلم بالله ، وبما يجب ، وبما يكره <sup>(٣)</sup> .

ومنه : ما في الباب المذكور من الخصال أيضاً ، قال : حدّثنا أبي عليه السلام ، قال : حدّثنا سعد بن عبد الله ، عن القاسم بن محمّد ، عن سليمان بن داود ، قال : حدّثني حمّاد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : كان فيما وعظ به لقمان ابنه أن قال له : يا بني ليَعتبر من قصر يقينه وضعف نيّته في طلب الرزق ، إنّ الله تبارك وتعالى خلقه في ثلاثة أحوال من أمره وآتاه رزقه ، ولم يكن له في واحدة

(١) روضة الكافي ٨ : ٣٠٣ ح ٤٦٦ .

(٢) روضة الكافي ٨ : ٣٤٨ ح ٥٤٧ .

(٣) الخصال ص ١٢١ ح ١١٣ .

منها كسب ولا حيلة، إنّ الله تبارك وتعالى سيرزقه في الحالة الرابعة .

أما أوّل ذلك، فإنّه كان في رحم أمّه يرزقه هناك في قرار مكين، حيث لا يؤذيه حرّ ولا برد، ثمّ أخرجه من ذلك وأجرى له رزقاً من لبن أمّه يكفيه به وبريّه وينعشه من غير حول به ولا قوّة، ثمّ فطم من ذلك وأجرى عليه رزقاً من كسب أبويه برأفة ورحمة له من قلوبهما لا يملكان غير ذلك، حتّى أنّهما يؤثّرانه على أنفسهما في أحوال كثيرة .

حتّى اذا كبر وعقل واكتسب لنفسه ضاق به أمره وظنّ الظنون برّبّه وجحد الحقوق في ماله وقتّر على نفسه وعياله مخافة اقتتار الرزق وسوء الظنّ ويقين بالحلف من الله تبارك وتعالى في العاجل والآجل، فبئس العبد هذا يا بنيّ<sup>(١)</sup> .  
الثانية : روايته عنه عليه السلام بواسطة واحدة، وهي وان لم تكن محتاجاً الى ذكرها، لكنّا نذكر جملة منها اتفاقاً للمقال، فنقول :

منها : ما في أواخر التجارات من متاجر التهذيب، قال : الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن ابراهيم بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى ﴿ وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله ﴾<sup>(٢)</sup> قال : هو هديّتك الى الرجل يطلب منه الثواب أفضل منها، فذاك رباء يؤكل<sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في الباب المذكور أيضاً، قال : علي بن ابراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى عن ابراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الربا رباءان : رباء يؤكل، ورباء لا يؤكل<sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في باب التسليم على النساء من نكاح الكافي، قال : علي بن ابراهيم،

(١) الخصال ص ١٢٢ - ١٢٣ ح ١١٤ .

(٢) الروم : ٣٩ .

(٣) تهذيب الأحكام ٧ : ١٥ ح ٦٧ .

(٤) تهذيب الأحكام ٧ : ١٧ ح ٧٣ .

عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن ربعي بن عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :  
كان رسول الله ﷺ يسلم على النساء وترددن عليه (١) .

والثالث : روايته عنه عليه السلام بواسطة ، وهي كثيرة ، ونذكر منها مواضع ، فنقول :  
منها : ما في الباب المذكور من تجارة التهذيب ، قال : عنه - أي : عن الحسين بن  
سعيد - عن حماد بن عيسى ، عن الحسين بن مختار ، عن أبي بصير ، عن أبي  
عبد الله عليه السلام قال : درهم ربا أشد من ثلاثين زنية كلّها بذات محرم مثل خالة  
وعمة (٢) .

ومنها : ما في باب الرجل يشتري الجارية ولها زوج حرّ أو عبد من نكاح  
الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن ربعي بن عبد الله ،  
عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأمة تباع ولها  
زوج ، فقال : صفقتها طلاقها (٣) .

ومنها : ما في باب السهو في الفجر من صلاة الكافي ، قال : علي بن ابراهيم ، عن  
أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن  
الرجل صلى ولا يدري واحدة صلى أم اثنتين ، قال : يستقبل حتى يستيقن أنّه قد  
أتم (٤) .

هذه الأقسام الثلاثة هي التي أشرنا إليها عند توجيه العبارة المذكورة من  
النجاشي . وهنا قسم آخر رابع الأقسام ، وهو روايته عنه بثلاث وسائط ، والذي  
يحضرني الآن ما في باب التطوّع في يوم الجمعة من صلاة الكافي ، قال : جماعة ، عن  
أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسى ، عن الحسين

(١) فروع الكافي ٥ : ٥٣٥ ح ٣ .

(٢) تهذيب الأحكام ٧ : ١٤ ح ٦٢ .

(٣) فروع الكافي ٥ : ٤٨٣ ح ٢ .

(٤) فروع الكافي ٣ : ٣٥١ ح ٢ .

بن مختار ، عن علي بن عبد العزيز ، عن مراد بن خارجة ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام :  
أما أنا فإذا كان يوم الجمعة وكانت الشمس من المشرق بمقدارها من المغرب في وقت  
صلاة العصر صلّيت ستّ ركعات ، فإذا ارتفع النهار صلّيت ستّاً ، فإذا زاغت  
الشمس أو زالت صلّيت ركعتين ، ثمّ صلّيت الظهر ، ثمّ صلّيت بعدها ستّاً<sup>(١)</sup> .  
والثاني : هو أنّ المستفاد من الكلمات المذكورة من علماء الرجال وبعض  
النصوص المذكورة مطالب :

الأوّل : أنّ حمّاداً توفّي سنة تسع ومائتين ، وهو المدلول عليه بعبارة الكشي  
والخلاصة ، واليه الإشارة بما في النجاشي ، من أنّه مات في حياة أبي جعفر  
الثاني عليه السلام .  
والثاني : أنّه عاش نيّفاً وتسعين سنة ، وهو المدلول عليه بما في الكشي والخلاصة  
وغيرهما .

والثالث : أنّه عاش بعد أن دعا له مولانا الكاظم عليه السلام خمسين سنة .  
والرابع : أنّ عمره كان عند تعليمه الصادق عليه السلام الصلاة له ستّين سنة أو سبعين  
سنة ، لقوله « ما أقبح بالرجل منكم يأتي عليه ستّون سنة أو سبعين » .  
ولا يخفى المنافاة بين المطالب المرقومة ؛ اذ انتقال الروح المطهّر من مولانا  
الصادق عليه السلام الى أعلى غرفات الجنان في سنة ثمان وأربعين ومائة ، والمدة المتخلّلة  
بين هذه السنة وبين وفاة حمّاد أي تسع ومائتين ، احدى وستّون سنة ، فلو  
فرض أنّ التعليم المسطور من مولانا الصادق عليه السلام كان في آخر أيام امامته ، ويكون  
عمر حمّاد في ذلك الوقت ستّين سنة : يلزم أن يكون بعد الالتفات الى سنة وفاته  
عمره مائة وحدى وعشرين سنة ، مع ما عرفت من تصرّحهم بأنّه عاش نيّفاً  
وتسعين سنة .

ولا يحصى عن ذلك الآبار تكاب أحد أمور : إمّا بالمصير الى الاشتباه في سنة وفاته ، أو بالاشتباه في مدّة عمره ، بأن يقال : أنّ عمره كان مائة واحد و عشرين سنة ، أو سبعون سنة على أنّ المراد منه المثل ، لا أنّ المراد أنّ يكون عمر حمّاد في ذلك الوقت ستّون سنة

والأخير هو الأولى ، ويؤيّد ذكر العددين ، فلو كان المراد منه خصوص حمّاد ينبغي الاقتصار على واحدة منها ، فعلى هذا يكون عمر حمّاد في ذلك الوقت نيّفاً وثلاثين سنة ، فبانضمامه بالمدّة المتخلّلة المذكورة يبلغ نيّفاً وتسعين سنة .

ويؤيّد أيضاً أنّه لو كان عمر حمّاد في آخر امامة مولانا الصادق عليه السلام ستّين ، يكون قد أدرك أيام مولانا الباقر عليه السلام : اذ مدّة امامة مولانا الصادق عليه السلام أربع وثلاثون سنة ، فحين انتقال الامامة اليه عليه السلام يكون عمره أكثر من ستّ وعشرين سنة ، فلو كان الأمر كذلك لا يصحّ الحكم بأنّ عمره أكثر من ستّ وعشرين سنة ، فلو كان الأمر كذلك لا يصحّ الحكم بأنّ عمره يتّف وتسعون سنة ، ويكون قد روى عن مولانا الباقر عليه السلام أيضاً ، فتأمّل . فالظاهر أنّ الستّين أو السبعين في كلامه عليه السلام محمول على المثال .

تمّ استنساخ هذه الرسالة الشريفة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم الثالث عشر من جمادي الأولى سنة ( ١٤١٦ ) هـ على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .



رسالة  
في تحقيق الحال في سهل بن زياد الآدمي

للعلامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفرّد بالقدم والكمال ، المتقدّس بقدس جماله عن مضاهية الأشباه والأمثال ، المتنزّه بسطوة جلاله من معاندة الأضداد والأبطال ، والصلاة والسلام على من اصطفاه الله تعالى نجاة من الضلال ، وآله وعترته الهداة لما ينجي من شدائد الأصفاد والأنكال ، سيّما ابن عمّه الخليق من طينته ، المنجي أوليائه من السلاسل والأغلال .

وبعد ، يقول المنعمر في بوادي الغيّ والضلال ، المفتقر الى رحمة ربّه الغنيّ المتعال ، ابن محمّد نقي الموسوي محمّد باقر ، حشرهما الله تعالى مع أجدادهما أعضاء العبيد والأحرار : هذه مقالة في تحقيق الحال في سهل بن زياد الآدمي أبي سعيد الرازي ، فنقول : الذي يدلّ على قدحه أمور :

منها : ما ذكره الكشي في رجاله ، حيث قال : قال علي بن محمّد القتيبي : سمعت الفضل بن شاذان يقول في أبي الخير : وهو صالح بن أسلمة أبي حمّاد الرازي كما كنّى . وقال علي : كان أبو محمّد الفضل يرتضيه ويمدحه ، ولا يرتضي أبا سعيد الآدمي ويقول : هو أحمق <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما حكاه العلامة في الخلاصة عن ابن الغضائري ، من أنّه قال في سهل بن زياد : أنّه كان ضعيفاً جدّاً ، فاسد الرواية والمذهب ، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى

أخرجه عن قم ، وأظهر البراءة منه ، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه ، ويروي المراسيل ، ويعتمد المجاهيل <sup>(١)</sup> . وفيه دلالة من وجوه عديدة على المذمة ، كما لا يخفى على ذي فطنة ودراية .

ومنها : ما ذكره النجاشي ، حيث قال : سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي ، كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه ، قال : وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب ، وأخرجه من قم الى الري <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما ذكره شيخ الطائفة في الفهرست ، قال : سهل بن زياد الآدمي الرازي ، يكنى أبا سعيد ضعيف <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما ذكره المحقق في مسألة التوضؤ بماء الورد في المعتبر : والجواب الطعن في السند ، فإن سهلاً ومحمد بن عيسى ضعيفان <sup>(٤)</sup> .

وفي مقام البحث عن الجريدة للميت في المعتبر ما هذا لفظه : لكن سهل ضعيف <sup>(٥)</sup> .

ومنها : ما ذكره أيضاً في مسألة امساس الكافور مساجد الميت ، قال : وفي الروايات كلها ضعف ؛ لأن سهل ضعيف ، والحسين بن المختار واقفي <sup>(٦)</sup> .

ومنها : ما ذكره في مقام البحث عن الاسراج عند الميت ان مات ليلاً : وسهل ضعيف ، وعثمان بن عيسى واقفي <sup>(٧)</sup> .

---

(١) رجال العلامة ص ٢٢٩ .

(٢) رجال النجاشي ص ١٨٥ .

(٣) الفهرست ص ٨٠ .

(٤) المعتبر ١ : ٨١ .

(٥) المعتبر ١ : ٢٨٨ .

(٦) المعتبر ١ : ٢٨١ .

(٧) المعتبر ١ : ٢٦١ .

ومنها : ما ذكره في كتاب الفرائض من الشرائع في مقام بيان مقدار الترتيب في مال المفقود ، قال مشيراً الى رواية : وفي طريقها سهل بن زياد ، وهو ضعيف <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما ذكره في نكت النهاية ، بعد أن أورد رواية اقتضت التفريق بين الزوج والزوجة فيما اذا دخل بها قبل أن يبلغ تسع سنين ، قال : لكن سهل ضعيف <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما ذكره المحقق في كتاب الفرائض من الشرائع في مسألة ميراث المفقود ، قال : قال الشيخ عليه السلام : ان دفع الى الحاضرين وكفلوا به جاز ، وفي رواية اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام : اذا كان الورثة ملاءً اقتسموه ، فان جاء ردّوه عليه . وفي اسحاق قول ، وفي طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما ذكره العلامة في جملة من كتبه الفقهيّة ، فقد صرّح مراراً بضعفه . قال في المختلف في مباحث صلاة الأموات عند التكلّم في استحباب رفع اليدين في التكبيرات الخمس ما هذا لفظه : ورواية يونس في طريقها سهل بن زياد ، وهو ضعيف <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما ذكره في المنتهى في مسألة قضاء الوليّ صوم شهر والتصدّق عن شهر ، قال : وفي طريق هذه الرواية سهل بن زياد ، وهو ضعيف <sup>(٥)</sup> .

ومنها : ما ذكره العلامة وابن داود آياه في الباب الثاني من كتابهما ، الذي عقده في بيان الضعفاء والمجروحين <sup>(٦)</sup> .

ومنها : عدم تعرّض العلامة في آخر الخلاصة الى بيان حال طريق الشيخ الى

(١) الشرائع ٤ : ٤٩ .

(٢) النهاية ونكتها ٢ : ٢٩٢ .

(٣) شرائع الاسلام ٤ : ٤٩ .

(٤) مختلف الشيعة ٢ : ٢٩٤ .

(٥) منتهى المطلب ٢ : ٦٠٥ الطبع الحجري .

(٦) رجال العلامة ص ٢٢٩ ، رجال ابن داود ص ٤٦٠ .

سهل ، مع تصريحه بأنه لا يتعرّض حال الطريق الى من يردّ روايته ويترك قوله ؛ اذ اللازم من هذا الكلام أنّه كذلك عنده ، كما لا يخفى .

ومنها : ما ذكره في المسالك في شرح العبارة المذكورة ، قال : اسحاق بن عمار فطحّي بغير خلاف لكنّه ثقة ، فالقول الذي أشار اليه ان كان من جهة مذهبه وأنّه مردود به ، فلا خلاف فيه . وان كان من حيث أنّ المخالف للحقّ هل يعتبر خبره ؟ أمّا مع ثقته مطلقا ، فالكلام آت في غيره من الرواة المخالفين للحقّ كسهل وغيره ، والشيخ كثيراً ما يعتمد ذلك ولا يلتفت الى فساد العقيدة ، وان لم ينصّ على توثيقه الى آخر كلامه (١) .

هذه هي الوجوه التي تدلّ على قدح هذا الرجل . وأمّا ما يدلّ على مدحه فوجوه أيضاً :

منها : أنّ شيخ الطائفة ذكره في رجاله في أصحاب موالينا الجواد والهادي والعسكري عليه السلام ، وثقّه في الثاني ، وان لم يتعرّض لمدحه ولا قدحه في الأوّل والثالث ، فقال : سهل بن زياد الآدمي يكنّى أبا سعيد ثقة رازي (٢) .

ومنها : ما ذكره النجاشي ، حيث قال في ترجمته : وقد كاتب أبا محمّد العسكري عليه السلام على يد محمّد بن عبد الحميد العطار ، للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين ، ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين عليه السلام ، له كتاب التوحيد ، رواه أبو الحسن العباس بن أحمد بن الفضل بن محمّد الهاشمي ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الآدمي ، وله كتاب النوادر ، أخبرنا محمّد بن محمّد ، قال : حدّثنا جعفر بن محمّد ، عن محمّد بن يعقوب ، قال : حدّثنا علي بن محمّد ، عن سهل بن زياد ، ورواه جماعة عنه (٣) انتهى .

(١) مسالك الأفهام ٢ : ٣٤٣ الطبع الحجري .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٧٥ و ٣٨٧ و ٣٩٩ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٨٥ .

ولا يخفى أن فيه دلالة على مدحه من وجوه :

منها : كونه ممن كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام ، لاسيما على يد محمد بن عبد الحميد الذي وثقه النجاشي والعلامة ، فقالا : أنه كان ثقة من أصحابنا الكوفيين <sup>(١)</sup> . بناءً على ما بيناه في مباحث القراءة من مطالع الأنوار ، من كون التوثيق له لا لوالده . ومنها : كونه صاحب كتاب التوحيد وغيره .

ومنها : اطباق جماعة من فحول المحدثين على الرواية من كتابه ، لاسيما مثل شيخنا المفيد قدس الله تعالى روحه ؛ إذ الظاهر أنه المراد من قول النجاشي « أخبرنا محمد بن محمد » وشيخه ابن قولويه الذي هو المراد من جعفر بن محمد في كلامه ، وهو الذي قال النجاشي والعلامة في حقه : كل ما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه <sup>(٢)</sup> .

ومنها : روايته عن ثلاثة من أئمتنا الطاهرين عليهم آلاف التحية من رب العالمين ، كما علمت مما حكيناه عن رجال شيخ الطائفة . وحكى الشيخ في رجاله عن نصر بن الصباح أنه قال : أن سهل بن زياد الرازي أبا سعيد الآدمي يروي عن أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمد صلوات الله عليهم <sup>(٣)</sup> . ودلالته على المدح لا تكاد تخفى على أحد .

ومما ظفرت به من روايته عن مولانا أبي محمد العسكري عليه السلام ، ما رواه شيخنا الصدوق في كتاب التوحيد ، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار رحمته الله ، عن أبيه ، عن سهل بن زياد ، قال : كتبت الى أبي محمد عليه السلام سنة خمس وخمسين ومائتين : قد اختلف يا سيدي أصحابنا في التوحيد ، فمنهم من يقول هو جسم الى آخر ما ستقف

(١) رجال النجاشي ص ٣٣٩ ، ورجال العلامة ص ١٥٤ .

(٢) رجال النجاشي ص ١٢٣ ، ورجال العلامة ص ٣١ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٣٧ برقم : ١٠٦٩ .

عليه (١).

ومنها : كونه كثير الرواية ، وقد وردت عدّة من النصوص عن العترة الطاهرة الدالة على أنّ منزلة الرجال على قدر روايتهم عنهم عليهم السلام :

منها : ما رواه الكشي في أوّل رجاله ، عن حمويه بن نصير ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن سنان ، عن حذيفة بن منصور ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : اعرّفوا منازل الرجال ممّا على قدر روايتهم عنّا (٢).

ومنها : ما رواه هناك أيضاً عن ابراهيم بن محمد بن العباس الخثلي ، عن أحمد بن ادريس القميّ المعلم ، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران ، عن سليمان الخطّاب ، عن محمد بن محمد ، عن رجاله ، عن محمد بن حمران العجلي ، عن علي بن حنظلة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اعرّفوا منازل الناس ممّا على قدر روايتهم عنّا (٣).

الظاهر أنّ كلمة « ممّا » في هذين الحديثين في موضع الحال ، والمعنى : اعرّفوا منازل الرجال حال كونهم من موالينا وشيعتنا ، كما ستقف التصريح بذلك في الحديث الآتي ، فعلى هذا لا يمكن التمسك بهما في جعل كثرة الأحاديث دليلاً على المدح مطلقاً .

وهذا الحديث رواه ثقة الاسلام في باب النوادر من كتاب فضل العلم من الأصول ، عن محمد بن الحسن الظاهر أنّه الصّفّار ، عن سهل بن زياد ، عن ابن سنان ، عن محمد بن مروان العجلي ، عن علي بن حنظلة ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اعرّفوا منازل الناس على قدر رواياتهم عنّا (٤). ومحمد بن مروان كما في الكافي ، وابن حمران كما في الكشي ، لم أجده في كتب الرجال .

(١) التوحيد ص ١٠١ ح ١٤ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣ - ٥ ح ١ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ١ : ٦ ح ٣ .

(٤) أصول الكافي ١ : ٥٠ ح ١٣ .



ولقائل أن يقول : إنَّ النصوص المذكورة ونحوها وإن دلت على كون كثرة الرواية مدحاً ، لكن لا مطلقاً ، بل فيما إذا كانت الرواية عنهم عليهم السلام من غير واسطة ؛ لظهور أنَّ قولهم عليهم السلام « عَنَّا » متعلّق بروايتهم ، ومقتضاه ذلك ، فعلى هذا لا يمكن التمسك بها في كون كثرة الرواية مطلقاً مدحاً ، وكثرة الرواية من سهل بن زياد عنهم عليهم السلام من غير واسطة غير مسلمة .

ويمكن الجواب عنه : بأنَّ دعوى ظهور ذلك فيما ذكر في كتب الرجال لا سيما في رجال الشيخ وإن كانت مسلمة ، لكنّها غير مسلمة في العرف العام ، ومعلوم أنَّ الأخبار محمولة على المعاني العرفيّة .

لا يقال : إن قوله عليه السلام « اعرفوا » خطاب للحاضرين ، وهو قرينة على أنَّ المراد الراوي من غير واسطة .

لأنّا نقول : الاستلزام ممنوع ؛ لأنّ الرواة الموجودين في زمنهم عليهم السلام كما تكون الرواية منهم من غير واسطة ، تكون معها أيضاً كما لا يخفى ، فقتضى النصوص المذكورة اشتراكها في الفضيلة ، ولا يتفاوت الحال في الرواية مع الواسطة في زمنهم عليهم السلام وبعده كما لا يخفى .

ثمّ على فرض تسليم ظهور الروايات في الراوي من غير واسطة نقول : غاية ما يلزم منه عدم امكان التمسك بها في الراوي مع الواسطة ، ولا يلزم منه أن لا يكون كثرة الرواية عنهم عليهم السلام معها مدحاً ؛ لظهور أنَّ كثرة الرواية عن الأئمة عليهم السلام في الأمور المتعلّقة بالأمر الدينيّة تدلّ على اهتمام الراوي في أمور الدين ، وهو ممّا لا يخفى فضيلته ومدحه ، ولهذا ترى علماء الرجال يتمسّكون في مقام المدح بكثرة الرواية ولو مع الواسطة ، كما لا يخفى على المستبحر .

ثمّ لا يخفى أنَّ الظاهر من قوله عليه السلام « على قدر روايتهم عَنَّا » أنَّ المراد من حيث الكمّ ، فدلت النصوص المذكورة على كون كثرة الرواية دالة على الرجحان والفضيلة .

نعم قد أورد الكشي في أول رجاله أيضاً خبراً آخرًا مقتضاه اعتبار الكيف ، لكن لا منافاة أصلاً ، وهو ما رواه عن محمد بن سعيد الكشي وابن يزيد وأبو جعفر محمد بن أبي عوف ، عن أبي علي محمد بن أحمد بن حماد المروزي المحمودي يرفعه ، قال : قال الصادق عليه السلام : اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنا ، فأنّا لا نعدّ الفقيه منهم فقيهاً حتّى يكون محدثاً ، فقليل له : أو يكون المؤمن محدثاً ؟ قال : يكون محدثاً مفههماً ، والمفهم المحدث <sup>(١)</sup> .

### توضيح :

كأنّ السائل فهم من المحدث في قوله عليه السلام « حتّى يكون محدثاً » المحدث من الله تعالى ، أي : يسمع كلامه ، ولهذا استبعد وأجاب عليه السلام يكون مفههماً أي : ملهماً من جانب الله . وقوله عليه السلام « والمفهم المحدث » لعلّ المراد منه أنّ الملهم منه تعالى بمنزلة المحدث منه تعالى ، ولذا أطلق عليه المحدث .

ومنها : اكنار المشايخ العظام في الرواية عنه ، لاسيّما ثقة الاسلام في الكافي في أصوله وفروعه ، ومنه يظهر أنّه معول عليه عندهم .

قال المحقق الأستاذ قدس الله روحه السعيد : لم نجد من أحد من المشايخ القدماء تأملاً في حديث بسبيه ، حتّى أنّ الشيخ مع أنّه كثيراً ما تأمل في أحاديث جماعة بسببهم ، لم يتفق له في كتبه مرّة ذلك في حديث بسبيه ، بل وفي خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده ربّما يطعن بل ويتكلّف في الطعن من غير جهته ، ولا يتأمل فيه أصلاً .

الى أن قال : إنّ المفيد في رسالته في الردّ على الصدوق ذكر حديثاً دالاً على مطلوب الصدوق ، سنده محمد بن يحيى ، عن سهل بن زياد الآدمي ، عن محمد بن

اسماعيل ، عن بعض أصحابه ، عن الصادق عليه السلام ، ثم طعن عليه بوجوه كثيرة ، وبذل جهده في الاتيان بها ، وتشبّث في قدحه بما أمكنه وقدر عليه ، ولم يقدح في سنده الا من جهة الارسال <sup>(١)</sup> .

بقي الكلام في الجواب عما تقدّم من الوجوه القادحة المذكورة .

فنقول : أمّا حكاية غلوّه وفساد مذهبه ، فكفاك في هذا الباب ما رواه شيخنا الصدوق في التوحيد في الصحيح ، عن سهل بن زياد ، أنّ قال : كتبت الى أبي محمد عليه السلام قد اختلف يا سيّدي أصحابنا في التوحيد ، منهم من يقول : هو جسم ، ومنهم من يقول : هو صورة ، فان رأيت يا سيّدي أن تعلّمني من ذلك ما أقف عليه ولا أجوزه ، فكنت <sup>(٢)</sup> متطوّلاً على عبدك .

فوقع عليه السلام بخطّه : سألت عن التوحيد ، وهذا عنكم معزول ، الله تعالى واحد أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، خالق ليس بمخلوق ، يخلق تبارك وتعالى ما يشاء من الأجسام وغير ذلك ، ويصوّر ما يشاء وليس بمصوّر ، جلّ ثناؤه ، وتقدّست أسماؤه ، وتعالى أن يكون له شبيه ، هو لا غيره ليس كمثله شيء وهو السميع البصير <sup>(٣)</sup> .

اعلم أنّ الغلاة على ما صرّح به في المواقف ثمانية عشر فرق ، وعدّ منهم السبائيّة ، ثمّ قال : قال عبد الله بن سبأ لعلّي عليه السلام : أنت الاله حقّاً ، فنفاه علي عليه السلام الى المدائن .

والذي يظهر من الشهرستاني أنّه كان يهودياً فأسلم ، قال : أنّه في حال كونه يهودياً كان يقول في يوشع بن نون وصيّ موسى عليه السلام مثل ما قال في علي عليه السلام <sup>(٤)</sup> .

(١) التعليقة على منهج المقال ص ١٧٧ و ٣٨٢ .

(٢) في التوحيد : فعلت .

(٣) التوحيد ص ١٠١ - ١٠٢ ح ١٤ .

(٤) الملل والنحل ١ : ١٧٤ .

وقال في المواقف : انّ ابن سبأ المذكور كان يقول : انّ علياً لم يمت ولم يقتل ، وأنما قتل ابن ملجم شيطاناً وعلي في السحاب ، والرعد والبرق سوطه ، وأنه ينزل بعد هذا الى الأرض ويملؤها عدلاً ، وهؤلاء يقولون عند سماع الرعد : عليك السلام يا أمير المؤمنين .

والذي يظهر من الشهرستاني أنّ الغلاة هم الذين أفرطوا في تعظيم الامام علي بن أبي طالب وأولاده الأئمة عليهم السلام ، حتّى شبّوهم بالله تعالى <sup>(١)</sup> . وهذا المعنى هو المعروف .

قال في المسالك : المراد بالغلاة من يعتقد الهية علي عليه السلام أو أحد الأئمة عليهم السلام والذي يظهر من تتبع الأخبار الصادرة عن سهل بن زياد انتفاء الغلو بشيء من المعنيين في حقّه .

قال المحقّق الأستاذ قدّس الله تعالى روحه : اعلم أنّ الظاهر من القدماء سيّما القميين منهم وابن الغضائري ، كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصّة من الرفعة والجلالة ، ومرتبة معيّنة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم ، وما كانوا يجوّزون التعديّ عنها ، وكانوا يعدّون التعديّ عنها ارتفاعاً وغلوّاً على حسب معتقدهم ، حتّى أنّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوّاً .

بل ربّما جعلوا مطلق التفويض اليهم ، أو التفويض الذي اختلف فيه ، والمبالغة في معجزاتهم ، ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم ، أو الاغراق في شأنهم واجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقائص ، واظهار كثير قدرة لهم ، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعاً ، أو مورثاً للتهمة به ، سيّما بجهة أنّ الغلاة كانوا مختلفين في الشيعة ، مخلوطين بهم مدّلسين <sup>(٢)</sup> . انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه .

(١) الملل والنحل ١ : ١٧٣ .

(٢) التعليقة على منهج المقال للعلامة الوحيد البهبهاني ص ٨ .

ولعلّ نسبة الغلوّ الى سهل وأضرابه من هذا القبيل ، والنجاشي وغيره ذكروا في ترجمته أنّ له كتاب التوحيد ، ومعلوم أنّ تصنيف كتاب التوحيد الذي يذكر فيه مثل الصحيح المذكور ونحوه ، ينافي المصير الى مذهب الغلوّ بالمعنى المردود .

والظاهر من الكلام المذكور من النجاشي عدم تسليم تلك النسبة ، حيث نسبها الى ابن عيسى ، وقال : وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب . وأما ابن الغضائري ، فلا يبعد أن يكون الداعي لحكمه بأنّه كان ضعيفاً جداً فاسد الرواية والمذهب ، كلام ابن عيسى ، مضافاً الى ما عرفت من كلام المحقق الأستاذ من عادته . والظاهر أنّ كلامهما هو الباعث لذكر العلامة وابن داود إياه في باب المجروحين .

وأما كلام النجاشي أي : قوله « كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه » فالظاهر أنّه غير دالّ على قدح نفس الرجل ، بل الظاهر أنّ المراد منه أنّه ضعيف في الحديث لروايته عن الضعفاء ، ويؤيده قوله « غير معتمد فيه » اذ المراد منه غير معتمد في خصوص الحديث ، والآكان المناسب أن يقول غير معتمد عليه ، فعلى هذا لا منافاة بين قول النجاشي والتوثيق الذي صدر من شيخ الطائفة .

نعم أنّ توثيقه معارض بتضعيفه الذي ذكره في الفهرست ، ولم يظهر المتقدّم منها والمتأخّر ، والتعارض يوجب التساقل ، ولذلك لا يمكن المصير الى الحكم بموثقيّة حديثه ، بناءً على أنّ التعارض بينه وبين ما ذكره ابن الغضائري من تعارض العموم والخصوص مطلقاً ؛ لأنّ لفظة « ثقة » ظاهرة في كون الرجل امامياً عادلاً ضابطاً ، فعند التعارض بالتصرّح على فساد العقيدة يحمل على أنّ المراد الموثقيّة .

لكن الظاهر من الرجال أنّ تصنيفه متأخّر عن الفهرست ، قال في ترجمة محمد بن علي بن الحسين بن بابويه : له مصنّفات كثيرة ذكرناها في الفهرست <sup>(١)</sup> .

وفي ترجمة محمد بن يعقوب الكليني : له مصنّفات ، الى أن قال : وذكرنا كتبه في الفهرست <sup>(١)</sup>. وفي ترجمة محمد بن مسعود : صنّف أكثر من مائتي مصنّف ، ذكرناها في الفهرست <sup>(٢)</sup>. وغير ما ذكره من الموارد المتكرّرة .

فعلى هذا نقول : إنّ ما صدر منه في الرجال من التوثيق ، دليل على العدول والاعراض عمّا صدر منه في الفهرست من التضعيف ، فيحكم بموثوقيّة حديثه لما ذكر ، مضافاً الى امكان القول بذلك ، ولو لم يعلم تأخّر الرجال عن الفهرست في التضعيف ، كما لا يخفى على المتأمل الخبير .

ومنه يظهر الحال فيما ذكره في الاستبصار في كتاب الظهار ، قال : أمّا الخبر الأوّل ، فراويه أبو سعيد الآدمي ، وهو ضعيف جداً عند نقّاد الحديث <sup>(٣)</sup>. هذا على تقدير فساد العقيدة ، وقد عرفت الحال في ذلك .

وأما ما حكى عن الفضل بن شاذان ، فلأنّ دلالة عدم الارتضاء على القدح غير ظاهرة . وأمّا الحكم بالأحميّة ، فلأنّ المعهود اطلاق هذا اللفظ في مقام التنبيه على البلادة لا الفسق أو فساد العقيدة ، كما لا يخفى على ذي فطنة ودراية .

والانصاف بعد ملاحظة اطباق أئمّة الرجال على المقالات المذكورة ، واشتহার الحكم بالضعف بين الأجلّة ، يشكل التعلّق بحديثه عند انتفاء المؤيّد الخارجي . وأمّا معه ، فلا يبعد التعويل على مضمونه . نعم يرجّح قوله عند المعارضة بالضعيف الذي لم يثبت في حقّه مثل الأمور المذكورة كلاًّ أو بعضاً ، كما يتّفق في كثير من الأوقات ، والحمد لخالق الأرضين والسموات .

(١) رجال الشيخ ص ٤٣٩ .

(٢) رجال الشيخ ص ٤٤٠ .

(٣) الاستبصار ٣ : ٢٦١ .

## تنبية:

روى شيخ الطائفة في التهذيب ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن مهزيار . من ذلك ما في زياداته ، حيث قال : سهل ، عن علي بن مهزيار ، عن أبي علي بن راشد - وهو الحسن بن راشد - عن أبي جعفر عليه السلام <sup>(١)</sup> .

وفي رواية سهل عن علي مهزيار اشكال ؛ لأنّ الذي يظهر ممّا رواه شيخنا الصدوق في كمال الدين أنّه كان في غيبة مولانا صاحب عليه السلام في مدّة طويلة ، حيث قال : حدّثنا أبو الحسين علي بن موسى بن أحمد بن ابراهيم بن محمّد بن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : وجدت في كتاب أبي عليه السلام ، حدّثنا محمّد بن أحمد الطوال ، عن أبيه ، عن الحسن بن علي الطبري ، عن أبي جعفر محمّد بن الحسن بن علي بن مهزيار <sup>(٢)</sup> .

قال : سمعت أبي يقول : سمعت جدّي علي بن مهزيار يقول : كنت نائماً في مرقدي اذ رأيت فيما يرى النائم قائلاً يقول لي : حجّ فانك تلقى صاحبك ، قال علي بن مهزيار : فانتبهت فرحاً مسروراً ، فاذلت في الصلاة حتّى انفجر عمود الصبح ، وفرغت من صلاتي وخرجت أسأل عن الحاجّ ، فوجدت رفقة تريد الخروج ، فبادرت مع أوّل من خرج ، فاذلت كذلك حتّى خرجوا وخرجت بخروجهم أريد الكوفة .

فلما وافيتها نزلت عن راحلتي وسلّمت متاعي الى ثقات اخواني ، وخرجت أسأل عن آل أبي محمّد عليه السلام ، فاذلت كذلك فلم أجد أثراً ، ولا سمعت خبراً ، وخرجت مع أوّل من خرج أريد المدينة ، فلما دخلتها لم أتمالك أن نزلت عن راحلتي

(١) تهذيب الأحكام ٣ : ٢٦٦ ح ٧٥ .

(٢) في الكمال : علي بن ابراهيم بن مهزيار .

وسلّمت رحلي الى ثقات اخواني ، وخرجت أسأل عن الخبر وأقفوا الأثر ، فلا خبراً سمعت ولا أثراً وجدت .

فلم أزل كذلك الى أن نفر الناس الى مكّة ، وخرجت مع من خرج حتّى وافيت مكّة ، ونزلت فاستوثقت من رحلي ، وخرجت أسأل عن آل أبي محمّد عليه السلام ، فلم أسمع خبراً ولا وجدت أثراً .

فما زلت بين الأيأس والرجاء متفكراً في أمري ، وعاتباً على نفسي وقد جنّ الليل ، وأردت <sup>(١)</sup> أن يخلو وجه الكعبة لأطوف بها ، وأسأل الله أن يعرفني أملي فيها ، فبينما أنا كذلك وقد خلا لي وجه الكعبة ، اذقت الى الطواف ، فاذا أنا بفتى مليح الوجه ، طيّب الريح ، متّزّر ببردة ، متّشح بأخرى ، وقد عطف بردائه على عاتقه ، فحرّكته <sup>(٢)</sup> فالتفت اليّ ، فقال : بمنّ الرجل ؟ فقلت : من الأهواز ، فقال : أعترف بها ابن الحضيّب ؟ فقلت : رحمه الله دعي فأجاب ، فقال : رحمه الله فلقد كان بالنهار صائماً ، والليل قائماً ، وللقرآن تالياً ، ولنا موالياً .

قال : أعترف بها علي بن مهزيار ؟ <sup>(٣)</sup> فقلت : أنا علي بن مهزيار ، فقال : أهلاً وسهلاً بك يا أبا الحسن ، أعترف الصريحين ؟ قلت : نعم ، قال : ومن هما ؟ قلت : محمّد وموسى ، قال : وما فعلت العلامة بينك وبين أبي محمّد عليه السلام ؟ فقلت : معي ، فقال : أخرجها اليّ .

فأخرجت اليه خائفاً حسناً على فضّه محمّد وعلي ، فلمّا رآه بكى مليّاً ، وأقبل يبكي بكاءً طويلاً وهو يقول : رحمك الله يا أبا محمّد ، فلقد كنت اماماً عادلاً ابن أئمة وأبا امام ، أسكنك الله الفردوس الأعلى مع آبائك .

ثمّ قال لي : يا أبا الحسن صر الى رحلك ، وكن على أهبة السفر ، حتّى اذا ذهب

(١) في الكمال ، الليل ، فقلت : أرقب الى .

(٢) في الكمال : فرعته .

(٣) في الكمال : علي بن ابراهيم بن مهزيار .



الثالث وبقي الثلاثان فالحق بنا ، فأنك ترى منك .

قال ابن مهزيار : فانصرفت الى رحلي أطيل الفكر حتى اذا هجم الوقت ، فقممت الى رحلي فأصلحته ، وقدّمت راحلتي وحملتها وصرت في متنها حتى لحقت الشعب ، فاذا أنا بالفتى هناك يقول : أهلاً وسهلاً بك يا أبا الحسن ، طوبى لك فقد أذن لك ، فسار وسرت بسيره حتى جاز بي عرفات ومنى ، وصرت في أسفل ذروة جبل الطائف ، فقال لي : يا أبا الحسن أنزل وخذ في أهبة الصلاة ، فنزل ونزلت حتى اذا فرغ من صلاته وفرغت .

ثم قال لي : خذ في صلاة الفجر ، فأوجز فأوجزت فيها ، وسلّم وعفّر وجهه في التراب ، ثم ركب وأمرني بالركوب فركبت ، ثم سار وسرت بسيره حتى علا الذروة ، فقال : المح هل ترى شيئاً ؟ فلمحت فرأيت بقعة نزهة كثيرة العشب والكلاء ، فقلت : يا سيدي أرى بقعة نزهة كثيرة العشب والكلاء ، فقال لي : هل ترى في أعلاها شيئاً ؟ فلمحت فاذا أنا بكثيب من رمل فوقه بيت من شعر يتوقّد نوراً ، فقال لي : هل رأيت شيئاً ؟ فقلت : أرى كذا وكذا ، فقال لي : يا ابن مهزيار طب نفساً وقر عيناً ، فإنّ هناك أمل كلّ مؤمل .

ثم قال لي : انطلق بنا ، فسار وسرت حتى صار في أسفل الذروة ، ثم قال لي : انزل فها هنا يذلّ كلّ صعب ، فنزل ونزلت حتى قال لي : يا ابن مهزيار خلّ عن زمام الراحلة ، فقلت : على من أخلفها وليس هنا أحد ؟ فقال لي : هذا حرم لا يدخله إلاّ وليّ ، ولا يخرج منه إلاّ وليّ ، فخليت عن الراحلة وسار وسرت معه ، فلمّا دنا من الحباء سبقني وقال لي : قف هناك الى أن يؤذن لك ، فما كان إلاّ هنيئة فخرج اليّ وهو يقول : طوبى لك فقد أعطيت سؤلك .

قال : فدخلت عليه صلوات الله عليه وهو جالس على نط عليه نطع آدم أحمر ، متكىء على مسورة آدم ، فسلمت عليه ، فردّ عليّ السلام ، ولحنته فرأيت وجهاً مثل فلفة قر لا بالخرق ولا بالنزق ، ولا بالطويل الشاخ ، ولا بالقصير اللاصق ، ممدود

القامة ، صلت الجبين ، أزجّ الحاجبين ، أدعج العينين ، أقى الأنف ، سهل الخدين ، على خدّه الأيمن خال .

فلما أن بصرت به حار عقلي في نعته وصفته ، فقال لي : يا بن مهزيار كيف خلّفت اخوانك بالعراق ؟ قلت : في ضنك عيش وهناة قد تواترت عليهم سيوف بني الشيصبان ، فقال : قاتلهم الله فأني يؤفكون ، كأني بالقوم وقد قتلوا في ديارهم ، وأخذهم أمر ربهم ليلاً ونهاراً ، فقلت : متى يكون ذلك يا بن رسول الله ؟

فقال : اذا حيل بينكم وبين سبيل الكعبة بأقوام لا خلاق لهم ، والله ورسوله منهم براء ، وظهرت الحمرة في السماء ثلاثاً ، فيها أعمدة كأعمدة اللجين تتلأل نوراً ، ويخرج الشروسي من أرمينية وآذربايجان يريدون الجبل الأسود المتلاحم بالجبل الأحمر لزريق جبال طالقان ، ويكون بينه وبين المروزي وقعة صلبانية ، يشيب فيها الصغير ، ويهرم منها الكبير ، ويظهر القتل بينهما ، فعندها توقّعوا خروجه الى الزوراء ، فلا يلبث فيها حتّى يوافي ماهان .

ثمّ يوافي وسط العراق ، فيقيم بها سنة أو دونها ، ثمّ يخرج الى كوفان ، فيكون بينهم وقعة من النجف الى الحيرة وقعة شديدة تذهل منها العقول ، فعندها يكون بوار الفشتين ، وعلى الله حصاد الباقيين ، ثمّ تلا ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ، أتاهـا أمرنا ليلاً ونهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس ﴾ <sup>(١)</sup> فقلت : سيّدي يا بن رسول الله ما الأمر ؟ قال : يحجي أمر الله وجنوده ، قلت : سيّدي يا بن رسول الله حان الوقت ؟ قال : ﴿ واقتربت الساعة وانشقّ القمر ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ولا يخفى أنّ الظاهر من هذه الحكاية بل صريحها أنّ علي بن مهزيار كان في غيبة مولانا صاحب عليه آلاف التحيّة والشرف ، ولا يخفى ما فيه : اذ تصنيف الكافي

(١) يونس : ٢٤ .

(٢) كمال الدين ص ٤٦٥ - ٤٧٠ .

من ثقة الاسلام في الغيبة الصغرى ، وهو لا يروي عن سهل بن زياد الراوي عن علي بن مهزيار الآبواسطة ، كما يروي عن العدة أو غيره عنه ، فعلى الحكاية المذكورة يلزم أن يكون علي بن مهزيار معاصراً لثقة الاسلام بل متأخراً عنه ، وهو قطعي الفساد ، وكيف مع أنه لا يروي عنه الآبواسطتين أو أكثر .  
وأيضاً أنه قد أورد علي بن مهزيار في الرجال من أصحاب مولانا الرضا والجواد والهادي عليهم السلام (١) .

وأورد شيخ الطائفة في كتاب الغيبة ، عن الحسن بن شمون ، قال : قرأت هذه الرسالة على علي بن مهزيار عن أبي جعفر الثاني عليه السلام بخطه : بسم الله الرحمن الرحيم ، يا علي أحسن الله جزاك ، وأسكنك جنته ، ومنعك من الخزي في الدنيا والآخرة ، وحشرك الله معنا ، يا علي قد بلوتك وخبرتك في النصيحة والطاعة والخدمة ، والتوقير والقيام بما يجب عليك ، فلو قلت أي لم أر مثلك لرجوت أن أكون صادقاً ، فجزاك الله جنات الفردس نزلاً ، فما خفي علي مقامك ولا خدمتك في الحر والبرد ، في الليل والنهار ، فأسأل الله اذا جمع الخلائق للقيامة أن يحبك برحمة تغتبط بها ، أنه سميع الدعاء (٢) .

ولم يعدوه من أصحاب مولانا العسكري عليه السلام ، فضلاً عن بقاءه الى زمان الغيبة ، بل يمكن أن يقال : ان الظاهر من الحكاية المذكورة أنها في الغيبة الكبرى .  
والصواب أن يقال : ان علي بن مهزيار هنا وان كان الظاهر منه أنه من باب النسبة الى الأب ، والاستبعاد مبني عليه ، لكن الظاهر أنه ليس كذلك ، بل هو نسبة الى الجد ، والمراد علي بن ابراهيم بن مهزيار ، فالمذكور في السند هو ابن أخ لعلي بن مهزيار المعروف ، لا أنه نفسه ، كما يوهمه ظاهر الكلام .

(١) رجال الشيخ ص ٣٦٠ و ٢٧٦ و ٣٨٨ .

(٢) الغيبة ص ٣٤٩ .

والدليل عليه كلام شيخ الطائفة في كتاب الغيبة، حيث قال: أخبرنا جماعة، عن التلعكبري، عن أحمد بن علي الرازي، عن علي بن الحسين، عن رجل - ذكر أنه من أهل قزوین لم يذكر اسمه - عن حبيب بن محمد بن يونس بن شاذان الصنعاني، قال: دخلت على علي بن ابراهيم بن مهزيار الأهوازي، فسألته عن آل أبي محمد عليه السلام. فقال: يا أخي لقد سألت عن أمر عظيم، حججت عشرين حجة، كلاً أطلب أعيان الامام، فلم أجد الى ذلك سبيلاً، فبينما أنا ليلة نائم في مرقي اذ رأيت قائلاً يقول: يا علي بن ابراهيم قد أذن الله لي في الحج، فلم أعقل <sup>(١)</sup> ليلتي حتى أصبحت، فأنا مفكر في أمري، أرّب الموسم ليلي ونهاري.

فلما كان وقت الموسم أصلحت أمري وخرجت متوجّهاً نحو المدينة، فما زلت كذلك حتى دخلت يثرب، فسألته عن آل أبي محمد عليه السلام فلم أجد له أثراً، ولا سمعت له خبراً، فأقمت مفكراً في أمري حتى خرجت من المدينة أريد مكة، فدخلت الجحفة وأقمت بها يوماً وخرجت منها متوجّهاً نحو الغدير، وهو على أربعة أميال من الجحفة، فلما أن دخلت المسجد صليت وعفرت واجتهدت في الدعاء، وابتهلت الى الله لهم، وخرجت أريد عسفان، فما زلت كذلك حتى دخلت مكة، فأقمت بها أياماً أطوف بالبيت وأعتكف.

فبينما أنا ليلة في الطواف اذا أنا بفتى حسن الوجه، طيب الرائحة، يتبختر في مشيه، طائف حول البيت، فحنّ قلبي به، فقمته نحوه فحككته، فقال لي، من أين الرجل؟ فقلت: من أهل العراق، فقال لي: من أيّ العراق؟ قلت: من الأهواز، فقال لي: تعرف بها الخصيب؟ <sup>(٢)</sup> فقلت: رحمه الله دعي فأجاب.

فقال: رحمه الله، فما كان أطول ليلته وأكثر تبّله وأغزر دمه. أفتعرف علي بن

(١) قوله « فلم أعقل » الى آخره، كذا رأيت في نسختين من كتاب الغيبة، لعلّ المراد لم أعقل معنى هذا القول في تلك الليلة أي كنت متأملاً في معناه الى الصبح ولم أعقله « منه ».

(٢) كذا في نسختين من كتاب الغيبة « منه ».

ابراهيم بن المازيار ؟ فقلت : أنا علي بن ابراهيم ، فقال : حيّاك الله أبا الحسن ، ما فعلت بالعلامة التي بينك وبين أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام ؟ فقلت : معي ، قال : أخرجها ، فأدخلت يدي في جيبى فاستخرجتها ، فلما أن رآها لم يتالك أن تغررت عيناه ، وبكى منتحبا حتى بلّ أطماره .

ثم قال : أذن لك الآن ، أذن لك الآن يا بن المازيار ، صر الى رحلك وكن على أهبة من أمرك ، حتى اذا لبس الليل جلبابه ، وغمر الناس ظلامه ، صر الى شعب بني عامر ، فانك ستلقاني هناك .

فصرت الى منزلي ، فلما أن حسست بالوقت أصلحت رحلي ، وقدمت راحلتي ، وعكمتها شديداً ، وحملت وصبرت في متنه ، وأقبلت مجدداً في السير ، حتى اذا وردت الشعب ، فاذا أنا بالفتى قائم ينادي : يا أبا الحسن اليّ ، فما زلت نحوه ، فلما قربت بدأني بالسلام وقال لي : سر بنا يا أخ ، فما زال يحدّثني وأحدّثه حتى تخرّفنا جبال عرفات ، وسرنا الى جبال منى ، وانفجر الفجر الأول ونحن قد توسّطنا جبال الطائف .

فلما أن كان هناك أمرني بالنزول ، وقال لي : انزل فصلّ صلاة الليل فصلّيت ، وأمرني بالوتر فأوترت ، وكانت فائدة منه ، ثم أمرني بالسجود والتعقيب ، ثم فرغ من صلاته وركب وأمرني بالركوب ، وسار وسرت معه حتى علا ذروة الطائف ، فقال : ترى شيئاً ؟ قلت : نعم أرى كتيب رمل عليه بيت شعر يتوقّد البيت نوراً .

فلما أن رأيته طابت نفسي ، فقال لي : هناك الأمل والرجاء ، ثم قال : سر بنا يا أخ ، فسار وسرت بسيره الى أن انحدر من الذروة وسار في أسفله .

ثم قال : أنزل فها هنا يذلّ كلّ صعب ، ويخضع كلّ جبار ، ثم قال : خلّ عن زمام الناقة ، فقلت : فعلى من أخلفها ؟ فقال : حرم القائم عليه السلام لا يدخله الآ مؤمن ، ولا يخرج منه الآ مؤمن ، فخلّيت عن زمام راحلتي ، وسار وسرت معه الى أن دنا من باب الحباء ، فسبقني بالدخول ، وأمرني أن أقف حتى يخرج اليّ .

ثم قال لي : أدخل هنّاك السلامة ، فدخلت فإذا أنا به جالس قد اتّشح ببردة وارتّر بأخرى ، وقد كسر بردته على عاتقه ، وهو كأقحوانة أرجوان قد تكاثف عليها الندى ، وأصاها ألم الهوى ، وإذا هو كغصن بان أو قضيب ريجان ، سمح سخّيّ تقيّ نقيّ ، ليس بالطويل الشاخ ، ولا بالقصير اللازق ، بل مربوع القامة ، مدوّر الهامة ، صلت الجبين ، أزجّ الحاجبين ، أقى الأنف ، سهل الخدين ، على خذه الأيمن خال كأنه فتات مسك على رضاضة عنبر .

فلما أن رأيته بدرته بالسلام ، فردّ عليّ أحسن ما سلّمت عليه ، وشافهني وسألني عن أهل العراق ، فقلت : سيدي قد ألبسوا جلباب الذلّة ، وهم بين القوم أذلاء ، فقال لي : يا بن المازيار لتملكونهم كما ملّكوكم وهم يومئذ أذلاء ، فقلت : سيدي لقد بعد الوطن وطال المطلب .

فقال : يا بن المازيار أبي أبو محمّد عهد اليّ أن لا أجاور قوماً غضب الله عليهم ولعنهم ولهم الخزي في الدنيا والآخرة ولهم عذاب أليم ، وأمرني أن لا أسكن من الجبال الآوعرها ، ومن البلاد الآقفرها ، والله مولاكم أظهر التقيّة فوكّلها بي ، وأنا في التقيّة الى يوم يؤذن لي فأخرج ، فقلت : يا سيدي متى يكون هذا الأمر ؟

فقال : اذا حيل بينكم وبين سبيل الكعبة ، واجتمع الشمس والقمر ، واستدار بهما الكواكب والنجوم ، فقلت : متى يا بن رسول الله ؟ فقال لي : في سنة كذا وكذا يخرج دابة الأرض من بين الصفا والمروة ومعه عصى موسى وخاتم سليمان ، يسوق الناس الى المحشر .

قال : فأقمت عنده أياماً وأذن لي بالخروج بعد أن استقصيت لنفسي ، وخرجت نحو منزلي ، والله لقد سرت من مكّة الى الكوفة ، ومعني غلام يخدمني ، فلم أر إلاّ خيراً وصلّى الله على محمّد وآله وسلم تسليماً<sup>(١)</sup> .

ثم لا يخفى أنّ شيخنا الراوندي رواه في أول الكلام عن علي بن مهزيار أيضاً ، حيث قال في الخرائج : ومنها : ما روي عن علي بن مهزيار<sup>(١)</sup> ، قال : حججت عشرين حجة أطلب به عيان الامام ، الى آخر ما ذكره<sup>(٢)</sup> . لكن يظهر في أثناء الحديث أنّ المراد علي بن ابراهيم بن مهزيار .

ثم أنّ ما اشتمل عليه الحديث على النحو المروي في اكسال الدين من قوله « أتعرف الصريحين ؟ قلت : نعم ، وقال : ومن هما ؟ قلت : محمّد وموسى » الى آخره ، لا يخفى ما فيه ، اذ الظاهر من الحديث الصحيح المروي في ذلك الكتاب قبل الحديث المذكور أنّ المراد بهما مولانا الصاحب عليه السلام وأخوه .

حيث روى شيخنا الصدوق هناك عن محمّد بن موسى بن المتوكل عليه السلام ، قال : حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري ، عن ابراهيم بن مهزيار ، قال : قدمت مدينة الرسول صلى الله عليه وآله ، فبحثت عن أخبار آل أبي محمّد الحسن بن علي عليه السلام ، فلم أقع على شيء منها ، فرحلت منها الى مكة مستبحثاً عن ذلك ، فبينما أنا في الطواف اذ تراءى لي فتي أسمر اللون ، رائع الحسن ، جميل المخيلة ، يطيل التوسّم فيّ ، فعدلت اليه مؤملاً منه عرفان ما قصدت له ، فلمّا قربت منه سلّمت فأحسن الاجابة .

ثمّ قال : من أيّ البلاد أنت ؟ قلت : رجل من أهل العراق ، قال : من أيّ العراق ؟ قلت : من الأهواز ، قال : مرحباً بلقائك ، هل تعرف بها جعفر بن حمدان الحصيني ؟ قلت : دعي فأجاب ، قال : رحمة الله عليه ما كان أطول ليّله ، وأجزل نيّله ، فهل تعرف ابراهيم بن مهزيار ؟ قلت : أنا ابراهيم بن مهزيار ، فعانقني ملياً ، ثمّ قال : مرحباً بك يا أبا اسحاق ، ما فعلت العلامة التي وشّجت بينك وبين أبي محمّد صلوات الله عليه ؟ فقلت : لعلّك تريد الخاتم الذي آثرني الله به من الطيّب أبي محمّد الحسن

(١) وفي الخرائج : علي بن ابراهيم بن مهزيار .

(٢) الخرائج والجرائع ٢ : ٧٨٥ - ٧٨٨ .

بن علي عليه السلام ، فقال : ما أردت سواه ، فأخرجته اليه . فلما نظر اليه استعبر وقبّله ، ثم قرأ كتابته فكانت « يا الله يا محمد يا علي » .

الى أن قال : يا أبا اسحاق أخبرني عن عظيم ما توخيت بعد الحج ؟ قلت : وأييك ما توخيت إلا ما سأستعلمك مكنونه ، قال : سل عما شئت ، فأنني شارح لك ان شاء الله تعالى ، قلت : هل تعرف من أخبار آل أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام شيئاً ؟ قال : وأيم الله أني لأعرف الضوء بجبين محمد وموسى ابني الحسن بن علي صلوات الله عليهما ، ثم أني لرسولهما اليك ، قاصداً لانبائك أمرهما ، فان أحببت لقائهما والاحتحال بالتبرك بهما ، فاكتحل معي الى الطائف ، وليكن ذلك في خفية من رحالك واكتتام .

قال ابراهيم ، فشخصت معه الى الطائف أتخلل رملة فرملة ، حتى أخذ في بعض مخارج الفلاة ، فبدت لنا خيمة شعر قد أشرقت على أكمة رمل يتلأؤ تلك البقاع منها تلاًؤاً ، فبدرني الى الاذن ودخل مسلماً عليهما وأعلمهما بمكاني ، فخرج عليّ أحدهما وهو الأكبر سنّاً « م ح م د » بن الحسن صلوات الله عليهما الى آخر ما ذكر <sup>(١)</sup> .

ولا يخفى ما فيه : اذ المعروف بين علماء الشيعة أنه ليس لمولانا أبي محمد الحسن عليه السلام ولد غير مولانا صاحب عليه آلاف التحيّة والشرف .  
تمّ استنساخ هذه الرسالة الشريفة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم الخامس عشر من شهر جمادي الأولى سنة ( ١٤١٦ ) هـ على يد العبد الفقير السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .



رسالة  
في تحقيق الحال في شهاب بن عبد ربّه

للعلامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



## بسم الله الرحمن الرحيم

اختلف العلماء في شأن شهاب بن عبد ربّه ، فقليل : أنّ حديثه معدود في الحسان ، وهو مختار شيخنا الشهيد الثاني .

قال في حاشية الخلاصة عند الإشارة الى ما ورد في ذمّه ، ما هذا كلامه : طرق الذاّم ضعيفة ، فالاعتماد في المدح على كلام الكشي السابق ، الموجب لادخاله في الحسن (١) .

والحقّ وفاقاً للمحقّقين من الأعلام أنّ حديثه معدود من الصحاح ، والمستند للقول بالحسن ما ذكره الكشي ممّا يدلّ على مدحه ، قال : شهاب وعبد الرحمن وعبد الخالق ووهب ولد عبد ربّه من موالى بني أسد ، من صلحاء الموالى (٢) .

وحكى عن حمدويه بن نصير ، وهو من مشايخه كفاه فضلاً ، مضافاً الى أنّ الشيخ وغيره وثّقه ، قال في رجاله : عديم النظر في زمانه ، كثير العلم والرواية ، ثقة ، حسن المذهب (٣) . أنّه ذكر عن بعض مشايخه ، قال : شهاب بن عبد ربّه خير فاضل (٤) .

وهذا وإن كان كافياً في الحكم بالحسن ، لكنّه لا يكفي في الحكم بصحّة حديثه ، كما لا يخفى .

---

(١) الحاشية على الخلاصة - مخطوطة .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧١٢ برقم : ٧٧٨ .

(٣) رجال الشيخ ص ٤٢١ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧١٢ .

ولمّا لم يؤثّقوه في ترجمته ، ولم يطلّع على توثيقه في ترجمته غيره حكم بحسنه ، فالمستند للحكم بالصحة حكم النجاشي والعلامة وابن داود بوثاقته .

قال في الأوّل في ترجمة اسماعيل بن عبد الخالق بن عبد ربّه بن أبي ميمونة بن يسار مولى بني أسد : وجه من وجوه أصحابنا ، وفتيه من فقهاءنا ، وهو من بيت الشيعة ، عمومته شهاب وعبد الرحيم ووهب وأبوه عبد الخالق كلّهم ثقات <sup>(١)</sup> . وفي الثاني والثالث مثل ذلك ، فلا ينبغي التأمل في صحّة حديثه .

نعم هنا نصوص تدلّ على مذمته .

منها : الصحيح المرويّ في كتاب الزكاة من الكافي والتهذيب ، عن الوليد بن صبيح - بفتح الصاد على ما في الايضاح <sup>(٢)</sup> - قال : قال لي شهاب بن عبد ربّه : اقرأ أبا عبد الله وأعلمه أنّه يصيبيني فرع في منامي ، قال : فقلت له : إنّ شهاباً يقرؤك ويقول لك : أنّه يصيبيني فرع في منامي ، قال : قل له فليزك ماله ، قال : فأبلغت شهاباً ذلك ، فقال لي : فتبلغه عني ؟ فقلت : نعم ، فقال : قل له إنّ الصبيان فضلاً عن الرجال ليعلمون أنّي أزكي مالي ، قال : فأبلغته ، قال أبو عبد الله عليه السلام : قل له أنّك تخرجها ولا تضعها في مواضعها <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في الكشي ، قال : حدّثني محمّد بن مسعود ، عن جبرئيل بن أحمد ، عن محمّد بن عيسى ، عن يونس ، عن مسمع كردين أبي سيّار ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : وأما شهاب ، فإنّه شرّ من الميتة والدم ولحم الخنزير <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما فيه أيضاً ، قال : محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني علي بن محمّد ، عن محمّد بن أحمد بن يحيى ، عن الحسن بن الحسين ، عن محمّد بن اسماعيل ، عن الحسين

(١) رجال النجاشي ص ٢٧ .

(٢) ايضاح الاشتباه ص ٣١٠ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٥٤٦ ح ٤ ، تهذيب الأحكام ٤ : ٥٢ ح ٧ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧١٢ برقم : ٧٨٠ .

بن بشّار الواسطي ، عن داود الرقيّ ، قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فذكر شهاب بن عبد ربّه ، فقال : والله الذي لا اله الا هو لأضلّه (١) ، والله الذي لا اله الا هو لأخبرنه (٢) .

ومنها : ما رواه فيه أيضاً عن محمد بن مسعود ، قال : حدّثني علي بن محمد ، قال : حدّثنا أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن هشام ، عن شهاب بن عبد ربّه ، قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا شهاب يكثر القتل (٣) في أهل بيت من قريش حتّى يدعى الرجل منهم الى الخلافة فيأبأها ، ثمّ قال : يا شهاب ولا تقل أنّي عنيت بني عتي هؤلاء ، فقال شهاب : أشهد أنّه عناهم (٤) .

ويمكن الجواب : أمّا عن الأوّل ، فلا نسلم دلالته على الذمّ ؛ لأنّه لما فهم من أمره عليه السلام بركة ماله أنّه عليه السلام اعتقد أنّه لا يزكي ضاق منه صدره ، فقال : إنّ الصبيان الى آخره ، أراد أنّه لم يترك الزكاة ، وأنّه أمر يعرفه كلّ أحد ، تحاشياً عمّا فهمه من كلامه عليه السلام . وأمّا غيره ، فأجاب عنه شيخنا الشهيد الثاني بأنّ طرق الذمّ ضعيفة ، فلا يجوز التعويل عليه .

أقول : الضعف في الثاني والثالث وان كان مسلماً ؛ لأنّ علي بن محمد الذي يروي عنه محمد بن مسعود العياشي هو علي بن محمد بن يزيد القميّ ، على ما يظهر من تتبع كلام الكشي في رجاله ، وهو غير مذكور في الرجال ، لكن الضعف في الأوّل غير مسلّم ؛ اذ ليس فيه ما يحتمل الضعف بسببه الاّ جبرئيل بن أحمد .

والظاهر أنّ حديثه معدود في الحسان ؛ لما يظهر من رجال الكشي أشدّ اعتداده عليه ، حتّى أنّه يعتمد على خطّه ، حيث قال في عدّة مواضع من رجاله : وجدت

(١) في الكشي : لأصله .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧١٣ - ٧١٤ برقم : ٧٨٦ .

(٣) في الكشي : المقليل .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧١٣ برقم : ٧٨٥ .

بخط جبرئيل بن أحمد . وقال شيخ الطائفة في رجاله : أنه كثير الرواية <sup>(١)</sup> . وهو كذلك على ما يظهر من التسبّع في رجال الكشي وغيره . وجعله الفاضل السميّ رحمه الله في الوجيزة ممدوحاً .

فالحقّ في الجواب أن يقال : إنّ حديثه وإن كان حسناً ، لكن لما كان في سنده جبرئيل بن أحمد ، وقوله لا يصلح لمعارضة قول النجاشي الثقة الضابط وغيره ، فالترجيح لجانب التوثيق ، مضافاً إلى ما في متنه ، لبعد صدور مثل هذا الكلام من المعصوم عليه السلام إلا أن يكون المراد شيئاً آخر غير ظاهره ، بأن يكون المراد أنّه شرّ من الميتة الخ عند العامة ، أو أراد بذلك الكلام الدالّ على مذمته صونه عن أذية العامة ، كما في شأن زرارة .

وأما الحديثان الأخيران ، فيمكن أن يقال مضافاً إلى ما مرّ ، من أنّ الضعف يمنع دلالتها على المذمة . أمّا أولاً ، فلأنّ قوله عليه السلام « لأضلّنه » كما يحتمل أن يكون بالضاد المعجمة واللام المشدّدة ، كذا يحتمل بالصاد المهملة من الصلة فيكون مدحاً له وعلى الأوّل يمكن منع دلالة على مذمته ، لقوله عليه السلام « لأخبرنه » إذ معنى قوله « لأضلّنه » أبقيه على الضلال ، ومعنى قوله « لأخبرنه » أي : أخبره بأنّ ذلك ممّا يوجب الضلالة . ويمكن أن يكون لأضلّنه ، أي : أقول له ما يوجب الضلالة لئلاّ يعرفه المخالفون ويؤذيه كما تقدّم . وعلى الثاني يمكن أن يكون لأخبرنه بالجيم من الجيران . وأمّا الثاني ، فيمكن أن يكون شهاب من أهل الأسرار ويكون مقصوده عليه السلام لا تقتل عند من ليس له أهليّة ذلك ، وقوله « أشهد أنّه عناهم » عند غيرهم .

تمّ استنساخ هذه الرسالة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في ( ١٧ ) جمادي الاولى سنة ( ١٤١٦ ) على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

رسالة  
في تحقيق الحال في عبد الحميد العطار وابنه

للعلامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي





## بسم الرحمن الرحيم

هذه مقالة في حال عبد الحميد بن سالم العطار ، وحال ابنه محمد بن عبد الحميد .  
فنقول : أمّا عبد الحميد ، فالظاهر أنه ثقة ، فقد وثقه العلامة وابن داود .  
قال العلامة في الخلاصة : عبد الحميد بن سالم العطار ، روى عن موسى عليه السلام  
وكان ثقة <sup>(١)</sup> .

وقال ابن داود : عبد الحميد بن سالم « ق - جنح » ثقة <sup>(٢)</sup> . وقال في باب الميم في  
ترجمة ابنه محمد بن عبد الحميد : روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام <sup>(٣)</sup> .  
فعلى هذا كان المناسب أن يعدّه في ترجمته من أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام أيضاً  
كما لا يخفى .

ولا يخفى أن ما ذكره في ترجمة ابنه محمد مطابق لما ذكره النجاشي في ترجمته ،  
حيث قال : محمد بن عبد الحميد بن سالم أبو جعفر ، روى عبد الحميد عن أبي الحسن  
موسى عليه السلام <sup>(٤)</sup> .

فما حكاه السيّد السند الأمير مصطفى في رجاله عنه ، قال : قال النجاشي عند  
ترجمة محمد بن عبد الحميد : محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر ، روى

---

(١) رجال العلامة ص ١١٦ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٢١ .

(٣) رجال ابن داود ص ٤٣٧ وليس فيه روايته عن أبي الحسن موسى عليه السلام .

(٤) رجال النجاشي ص ٣٣٩ .

عبد الحميد عن الصادق عليه السلام (١). فغير مطابق للواقع ، كما عرفت .

ثم أقول : ومما يؤمى الى وثاقة عبد الحميد المذكور ، الصحيح المروي في باب الزيادات من كتاب وصايا التهذيب ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار ، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع ، قال : ان رجلاً من أصحابنا مات ولم يوص ، فرفع أمره الى قاضي الكوفة ، فصير عبد الحميد بن سالم القيم بماله ، وكان رجلاً خلف ورثة صغاراً ومتاعاً وجواري ، فباع عبد الحميد المتاع ، فلما أراد بيع الجواري ، ضعف قلبه في بيعهن ، ولم يكن الميت صير اليه وصيته ، وكان قيامه بها بأمر القاضي لانهن فروج .

قال محمد : فذكرت ذلك لأبي جعفر عليه السلام ، فقلت : جعلت فداك يموت الرجل من أصحابنا ، فلا يوصي الى أحد ، وخلف جواري ، فيقيم القاضي رجلاً منا لبيعهن ، أو قال : يقوم بذلك رجل منا ، فيضعف قلبه لانهن فروج ، فما ترى في ذلك ؟ فقال : اذا كان القيم مثلك ومثل عبد الحميد فلا بأس (٢) .

وهذا الحديث رواه أيضاً في باب ابتياع الحيوان من مكاسب التهذيب ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن اسماعيل ، قال : مات رجل من أصحابنا ولم يوص ، فرفع أمره الى قاضي الكوفة ، فصير عبد الحميد القيم بماله ، وكان الرجل خلف ورثة صغاراً ومتاعاً ، فباع عبد الحميد المتاع ، فلما أراد عبد الحميد بيع الجواري ضعف قلبه في بيعهن اذ لم يكن الميت صير اليه وصيته الحديث (٣) .

ومما رواه في باب الوصايا يظهر أن محمد بن اسماعيل في هذا السند هو ابن بزيع ، وأن عبد الحميد هو ابن سالم . ولا يخفى أن شيخ الطائفة ذكر عبد الحميد بن سالم من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام كما علمت ، والنجاشي وغيره ذكروا أنه روى عن

(١) نقد الرجال ص ٣١٣ ، وفيه : عن الكاظم عليه السلام .

(٢) تهذيب الأحكام ٩ : ٢٤٠ - ٢٤١ ح ٢٥ .

(٣) تهذيب الأحكام ٧ : ٦٩ ح ٩ .

مولانا الكاظم عليه السلام . ومن الحديث المذكور يظهر أنه بقي الى زمن امامة مولانا الجواد عليه السلام ؛ اذ الظاهر أنه المراد من أبي جعفر عليه السلام فيه .

ولا يخفى أن أحمد بن محمد بن عيسى روى في الأول عن محمد بن اسماعيل بتوسط علي بن مهزيار ، وفي الثاني من غير واسطة ، وهو غير مضر .

وأما محمد بن عبد الحميد ، ففي النجاشي : محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر ، روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام ، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين ، له كتاب النوادر ، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان ، قال : حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى ، عن عبد الله بن جبلة عنه بالكتاب <sup>(١)</sup> .

قوله « وكان ثقة » فيه احتمالان :

أحدهما : أن يكون الضمير في « كان » عائداً الى عبد الحميد ، كما يقتضيه السياق .

والثاني : أن يعود الى ابنه ، ولا يبعد أن يقال : ان هذا هو الظاهر ؛ لكون العنوان فيه ، ولكون الضمير في قوله « له كتاب » الى آخره عائداً اليه ، ولعدم ذكره عبد الحميد بن سالم في باب العين ، وهو غير ملائم لكون التوثيق له ، فيكون « كان » عطفاً على قوله « روى » وبعد جعل المعطوف في مقام المعطوف عليه ، يكون الكلام في قوة أن يقال : محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر كان ثقة .

وكلام ابن داود أظهر في الدلالة عليه ، قال : محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر ، روى أبوه عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام ، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين <sup>(٢)</sup> .

ثم الظاهر منه أنه اعتقد أن محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار المكنى بأبي جعفر

(١) رجال النجاشي ص ٣٣٩ .

(٢) رجال ابن داود ص ٣٢١ .

متعدد ؛ لذكره آياه في عنوانين ، حيث قال : محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر « لم - جش » روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام <sup>(١)</sup> .

ثم قال : محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار أبو جعفر ، روى أبوه عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين <sup>(٢)</sup> .

وفيه ما لا يخفى ؛ لأنّ النجاشي لم يذكر محمد بن عبد الحميد بن سالم الآ في عنوان واحد ، وذكر في ترجمته أنّه من أصحابنا الكوفيين ، فالنسبة الى النجاشي في عنوان ، وذكر أصحابنا الكوفيين في عنوان آخر ، غير جيّد .

وأيضاً أنّ ما عزّاه الى « لم » لم نجده فيه ، وأنما المذكور فيه محمد بن عبد الحميد ، روى عنه ابن الوليد <sup>(٣)</sup> . ولم يذكر فيه محمد بن عبد الحميد العطار .

نعم ذكر في أصحاب مولانا العسكري عليه السلام محمد بن عبد الحميد العطار ، كوفي مولى بجيلة <sup>(٤)</sup> .

وذكر في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام محمد بن عبد الحميد العطار ، أبوه عبد الحميد بن سالم العطار مولى بجيلة <sup>(٥)</sup> .

ثم نقول : إنّ دلالة الكلام المذكور من ابن داود على كون التوثيق لابن أظهر من كلام النجاشي ؛ لقوله « روى أبوه » الى آخره ، فتأمل حتّى ينكشف لك وجه الأظهرية ، فقد ظهر ممّا ذكر أنّ كلام النجاشي وابن داود كليهما يقتضي الحكم بوثاقة محمد بن عبد الحميد .

وهكذا الحال كلام العلامة ، قال في الخلاصة : محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار

(١) رجال ابن داود ص ٣٢١ .

(٢) رجال ابن داود ص ٣٢١ .

(٣) رجال الشيخ ص ٤٣٧ .

(٤) رجال الشيخ ص ٤٠٢ .

(٥) رجال الشيخ ص ٣٦٤ .

أبو جعفر ، روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام ، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين <sup>(١)</sup> .

ولما ذكر عبد الحميد في باب العين ووثقه ، كما سمعت آنفاً ، يظهر منه في هذا المقام أن التوثيق المذكور فيه إنما هو للابن لا للأب ؛ لتوثيقه آياه في باب العين عند ترجمة الأب .

الآن يقال : إن الظاهر من كلامه في عبد الحميد أنه استفاد توثيقه من كلام النجاشي ، بناءً على جعله التوثيق في كلامه للأب لا للابن .

وذكر الكلام المشتغل على التوثيق في باب عنوان الابن وان لم يكن مناسباً حينئذ ، لكنه يكون مثل قوله « روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام » فقد ذكره في باب العين في ترجمة عبد الحميد كما علمت ، ومع ذلك أعاد ذكره هنا ، فليكن قوله « وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين » أيضاً كذلك .

ومما يقتضي توثيق الابن - أي : محمد بن عبد الحميد - مضافاً الى ما سلف ، تصحيح العلامة طريق الصدوق الى منصور بن حازم <sup>(٢)</sup> ، لاشتماله عليه .

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن منصور بن حازم ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رحمته الله ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور بن حازم الأسدي الكوفي <sup>(٣)</sup> .

تم استنساخ هذه الرسالة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم التاسع عشر من جمادي الأولى سنة ( ١٤١٦ ) هـ على يد العبد السيد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدسة .

(١) رجال العلامة ص ١٥٤ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٧٧ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٣٤ .



رسالة  
في العدة المذكورة في الكافي

للعامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عدّة الرواة والأخبار ، وزنة الجبال والأحجار والأشجار ، وصلاته على أكمل أنبيائه المختار ، وآله أمناء الله الأئمة الأطهار .

وبعد ، يقول العبد الراجي الى رحمة ربّه الغنيّ ابن محمّد نقي محمّد باقر الموسوي :  
قد أكثر ثقة الاسلام في الرواية بقوله « عدّة من أصحابنا » في كتابه الكافي ، فتارة يروي عنهم ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى . وأخرى يروي بواسطتهم عن أحمد بن محمّد بن خالد . ومرة عنهم عن سهل بن زياد .

فنقول : من المهمّ في هذا المقام معرفة أحوالهم لتشخيص حال الحديث ، فاعلم أنّ العدّة في المواضع الثلاثة مختلفة .

أما في الأوّل ، فعلى ما حكاه العلامة <sup>(١)</sup> قدّس الله روحه عنه خمسة نفر ، ثلاثة منهم ثقات هم : أحمد بن ادريس القميّ الأشعري ، وعلي بن ابراهيم القميّ ، ومحمّد بن يحيى العطار ، الذين وثّق الأوّل منهم شيخ الطائفة في الفهرست <sup>(٢)</sup> ، والنجاشي <sup>(٣)</sup> ، والعلامة في الخلاصة <sup>(٤)</sup> ، والعلامة السميّ المجلسي في الوجيزة <sup>(٥)</sup> .

---

(١) رجال العلامة ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) الفهرست ص ٢٦ .

(٣) رجال النجاشي ص ٩٢ .

(٤) رجال العلامة ص ١٦ .

(٥) رجال العلامة ص ١٤٨ .

والأخيرين منهم الآخرين<sup>(١)</sup>.

واثنان منهم لم يوثقوا ، وهما : داود بن كورة بالكاف المضمومة والواو الساكنة والراء المفتوحة ، على ما ضبطه العلامة<sup>(٢)</sup> ، وعلي بن موسى الكنداني ، لكن ذكر شيخ الطائفة في الرجال<sup>(٣)</sup> ، والفهرست<sup>(٤)</sup> ، أن داود بن كورة القمي بوب كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن عيسى ، كما ذكر النجاشي أنه بوب ذلك ، وكتاب المشيخة أيضاً للحسن بن محبوب ، وقال : له كتاب الرحمة في الوضوء والصلاة والزكاة والصوم والحج<sup>(٥)</sup> . فعلى هذا ينبغي أن يعدّ حديثه من الحسان ، فاهماله في الوجيزة ليس على ما ينبغي .

بقي الكلام في علي بن موسى الكنداني ، فنقول : والذي يظهر من النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى أنه علي بن موسى بن جعفر الكنداني<sup>(٦)</sup> .

الكندان على ما ضبطه العلامة في الخلاصة بضم الكاف والميم واسكان النون وفتح الذال المعجمة ، قال : قرية من قرى قم<sup>(٧)</sup> . ولم يذكر والاه مدحاً ولا ذماً ، لكن يظهر من رواية ثقة الاسلام عنه تعويله عليه .

وأما العدة في الثاني ، فعلى ما حكاه عنه أيضاً أربعة ، منهم علي بن ابراهيم الثقة المذكور ، والباقر بن علي بن الحسين ، وأحمد بن عبد الله بن أمية ، وعلي بن محمد بن عبد الله بن أذينة . ومنه يظهر أن محمد بن يحيى العطار ليس من جملة العدة الذين

(١) رجال العلامة ص ٢٦٠ و ٣٥٣ .

(٢) ايضاح الاشتباه ص ١٧٧ .

(٣) رجال الشيخ ص ٤٢٦ .

(٤) الفهرست ص ٦٨ .

(٥) رجال النجاشي ص ١٥٨ .

(٦) رجال النجاشي ص ٨٣ .

(٧) رجال العلامة ص ٢٥٨ .

يروى بواسطتهم عن البرقي .

فعلى هذا ما ذكره صاحب المنتقى ، حيث قال : والمستفاد من كلامه في الكافي أنّ محمّد بن يحيى أحد العدة ، وهو كاف في المطلوب ، وقد اتفق هذا البيان في أوّل حديث ذكره في الكتاب ، وظاهره أنّه أحال الباقي عليه ، ومقتضى ذلك عدم الفرق بين كون رواية العدة عن أحمد بن محمد بن عيسى ، وأحمد بن محمد بن خالد ، وإن كان البيان أنّما وقع في محلّ الرواية عن ابن عيسى ، فإنّه روى عن العدة عن ابن خالد بعد البيان بجملة يسيرة من الأخبار ، ويبعد مع ذلك كونها مختلفة ، بحيث لا يكون محمّد بن يحيى في العدة عن ابن خالد ، ولا يتعرّض مع ذلك للبيان في أوّل روايته عنه ، كما بيّن في أوّل روايته عن ابن عيسى <sup>(١)</sup> انتهى .

فهو وإن كان استنباطاً حسناً ، لكنّه أنّما يكون معوّلاً إذا لم يوجد ما يدلّ على خلافه ، وقد عرفت التصريح من ثقة الاسلام على ما حكاه العلامة عنه بخلافه ، فع ذلك التعويل على ما ذكره أنّما هو من قبيل الاجتهاد في مقابلة النصّ ، فلا تعويل عليه .

ثمّ إنّ تحقيق الحال في الجماعة المذكورة يستدعي التكلّم في تعيينهم وبيان أحوالهم .

فنقول : أمّا علي بن الحسين ، فالظاهر أنّه علي بن الحسين السعد آبادي ، الذي ضبطه العلامة بالذال المعجمة <sup>(٢)</sup> ؛ لأنّ شيخ الطائفة ذكر في رجاله أنّ الكليني روى عنه ، حيث قال في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام : علي بن الحسين السعد آبادي ، روى عنه الكليني ، وروى عنه الزراري وكان معلّمه <sup>(٣)</sup> .

ولأنّه روى عن أحمد بن محمد بن خالد ، على ما يظهر ممّا ذكره شيخ الطائفة في

(١) منتقى الجمان ١ : ٤٣ .

(٢) ايضاح الاشتباه ص ٢١٤ .

(٣) رجال الشيخ ص ٤٣٣ .

الفهرست ، حيث قال بعد أن ذكر أسامي كتب البرقي : أخبرنا بهذه الكتب كلها وجميع رواياته عدّة من أصحابنا ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان ، وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله ، وأحمد بن عبدون وغيرهم ، عن أحمد بن محمد بن سليمان الزراري ، قال : حدّثنا مؤدّبني علي بن الحسين السعدآبادي أبو الحسن القمي ، قال : حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله إلى آخر ما ذكره (١) .

وأحمد بن أبي عبد الله هو أحمد بن محمد بن خالد المذكور ، يظهر ذلك من طريق الصدوق إلى أحمد بن محمد البرقي ، وكذا من طريقه إلى اسحاق بن يزيد ، وإلى بزيع المؤدّن ، وإلى الحسن بن زياد الصيقل ، وإلى سليمان بن جعفر الجعفري ، وكذا من طريقه إلى سيف الثمار ، وإلى سعيد النقاش ، وإلى عبد العظيم بن عبد الله .

ومن طريقه إلى عبد الله بن فضالة ، وإلى فضيل بن يسار ، وإلى فضل بن أبي قرّة ، وإلى عمرو بن شمر ، وكذا إلى محمد بن عبد الله بن مهران ؛ إذ في جميعه ذلك روى علي بن الحسين السعدآبادي عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي .

وأما حاله فنقول : والذي يدلّ على مدحه أمور :

منها : ما صرّح به المجلسيّان من أنّه من مشايخ الاجازة .

أما المولى التقيّ المجلسي ، ففي شرحه على مشيخة الفقيه في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد (٢) ، وكذا في ترجمة فضيل بن يسار (٣) .

وأما العلامة السميّ المجلسي ، ففي الوجيزة (٤) وغيره ، وهو الظاهر ممّن حكى عن رسالة أبي غالب في آل أعين في ذكر طريقه إلى كتاب الشعر (٥) من المحاسن ،

(١) الفهرست ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) روضة المتّقين ١٤ : ٤٣ .

(٣) روضة المتّقين ١٤ : ٢٢٦ .

(٤) رجال العلامة ص ٢٥٩ .

(٥) في الرسالة : السفر .

وهو هذا : حدثني مؤدّي أبو الحسن علي بن الحسين السعد آبادي به وبكتب المحاسن اجازة عن أحمد بن أبي عبد الله عن رجاله (١) .

ومنها : كلام شيخ الطائفة في الرجال ، حيث قال : وروى عنه الزراري وكان معلّمه (٢) .

والزراري هو أحمد بن محمد بن سليمان ، كما عرفت ممّا حكينا عن الفهرست ، وفيه أنّه - أي : الزراري - شيخ أصحابنا في عصره وأستاذهم وفقههم وصنّف كتباً (٣) .

وفي رجاله في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام : ابن سنسن الزراري الكوفي نزيل بغداد ، يكنّى أبا غالب ، جليل القدر ، كثير الرواية ، ثقة ، روى عنه التلعكبري ، وسمع منه سنة أربعين وثلاثمائة (٤) .

وفي النجاشي : وكان أبو غالب شيخ العصابة في زمنه ووجههم (٥) .  
وصرّح بتوثيقه في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك ، حيث قال : وما أدري كيف روى عنه شيخنا النزيل الثقة أبو علي بن همام ، وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري رحمهما الله (٦) .

ومن كان هذا حاله لا يكون معلّمه إلا من العلماء الذين جلّ قدرهم ، وهو الظاهر من الكلام المذكور لأحمد بن محمد بن سليمان المذكور أيضاً ، حيث قال :

(١) رسالة أبي غالب الزراري ص ١٦٢ .

(٢) رجال الشيخ ص ٤٣٣ .

(٣) الفهرست ص ٣١ .

(٤) رجال الشيخ ص ٤١٠ .

(٥) رجال النجاشي ص ٨٤ .

(٦) رجال النجاشي ص ١٢٢ .

حدّثني مؤدّي أبو الحسن علي بن الحسين السعد آبادي الى آخره (١).

ومنها : ما صرّح به بعضهم من أنّه كثير الرواية ، وهو كذلك ، كما يظهر ذلك ممّا حكيناه عن مشيخة الفقيه ، وممّا ذكر يظهر أنّه لا يبعد أن يجعل حديثه من الصحاح . اعلم أنّ نسخ الخلاصة التي عثرنا بها مطبقة على علي بن الحسن (٢) ، ولا يبعد أن يكون ذلك من تصرّف النساخ ، لما عرفت من رواية علي بن الحسين عن البرقي ورواية ثقة الاسلام عنه ، ولم أجد من علماء الرجال من جعل ثقة الاسلام راوياً عن علي بن الحسن ، ولا علي بن الحسن راوياً عن البرقي ، بخلاف علي بن الحسين ، فقد عرفت أنّ شيخ الطائفة صرّح بأنّ الكليني يروي عنه . وأمّا رواية علي بن الحسين عن البرقي ، فهي أكثر من أن تحصى كما عرفت .

ويدلّ على المطلبين مضافاً الى ما ذكر ما في روضة الكافي عند رواية خطبة أمير المؤمنين عليه السلام ، حيث قال : علي بن الحسين المؤدّب وغيره ، عن أحمد بن محمّد بن خالد ، عن اسماعيل بن مهران الى آخر ما ذكر (٣) .

### تفنيه :

اعلم أنّ شيخ الطائفة في الفهرست (٤) ، والعلامة في الخلاصة (٥) ، ذكرا توقيعاً من مولانا أبي محمّد عليه السلام في أبي طاهر الزراري ، وذكر في الكنى أنّ أبا طاهر الزراري كنية لمحمّد بن عبيد الله بن أحمد بن محمّد بن سليمان ، الذي مرّ الكلام فيه ، فيتوهم من ذلك أن يكون التوقيع المذكور في ابن ابنه .

(١) رسالة أبي غالب الزراري ص ١٦٢ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٧٢ .

(٣) روضة الكافي ٨ : ١٧٠ ح ١٩٣ .

(٤) الفهرست ص ٣١ .

(٥) رجال العلامة ص ١٧ .

وبه صرح مولانا الفاضل ميرزا محمد في رجاله المتوسط ، حيث قال في ترجمة محمد بن عبيد الله بن أحمد ما هذا لفظه : وتقدم في جدّه أحمد بن محمد بن سليمان ذكر توقيع فيه : فأما الزراري رعاه الله ، يعني محمداً هذا<sup>(١)</sup> انتهى كلامه .

فأما الزراري رعاه الله في كلامه بيان للتوقيع ، والمراد أنّ التوقيع هذا ، وأشار بقوله « يعني محمداً هذا » الى أنّ مراده عليه السلام من الزراري محمد المذكور .

وفيه نظر ظاهر ؛ لأنّ المصرّح به في كلام النجاشي أنّ ولادة أحمد بن محمد بن سليمان في سنة خمس وثمانين ومائتين ، ووفاة مولانا أبي محمد الحسن عليه السلام في سنة ستين ومائتين ، فتكون وفاته عليه السلام قبل ولادة أحمد هذا بخمس وعشرين سنة ، فكيف يمكن أن يقال : إنّ التوقيع منه عليه السلام الى ابن ابنه ؟ .

والحقّ أنّه توهم نشأ من الاشتراك في الكنية ، ولما لم يذكر الفاضل المذكور في باب الكنى غير محمد بن عبيد الله بن أحمد المذكور ، بمعنى أنّه لم يجعل أباً طاهر الزراري كنية لغير محمد بن عبيد الله ، جعل التوقيع الوارد في أبي طاهر في محمد بن عبيد الله بن أحمد المذكور من غير ملاحظة الطبقات ، والغفلة من الانسان ولو كان من مشاهير الأعلام غير بعيدة .

والتحقيق أن يقال : إنّ التوقيع في محمد بن سليمان الذي هو والد أحمد المذكور ، فالتوقيع في الوالد لا في ابن الوالد ؛ لأنّ أباً طاهر الزراري كنية له ، كما ذكره النجاشي ، فهذا أنا أورد كلامه بالتام للتنبيه على حقيقة المرام .

قال : محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين أبو طاهر الزراري ، حسن الطريقة ، ثقة عين ، وله الى مولانا أبي محمد عليه السلام مسائل والجوابات ، له كتب ، منها كتاب الآداب والمواظ ، كتاب الدعاء ، أخبرنا محمد بن محمد وغيره ، قالوا ، حدّثنا أبو غالب أحمد بن محمد بن سليمان ، قال : أخبرني أبي بها ، ومات محمد

بن سليمان في سنة احدى وثلاثمائة ، وكان مولده سبع وثلاثين ومائتين <sup>(١)</sup> انتهى .  
 والتوقيع المذكور في كلام الفهرست ينبغي أن يقال : أنه في هذا الرجل ، لا في من  
 ذكره مولانا الفاضل المذكور ، وفي الكلام المذكور من النجاشي قرائن عليه :  
 منها : ذكر أبي طاهر الزراري كنية له .

ومنها : ما ذكره أن له الى مولانا أبي محمد عليه السلام مسائل والجوابات .  
 ومنها : ما ذكره من تاريخ ولادته ، حيث قال : مولده سبع وثلاثين ومائتين ،  
 فيكون عمره حين وفاة مولانا أبي محمد عليه السلام ثلاث وعشرين سنة ، وعاش بعده  
 احدى وأربعين سنة . وهكذا ينبغي تحقيق الحال في المقام ، وهو من ارشاد الله الموفق  
 العلام .

بقي الكلام في الاثنين الباقيين من العدة ، وهما : أحمد بن عبد الله بن أمية ، وعلي  
 بن محمد بن عبد الله بن أذينة .

فنقول : أما أحمد بن عبد الله بن أمية ، فهو غير معنون في كتب الرجال ، ولم نجد  
 فيه ما يدل على مدحه إلا ما تراه من رواية ثقة الاسلام ، بل اكثاره في الرواية عنه ،  
 ويظهر منه اعتياده عليه .

واحتمل بعضهم أنه أحمد بن عبد الله بن بنت البرقي ، لما يظهر من شيخ الطائفة في  
 الفهرست في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد أنه يروي عنه ، حيث قال بعد ذكر كتب  
 البرقي ما هذا لفظه : أخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الحسن بن حمزة العلوي الطبري ،  
 قال : حدثنا أحمد بن عبد الله بن بنت البرقي ، قال حدثنا جدّي أحمد بن محمد <sup>(٢)</sup> .  
 بأن يكون أمية في بيان العدة تصحيف ابنته ، ويكون الأصل أحمد بن عبد الله ابن  
 ابنته ، ويكون هذا لقباً لأحمد المذكور ، فيكون عبد الله ابن بنته ، ونسب أحمد الى

(١) رجال النجاشي ص ٣٤٧ .

(٢) الفهرست ص ٢٢ .



جده .

ولما كانت رواية أحمد بن عبد الله على تقدير كون عبد الله ابن بنت البرقي عنه بعيدة ، احتتمل بعض الأعلام كون عبد الله صهرًا للبرقي على بنته ، ويكون أحمد ابن بنت البرقي من غير واسطة .

وهذا الاحتمال لا يخفى ما فيه من الاشكال ؛ لأنّ الظاهر من الكلام المذكور في الفهرست ، حيث قال : حدّثنا أحمد بن عبد الله ابن بنت البرقي . أنّ عبد الله هو ابن بنت البرقي . وكذا من طريق الصدوق الى محمّد بن مسلم ، حيث قال : وما كان فيه عن محمّد بن مسلم ، فقد رويته عن علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن جدّه أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه محمّد بن خالد الخ<sup>(١)</sup> . فاحتمال كون عبد الله صهرًا للبرقي ينافي كونه ابنًا له ، وجعل ابن أحمد بن أبي عبد الله صفة لأحمد ، مع منافاته للظاهر جدًّا ، ينافي ما هو المعهود من علماء الرجال من هذا التقرير كما لا يخفى ، فارتكاب ذلك الاستبعاد أولى من هذا بمراتب .

وأما علي بن محمّد بن عبد الله بن أذينة ، فهو أيضاً غير معنون في الرجال ، لكن الظاهر من رواية ثقة الاسلام عنه تعويله عليه أيضاً ، مضافاً الى أنّ مجهولتيهما غير مضرة فيما نحن فيه ؛ لما عرفت من كون علي بن ابراهيم الثقة من جملة العدة هنا أيضاً .

### تنبيه :

اعلم أنّ هذه العدة هم الذين يروي عنهم ثقة الاسلام من غير واسطة ، ويروي بواسطتهم عن أحمد بن محمّد بن خالد ، فعلى هذا ما في باب الحركة والانتقال من أصول الكافي ، حيث قال : عنه ، عن عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد بن

خالد<sup>(١)</sup>. لا يخفى ما فيه .

ثم إنّ الضمير في قوله « عنه » عائد الى علي بن محمد الذي من جملة العدّة الذين يروي بواسطتهم عن سهل ، فلا يبعد أن يقال : إنّ لفظة « عنه » و « عن » بعدها زائدة من النسخ . بقي الكلام في :

### حال العدّة المتوسّطة بين ثقة الاسلام وسهل بن زياد

فنقول : أنّهم أيضاً على ما ذكر في الخلاصة أربعة : علي بن محمد بن علان ، ومحمد بن أبي عبد الله ، ومحمد بن الحسن ، ومحمد بن عقيل الكليني<sup>(٢)</sup> .

قال مولانا الفاضل الاستربادي : اتّفقت النسخ على علي بن محمد بن علان . والموجود في الرجال : علي بن محمد المعروف بعلان ، فكأنّه علي بن محمد بن علان . والظاهر أنّ محمد بن أبي عبد الله هو محمد بن جعفر الأسدي الثقة ، وأنّ محمد بن الحسن هو الصّقار ، فلا يضّرّ اذن ضعف سهل ، مع وجود ثقة مع سهل في مرتبته . وأيضاً اتّفاق الجماعة المذكورة على الكذب بعيد جداً<sup>(٣)</sup> . انتهى كلامه رفع الله مقامه . توضيح المرام من هذا الكلام يستدعي التكلّم في مقامين :

### المقام الأوّل

#### في وجه ظهور هؤلاء في من ذكر

فنقول : إنّ المراد أنّ علي بن محمد بن علان في المقام هو علي بن محمد بن ابراهيم بن أبان الرازي الكليني المعروف بعلان ؛ لأنّ رواية ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن محمد ، وروايته عن سهل بن زياد أكثر من أن تحصى ، وهنا كذلك ؛ لأنّ الكلام في

(١) أصول الكافي ١ : ١٢٦ ح ٥ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٧٢ .

(٣) منهج المقال ص ٤٠١ .

العدة عن سهل ، ويشهد له ملاحظة الطبقة ، كما ستقف عليه .

وأما الكلام في أن ما وجد في عبارة العلامة ، وهو علي بن محمد بن علان ، هل هو صحيح أو لا ؟ الظاهر من الفاضل المذكور الثاني . ويمكن أن يقال بالأول بناءً على أن يكون العلان لقب الأربعة : محمد بن ابراهيم ، وابنه علي بن محمد بن ابراهيم ، وأخيه أحمد بن ابراهيم ، وابنه ابراهيم .

أما الأول ، فلما في رجال الشيخ في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام ، حيث قال : محمد بن ابراهيم المعروف بعلان الكليني خير <sup>(١)</sup> . ومثله في الخلاصة <sup>(٢)</sup> .

وأما الثاني ، فلما ذكره النجاشي ، حيث قال : علي بن محمد بن ابراهيم بن أبان الرازي الكليني المعروف بعلان <sup>(٣)</sup> . ومثله في الخلاصة <sup>(٤)</sup> .

وأما الثالث ، فلما في رجال الشيخ في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام أيضاً ، قال : أحمد بن ابراهيم المعروف بعلان الكليني خير فاضل من أهل الري <sup>(٥)</sup> . ومثله في الخلاصة <sup>(٦)</sup> .

وأما الرابع ، فقد تبّه عليه الفاضل الأستاذ أعلى الله تعالى مقامه ، حيث قال : والظاهر أنه لقب ابراهيم نفسه <sup>(٧)</sup> . فعلى هذا علي بن محمد بن ابراهيم متحد مع علي بن محمد بن علان ، تارة ذكر والد محمد باسمه كما في الرجال ، وأخرى بلقبه كما في بيان العدة ، فلا اشتباه .

(١) رجال الشيخ ص ٤٣٩ .

(٢) رجال العلامة ص ١٤٨ .

(٣) رجال النجاشي ص ٢٦٠ .

(٤) رجال العلامة ص ١٠٠ .

(٥) رجال الشيخ ص ٤٠٧ .

(٦) رجال العلامة ص ١٨ .

(٧) التعليقة على منهج المقال ص ٤٠٦ .

والحاصل أنّ الظاهر أنّ علي بن محمّد الذي من جملة العدّة هو علي بن محمّد بن ابراهيم بن أبان الرازي الكليني ، لما عرفت من أنّ رواية ثقة الاسلام عن علي بن محمّد الذي يروي عن سهل بن زياد أكثر من أن تحصى ، وعلي بن محمّد هذا هو علي بن محمّد بن ابراهيم المذكور ؛ لأنّه الذي صرّح به جماعة من العلماء ، ولشهادة الطبقة ؛ لأنّه كان في زمن الغيبة الصغرى ومات فيها .

قال النجاشي : له كتاب أخبار القائم ، قال : وقتل علانّ في طريق مكّة ، وكان استأذن صاحب السيف فخرج : توقّف عنه في هذه السنة ، فخالف <sup>(١)</sup> .

تحقيق الحال يستدعي أن يقال : أنّ الذي يحضرنى الآن من رواية ثقة الاسلام عن علي بن محمّد على ثلاثة أنحاء :

منها : الرواية عنه من غير تقييد ، سواء روى بواسطته عن سهل بن زياد ، وهو الأكثر كما لا يخفى على من تتبّع موارد قليلة من الكافي أصوله وفروعه ، أم لا وهو أقلّ من الأوّل ، ومنه ما في باب العقل والجهل منه ، حيث قال : علي بن محمّد ، عن أحمد بن محمّد بن خالد الى آخره <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب الردّ الى الكتاب ، قال : علي بن محمّد ، عن يونس <sup>(٣)</sup> .  
ومنه : ما في باب الأخذ بالسنة ، قال : علي بن محمّد ، عن أحمد بن محمّد البرقي <sup>(٤)</sup> .

ومنه : ما في باب اللباس من كتاب الصلاة منه ، قال في أربعة مواضع من الباب : علي بن محمّد ، عن عبد الله بن اسحاق العلوي <sup>(٥)</sup> . وغير ذلك من الموارد التي يطّلع

(١) رجال النجاشي ص ٢٦١ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٢٨ ح ٣٣ .

(٣) أصول الكافي ١ : ٥٩ ح ٣ ، وفيه تأمل .

(٤) أصول الكافي ١ : ٧٠ ح ١١ .

(٥) فروع الكافي ٣ : ٣٩٧ ح ٢ و ٥ ح ١١ و ١٦ .

عليها المتبّع .

ومنها : الرواية عنه مقيّداً بأبن عبد الله ، كما في باب العقل والجهل منه ، حيث قال : علي بن محمّد بن عبد الله ، عن ابراهيم بن اسحاق الأحمر <sup>(١)</sup> .

وباب فضل العلم ووجوب طلبه ، قال : علي بن محمّد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمّد بن خالد <sup>(٢)</sup> .

وباب حقّ العالم ، قال : علي بن محمّد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمّد ، عن محمّد بن خالد <sup>(٣)</sup> .

وباب رواية الكتب والحديث ، قال : علي بن محمّد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمّد <sup>(٤)</sup> .

ومنه : ما في باب النوادر من طهارة الكافي ، حيث قال : علي بن محمّد بن عبد الله ، عن ابراهيم بن اسحاق الأحمر <sup>(٥)</sup> . وغير ذلك من الموارد المتكرّرة .

ومنها : الرواية عنه مقيّداً بأبن بندار ، كما في باب السواك من كتاب الطهارة ، حيث قال : علي بن محمّد بن بندار ، عن ابراهيم بن اسحاق الأحمر <sup>(٦)</sup> .

وفي باب الخضاب من كتاب الزيّ والتجمل منه ، : علي بن محمّد بن بندار ، عن ابراهيم بن اسحاق <sup>(٧)</sup> .

وفي باب الفيروزج من الكتاب المذكور : علي بن محمّد بن بندار ، عن ابراهيم بن

(١) أصول الكافي ١ : ١١ ح ٨ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٣١ ح ٦ .

(٣) أصول الكافي ١ : ٣٧ ح ١ .

(٤) أصول الكافي ١ : ٥٢ ح ٨ .

(٥) فروع الكافي ٣ : ٦٩ ح ١ .

(٦) فروع الكافي ٣ : ٢٣ ح ٧ .

(٧) فروع الكافي ٦ : ٤٨٢ ح ١٢ .

اسحاق الأحمر (١).

وفي باب اللباس من الكتاب : علي بن محمد بن بNDAR ، عن أحمد بن أبي عبد الله (٢).

وفي باب النيز من كتاب الأشربة : محمد بن الحسن ، وعلي بن محمد بن بNDAR جميعاً ، عن إبراهيم بن اسحاق (٣).

وفي باب من اضطرّ الى الخمر للدواء من الكتاب : علي بن محمد بن بNDAR ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن عدة من أصحابنا (٤).

وفي باب الأسوقة وفضل سوق الحنطة من كتاب الأطعمة : علي بن محمد بن بNDAR وغيره ، عن أحمد بن أبي عبد الله (٥).

وفي الباب أيضاً : علي بن محمد بن بNDAR ، عن أحمد بن أبي عبد الله (٦).

وفي باب البصل : علي بن محمد بن بNDAR ، عن أبيه (٧). وغير ذلك من الموارد التي لا يخفى على المتتبع .

والظاهر أنّ علي بن محمد بن بNDAR وعلي بن محمد بن عبد الله واحد ، عبد الله اسم جدّه ، وبNDAR لقبه ، والدليل عليه كلام النجاشي في ترجمة الولد والوالد .

قال في الأول : علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي المعروف أبوه بماجيلويه ، يكنى أبا الحسن ، ثقة فاضل فقيه أديب ، رأى أحمد بن محمد البرقي

(١) فروع الكافي ٦ : ٤٧٢ ح ٢ .

(٢) فروع الكافي ٦ : ٤٤٢ ح ٨ .

(٣) فروع الكافي ٦ : ٤١٧ ح ٧ .

(٤) فروع الكافي ٦ : ٤١٤ ح ٩ .

(٥) فروع الكافي ٦ : ٣٠٦ ح ٧ .

(٦) فروع الكافي ٦ : ٣٠٥ ح ٤ .

(٧) فروع الكافي ٦ : ٣٧٤ ح ٣ .

وتأدّب عليه ، وهو ابن بنته ، وصنّف كتباً<sup>(١)</sup> .

وفي الثاني : محمد بن أبي القاسم عبيد الله بن عمران الجنابي البرقي أبو عبد الله الملقّب ما جيلويه ، وأبو القاسم يلقّب بNDAR ، سيّد من أصحابنا القمّيين ، ثقة عالم فقيه ، عارف بالأدب والشعر والغريب ، وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقي على ابنته ، وابنه علي بن محمد منها ، وكان أخذ عنه العلم والأدب<sup>(٢)</sup> انتهى .

ومقتضى ما ذكره أنّ علي الذي هو ابن بنت البرقي والده محمد ، وأبو القاسم كنية جدّه ، واسم جدّه عبد الله ، ولقبه بNDAR ، وما جيلويه لقب محمد .

فعلى هذا يكون علي بن محمد بن عبد الله وعلي بن محمد بن بNDAR واحد ، تارة يذكر جدّه باسمه ، وأخرى بلقبه ، فعدم مذكوريّة علي بن محمد بن بNDAR في الرجال غير مضرّ ؛ لثبوت التوثيق لعلي بن محمد بن عبد الله من النجاشي والعلامة ، وقد عرفت أنّه وعلي بن محمد بن بNDAR واحد .

ومما ذكر تبين أنّ عبد الله في ترجمة الابن ، وعبيد الله في ترجمة الوالد ليس على ما ينبغي ، وإنّ علي بن أبي القاسم في الأوّل نسبة الى الجدّ ، والمقصود علي بن محمد بن أبي القاسم ، كما في الخلاصة . والعلامة - أحله الله تعالى محلّ الكرامة - مع تصريحه في ترجمة الابن بعبد الله أيضاً أتى في ترجمة الوالد بعبيد الله ، ونسب عبد الله الى القيل<sup>(٣)</sup> .

ومما يؤيد اتّحادهما هو أنّ في الغالب يروي علي بن محمد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد البرقي ، أو عن إبراهيم بن اسحاق ، وعلي بن محمد بن بNDAR كذلك ، فلاحظ ما أوردناه من الموارد المذكورة .

إذا تحقّق ذلك نقول : إنّ علي بن محمد في أوّل سند الكافي اثنان ، وكلاهما ثقة ، فلا

(١) رجال النجاشي ص ٢٦١ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٥٣ .

(٣) رجال العلامة ص ١٠٠ و ١٥٧ .

يَهْمُنَا البحث عن التعيين ، مع أَنَّهُ يمكن أَن يقال : أَنَّ الراوي عن سهل هو علي بن مُحَمَّد بن ابراهيم المعروف بعلَّان ؛ لا طَرَاد عادة ثقة الاسلام باطلاق علي بن مُحَمَّد حال الرواية عنه ، بخلاف ما اذا كانت الرواية عن غيره ، فَإِنَّه قد يطلقه ، وقد يَقَيِّده بابن بندار ، أو ابن عبد الله ، وهو الأكثر .

ومنه يظهر أَنَّ الراوي عن سهل غير ابن بندار ، فهو العلَّان . ويؤَيِّده كون العلَّان رازياً كسهل بن زياد ، ولَمَّا كانت الرواية في العِدَّة عن سهل ، نقول : أَنَّهُ العلَّان ، مضافاً الى ما عرفت من أَنَّ احتمال الاشتراك غير مضرّ .

وأما كون المراد بِمُحَمَّد بن أَبِي عبد الله هو مُحَمَّد بن جعفر الأسدي ، فلما صرَّح به النجاشي والعلامة - قدس الله تعالى روحهما - في ترجمة مُحَمَّد بن جعفر المذكور ، من أَنَّهُ يقال له : مُحَمَّد بن أَبِي عبد الله <sup>(١)</sup> .

فعلى هذا يكون مُحَمَّد بن جعفر الأسدي ، ومُحَمَّد بن أَبِي عبد الله واحداً ، تارة ذكر والده بالاسم ، وأخرى بالكنية ، لكن هذا انما يجدي فيما نحن فيه اذا انضمَّ اليه ما وجد في كلام ثقة الاسلام من الرواية تارة عن مُحَمَّد بن جعفر الأسدي ، عن مُحَمَّد بن اسماعيل البرمكي ، وأخرى عن مُحَمَّد بن أَبِي عبد الله عنه .

قال في باب حدوث العالم : حدَّثني مُحَمَّد بن جعفر الأسدي رحمته الله ، عن مُحَمَّد بن اسماعيل البرمكي الرازي <sup>(٢)</sup> .

وفي باب الحركة والانتقال : مُحَمَّد بن أَبِي عبد الله ، عن مُحَمَّد بن اسماعيل البرمكي <sup>(٣)</sup> . وروايته عن مُحَمَّد بن أَبِي عبد الله عن مُحَمَّد بن اسماعيل أكثر . ومما ذكر يظهر أَنَّ المراد منه مُحَمَّد بن جعفر الأسدي .

(١) رجال النجاشي ص ٣٧٣ ورجال العلامة ص ١٦٠ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٧٨ ح ٣ .

(٣) أصول الكافي ١ : ١٢٥ ح ١ .



وفي باب الاستطاعة : محمد بن أبي عبد الله ، عن سهل بن زياد <sup>(١)</sup> .

وفي الباب الذي قبله : محمد بن أبي عبد الله وغيره ، عن سهل بن زياد <sup>(٢)</sup> .

وبعد ملاحظة ذلك مع ما ذكر يتضح المرام ، لما عرفت أنَّ الكلام في العدة الذين يروي بواسطتهم عن سهل بن زياد . وأيضاً الظاهر من تتبع الرجال أنَّ محمد بن أبي عبد الله اثنان .

أحدهما : هو محمد بن جعفر الأسدي ، لما عرفت من النجاشي والعلامة أنَّهما ذكرا في ترجمته أنه يقال له : محمد بن أبي عبد الله .

والثاني : ذكره شيخ الطائفة في الفهرست حيث قال : محمد بن أبي عبد الله ، له كتاب ، الى أن قال : روينا كلّها بهذا الاسناد ، عن حميد ، عن أبي اسحاق بن ابراهيم بن سليمان بن حيّان الخزّاز عنه <sup>(٣)</sup> . وحميد في السند هو حميد بن زياد ، كما يظهر ذلك مع قوله « بهذا الاسناد » ممّا ذكره قبل ذلك في ترجمة محمد بن خالد ، قال : له كتاب ، أخبرنا جماعة عن أبي الفضل ، عن حميد بن زياد ، عن ابن سليمان بن حيّان أبي اسحاق الخزّاز عنه .

وليس المراد من محمد بن أبي عبد الله الذي يروي عنه ثقة الاسلام في ضمن العدة أو غيرها هو الثاني ؛ لأنّ طبقته مقدّمة على طبقة ثقة الاسلام ؛ لأنّ وفاة حميد بن زياد الذي يروي عن ابراهيم بن سليمان الذي يروي عن محمد بن أبي عبد الله المذكور قبل وفاة ثقة الاسلام بتسع عشرة سنة ، فيبعد ذلك ثقة الاسلام لابراهيم بن سليمان المذكور ، فكيف لمن يروي ابراهيم عنه ، ويظهر هذه الدعوى من ملاحظة تاريخ الوفاة فيها .

قال النجاشي في ترجمة حميد بن زياد : أخبرنا الحسين بن عبيد الله ، قال : حدّثنا

(١) أصول الكافي ١ : ١٦٢ ح ٣ .

(٢) أصول الكافي ١ : ١٥٩ ح ١٢ .

(٣) الفهرست ص ١٥٣ .

أحمد بن جعفر بن سفيان ، عن حميد بكتبه ، قال أبو المفضل الشيباني : أجازنا سنة عشرة وثلاثمائة . وقال أبو الحسن علي بن حاتم : لقيته سنة ستّ وثلاثمائة ، وسمعت منه كتابه الرجال قراءة وأجاز لنا كتبه ، ومات حميد سنة عشرة وثلاثمائة <sup>(١)</sup> . وقد ذكر في ترجمة ثقة الاسلام أنّه مات في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة <sup>(٢)</sup> ، فلا يكون المذكور في صدر سند الكافي هذا الرجل .

بخلاف محمّد بن جعفر الأسدي الذي قد عرفت أنّه يقال له : محمّد بن أبي عبد الله أيضاً ، فإنّه كان في عصر ثقة الاسلام ، وتاريخ وفاته بعد تاريخ وفاة حميد بن زياد المذكور ، كما يظهر ممّا حكاه النجاشي في ترجمته ، حيث قال : أخبرنا أبو العباس بن نوح ، قال : حدّثنا الحسن بن حمزة ، قال : حدّثنا محمّد بن جعفر الأسدي بجميع كتبه ، قال : ومات أبو الحسين محمّد بن جعفر ليلة الخميس لعشر خلون من جمادي الأولى سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة <sup>(٣)</sup> .

ان قيل : يمكن أن يورد هنا نظير ما أوردته في السابق ، بأن يقال : كما قلتم لا يمكن أنّ يكون محمّد بن أبي عبد الله الذي يروي عنه ثقة الاسلام من ذكره شيخ الطائفة في الفهرست لما ذكرت ، نقول : لا يمكن أنّ يكون محمّد بن جعفر الأسدي أيضاً ؛ لأنّ النجاشي أورد في ترجمته ما يدلّ على أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى يروي عنه ، فهو مقدّم في الطبقة على أحمد بن محمّد بن عيسى الذي لا يروي عنه ثقة الاسلام الأبواسطة ، فكيف يمكن روايته عنّ يروي عنه أحمد بن غير واسطة ؟ قلنا : هذا التوهّم وان كان ممّا يتوهّم من كلام النجاشي في بادي الرأي ، لكن العارف بطبقات الرواة ينكشف لديه الحال ، ويدري أنّه ليس بمراد من المقال ، فها أنا أورد كلامه بالتام ليتبيّن حقّ المرام ، فأقول :

(١) رجال النجاشي ص ١٣٢ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٧٧ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٧٣ .

قال النجاشي : محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي ، أبو الحسين الكوفي ، ساكن الري ، يقال له : محمد بن أبي عبد الله ، كان ثقة ، صحيح الحديث ، إلا أنه روى عن الضعفاء ، وكان يقول بالجبر والتشبيه ، وكان أبوه وجهاً ، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى ، له كتاب الجبر والاستطاعة ، أخبرنا أبو العباس بن نوح ، قال : حدثنا الحسن بن حمزة ، قال : حدثنا محمد بن جعفر الأسدي بجميع كتبه <sup>(١)</sup> .

وذكر قوله « روى عنه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى » في ترجمة محمد بن جعفر ، وإن توهم أرجاعه إليه ، لا سيما بعد كونه من دأب علماء الرجال وخصوصاً بعد عود الضمير في قوله « له كتاب الجبر والاستطاعة » إليه ؛ لأنّ الظاهر أنّ هذا الكتاب للابن لا للأب .

والظاهر أنّ هذا الكتاب هو الذي ذكره شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمة محمد بن جعفر حيث قال : محمد بن جعفر الأسدي ، يكنى أبا الحسين ، له كتاب الردّ على أهل الاستطاعة <sup>(٢)</sup> .

لكن الظاهر أنّ الضمير في « عنه » في قوله « روى عنه » عائد الى أبوه في قوله « وكان أبوه وجهاً » بل هو مقطوع به عند من له تتبع بالأخبار ، ولذا ترى العلامة مع ذكره هذا الكلام في ترجمة الولد ذكره فيما قبل في ترجمة الوالد ، حيث قال : جعفر بن محمد بن عون الأسدي ، وجه روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى <sup>(٣)</sup> .

بقي الكلام في حاله ، فنقول : الذي يظهر من النصوص المروية في إكمال الدين <sup>(٤)</sup> ،

(١) رجال النجاشي ص ٣٧٣ .

(٢) الفهرست ص ١٥١ .

(٣) رجال العلامة ص ٣٣ .

(٤) حكي شيخنا الصدوق في إكمال الدين ( ص ٤٨٨ ) هكذا : محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عليه السلام ، عن سعد بن عبد الله ، عن علي بن محمد الرازي ، عن نصر بن الصباح البلخي ، قال : كان بمرور كاتب كان للخوزستاني - سماء لي نصر - واجتمع عنده ألف دينار

وكتاب الغيبة للشيخ، أنه من الأجلة العظام.

قال شيخ الطائفة: وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل، منهم أبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي رحمته الله، أخبرنا أبو الحسين بن أبي الجيد القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن صالح بن أبي صالح، قال: سألتني بعض الناس في سنة تسعين ومائتين قبض شيء، فامتنعت من ذلك وكتبت أستطلع الرأي، فأتاني الجواب: بالري محمد بن جعفر العربي فليدفع إليه، فإنه من ثقاتنا.

قال: وروى محمد بن يعقوب الكليني، عن أحمد بن يوسف الشاشي، قال: قال لي محمد بن الحسن الكاتب المروزي: وجهت الى حاجز الوشاء مائتي دينار، وكتبت الى الغريم بذلك، فخرج الوصول، وذكر أنه كان له قبلي ألف دينار وأني وجهت اليه مائتي دينار، وقال: ان أردت أن تعامل أحداً، فعليك بأبي الحسين الأسدي بالري، فورد الخبر بوفاة حاجز رحمته الله بعد يومين أو ثلاثة، فأعلمته بموته فاغتم، فقلت له: لا تغتم، فإن لك بالتوقيع اليك دالتين: أحدهما اعلامه أياك أن المال ألف دينار. والثاني: أمره أياك بمعاملة أبي الحسين الأسدي، لعلمه بموت حاجز.

---

للناحية فاستشارني، فقلت: أبعث بها الى الحاجز، فقال: هو في عنقك ان سألتني الله عز وجل عنه يوم القيامة، فقلت: نعم، قال نصر: ففارقته على ذلك، ثم انصرفت اليه بعد سنتين، فلقيته فسألته عن المال، فذكر أنه بعث من المال بمائتي دينار الى الحاجز، فورد عليه وصولها والدعاء له، وكتب اليه: كان المال ألف دينار، فبعثت بمائتي دينار، فان أحببت أن تعامل أحداً فاعامل الأسدي بالري. قال نصر: وورد علي نعي حاجز، فجزعت من ذلك جزعاً شديداً واغتممت له، فقلت له: ولم تغتم وتجزع وقد من الله اليك بدالتين قد أخبرك بمبلغ المال وقد نعي اليك حاجزاً مبتدءاً « منه ».

وهذا الاسناد عن أبي جعفر محمد بن علي بن نوبخت ، قال : عازمت على الحجّ وتهيأت ، فورد عليّ : نحن لذلك كارهون . فضاقت صدري واغتصمت وكتبت : أنا مقيم بالسمع والطاعة : غير أنّي مغتمّ بتخلّفي عن الحجّ ، فوقع : لا يضيقنّ صدرك ، فإنّك تحجّ من قابل . فلمّا كان من قابل استأذنت ، فورد الجواب ، فكتبت : انّي عادلّت محمد بن العباس وأنا واثق بديانته وصيانيته ، فورد الجواب : الأسدي نعم الدليل ، فان قدم فلا تختر عليه ، قال : فقدم الأسدي ، فعادلته .

محمد بن يعقوب ، عن علي بن محمد ، عن محمد بن شاذان النيشابوري ، قال : اجتمع عندي خمسمائة درهم تنقص عشرون درهماً ، فلم أحبّ أن ينقص هذا المقدار ، فوزنت من عندي عشرون درهماً ، ودفعتها الى الأسدي ، ولم أكتب بخبر نقصانها وانّي أتممتها من مالي ، فورد الجواب : قد وصلت الخمسمائة التي لك فيها عشرون (١) .

قال شيخ الطائفة بعد أن أورد الحكايات المذكورة ما هذا لفظه : ومات الأسدي على ظاهر العدالة ، لم يتغيّر ولم يطعن عليه في شهر ربيع الآخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة (٢) .

وفي كمال الدين ، قال : حدّثنا أبو جعفر محمد بن محمد الخزاعي رحمته الله ، قال : حدّثنا أبو علي بن أبي الحسين الأسدي ، عن أبيه ، قال : ورد عليّ توقيع من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري رحمته الله ابتداءً لم يتقدّمه سؤال : بسم الله الرحمن

---

(١) روى شيخنا الصدوق هذه الحكاية في كمال الدين ص ٥٠٩ ، حيث قال : حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار رحمته الله قال : حدّثنا أبي ، قال : حدّثنا محمد بن شاذان بن نعيم الشاذاني ، قال : اجتمعت عندي خمسمائة درهم ينقص عشرين ، فوزنت من عندي عشرين درهماً ودفعتها الى أبي الحسين الأسدي رحمته الله ولم أعرفه أمر العشرين ، فورد الجواب : قد وصلت الخمسمائة درهم التي لك فيها عشرون درهماً « منه » .

الرحيم ، لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من استحلّ من مالنا درهماً .  
قال أبو الحسين الأسدي عليه السلام : فوقع في نفسي أنّ ذلك في من استحلّ من مال  
الناحية درهماً دون من أكل منه غير مستحلّ له ، وقلت في نفسي : إنّ ذلك في جميعه  
من استحلّ محرّماً ، فأبى فضل في ذلك للحجّة عليه السلام على غيره ؟ قال : فوالذي بعث  
محمّداً عليه السلام بالحقّ بشيراً ، لقد نظرت بعد ذلك في التوقيع ، فوجدته قد انقلب الى ما  
وقع في نفسي : بسم الله الرحمن الرحيم ، لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من  
أكل من مالنا درهماً حراماً .

قال أبو جعفر محمّد بن محمّد الخزاعي عليه السلام : أخرج الينا أبو علي بن أبي الحسين  
الأسدي هذا التوقيع حتّى نظرنا فيه وقرأناه <sup>(١)</sup> .

إذا علمت ذلك نقول : إنّ قول النجاشي بأنّه كان يقول بالجبر والتشبيه يعارضه  
قول شيخ الطائفة ، حيث ذكر تارة بأنّه من الأبواب ، وأخرى بأنّه كان في زمن  
السفراء أقوام ثقات ، الى أن قال : منهم أبو الحسين محمّد بن جعفر الأسدي .  
ولا يخفى ما في هذا الكلام من الدلالة على شدّة تعويله عليه ، حيث جعله أولاً  
من جملة الثقات ، ثمّ اكتفى بذكره عن غيره . ومرة ثالثة بأنّه مات الأسدي على  
ظاهر العدالة لم يتغيّر ولم يطعن عليه . ولا يبعد أن يكون هذا الكلام تعريضاً على  
النجاشي ، حيث حكم بأنّه كان يقول بالجبر والتشبيه .

والحاصل أنّ الترجيح لقول الشيخ : لأنّ كلامه أدلّ وأبلغ في المدح ، ولأنّ  
الظاهر من ثقة الاسلام الذي كان معاصراً للأسدي أنّ له عليه كمال التعويل  
والاعتماد ، حيث أكثر الرواية عنه ، وذكره مترجماً عليه ، حيث قال في باب حدوث  
العالم : حدّثني محمّد بن جعفر الأسدي عليه السلام <sup>(٢)</sup> . ولم يحضرنى الآن من ذكره كذلك .

(١) كمال الدين ص ٥٢٢ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٧٨ ح ٣ وليس فيه الترحّم .

وذكر بعض الأعلام أنه من أستاذة ومشايخه ، فلو كان ممن يقول بالجبر والتشبيه كيف لم يطلع عليه تلميذه ثقة الاسلام ، واطلع عليه النجاشي المتأخر عنه بكثير ، حيث لم يرو عن ثقة الاسلام إلا بواسطتين .

وأيضاً أن شيخنا الصدوق مع كون ولادته في الغيبة الصغرى ، وكان أبوه معاصراً للأسدي يذكره مترضياً ويروي عنه بواسطة واحدة .

قال في مشيخة الفقيه : وما كان فيه عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي عليه السلام ، فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى ، ومحمد بن أحمد الشيباني ، والحسين بن ابراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب رضي الله عنهم ، عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي الكوفي عليه السلام (١) .

وقد حكى المولى التقي المجلسي - قدس الله روحه - عن بعض الفضلاء المتبحرين أنه قد ذكر أن أهل قم على الجبر والتشبيه سوى محمد بن بابويه . وذكر المولى التقي أن الوجه في تلك النسبة أن الصدوق اذا ذكر خبراً يدل على أحدهما يأوله وهم لا يأولونه : إما بناءً على الظهور ، أو بناءً على عدم جرأتهم بأن يأولوا بآرائهم ، بل يقولون محملاً أن له محملاً يعلمه المعصومون الى آخر ما ذكره .

فلو كان الأسدي ممن يقول بالجبر والتشبيه كيف يذكره الصدوق الذي هذا حاله مع قرب عهده به مترضياً .

وأيضاً أن ثقة الاسلام قد روى عن محمد بن جعفر الأسدي ما يدل على فساد القول بالتشبيه وبطلانه ، ففي باب النهي عن الجسم والصورة ، عن محمد بن الحسن ، عن سهل بن زياد ، عن حمزة بن محمد ، قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن الجسم والصورة ، فكتب : سبحان من ليس كمثله شيء لا جسم ولا صورة . قال :

ورواه محمد بن أبي عبد الله ، إلا أنه لم يسم الرجل <sup>(١)</sup> .

وروى أيضاً في الباب ، عن محمد بن أبي عبد الله ، عما ذكره ، عن علي بن العباس ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن محمد بن حكيم ، قال : وصفت لأبي إبراهيم عليه السلام قول هشام بن سالم الجواليقي وحكيته له قول هشام بن الحكم أنه جسم ، فقال : إن الله لا يشبهه شيء ، أي فحش أو خناء أعظم من قول من يصف خالق الأشياء بجسم أو صورة أو بخلقه أو بتحديد وأعضاء ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً <sup>(٢)</sup> .

وفي الباب أيضاً ، عن محمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن اسماعيل ، عن الحسين بن الحسن ، عن بكر بن صالح ، عن الحسن بن سعيد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن محمد بن زياد ، قال : سمعت يونس بن ظبيان ، يقول : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ، فقلت له : إن هشام بن الحكم يقول قولاً عظيماً ، ألا أي أختصر لك منه أحرفاً ، فزعم أن الله جسم ؛ لأن الأشياء شيان : جسم ، وفعل الجسم ، فلا يجوز أن يكون الصانع بمعنى الفعل ، ويجوز أن يكون بمعنى الفاعل .

فقال أبو عبد الله عليه السلام : ويله أما علم أن الجسم محدود متناه ، والصورة محدودة متناهية ، فإذا احتمل الحدّ احتمل الزيادة والنقصان وإذا احتمل الزيادة والنقصان كان مخلوقاً ، قال : قلت : فما أقول ؟ قال : لا جسم ولا صورة ، وهو مجسم الأجسام ومصوّر الصور لم يتجزّء ولم يتناه ، ولم يتزايد ولم يتناقص ، لو كان كما يقولون لم يكن بين الخالق والمخلوق فرق ، ولا بين المنشئ والمنشأ لكن هو المنشئ ، فرّق بين من جسّمه وصوّره وأنشأه ، إذ كان لا يشبهه شيء ولا يشبهه هو شيئاً <sup>(٣)</sup> .

ومن يروي هذه الروايات الدالة على فساد القول بالتشبيه كيف يمكن أن ينسب

(١) اصول الكافي ١ : ١٠٤ ح ٢ .

(٢) اصول الكافي ١ : ١٠٥ ح ٤ .

(٣) اصول الكافي ١ : ١٠٦ ح ٦ .



اليه أنه قائل به ؟ وهكذا الحال في القول بالجبر ، فإنّ ثقة الاسلام روى عنه ما يدلّ على فسادِه .

ففي باب الجبر والقدر عن محمد بن أبي عبد الله ، عن حسين بن محمد ، عن محمد بن يحيى ، عن حمّنه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين ، قال : قلت : وما أمر بين أمرين ؟ قال : مثل ذلك رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته ، فتركته ففعل تلك المعصية ، فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية <sup>(١)</sup> .

هذا مع أنّك قد عرفت من الحكايات السابقة المروية في كمال الدين وكتاب الغيبة للشيخ ، أنّ لهذا الشخص عند مولانا صاحب عليه آلاف التحية والشرف منزلة وجلالة ، ومن جملتها قوله صلوات الله عليه « محمد بن جعفر العربي فليدفع اليه فإنّه من ثقاتا » . ولو لم يكن له إلاّ هذا لكفاه فخراً وعزّاً وشرفاً ، ومعلوم أنّ من كان يقول بالجبر والتشبيه لا يكون ثقة عنده صلوات الله عليه ، فالظاهر أنّ حكم النجاشي بذلك لما قاله بعض الأعلام من روايته الأخبار الدالة على المذهبين في كتابه .

فكيف كان الظاهر أنّ الرجل من الثقات والأجلاء المعتمدين ، ولذا ترى العلامة السمي المجلسي رحمه الله وثقه في الوجيزة <sup>(٢)</sup> من غير أن يبرز قدحاً فيه .

ثمّ اعلم أنّ الذي يظهر من ثقة الاسلام أنّ محمد بن جعفر الذي يروي عنه في صدر سند الكافي اثنان : محمد بن جعفر الأسدي ، ومحمد بن جعفر الرزاز .

وحكى المحقق الأستاذ أعلى الله مقامه عن البلغة أنّه حكى عن بعض مشايخه توهم اتّحاده مع الأسدي <sup>(٣)</sup> وهو غير صحيح ؛ لأنّ الأسدي يكنّى بأبي الحسين

(١) اصول الكافي ١ : ١٦٠ ح ١٣ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٩٦ .

(٣) التعليقة على منهج المقال ص ٢٨٨ .

والرّزّاز بأبي العبّاس ، وأيضاً قد عرفت أنّ الأسدي توفّي في سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة ، وستعرف أنّ الرّزّاز توفّي سنة عشرة وثلاثمائة ، ولعلّ الداعي لنوهم الاتحاد عدم عنوان الرّزّاز في كلام النجاشي وشيخ الطائفة ، لكنّه لا التفات اليه بعد أن قام الدليل على التعدّد .

مضافاً الى أنّ الرّزّاز وان لم يكن معنوياً في رجال النجاشي ، لكن ذكره في رجاله في كثير من التراجم ، منها : في ترجمة أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي ، حيث قال : له كتب منها كتاب الجامع ، قرأناه على أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله رحمته ، قال : قرأته على أبي غالب أحمد بن محمّد الزراري ، قال : حدّثني به خال أبي محمّد بن جعفر <sup>(١)</sup> انتهى . ومحمّد بن جعفر هنا هو الرّزّاز كما ستقف عليه .

ومنها : في ترجمة سيف بن عميرة ، قال : له كتاب يرويه جماعات من أصحابنا ، أخبرني الحسين بن عبيد الله ، عن أبي غالب الزراري ، عن جدّه وخال أبيه محمّد بن جعفر ، عن محمّد بن خالد الطيالسي عن سيف بكتابه <sup>(٢)</sup> .

ومنها : في ترجمة عبد الله بن أبي عبد الله محمّد بن خالد بن عمر الطيالسي ، قال : ولعبد الله كتاب نوادر ، أخبرنا عدّة من أصحابنا عن الزراري عن محمّد بن جعفر عنه بكتابه <sup>(٣)</sup> .

ومنها : في ترجمة عبد الله بن عمر بن بكّار الحنّاط ، قال : له كتاب ، أخبرنا محمّد بن محمّد ، قال : حدّثنا أبو غالب أحمد بن محمّد ، قال : حدّثنا أبي محمّد بن جعفر ، قال : حدّثنا يحيى بن زكريّا ، عن عبد الله بن عمر بكتابه <sup>(٤)</sup> .

ومنها : في ترجمة عبيد الله بن الوليد ، قال : له كتاب يرويه عنه جماعة ، أخبرني

(١) رجال النجاشي ص ٧٥ .

(٢) رجال النجاشي ص ١٨٩ .

(٣) رجال النجاشي ص ٢١٩ .

(٤) رجال النجاشي ص ٢٢٨ .

عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سليمان، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب (١).

ومنها: في ترجمة عبد الرحمن بن أبي نجران، قال: له كتب كثيرة، قال أبو العباس: لم أر منها إلا كتابه في البيع والشراء، إلى أن قال: أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا علي بن حاتم، عن محمد بن جعفر الرزاز، عن عبد الله بن محمد بن خالد (٢).

ومنها: في ترجمة عبد الرحمن بن بدر، قال: له كتاب، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد الزراري، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا يحيى بن زكريا اللؤلؤي (٣).

ومنها: في ترجمة عبد الملك، قال: له كتاب، إلى أن قال: أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا علي بن حاتم، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن خالد (٤).

ومنها: في ترجمة القاسم بن خليفة، قال: له كتاب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أبو غالب أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا يحيى بن زكريا اللؤلؤي (٥).

ومنها: في ترجمة محمد بن عيسى، حيث قال: وذكر محمد بن جعفر الرزاز أنه سكن سوق العطش (٦).

(١) رجال النجاشي ص ٢٣١.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٣٥.

(٣) رجال النجاشي ص ٢٣٨.

(٤) رجال النجاشي ص ٢٣٩.

(٥) رجال النجاشي ص ٣١٥.

(٦) رجال النجاشي ص ٣٣٤.

ومنها : في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى ، قال : أخبرنا الحسين بن موسى ، قال :  
حدثنا جعفر بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن جعفر الرزاز ، قال : حدثنا محمد بن  
أحمد<sup>(١)</sup> . والمراد محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي .

ومنها : في ترجمة محمد بن البهلول ، قال : له كتاب ، أخبرنا محمد بن محمد ، قال :  
حدثنا محمد بن جعفر الرزاز ، قال : حدثنا يحيى بن زكريا اللؤلؤي<sup>(٢)</sup> .

ومنها : في ترجمة موسى بن عمر بن بزيع ، قال : له كتاب ، أخبرنا محمد بن محمد ،  
قال : حدثنا أبو غالب أحمد بن محمد الزراري ، قال : حدثنا محمد بن جعفر  
الرزاز<sup>(٣)</sup> . وغير ذلك من التراجم الأخر .

ويظهر من جملة من التراجم المذكورة أن محمد بن جعفر الرزاز هو خال محمد بن  
محمد بن سليمان الزراري ، كما هو الظاهر مما حكى عن رسالة أبي غالب الى ابن ابنه  
أبي طاهر في آل أعين : وجدتي أم أبي فاطمة بنت جعفر بن محمد ، الى أن قال :  
وأخوها أبو العباس محمد بن جعفر الرزاز ، وهو أحد رواة الحديث ومشايخ الشيعة ،  
وكان له أخ اسمه الحسن بن جعفر . الى أن قال : وكان مولد محمد بن جعفر سنة ست  
وثلاثين ومائتين ، ومات سنة عشر وثلاثمائة<sup>(٤)</sup> . فعلى هذا لا وجه لتوهم  
الاتحاد أصلاً .

إذا تحقّق ذلك نقول : أنه اختلفت عادة ثقة الاسلام في الرواية عن هذا الرجل ،  
فتارة يذكر بالاسم والكنية واللقب جميعاً ، ومنه : ما في باب تفسير طلاق السنة  
والعدة من كتاب الطلاق من الكافي ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد

(١) رجال النجاشي ص ٣٤٩ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٧٠ .

(٣) رجال النجاشي ص ٤٠٩ .

(٤) رسالده أبي غالب الزراري ص ١٤٠ - ١٤١ .

الجبار ، ومحمد بن جعفر أبو العباس الرزاز ، عن أيوب بن نوح <sup>(١)</sup> .  
وما في باب المطلقة التي لم يدخل بها ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، وأبو العباس محمد بن جعفر الرزاز ، عن أيوب بن نوح <sup>(٢)</sup> .  
وتارة يقتصر على اللقب فقط ، ومنه : ما في باب التي لا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره ، قال : الرزاز ، عن أيوب بن نوح ، وأبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار <sup>(٣)</sup> .  
وما في باب طلاق المريض ونكاحه ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، والرزاز ، عن أيوب بن نوح <sup>(٤)</sup> . وفي باب الوكالة في الطلاق أيضاً مثل ما ذكر <sup>(٥)</sup> .  
ومرة يجمع بين الكنية واللقب ، ومنه : ما في باب طلاق التي لم يدخل بها ، حيث قال : أبو العباس الرزاز ، عن أيوب بن نوح <sup>(٦)</sup> .  
وما في باب أنّ المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ، قال : أبو العباس الرزاز ، عن أيوب بن نوح ، وأبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار <sup>(٧)</sup> .  
وفي باب المتوفى عنها زوجها ، قال : حميد ، عن سماعة ، وأبو العباس الرزاز ، عن أيوب بن نوح <sup>(٨)</sup> .

(١) فروع الكافي ٦ : ٦٤ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٦ : ١٠٦ ح ١ .

(٣) فروع الكافي ٦ : ٧٦ ح ٣ ، وفيه : محمد بن جعفر الرزاز .

(٤) فروع الكافي ٦ : ١٢١ ح ٣ .

(٥) فروع الكافي ٦ : ١٢٩ ح ١ .

(٦) فروع الكافي ٦ : ٨٤ ح ٦ .

(٧) فروع الكافي ٦ : ١٠٤ ح ١ .

(٨) فروع الكافي ٦ : ١١٩ ح ١٠ .

وتارة يجمع بين الاسم والكنية ، ومنه : ما في باب المبارات ، قال : أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، ومحمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، وأبو العباس محمد بن جعفر ، عن أيوب بن نوح ، وحيد بن زياد <sup>(١)</sup> .

وما في باب المرأة يبلغها موت زوجها أو طلاقها ، حيث قال : أبو العباس محمد بن جعفر ، عن أيوب بن نوح <sup>(٢)</sup> .

وتارة يجمع بين الاسم واللقب ، ومنه : ما في باب ما يجوز من الوقف والصدقة والنحل والهبة ، حيث قال : محمد بن جعفر الرزاز ، عن محمد بن عيسى <sup>(٣)</sup> .  
وأيضاً في الباب : محمد بن جعفر الرزاز ، عن محمد بن عيسى <sup>(٤)</sup> .

ومنه : ما في باب الرهن ، قال : محمد بن جعفر الرزاز ، عن محمد بن عبد الحميد <sup>(٥)</sup> .

وتارة يقتصر على الاسم فقط ، ومنه : ما في باب مدمن الخمر في باب آخر منه ، قال : محمد بن جعفر ، عن محمد بن عبد الحميد <sup>(٦)</sup> .

والحاصل أن الاحتمالات العقلية بملاحظة الاختصار بكل من الاسم واللقب والكنية والتركيب من الثلاثة والاثنتين يرتقى الى سبعة ، وقد وجدنا الرواية من ثقة الاسلام بجميعها الا الاختصار بالكنية فقط ، فإنه لم يحضرني حين الكتابة ، فاذا وردت الرواية من ثقة الاسلام عن محمد بن جعفر ، فان كان مقروناً بأبي العباس أو الرزاز أو الأسدي فلا اشتباه .

(١) فروع الكافي ٦ : ١٤٣ ح ٥ .

(٢) فروع الكافي ٦ : ١٤٩ ح ١ .

(٣) فروع الكافي ٧ : ٣٧ ح ٣٣ .

(٤) فروع الكافي ٧ : ٣٧ ح ٣٥ .

(٥) فروع الكافي ٧ : ٢٣٦ ح ١٨ .

(٦) فروع الكافي ٦ : ٤٠٥ ح ٢ .

وان كان مطلقا ، فان كانت الرواية عن محمد بن عبد الحميد ، أو عن أيوب بن نوح ، أو محمد بن عيسى ، أو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، أو عبد الله بن محمد بن خالد بن عمر الطيالسي ، أو محمد بن خالد المذكور ، أو يحيى بن زكريا اللؤلؤي ، أو محمد بن يحيى بن عمران ، فالظاهر أنه الرزاز .

وان كانت الرواية عن محمد بن اسماعيل البرمكي ، أو محمد بن اسماعيل فقط ، أو البرمكي كذلك ، فهو الأسدي ، وان كان الغالب اذا كانت الرواية عن الأسدي يذكر أباه بالكنية هكذا : محمد بن أبي عبد الله . ولا يبعد أن يكون الوجه فيه رفع الاشتباه .

### تنبيه :

اعلم أن الغالب أن محمد بن أبي عبد الله هذا هو الذي يروي عنه ثقة الاسلام غير واسطة ، وربما يرى في الكافي ما يتوهم منه أنه يروي معها ، ومن ذلك ما في الحركة والانتقال من أصوله ، حيث قال : وعنه ، عن محمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن اسماعيل <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في الباب المذكور أيضاً ، حيث قال : وعنه ، عن محمد بن جعفر الكوفي ، عن محمد بن عيسى <sup>(٢)</sup> .

فنقول : أما الأول ، فالظاهر أن لفظة « عنه » فيه زائدة ؛ اذ المذكور قبله في ذلك الباب ليس إلا محمد بن أبي عبد الله ، فارجاع الضمير اليه مع ذكر عن محمد بن أبي عبد الله يوجب الاتحاد بين الراوي والمروي عنه ، وحمل محمد بن أبي عبد الله على غير الأسدي ينافية الرواية عن محمد بن اسماعيل .

وأما الثاني ، فإن الضمير في « عنه » فيه عائد الى علي بن محمد ، عن سهل

(١) أصول الكافي ١ : ١٢٥ ح ٣ .

(٢) أصول الكافي ١ : ١٢٦ ح ٤ .

المذكور متصلاً به . وعلي بن محمد هذا قد عرفت أنه العلان ، ورواية ثقة الاسلام عن كل منها من غير واسطة أكثر من أن تحصى كما عرفت ، إلا أنهما لما كانا في طبقة واحدة ، فلا يبعد رواية أحدهما عن الآخر ، وذلك كما أن رواية ثقة الاسلام عن كل من محمد بن يحيى العطار ومحمد بن الحسن أي الصفار ، من غير واسطة كثيرة ، ومع ذلك قد يروي ثقة الاسلام عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن الصفار .

وأما كون المراد بمحمد بن الحسن هو الصفار ، فلكونه في طبقة ثقة الاسلام ، وعمر بعد موته بتسع أو ثمان وثلاثين سنة ؛ لأن النجاشي والعلامة قالوا : إن محمد بن الحسن هذا مات في سنة تسعين ومائتين <sup>(١)</sup> . وقد تقدّم أن موت ثقة الاسلام في سنة تسع وعشرين أو ثمان وعشرين وثلاثمائة .

وأيضاً أن رواية ثقة الاسلام عن محمد بن الحسن في أول سند الكافي أكثر من أن تحصى ، ولم يقيد في شيء من المواضع . ويظهر من عدم تقييده في موضع تقييد أنه واحد ، وهو : إما الصفار ، أو غيره . والغير الذي يحتمل أن يكون ذلك هو الذي يروي عنه الكشي ، وهو محمد بن الحسن البرناني ، ونحوه ممن كان في طبقة . ويبعد في الغاية أن يقتصر ثقة الاسلام في الرواية عن محمد بن الحسن البرناني مع مجهولية حاله ، ولم يرو عن الصفار الذي هو من أعظم المحدثين والعلماء ، وكتبه معروفة مثل بصائر الدرجات ونحوه . وأيضاً قد أكثر ثقة الاسلام في الرواية عن محمد بن الحسن ، وعلي بن محمد بن بندار عن ابراهيم بن اسحاق .

منه : ما في باب قلّة عدد المؤمنين من الأصول ، حيث قال : محمد بن الحسن ، وعلي بن محمد بن بندار ، عن ابراهيم بن اسحاق <sup>(٢)</sup> .

ومنه : ما في باب الخصاب من كتاب الزيّ والتجمل من الفروع ، قال : علي بن

(١) رجال النجاشي ص ٣٥٤ ، رجال العلامة ص ١٥٧ .

(٢) أصول الكافي ٢ : ٢٤٢ ح ٤ .



محمّد بن بندار ، ومحمّد بن الحسن ، عن ابراهيم بن اسحاق <sup>(١)</sup> .  
ومنه : ما في باب النبذ من كتاب الأثرية ، قال : محمّد بن الحسن ، وعلي بن محمّد  
بن بندار جميعاً ، عن ابراهيم بن اسحاق <sup>(٢)</sup> . و ابراهيم بن اسحاق هو ابراهيم بن  
اسحاق الأحمر ، للتصريح به في كثير من المواضع .  
وقد ذكر شيخ الطائفة في الفهرست في ترجمة ابراهيم هذا ، أنّ محمّد بن الحسن  
الصفّار يروي عنه ، حيث قال بعد أن أورد جملة من كتبه ، ما هذا لفظه : أخبرنا بها  
أبو الحسن بن أبي جيد القمّي ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن محمّد بن الحسن  
الصفّار ، عن ابراهيم <sup>(٣)</sup> انتهى .  
وأيضاً أنّ محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد الذي يكون وفاته بعد وفاة ثقة  
الاسلام بأربع عشرة سنة ، لما في النجاشي من أنّ محمّد بن الحسن بن الوليد مات في  
سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة <sup>(٤)</sup> . وقد مرّ عن النجاشي أنّ وفاة ثقة الاسلام في سنة  
تسع وعشرين وثلاثمائة ، يروي عن الصفّار ، كما صرّح به شيخ الطائفة في رجاله ،  
فرواية ثقة الاسلام عنه أولى .

## المقام الثاني

### في توضيح التفريع المذكور في العبارة

وهو قوله « فلا يضّرّ اذن ضعف سهل مع وجود ثقة مع سهل في مرتبته » فإنّ  
الذي يظهر في بادي النظر أنّه لا وجه له ؛ لوضوح أنّ الجماعة المذكورة في مرتبة  
سهل ، بل هم الراوون عنه ، فوثاقهم لا تتأثر بعد تسليم الضعف في سهل كما لا يخفى .

(١) فروع الكافي ٦ : ٤٨٢ ح ١٢ .

(٢) فروع الكافي ٦ : ٤١٧ ح ٧ .

(٣) الفهرست ص ٧ .

(٤) رجال النجاشي ص ٣٨٣ .

ويمكن أن يقال : أنّ التفريع المذكور جواب عن سؤال مقدّر . تقريره : هو أنّ التجسّم في تعيين العدة الذين يروون عن سهل ، وكونهم عبارة عن الجماعة الثقات المذكورة ، ممّا لا ثمرة له بعد ثبوت الضعف في سهل الذي هم يروون عنه ؛ لكون الضعف فيه كافياً في الحكم بضعف الحديث ، سواء كانت العدة ثقات أم لا .

أجاب بما حاصله : أنّه بعد تعيين العدة ، وكونهم عبارة عن الثقات المذكورين ، لا يضّرّ حينئذ ضعف سهل فيما اذا وجد ثقة مع سهل في مرتبته وطبقته .

ويؤيد هذا المعنى قوله « مع سهل » اذ لو كان المراد المعنى الأوّل لا حاجة اليه ، بل المناسب حينئذ أن يقول : فلا يضّرّ اذن ضعف سهل لوجود ثقة في مرتبته ، كما لا يخفى . والى المعنى الذي ذكرناه أشار من سمع منه في الحاشية ، حيث قال : أي ان وجد معه ثقة فلا يضّرّ ضعفه .

وحاصل المعنى هو أنّه قد يتفق وجود ثقة أو ممدوح مع سهل في طبقته في سند الحديث ، فحينئذ تكون رواية العدة عن كلّ من سهل وذلك الثقة ، فبعد ثبوت الوثاقة للعدة لا يكون ضعف سهل حينئذ مضراً .

كما في باب تنقّل أحوال القلب من الأصول ، حيث روى عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، وعدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، ومحمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد (١) .

وكذا في الباب الذي بعده ، حيث روى عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، ومحمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد (٢) . حيث وحّد أحمد بن محمّد - وهو ابن عيسى الثقة - في مرتبة سهل ، وفيه تأمل .

والحقّ أن يمثّل بما في باب مدمن الخمر من كتاب الأشربة من الفروع ، حيث

(١) أصول الكافي ٢: ٤٢٣ ح ١ .

(٢) أصول الكافي ٢: ٤٢٥ ح ٤ .

روى عن عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، ويعقوب بن يزيد <sup>(١)</sup> . ونحوه مما اتفق وجود ثقة في طبقة سهل ، ويكون مثل ذلك .

كما في باب ما يلزم من يحفر البئر من كتاب ديات الكافي : عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، وابن أبي نجران الخبر <sup>(٢)</sup> .

ويتوجه عليه أنه بناءً على هذا المعنى ينبغي أن يقال : فلا يضراً ذن ضعف سهل مع وجود ثقة في مرتبته ، وكذا فوجه الى المعصوم عليه السلام . ويمكن أن يقال : إن سهلاً لما كان مشهوراً بالضعف وكان المفروض وجوده في السند اختص بالذكر .

### تتميم :

ومما ينبغي التنبيه عليه في المقام أمور :

الأول : لا يخفى أن مقتضى ما حكاها العلامة - قدس الله تعالى روحه - في الفائدة الثالثة من الفوائد المذكورة في آخر الخلاصة ، انحصار رواية ثقة الاسلام بواسطة العدة عن هؤلاء الثلاثة المذكورة ، أي : أحمد بن محمد بن عيسى ، وأحمد بن محمد بن خالد ، وسهل بن زياد .

حيث قال : الفائدة الثالثة ، قال الشيخ الصدوق محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في أخبار كثيرة : عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى . قال : والمراد بقولي « عدة من أصحابنا » محمد بن يحيى ، وعلي بن موسى الكمندانى ، وداود بن كورة ، وأحمد بن إدريس ، وعلي بن إبراهيم بن هاشم .

قال : وكلها ذكرته في كتابي المشار اليه « عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي » فهم : علي بن إبراهيم ، وعلي بن محمد بن عبد الله بن أذينة ، وأحمد بن

(١) فروع الكافي ٦ : ٤٠٥ ح ٩ .

(٢) فروع الكافي ٧ : ٣٥٠ ح ٦ .

عبد الله بن أمية ، وعلي بن الحسن .

قال : وكلما ذكرته في كتابي المشار اليه « عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد » فهم : علي بن محمّد بن علّان ، ومحمّد بن أبي عبد الله ، ومحمّد بن الحسن ، ومحمّد بن عقيل الكليني <sup>(١)</sup> . انتهى ما في الخلاصة .

ولا يخفى توهم الانحصار المذكور منه ، لكنّه ليس بمستقيم ؛ لأنّنا وجدنا من تتبّع الكافي أنّه كما يروي بواسطة العدّة عن هؤلاء الثلاثة المذكورة ، يروي بواسطتها عن غيرهم أيضاً .

ومنه : ما في باب النهي عن الاسم من الأصول ، حيث قال : عدّة من أصحابنا ، عن جعفر بن محمّد ، عن ابن فضال ، عن الريّان بن الصلت ، قال : سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام يقول وسئل عن القائم عليه السلام فقال : لا يرى جسمه ولا يسمّى اسمه <sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك : ما في الباب الذي بعده ، وهو باب في الغيبة ، حيث قال : عدّة من أصحابنا ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد الى آخره <sup>(٣)</sup> .

وروى بعده بحديث ، فقال : عدّة من أصحابنا ، عن سعد بن عبد الله ، عن أيوب بن نوح الى آخره <sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك أيضاً ما في باب أنّه ليس شيء من الحقّ في أيدي الناس إلّا ما خرج من عند الأئمة عليهم السلام حيث قال : عدّة من أصحابنا ، عن الحسين بن الحسن بن يزيد الى آخره <sup>(٥)</sup> .

ومنه : ما في باب البطيخ من كتاب الصيد والذبائح والأطعمة ، حيث قال : عدّة

(١) رجال العلامة ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٣٣٣ ح ٣ .

(٣) أصول الكافي ١ : ٣٤١ ح ٢٣ .

(٤) أصول الكافي ١ : ٣٤١ ح ٢٥ .

(٥) أصول الكافي ١ : ٤٠٠ ح ٦ .

من أصحابنا ، عن علي بن ابراهيم ، عن ياسر الخادم . هكذا رأيت في ثلاث نسخ من الكافي ، وفي بعض النسخ ليس فيه عدة من أصحابنا ، بل روى فيه عن علي بن ابراهيم <sup>(١)</sup> . كما هو المجهود ، فإنه لم يحضرن في رواية ثقة الاسلام عن علي بن ابراهيم مع الوساطة ، بل المجهود المعروف المتكرر الوقوع في الكافي روايته عنه من غيرها ، فيمكن أن يقال : أنه من زيادة النسخ ، وان كان بعيداً جداً .

ومنه : ما في أواسط روضة الكافي ، قال : عدة من أصحابنا ، عن صالح بن أبي حماد ، عن اسماعيل بن مهران الى آخره <sup>(٢)</sup> .

ثم أقول : قد وجد روايته عن العدة ، عن ابن أبي نجران ، كما في باب ما يلزم من يحفر البئر من زيادات الكافي ، قال : عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، الى أن قال : ابن أبي نجران ، عن مثنى الحنّاط ، عن زرارة <sup>(٣)</sup> .

والمراد عدة من أصحابنا ، عن ابن أبي نجران ، كما لا يخفى على المطلع بعادة ثقة الاسلام . ويمكن أن يقال : ان الأمر وان كان كذلك ، لكن العدة لما كانت عين العدة عن سهل لم يقتصر الى الذكر .

والحاصل أنه وجدنا رواية ثقة الاسلام عن العدة في المواضع الثلاثة أو الأربعة بل الخمسة المذكورة ، ولم يعلم مما حكاها العلامة عنه حال العدة فيها .

ويمكن أن يقال : انّ التعرّض في بيان العدة في المواضع الثلاثة الأوّل لكثرة دورانها في الكافي كما لا يخفى ، بخلاف غيرها فإنه نادر ، فتأمل .

والثاني : ربّما عبر ثقة الاسلام في أوّل السند بلفظ « جماعة » ولا يبعد أن يقال : ان كانت الرواية عن جماعة عن أحمد بن محمد بن عيسى ، فالمراد بهم العدة المذكورة .

(١) فروع الكافي ٦ : ٣٦١ ح ١ .

(٢) روضة الكافي ٨ : ١٥٧ ح ١٤٩ .

(٣) فروع الكافي ٧ : ٣٥٠ ح ٧ .

ومن ذلك : ما في عزائم السجود من كتاب الصلاة ، حيث قال : جماعة ، عن أحمد بن محمد بن عيسى <sup>(١)</sup> .

وفي باب السجود والتسبيح والدعاء فيه في الفرائض والنوافل في مواضع من الباب المذكور منها ، قوله : جماعة ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد <sup>(٢)</sup> . ومنها : قوله في الباب أيضاً مثله <sup>(٣)</sup> .

ومنها : قوله في الباب أيضاً ، قال : جماعة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله عند عائشة ذات ليلة ، فقام يتنفل ، فاستيقضت عائشة ، فضربت بيدها فلم تجده ، فظننت أنه قد قام الى جاريته ، فقامت تطوف عليه ، فوطئت على عنقه صلى الله عليه وآله وهو ساجد باك ، يقول : سجد لك سوادي وخيالي ، و آمن بك فؤادي ، أبوء اليك بالنعم ، وأعترف لك بالذنب العظيم ، عملت سوءً وظلمت نفسي ، فاغفر لي أنه لا يغفر الذنب العظيم إلا أنت ، أعوذ بعفوك من عقوبتك ، وأعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ برحمتك من نقمتك ، وأعوذ بك منك ، لا أبغ مدحك والثناء عليك ، أنت كما أثبتت على نفسك ، أستغفرك وأتوب اليك . فلما انصرف قال : يا عائشة لقد أوجعت عنقي ، أي شيء ظننت ؟ خشيت أن أقوم الى جاريته ؟ <sup>(٤)</sup> .

وروايته عن جماعة عن أحمد بن محمد مطلقاً ، أو مقيّداً بابن عيسى أكثر من أن تحصى في كتاب الصلاة . وقد عرفت أن الظاهر اتّحادهم مع العدة التي يروي بواسطتها عن ابن عيسى . وهكذا الحال فيما لو وجدت الرواية عن جماعة عن أحمد

(١) فروع الكافي ٣ : ٣١٧ ح ١ .

(٢) فروع الكافي ٣ : ٣٢١ ح ٢ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٣٢٢ ح ٥ .

(٤) فروع الكافي ٣ : ٣٢٤ ح ١٢ .

بن محمد بن خالد ، أو عن سهل .

وأما لو وجدت روايته في الكافي عن جماعة عن غير الثلاثة المذكورة ، فهم غير  
معلومين ، لكن لا يبعد قبول الحديث لو لم يكن فيه عيب من وجه آخر ، لوضوح أن  
اتفاق الجماعة المذكورة على الكذب بعيد ، لا سيما بعد كونهم ممن يروي عنهم ثقة  
الاسلام .

والثالث: قد يروي شيخ الطائفة عن الحسين بن عبيد الله ، عن عدة من أصحابنا ،  
كما في باب سؤر ما يؤكل لحمه من الاستبصار ، قال : أخبرني الحسين بن عبيد الله ،  
عن عدة من أصحابنا ، عن محمد بن يعقوب الى آخره <sup>(١)</sup> .

والظاهر أن المراد من العدة هنا على ما يظهر من شيخ الطائفة في الفهرست في  
ترجمة محمد بن يعقوب أبو غالب أحمد بن محمد الزراري ، وأبو القاسم جعفر بن  
محمد بن قولويه ، وغيرهما ممن ذكره فيه .

حيث قال في جملة طرقه الى ثقة الاسلام ما هذا لفظه : أخبرنا الحسين بن  
عبيد الله قراءة عليه أكثر كتاب الكافي عن جماعة ، منهم أبو غالب أحمد بن محمد  
الزراري ، وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه ، وأبو عبد الله أحمد بن ابراهيم  
الصيمري المعروف بابن أبي رافع ، وأبو محمد هارون بن موسى التلعكبري ، وأبو  
المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني ، كلهم عن محمد بن يعقوب <sup>(٢)</sup> . انتهى  
كلامه رفع مقامه .

وقد صرح به في باب وجوب الترتيب في الأعضاء الأربعة في الوضوء من  
الاستبصار ، حيث قال : أخبرني الحسين بن عبيد الله ، عن عدة من أصحابنا ، منهم  
أبو غالب أحمد بن محمد الزراري ، وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه ، وأبو محمد

(١) الاستبصار ١ : ٢٥ ح ١ .

(٢) الفهرست ص ١٣٥ - ١٣٦ .

هارون بن موسى التلعكبري ، وأبو عبد الله الحسين بن أبي رافع الصيمري ، وأبو الفضل الشيباني ، كلهم عن محمد بن يعقوب <sup>(١)</sup> .

بقي الكلام في حال هؤلاء الجماعة ، فنقول : أما أبو غالب أحمد بن محمد ، فقد عرفت في أول الرسالة جلالة قدره وتوثيق النجاشي له .

وأما أبو القاسم ، فجلالة قدره أوضح من أن يبين ، فقد وثقه النجاشي وشيخ الطائفة والعلامة وغيرهم . وقال النجاشي والعلامة : وكلما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه <sup>(٢)</sup> .

### تفنيه :

اعلم أن للنجاشي في شأن هذا الرجل كلامين بينها منافاة ، أحدهما ما أورده في ترجمته ، حيث قال : وكان أبو القاسم من ثقات أصحابنا وأجلاتهم في الحديث والفقه ، روى عن أبيه وأخيه عن سعد ، وقال : ما سمعت من سعد إلا أربعة أحاديث <sup>(٣)</sup> .

وقال في ترجمة سعد ما هذا لفظه : قال الحسين بن عبيد الله رحمته الله : جئت بالمنتخبات إلى أبي القاسم بن قولويه رحمته الله أقرأها عليه ، فقلت : حدثك سعد ؟ فقال : لا بل حدثني أبي وأخي عنه وأنا لم أسمع من سعد إلا حديثين <sup>(٤)</sup> .

وجه المنافاة ظاهر ، حيث أن المصرح به في ترجمته أنه سمع من سعد أربعة أحاديث ، وفي ترجمة سعد أنه لم يسمع منه إلا حديثين . ويمكن رفعه باحتمال أن يكون المراد من حصر المسموع من سعد في حديثين من الأحاديث المذكورة في

(١) الاستبصار ١ : ٧٣ ح ١ .

(٢) رجال النجاشي ص ١٢٣ ، رجال العلامة ص ٣١ .

(٣) رجال النجاشي ص ١٢٣ .

(٤) رجال النجاشي ص ١٧٨ .



المنتخبات لا مطلقاً ، فلا منافاة .

وأما أحمد بن ابراهيم الصيمري بفتح الصاد المهملة واسكان الياء المنقطة تحتها نقطتين وضَمِّ الميم ، على ما في الايضاح <sup>(١)</sup> ، فتحة أيضاً ، وثقة النجاشي <sup>(٢)</sup> وشيخ الطائفة <sup>(٣)</sup> والعلامة <sup>(٤)</sup> وغيرهم .

وأما هارون بن موسى التلعكبري بالتاء المنقطة فوقها نقطتين واللام المشددة والعين المهملة المضمومة والكاف الساكنة والباء المنقطة تحتها نقطة المضمومة والراء ، على ما في الايضاح <sup>(٥)</sup> ، فجلالة قدره غير خفية ، وقد وثقه النجاشي <sup>(٦)</sup> ، وشيخ الطائفة <sup>(٧)</sup> ، والعلامة <sup>(٨)</sup> ، وغيرهم أيضاً .

وأما محمد بن عبد الله بن المطلب ، ففي الفهرست أنه كثير الرواية حسن الحفظ ، غير أنه ضعفه جماعة من أصحابنا <sup>(٩)</sup> . لكنّه غير مضرّ فيما نحن فيه ، كما لا يخفى . نعم قد اتفق رواية شيخ الطائفة في أواسط السند تقريباً عن عدة من أصحابنا ، ولم يظهر لي الى الآن من هم ؟ .

كما رواه في باب صلاة الكسوف من زيادات التهذيب ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن عدة من أصحابنا ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن علي بن الفضل الواسطي ، قال : كتبت الى الرضا عليه السلام اذا انكسفت الشمس والقمر وأنا راكب ، لا

(١) ايضاح الاشتباه ص ١١٤ .

(٢) رجال النجاشي ص ٨٤ .

(٣) الفهرست ص ٣٢ .

(٤) رجال العلامة ص ١٧ .

(٥) ايضاح الاشتباه ص ٣١٤ .

(٦) رجال النجاشي ص ٤٣٩ .

(٧) رجال الشيخ ص ٤٤٩ .

(٨) رجال العلامة ص ١٨٠ .

(٩) الفهرست ص ١٤٠ .

أقدر على النزول ، قال : فكتب اليّ : صلّ على مركبك الذي أنت عليه <sup>(١)</sup> .  
وقد يروي شيخ الطائفة عن العدة أيضاً ، لكن في صدر السند ، وهو متكثر ، من  
ذلك ما ذكره في الفهرست في ترجمة ابراهيم بن أبي محمود ، قال : له مسائل ، أخبرنا  
بها عدة من أصحابنا ، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ، عن أبيه الى  
آخره <sup>(٢)</sup> .

والمراد بهم على ما يظهر منه في ترجمة شيخنا الصدوق ، هو : الشيخ المفيد ،  
والحسين بن عبيد الله ، وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي ، وأبو زكريا  
محمد بن سليمان الحراني <sup>(٣)</sup> .

ومنه يظهر أنه المراد من العدة المذكورة في أوّل السند من شيخ الطائفة ، هم  
الأربعة المذكورون اذا روى عنهم عن شيخنا الصدوق .

تمّ استنساخ هذه الرسالة الشريفة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم  
الثامن عشر من شهر ذي الحجة الحرام سنة ( ١٤١٥ ) هـ على يد العبد السيّد  
مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

(١) التهذيب ٣ : ٢٩١ ح ٥ .

(٢) الفهرست ص ٨ .

(٣) الفهرست ص ١٥٧ .

رسالة  
في تحقيق الحال في عمر بن يزيد

للعامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



### بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد الملك الفيّاض العلّام ، والصلاة على سيّد الرسل وأشرف الأنام ، وآله  
الأماجد الأفاخم العظام ، يقول العبد الظالم على نفسه ، المعترف بالتقصير في خدمة  
سيّده ، محمّد باقر بن محمّد نقي الموسوي ، عاملهما الله بلطفه الخفيّ : هذه كلمات وافية  
وعبارات شافية في تحقيق حال عمر بن يزيد .

فنقول : إنّ الذي يتحصّل من ملاحظة جميع ما في كتب الرجال أنّ في هذا الاسم  
خمسة عنوانات : عمر بن يزيد الثقفي ، ذكره الشيخ في رجاله <sup>(١)</sup> .  
وعمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل ، ذكره النجاشي <sup>(٢)</sup> .  
وعمر بن يزيد الصيقل الكوفي ، ذكره الشيخ في رجاله <sup>(٣)</sup> .  
وعمر بن يزيد بيّاع السابري ، ذكره الكشي <sup>(٤)</sup> والشيخ في رجاله <sup>(٥)</sup> .  
وعمر بن محمّد بن يزيد ، ذكره النجاشي <sup>(٦)</sup> والخلصة <sup>(٧)</sup> .

---

(١) رجال الشيخ ص ٢٥٣ .

(٢) رجال النجاشي ص ٢٨٦ .

(٣) رجال الشيخ ص ٢٥٣ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٢٣ .

(٥) رجال الشيخ ص ٢٥٢ .

(٦) رجال النجاشي ص ٢٨٣ .

(٧) رجال العلّامة ص ١١٩ .

لكن الظاهر أنَّ عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل وعمر بن يزيد الصيقل واحد ، ذكر جدّه في أحد العنوانين دون الآخر ؛ وذلك لأنَّ النجاشي لم يذكره إلا في عنوان واحد ، وكذا الشيخ في رجاله ، والتفاوت بينهما هو أنَّ النجاشي ذكر اسم جدّه أيضاً دون الشيخ وقيده بالكوفي ، ولو كانا رجلين لذكراهما في عنوانين كما لا يخفى .

وأما عمر بن يزيد بَيَّاع السابري ، وعمر بن محمّد بن يزيد ، فهو أيضاً كذلك ؛ لأنَّ النجاشي والخلاصة لم يذكرهما إلا عمر بن محمّد بن يزيد ، وذكر أنّه بَيَّاع السابري كوفي ، والشيخ في رجاله لم يذكر عمر بن محمّد بن يزيد ، بل ذكر عمر بن يزيد ، وقال : أنّه بَيَّاع السابري كوفي . وكذلك الحال في الكشي ، ولو كانا مغايرين لذكروهما في عنوانين ، كما لا يخفى على المطلّع بديدن أصحاب الرجال .

ويرشد إليه أنَّ النجاشي والعلامة ذكرهما بَيَّاع السابري في ترجمة عمر بن محمّد بن يزيد ، وكذا ذكر الكوفي ، وقد عرفت أنَّ الشيخ ذكرهما في ترجمة عمر بن يزيد . وأيضاً ذكر العلامة في الخلاصة في ترجمة عمر بن محمّد بن يزيد أنّه أثنى عليه الصادق عليه السلام شفاهاً .

والظاهر أنّه إشارة الى ما ذكره الكشي في ترجمة عمر بن يزيد ، حيث قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا بن يزيد أنت والله ممّا أهل البيت ، قلت له : جعلت فداك من آل محمّد ؟ قال : اي والله من أنفسهم ، قلت : من أنفسهم ؟ قال : اي والله من أنفسهم ؟ أما تقرأ كتاب الله عزّ وجلّ ﴿ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) .

فيكون عمر بن محمّد بن يزيد على ما في النجاشي والخلاصة ، وعمر بن يزيد بَيَّاع السابري على ما في الكشي ورجال الشيخ واحداً ، والظاهر أنّه ممّا لا ينبغي التأمل فيه .

وأما عمر بن يزيد الثقيفي وعمر بن يزيد يتياع السابري ، أو عمر بن محمد بن يزيد ، فالظاهر أنّهما واحد أيضاً ؛ لعدم ذكرهما الكشي والنجاشي والعلامة في عنوانين ، ولو كانا متغايرين لذكرهما كذلك ، ولأنّ الكشي أورد ثقيف في ترجمة يتياع السابري ، حيث قال : ما روى في عمر بن يزيد يتياع السابري مولى ثقيف كوفي.

وأوضح منه في الدلالة عليه كلام النجاشي ، حيث قال : عمر بن محمد بن يزيد أبو الأسود يتياع السابري مولى ثقيف كوفي<sup>(١)</sup> .  
ومثله العلامة في الخلاصة<sup>(٢)</sup> .

فالظاهر من هؤلاء الأماجد العظام أنّ يتياع السابري والثقيفي شخص واحد ، وهو الظاهر من شيخ الطائفة أيضاً في الفهرست<sup>(٣)</sup> ؛ لأنّه لم يذكر فيه إلاّ عنواناً واحداً .

وبالجملة لم يوجد ما يدلّ على تعدّدهما ، إلاّ أنّ شيخ الطائفة ذكرهما في رجاله في عنوانين منفصلين ، حيث قال أولاً : عمر بن يزيد يتياع السابري كوفي<sup>(٤)</sup> .  
ثمّ قال بفاصلة عنوانات : عمر بن يزيد الثقيفي مولا هم البرّاز الكوفي<sup>(٥)</sup> .

لكن الأمر فيه سهل ؛ لأنّ ذكر شخص واحد في رجال الشيخ في عنوانين غير عزيز ، فالظاهر أنّهما واحد . فقد تحقّق بما تقرّر أنّ عمر بن يزيد الثقيفي ، وعمر بن يزيد يتياع السابري ، وعمر بن محمد بن يزيد واحد ، وكذلك الحال في عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل ، وعمر بن يزيد الصيقل ، كما عرفت .

(١) رجال النجاشي ص ٢٨٣ .

(٢) رجال العلامة ص ١١٩ .

(٣) الفهرست ص ١١٣ .

(٤) رجال الشيخ ص ٢٥٢ .

(٥) رجال الشيخ ص ٢٥٣ .

بقي الكلام في عمر بن يزيد يتّاع السابري ، وعمر بن يزيد الصيقل .  
 فنقول : الظاهر من العلامة أنّهما واحد ؛ لأنّه لم يذكر هذا الاسم في الخلاصة الآ في  
 عنوان واحد ، وكذا الحال في الكشي والشيخ في الفهرست لما ذكر .

وهو الذي يتوهم من كلام النجاشي في ترجمة أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد  
 الصيقل ، حيث قال : جدّه عمر بن يزيد يتّاع السابري ، روى عن أبي عبد الله وأبي  
 الحسين عليه السلام (١) انتهى .

وبمثله صنع العلامة في الخلاصة (٢) .

والظاهر أنّه الباعث في عدم ذكره عمر بن يزيد متعدّداً في بابهِ كما علمت ، وهذا  
 مبنيّ على أنّه جعل الصيقل في كلام النجاشي صفة لعمر بن يزيد ، فيكون عمر بن  
 يزيد يتّاع السابري واحداً ، ولهذا لم يذكر في باب عمر « عمر بن يزيد » الآ في  
 عنوان واحد ، والظاهر أنّه ليس كذلك ، بل هو صفة لأحمد .

وعبارة النجاشي هكذا : أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصيقل أبو جعفر ،  
 كوفي ثقة من أصحابنا ، جدّه عمر بن يزيد يتّاع السابري ، روى عن أبي عبد الله  
 وأبي الحسن عليه السلام (٣) .

ولا يبعد أن يقال : إنّ الاتيان بقوله « جدّه » الى آخره للتنبيه على أنّ الصيقل  
 ليس وصفاً لعمر بن يزيد ؛ لما فعله فيما بعد ذلك في باب العين من ذكرهما في عنوانين ،  
 وتوثيق أحدهما دون الآخر ، والحكم بأنّ عمر بن يزيد يتّاع السابري من أصحاب  
 الصادق والكاظم عليه السلام ، وعمر بن يزيد الصيقل من أصحاب الصادق عليه السلام  
 المستلزم للتغاير بينهما .

وبالجملة أنّ جميع ذلك قرينة على أنّ الصيقل فيما نحن فيه صفة لأحمد لا لعمر بن

(١) رجال النجاشي ص ٨٣ .

(٢) رجال العلامة ص ١٩ .

(٣) رجال النجاشي ص ٨٣ .



يزيد ، والظاهر أنّ ذلك بعد التأمل التامّ ممّا لا ينبغي الشكّ فيه .

فنقول : أنّ عمر بن يزيد يتّباع السابري مغاير لعمر بن يزيد الصيقل ، فهما متعدّدان لوجوه :

منها : ذكر النجاشي والشيخ لهما في عنوانين متغايرين لاسيّما الأوّل ، حيث ذكر أولاً عمر بن يزيد يتّباع السابري ، ثمّ ذكر بعد ذلك بفاصلة عنوانات عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل ، وهو دليل على تعدّدهما ، لا سيّما بعد ما علم من حال النجاشي من اتفاق أمره في أمثال هذه الأمور ، كما لا يخفى على المتتبع في رجاله .

ومنها : أنّ النجاشي صرّح في ترجمة عمر بن يزيد بن ذبيان أنّه روى عن أبي عبد الله عليه السلام ، ووضوح دلالته على التعدّد ممّا لا يخفى على أحد .

وهكذا فعل شيخ الطائفة ، فإنّه ذكر في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام عمر بن يزيد يتّباع السابري وعمر بن يزيد الصيقل ، ولم يذكر في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام إلا الأوّل .

ومنها : أنّه أورد ما يظهر منه أنّ الراوي عن الأوّل محمّد بن عذافر ، ومحمّد بن عبد الحميد ، وعن الثاني محمّد بن زياد .

ومنها : أنّه صرّح بتوثيق الأوّل دون الثاني ، بل لم يذكر فيه ما يدلّ على مدحه الآقول « له كتاب » وكذا الشيخ في رجاله ، فإنّه وثّق عمر بن يزيد يتّباع السابري في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام دون عمر بن يزيد الصيقل .

وبالجملة إنّ دلالة الوجوه المذكورة على التعدّد ممّا لا يخفى على أحد ، ولم يوجد ما يعارض ذلك الكلام النجاشي في ترجمة أحمد بن الحسين ، وقد تقدّم ، وعدم ذكر العلامة الآفي عنوان واحد ، وكذا الكشي وشيخ الطائفة في الفهرست ، لكن شيء من ذلك غير صالح للمعارضة .

أمّا الأوّل والثاني ، فقد عرفت الحال فيها .

وأما الثالث ، فلأنّ من تأمل في رجاله يعلم أنّه ليس من عادته استقصاء جميع

الرواة .

وأما الرابع ، فلأنه معارض مما يظهر منه في رجاله كما علمت ، بل هو في الدلالة على التعدد أقوى من دلالة كلامه في الفهرست على الوحدة ، فالحقّ أنّها متعدّدان . ومن جميع ما ذكر ظهر لك أنّ المسمّى بهذا الاسم عند التحقيق رجلاً ، فعلى هذا ما صدر من الفاضل المروّج السميّ المجلسي نور الله تعالى ضريحه في الوجيزة ، حيث قال : عمر بن يزيد يتّاع السابري ثقة ، وهو عمر بن محمّد بن يزيد ، والباقون مجاهيل<sup>(١)</sup> . ليس على ما ينبغي ؛ لما عرفت من أنّ المسمّى بهذا الاسم شخصان لا غير . بقي الكلام في حال هذان الشخصين ، فنقول : أمّا عمر بن يزيد يتّاع السابري فهو ثقة ، وثقه النجاشي والشيخ والعلامة قدّس الله أرواحهم .

وأما ابن يزيد الصيقل ، فقد حكى ابن داود<sup>(٢)</sup> عن النجاشي توثيقه ، لكنّه غير مطابق للواقع ؛ لعدم وجوده في كتابه ، ولهذا ترى أنّه لم يحكه عنه غيره ، بل لم يذكروا له مدحاً ، إلّا ما قاله النجاشي وغيره من أنّ له كتاباً .

ويحتمل أن يكون الوجه في حكايته عن النجاشي توثيقه حمل كلامه على أنّها واحد ؛ لما ذكره في ترجمة أحمد بن الحسين المذكور ، لكنك قد عرفت الجواب عنه . فنقول : إنّ هذا الاسم مشترك بين الثقة والمدوح فيما إذا كانت الرواية عن مولانا الصادق عليه السلام

ويحمل على أنّه الثقة حينئذ فيما إذا كان الراوي عنه محمّد بن عذافر ، كما يظهر من الكشي والنجاشي . أو محمّد بن عبد الحميد ، كما يظهر من النجاشي . أو ابنه الحسين ، كما يظهر من الفهرست . وكذلك الحال فيما إذا كانت الرواية عن مولانا الكاظم عليه السلام لما عرفت ممّا سلف .

(١) رجال العلامة ص ٢٧٠ .

(٢) رجال ابن داود ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

وعلى المدوح فيما اذا كان الراوي عنه محمد بن زياد ، كما يظهر من النجاشي .  
وأما اذا كانت الرواية عن مولانا الصادق عليه السلام ولم يكن الراوي عنه واحداً من  
الجماعة المذكورة ، فلا يمكن الحكم بصحة الحديث ؛ لتردده حينئذ بين الثقة والمدوح  
كما علمت .

فعلى هذا ما صدر من صاحب المدارك وجماعة من الحكم بصحة الحديث فيما لم  
يوجد فيه شيء من المميزات المذكورة ، فليس على ما ينبغي .

ومن ذلك الحديث المروي في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها من زيادات  
التهذيب ، عن ربعي ، عن عمر بن يزيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا كانوا سبعة  
يوم الجمعة فليصلوا في جماعة <sup>(١)</sup> .

والظاهر أنّ الوجه في ذلك الالتفات الى ما بناه العلامة من الاتحاد بينهما ، أو كلام  
النجاشي الموهوم لذلك ، وقد عرفت تحقيق الحال في ذلك .

ويمكن أن يكون الوجه في ذلك الجمود بما صدر من ابن داود من حكاية التوثيق  
عن النجاشي من دون مراجعة الى كتابه ، وقد عرفت أنّها غير مطابقة للواقع .

فالتحقيق عدم الحكم بصحة الحديث عند انتفاء المميزات المذكورة ، لأنّ يقال :  
عمر بن يزيد المطلق ينصرف الى يتابع السابري ، وربما يمكن أن يقال في وجه ذلك  
هو أنّ يتابع السابري أكثر رواية ، فينصرف الاطلاق اليه .

أما الأول : فلاّنه يرشد اليه ما ظهر ممّا سلف من كلام الكشي والنجاشي  
والفهرست ، من أنّ الراوي عنه ثلاثة وهم : محمد بن عذافر ، ومحمد بن عبد الحميد ،  
والحسين . وقد عرفت من النجاشي أنّ الراوي عن عمر بن يزيد الصيقل هو محمد  
بن زياد . وأما الثاني ، فلاّنه الحاق المشتبه بالأكثر أولى .

ثم أقول : بعد أن وصل الكلام الى هذا المقام وتحلّل فصل طويل ، عثرت بكلام

بعض الأفاضل الذي صنّف في المشتركات ، حيث قال : ويعرف أنّه ابن يزيد بيّاع السابري الثقة برواية الحسين بن عمر بن يزيد عنه ، ورواية محمّد بن عذافر عنه ، وعلي الصيرفي ، ومحمّد بن يونس ، والحسن بن عطية ، والحسن بن السري ، وربيعي بن عبد الله ، وعمر بن أذينة ، وحريز ، وهشام بن الحكم ، ودرست بن أبي منصور ، وحماد بن عثمان ، ومحمّد بن أبي عمير ، وصفوان بن يحيى ، وأبان بن عثمان ، ومعاوية بن عمّار ، والحسن بن محبوب ، ومعاوية بن وهب <sup>(١)</sup> انتهى كلامه .

فعلى هذا وجه الحكم بصحّة الحديث ظاهر ؛ لكون الراوي عنه هنا ربيعي .  
ثم أقول : قال شيخنا الصدوق في مشيخة الفقيه : وما كان فيه عن عمر بن يزيد ، فقد رويته عن أبي عليه السلام ، عن محمّد بن يحيى العطار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمّد بن أبي عمير ، وصفوان بن يحيى ، عن عمر بن يزيد .

قال : وقد رويته أيضاً عن أبي عليه السلام ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن محمّد بن عبد الحميد ، عن محمّد بن عمر بن يزيد ، عن الحسين بن عمر بن يزيد ، عن أبيه عمر بن يزيد .

قال : ورويته أيضاً عن أبي عليه السلام ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن محمّد بن عبد الجبار ، عن محمّد بن اسماعيل ، عن محمّد بن عباس ، عن عمر بن يزيد <sup>(٢)</sup> انتهى كلامه أعلى الله مقامه .

ومنه يظهر أنّ من جملة الامارات المرجّحة للحمل على عمر بن يزيد بيّاع السابري الثقة ، رواية صفوان بن يحيى ، كما ذكر في كلام المشتركات أيضاً ، وكذا رواية محمّد بن عباس

وذلك لأنّ عمر بن يزيد وإن كان في كلامه مطلقاً ، لكن الظاهر أنّ مراده عمر بن

(١) هداية المحدثين ص ٢٢١ المطبوع بتحقيقنا .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٢٥ .

يزيد بيّاع السابري ؛ لأنّه جعل في الطريقة الثانية الراوي عنه ابنه الحسين ، وقد ظهر ممّا سلف أنّ الحسين هو ابن عمر بن يزيد بيّاع السابري .

وأيضاً أنّ من جملة الامارات المرجّحة لذلك رواية علي بن أيّوب عنه ، على ما يظهر من الاستبصار في باب كراهيّة مبايعة المضطرّ ، حيث قال : فأما ما رواه محمّد بن أحمد بن يحيى ، عن محمّد بن سليمان ، عن علي بن أيّوب ، عن عمر بن يزيد بيّاع السابري (١) .

فقد ظهر من جميع ما ذكر أنّ الداعي لحمله على بيّاع السابري رواية محمّد بن عذافر ، أو محمّد بن عبد الحميد ، أو الحسين ابنه ، أو صفوان بن يحيى ، أو محمّد بن عبّاس ، أو علي بن أيّوب ، مع قطع النظر عن كلام المشتركات ، وفيه جعل من ذلك حمّاد بن عثمان أيضاً ، فعلى هذا يمكن التمسك في اثبات وثاقة عمر بن يزيد بيّاع السابري .

مضافاً الى ما مرّ الصحيح المرويّ في كتاب الشهادات من الكافي والتهذيب ، عن حمّاد بن عثمان ، عن عمر بن يزيد ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يشهدني على الشهادة ، فأعرف خطي وخاتمي ولا أذكر من الباقي قليلاً ولا كثيراً ، قال : فقال لي : اذا كان صاحبك ثقة ومعك رجل ثقة فاشهد له (٢) .

وهو مرويّ في باب الاحتياط في اقامة الشهادة من الفقيه أيضاً (٣) .  
وجه الدلالة هو أنّ قوله عليه السلام « ومعك رجل ثقة » يدلّ على أنّ عمر بن يزيد ثقة عنده عليه السلام ؛ لوضوح اعتبار العدالة في كلّ من الشاهدين ، ولهذا ذهب بعض الأصحاب الى جواز التعويل على شهادة عدل تكون شهادته مستندة الى خطّه اذا كان معه عدل ويكون المدّعي أيضاً عادلاً .

(١) الاستبصار ٣: ٧٢ ح ٢ .

(٢) فروع الكافي ٧: ٣٨٢ ح ١ ، تهذيب الأحكام ٦: ٢٥٨ - ٢٥٩ ح ٨٦ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٣: ٧٢ .

تمّ استنساخ هذه الرسالة الشريفة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم السابع من جمادي الأولى سنة ( ١٤١٦ ) هـ على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة.

رسالة  
في بيان الأشخاص الذين الذين لقبوا بماجيلويه

للعلمة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المعين لمن استعان به في كل شدة وصعاب ، والهادي لمن استهداه في كل ظلمة الى الصواب ، والصلاة والسلام على أفضل سفن النجاة في كل باب ، وآله الهداة لاصابة الحق والرشاد وحسن المآب .

وبعد ، يقول الملتجئ بذيل رحمة ربه الغنيّ ابن محمد نقي محمد باقر الموسوي : انّ ماجيلويه لقب لأربعة : منهم محمد بن علي بن أبي القاسم ، ومنهم عمّه محمد بن أبي القاسم ، ومنهم ابن عمّه علي بن محمد بن أبي القاسم ، ومنهم من أحفاد عمّه محمد بن علي بن أبي القاسم .

أما الأوّل ، فيشهد له أسانيد شيخنا الصدوق في كتبه :

منها : ما في باب الواحد من الخصال ، قال : حدّثنا محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام قال : حدّثني عمّي محمد بن أبي القاسم <sup>(١)</sup> ، عن أحمد بن محمد بن محمد أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام أنّه قال : حقيقة السعادة أن يختم لرجل عمله بالسعادة ، وحقيقة الشقاء أن يختم الرجل عمله بالشقاء <sup>(٢)</sup> .

---

(١) في النجاشي في ترجمة محمد بن أبي القاسم : له كتب ، منها كتاب المشارب ، وكتاب الطبّ ، وكتاب تفسير حماسة أبي تمام ، أخبرنا أبي علي بن أحمد ، قال : حدّثنا محمد بن علي بن الحسين ، حدّثنا محمد بن علي ماجيلويه ، قال : حدّثنا أبي علي بن محمد ، عن أبيه محمد بن أبي القاسم « منه » .

ومنها : ما في الباب أيضاً ، قال : حدّثني محمّد بن علي ماجيلويه عليه السلام ، قال : حدّثني عمّي محمّد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن محمّد بن علي الكوفي ، عن محمّد بن سنان ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن جميل بن درّاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : ما بلي العباد بشيء أشدّ عليهم من اخراج الدرهم <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في الباب أيضاً ، قال : حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه ، قال : حدّثني عمّي محمّد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن علي بن حسان ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : من احتمل الجفاء لم يشكر النعمة <sup>(٢)</sup> .

ومنها غير ما ذكر ، فإنّه أكثر من أن يمكن استقصاؤه ، فلاحظ أسانيد العيون ، والخصال ، والمجالس ، والتوحيد ، وكمال الدين ، ومشیخة الفقيه .

وأما الثاني ، فيشهد له ما في أواخر العلل باب العلة التي من أجلها لا ترث المرأة ممّا ترك زوجها من العقار شيئاً ، قال : أبي عليه السلام ، قال : حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه ، عن محمّد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن أبان ، عن ميسر <sup>(٣)</sup> .

وما في باب ما أخبر به أمير المؤمنين عليه السلام من وقوع الغيبة من كمال الدين ، قال : حدّثنا أبي ومحمّد بن الحسن ومحمّد بن علي ماجيلويه ، قالوا : حدّثنا محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه ، عن محمّد بن علي الكوفي <sup>(٤)</sup> .

وما في باب علة سهولة النزع وصعوبته على المؤمن والكافر من العلل ، قال : حدّثنا أبي عليه السلام ، قال : حدّثنا محمّد بن القاسم <sup>(٥)</sup> ماجيلويه ، عن محمّد بن علي

(١) الخصال ص ٨ ح ٢٧ .

(٢) الخصال ص ١١ ح ٣٧ .

(٣) علل الشرائع ص ٥٧١ ح ١ .

(٤) كمال الدين ص ٢٨٩ ح ٢ .

(٥) في العلل المطبوع : أبي القاسم .

الكوفي<sup>(١)</sup>. والظاهر محمد بن أبي القاسم كما لا يخفى، ولا يبعد أن إسقاط «أبي» من طغيان القلم.

وما في باب معنى ما روى أنه ليس لامرأة خطر لا لصالحتهن ولا لطالحتهن من معاني الأخبار، قال: حدثنا أبي عليه السلام، قال: حدثنا محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن محمد بن علي الكوفي، عن عثمان بن عيسى، عن عبد الله بن سنان، عن بعض أصحابه<sup>(٢)</sup>، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أما المرأة قلادة فانظر ما تتقلد، وليس لامرأة لا لصالحتهن ولا لطالحتهن، وأما صالحتهن فليس خطرهما الذهب والفضة هي خير من الذهب والفضة، وأما طالحتهن فليس خطرهما التراب والتراب خير منها<sup>(٣)</sup>.

ومنها: ما في الباب الذي بعده، وهو باب معنى مشاوره الله عز وجل، قال: حدثنا أبي عليه السلام، قال: حدثنا محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن محمد بن علي الكوفي، عن عثمان بن عيسى، عن هارون بن خازجة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا أراد أحدكم أمراً، فلا يشاورن فيه أحداً من الناس حتى يشاور الله عز وجل، قلت: وما مشاوره الله عز وجل؟ فقال: يبدأ فيستخير الله فيه أولاً، ثم يشاور فيه، فإذا بدأ بالله عز وجل أجرى الله له الخيرة على لسان من أحب من الخلق<sup>(٤)</sup>.

وما في النجاشي، قال في ترجمة محمد بن أبي القاسم عبيد الله بن عمران الجنابي البرقي أبو عبد الله: الملقب بماجيلويه<sup>(٥)</sup>. وبه صرح في ترجمة ابنه علي أيضاً، قال:

(١) علل الشرائع ص ٢٩٧ ح ١.

(٢) في المعاني: أصحابنا.

(٣) معاني الأخبار ص ١٤٤ ح ١.

(٤) معاني الأخبار ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٥) رجال النجاشي ص ٣٥٣.

المعروف أبوه ماجيلويه <sup>(١)</sup>. كما ستقف عليه .

وفي ترجمة محمد بن علي بن ابراهيم بن موسى أبو جعفر القرشي ، قال : حدّثنا محمد بن أبي القاسم ماجيلويه عنه <sup>(٢)</sup> .

وأما الثالث ، فيشهد له ما في باب علّة قتل المأمون الرضا عليه السلام بالسمّ من العلل: حدّثنا أبو الطيّب الحسين بن أحمد بن محمد اللؤلؤي ، قال : حدّثنا علي بن محمد ماجيلويه ، قال : حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، قال : أخبرني أبي <sup>(٣)</sup> .

وما في باب علّة الطبائع منه ، قال : حدّثنا محمد بن موسى البرقي ، قال : حدّثنا علي بن محمد ماجيلويه ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان <sup>(٤)</sup> . وما في المجلس الثامن والأربعين من المجالس : حدّثنا علي بن عيسى عليه السلام ، قال : حدّثنا علي بن محمد ماجيلويه ، قال : حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن الحسين بن علوان الكلبي ، عن عمرو بن ثابت ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جدّه عليه السلام ، قال : قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : إنّ في الجنة لشجرة يخرج من أعلاها الحلل ، ومن أسفلها خيل بلق مسرّجة ملجمة ذوات أجنحة لا تروث ولا تبول ، فيركبها أولياء الله فتطير بهم في الجنة حيث شاؤوا ، فيقول الذين أسفل منهم : يا ربّنا ما بلغ عبادك هذه الكرامة ؟ فيقول الله جلّ جلاله : أنّهم كانوا يقومون الليل ولا ينامون ، ويصومون النهار ولا يأكلون ، ويجاهدون ولا يجبنون ، ويتصدّقون ولا يبخلون <sup>(٥)</sup> .

وما في المجلس الثالث والسبعين من المجالس : محمد بن عيسى عليه السلام ، قال : حدّثنا

(١) رجال النجاشي ص ٢٦١ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٣) علل الشرائع ص ٢٣٩ ح ١ .

(٤) علل الشرائع ص ١٠٩ ح ٧ .

(٥) أمالي الصدوق ص ٢٥٨ .

علي بن محمَّد ماجيلويه ، قال : حدَّثنا أحمد بن محمَّد بن خالد البرقي ، عن محمَّد بن حسان السلمي ، عن محمَّد بن جعفر بن محمَّد بن علي ، عن أبيه ، عن آبائه عليه السلام ، قال : نزل جبرئيل على النبي ﷺ ، فقال : يا محمَّد السلام يقرؤك السلام ويقول : خلقت السماوات السبع وما فيها ، والأرضين السبع وما عليهن ، وما خلقت موضعاً أعظم من الركن والمقام ، ولو أن عبداً دعاني هناك منذ خلقت السماوات والأرضين ثم لقيني جاحداً لولاية علي لأكتبته في سقر <sup>(١)</sup> .

ولا يخفى أن المذكور في أوّل هذا السند محمَّد بن عيسى رحمته الله ، وفي بعض النسخ الصحيحة علي بن عيسى رحمته الله ، وهذا هو الظاهر ، ويشهد له المذكور في السند الذي قبله والأسانيد المذكورة ، فلا يبعد أن يكون محمَّد بن عيسى من طغيان القلم ، وإن كان الذي ستقف عليه ممّا ذكره من الباب الثامن والعشرين من العيون يظهر منه صحّة كلتا النسختين ، كما لا يخفى على المتأمل .

وما في المجلس الخامس والسبعين منه : حدَّثنا علي بن عيسى رحمته الله ، قال : حدَّثنا علي بن محمَّد <sup>(٢)</sup> ماجيلويه ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن محمَّد بن سنان المجاور ، عن أحمد بن النصر الطحّان ، عن أبي بصير ، قال : سمعت أبا عبد الله الصادق جعفر بن محمَّد عليه السلام أن عيسى روح الله مرّ بقوم مجلبين ، فقال : ما هؤلاء ؟ قيل : يا روح الله إنّ فلانة بنت فلان تهدي الى فلان بن فلان في ليلتها هذه ، قال : يجلبون اليوم ويبكون غداً ، فقال قائل منهم : ولم يا رسول الله ؟ قال : لأنّ صاحبته ميته في ليلتها هذه ، فقال القائلون بمقالته صدق الله وصدق رسوله ، وقال أهل النفاق : ما أقرب غداً .

فلما أصبحوا جاؤا فوجدوها على حالها لم يحدث بها شيء ، فقالوا : يا رسول الله

(١) أمالي الصدوق ص ٤٣٥ .

(٢) في الأمالي : محمَّد بن علي .

ان التي أخبرتنا أمس أنها ميتة لم تمت ، فقال عيسى عليه السلام : يفعل الله ما يشاء فاذهبوا بنا اليها ، فذهبوا يتسابقون حتى قرعوا الباب ، فخرج زوجها ، فقال له عيسى عليه السلام : استأذن لي على صاحبك ، قال : فدخل عليها فأخبرها أن روح الله وكلمته بالباب مع عدة ، قال : فتخدرت ودخل عليها ، فقال لها : ما صنعت ليلتك هذه ؟

قالت : لم أصنع شيئاً إلا وقد كنت أصنعه فيما مضى أنه كان يعترينا سائل في كل ليلة جمعة فننيله ما يقوته الى مثلها ، وأنه جائي في ليلتي هذه وأنا مشغولة بأمرى وأهلي في مشاغل ، فهتف ولم يجبه أحد ، ثم هتف فلم يجب حتى هتف مراراً ، فلما سمعت مقالته قتت متكررة حتى أنلته كما كنا ننيله ، فقال لها : تنحّي عن مجلسك ، فاذا تحت ثيابها أفعي مثل جذعة عاض على ذنبه ، فقال عليه السلام : بما صنعت صرف الله عنك هذا<sup>(١)</sup> .

وما في المجلس الحادي والثمانين من المجالس ، قال : حدّثنا علي بن عيسى عليه السلام ، قال : حدّثنا علي بن محمد ماجيلويه ، قال : حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان الى آخره<sup>(٢)</sup> .

وما في المجلس الخامس والثمانين من المجالس ، قال : حدّثنا علي بن عيسى عليه السلام ، قال : حدّثنا علي بن محمد ماجيلويه ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن وهب بن وهب القرشي ، عن الصادق عليه السلام<sup>(٣)</sup> .

وما في المجلس الرابع والتسعين منه ، قال : حدّثنا علي بن عيسى القمي عليه السلام ، قال : حدّثنا علي بن محمد ماجيلويه ، قال : حدّثنا أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه<sup>(٤)</sup> .

(١) أمالي الصدوق ص ٤٤٩ .

(٢) أمالي الصدوق ص ٤٨٩ .

(٣) أمالي الصدوق ص ٥١٦ .

(٤) أمالي الصدوق ص ٥٨٧ .

وما في الباب الثامن والعشرين من العيون ، قال : حدّثنا علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، ومحمّد بن موسى البرقي ، ومحمّد بن علي ماجيلويه ، ومحمّد بن علي بن هاشم ، وعلي بن عيسى المجاور رضي الله عنهم ، قالوا : حدّثنا علي بن محمّد ماجيلويه ، عن أحمد بن محمّد بن خالد ، عن أحمد بن محمّد السّيّاري ، قال : حدّثنا علي بن أسباط ، قال : قلت للرضا عليه السلام : يحدث أمر لا أجد بدءاً من معرفته ، وليس في البلد الذي أنا فيه أحد أستفتيه من مواليك ، قال : فقال عليه السلام : اتت مفتي البلد فاستفتته في أمرك هذا ، فاذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه فإنّ الحقّ فيه <sup>(١)</sup>.

وما في باب دلالات الرضا عليه السلام من العيون أيضاً ، قال : حدّثنا أبو القاسم علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، قال : حدّثني أبي وعلي بن محمّد ماجيلويه جميعاً ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي الى آخره <sup>(٢)</sup>.

وما في النجاشي في ترجمة أحمد بن محمّد بن خالد عند ذكر تاريخ وفاته ، قال : قال أحمد بن الحسين عليه السلام : توفيّ سنة أربع وسبعين ومائتين ، وقال علي بن محمد ماجيلويه : سنة ثمانين ومائتين <sup>(٣)</sup>.

فعلى هذا ما ذكره في ترجمته قال : المعروف أبوه بماجيلويه <sup>(٤)</sup> . ليس على ما ينبغي ؛ لايهامه بأن ابنه علي بن محمّد لم يلقّب بماجيلويه ، أو لم يعرف به .

ثمّ اعلم أنّ علي بن محمّد هذا هو المذكور في أوائل أسانيد الكافي ، وقد تّبهنّا في رسالتنا الموضوعّة لتحقيق حال العدّة أنّه اختلف التعبير من ثقة الاسلام فيه على ثلاثة أنحاء : علي بن محمّد ، وعلي بن محمّد بن عبد الله ، وعلي بن محمّد بن بندار .

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٢٧٥ ح ١٠ .

(٢) عيون الأخبار ٢ : ٢٠٨ ح ١١ .

(٣) رجال النجاشي ص ٧٧ .

(٤) رجال النجاشي ص ٢٦١ .

فعلي بن محمد الذي كلامنا فيه هو علي بن محمد بن بندار ابن بنت البرقي .  
ومما يرشدك اليه - مضافاً الى ظهور الأمر لمن أحاط خبراً بما أبرزناه في بيان  
حاله في الرسالة المذكورة ، وما أوردناه في هذا المقام - ما في المجلس الثامن والثمانين  
من المجالس ، قال : حدّثنا علي بن عيسى المجاور رحمته الله ، قال : حدّثنا علي بن محمد بن  
بندار ، عن أبيه ، عن محمد بن علي المقرئ الى آخره <sup>(١)</sup> .

اعلم أنّ الظاهر من المجاور في علي بن عيسى مجاورة مسجد الكوفة ، كما وقع  
التصريح به في باب ما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار النادرة من العيون ، قال :  
حدّثنا علي بن عيسى المجاور في مسجد الكوفة رحمته الله الى آخره <sup>(٢)</sup> .

وأما الرابع أي : كون ماجيلويه لقباً لمحمد بن علي بن محمد بن أبي القاسم ، فيدلّ  
عليه كلام النجاشي في ترجمة محمد بن أبي القاسم عند ذكر طريقه اليه ، حيث قال :  
له كتب ، منها كتاب المشارب ، الى أن قال : أخبرنا أبي علي بن أحمد رحمته الله ، قال :  
حدّثنا محمد بن علي بن الحسين ، قال : حدّثنا محمد بن علي ماجيلويه ، قال : حدّثنا  
أبي علي بن محمد ، عن أبيه محمد بن أبي القاسم <sup>(٣)</sup> .

والظاهر أنّه المراد ممّا في المجلس العاشر من المجالس ، قال : حدّثنا محمد بن علي ،  
قال : حدّثنا علي بن محمد بن أبي القاسم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمر العدني  
بمكة ، عن أبي العباس بن حمزة ، عن أحمد بن سوار ، عن عبيد الله بن عاصم ، عن  
سلمة بن وردان ، عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : المؤمن اذا مات  
وترك ورقة واحدة عليها علم تكون تلك الورقة يوم القيامة سترأً فيما بينه وبين  
النار ، وأعطاه الله تعالى بكلّ حرف مكتوب عليها مدينة أوسع من الدنيا سبع  
مرّات ، وما من مؤمن يقعد ساعة عند العالم الا ناداه ربّه عزّ وجلّ جلست الى

(١) أمالي الصدوق ص ٥٤٠ .

(٢) عيون الأخبار ١ : ٢٥٣ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .



حبيبي ، فوعزتي وجلالي لأسكنك الجنة معه ولا أبالي <sup>(١)</sup> .

فعلى هذا نقول : أنّ محمد بن علي ماجيلويه في أوائل أسانيد شيخنا الصدوق مشترك بين محمد بن علي بن أبي القاسم ، وبين محمد بن علي بن محمد بن أبي القاسم ، ويحمل على الأول فيما إذا كانت الرواية عن العمّ ، وقد علمت أنّه أكثر من أن تحصى . منها : في أواخر المجلس السابع من المجالس ، قال : حدّثنا محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام ، قال : حدّثنا عمّي محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن محمد بن سنان ، عن الفضل بن عمر ، عن جابر بن يزيد ، عن سعيد بن المسيّب ، عن عبد الرحمن بن سمرة ، قال : قلت : يا رسول الله أرشدني الى النجاة ، فقال : يابن سمرة إذا اختلفت الأهواء وتفرّقت الآراء ، فعليك بعلي بن أبي طالب ، فإنّه امام أمّتي وخليفتي عليهم من بعدي ، وهو الفاروق الذي يميّز بين الحقّ والباطل ، من سأله أجابه ، ومن استرشده أرشده ، ومن طلب الحقّ من عنده وجده ، ومن التمس الهدى لديه صادفه ، ومن لجىء اليه آمنه ، ومن استمسك به نجاه ، ومن اقتدى به هداه .

يابن سمرة سلم من سلّم له ووالاه ، وهلك من ردّ عليه وعاداه ، يابن سمرة أنّ عليّاً منّي روحه من روحي ، وطينته من طينتي ، وهو أخي وأنا أخوه ، وهو زوج ابنتي فاطمة سيّدة نساء العالمين من الأولين والآخرين ، وإنّ ابنه امامي أمّتي وسيّدي شباب أهل الجنة أجمعين ، الحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين ، تاسعهم قائم أمّتي ، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً <sup>(٢)</sup> . وصلى الله على رسوله محمد وآله الطاهرين .

وعلى الثاني فيما إذا كانت الرواية عن أبيه ، منها : ما في المجلس الثامن والستين من المجالس : محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام ، قال : حدّثنا أبي ، عن أحمد بن أبي

(١) أمالي الصدوق ص ٣٣ .

(٢) أمالي الصدوق ص ٢٣ .

عبد الله ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم ،  
ومنها القصاب جميعاً ، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام ، قال : من أصاب مالاً من أربع لم  
يقبل منه في أربع : من أصاب مالاً من غلول أو ربا أو خيانة أو سرقة ، لم يقبل منه  
في زكاة ، ولا في صدقة ، ولا في حج ، ولا في عمرة ، وقال أبو جعفر عليه السلام : لا يقبل  
الله عز وجل حجاً ولا عمرة من مال حرام <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في المجلس الخامس والسبعين من المجالس ، قال : حدثنا محمد بن علي  
ماجيلويه رحمته الله ، قال : حدثنا أبي ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، عن أبيه <sup>(٢)</sup> .  
ومنها : ما في باب علّة الغيبة من العلل : حدثنا محمد بن علي ماجيلويه رحمته الله ،  
عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن محمد بن أبي عمير ، عن أبان وغيره ،  
عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا بد للغلام من غيبة ، فقل له :  
ولم يا رسول الله ؟ قال : يخاف القتل <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في باب العلّة التي من أجلها يجب على من أخرج الحصاة من المسجد  
أن يردّها في مكانها أو في مسجد آخر من العلل : حدثنا محمد بن علي ماجيلويه ،  
عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن وهب بن وهب ، عن جعفر بن  
محمد ، عن أبيه عليه السلام ، قال : إذا أخرج أحدكم الحصاة من المسجد فليردّها مكانها  
أو في مسجد آخر فإنّها تسبّح <sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما في باب الثلاثة من الخصال ، قال : حدثنا محمد بن علي ماجيلويه رحمته الله ،  
قال : حدثني أبي ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن السياري ، عن الحارث بن  
دهاث ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، قال : إنّ الله عز وجل أمر بثلاثة مقرونة بها

(١) أمالي الصدوق ص ٣٩٦ .

(٢) أمالي الصدوق ص ٤٤٦ .

(٣) علل الشرائع ص ٢٤٣ ح ١ .

(٤) علل الشرائع ص ٣٢٠ .

ثلاثة أخرى : أمر بالصلاة والزكاة ، فمن صَلَّى ولم يَزَكْ لم تقبل منه صلاته ، وأمر بالشكر له وللوالدين ، فمن لم يشكر لوالديه لم يشكر الله ، وأمر باتِّقاء الله وصلة الرحم ، فمن لم يصل رحمه لم يتَّقِ الله عزَّ وجلَّ<sup>(١)</sup> .

وذلك أمَّا الحمل على مُحَمَّد بن علي بن أبي القاسم فيما اذا كانت الرواية عن العمِّ فظاهر ؛ لوضوح أنَّه اذا كان مُحَمَّد بن أبي القاسم عمًّا له يكون علي والده أخاً لمُحَمَّد بن أبي القاسم ، فيكون أبو القاسم والدًا لها ، فهو مُحَمَّد بن علي بن أبي القاسم .  
وأما الحمل على مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن أبي القاسم فيما اذا كانت الرواية عن الأب ، فلما علمت من النجاشي عند ذكر طريقه الى مُحَمَّد بن أبي القاسم ، يروي عن أبيه علي بن مُحَمَّد بن أبي القاسم ، فهو قرينة على حمل مُحَمَّد بن علي الراوي عن علي بن مُحَمَّد بن أبي القاسم ، فيما أوردناه من المجلس العاشر على كون الرواية من الولد عن الوالد .

وأما علي بن أبي القاسم ، فلا ذكر له في الأسانيد بهذا العنوان ، سواء كانت الرواية من الولد هكذا : مُحَمَّد بن علي ، عن علي بن أبي القاسم أو غيره ، بخلاف مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن أبي القاسم ، فإنَّ روايته عن والده علي بن مُحَمَّد بن أبي القاسم ثابتة كما علمت ، فعلى هذا يكون هو المراد في كلام شيخنا الصدوق : مُحَمَّد بن علي ماجيلويه ، قال : حدَّثني أبي . أو مُحَمَّد بن علي ماجيلويه ، عن أبيه . وهو المطلوب .

ويؤيِّده أنَّ الأب في الأسانيد الثلاثة روى عن أحمد بن مُحَمَّد بن خالد ، ورواية علي بن مُحَمَّد بن أبي القاسم ، وهو علي بن مُحَمَّد بن عبد الله ، وعلي بن مُحَمَّد بن بندار ، عن أحمد بن مُحَمَّد بن خالد جدّه من طرف الأمّ شائعة ، فلا ينبغي التأمل في ذلك . فقد اتَّضح ممَّا ذكر أنَّ مُحَمَّد بن علي في أوائل أسانيد شيخنا الصدوق ، ان روى

عن محمد بن أبي القاسم ، يكون محمد بن علي بن أبي القاسم . وان روى عن الأب ، سواء كان التعبير محمد بن علي ، قال : حدثنا أبي . أو محمد بن علي ، عن أبيه . أو محمد بن علي ، عن علي بن محمد بن أبي القاسم ، يكون محمد بن علي بن محمد بن أبي القاسم . وأما اذا كانت الرواية عن غيرهما ، كمحمد بن يحيى ، أو علي بن ابراهيم أو غيرهما ، فهو كثير .

منه : ما في باب الاثنين من الخصال ، قال : حدثنا محمد بن علي ماجيلويه رحمته الله ، قال : حدثنا محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد ، عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار ، عن حكم بن بهلول ، عن اسماعيل بن همام ، عن عمر بن أذينة ، عن أبان بن أبي عياش ، عن سليم بن قيس الهلالي ، قال : سمعت علياً عليه السلام يقول لأبي الطفيل عامر بن واثلة الكناني : يا أبا الطفيل العلم علمان : علم لا يسع للناس إلا النظر فيه ، وهو صبغة الاسلام ، وعلم يسع الناس ترك النظر فيه ، وهو قدرة الله عز وجل<sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في باب الثلاثة من الخصال ، قال : حدثنا محمد بن علي ماجيلويه رحمته الله ، قال : حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن أبي عبد الله ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من أمر بمعروف أو نهى عن منكر ، أو دلّ على خير أو أشار به ، فهو شريك . ومن أمر بسوء ، أو دلّ عليه ، أو أشار به ، فهو شريك<sup>(٢)</sup> .

مردّد بين الشخصين ، لكن الظاهر أنّه محمد بن علي بن أبي القاسم ؛ لأنّه أكثر الرواية عن محمد بن علي بن أبي القاسم ، كما لا يخفى على من تصفّح كتب شيخنا الصدوق .

(١) الخصال ص ٤١ ح ٣٠ .

(٢) الخصال ص ١٥٦ .

فعلى هذا الحمل على أن المراد منه محمد بن علي بن محمد بن أبي القاسم ، فيما اذا كانت الرواية عن والده ، وعلي بن محمد بن علي بن أبي القاسم ، فيما اذا لم يكن الأمر كذلك ، سواء كانت الرواية عن عمه محمد بن أبي القاسم أو غيره ، وهكذا الحال فيما اذا وقع محمد بن علي ماجيلويه في الطبقة الثامنة في أسانيد شيخنا الصدوق .

كما في العيون في باب ذكر ما كتب به الرضا عليه السلام الى محمد بن سنان في جواب مسائله ، قال : حدَّثنا علي بن أحمد بن عبد الله البرقي ، وعلي بن عيسى المجاور في مسجد الكوفة ، وأبو جعفر محمد بن موسى البرقي بالري رضي الله عنهم ، قالوا : حدَّثنا محمد بن علي ماجيلويه ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه <sup>(١)</sup> .

وذلك لأنَّ محمد بن علي بن أبي القاسم ، وعلي بن محمد بن أبي القاسم ، كل واحد منهما ابن عمٍّ لآخر ، فهما في طبقة متأخرة عن طبقتها ، فلو وقع أحدهما في الطبقة الأولى ، والآخر في الطبقة الثانية في أسانيد الصدوق ، يكون المذكور في الأولى محمد بن علي بن محمد بن أبي القاسم ، والمذكور في الطبقة الثانية محمد بن علي بن أبي القاسم .

ولك أن تقول : إنَّ الأمر وإن كان كذلك لما ذكر ، لكن الظاهر أنَّ محمد بن علي ماجيلويه في السند المذكور غلط ، والصحيح علي بن محمد . تنقيح المقال يستدعي ايراد أوَّل السند .

فنقول : إنَّ شيخنا الصدوق أورد الحديث في الباب المذكور بثلاثة طرق ، قال : حدَّثنا محمد بن علي ماجيلويه رحمته الله ، عن عمه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن محمد بن سنان . الى أن قال : وحدَّثنا علي بن أحمد بن عبد الله البرقي ، وعلي بن عيسى المجاور في مسجد الكوفة ، وأبو جعفر محمد بن موسى البرقي بالري رحمهم الله ، قالوا : حدَّثنا محمد بن علي ماجيلويه ، عن أحمد بن محمد بن

خالد ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان <sup>(١)</sup> انتهى .

والمذكور في الأوّل هو محمد بن علي بن أبي القاسم بقرينة « عن عمّه » فالظاهر أنّ الثاني هو علي بن محمد ؛ لما أوردناه في عدّة من الاسناد روى فيها علي بن عيسى المجاور عن علي بن محمد بن أبي القاسم ، فليلاحظ .

### تتميم :

المقام يستدعي بيان ما صدر من العلماء الأعلام - مكّنه الله تعالى دار السلام - من الاشتباهات في المقام ، فنقول :

منها : ما صدر من شيخ الطائفة مكّنه الله تعالى جنّة عالية ، قال في الرجال في باب « لم » : محمد بن علي ماجيلويه القمي ، روى عنه محمد بن علي بن الحسين بن بابويه <sup>(٢)</sup> . لوضوح أنّ المستفاد منه اعتقاد الوحدة ، فالمناسب اللايق بالكتاب المصنّف في الرجال أن يقال : محمد بن علي بن أبي القاسم ، روى عنه محمد بن علي بن الحسين ، ومحمد بن علي بن أبي القاسم روى عنه أيضاً ، كما لا يخفى على من أحاط خبراً بما أوردناه .

ومنها : ما صدر من شيخنا النجاشي أسكنه الله تعالى المكان العالي ، قال : علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي المعروف أبوه بماجيلويه <sup>(٣)</sup> .

فإنّ المستفاد منه أنّ عليّاً لم يكن ملقباً بماجيلويه ، أو لم يكن معروفاً به ، كما نهبنا عليه فيما سلف ، وقد علمت خلافه ، بل المقتضي لألقابه من ألقاب والده به ، كما يظهر وجهه من التأمل فيما أوردناه ، فليلاحظ .

ومنها : ما صدر عنه رحمه الله تعالى أيضاً ؛ لأنّه ذكر في ترجمة الابن الجدّ بلفظ

(١) عيون الأخبار ٢ : ٨٨ ح ١ .

(٢) رجال الشيخ ص ٤٣٧ .

(٣) رجال النجاشي ص ٢٦١ .

« عبد الله » وفي ترجمة الوالد بلفظ « عبيد الله » فلاحظ ما ستقف عليه من كلامه (١).  
ومنها : ما صدر من ابن داود ، فإنه لم يذكره لا في الجزء الأول ، ولا في الجزء الثاني من كتابه ، وينبغي ذكره .

ومنها : ما صدر للعلامة نور الله تعالى مرقد ، فإنه أيضاً لم يذكره لا في الباب الأول من الخلاصة ، ولا في الباب الثاني ، مع أن مقتضى ما صدر منه من تصحيح جملة من طرق شيخنا الصدوق المشتملة على محمد بن علي ماجيلويه إirاده في القسم الأول ، كما لا يخفى ، كطريقه الى اسماعيل بن رباح ، والحارث بن المغيرة ، ومنصور بن حازم ، ومعاوية بن وهب .

قال : وما كان فيه عن اسماعيل بن رباح ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام ، عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن اسماعيل بن رباح (٢) .

وما كان فيه عن الحارث بن المغيرة النصري ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام ، عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن يونس بن عبد الرحمن ، ومحمد بن أبي عمير جميعاً ، عن الحارث بن المغيرة (٣) .

وما كان فيه عن منصور بن حازم ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن سيف بن عميرة ، عن منصور بن حازم الأسدي (٤) .

وما كان فيه عن معاوية بن وهب ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي

(١) رجال النجاشي ص ٣٥٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٤٢ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٥٥ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٣٤ .

القاسم معاوية بن وهب البجلي الكوفي (١).

قال في الخلاصة : و عن بكر بن محمد الأزدي صحيح ، وكذا عن اسماعيل بن رباح الكوفي ، وعن خالد بن نجيح الجوان صحيح ، وكذا عن الحارث بن المغيرة البصري ، وعن منصور بن حازم صحيح وعن محمد بن يحيى صحيح ، الى أن قال : وكذا عن معاوية بن وهب أبي القاسم البجلي الكوفي (٢).

ومنها : ما صدر من المحقق الاستربادي ، قال في الألقاب : ماجيلويه يلقب به محمد علي بن محمد بن أبي عبد الله أو عبيد الله ، وجدّه محمد بن أبي القاسم ، وهما ثقتان ، والثاني مصرّح به في موضعه (٣) ؛ لما علمت من أنّهما كما يلقبان بماجيلويه يلقب به محمد بن علي بن أبي القاسم ، وعلي بن محمد بن أبي القاسم ، بل قد علمت أنّ ألقابها به أظهر ؛ لأنّ شيخنا الصدوق قد أكثر في المجالس والعيون والعلل والخصال وكمال الدين في الرواية عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، فلا حظ الكتب المذكورة حتّى يتّضح عليك الحال ، وقد أوردنا عدّة مواضع من أسانيده المشتعلة على علي بن محمد الذي اقترن فيها بماجيلويه ، والظاهر أنّ الموقع له في ذلك الجمود على كلام النجاشي ، وقد أوضحنا فيه الحال بحيث لا ينبغي للشكّ مجال ، والله الحمد في كلّ حال .

ومما ذكر في هذا المقام يظهر الحال فيما ذكره في نقد الرجال ، قال : ماجيلويه اسمه محمد بن أبي القاسم ، ويطلق على محمد بن علي ماجيلويه أيضاً (٤) انتهى . والظاهر منه أنّ إطلاق ماجيلويه في محمد بن أبي القاسم أشهر من إطلاقه على محمد بن علي ، وقد علمت أنّ الأمر على خلافه .

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٤٠ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٧٨ .

(٣) منهج المقال ص ٣٩٩ .

(٤) نقد الرجال ص ٤١١ .



ثمَّ أنَّ الظاهر منه أنَّ مُحَمَّد بن علي واحد وليس الأمر كذلك ، لما علمت أنَّه رجلاَن : أحدهما : مُحَمَّد بن علي بن أبي القاسم ، والثاني : مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن أبي القاسم ، وإن كان الاطلاق في الأوَّل أكثر . ثمَّ أنَّه أغفل ذكر علي بن مُحَمَّد ، وقد علمت أنَّ ماجيلويه يطلق عليه أيضاً .

ومنها : ما اتَّفَق للعلامة السَّمِّي المجلسي قدَّس الله تعالى روحه ، قال في الوجيزة : علي بن أبي القاسم ماجيلويه ثقة ، ثمَّ قال بعده بفاصلة : علي بن مُحَمَّد بن بندار من مشايخ الكليني <sup>(١)</sup> . والاشتباه من وجوه :

منها : أنَّ مقتضى ما ذكره مغايرة علي بن مُحَمَّد بن بندار لعلي بن أبي القاسم كما لا يخفى ، ولذا وثَّق الأوَّل وذكر في الثاني أنَّه من مشايخ الكليني ، وهو غير صحيح بل الصحيح أنَّه هو ؛ لما عرفت أنَّ بندار لقب لعبد الله وأبو القاسم كنية له .

ومنها : أنَّ مقتضى ما ذكره أنَّ علياً ولد لأبي القاسم ، وليس كذلك بل هو نسبة الى الجدِّ والمطابق للواقع علي بن مُحَمَّد بن أبي القاسم ، وهو علي بن مُحَمَّد بن بندار كما فصلناه في الأوَّل ذكر الجدِّ بالكنية .

ومنها : أنَّه جعل ماجيلويه لقب لأبي القاسم ، وهو غير صحيح ، بل هو لقب لولده مُحَمَّد . والموقع له في ذلك ملاحظة ظاهر عبارة النجاشي ، قال : علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي المعروف أبوه بماجيلويه يَكْنَى أبا الحسن ثقة الى آخره <sup>(٢)</sup> .

وهو وإن كان موهماً لذلك ، لكن ما ذكره في ترجمة والده دليل على ما ذكرناه ، قال : مُحَمَّد بن أبي القاسم عبيد الله بن عمران الجنابي البرقي أبو عبد الله الملقَّب بماجيلويه ، وأبو القاسم يلقَّب بندار سيّد من أصحابنا القمّيين ثقة عالم فقيه عارف

(١) رجال العلامة ص ٢٥٦ و ٢٦٤ .

(٢) رجال النجاشي ص ٢٦١ .

بالأدب والشعر والغريب ، وهو صهر أحمد بن أبي عبد الله البرقي على ابنته ، وابنه علي بن محمد منها <sup>(١)</sup> انتهى .

وهو صريح في أن علي بن أبي القاسم في قوله نسبة الى الجدّ ، ووالد علي محمد بن أبي القاسم ، فعنى قوله « المعروف أبوه بماجيلويه » أن محمدًا يعرف بماجيلويه ، لكن لما كان ظاهر قوله « علي بن أبي القاسم » مع قوله « المعروف أبوه بماجيلويه » موهماً لكون ماجيلويه لقباً لأبي القاسم ، عبّر بما مرّ مكتفياً بما ذكره في ترجمة الولد من غير التفتات الى ما ذكره في ترجمة الوالد .

ويمكن أن يكون المراد من عبارة الوجيزة أن ماجيلويه لقب لعلي في قوله « علي بن أبي القاسم » وهو وان كان مطابقاً للواقع ومناسباً للعنوان ، لكن لما كان خلاف ما يقتضيه كلام النجاشي يبعد حمّله عليه .

بقي الكلام في حال الأشخاص المذكورة ، حتّى يتّضح أن الحديث بهم يندرج تحت أيّ قسم من الأقسام المعروفة .

فنقول : أمّا علي بن محمد وأبوه محمد بن أبي القاسم ، فقد علمت التصريح بوثاقتهما من النجاشي ، ووافقه العلامة ، فقال في الخلاصة : علي بن محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمران البرقي ، المعروف أبوه بماجيلويه ، يكنى أبا الحسن ، ثقة فاضل فقيه أديب <sup>(٢)</sup> . وكفاك في هذا المطلب كونه من مشايخ ثقة الاسلام ، وكونه ممن كثر الرواية عنه .

ثمّ قال في الخلاصة : محمد بن أبي القاسم عبيد الله بالياء بعد الباء - وقيل : عبد الله بغير ياء - ابن عمران الحبابي بالخاء المعجمة المفتوحة والباء المنقطة قبل الألف وبعدها البرقي أبو عبد الله ، الملقّب بماجيلويه ، بالجيم والياء المنقطة تحتها نقطتين قبل

(١) رجال النجاشي ص ٣٥٣ .

(٢) رجال العلامة ص ١٠٠ - ١٠١ .

اللام وبعد الواو أيضاً ، وأبو القاسم يلقَّب بNDAR أيضاً بالنون بعد الباء والدال المهملة والراء ، سيّد من أصحابنا القمّيين ، ثقة عالم فقيه عارف بالأدب والشعر <sup>(١)</sup> . انتهى . فلا ينبغي التأمّل في وثاقتها .

وأما محمّد بن علي بن أبي القاسم ، ومحمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم ، فالظاهر أنّ حديثهما يعدّ من الصحاح أيضاً ، فهما ثقتان ؛ لكونهما من مشايخ شيخنا الصدوق ، ولذكرهما بطريق الترحّم والترضيّ في المشيخة ، والحصال ، والمجالس ، والعيون ، والعلل ، والتوحيد ، والمعاني ، بل لم نجد ذكرهما في الكتب المذكورة الآ كذلك ، ولتصحيح العلامة طريق الفقيه الى منصور بن حازم ، ومعاوية بن وهب ، وفيها محمّد بن علي بن أبي القاسم ، وطريقه الى الحارث بن المغيرة ، واسماعيل بن رباح ، وفيه محمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم ، ولصدور التوثيق من المحقّق الاسترابادي له في مباحث الألقاب في رجاله الوسيط ، قال مشيراً الى محمّد بن علي بن محمّد بن أبي القاسم ومحمّد بن أبي القاسم : وهما ثقتان .

ومنها : ما صدر من شيخنا الصدوق - قدّس الله تعالى روحه - في العيون في باب ذكر ما كتب به الرضا عليه السلام الى محمّد بن سنان في جواب مسائله ، قال : حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه عليه السلام ، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم ، عن محمّد بن علي الكوفي ، عن محمّد بن سنان ، الى أن قال : وحدّثنا علي بن أحمد بن عبد الله البرقي ، وعلي بن عيسى المجاور في مسجد الكوفة ، وأبو جعفر محمّد بن موسى البرقي بالري رحمهم الله ، قالوا : حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه ، عن أحمد بن محمّد بن خالد ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان <sup>(٢)</sup> . انتهى .

اتفقت نسخ العيون فيما أعلم على ذلك ، والصواب : حدّثنا محمّد بن علي

(١) رجال العلامة ص ١٥٧ .

(٢) عيون الأخبار ٢ : ٨٨ ح ١ .

ماجيلويه ، عن أحمد بن محمد ؛ اذ المعهود في أسانيد الصدوق وقوع محمد بن علي ماجيلويه في أول السند ، وأيضاً قد علمت ممّا أسلفنا أنّ علي بن عيسى المجاور أنّما يروي عن علي بن محمد البرقي ، لا عن محمد بن علي ماجيلويه ، وكذلك أنّ الراوي عن أحمد بن محمد البرقي هو علي بن محمد ماجيلويه ، كما علم ممّا بيّناه .

ويدلّك على ذلك أيضاً ما في آخر باب ممّا جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المتفرقة ، قال : حدّثنا علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، ومحمد بن موسى البرقي ، ومحمد بن علي ماجيلويه ، ومحمد بن علي بن هاشم ، وعلي بن عيسى المجاور رضي الله عنهم ، قالوا : حدّثنا علي بن محمد ماجيلويه ، عن أحمد بن محمد بن خالد <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما صدر من المحقّق ، وتبعه السيّد السند التفرشي والعلامة السميّ المجلسي ، حيث حكوا عن الخلاصة أنّه صحّح طريق الصدوق الى الحسين بن زيد .

قال المحقّق الاستربادي في رجاله الكبير : والى الحسين بن زيد صحيح على ما في الخلاصة <sup>(٢)</sup> . وفي رجاله الوسيط : والى الحسين بن زيد صحيح على ما في الخلاصة . وقال السيّد السند في نقد الرجال : والى الحسين بن زيد صحيح كذا في الخلاصة <sup>(٣)</sup> .

وقال العلامة المجلسي في الوجيزة : والى الحسين بن زيد حسن ، وفي الخلاصة صحيح <sup>(٤)</sup> . مع أنّ العلامة في الخلاصة لم يتعرّض لحال طريقه الى الحسين بن زيد أصلاً . ثمّ استنساخ هذه الرسالة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم التاسع من جمادي الأولى سنة ( ١٤١٦ ) على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

(١) عيون الأخبار ١ : ٢٧٥ ح ١٠ .

(٢) منهج المقال ص ٤١٠ .

(٣) نقد الرجال ص ٤٢٠ .

(٤) رجال العلامة ص ٣٨٠ .

رسالة  
في تحقيق الحال في محمّد بن أحمد  
الراوي عن العمركي

للعلمة الورع الفقيه  
السيد محمّد باقر بن محمّد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



### بسم الله الرحمن الرحيم

يقول المفتقر الى عفو ربّه الغافر ، ابن محمّد نقي الموسوي محمّد باقر ، عني عن جرائهما يوم تبلى السرائر : قد تكرر وكثر في الأسانيد رواية محمّد بن أحمد عن العمري .

من ذلك : ما في التهذيب في شرح عبارة المقنعة « ولا بأس أن يصلي الانسان في ازار واحد » قال : محمّد بن علي بن محبوب ، عن محمّد بن أحمد ، عن العمري ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : سألت عن الرجل صلى وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه اعادة ؟ أو ما حاله ؟ قال : لا اعادة عليه <sup>(١)</sup> .

ومنه : ما في كيفة الصلاة من الزيادات ، قال : محمّد بن علي بن محبوب ، عن محمّد بن أحمد ، عن العمري ، عن علي بن جعفر قال : رأيت اخوتي موسى واسحاق ومحمّدأبني جعفر عليه السلام يسلمون في الصلاة على اليمين والشمال ، السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله <sup>(٢)</sup> .

وصحّحه كثير من العلماء ، كالعلامة في المختلف ، قال : وما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن أخيه موسى الكاظم عليه السلام ، قال : سألت عن الرجل صلى وفرجه خارج لا يعلم به الى آخره <sup>(٣)</sup> .

(١) تهذيب الأحكام ٢ : ٢١٦ ح ٥٩ .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٣١٧ ح ١٥٣ .

(٣) مختلف الشيعة ٢ : ٩٩ .

والمنتهى ، قال : ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن علي بن جعفر ، قال : رأيت اخوتي موسى واسحاق ومحمد بن جعفر يسلمون في الصلاة على اليمين والشمال الى آخر ما تقدم <sup>(١)</sup> .

والمحقق الأردبيلي ، قال في مجمع الفائدة : وما روي في الزيادات في الصحيح ، عن علي بن جعفر ، قال : رأيت موسى واسحاق ومحمد بن جعفر يسلمون في الصلاة الى آخره <sup>(٢)</sup> .

وشيخنا البهائي ، قال في الحبل المتين : الأول من الصحاح علي بن جعفر ، قال : رأيت اخوتي موسى واسحاق ومحمد بن جعفر يسلمون في الصلاة الى آخره <sup>(٣)</sup> . وصاحب المدارك ، قال : قال أبو الصلاح : الفرض أن يقول : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ولعل مستنده ما رواه علي بن جعفر في الصحيح ، قال : رأيت اخوتي موسى واسحاق ومحمد بن جعفر عليه السلام يسلمون في الصلاة الى آخره <sup>(٤)</sup> .

وصاحب الذخيرة ، قال : ولعل مستنده ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن علي بن جعفر ، قال : رأيت اخوتي موسى واسحاق ومحمد بن جعفر عليه السلام يسلمون في الصلاة الى آخره <sup>(٥)</sup> .

والفاضل المعتمد الشهير بالفاضل الهندي ، قال في كشف اللثام : وفي الصحيح علي بن جعفر أنه رأى اخوته موسى واسحاق ومحمد بن جعفر عليه السلام يسلمون <sup>(٦)</sup> . ووافقهم في غنائم الأيتام ، فقال : وربما يستدل عليه بصحيفة علي بن جعفر ،

(١) منتهى المطلب ١ : ٢٩٦ طبع الحجري .

(٢) مجمع الفائدة ٢ : ٢٨٧ .

(٣) الحبل المتين ص ٢٥١ .

(٤) مدارك الأحكام ٣ : ٤٣٧ .

(٥) ذخيرة المعاد ، مبحث التسليم ، صفحات الكتاب غير مرقمة .

(٦) كشف اللثام ٢ : ٢٣٤ طبع الحجري .



قال : رأيت اخوتي موسى واسحاق ومحمداً بن جعفر عليه السلام يسلمون في الصلاة الخ .  
ولعلّ التصحيح من هؤلاء الأعظم مبنّى على حمل محمد بن أحمد في السند على  
محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري ، وكان الداعي لهم على هذا الحمل  
التصريح به في أسانيد كثيرة :

منها : ما في باب كيفية الصلاة من الزيادات ، قال : محمد بن أحمد بن يحيى ، عن  
العمركي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : سألته عن  
الرجل له أن يجهر في التشهد والقول في الركوع والسجود ؟ قال : ان شاء جهر وان  
شاء لم يجهر <sup>(١)</sup> .

ومنها : بعده بفاصلة قليلة ، قال : عنه - أي : عن محمد بن أحمد بن يحيى - عن  
العمركي ، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ، قال : سألته عن  
المرأة قصّتها ، فإذا سجدت وقعت بعض جبهتها على الأرض <sup>(٢)</sup> .  
ومنها : غير ذلك من الموارد المتكرّرة <sup>(٣)</sup> .

ولك أن تقول : إنّ ذلك أنما يجدي إذا انحصر محمد بن أحمد الراوي عن العمركي  
في الأشعري ، وهو غير صحيح ؛ لأنّه كما يروي عنه محمد بن أحمد يحيى الأشعري ،  
يروي عنه محمد بن أحمد العلوي ، بل الظاهر أنّ محمد بن أحمد الذي يروي عنه محمد  
بن علي بن محبوب ، وهو يروي عن العمركي ، هو محمد بن أحمد العلوي ، للتصريح  
به في موارد كثيرة :

منها : ما في باب الصلاة في السفر من زيادات التهذيب ، قال : محمد بن علي بن  
محبوب ، عن محمد بن أحمد العلوي ، عن العمركي البوفكي ، عن علي بن جعفر ، عن  
أخيه موسى عليه السلام قال : سألته عن رجل جعل لله عليه أن يصليّ كذا وكذا صلاة ، هل

(١) تهذيب الأحكام ٢ : ٣١٣ ح ١٢٨ .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٣١٣ - ٣١٤ .

(٣) راجع التهذيب ٢ : ٢٩٦ ح ٤٩ .

يجزيه أن يصلي ذلك على دابته وهو مسافر؟ قال: نعم<sup>(١)</sup>.

ومنها: ما في باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان وما لا تجوز من الزيادات، قال: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن أحمد العلوي، عن العمري، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، قال: سألت عن الدود يقع من الكنيف على الثوب أيسل فيه؟ قال: لا بأس إلا أن ترى أثراً فتغسله<sup>(٢)</sup>.

ومنها: ما في باب الصبيان متى يؤمرون بالصلاة من الزيادات، قال: محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن أحمد العلوي، عن العمري، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الغلام متى يجب عليه الصوم والصلاة؟ قال: إذا راهق الحلم وعرف الصلاة والصوم<sup>(٣)</sup>.

ومنها: ما في باب التيمم وأحكامه من كتاب طهارة التهذيب، قال: يدل على ذلك ما رواه محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن أحمد العلوي، عن العمري، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، قال: سألت عن الرجل الجنب أو على غير وضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثلجاً وصعيداً أيهما أفضل؟ أيتيم أو يمسح بالثلج وجهه؟ قال: الثلج إذا بلّ رأسه وجسده أفضل، فإن لم يقدر على أن يغسل فليتييم<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك ما في باب فضل المساجد والصلاة فيها من الزيادات، قال: وعنه - أي: عن محمد بن علي بن محبوب - عن محمد بن أحمد الهاشمي، عن العمري، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألت عن الشعر أ يصلح أن ينشد في

(١) تهذيب الأحكام ٣: ٢٣١ ح ١٠٥.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣٦٧ ح ٥٥.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٣٨٠ ح ٤.

(٤) تهذيب الأحكام ١: ١٩٢ ح ٢٨.

المسجد؟ فقال: لا بأس<sup>(١)</sup>.

فانّ الظاهر أنّ محمد بن أحمد الهاشمي، هو محمد بن أحمد العلوي، ويؤيده أنّه لم يظهر رواية محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري، وإنّ محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري لم يذكر في التهذيب إلاّ مع ذكر جدّه، سواء وقع في أوّل السند كما اذا ترك ذكر الطريق اليه، أو لا كما اذا ذكر السند بأسره.

أمّا محمد بن أحمد الذي يروي عنه محمد بن علي بن محبوب، فإنّه يذكره تارة مطلقاً، وأخرى مقيداً بالعلوي كما علمت، فيظهر منه ظهوراً يبيّن أنّ محمد بن أحمد الذي يروي عن العمري الذي يروي عنه محمد بن علي بن محبوب هو العلوي كما لا يخفى.

بقي الكلام في حاله، فنقول: أنّه غير مذكور في الكشي، ولا معنون في رجال النجاشي، ولا في الفهرست، ولا في الخلاصة، ولا في رجال ابن داود. نعم أوردته شيخ الطائفة في الرجال في باب «لم» قال: محمد بن أحمد العلوي، روى عنه أحمد بن إدريس<sup>(٢)</sup> انتهى.

والوجه في عدم عنوانه في النجاشي والفهرست ظاهر؛ لأنّ وضعها لذكر أرباب التصانيف، لكن الوجه في اعراض الخلاصة وابن داود غير ظاهر، ولم يذكر في الرجال إلاّ أنّه يروي عنه أحمد بن إدريس.

وقال النجاشي، والشيخ في الفهرست، والعلامة في الخلاصة: أنّه كان ثقة فقيهاً في أصحابنا كثير الحديث صحيح الرواية<sup>(٣)</sup>. فروايته عنه كرواية محمد بن علي بن محبوب عنه تدلّ على حسن حاله.

مضافاً إلى ما قاله النجاشي في ترجمة العمري، قال: العمري بن علي أبو علي

(١) تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٩ ح ٣.

(٢) رجال الشيخ ص ٤٤٥.

(٣) رجال النجاشي ص ٩٢، الفهرست ص ٢٦، رجال العلامة ص ١٦.

البوفكي ، وبوفك قرية من قرى نيشابور ، شيخ من أصحابنا ثقة ، روى عنه شيوخ أصحابنا منهم عبد الله بن جعفر الحميري ، له كتاب الملاحم ، أخبرنا أبو عبد الله القزويني ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى ، قال : حدّثنا أحمد بن ادريس ، قال : حدّثنا محمّد بن أحمد بن اسماعيل العلوي ، عن العمركي <sup>(١)</sup> انتهى .

ومحمّد بن أحمد العلوي هو هذا الرجل ، أي : محمّد بن أحمد بن اسماعيل العلوي . وقوله « روى عنه شيوخ أصحابنا » يقتضي أنّ محمّد بن أحمد العلوي من شيوخ أصحابنا .

ولك أن تقول : إنّ ما ذكره يقتضي أنّ شيوخ أصحابنا يروون عنه ، لا أنّ كلّ من يروي عنه فهو من الشيوخ ، كما لا يخفى .

الآن الظاهر من انتهاء طريق النجاشي اليه يقتضي حسن حاله ، فيمكن أن يقال : إنّ أحاديثه معدودة من الحسان ، فما صدر من أعظم علمائنا من الحكم بصحّة الحديث المذكور ليس على ما ينبغي .

تمّ استنساخ هذه الرسالة الشريفة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم العاشر من جمادي الأولى سنة ( ١٤١٦ ) هـ على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

رسالة  
في تعيين محمّد بن اسماعيل

للعلامة الورع الفقيه  
السيد محمّد باقر بن محمّد بن نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنشأ السماوات والأرضين ، وجعلها وما فيها مسالك لاهتداء المهتدين ، وصلى الله على سيد الأولين والآخرين ، وآله وأصحابه مصاييح مشكاة الدين .

يقول العبد الملتجئ الى باب سيده الغافر ابن محمد نقي الموسوي محمد باقر ، وقاه الله من سوء الباطن والظاهر : هذه رسالة لدفع القال والقيـل<sup>(١)</sup> في تعيين محمد بن اسماعيل الذي روى عنه الثقة الجليل محمد بن يعقوب النبيل الراوي عن الفضل بن شاذان ، الذي فاق أقرانه بمدح جميل .

فاعلم أنه قد شاع وذاع رواية ثقة الاسلام عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان غاية الشيوع والذيع ، فبالحرى أن نصرف زمام الكلام الى تعيينه وتشخيصه ؛ اذ هو صار معرك الآراء ومطرح أنظار العلماء .  
فنقول : قد اختلفوا في ذلك على أقوال :

الأول : ما هو المحكي عن جماعة من الأعلام ، من أنه ابن بزيع ، وهو مما لا شبهة في فساده ؛ لأن الكشي ذكر أن محمد بن اسماعيل بن بزيع من رجال أبي الحسن موسى عليه السلام ، وأدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام<sup>(٢)</sup> .

---

(١) قد شاع هذان اللفظان في الاستعمال ، يقال : كثر القيل والقال ، قال في القاموس : القول مصدر ، والقيل والقال اسمان له ، وقال بعض آخر من أهل اللغة في تفسير ما روي أنه نهى عن قيل وقال ، أي : نهى عن فضول ما يتحدث فيه المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا الى آخر كلامه « منه » .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٣٦ .

ولا يخفى أنّ الظاهر من هذا الكلام أنّ وفاة ابن بزيع كان في زمان أبي جعفر الثاني عليه السلام ، وبالجمله أنّه ما أدرك بعده ، لاسيّما في مثل هذا الكلام ، حيث لم يذكر اسم مولانا الرضا عليه آلاف التحية والثناء ، فيعلم منه أنّ مراده التنبيه على آخر من أدركه من الائمة عليهم آلاف التحية .

وربّما يمكن تأييده مع تأمل فيه بما رواه الكشي في موضع آخر من رجاله ، عن علي بن محمّد ، قال : حدّثنا بنان بن محمّد ، عن علي بن مهزيار ، عن محمّد بن اسماعيل بن بزيع ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام أن يأمر لي بقميص الحديث <sup>(١)</sup> . ان قيل : لا نسلم كون المفهوم من هذا الكلام ما ذكر ؛ لأنّ الكشي في موضع آخر من رجاله ذكر أنّ محمّد بن اسماعيل المذكور أدرك موسى بن جعفر صلوات الله عليهما ؛ اذ لو سلّم ذلك لزم أن يكون مراده أنّه لم يدرك غير مولانا الكاظم عليه السلام وقد عرفت فساده .

قلنا : يمكن الجواب عنه من وجهين : الأوّل : أنّ المدّعى أنّ المفهوم الظاهر من هذا الكلام هو ما أشرنا اليه ، والواجب حمله عليه عند انتفاء القرينة على خلافه ، وهي في مورد النقض موجودة ، فلا يجوز ارادة ذلك المعنى منه ، لكن صرف اللفظ عن ظاهره في موضع بمعونة قرينة لا يوجب صرفه عنه فيما انتفت فيه .

والثاني : وهو الحقّ ، أنّ الكلام المذكور قد يقال بالنسبة الى ما بعد المفعول ، وقد يؤتى بالنسبة الى ما قبله ، وما نحن فيه من القسم الأوّل ، ومورد النقض من الثاني كما لا يخفى ، فلا تغفل .

اذا علمت ذلك فاعلم أنّ وفاة ثقة الاسلام محمّد بن يعقوب الكليني <sup>(٢)</sup> أسكنه

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٥١٤ برقم : ٤٥٠ .

(٢) اعلم أنّ المشهور في الألسنة الكليني بضمّ الكاف وفتح اللام ، وربّما رأيت في بعض الحواشي الذي لم يظهر لي آثار التعويل ضبطه بضمّ الكاف وفتحها معاً ، لكن الذي يظهر من القاموس أنّه بفتح الكاف وكسر اللام لا غير « منه » .



الله تعالى المكان العالي : إما في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ، كما حكاها جماعة عن النجاشي <sup>(١)</sup> ، أو في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، كما هو المحكي عن شيخ الطائفة <sup>(٢)</sup> أحله الله تعالى دار الكرامة <sup>(٣)</sup> ، ووفاة مولانا أبي جعفر الثاني أي الجواد عليه السلام على ما ذكروا في سنة عشرين ومائتين ، ولا يخفى أن التفاوت بين التاريخين مائة وثمان أو تسع سنة ، ومع ذلك كيف يكون روايته عنه من غير واسطة .

وان كنت في ريب من ذلك ، فاستمع لما أنبئك عليه ، فاعلم أن ولادة ثقة الاسلام وان لم أعر في كلمات علمائنا الأعلام على التنبيه على هذا المرام ، لكن المشهور المصرح به في كلام جماعة من الفحول أنه صنف كتاب الكافي في مدة عشرين سنة ، ولا يخفى على المستمع في كتابه أنه قد روى عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان من بدايته الى نهايته ، فلو كان هو ابن بزيع يلزم <sup>(٤)</sup> أن يكون تصنيف مجموع الكافي قبل وفاة مولانا الجواد عليه السلام ، وهو مما يقطع بفساده لوجوه :

(١) رجال النجاشي ص ٣٧٧ .

(٢) الفهرست ص ١٣٦ .

(٣) اعلم أن المظنون أن تأليف الرسالة كان في السنة السادسة والمائتين بعد الألف من الهجرة ، ولم يكن في ذلك الزمان عندي رجال النجاشي ، ولا رجال الشيخ ولا فهرسته ، ولذا ذكرنا تاريخ وفاة ثقة الاسلام عنهما بطريق الحكاية ، ثم وقفتني الله تعالى ويسر لي تحصيل الكتب المذكورة .

فأقول في هذا الوقت ، وهو سحر ليلة الجمعة ، وهي الخامسة والعشرين من المحرم في السنة الثالثة والثلاثين بعد المائتين من الهجرة : أن المذكور في رجال الشيخ من تاريخ وفاة ثقة الاسلام مطابق لما ذكره النجاشي ، من أنه مات في تسع وعشرين وثلاثمائة ، خلاف لما ذكره في الفهرست من أنه مات في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة . ولما كان الظاهر من كلامه في الرجال أن تصنيفه كان متأخراً عن تصنيف الفهرست ، فالتعويل على ما ذكره في الرجال ، كما لا يخفى « منه » .

(٤) وفيه نظر ؛ لعدم لزوم ذلك ، لجواز الاجازة قبل الوفاة ، فلا يلزم أن يكون مجموع النقل في حياته « منه » .

الأول: أنه لو كان الأمر كذلك كان لا محالة أنه أعلى الله تعالى مقامه لغاية حرصه في ضبط الأخبار ونهاية شوقه في جمع الآثار يأخذ بعض الروايات عن مولانا الجواد عليه السلام ويروي عنه من غير واسطة، ومعلوم انتفاؤه.

والثاني، أنه لو كان كذلك لكان لكتاب الكافي مزية لا يوجد في غيره، وفضيلة لا يتحقق فيما عداه، فكان اللازم تنبيه أرباب الرجال عليه، كما لا يخفى على المتتبع أن ديدنهم التنبيه على أدون من ذلك.

والثالث: أنه بناءً عليه يلزم أن يكون عمر ثقة الاسلام زائداً عن مائة وثلاثين سنة؛ لما تقدّم من أن التفاوت بين وفاة مولانا الجواد عليه السلام ووفاته مائة وتسع أو ثمان سنة، والمفروض أن تصنيف مجموع الكافي في عشرين سنة في حياته عليه السلام، ومعلوم أن الشخص في أوائل سنّه غير قابل للتصنيف، بل لابدّ من مضيّ زمان طويل حتى يكون قابلاً للتصنيف والتدوين، وهو ممّا لا خفاء فيه.

والرابع، أن اللازم <sup>(١)</sup> من ذلك أن يكون ثقة الاسلام مدرّكاً لزمان أربعة من الأئمة عليهم آلاف السلام والتحية، وهو معلوم الفساد بين البطلان؛ اذ لو كان كذلك يكون لا محالة متشرّفاً ببقاء بعضهم، ومستنوراً بأنوار جمالهم، ومستشرقاً باشرافات جلالهم، ويكون لغاية جهده في ضبط الروايات آخذاً من بعضهم لو لم يأخذ من جميعهم، وقلة الوسائط عند المحدثين أمر مرغوب، وعلو الاسناد عندهم شيء محبوب، وكيف؟ مع انتفاء الوسطة بالمرّة وأخذ الأحاديث والعلوم من ينابيع الحكمة. وليس الأمر كذلك. أمّا بالنسبة الى الثاني، فلأنّ تتبع الأحاديث الواصلة إلينا بواسطته يرفع الحجاب عن ذلك. وأمّا بالنسبة الى الأول، فلأنّه لو كان الأمر كذلك لنبّه أرباب الرجال عليه، وأوماً أرباب التصانيف إليه، والمعلوم خلافه.

والظاهر بل المقطوع به عدم دركه بالنسبة الى غير مولانا صاحب عليه آلاف

(١) وفيه نظر، يعلم وجهه ممّا ذكرناه في بعض الحواشي المتقدمة « منه ».

الشرف . وأما بالنسبة اليه صلى الله عليه ، فهو وان كان ممكناً ؛ لأنه كان في الغيبة الصغرى له عليه السلام ، وتاريخ وفاته بناءً على الحكاية الأولى هو تاريخ وفاة أبي الحسن علي بن محمد السمري <sup>(١)</sup> آخر نوابه ، لكن الظاهر خلافه ، ويظهر منه في أول الكافي أن تصنيفه في زمان الغيبة لا في زمان شهود الأئمة عليهم آلاف السلام والتحية .

وبالجملة احتمال دركه لزمان مولانا الجواد عليه السلام وأخذ الحديث من ابن بزيع في ذلك الآن مما يقطع بفساده ويعلم انتفاؤه ، وأما تصدينا لبطلانه سداً للاحتمال وإبرازاً لشناعة المقال .

وأما بقاء ابن بزيع الى زمانه ، أي : بعد زمان الأئمة عليه السلام بناءً على ما تقدّم من عدم دركه زمانهم عليه السلام ، فهو أيضاً كذلك لوجوه :

أما الأول ، فلم تقدّم من أن الظاهر من كلام الكشي أنه ما أدرك بعد مولانا الجواد عليه السلام . وأما الثاني ، فلاّنه لو كان الأمر كذلك لكان مدركاً لستّة من الأئمة عليهم آلاف السلام والتحية ، ولو كان كذلك لنبّه أرباب الرجال عليه ؛ لأنّ ذلك مزية ما فاز بها أحد من الرواة ، وفضيلة لم ينل بها واحد من الأشراف ، مع أنّ ديدنهم التنبيه على أمثاله . ثمّ كيف جاز من مثل الكشي نور الله مرقده أن يقول : محمد بن اسماعيل من رجال أبي الحسن موسى عليه السلام وأدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام ؟ . وأما الثالث ، فلاّن الكشي وغيره من أهل الرجال ذكروا أن الفضل بن شاذان

(١) اعلم أنّ مولد مولانا صاحب صلوات الله عليه في ليلة الجمعة ، وهي ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين ، على ما ذكره شيخنا المفيد في ارشاده وجماعة ، وفي يوم الجمعة الثامنة لشعبان سنة ست وخمسين ومائتين ، على ما ذكره العلامة في الخلاصة . والغيبة الصغرى له عليه السلام عبارة من هذه المدة الى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته ، وهي أربع وسبعون سنة على الأول ، وثلاث وثلاثون سنة على الثاني ؛ اذ وفاة أبي الحسن علي بن محمد السمري الذي آخر نوابه عليه السلام في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة « منه » .

يروى عن جماعة كثيرة ، وعدّوا من جملتهم محمد بن اسماعيل بن بزيع <sup>(١)</sup> ، وقد عرفت أنّ الكلام في محمد بن اسماعيل الذي في أوّل سند الكافي الراوي عن الفضل بن شاذان ، فليس ذلك ابن بزيع ؛ لما عرفت من أنّ الفضل يروي عنه لا أنّه يروي عنه ؛ اذ مقتضى رواية الفضل عنه أن يكون متأخراً عنه وهو متقدماً عليه في الطبقة ، ومقتضى روايته عنه على ما هو المفروض تقدّمه عليه وتأخّره عنه فيها ، فيلزم أن يكون تارة متقدماً عليه في الطبقة ، وأخرى متأخراً عنه فيها ، وهو فاسد .

وعلى تقدير الاغماض عنه نقول : لا شبهة أنّ رواية الفضل عن ابن بزيع بالنسبة الى رواية محمد بن اسماعيل في أوّل سند الكافي عنه ممّا يندرج في عداد الندرة ، وهو بالنسبة الى ذلك في غاية الشيوع والكثرة ، فهو أولى بتنبيه أهل الرجال عليه من عكسه ، فالاعتصار على الأوّل مع ذلك لا وجه له .

لا يقال : إنّ الأوّل لما كان نادراً يمكن أن يتحقّق فيه الخفاء والغفلة . وأما الثاني ، فلهشيوعه يؤمن فيه عن ذلك ، ولهذا خصّوا الأوّل بالتنبيه دون الثاني ؛ اذ الشهرة والكثرة فيه أغنت عن ذلك .

لأنّا نقول : هذا لا وجه له . أمّا أولاً ، فلأنّ الكثرة لو كانت بحيث يرفع الجهالة أمكن أن يستند عدم تنبيههم عليه الى تلك المقالة ، لكنّه ليس كذلك كما لا يخفى .  
وأما ثانياً ، فلأنّ رواية ابن بزيع عن الفضل بن شاذان مستبعد جداً ، بل لا يبعد دعوى الامتناع فيه دون عكسه ، فاللازم على أرباب الرجال أن ينهّوا عليه لرفع الاستبعاد ، فهو أولى بالتنبيه من عكسه .

وأما ثالثاً ، فلأنّ عادة أهل الرجال استقرّت على أن ينهّوا أنّ فلاناً راو عن فلان ، سواء كانت روايته عنه شائعة أم لا ، فالاعتذار لعدم التنبيه بالاشتهار ممّا لا وجه له .

وأما رابعاً، فلما عرفت من أنّ الكلام في محمّد بن اسماعيل الذي يروي عن الفضل، وهو لا يمكن أن يكون ابن بزيح، لما عرفت من أنّ الظاهر من الكشي أنّه مات في حياة مولانا الجواد عليه السلام.

والفضل بن شاذان مات في حياة مولانا العسكري عليه السلام على ما ذكره الكشي نور الله مرقدّه في ترجمة الفضل حاكياً عن سعد بن جناح أنّه قال: سمعت محمّد بن ابراهيم الوراق السمرقندي يقول: خرجت الى الحجّ، فأردت أن أمرّ على رجل كان من أصحابنا معروف بالصدق والصلاح والورع والخير يقال له: البورق البوشنجاني - قرية من قرى هراة، وفي بعض النسخ التوشيجاني - وأزوره وأحدث به عهدي، وأتيته فجرى ذكر الفضل بن شاذان رحمته الله، فقال بورق: كان الفضل به بطن شديد العلة، ويختلف في الليلة مائة مرّة الى مائة وخمسين مرّة.

فقال بورق: خرجت حاجاً، فأتيت محمّد بن عيسى العبيدي، فرأيت شيخاً فاضلاً في أنفه اعوجاج وهو القنّ، ومعه عدّة رأيتهم مغتمّين محزونين، فقلت لهم: مالكم؟ فقالوا: إنّ أبا محمّد عليه السلام قد حبس، قال بورق: فحججت ورجعت، ثمّ أتيت محمّد بن عيسى ووجدته قد انجلى ما كنت رأيته به، فقلت: ما الخبر؟ فقال: قد خلى عنه.

قال بورق: فخرجت الى سرّ من رأى ومعى كتاب يوم وليلة، فدخلت على أبي محمّد عليه السلام وأريته ذلك الكتاب، فقلت له: جعلت فداك أنّي رأيت أن تنظر فيه، فلما نظرت فيه وتصفّحه ورقة ورقة، قال: هذا صحيح ينبغي أن يعمل به، فقلت له: الفضل بن شاذان شديد العلة، ويقولون: أنّه من دعوتك بموجدتك <sup>(١)</sup> عليه، لما ذكروا عنه أنّه قال: وصيّ ابراهيم خير من وصيّ محمّد صلّى الله عليه وآله ولم يقل جعلت فداك هكذا كذبوا

(١) الظاهر أنّ موجدتك بفتح الميم وسكون الواو وكسر الجيم مصدر كموعة، ومعناه الغضب. قال في القاموس: يجد جداً وجدة وموجة غضب « منه ».

عليه ، فقال : نعم كذبوا رحم الله الفضل ، قال بورق : فرجعت فوجدت الفضل قد مات في الأيام التي قال أبو محمد عليه السلام : رحم الله الفضل <sup>(١)</sup> انتهى .

فظهر من ذلك أنّ وفاة الفضل في أيام مولانا العسكري عليه السلام ، وقد عرفت من ظاهر كلام الكشي أنّ وفاة ابن بزيع في حياة مولانا الجواد عليه السلام ، فلا يكون الذي يروي عن الفضل هو ذلك ، كما لا يخفى .

وأما الخامس ، فلأنّ ثقة الاسلام لم يدرك الفضل ولم يرو عنه من غير واسطة ، فعدم دركه لابن بزيع وروايته عنه أولى ؛ لما عرفت من أنّه ممن يروي عنه الفضل . وأما السادس ، فلأنّ ثقة الاسلام يروي في اصول الكافي وفروعه عن ابن بزيع بواسطتين ، وروايته عنه على هذا الوجه أكثر من أن تحصى ، وكتب الأصول والفروع من كتابه مشحونة من ذلك ، بل قد يروي عنه بثلاث وسائط .

من ذلك : ما أورده في باب ما نصّ الله عزّ وجلّ على الأئمة عليهم السلام من كتاب الحجّة ، حيث قال : الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن محمد بن جمهور ، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع <sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك : ما أورده في باب الركوع من كتاب الصلاة : عن الحسين بن محمد ، عن عبد الله بن عامر ، عن علي بن مهزيار ، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع <sup>(٣)</sup> .

فابن بزيع النسبة اليه : إمّا في الطبقة الرابعة ، أو الثالثة ، ومع ذلك كيف يمكن أن يكون واقعاً في الطبقة الأولى .

وأما السابع ، فلأنّ ثقة الاسلام في غالب الموارد التي يروي عن ابن بزيع بواسطتين أو أكثر ، صرّح باسمه واسم أبيه وجده ، هكذا : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع مثلاً ، وروايته عن محمد بن اسماعيل ، عن

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨١٧ - ٨١٨ برقم : ١٠٢٣ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٢٩١ .

(٣) فروع الكافي ٣ : ٣٢٠ ح ٥ .

الفضل بن شاذان ، في غاية الكثرة في الأصول والفروع ، ولم يصرح في موضع منه باسم أبيه <sup>(١)</sup> .

ولا شبهة أن وقوع محمد بن اسماعيل بن بزيع في أول سنده على فرض الامكان كان غريباً في الغاية ، فكان اللازم التصريح باسم أبيه لرفع الجهالة ، حذراً عن الاغراء بالجهل ، وعدم التصريح في موضع من أول السند مع التصريح في غيره ، قرينة ظاهرة وامارة جلية وعلامة باهرة على أنه ليس ذلك . فالقول بأنه محمد بن اسماعيل بن بزيع ، ضعيف في الغاية ، وفاسد بلا شبهة .

قال الفاضل الحسن بن داود في أول تنبيهات آخر رجاله : اذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب ، عن محمد بن اسماعيل بلا واسطة ، ففي صحتها قول : لأن في لقائه له اشكالاً ، فتقف الرواية لجهالة الواسطة بينهما ، وان كانا مرضيين معظمين <sup>(٢)</sup> .

أقول : ان كان منشأ الاشكال حمل محمد بن اسماعيل على ابن بزيع ، فالاشكال في اللقاء مما لا شبهة فيه ، بل يمكن بمعونة جميع ما ذكر دعوى اندراجه تحت الامتناع ، لكن لا شبهة في فساد حمله عليه لما عرفت .

وان لم يكن المنشأ ذلك ، فالاشكال في اللقاء مما لا وجه له ؛ لأن الكلام قد عرفت في محمد بن اسماعيل الذي يروي عن الفضل ، وقد علمت أن وفاة الفضل كان في حياة مولانا العسكري عليه السلام ، وذكر الكشي في موضع من رجاله أن وفاته <sup>(٣)</sup> كان قبل شهرين من وفاة مولانا العسكري عليه السلام ، ووفاته عليه السلام في سنة ستين ومائتين ، وقد مر أن وفاة ثقة الاسلام : إما في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ، أو في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، على اختلاف القولين ، فيكون التفاوت بين الوفاتين

(١) الضمير إما يعود الى محمد بن اسماعيل ، فيكون المراد بالأب الجد ، أو الى أبيه فيكون المراد بالأب معناه الظاهر « منه » .

(٢) رجال ابن داود ص ٥٥٥ .

(٣) الأولى أن يقال : أن وفاته قبل وفاة مولانا العسكري عليه السلام بشهرين « منه » .

ثماناً أو تسعاً وستين سنة ، فحمّد بن اسماعيل الذي يروي عنه ثقة الاسلام وهو عن الفضل مقتضى الرواية عنه من غير واسطة أن يكون في ظرف تلك المدّة ، فما وجه الاشكال في لقائه اياه ؟.

نعم لو لم يكن مراده رواية محمّد بن يعقوب عن محمّد بن اسماعيل عن الفضل ، بل عن محمّد بن اسماعيل عمّن كان في طبقة ابن بزيع ، ك معاوية بن عمار ، على ما حمله عليه بعض الأفاضل ، يكون الأمر كما ذكره من الاشكال في صحّة الرواية لجهالة الواسطة ، لكن الشأن في ثبوت مثل هذه الرواية عن ثقة الاسلام ، ولم يحضرنى الآن ذلك ، مع أن ديدنه في كتاب الكافي أن يأتي بجميع سلسلة السند بينه وبين المعصوم ، ولا يحذف من أوّل السند أحداً ، اللهمّ الا أن يكون المراد في غير الكافي ، ولم يكن دأبه هناك مثل ذلك .

ثمّ أتى بعد أن عثرت على هذا القول وغيره ممّا يأتي في محمّد بن اسماعيل الذي كلامنا فيه في بعض حواشي الاستبصار ، قبل أن أظفر بكلام أحد من العلماء يدلّ على قدحها وتقويتها ، أجهدت نفسي في تحقيقها وتشخيص الحال فيها ، فظهر لي بمعونة الفيّاض المطلق من الامارات الرجالية وغيرها ، ضعف القول المذكور على النهج الذي ذكرت .

ثمّ بعد ذلك عثرت على كلام العالم الربّاني والفاضل الذي ليس له ثاني شيخنا البهائي رحمه الله ، حيث استدللّ على بطلان القول المذكور ببعض الوجوه المتقدّمة ، مع ايراد المناقشة في ذلك ، فلا بأس بالاشارة اليها ودفعها تكميلاً للغرض وتحقيقاً للمقصد .

فأقول : منها المناقشة في الاستدلال بقول الكشي أنّه أدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام على عدم ادراكه لمن بعده من الأئمّة عليهم السلام ، حيث قال : نمنع كون تلك العبارة نصّاً في ذلك ، ولو سلّم فعللّ المراد بالادراك الرؤية لا ادراك الزمان فقط .

ومنها : المناقشة في الاستدلال بعدم تنبّه أهل الرجال على ادراك محمّد بن



اسماعيل بن بزيع لستة من الأئمة عليهم السلام على عدم بقائه الى زمان ثقة الاسلام ، بأنّ المزية العظمى رؤية الأئمة والرواية عنهم عليهم السلام بلا واسطة ، لا مجرد المعاصرة لهم من دون رؤية ولا رواية ، فيجوز أن يكون ابن بزيع عاصر باقي الأئمة عليهم السلام لكنّه لم يرههم (١) .

ويمكن الجواب : أمّا عن الأوّل ، فلأنّنا لم ندّع نصيّة العبارة ولم نكن محتاجين اليه أيضاً ؛ اذ الظهور كاف في أمثال المقام ، وما ذكره بعد التسليم من احتمال كون المراد الرؤية لا ادراك الزمان فقط . نقول : سلّمنا ذلك ، لكنّا نقول : احتمال دركه لزمان باقي الأئمة عليهم السلام وعدم تشرفه برؤيتهم وانتفاء تبرّكه بلقائهم مطلقاً ، مستبعد جداً في مثل ذلك الثقة .

فالحاصل أنّ عدم رؤيته لباقي الأئمة عليهم السلام : إمّا لعدم بقائه الى زمانهم ، أو لعدم تشرفه بلقائهم ، والثاني مستبعد جداً ، فتعيّن الأوّل ، وهو المطلوب .  
وأما عن الثاني ، فقد ظهر ممّا ذكر ، فلا حاجة الى الذكر ، وبالجمله لا شبهة في ضعف القول المذكور وفساده .

والقول الثاني : أنّ محمد بن اسماعيل المذكور هو البرمكي ، وهو الذي اختاره شيخنا البهائي أسكنه الله تعالى المقام العالي ؛ لأنّ الصدوق يروي عن ثقة الاسلام بواسطة ، وعن البرمكي بواسطتين ، فيظهر بحسب الطبقة أنّه ذلك . ولأنّ الكشي المعاصر لثقة الاسلام يروي عن البرمكي تارة بواسطة ، وأخرى بدونها ، فينبغي أن يكون هو كذلك ، ليشترك المعاصران في ذلك ، ولأنّ محمد بن جعفر الأسدي المعروف بابي عبد الله الذي كان معاصر البرمكي توفي قبل وفاة الكليني بقريب من ستّة عشر سنة ، فيقرب زمانه من زمان البرمكي جداً (٢) .

(١) مشرق الشمسين ص ٧٠ - ٧١ .

(٢) مشرق الشمسين ص ٧٦ - ٧٧ .

ويمكن الجواب : أمّا عن الأوّل ، فبأنّه غاية ما يلزم منه احتمال كونه البرمكي ، وبه يرفع استحالة كونه ذلك ، ولا يلزم من رفع الاستحالة التعيين ؛ لجواز أن يكون معه في تلك الطبقة من يشاركه في الاسم المذكور ، كما هو واقع على ما ستقف عليه ، ومع ذلك لا يحصل العلم بل ولا الظهور بأنّه ذلك .

نعم لما كان الكلام في محمّد بن اسماعيل الذي يروي عن الفضل وفي صدر سند الكافي ، فلو كان الذي ينتهي اليه سند الصدوق بواسطتين راوياً عن الفضل ، أو كانت الوسطة الثانية ثقة الاسلام ، لكان للظهور وجه ، على أنّ اللازم اجتماع الأمرين ، فلا يكفي أحدهما لا سيما الثاني .

وأما عن الثاني ، فبعدم الدليل على لزوم اشتراك المعاصرين في ذلك ؛ لجواز أن يكون أحدهما مدركاً لواحد ، لتقدّم عهده في الجملة أول شيء آخر ، فيروي تارة من غير واسطة ، وتارة معها بخلاف الآخر ، فإنّه لعدم ادراكه إياه لا يروي الآ مع الوسطة ، سلّمنا لكنّه لا يعبّر أن يكون محمّد بن اسماعيل الذي يروي عن الفضل هو ذلك . نعم أمّا يلزم ذلك لو لم يكن في تلك الطبقة من يشارك البرمكي في الاسم المذكور ، وهو ممنوع لما يأتي ، فتأمل .

ثمّ إنّ التمسك بمثل هذا الدليل على عدم كونه البرمكي أولى من التمسك به لكونه إياه ، بيانه : هو أنّ ثقة الاسلام لا يروي عن محمّد بن اسماعيل عن الفضل الآ من غير واسطة ، فعلى تقدير تسليم لزوم اشتراك المعاصرين في الحكم نقول : إنّ الكشي لكونه معاصراً لثقة الاسلام ، لا بدّ أن يكون هذا الشخص ممّن يروي عنه الكشي من غير واسطة فقط ، كما هو الواقع على ما ستقف عليه ، فتأمل . فلا يكون ذلك الشخص البرمكي ؛ لعدم اختصاص رواية الكشي عنه بغير واسطة .

وأما عن الثالث ، فلأنّ محمّد بن جعفر الأسدي المذكور هو الذي يروي ثقة الاسلام عن محمّد بن اسماعيل البرمكي بواسطته ، فيبعد الرواية عنه من غير واسطة ، سيما عند كون وفاة الأسدي المذكور قبل وفاة ثقة الاسلام بتلك المدة المذكورة ، كما

لا يخفى على المتأمل حال الوسائط والطبقات ، فالتمسك بوفاة الأسدي قبل وفاة ثقة الاسلام بتلك المدة لعدم روايته عن البرمكي من غير واسطة أولى من التمسك به لروايته عنه بدونها .

ثم الحكم بأن وفاته قبل وفاة الكليني بقرب من ستة عشر ، لعل وجهه أن وفاة الأسدي على ما هو المنقول عن شيخ الطائفة والنجاشي أعلى الله مقامهما في اثنتي عشرة وثلاثمائة ، ووفاة الكليني في ثمان وعشرين وثلاثمائة ، ولم يعلم في أي وقت من السنة لا في الأول ولا في الثاني ، فيحتمل أن يكون التفاوت بين الوفايتين أزيد من ستة عشر سنة . ويحتمل أن يكون أقل من ذلك . ويحتمل أن يكون هو ذلك من غير زيادة ولا نقصان ، ولما كان الأخير مستبعداً حكم بقرب من ست عشرة سنة ليشمل حالتي الأقل والأزيد . ثم إن هذا إنما يصح إذا كان وفاة الكليني رحمته الله في ثمان وعشرين . وأما إذا كان في تسع وعشرين كما هو القول الآخر على ما تقدم ، فالتفاوت بين الوفايتين يكون سبع عشر سنة أو قريباً منها .

وأيضاً يتوجه على الجميع نظير ما قدّمناه في ابطال القول الأول ، تقريره : أن ثقة الاسلام رفع الله مقامه يروي عن محمد بن اسماعيل بواسطة الأسدي المتقدم ، يقيده بالبرمكي تارة ، كما في باب حدوث العالم من كتاب التوحيد ، حيث قال : حدثني محمد بن جعفر الأسدي ، عن محمد بن اسماعيل البرمكي الرازي الى آخره <sup>(١)</sup> .

وفي باب الحركة والانتقال منه ، حيث قال : محمد بن أبي عبد الله ، عن محمد بن اسماعيل البرمكي <sup>(٢)</sup> . وغيرهما .

ويطلقه أخرى ، وفيما اذا ورد في صدر السند كأن يقول : محمد بن اسماعيل ، عن الفضل ، لم يقيده مطلقاً مع كثرتة جداً ، فيظن من ذلك ظناً متأخراً بالعلم أنه غيره ،

(١) أصول الكافي ١ : ٧٨ ح ٣ .

(٢) أصول الكافي ١ : ١٢٥ ح ١ .

بل لا يبعد دعوى العلم في ذلك ؛ اذ لو كان ذلك لكان تقييده به هنا أنسب ؛ لأن وقوع البرمكي في صدر سنده أبعد بحسب الطبقة ، على ما ظهر لك مما أسلفناه .  
ومعلوم أن التقييد أنما هو لرفع الاشتباه ، فكلما كان الاشتباه فيه أشد وأقوى ، كان التصدي لرفعه أهم وأولى ، وعدم التقييد بذلك في موضع من صدر السند في غيره مع ما عرفت من بعد وقوعه فيه ، والتقييد في غيره مع عدم البعد ، ليس إلا لأجل أنه غير ذلك ، وهو المطلوب .

وأيضاً أن محمد بن اسماعيل البرمكي ، على ما يظهر من النجاشي عند ترجمة عبد الله بن داهر ، أنه لقي أصحاب الصادق عليه السلام ، حيث قال : عبد الله بن داهر بن يحيى الأحمري ، ضعيف له كتاب ، يروي عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال الحسن بن أحمد بن محمد بن الهيثم العجلي : حدثنا أبي ، عن أحمد بن يحيى بن زكريا ، عن محمد بن اسماعيل البرمكي عنه به <sup>(١)</sup> انتهى . فيبعد بقاؤه الى زمان الكليني رحمته الله ، فهذا القول أيضاً ضعيف .

فالحقّ الحقيق الذي ليس عنه محيص أنه محمد بن اسماعيل النيسابوري ، المكتى بأبي الحسن ، وفي بعض نسخ الرجال الغير المعول على أبو الحسين ، لوجه :  
الأول : أنه أحد مشايخ الكليني ، كما صرح به سيّد المدققين الفاضل السمي الداماد رحمته الله <sup>(٢)</sup> ، فيظن أنه الذي يروي عنه .

والثاني : أنه تلميذ الفضل بن شاذان ، كما نصّ عليه الفاضل السمي المذكور والمحدث الكاشاني رّوح الله روحهما ، فيغلب في الظن أنه ذلك سيما كثرة روايته عنه .  
والثالث : أن الكشي المعاصر لثقة الاسلام يروي عن محمد بن اسماعيل المذكور بلا واسطة فيظهر منه أن الذي يروي عنه ثقة الاسلام كذلك ينبغي أن يكون هو ذلك .

(١) رجال النجاشي ص ٢٢٨ .

(٢) الرواشح ص ٧٠ .

والرابع : أنه يذكر أحوال الفضل بن شاذان ، فيظنّ منه أنّ الذي يروي عنه هو ذلك ، ويظهر الثالث والرابع ممّا ذكره الكشي في ترجمة الفضل ، حيث قال : ذكر أبو الحسن محمد بن اسماعيل البندي النيشابوري أنّ الفضل بن شاذان بن الخليل نفاه عبد الله بن طاهر عن نيشابور ، بعد أن دعا به واستعلم كتبه الى آخر ما ذكره (١) .

مضافاً في الأوّل الى ما ذكره في موضع من رجاله ، حيث قال : محمد بن اسماعيل ، قال : حدّثني الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير ، عن ابراهيم بن عبد الحميد ، عن أبي بصير ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ارتدّ الناس الآن ثلاثة : أبوذرّ ، وسلمان ، ومقداد ، قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : فأين أبو ساسان وأين أبو عمرة الأنصاري . وقال أيضاً بعد ذلك : محمد بن اسماعيل ، قال : حدّثني الفضل بن شاذان ، عن ابن أبي عمير الى آخر ما ذكره (٢) .

والخامس : أنه نيشابوريّ مثل الفضل ، بخلاف ابن بزيع والبرمكي .

وبالجملة أنّ هذا القول سالم من المناقشات السالفة ، ومعتضد بالمؤيّدات المذكورة ، فلا بدّ من القول به ، ولا يرد عليه شيء لا بحسب الطبقة ولا في غيرها ، إلّا ما يظهر من بعض نسخ الكافي في بعض المواضع من أنّه لم يقع في صدر السند ، بل يروي عنه مع الواسطة . كما وقع في باب الصروف من كتاب المعيشة ، حيث قال : علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، وعن (٣) محمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان (٤) .

حيث أنّ ظاهره أنّه روى عنه بواسطة علي بن ابراهيم ، لكن لا شبهة في أنّه من أغاليط الناقلين ، وأكاذيب الناسخين ، بل الصواب علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، ومحمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان . ووقوعه في الكافي على هذا النهج بلغ في

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨١٨ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٨ ح ١٧ و ١٨ .

(٣) حرف « عن » غير موجود في الكافي .

(٤) فروع الكافي ٥ : ٢٤٧ .

الكثرة حدّاً ينسند معها احتمال الشبهة ، ويحسم طريق الشكّ والريبة ، كما لا يخفى على من لاحظته في مباحث قليلة فضلاً عن كثيرة .

وبالجملة الظاهر بل لا يبعد دعوى القطع في أنّ محمّد بن اسماعيل المذكور هو من تقدّمت اليه الإشارة ، لكن ينبغي التعرّض في أنّ الحديث بسببه يندرج تحت أيّ قسم من الأقسام المعروفة ؛ اذ لم يوصف ذلك في كتب الرجال بالوثاقة .

فنقول : الظاهر أنّ الحديث الذي هو في سنده يعدّ من الصحاح ، لو لم يكن فيه عيب من وجه آخر ، فيكون ثقة لوجوه :

الأوّل : تصحيح العلامة وابن داود قدّس الله روحهما طريق الشيخ الى الفضل بن شاذان وهو فيه ، قال العلامة في الفائدة الثامنة من الفوائد المذكورة في آخر الخلاصة : طريق الشيخ الطوسي رحمته الله الى محمّد بن يعقوب صحيح ، الى أن قال : وكذا عن الفضل بن شاذان <sup>(١)</sup> .

وقال الفاضل الحسن بن داود في بعض الفوائد المذكورة في آخر كتابه : انّ كلاً من الشيخ أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي ، والشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن بابويه روى عن رجال لم يلقهم ، لكن بينه وبينهم رجال ، فنهج الثقات المستقيمون مذهباً ، فذلك السند صحيح ، الى أن قال : أمّا الصحيح ممّا يتعلّق بالشيخ أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي ، فما رواه في التهذيب والاستبصار عن محمّد بن يعقوب ، الى أن قال : وعن الفضل بن شاذان <sup>(٢)</sup> انتهى .

وذلك حكم منهما على الاجمال بوثاقة محمّد بن اسماعيل أيضاً ، وذلك لأنّ للشيخ - نور الله ضريحه - الى الفضل بن شاذان طرقاً ، على ما يظهر من مشيخته في الاستبصار والتهذيب ، حيث قال : وما ذكرته عن الفضل بن شاذان ، فقد رويته عن

(١) رجال العلامة ص ٢٧٦ .

(٢) رجال ابن داود ص ٥٥٧ - ٥٥٨ .

الشيخ المفيد أبي عبد الله ، والحسين بن عبيد الله ، وأحمد بن عبدون كلهم ، عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي الحسيني الطبري ، عن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري ، عن الفضل بن شاذان . قال : وروى أبو محمد الحسن بن حمزة ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن الفضل بن شاذان .

وقال أيضاً : وأخبرني الشريف أبو محمد بن الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي الحمّدي ، عن أبي عبد الله محمد بن أحمد الصفواني ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن الفضل بن شاذان . وقال أيضاً : ومن جملة ما ذكرته عن الفضل بن شاذان ما رواه بهذه الأسانيد ، عن محمد بن يعقوب ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، ومحمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان <sup>(١)</sup> .

وفي الطريق الأوّل ابن قتيبة ، وحديثه معدود من الحسان ، وفي الثاني والثالث والرابع ابراهيم بن هاشم ، وهو أيضاً كذلك ، ولم يبق الاّ أن تكون الصّحّة باعتبار الطريق الذي فيه محمد بن اسماعيل ، وهو في قوّة توثيقه من هذين الفاضلين . ولا يخفى عليك أنّ هذا التصحيح من ابن داود ينافي ما تقدّم منه من أنّه اذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب بلا واسطة ، ففي صحتّها قول الى آخر كلامه . الاّ أن يجعل هذا قرينة على الحمل المتقدّم لكلامه ، وهو أنّ مراده رواية محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل لا عن الفضل ، بل عمّن هو في طبقة ابن بزيع .

والثاني : أنّ محمد بن اسماعيل المذكور من مشايخ الاجازة ، كما صرّح به جماعة من المحقّقين ، كالفاضلين السمعيين المدقّق الداماد والمحقّق المجلسي وغيرهما أعلى الله مقامهم . ولا يحتاج في الحكم بعدالة المشايخ الى تنصيص بالوثاقة ، اذ الظاهر منهم العدالة ، لاسيّما بالنسبة الى من كان من مشايخ مثل ثقة الاسلام ، كما فيما نحن فيه .

وقال شيخنا الشهيد الثاني رحمته الله : انّ مشايخ الاجازة لا يحتاجون الى التنصيص ؛

لما اشتهر في كل عصر من ثقته وورعهم .

والثالث : اطباق العلماء على ما حكاه بعض الأجلة على تصحيح الحديث الذي يروي ثقة الاسلام عن محمد بن اسماعيل ، وقد استدلل بعض علماء الرجال على وثاقة بعض الرجال الغير الموثوق في كتب الرجال بحكم العلامة في بعض كتبه الفقهية بصحة الحديث الذي هو في سنده فيما اذاكثر بحيث لم يحتمل الغفلة ، فكيف فيما اذا اتفق العلماء على صحة الحديث ، كما علمت من بعض الأجلة ، ومن تتبع كتب الأصحاب يظهر صحة الدعوى .

وممن اطلعت عليه من القاضين بصحة حديثه العلامة في المختلف <sup>(١)</sup> ، والمنتهى <sup>(٢)</sup> ، والتذكرة <sup>(٣)</sup> ، والفاضل المقداد في التنقيح <sup>(٤)</sup> ، والشهيد في الذكرى <sup>(٥)</sup> ، والمحقق الثاني في جامع المقاصد <sup>(٦)</sup> ، والشهيد الثاني في الروض <sup>(٧)</sup> ، والروضة <sup>(٨)</sup> ، والمقدس الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان <sup>(٩)</sup> .

وان أردت أن تطّلع على صدق المقال ، فأدلك على موضع ، فانظر في جميع الكتب المذكورة في مسألة جواز الاجتزاء بالتسيحات الأربع مرة واحدة ، حتى يظهر لك ذلك .

وممن حكم بصحة حديثه مضافاً الى ما مرّ ، صاحب المدارك والفاضل السمي

(١) مختلف الشيه ٢ : ١٤٧ .

(٢) منتهى المطلب ١ : ٢٧٥ الطبع الحجري .

(٣) تذكرة الفقهاء ٣ : ١٤٥ .

(٤) التنقيح الرائع ١ : ٢٠٥ .

(٥) الذكرى ص ١٨٨ .

(٦) جامع المقاصد ٢ : ٢٥٦ .

(٧) روض الجنان ص ٢٦١ .

(٨) شرح اللمعة ١ : ٢٥٨ .

(٩) مجمع الفائدة ٢ : ٢٠٧ .



المجلسي قدّس الله روحهما في المدارك <sup>(١)</sup> والبحار <sup>(٢)</sup> في مباحث الركوع في الدعاء الذي بعد الانتصاب منه ، حيث حكما كغيرهما بصحّة الحديث الذي دلّ على أنّ وظيفة المأموم حينئذ التحميد .

والرابع : أنّ محمّد بن اسماعيل المذكور وان لم ينصّ عليه في كتب الرجال بالتوثيق ، لكن ذكر مدحاً يبلغ حدّه .

قال سيّد المدقّقين السميّ المذكور أنّه الفاضل الجليل <sup>(٣)</sup> .

وقال المحدث القاساني : أنّه أبو الحسن المتكلّم الفاضل المتقدّم البارِع المحدث ، تلميذ الفضل بن شاذان الخصيص به <sup>(٤)</sup> .

وقال شيخ الطائفة في رجاله في باب « لم » : محمّد بن اسماعيل يكنّى أبا الحسن ، - وفي بعض النسخ أبا الحسين - نيشابوريّ يدعى بندفر <sup>(٥)</sup> .

أقول : بند بفتح الباء الموحّدة وسكون النون . قال في القاموس : العلم الكبير <sup>(٦)</sup> . وفرّ القوم بالفاء المضمومة كما فيه أيضاً والرء المشدّدة ، أي : خيارهم .

وهذا : إمّا بالاضافة كما هو الظاهر ، فيكون معناه علم كبير لخيار القوم . أو بالتوصيف ، أي : هو العلم الكبير الذي من خيارهم . قال في القاموس : فرّ القوم وفرّتهم بضمتها ، أي : من خيارهم ووجههم <sup>(٧)</sup> . والظاهر أنّ هذا المدح يبلغ حدّ الوثاقة لولم يفتق عليه ، على أنّه كفّاك في جلالة قدره وعظم منزلته ، اكثار ثقة

(١) مدارك الأحكام ٣ : ٣٩٨ .

(٢) بحار الأنوار ٨٥ : ١١٣ .

(٣) الرواشح ص ٧٢ .

(٤) الوافي ١ : ١٩ .

(٥) رجال الشيخ ص ٤٤٠ .

(٦) القاموس ١ : ٢٧٩ .

(٧) القاموس ١ : ١٠٩ .

الاسلام في الرواية عنه ، مع عدم تقييده بما يميّزه عن غيره ، وهذا يدلّ على غاية تعويله عليه ، ونهاية شهرته في ذلك الأوان ، حيث لم يفتقر الى ما به يحصل البيان ، مع أنّ ضبط رواة الحديث وأسانيده أنما هو لاختبار حال الحديث بالامتيان بين روايه ، ولذا استمرّت عاداتهم باقتران الرواة بما يميّز بعضهم من بعض ، إلاّ في من بلغ في الاشتهار حدّاً يغني عما به الامتيان ، فحينئذ يذكرونه من غير اهتمام بذكر القيود والأنساب تعويلاً على الاشتهار ، فهذا القدر يكفي للوثوق والاعتماد بهذا الرجل فضلاً عن الأمور المذكورة .

ولم نجد من قدح فيه لأجله عدا الفاضل السميّ الخراساني ، فإنّه قد أكثر المقال في تضعيف الحديث وقده بسببه في الذخيرة ، فقال في مقام الاستدلال للقول بالمضايقة في قضاء الفوائت ما هذا لفظه : ومنها ما رواه الشيخ والكليني عن زرارة بطريقين : أحدهما من الحسان لابراهيم بن هاشم ، والآخر من الضعاف لمحمد بن اسماعيل الراوي عن الفضل بن شاذان .

وقال أيضاً في المسألة المذكورة : احتجّ المحقّق ومن تبعه على وجوب تقديم الفاتنة الواحدة برواية صفوان المذكور ، وعدّها جماعة من الصحاح ، والجواب أنّ هذه الرواية غير نقيّ السند ؛ لأنّ في طريقها محمد بن اسماعيل عن الفضل ، وقد مرّ أنّه غير ثقة ولا ممدوح انتهى . ولا خفاء في ضعف ما ذكر لما عرفت من مدحه بل وثاقته ، وكفاك في الباب اطباقيهم في الحكم بصحّة حديثه كما عرفت ممّا فضّلنا .  
والحمد لله العزيز الغفار ، وصلاته على سيّدنا محمد المختار ، وآله وعترته الأمّاجد الأطهار .

تمّ استنساخ هذه الرسالة الشريفة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في أوّل رجب سنة ( ١٤١٦ ) على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

رسالة  
في تحقيق الحال في محمّد بن خالد البرقي

للعلمة الورع الفقيه  
السيد محمّد باقر بن محمّد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجّة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



## بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد الله المنعم بكلّ الآلاء ، والصلاة على من التجيء اليه قاطبة البريّة حتّى الأنبياء ، وآله الأكرمين الأطيبين الأمناء ، عليهم آلاف التحيّة والشرف والسلام والثناء .

يقول الخاسر العائر ابن محمّد نقي الموسوي محمّد باقر حشرهما الله تعالى مع سادات الأوائل والأواخر : هذه مقالة في تحقيق الحال في محمّد بن خالد البرقي ، الذي عدّه شيخ الطائفة - أحلّه الله تعالى محلّ الكرامة - في رجال ساداتنا الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام والصلاة<sup>(١)</sup> .

فنقول : اختلفت مقالة العلماء الأعلام فيه ، فقال النجاشي : أنّه كان ضعيفاً في الحديث<sup>(٢)</sup> .

وابن الغضائري على ما حكاه العلامة وغيره عنه : أنّ حديثه يعرف وينكر ، وأنّه يروي عن الضعفاء كثيراً ويعتمد المراسيل<sup>(٣)</sup> .

وقال العلامة قدّس الله تعالى روحه في المنتهى في مبحث كيفيّة صلاة الكسوف : لا يقال قد روى الشيخ عن محمّد بن خالد البرقي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ عليّاً عليه السلام صلّى في كسوف الشمس ركعتين في أربع سجّادات وأربع ركعات ، الى أن قال : لأنّنا نقول : هذان الخبران لم يعمل بهما أحد من علمائنا ، فكانا مدفوعين . وأيضاً فهما

---

(١) رجال الشيخ ص ٣٤٣ و ٣٦٣ و ٣٧٧ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٣٥ .

(٣) رجال العلامة ص ١٣٩ .

معارضان للأحاديث المتقدمة، وأيضاً الحديث الأول رواية محمد بن خالد، تارة عن الصادق عليه السلام، وتارة عن أبي البخري، وذلك يوجب تطرق التهمة فيه، وأيضاً أن محمد بن خالد ضعيف في الحديث<sup>(١)</sup>. انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه.

وقال شيخنا الشهيد الثاني في مبحث توارث الزوجين بالعقد المنقطع ما هذا لفظه: وأما رواية سعيد بن يسار، فهي أجود ما في الباب دليلاً، ولكن في طريقها البرقي مطلقاً، وهو مشترك بين ثلاثة: محمد بن خالد، وأخوه الحسن، وابنه أحمد، والكل ثقات على قول الشيخ أبي جعفر الطوسي، ولكن النجاشي ضعف محمدًا، وقال ابن الغضائري: حديثه يعرف وينكر، ويروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل وإذا تعارض الجرح والتعديل، فالجرح مقدم، وظاهر حال النجاشي أنه أضبط الجماعة وأعرفهم بحال الرجال<sup>(٢)</sup>.

هذا غاية ما يمكن أن يورد في جرح هذا الرجل وضعفه.

وأما ما يذكر في مقابله فكثير؛ لأن شيخ الطائفة قدس الله روحه وثقه في رجاله في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام، حيث قال: محمد بن سليمان الديلمي البصري ضعيف، محمد بن الفضل الأزدي، محمد بن خالد البرقي ثقة، هؤلاء من أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

وقال العلامة في الخلاصة: محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي أبو عبد الله مولى أبي موسى الأشعري، من أصحاب الرضا عليه السلام ثقة. وقال ابن الغضائري: إن حديثه يعرف وينكر، ويروي عن الضعفاء كثيراً ويعتمد المراسيل. وقال النجاشي: أنه ضعيف الحديث. والاعتماد على قول الشيخ أبي جعفر الطوسي

(١) منتهى المطلب ١: ٣٥٠.

(٢) المسالك ٧: ٤٦٧.

(٣) رجال الشيخ ص ٣٦٣.

من تعديله (١).

وذكره ابن داود تارة في باب المدوحين ووثقة، وأخرى في باب المجروحين وسكت عنه (٢).

ووثقة العلامة السميّ المجلسي في الوجيزة، قال: محمد بن خالد البرقي ثقة (٣).  
وشيخنا الصدوق نور الله تعالى تربته روى عنه مترضياً في باب اللقطة من الفقيه، قال: روى أبو عبد الله محمد بن خالد البرقي رحمته الله، عن وهب بن وهب (٤).  
قال المولى المحقق الأردبيلي في مباحث الزكاة في جواز اخراج القيمة ما هذا لفظه: وأما دليل الجواز فيما جوزه من غير الأنعام، فهو صحيحة أحمد بن محمد عن البرقي، وكأنه محمد بن خالد البرقي الثقة (٥).

وأيضاً قال عند البحث عن نجاسة البول والغائط، بعد أن ذكر رواية الحلبي ما هذا لفظه: وأظن أن سندها معتبر، وإن كان في الطريق البرقي وأبان؛ لأن الظاهر أنه أحمد بن محمد أو أبوه أو عمه وهم ثقات (٦).

ثم أقول: إن الترجيح لقول المؤثّقين؛ لصراحة قولهم في ذلك بخلاف قول الجارين. أما قول النجاشي، فلوضوح الفرق بين قولك فلان ضعيف وضعيف في الحديث، ولعل المراد منه أنه ضعيف في الحديث لروايته عن الضعفاء، فالحكم بالضعف أمّا للحديث لا لنفس الرجل.

وقال المولى المحقق الأردبيلي في مباحث صلاة الكسوف من مجمع الفائدة مشيراً

(١) رجال العلامة ص ١٣٩.

(٢) رجال ابن داود ص ٣٠٩ و ٥٠٣.

(٣) رجال العلامة المجلسي ص ٣٠٠.

(٤) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٩١.

(٥) مجمع الفائدة ٤: ١٢٤ - ١٢٥.

(٦) مجمع الفائدة ١: ٣٠٠.

الى قول النجاشي المذكور : وهو أيضاً ليس بصريح بالتضعيف في نفسه<sup>(١)</sup> .  
وقال المولى التقي المجلسي : الغالب في اطلاقاتهم أنه ضعيف في الحديث ، أي :  
يروى عن كل أحد<sup>(٢)</sup> .

فقولهم « ضعيف في الحديث » ليس جرحاً لنفس الرجل ، مضافاً الى ما في كلام  
النجاشي من مدح هذا الرجل ، حيث قال : وكان محمد ضعيفاً في الحديث ، وكان  
أديباً حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب ، وله كتب .

وأما كلام ابن الغضائري ، فلظهور أنّ قوله « حديثه يعرف وينكر » ليس دالاً  
على تفسيق الراوي . وكذا الحال في قوله « يروي عن الضعفاء » فإنّ المضّرّ العمل  
برواية الضعيف لا الرواية عنه .

مضافاً الى أنّه يمكن أن يقال : إنّ الرواية عن الضعيف يمكن أن يكون لكون  
روايته مقرونة بقرائن صحّة الصدور ، وكذلك العمل برواية الضعيف ، فلا يمكن أن  
يجعل العمل برواية الضعيف في نفسه موجباً للقدح فضلاً عن الرواية عنه ، ومنه  
يظهر الحال في الاعتماد على المراسيل .

ومما ذكر يظهر الوجه في قول العلامة : والاعتماد على قول الشيخ أبي جعفر  
الطوسي مع أنّ مقتضى ما قرره في كتبه الأصوليّة تقديم قول الجارح على قول  
المعدّل .

وأما الجواب عما ذكره العلامة في المنتهى ، فهو أنّ الظاهر أنّ ما ذكره مأخوذ من  
كلام النجاشي ، وكفاك في ردّه ما ذكره في الخلاصة من ترجيح قول الشيخ على  
قوله ، مضافاً الى أنّه كثيراً ما صحّ الحديث في كتبه الفقهيّة ومحمد بن خالد في سنده .  
ومن ذلك ما في المختلف في مسألة الصلاة في جلد الخزّ ، بعد أن حكى القول بالمنع

(١) مجمع الفائدة ٢ : ٤١٥ .

(٢) روضة المتقين ١٤ : ٥٥ .



عن ابن ادريس ، قال : والأقرب عندي الجواز ؛ لما رواه سعد بن سعد في الصحيح عن الرضا عليه السلام الى آخر ما ذكره <sup>(١)</sup> . والحديث مروى في الكافي والتهذيب وفي سنده محمد بن خالد <sup>(٢)</sup> .

وأيضاً أنه في آخر الخلاصة صحّح عدّة من طرق الصدوق وفيها محمد بن خالد . منها : طريقه الى اسماعيل بن رباح ، قال : وعن بكر بن محمد الأزدي صحيح ، وكذا عن اسماعيل بن رباح الكوفي <sup>(٣)</sup> .

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن اسماعيل بن رباح ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام ، عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن اسماعيل بن رباح <sup>(٤)</sup> .

ومنها : طريقه الى الحارث بن المغيرة النصري ، حيث قال : وعن خالد بن نجيع الجوان صحيح ، وكذا عن الحسن بن السري ، وكذا عن الحارث بن المغيرة النصري <sup>(٥)</sup> .

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن الحارث بن المغيرة النصري ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه عليه السلام ، عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن يونس بن عبد الرحمن ، ومحمد بن أبي عمير جميعاً ، عن الحارث بن المغيرة النصري <sup>(٦)</sup> .

ومنها : طريقه الى حفص بن غياث ، قال في نقد الرجال : وفي الخلاصة أنه

(١) مختلف الشيعة ٢ : ٧٧ .

(٢) فروع الكافي ٦ : ٤٥٢ ح ٧ ، تهذيب الأحكام ٢ : ٣٧٢ ح ٧٩ .

(٣) رجال العلامة ص ٢٧٨ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٤٢ .

(٥) رجال العلامة ص ٢٧٨ .

(٦) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٥٥ .

صحيح (١).

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن حفص بن غياث ، فقد رويته عن أبي عليه السلام ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن حفص بن غياث . وله اليه طريقان آخران ، لكنهما ضعيفان ، فالتصحيح أنما هو باعتبار النظر الى الطريق المذكور (٢).

ومنها طريقه الى حكم بن حكيم ، حيث قال : وعن محمد بن علي الحلبي صحيح ، وكذا عن عبد الله بن أبي يعفور ، وكذا عن الحكم بن حكيم (٣).

قال شيخنا الصدوق : وما كان فيه عن حكم بن حكيم ابن أخي خلاد ، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما ، عن سعد بن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حكم بن حكيم (٤).

### تفنيبه :

اعلم أن ما ذكره العلامة في المنتهى من رواية محمد بن خالد عن مولانا الصادق عليه السلام يستدعي أن يكون محمد بن خالد من أصحابه عليه السلام ، وهو خلاف ما عرفت من شيخ الطائفة في الرجال ، حيث جعله من أصحاب موالينا الكاظم والرضا والحواد عليهم السلام دون أصحاب الصادق عليه السلام .

وأيضاً أن ما نسبته الى الشيخ من أنه روى عن محمد بن خالد عن الصادق عليه السلام مخالف للواقع ؛ لأن الحديث الذي أشار اليه رواه شيخ الطائفة في باب صلاة

(١) نقد الرجال ص ٤٢٠ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٧٣ .

(٣) رجال العلامة ص ٢٧٧ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٢٨ .

الكسوف من زيادات التهذيب ، وفي باب عدد ركعات صلاة الكسوف من الاستبصار ، عن محمد بن خالد ، عن البخري ، عن أبي عبد الله عليه السلام (١) .

وأما رواية محمد بن خالد هذا الحديث عنه عليه السلام ، فلم نجده لا في التهذيب ولا في الاستبصار ، وعلى تقدير كون الحديث مروياً في موضع آخر يكون الراوي محمد بن خالد عن مولانا الصادق عليه السلام ، فالظاهر أنه من اسقاط الكتاب ، بأن يكون الراوي عنه عليه السلام أبا البخري ، فأسقط في البين ، ويؤيده عدم ذكره الشيخ في رجاله في أصحابه عليه السلام .

ثم أقول : أغرب من ذلك ما يظهر من المجلس الثامن والثمانين من مجالس الصدوق ، من رواية ابن محمد بن خالد ، وهو أحمد بن محمد ، عن مولانا الصادق عليه السلام ، حيث روى في آخر المجلس المذكور ، قال : حدثنا أحمد بن هارون الفامي عليه السلام ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله الحميري ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، عن أبي عبد الله الصادق ، عن أبيه ، عن جدّه عليه السلام ، قال : قال رسول الله ﷺ (٢) .

لكنّه محمول على السقط ، كما تبّنها في الرسالة الموضوعية لتحقيق حاله ، أي : حال أحمد بن محمد بن خالد فليلاحظ . لكن وجد في روضة الكافي روايته عن مولانا الصادق عليه السلام ، وهو هذا : علي بن ابراهيم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ (٣) بمحمد ، هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمد عليه السلام (٤) .

والحديث المذكور في الروضة قبل حديث قوم صالح بقليل فلاحظ .

(١) تهذيب الأحكام ٣ : ٢٩١ ح ٦ ، والاستبصار ١ : ٤٥٢ .

(٢) أمالي الصدوق ص ٥٤٤ .

(٣) آل عمران : ١٠٣ .

(٤) روضة الكافي ٨ : ١٨٣ ح ٢٠٨ .

ويحتمل الارسال باسقاط الراوي ، كما في الروضة أيضاً ، حيث روى عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن خالد ، رفعه الى أبي عبد الله عليه السلام ، قال : الحمى تخرج في ثلاث : في العرق ، والبطن ، والقيء<sup>(١)</sup> .

الظاهر أن العرق بالعين المكسورة والراء الساكنة والمراد به الفصد ، ويمكن أن يكون بالعين والراء المفتوحتين ، والمعنى ظاهر . وكلمة « في » في قوله عليه السلام « في ثلاث » للشيبة .

وأما ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في المسالك ، فهو مأخوذ من كلام النجاشي وابن الغضائري ، كما يظهر من كلامه هناك ، وحيث قد عرفت حاله ظهر لك حاله ، مضافاً بما حكى عنه في حاشيته على الخلاصة ، حيث قال : الظاهر أن قول النجاشي لا يقتضي الطعن فيه نفسه ، بل في من يروي عنه ، ويؤيد ذلك كلام ابن الغضائري ، وحينئذ فالأرجح قبول قوله لتوثيق الشيخ له وخلوه عن المعارض<sup>(٢)</sup> انتهى .

فالظاهر أنه ثقة ، فحديثه معدود في الصحاح ، وهو مختار المحققين من المتأخرين أيضاً .

تم استنساخ هذه الرسالة الشريفة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادي الأولى سنة ( ١٤١٦ ) هـ على يد العبد السيد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدسة .

(١) روضة الكافي ٨ : ٢٧٣ ح ٤١٠ .

(٢) الحاشية على الخلاصة - مخطوطة .

رسالة  
في تحقيق الحال في محمّد بن سنان

للعلمة الورع الفقيه  
السيد محمّد باقر بن محمّد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجّة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل منازل الرجال على قدر روايتهم عن النبي وآله الأئمة الأطهار ، وصلواته على أكمل الخليفة وعترته الأماجد الأطهار ، عليه وعلى آله آلاف التحية من الله العزيز الغفار .

وبعد ، يقول الملتجئ الى باب سيده العالي ، ابن محمد نقي محمد باقر الموسوي :  
هذه رسالة في تحقيق الحال في محمد بن سنان <sup>(١)</sup> ، فاعلم أن تحقيق الحال فيه يستدعي التكلم في مقامات :

## المقام الأول

### في بيان القادحين فيه وذكر كلماتهم القاذحة

فنقول : منهم الثقة الجليل الفضل بن شاذان ، والمحكي عنه في هذا المقام مقالات :  
منها : ما حكاه الكشي في رجاله ، قال : ذكر الفضل بن شاذان في بعض كتبه أن  
من الكذابين المشهورين محمد بن سنان وليس بعبد الله <sup>(٢)</sup> .  
ومنها : ما حكاه عن محمد بن مسعود ، أنه قال : قال عبد الله بن حمدويه : سمعت  
الفضل بن شاذان يقول : لا أستحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان <sup>(٣)</sup> .

---

(١) ذكروا أنه محمد بن الحسن بن سنان ، توفي أبوه الحسن وهو طفل ، فكفله جدّه سنان ، ولهذا نسب اليه « منه » .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٢٣ و ٢ : ٧٩٦ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٩٦ .

ومثله ما حكاه عن حمدويه أنه حكاه عن أيوب بن نوح<sup>(١)</sup>. وستقف على كلامه. ومنها : ما حكاه النجاشي عن الكشي ، أنه ذكر أن أبا الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري ، قال : قال أبو محمد الفضل بن شاذان : لا أحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان<sup>(٢)</sup>.

ومنهم : الثقة المعتمد أيوب بن نوح ، وهو أيوب بن نوح بن درّاج ، قال النجاشي : أنه كان وكيلاً لأبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام ، عظيم المنزلة عندهما مأموناً ، وكان شديد الورع كثير العبادة ، ثقة في روايته<sup>(٣)</sup>.

وقد حكى الكشي عن شيخه حمدويه أنه قال : كتبت أحاديث محمد بن سنان ، عن أيوب بن نوح ، وقال : لا أستحلّ أن أروي أحاديث محمد بن سنان<sup>(٤)</sup>.

ومنهم : شيخنا الكشي ، قال في ترجمة المفضل بن عمر : حدّثني أبو القاسم نصر بن الصباح وكان غالباً ، قال : حدّثني أبو يعقوب بن محمد البصري ، وهو غال ركن من أركانهم أيضاً ، قال : حدّثني محمد بن شعون وهو أيضاً منهم ، قال : حدّثني محمد بن سنان وهو كذلك<sup>(٥)</sup>.

ومنهم : شيخنا المفيد قدّس الله تعالى روحه السعيد ، فقد حكى عنه أنه قال في رسالته التي كتبها في الردّ على الصدوق في أن شهر رمضان لا ينقص ، ما هذا كلامه : فمن ذلك - يعني : ما دلّ على أنها لا تنقص - حديث رواه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن سنان ، عن حذيفة بن منصور ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً. قال : وهذا شاذّ نادر غير معتمد عليه ، في

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٨٧ برقم : ٧٢٩.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٢٨.

(٣) رجال النجاشي ص ١٠٢.

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٨٧ برقم : ٧٢٩.

(٥) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦١٣ برقم : ٥٨٤.



طريقه محمد بن سنان ، وهو مطعون فيه ، لا تختلف العصابة في تهمة وضعفه ، وما كان هذا سبيله لم يعتمد عليه في الدين .

وأيضاً أنه قال في مقام الجواب عن السؤال عن معاني الأخبار المروية عن الأئمة الهادية عليهم السلام في الأشباح وخلق الله تعالى الأرواح قبل خلق آدم عليه السلام بألفي عام ، ما هذا لفظه : إن الأخبار التي يذكر الأشباح تختلف ألفاظها وتباين معانيها ، وقد بنت الغلاة عليها أباطيل كثيرة ، وصنّفوا فيها كتباً لغواً فيها ، وأضافوا ما حوته الكتب الى جماعة من شيوخ أهل الحق ، وتحوّضوا في الباطل باضافتهم اليهم .

من جملتها كتاب سمّوه كتاب الأشباح والأظلة ، نسبوه في تأليفه الى محمد بن سنان ، ولسنا نعلم صحّة ما ذكر في هذا الباب عنه ، فان كان صحيحاً ، فإن ابن سنان قد طعن عليه ، وهو متّهم بالغلو . فان صدقوا في اضافة هذا الكتاب اليه ، فهو ضلال لضلالة عن الحق ، وان كذبوا فقد تحمّلوا أوزار ذلك .

ومنهم : الشيخ الجليل أبو الحسين أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي قدّس الله تعالى روحه ، قال في ترجمة محمد بن سنان : هو ضعيف جداً ، لا يعول عليه ولا يلتفت الى ما تقدّر به <sup>(١)</sup> .

ومنهم : أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري ، فقد حكى أنّه قال : أنّه غال لا يلتفت اليه <sup>(٢)</sup> .

ومنهم : شيخ الطائفة ، فإنّه في رجاله وان أورده في أصحاب مولانا الكاظم والجواد عليهم السلام من غير تعرّض بمدح ولا قدح ، قال في الأوّل : محمد بن سنان كوفي <sup>(٣)</sup> . وفي الثاني : محمد بن سنان من أصحاب الرضا عليه السلام <sup>(٤)</sup> . لكن ضعّفه في

(١) رجال النجاشي ص ٣٢٨ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٥١ .

(٣) رجال الشيخ ص ٣٤٤ .

(٤) رجال الشيخ ص ٣٧٧ .

أصحاب مولانا الرضا عليه السلام قال : محمد بن سنان ضعيف <sup>(١)</sup>.

وفي الفهرست : محمد بن سنان ، له كتب ، وقد طعن عليه وضعف ، وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها <sup>(٢)</sup>.

وقال في الاستبصار في آخر باب أنّ الرجل اذا سمى المهر ودخل بالمرأة قبل أن يعطيها مهرها كان ديناً عليه ، ما هذا لفظه : فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن سنان ، عن الفضل بن عمر ، قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له : أخبرني عن مهر المرأة التي لا يجوز للمؤمن أن يجوزه ؟ فقال : مهر السنة المحمدية خمسمائة درهم ، فمن زاد على ذلك ردّ الى السنة ، ولا شيء عليه أكثر من خمسمائة درهم ، فان أعطاه من الخمسمائة درهم درهماً أو أكثر من ذلك ثم دخل بها ، فلا شيء عليه .

قلت : فان طلقها بعد ما دخل بها ، قال : لا شيء لها انما كان شرطها خمسمائة درهم ، فلما أن دخل بها قبل أن تستوفي صداقها هدم الصداق ولا شيء لها ، انما لها ما أخذت من قبل أن يدخل بها ، فاذا طلبت بعد ذلك في حياة منه أو بعد موته ، فلا شيء لها .

فأول ما في هذا الخبر أنه لم يروه غير محمد بن سنان عن الفضل بن عمر ، ومحمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جداً ، وما يختص بروايته ولا يشركه فيه غيره لا يعمل عليه <sup>(٣)</sup>.

ومثله قال في التهذيب ، بعد ايراد الحديث المذكور ، قال : ومحمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جداً ، وما يستبدّ بروايته ولا يشركه فيه أحد لا يعتمد عليه <sup>(٤)</sup>.

(١) رجال الشيخ ص ٣٦٤.

(٢) الفهرست ص ١٤٣.

(٣) الاستبصار ٣ : ٢٢٤.

(٤) تهذيب الأحكام ٧ : ٣٦١.

انتهى.

ومنها: المحقق قال في الاعتبار في مسألة كراهة بلّ الخيوط الذي يخاط بها الكفن بالريق، ما هذا كلامه: ومحمد بن عيسى ضعيف، وكذا محمد بن سنان<sup>(١)</sup>.

وفي مسألة تجديد القبور: ومحمد بن سنان ضعيف، وكذا أبو الجارود<sup>(٢)</sup>.

ومنها: شيخنا يحيى بن سعيد الحلّي في نزهة الناظر في مقام تحديد دية قتل الخطأ قال: والعمل بالخبر الأوّل أولى؛ لأنّ محمد بن عيسى ومحمد بن سنان ضعيفان.

ومنها: العلامة فأنّه مع توقّفه في قبول روايته في ترجمته في الخلاصة، حيث قال: والوجه عندي التوقّف فيما يرويه<sup>(٣)</sup>. ضعف طريق الصدوق الى النخعي مولى الحارث بن المغيرة، قال: لأنّ في طريقه محمد بن سنان، وهو عندي ضعيف<sup>(٤)</sup>. وكذا الى المفضل بن عمر، قال: لأنّ في طريقه محمد بن سنان<sup>(٥)</sup>.

وكذا طريقه الى مبارك العرقوفي، والنعمان الرازي، ومحمد بن عمرو بن أبي المقدام، ويوسف بن ابراهيم، ويوسف بن يعقوب وغيرهم<sup>(٦)</sup>. وفي هذه المواضع وان لم يصرّح بأنّ تضعيفه لمحمد بن سنان، لكن الظاهر أنّه لذلك؛ لانتفاء من يمكن أن يكون التضعيف لأجله فيها، ولذا صرّح المحقق الاسترابادي بأنّ تضعيفه لذلك. وقال في المختلف عند البحث في أنّ ترك السجدة موجب لسجدة في السهو، ما هذا

(١) الاعتبار ١: ٢٨٩.

(٢) الاعتبار ١: ٣٠٤.

(٣) رجال العلامة ص ٢٥١.

(٤) رجال العلامة ص ٢٧٧.

(٥) رجال العلامة ص ٢٧٧.

(٦) رجال العلامة ص ٢٧٩.

لفظه : والجواب المنع من صحّة السند ، بأنّ في طريقه محمّد بن سنان ، وفيه قول (١) .  
ومنه : ابن داود ، فإنّه أوردّه في القسم الثاني في كتابه المختصّ بالمجروحين  
والمجهولين ، فقال في ترجمته : وروي أنّه قال عند موته : لا ترووا عنيّ بما حدّثت  
شيئاً ، فإنّا هي كتب اشتريتها من السوق ، قال : والغالب في حديثه الفساد (٢) .  
وضع طريق الصدوق الى الثمير مولى الحارث ، والمفضل بن عمر ، ومبارك  
العرقوفي ، والنعمان الرازي ، ويوسف بن ابراهيم ، ويوسف بن يعقوب (٣) .  
والظاهر أنّ التضعيف إنّما هو لاشتغال الطرق في المواضع المذكورة على محمّد بن  
سنان . وتقرّب بما عزّاه الى الرواية ما حكاه الكشي ، عن حمويه بن نصير ، أنّ  
أيوب بن نوح دفع اليه دفترأ فيه أحاديث محمّد بن سنان ، فقال لنا : ان شئتم أن  
تكتبوا ذلك فافعلوا ، فاني كتبت عن محمّد بن سنان ، ولكن لا أروي لكم عنه شيئاً ،  
فإنّه قال محمّد قبل موته : كلّما حدّثتكم به لم أروه ، ولم يكن لي سماعاً ولا رواية إنّما  
وجدته (٤) .

ومنه : شيخنا الشهيد الثاني ، فإنّه قد صرّح في مواضع من كتبه بضعفه ، منها : ما  
في مباحث الرضاع من الروضة ، قال : وفيه نظر ؛ لمنع الخبر الدالّ على العشر ، فإنّ  
في طريقه محمّد بن سنان ، وهو ضعيف على أصحّ القولين وأشهرهما (٥) .

(١) مختلف الشيعة ٢ : ٤٢٥ .

(٢) رجال ابن داود ص ٥٠٥ .

(٣) رجال ابن داود ص ٥٦٥ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٩٥ برقم : ٩٧٦ .

(٥) شرح اللمعة ٥ : ١٦٠ .

## المقام الثاني

### في التنبيه على اختلاف العلامة في هذا الرجل

فنقول : للعلامة فيه أربعة أقوال : التوقف في قبول روايته ، وهو الذي بنى عليه الأمر في الخلاصة في ترجمته <sup>(١)</sup> ، كما علمت .

والتضعيف ، وهو الذي ذكره في بيان الحال في طرق الصدوق <sup>(٢)</sup> . وسمعت كلامه في المختلف عند البحث عن نسيان السجدة <sup>(٣)</sup> .

والتصحيح ، حيث ذكر في أوائل كتاب النكاح في باب الرضاع من المختلف ، روى الفضيل بن يسار في الصحيح ، عن الباقر عليه السلام ، قال : لا يحرم من الرضاع إلا المخبور ، قال : قلت : وما المخبور ؟ قال : أمّ تربي ، أو ظئر تستأجر ، أو أمة تشتري ، ثم ترضع عشر رضعات ترؤي الصبي وينام . قال : لا يقال في طريقه محمد بن سنان ، وفيه قول ، الى أن قال : قد بينا رجحان العمل برواية محمد بن سنان في كتاب الرجال <sup>(٤)</sup> . انتهى كلامه رفع مقامه .

قال الفاضل المدقق السمي الداماد في تعليقاته على رجال الكشي : كثيراً ما يستصح العلامة الحديث وفي الطريق محمد بن سنان <sup>(٥)</sup> انتهى .

وما ذكره العلامة من أنه بين في الرجال رجحان العمل برواية محمد بن سنان ، ينبغي حمله على غير الخلاصة ؛ لما سمعت من أنه توقف في قبول روايته فيه في ترجمته ، وضعفه في آخره عند بيان حال طرق الصدوق .

ورابع الأقوال الحكم بموثقية حديثه ، وهذا هو الظاهر منه في مواضع :

(١) رجال العلامة ص ٢٥١ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٧٧ - ٢٧٩ .

(٣) مختلف الشيعة ٢ : ٤٢٥ .

(٤) مختلف الشيعة ص ٧٠ كتاب النكاح الطبع الحجري .

(٥) التعليقة على اختيار معرفة الرجال ١ : ٥ المطبوع بتحقيقنا .

منها : ما ذكره في المنتهى عند البحث عن وجوب السورة بعد الحمد ، حيث قال بعد الحكم بذلك : ويؤيده ما رواه الشيخ في الموثق عن الحسن الصيقل ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أيجزى عني أن أقرأ في الفريضة فاتحة الكتاب وحدها اذا كنت مستعجلاً ، أو أعجلني شيء ؟ فقال : لا بأس <sup>(١)</sup> .

وليس في سنده من يوجب الحكم بموثقة الحديث عدا محمد بن سنان ؛ لأنَّ شيخ الطائفة رواه باسناده الى الحسين بن سعيد ، عن محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن الحسن الصيقل <sup>(٢)</sup> . وطريقه الى الحسين بن سعيد صحيح ، وهو كعب الله بن مسكان من أعظم الرواة وأكابرهم ، وجلالتهما لا يكاد يخفى .

وأما الحسن ، فهو وان لم يذكر في الرجال بما يخرج عن الجهالة ، لكن الظاهر أنَّ الحكم بالموثقة مع قطع النظر عن الراوي ، للفرق الظاهر بين قول القائل رواه الموثق عن الحسن وموثقة الحسن ؛ بأنَّ الأول إنما يقال مع قطع النظر عن الراوي بخلاف الثاني ، مضافاً الى أنَّ الحسن امامي مجهول الحال على فرض التسليم ، فلا يوجب الحكم بموثقة الحديث ، فيظهر أنَّ الحكم بالموثقة إنما هو لمحمد بن سنان .

ومنها : ما ذكره في مسألة التكبير للركوع ، قال : ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الموثق ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألت عن أدنى ما يجزى من التكبير في الصلاة ، قال : تكبيرة واحدة <sup>(٣)</sup> .

رواه شيخ الطائفة في التهذيب باسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، قال : سألت عن أدنى ما يجزى في الصلاة من التكبير ، قال : تكبيرة واحدة <sup>(٤)</sup> .

(١) منتهى المطلب ١ : ٢٧٢ الطبع الحجري .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ٧٠ ح ٢٣ .

(٣) منتهى المطلب ١ : ٢٨٤ .

(٤) تهذيب الأحكام ٢ : ٦٦ ح ٦ .

ومنها : ما في المختلف في مسألة أن نسيان السجدة الواحدة لا يوجب بطلان الصلاة ، حيث قال : لنا - ما رواه أبو بصير في الموثق ، قال : سألتُه عمن نسي أن يسجد سجدة واحدة من الركعتين ، فذكرها وهو قائم ، قال : يسجدُها إذا ذكرها ما لم يركع ، فإن كان قد ركع فليمض على صلاته ، فإذا انصرف قضاها وليس عليه سهو<sup>(١)</sup> .

رواه في التهذيب بإسناده الى الحسين بن سعيد ، عن محمد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير<sup>(٢)</sup> . والحكم بالتوثيق في هذين الحديثين وان أمكن أن يكون باعتبار أبي بصير ، بناءً على ما بنى الأمر عليه قدس الله تعالى روحه في الخلاصة ، لكن لما كان السند فيها مشتملاً على محمد بن سنان ، فلا محالة يكون حديثه عنده إما صحيحاً أو موثقاً ، والقدر المتيقن هو الثاني .

فهذا يقال : انّ الحديثين الأولين وان كان الأمر فيها كما ذكر ، لكن الحديث الثالث لم يرو عن الشيخ ، وهو مروي في الفقيه أيضاً بإسناده الى عبد الله بن مسكان عن أبي بصير<sup>(٣)</sup> ، وطريقه اليه صحيح ، فعلى هذا يمكن أن يكون الحديث مأخوذاً من الفقيه ، ويكون الحكم بالموثقة باعتبار أبي بصير بناءً على اعتقاده ، فعلى هذا لا ينبغي ذكره في المقام .

ويمكن الجواب عنه : بأنّ أبا بصير الذي اعتقد العلامة موثقيته أنما هو يحيى بن القاسم ، وأبو بصير الذي يروي عنه ابن مسكان الظاهر أنّه المرادي ، كما نَبهنا عليه في الرسالة المكتوبة في أبي بصير ، فلا يكون الحكم بموثقة الحديث الآ من جهة محمد بن سنان ، وهو المطلوب ، فتأمل .

(١) مختلف الشيعة ٢ : ٣٦٨ .

(٢) تهذيب الأحكام ٢ : ١٥٢ ح ٥٦ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٤٦ .

### المقام الثالث

#### في إيراد ما لعلّه أوجب نسبة الغلوّ اليه

وهو أمور :

منها : ما رواه ثقة الاسلام في باب مولد النبي ﷺ من أصول الكافي ، عن الحسين بن محمد الأشعري ، عن معلى بن محمد ، عن أبي الفضل عبد الله بن ادريس ، عن محمد بن سنان ، قال : كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام ، فأجريت اختلاف الشيعة ، فقال : يا محمد ان الله تبارك وتعالى لم يزل متفرّداً بوحده ، ثم خلق محمداً وعلياً وفاطمة ، فكتبوا ألف دهر ، ثم خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها ، وأجرى طاعتهم عليها ، وفوض أمورها اليهم ، فهم يحلون ما يشاؤون ، ويحرمون ما يشاؤون ، ولن يشاؤوا الا أن يشاء الله تبارك وتعالى ثم قال : يا محمد هذه الديانة التي من تقدّمها مرق ، ومن تخلف عنها محق ، ومن لزمها لحق ، خذها اليك يا محمد <sup>(١)</sup> .

توضيح : « مرق » أي : خرج . وقوله « محق » أي : بطل . وقوله « لحق » أي : من لزم الديانة المذكورة لحق بالسعادة الدائمة . والظاهر أن المتعلق في الآخر محذوف ، والتقدير ألقيتها اليك .

ومنها : ما أورده الكشي في رجاله ، قال : ورأيت في بعض كتب الغلاة ، وهو كتاب الدور ، عن الحسن بن علي ، عن الحسن بن شعيب ، عن محمد بن سنان ، قال : دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام ، فقال لي : يا محمد كيف أنت اذا لعنتك وبرأت منك ، وجعلتك محنة للعالمين ، أهدي بك من أشياء .

قال : قلت له : تفعل بعبدك ما تشاء يا سيدي ، أنك على كل شيء قدير ، قال : يا



محمد أنت عبد قد أخلصت لله أني ناجيت الله فيك فأبى إلا أن يضل بك كثيراً ، ويهدي بك كثيراً<sup>(١)</sup> .

ومنها : ما أورده عن حمدويه ، قال : حدثنا أبو سعيد الآدمي ، عن محمد بن مرزبان ، عن محمد بن سنان ، قال : شكوت الى الرضا صلوات الله عليه وجع العين ، فأخذ قرطاساً فكتب الى أبي جعفر صلوات الله عليه وهو أول شيء<sup>(٢)</sup> ، ودفع الكتاب الى الخادم ، وأمرني أن أذهب معه ، وقال : أكرم ، فأتيناه والخادم قد حملة ، قال : ففتح الخادم الكتاب بين يدي أبي جعفر عليه السلام ، قال : فجعل أبو جعفر ينظر في الكتاب ويرفع رأسه الى السماء ويقول : ناج ، ففعل ذلك مراراً ، فذهب كل وجع في عيني ، وأبصرت بصرأ لا يبصره أحد .

قال : فقلت لأبي جعفر عليه السلام : جعلك الله شيخاً على هذه الأمة ، كما جعل عيسى بن مريم عليه السلام شيخاً على بني اسرائيل . قال : ثم قلت : يا شبيه صاحب فطرس ، قال : فانصرفت وقد أمرني الرضا عليه السلام أن أكرم ، فازلت صحيح البصر حتى أذعت ما كان من أبي جعفر عليه السلام في أمر عيني ، فعاودني الوجع .

قال : قلت لمحمد بن سنان : ما عنيت بقولك يا شبيه صاحب فطرس ؟ فقال : ان الله غضب على ملك من الملائكة يدعى فطرس ، فدق جناحه ، فرمي في جزيرة من جزائر البحر ، فلما ولد الحسين صلوات الله عليه بعث الله عز وجل جبرئيل الى محمد عليه السلام ليهاًه بولادة الحسين صلوات الله عليه ، وكان جبرئيل صديقاً لفطرس ، فتربه وهو في الجزيرة مطروح ، فخبّره بولادة الحسين صلوات الله عليه وما أمر الله به ، فقال له : هل لك أن أحملك على جناح من أجنحتي وأمضي بك الى محمد عليه السلام ينتفع فيك .

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٤٩ برقم : ١٠٩١ .

(٢) في الكشي : وهو أقل من نيتي .

قال : فقال له فطرس : نعم ، فحمله على جناح من أجنحته حتى أتى به محمدًا ﷺ ، فبلغه تهنة ربه تعالى ، ثم حدث بقصة فطرس ، فقال محمد ﷺ لفطرس : امسح جناحك على مهد الحسين صلوات الله عليه وتمسح به ، ففعل ذلك فطرس ، فجبر الله جناحه وردّه الى منزله مع الملائكة<sup>(١)</sup> .

ومنها : ما أورده فيه أيضاً ، حيث قال : وجدت بخط جبرئيل بن أحمد ، حدثني محمد بن عبد الله بن مهران ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، ومحمد بن سنان جميعاً ، قال : كنّا بمكة وأبو الحسن الرضا ﷺ بها ، فقلنا له : جعلنا الله فداك نحن خارجون وأنت مقيم ، فان رأيت أن تكتب لنا الى أبي جعفر ﷺ كتاباً نلّم به ، قال : فكتب اليه كتاباً فقدّمنا ، فقلت<sup>(٢)</sup> : للموقّ : أخرجه ، فأخرجه الينا وهو في صدر موقّ ، فأقبل يقرأه ويطويه وينظر فيه ويتبسّم حتى أتى على آخره يطويه من أعلاه وينشره من أسفله .

قال محمد بن سنان : فلما فرغ من كتابته<sup>(٣)</sup> حرّك رجله وقال : ناج ناج ، فقال أحمد : ثم قال ابن سنان عند ذلك : فطرسية فطرسية<sup>(٤)</sup> .

ومنها : ما أورده فيه أيضاً ، حيث قال : وجدت بخط جبرئيل بن أحمد ، حدثني محمد بن عبد الله بن مهران ، قال : أخبرني عبد الله بن عامر ، عن شاذويه بن الحسين بن داود القمي ، قال : دخلت على أبي جعفر ﷺ وبأهلي جبل ، فقلت : جعلت فداك أدع الله أن يرزقني ولداً ذكراً ، فأطرق ملياً ثم رفع رأسه ، فقال : اذهب فانّ الله يرزقك غلاماً ذكراً ثلاث مرّات .

قال : فقدمت مكة فصرت الى المسجد ، فأتى محمد بن الحسن بن صباح برسالة

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٤٩ - ٨٥٠ برقم : ١٠٩٢ .

(٢) في الكشي فقلنا .

(٣) في الكشي : قراءته .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٥٠ برقم : ١٠٩٣ .

من جماعة من أصحابنا معهم صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان وابن أبي عمير وغيرهم ، فأتيتهم فسألوني فخرتهم بما قال ، فقالوا لي : فهمت عنه زكي أو ذكي ؟ فقلت : ذكي قد فهمت ، قال ابن سنان : أما أنت سترزق ولداً ذكراً ، أما أنه يموت على المكان أو يكون ميتاً ، فقال أصحابنا لمحمد بن سنان : أسأت قد علمنا الذي علمت ، فأنى غلام في المسجد ، فقال : أدرك فقد مات أهلك ، فذهبت مسرعاً فوجدتها على شرف الموت ، ثم لم تلبث أن ولدت غلاماً ذكراً ميتاً<sup>(١)</sup> .

بيان : يمكن أن يقال في وجه الاستفادة : هو أن الغلام لا يكون إلا ذكوراً ، والولد أعم من الذكور والإناث ، ولما كان المذكور في السؤال الولد ، وكان مطلوب السائل الذكور قيده به ، فقال : أدع الله أن يرزقني ولداً ذكراً ، فلما أتى عليه في مقام الجواب بالغلام ، تبين منه أن المولود لا يكون إلا ذكوراً ، فلا افتقار حينئذ إلى التقييد بذكور ، فنه يظهر أن مراده عليه السلام مما قيد الغلام به ليس الذكور ، لكن السائل لما لم يتنبه لذلك توهم أن مراده عليه السلام هو الذكور .

أما محمد بن سنان وصفوان بن يحيى وغيرهما ، فلما انتبهوا لذلك علموا أن مراده عليه السلام ليس ما اعتقده السائل ، فقالوا للسائل : فهمت من كلامه عليه السلام زكياً أو ذكياً .

فلما أخبر السائل أنه فهم من كلامه عليه السلام ذكي ، علموا أنه ليس مراده التزكية بالزاي بل بالذال ، فيكون المراد منه الممات للمشابهة الظاهرة ، فلذا قال محمد بن سنان للسائل : أنت سترزق ولداً ذكراً : إما يموت على المكان ، أو يكون ميتاً ، أي : يتولد ميتاً . ويكون الاستفادة الذكورية من لفظ الغلام ، والموت في الحال أو التولد ميتاً في من الذكي . ومما ذكر استبان أن محمد بن سنان كان في غاية الفطنة والفهم والذكاء .

## المقام الرابع

### في النصوص الدالة على مدحه

منها : ما رواه ثقة الاسلام في أصول الكافي ، عن محمد بن الحسن ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن علي ، وعبيد الله بن مرزبان ، عن ابن سنان ، قال : دخلت على أبي الحسن موسى عليه السلام من قبل أن يقدم العراق بسنة ، وعلي ابنه جالس بين يديه ، فنظر اليّ فقال : يا محمد أما أنّه سيكون في هذه السنة حركة ، فلا تجزع لذلك ، قال : قلت : وما يكون جعلت فداك ؟ فقد أقلقني ما ذكرت ، فقال : أصير الى الطاغية ، أما أنّه لا يبدأني منه سوء ومن الذي يكون بعده .

قال : قلت : وما يكون جعلت فداك ؟ قال : يضلّ الله الظالمين ، ويفعل الله ما يشاء ، قال : قلت : وما ذاك جعلت فداك ؟ قال : من ظلم ابني هذا حقّه وجحده امامته بعدي كان كمن ظلم علي بن أبي طالب عليه السلام حقّه وجحده امامته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله .

قال : قلت : والله لئن مدّ الله لي في العمر لأسلمنّ له حقّه ، ولأقرنّ له بامامته ، قال : صدقت يا محمد يمّد الله في عمرك وتسلم له حقّه ، وتقرّ له بامامته وامامة من يكون بعده ، قال : قلت : ومن ذاك ؟ قال : محمد ابنه ، قال : قلت له : الرضا والتسليم <sup>(١)</sup> .

ورواه الكشي في رجاله ، عن حمدويه ، عن الحسن بن موسى ، قال : حدّثني محمد بن سنان ، قال : دخلت على أبي الحسن موسى عليه السلام قبل أن يحمل الى العراق ، الى أن قال : قلت له : الرضا والتسليم .

وفيه بعده ، فقال : كذلك قد وجدتكم في صحيفة أمير المؤمنين عليه السلام ، أما أنّك في

شيعتنا أبيين من البرق في الليلة الظلماء ، ثم قال : يا محمد انّ المفضل أنيسي ومستراحي ، وأنت أنسهما ومستراحهما ، حرام على النار أن تمسك أبداً . يعني : أبا الحسن وأبا جعفر صلوات الله عليهما <sup>(١)</sup> .

توضيح : اللام في « الطاغية » للعهد ، والتاء فيه للمبالغة ، قيل : انّ المراد منه الهادي أخو الرشيد .

قوله عليه السلام « لا يبدأني منه » أي : لا يصل اليّ منه سوء « ومن الذي » الى آخره ، أي : يصلني سوء من الذي بعده ، وهو هارون الرشيد . وهذا الحديث مروى في ارشاد شيخنا المفيد أيضاً <sup>(٢)</sup> .

وفي بعض النسخ « ولا من الذي يكون من بعده » قيل : انّ المراد ممّا ذكره في الأوّل هو مهدي العبّاسي ، وممّا ذكره في الثاني ابنه موسى بن مهدي ، لكن السياق يقتضي عدم كلمة « لا » كما لا يخفى ، فيكون المراد هو المعنى المذكور في الأوّل .

ويمكن أن يكون المراد من المفضل في كلام الكشي هو مولانا الرضا عليه السلام ، والمراد أنّ الذي فضل على غيره باثبات الامامة هو أنسي ومحلّ راحتي ، وأنت يا محمد بن سنان أنسهما ، أي : أنس الرضا وابنه محمد بن علي ، ومحلّ راحتها .

ويمكن أن يكون المراد بالمفضل بعض أصحابه ، بأن يكون المفضل لقباً له ، فالمراد أنّ المفضل - أي : ذلك الشخص - أنسي ومحلّ راحتي ، أنت يا محمد بن سنان بالاضافة الى أبي الحسن الرضا وابنه محمد الجواد بمنزلة المفضل بالنسبة اليّ ، أي أنسهما ومحلّ راحتها .

ومنها : ما رواه الكشي في ترجمة صفوان بن يحيى ، عن محمد بن مسعود ، قال : حدّثني علي بن محمد ، قال : حدّثني أحمد بن محمد ، عن رجل ، عن علي بن الحسين

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٩٦ - ٧٩٧ برقم ٩٨٢ .

(٢) الارشاد ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

بن داود القمي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يذكر صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان بنخير، وقال: رضي الله عنهما، فما خالفاني وما خالفا أبي قط <sup>(١)</sup>.

ومنها: ما رواه ثقة الاسلام في باب مولد أبي جعفر محمد بن علي الثاني عليه السلام من الكافي، عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عبد الله، عن محمد بن سنان، قال: دخلت على أبي الحسن الثالث عليه السلام، فقال: يا محمد حدث بآل فرج حدث؟ فقلت: مات عمر، فقال: الحمد لله حتى أحصيت له أربعاً وعشرين مرة، فقلت: يا سيدي لو علمت أن هذا يسرك لجئت حافياً أعدو اليك، قال: يا محمد أو لا تدري ما قال لعنه الله لمحمد بن علي أبي؟ قال: قلت: لا، قال: خاطبه في شيء، فقال: أظنك سكران، فقال: أبي: اللهم ان كنت تعلم أني أمست لك صائماً، فأذقه طعم الحرب وذل الأسر، فوالله ان ذهبت الأيام حتى حرب ماله وما كان له، ثم أخذ أسيراً، وهو ذا قد مات لا رحمه الله، وقد أدال الله عز وجل منه، وما زال الله يديل أولياؤه من أعدائه <sup>(٢)</sup>.

توضيح: «فرج» قيل: كان من موالي علي بن يقطين ومماليكه، وآل فرج عبارة عن أولاده وأقاربه، ومن أولاده عمر كان والياً في المدينة من قبل المتوكل. ومن شقاوته وشدة عمله ما حكاه بعض أهل السير: أنه لما استعمله المتوكل على المدينة ومكة منع الناس من برّ آل أبي طالب والاحسان اليهم، حتى أنه اذا بلغه أن أحداً برّ أحد منهم بشيء وان قلّ، أنهكه عقوبة وأثقله غمماً، حتى كان القميص بين جماعة من العلويات كان تصلّى فيه واحدة بعد واحدة، ثم ترفضه وتجلس عواري حواسر، الى أن انتقل المتوكل، فعطف المستنصر عليهم وأحسن اليهم، ووجه بمال فرقّه فيهم، وكان يؤثر مخالفة أبيه في جميع أحواله.

(١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٣ برقم: ٩٦٦.

(٢) أصول الكافي ١: ٤٩٦ - ٤٩٧ ح ٩.

« طعم الحرب » الحرب بالحاء والراء المهملتين المفتوحتين : أخذ المال بالتهب والغارة . ولعلّ المراد من قوله عليه السلام « أدال الله عزّ وجلّ منه » انتقم الله تعالى منه » وما زال يديل « أي : ينصر ويغلب أولياؤه على أعدائه ، ولا خفاء في دلالة على مدحه ممّا لا خفاء فيه .

### تفنيّه:

الظاهر من هذا الحديث أنّ محمد بن سنان أدرك زمن امامة مولانا الهادي عليه السلام وروى عنه عليه السلام أيضاً ، فعلى هذا ما صرح به النجاشي في ترجمته أنّه مات في سنة عشرين ومائتين ، فليس على ما ينبغي ؛ لأنّ هذه السنة سنة انتقال مولانا الجواد عليه السلام الى أعلى غرفات الجنان .

كما هو المدلول عليه أيضاً بما أورده في الباب المذكور بسند معتبر عن محمد بن سنان ، قال : قبض محمد بن علي وهو ابن خمس وعشرين سنة وثلاثة أشهر واثني عشر يوماً ، توفي يوم الثلاثاء لستّ خلون من ذي الحجة سنة عشرين ومائتين ، عاش بعد أبيه تسعة عشر سنة الأخمساً وعشرين يوماً<sup>(١)</sup> .

واحتمال دركه لزمان امامته مع كون موته في آخر تلك السنة وان كان قائماً ، لكنّه بعيد سيّما بعد ملاحظة التاريخ المذكور في كلام محمد بن سنان .

وممّا ذكر تبين أنّ محمد بن سنان أدرك أربعة من الأئمة الطاهرة عليهم آلاف السلام والثناء والتحية وروى عنهم : أبا الحسن الأول ، والثاني ، والثالث ، ومولانا الجواد عليه السلام . وقد ذكره شيخ الطائفة في رجاله في أصحاب ساداتنا الكاظم والرضا والجواد عليه السلام ، وقد سمعت روايته عن أبي الحسن الثالث عليه السلام أيضاً ، وهذه مزية قلّ ما فاز بها فائز ، ومن ملاحظة النصوص المذكورة يحصل القطع بفساد نسبة الغلوّ اليه .

(١) أصول الكافي ١ : ٤٩٧ ح ١٢ .

ومنها : ما رواه الكشي عن عدّة من أصحابنا ، عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي ، قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام في آخر عمره ، فسمعتة يقول : جزى الله صفوان بن يحيى ، ومحمد بن سنان ، وزكريّا بن آدم ، عني خيراً فقد وفوا لي ، ولم يذكر سعد بن سعد ، قال : فخرجت ولقيت موقفاً ، فقلت له : انّ مولاي ذكر صفوان ومحمد بن سنان وزكريّا بن آدم ، وجزاهم خيراً ولم يذكر سعد بن سعد ، قال : فعدت اليه ، فقال : جزى الله صفوان بن يحيى ، ومحمد بن سنان ، وزكريّا بن آدم ، وسعد بن سعد ، عني خيراً فقد وفوا لي <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما رواه أيضاً عن علي بن الحسين بن داود القمي ، قال : سمعت أبا جعفر الثاني عليه السلام يذكر صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان بخير ، وقال : رضي الله عنهما برضائي عنهما ، ما خالفاني وما خالفا أبي قطّ ، هذا بعد ما جاء فيها ما قد سمعه غير واحد <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما أورده فيه أيضاً ، عن عبد الله بن محمد بن عيسى الملقّب ببنان ، وهو أخو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي المعروف ، قال : كنّا ندخل مسجد الكوفة ، وكان ينظر إلينا محمد بن سنان ، وقال : من كان يريد المضمّنات <sup>(٣)</sup> فإليّ ، ومن أراد الحلال والحرام فعليه بالشيخ يعني صفوان بن يحيى <sup>(٤)</sup> .

« المضمّنات » أي : الأمور المعضلة . وجه الدلالة : أنّ اجتنابه عن الجواب عن مسائل الحلال والحرام والترغيب فيها بالرجوع الى صفوان بن يحيى مع الاقدام في الجواب عن الأمور المعضلة ، يدلّ على كمال انصافه واحتياطه في أمر الدين .

ومنها : ما رواه في العيون ، عن محمد بن سنان ، قال : كنت عند مولاي

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٩٢ برقم : ٩٦٣ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٩٣ برقم : ٩٦٦ .

(٣) في الكشي : المعضلات .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٩٦ برقم : ٩٨١ .



الرضا عليه السلام وكان المأموم يقعده على يمينه اذا قعد للناس يوم الاثنين والخميس<sup>(١)</sup>.

## المقام الخامس

### في بيان من يظهر منه الاعتماد والتعويل عليه

منهم : شيخنا السعيد المفيد ، قال في ارشاده ما هذا لفظه : فَمَنْ رَوَى النَّصَّ عَلَى عَلِيِّ بْنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ مِنْ أَبِيهِ ، وَالْإِشَارَةَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ ، مِنْ خَاصَّتِهِ وَثِقَاتِهِ وَأَهْلِ الْوَرَعِ وَالْعِلْمِ وَالْفَقْهِ مِنْ شِيعَتِهِ : دَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ الرَّقِّيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ ، وَعَلِيُّ بْنُ يَقْطِينٍ ، وَنَعِيمُ الْقَابُوسِيِّ ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ الْمُخْتَارِ ، وَزِيَادُ بْنُ مَرْوَانَ ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَمُحَمَّدُ بْنُ سَنَانَ<sup>(٢)</sup> .

ومنهم : شيخ الطائفة ، على ما حكاه المحقق الاستربادي في منهج المقال في الفائدة الرابعة من الفوائد التي ذكرها في آخره ، حيث قال : قال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة قبل ذكر من كان سفيراً حال الغيبة بذكر طرفاً من أخبار من يختص بكلّ امام ، ويتولّى له الأمر على وجه الإيجاز : ونذكر من كان ممدوحاً منهم حسن الطريقة ، ومن كان مذموماً سيّء المذهب ، لتعرف الحال في ذلك .

إلى أن قال : فمن المحمودين حران بن أعين ، ثمّ عدّ جماعة منهم ، فقال : ومنهم ما رواه أبو طالب القمي ، قال : دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام في آخر عمره ، فسمعتة يقول : جرى الله صفوان بن يحيى ، ومحمد بن سنان ، وزكريّا بن آدم ، وسعد بن سعد ، عني خيراً فقد وفوا لي .

إلى أن قال : وأما محمد بن سنان ، فإنّه روى عن علي بن الحسين بن داود ، قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يذكر محمد بن سنان ويقول : رضي الله عنه برضائي عنه ، فما

(١) عيون الأخبار ٢ : ٢٣٧ .

(٢) الارشاد ٢ : ٢٤٧ - ٢٤٨ .

خالفني ولا خالف أبي قط<sup>(١)</sup>.

ومنهم : شيخنا الصدوق ؛ لأنّ له طريقاً إليه في الفقيه ، قال في المشيخة : وما كان عن محمد بن سنان ، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم عليه السلام ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن محمد بن سنان . ورويته عن أبي عليه السلام عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان<sup>(٢)</sup> .

وقد قال في أول الكتاب : جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول واليها المرجع . ومعلوم أنّ التعويل على الكتاب للتعويل على مصنّفه .

ومنهم : أبو عمرو الكشي ، قال في ترجمته : أنّه روى عنه الفضل ، وأبوه ، ويونس ، ومحمد بن عيسى العبيدي ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيّان ، وأيوب بن نوح ، وغيرهم من العدول والثقات من أهل العلم<sup>(٣)</sup> . لوضوح أنّ إيراد الكلام على هذا المتوال أنّما هو للتنبيه على أنّ المرويّ عنه من المعول عليه ، حيث أطبق كثير من العدول على الرواية عنه .

ومنهم : المولى التقيّ المجلسي ، قال في شرحه على مشيخة الفقيه : روى الكشي أخباره في الغلوّ ، ولا نجد فيها غلوّاً ، بل الذي يظهر منها أنّه كان من صاحب الأسرار<sup>(٤)</sup> .

ومنهم : العلامة السميّ المجلسي ، قال في الوجيزة : محمد بن سنان ضعيف ، ووثقه المفيد في الارشاد ، وهو معتمد عليه عندي<sup>(٥)</sup> .

ومنهم : الفاضل المحقّق الأستاذ نور الله ضريحه ، قال : ومما يشير الى الاعتماد

(١) الغيبة ص ٣٤٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥٢٣ .

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٩٦ .

(٤) روضة المتّقين ١٤ : ٢٩ .

(٥) رجال العلامة المجلسي ص ٣٠٣ .

عليه وقوته ، كونه كثير الرواية ومقبولها وسديدها وسليمها ، ورواية كثير من الأصحاب عنه ، سيما مثل الحسين بن سعيد ، والحسن بن محبوب ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، وأحمد بن محمد بن عيسى ، وغيرهم من الأعاظم ، أنهم قد أكثروا من الرواية عنه ، مع أن أحمد قد أخرج من قم أحمد البرقي ، باعتبار روايته عن الضعفاء (١) .

## المقام السادس

### في الجواب عن الكلمات السالفة المذكورة في مقام القدر

فنقول : منها ما حكى عن الفضل بن شاذان ، فقد عرفت أن المحكي عنه كلمات : منها : ما حكاه الكشي من أنه ذكر في بعض كتبه أن من الكذابين المشهورين محمد بن سنان وليس بعبد الله .

ويمكن الجواب عنه : بأن الذي يظهر من رجال الشيخ أن محمد بن سنان مشترك بين ثلاثة ، منهم من الذي كلامنا فيه ، ذكره في أصحاب موالينا الكاظم والرضا والجلاد (٢) ، وأورده في الأول والثالث من غير تعرض بمدح ولا قدح ، ومع التضعيف في الثاني ، كما تبهنا عليه في أول الرسالة .

ومهم : من أورده في باب أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، وصرح هناك بأنه أخو عبد الله ، وعبارته هذه : محمد بن سنان بن طريف الهاشمي ، وأخوه عبد الله (٣) انتهى . والظاهر أنه غير الأول ، وصرح بأنه أخو عبد الله .

قال النجاشي : عبد الله بن سنان بن طريف مولى بني هاشم ، يقال : مولى بني أبي طالب ، ويقال : مولى بني العباس ، كان خازناً للمنصور والمهدي والهادي والرشيد ،

(١) التعليقة على منهج المقال ص ٢٩٨ .

(٢) رجال الشيخ ص ٣٤٤ و ٣٦٤ و ٣٧٧ .

(٣) رجال الشيخ ص ٢٨٣ .

كوفي ثقة من أصحابنا ، جليل لا يطعن عليه في شيء الى آخر ما ذكره (١) .

ومحمد بن سنان الذي كلامنا فيه هو محمد بن سنان أبو جعفر الزاهري من ولد زاهر مولى عمرو بن الحقيق الخزاعي ، كما في النجاشي (٢) وغيره .

اذا علمت ذلك نقول : يمكن أن يكون مراد الفضل ممن حكم بكونه من الكذابين المشهورين محمد بن سنان بن طريف الهاشمي ، ويؤيده قوله « وليس بعبد الله » لأنهما لما كانا أخوين ناسب الاتيان بهذا الكلام ، بخلاف ما اذا كان المراد محمد بن سنان الذي كلامنا فيه ، كما لا يخفى .

ويؤيده ما ذكرناه فيما سلف من كلام المحقق الأستاذ - قدس الله تعالى روحه - من كون محمد بن سنان الذي كلامنا فيه مقبول الرواية وسديدها وسليمها ، كما هو الواقع كذلك ، وهو يتأني كونه كذاباً .

ومنها : ما تقدم أيضاً من أن النجاشي حكى عن الكشي أنه حكى عن علي بن محمد بن قتيبة ، أنه حكى عن الفضل بن شاذان ، أنه قال : ردوا أحاديث محمد بن سنان عني ، وقال : لا أحلّ لكم أن تردوا أحاديث محمد بن سنان (٣) .

فنقول : إن تلك الحكاية وإن حكاها النجاشي عن الكشي كذلك ، لكنّها حكاية متروك الذيل ، ولعلّه سقط من قلمه غفلة ، فإنّ الموجود في الكشي هكذا : قال علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري ، قال أبو محمد الفضل بن شاذان : ردوا أحاديث محمد بن سنان عني ، وقال : لا أحلّ لكم أن تردوا أحاديث محمد بن سنان عني ما دمت حيّاً ، وأذن في الرواية عنه بعد موته (٤) .

فإنّ هذا الكلام صريح في أنّ منعه عن رواية أحاديث محمد بن سنان عنه أمّا هو

(١) رجال النجاشي ص ٢١٤ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٢٨ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٢٨ .

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٩٦ برقم : ٩٧٩ .

مختص بحال حياته ، ومقتضاه أن لا يكون الداعي للمنع اعتقاد فساد عقيدته أو فسقه ، وهو ظاهر ، فيمكن أن يكون الوجه في ذلك التقيّة عن الجهال المعتقدين لفساد مذهبه ، بل تجويز الرواية بعد المبات صريح في التعويل عليه ، فتبين ممّا ذكر أنّ الفضل بن شاذان الذي هو أسبق القادحين وأعظمهم ، لم يكن كلماته دالّة على القدح في الذي كلامنا فيه ، بل هو في الدلالة على خلافه أظهر ، وله الحمد والمثّة والشكر .  
ومنها : الكلام السالف عن أيّوب بن نوح ، على ما حكاه حمدويه عنه ، حيث قال : كتبت أحاديث محمد بن سنان عن أيّوب بن نوح ، وقال : لا أستحلّ أن أروي أحاديث محمد بن سنان <sup>(١)</sup> .

والجواب عنه : أنّ هذا الكلام أيضاً متروك الذيل ، كما يظهر ممّا حكاه الكشي في موضع ، من أنّ حمدويه قال : إنّ أيّوب بن نوح دفع اليه دفترأ فيه أحاديث محمد بن سنان ، فقال لنا : ان شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا ، فاني كتبت عن محمد بن سنان ، ولكن لا أروي لكم عنه شيئاً ، فأنّه قال قبل موته : كلّما حدّثتكم به لم أروه ، ولم يكن لي سماعاً ولا رواية أمّا وجدته <sup>(٢)</sup> .

وذكر ابن داود في رجاله : وروي عنه أنّه قال عند موته : لا ترووا عني ممّا حدّثت شيئاً ، فأنما هي كتب اشتريتها من السوق <sup>(٣)</sup> . ومقتضى هذا الكلام أنّ منعه عن الرواية ليس باعتبار القدح في نفس الرجل ، بل من جهة اخبار محمد بن سنان بأنّ روايته ليست من جهة السماع عن الشيخ ، بل باعتبار الوجادة .

توضيح المقام يستدعي أن يقال : أنّه قد بينّ في محله أنّ أنحاء تحمّل الحديث متعدّدة ، منها : السماع من الشيخ . ومنها : القراءة عليه . ومنها : الاجازة منه . ومنها : الوجادة بالواو المكسورة ، وهو أن يجد انسان مرويّ انسان بخطّه ولا يسمعه منه

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٨٧ برقم : ٧٢٩ .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٩٥ برقم : ٩٧٦ .

(٣) رجال ابن داود ص ٥٠٥ .

ولا قراءة عليه ، وما اتفق استجابة الاجازة منه .

وقد اختلفوا في جواز الرواية بطريق الوجادة وعدمه ، وطائفة من القدماء على المنع ، والكلام المذكور من أيوب بن نوح ومحمد بن سنان مبني عليه ، فعلى هذا لا يكون أيوب بن نوح من القادحين لمحمد بن سنان ، ولا من المعتدين لضعفه .

ان قيل : انّ الرواية بطريق الوجادة : إمّا تكون مرضية عند محمد بن سنان ، أو لا . وعلى الأول لم اعترف بذلك عند موته ؟ وعلى الثاني كيف يجترئ على الاقدام بها في حال حياته ؟

قيل : يمكن المصير الى الأول ، ويكون اعترافه للاعلام بأنّ روايته كانت كذلك ؛ لوضوح تفاوت التّحمل ، فيكون ذلك من تدبّره . مضافاً الى أنّه يمكن أن يقال : انّ ذلك من قبيل تجدد الرأي وتبدّله ، وعلى أيّ حال لا دلالة للكلام على قدح نفس الرجل .

ومنها : الكلام المذكور من الكشي الظاهر في حكمه بغلوّ الرجل .

والجواب عنه : هو أنّ الظاهر من كلامه هو أنّ الداعي له على ذلك ما حكيما عنه من قوله « ورأيت في بعض كتب الغلاة وهو كتاب الدور » الى آخر كلامه . ودلالته عليه : إمّا من جهة قوله « تفعل بعبدك ما تشاء » أو من قوله « أنّك على كلّ شيء قدير » وشيء منها غير صالح لذلك .

أمّا الأول ، فظاهر لوضوح أنّ من محاسن العادات ومحامد الآداب للشريعة أن يبرزوا في مقام التكلّم مثل هذه المقالة ، كما لا يخفى .

وأما الثاني ، فكذلك أيضاً ، كما هو المتعارف من الموالي والأداني الى الأعالي ، وهو ظاهر .

وأما قوله « أهدي بك من أشياء وأضلّ بك من أشياء » فإنّ الظاهر أنّه اشارة الى اختلاف الناس في حاله ، حيث ذهبوا بعضهم الى الحكم بفساد عقيدته ، وبعضهم الى تضعيفه ، وبعضهم الى توثيقه ومدحه . وعلى أيّ حال لا دلالة له على فساد

عقيدته وغلوّه ، سيّما بعد حكاية قوله عليه السلام « انّي ناجيت الله فيك » الى آخره .

مضافاً الى ما في سنده من الضعف ، على أنّك قد عرفت من كلامه السالف روى عنه الفضل وأبوه ويونس ومحمد بن عيسى ، اعتقاده مدحه .

ومنها : الكلام المحكي عن شيخنا المفيد ، فنقول : أنّه معارض بما ذكره في الارشاد وقد سمعته ، ولم يظهر أيّهما سابق وأيّهما لاحق ، على أنّ الكلام الأوّل رواية وهذه دراية ، مضافاً الى أنّ الأوّل مأنيّ به في مقام القدح في الحديث الذي مضمونه قطعيّ الفساد مخالف للوجدان ، فيكتفى القدح في مثله بأدنى شيء .

ومنها : الكلام المذكور في رجال شيخنا النجاشي ، فنقول : أنّه ذو احتمالين : أحدهما : أن يكون الكلام منه . والثاني : أن يكون من المعروف بابن عقدة . فهذا أنا أورد كلامه بالتأمّل للاطلاع على حقيقة الحال .

قال : قال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد : أنّه روى عن الرضا عليه السلام ، قال : وله مسائل عنه معروفة ، وهو رجل ضعيف جداً لا يعوّل عليه ولا يلتفت الى ما تفرّد به ، وقد ذكر أبو عمرو في رجاله : قال أبو الحسن علي بن محمد الخ<sup>(١)</sup> .

وكلام « وهو رجل ضعيف » كما يمكن أن يكون منه يمكن أن يكون من تتمّة الكلام المحكي عن أبي العباس المعروف بابن عقدة ، الذي صرح النجاشي بأنّه كان زديّاً جارودياً ، وصرّح شيخ الطائفة بأنّه على ذلك مات ، فلا يمكن الحكم بكون التضعيف المذكور من النجاشي ، بل القدر المتيقّن أن يكون من أحمد بن محمد بن سعيد الذي صرحوا بأنّه زديّ ، ومعلوم أنّنا لا ننكر وجود قادح له ، بل نقول : لم نعلم أنّه من النجاشي ، والفرق بين كون التضعيف من النجاشي وبين كونه من ابن عقدة من الأرض الى السماء ، كما لا يخفى .

لكن كلامه في ترجمة ميثاح المدائني صريح في تضعيفه وإنّه منه ، قال : ميثاح

المدائني ضعيف جداً، له كتاب يعرف برسالة ميثاح، وطريقها أضعف منها، وهو محمد بن سنان، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدّثنا أبو غالب أحمد بن محمد، قال: حدّثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدّثنا القاسم بن الربيع الصحاف، عن محمد بن سنان، عن ميثاح بها<sup>(١)</sup>. انتهى كلامه رفع مقامه.

ومنها: الكلمات الصادرة من شيخ الطائفة قدّس الله تعالى روحه، فنقول: أمّا كلامه في الفهرست، فالظاهر منه أنّ قصده حكاية الطعن، لا أنّه طعن منه، فلاحظ كلامه السالف حتّى يتّضح لك حقيقة الحال، بل الظاهر من كلامه « وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها » استفادة المدح، كما لا يخفى.

وأما كلامه في الرجال، فيمكن أن يقال: أنّك قد عرفت أنّه أوردته في أصحاب موالينا الكاظم والرضا والموادّ عليه السلام، وضعّفه في المورد الثاني دون الثالث، فربّما يستفاد منه نوع تأمل في ذلك، والأكان المناسب اختيار التضعيف في الآخر لو كان القصد الاقتصار على مرّة، كما لا يخفى.

نعم إنّ كلامه المذكور في الاستبصار والتهذيب تصرّح في التضعيف، بل مبالغة في ذلك، لكن لا يخفى على المطلّع بديده أنّه عادته فيما إذا كان مضمون الحديث ممّا يقطع بفساده الاكتفاء في التضعيف بأدنى شيء، تنبيهاً على فساد مضمونه؛ لئلا يركن إليه الجاهل ويعتقده العاقل.

وعلى فرض الاغماض عنه نقول: قد سمعت كلامه في كتاب الغيبة الدالّ على كمال الثناء والمدحة.

وأما كلام المحقّق ومن تأخّر عنه، فبنيّ على الاعتماد على ظواهر الكلمات الصادرة في مقام قدحه والجمود بها، وحيث قد عرفت كيفيّة الحال فيها تبيّن لك الحال.



وأما ما صدر من ابن القضايري من نسبة الرجل الى الغلو، فإنه شيء عري عن البرهان، ومعزول عن درجة الاعتبار؛ لوضوح أنه بعد ملاحظة الأخبار الصادرة منه مما سلف وغيره كاد يدعى القطع بفساده.

### تنبيه:

ذكر النجاشي والعلامة أن محمد بن سنان مات في سنة عشرين ومائتين، فعلى هذا يكون وفاته في السنة التي انتقل فيها روح المطهر لمولانا أبي جعفر الجواد عليه السلام الى أعلى غرفات الجنان.

قال ثقة الاسلام نور الله تعالى مرقدہ: ولد أبو جعفر محمد بن علي الثاني عليه السلام في شهر رمضان من سنة خمس وتسعين ومائة، وقبض عليه سنة عشرين ومائتين في آخر ذي القعدة، وهو ابن خمس وعشرين سنة وشهرين وثمانية عشر يوماً<sup>(١)</sup>. لكن الذي يظهر مما أورده ثقة الاسلام في آخر باب مولد أبي جعفر الثاني عليه السلام من الأصول أن محمد بن سنان أدرك من امامة مولانا أبي الحسن الهادي عليه السلام لأنه حكى عنه أنه أخبر بتاريخ وفاته عليه السلام.

فقال: سعد بن عبد الله والحميري جميعاً، عن ابراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، قال: قبض محمد بن علي عليه السلام وهو ابن خمس وعشرين سنة وثلاثة أشهر واثنى عشر يوماً، توفي يوم الثلاثاء لست خلون من ذي الحجة سنة عشرين ومائتين<sup>(٢)</sup>.

تم استنساخ هذه الرسالة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في (٢٧) من جمادي الأولى سنة (١٤١٦) هـ على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدسة.

(١) أصول الكافي ١: ٤٩٢.

(٢) أصول الكافي ١: ٤٩٧ ح ١٢.



رسالة  
في تحقيق الحال في محمّد بن عيسى اليقطيني

للعامة الورع الفقيه  
السيد محمّد باقر بن محمّد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة على أشرف الأولين والآخرين ، محمد خاتم النبيين ، وعترته الأماجد الطاهرين .

وبعد ، يقول العبد المسيء الملتجئ الى باب سيده الكريم الغنيّ ، ابن محمد نقي محمد باقر الموسوي : لما اختلفت مقالة العلماء في محمد بن عيسى اليقطيني ، أي : محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين ، أحببت أن أكتب رسالة مشتملة على مقالاتهم المادحة والقادحة ، والارشاد الى تحقيق الحال في هذا المرام ، ليكون تذكرة لي ولمن حاول التذكّر والاطّلاع من أولي الأحلام ، فاعلم أنّ الرسالة مشتملة على مطالب :

## المطلب الأول

### في بيان من يظهر منهم القدح فيه وكلماتهم القادحة

فنقول : منهم شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد ، فأنّه قد حكى عنه في قدح الرجل كلامان : أحدهما : ما حكاه تلميذه الجليل شيخنا الصدوق عنه ، من أنّه قال : ما تفرّد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه <sup>(١)</sup> .

والثاني : ما ذكره شيخنا النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى ، قال : وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني ، وما رواه عن رجل ، أو يقول بعض الأصحاب ، أو عن محمد بن

يحيى المعاذي ، الى أن قال : أو عن محمد بن عيسى بن عبيد باسناد منقطع ، الخ (١) .  
ومنه : شيخنا الصدوق ، فقد حكى شيخنا الطوسي عنه أنه استثنى محمد بن  
عيسى المذكور من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة ، وقال : لا  
أروي ما يختص بروايته (٢) .

ومنه : شيخنا الطوسي ، فإنه قال في الاستبصار في باب أنه لا يجوز العقد على  
امرأة عقد عليها الأب أو الابن ، في مقام الردّ على رواية ظاهرها توقّف حرمة العقد  
على الدخول ، ما هذا لفظه : على أن هذا الخبر مرسل منقطع ، وطريقه محمد بن  
عيسى بن عبيد عن يونس ، وهو ضعيف ، وقد استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن  
الحسين بن بابويه من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نوادر الحكمة ، وقال :  
ما يختص بروايته لا أرويه ، ثم قال : ومن هذا صورته في الضعف لا يعترض  
بحديثه (٣) .

وقال في الفهرست : محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ضعيف ، استثناه أبو جعفر  
بن بابويه الخ ، قال : وقيل : أنه كان يذهب مذهب الغلاة (٤) .

وقال في الرجال في باب من لم يرو : محمد بن عيسى اليقطيني ضعيف (٥) .  
وفي باب أصحاب مولانا الهادي عليه السلام : محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني يونس  
ضعيف (٦) .

وفي باب أصحاب مولانا العسكري عليه السلام : محمد بن عيسى بن عبيد

(١) رجال النجاشي ص ١٤١ .

(٢) الفهرست ص ١٤١ .

(٣) الاستبصار ٣ : ١٥٦ .

(٤) الفهرست ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٥) رجال الشيخ ص ٤٤٨ .

(٦) رجال الشيخ ص ٣٩١ .

بغداد يّ يونس<sup>(١)</sup>. فعلى هذا ذكره في باب «لم» كما علمت ليس في محله .  
 ومنهم : المحقق فقد صرح في مواضع من المعتبر بضعفه ، منها : في مسألة الوضوء  
 بماء الورد ، بعد أن أورد الحديث الدالّ على جواز الوضوء والغسل بماء الورد ، قال :  
 والجواب الطعن في السند ، فإنّ سهلاً ومحمد بن عيسى ضعيفان ، وذكر ابن بابويه  
 عن ابن الوليد أنّه لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس<sup>(٢)</sup> .  
 ومنها : في مسألة الأغسال المسنونة ، حيث قال : قال شاذّ منّا : غسل الاحرام  
 واجب ، ولعلّه استناد الى ما رواه محمد بن عيسى عن يونس ، الى أن قال : ومحمد  
 بن عيسى ضعيف<sup>(٣)</sup> .  
 وقال في مسألة جواز التوضأ قبل غسل مخرج البول : الجواب الطعن في السند ،  
 فإنّ الراوي محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس ، وأحاديث محمد بن عيسى بن  
 عبيد عن يونس يمنع العمل بها ابن بابويه عن ابن الوليد<sup>(٤)</sup> .  
 ومنهم : شيخنا يحيى بن سعيد في نزهه في مسألة دية قتل الخطأ : والعمل بالخبر  
 الأوّل أولى ؛ لأنّ محمد بن عيسى ومحمد بن سنان ضعيفان .  
 ومنهم : شيخنا الشهيد الثاني ، فإنّه قد بالغ في الحكم بتضعيفه ، فصرّح في مواضع  
 من المسالك بذلك . منها : في كتاب الأطعمة والأشربة في مسألة البهيمة الموطوءة ،  
 بعد أن أورد الرواية المشتملة على القرعة فيها ، حيث قال : وبمضمون الرواية عمل  
 الأصحاب ، مع أنّها لا تخلو من ضعف وارسال ؛ لأنّ راويها محمد بن عيسى عن  
 الرجل ، ومحمد بن عيسى مشترك بين الأشعري الثقة واليقطيني وهو ضعيف<sup>(٥)</sup> .

(١) رجال الشيخ ص ٤٠١ .

(٢) المعتبر ١ : ٨١ .

(٣) المعتبر ١ : ٣٥٨ .

(٤) المعتبر ١ : ١٢٥ .

(٥) المسالك ٢ : ٢٣٩ الطبع الحجري .

ومنها : في مباحث الارث في ميراث المهذوم عليهم ، عند بيان قول من يقدم الأضعف في الارث ، أي : أقل نصيباً فيه ، بأن يفرض موت الأقوى أولاً ويورث الأضعف منه ، ثم يفرض موت الأضعف ما هذا كلامه : وهذا مع ضعف رواية العلاء ؛ لأنّ في طريقها محمد بن عيسى عن يونس (١) .

ومنها : في مباحث الارث أيضاً في مسألة تبرّي الوالد من جريرة ولده وميراثه ، قال بعد أن أورد حديثين ، مدلولهما أنّه لا يرث الوالد من الولد حينئذ ، بل يكون ارثه لأقرب الناس الى أبيه ، ما هذا كلامه : والروايتان - مع شذوذهما ومخالفة حكمهما للأصل حينئذ بل الكتاب والسنة - ضعيفتان ؛ لجهالة يزيد في الاولى ، وفي طريقها أيضاً محمد بن عيسى ، وهو ضعيف أو مشترك (٢) . انتهى .

مراده أنّ محمد بن عيسى في السند ، ان كان هو اليقطيني ولم يحتمل غيره فهو ضعيف ، وان احتمل غيره يكون مشتركاً بين الأشعري الثقة واليقطيني الضعيف .  
ومنها : في مباحث القضاء في مسألة لزوم اليمين على المدّعي على الميت بعد اقامة البيّنة ، قال : مع أنّ في طريقها محمد بن عيسى العبيدي وهو ضعيف (٣) .

وأيضاً أنّه ذكر في حاشيته على خلاصة العلامة ، بعد أن أورد الأخبار الدالة على قدح زرارة التي اشتملت أسانيداً على محمد بن عيسى ما هذا عينه : فقد ظهر اشتراك جميع الأخبار القادحة في اسنادها الى محمد بن عيسى ، وهو قرينة عظيمة على ميل وانحراف منه على زرارة ، مضافاً الى ضعفه في نفسه . وقد قال السيّد جمال الدين بن طاووس ونعم ما قال : ولقد أكثر محمد بن عيسى من القول في زرارة حتّى لو كان بمكان من العدالة كادت الظنون تسرع اليه بالتهمة ، فكيف وهو مقدوح

(١) المسالك ٢ : ٣٤٤ .

(٢) المسالك ٢ : ٣٤٠ .

(٣) المسالك ٢ : ٣٧٠ .



فيه<sup>(١)</sup>. ومن هذا الكلام يظهر أنَّ من جملة القادحين أيضاً هو السيّد الاجلّ ابن طاووس قدّس الله تعالى روحه .

ومنه : السيّد السند صاحب المدارك ، قال في مباحث القراءة في مقام الجواب عن مستند القول بوجوب قراءة السورة بعد الحمد في الفرائض ، ما هذا لفظه : وأمّا الثالثة فلأنّ دلالتها على المنع من اجتزاء الصحيح بالفاتحة في الفريضة أنّها هو بالمفهوم الضعيف ، مع أنّ في طريقها محمد بن عيسى عن يونس ، وقد نقل الصدوق عن شيخه ابن الوليد أنّه قال : ما تفرّد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعمل به<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### في بيان المعدّلين والمادحين له

فنقول : منهم الثقة الجليل القدر الفضل بن شاذان ، على ما حكاه تلميذه الجليل علي بن محمد القتيبي عنه ، كما حكاه الكشي في رجاله ، حيث حكى عن علي بن محمد المذكور أنّه قال : كان الفضل يحبّ العبيدي ويثني عليه ويمدحه ويميل اليه ويقول : ليس في أقرانه مثله . وقال النجاشي ونعم ما قال : وبحسبك هذا الثناء من الفضل<sup>(٣)</sup> رحمه الله .

ومنه : الكشي قال في ترجمة محمد بن سنان : روى عنه الفضل ، وأبوه ، ويونس ، ومحمد بن عيسى ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيّان ، وأيوب بن نوح ، وغيرهم من العدول والثقات من أهل

(١) تحرير الطاووسي ص ٢٤٠ .

(٢) مدارك الأحكام ٣ : ٣٥٠ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٣٤ .

العلم<sup>(١)</sup>.

والمستفاد من هذا الكلام أنّ صاحبه اعتقد وثاقة هؤلاء الأعلام الذين منهم محمد بن عيسى العبيدي، كما لا يخفى. ولعلّه المراد ممّا ذكره المدقق السميّ الداماد من قوله: فقد وثقه أبو عمرو الكشي<sup>(٢)</sup>. إذ لم نجد في كلامه ما يقتضي توثيقه الا ذلك. ومنهم: أحمد بن علي بن عباس بن نوح الذي وثقه النجاشي<sup>(٣)</sup>، وشيخ الطائفة<sup>(٤)</sup>، والعلامة<sup>(٥)</sup>، وابن داود<sup>(٦)</sup> وغيرهم، وهو أستاذ الثقة الجليل النجاشي، كما أشار اليه بقوله «وهو أستاذنا وشيخنا ومن استفدنا منه» والمقصود أنّ هذا الثقة الجليل ممّن وثق محمد بن عيسى بن عبيد، وستقف على عبارته.

ومنهم: شيخنا النجاشي، قال في الرجال: محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أبو جعفر، جليل من أصحابنا، ثقة عين كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة ومشافهة<sup>(٧)</sup>.

ومنهم: العلامة، فأنّه وإن اكتفى في الخلاصة بنقل التوثيق من النجاشي، والتضعيف من شيخ الطائفة، وقال في آخر الترجمة: والأقوى عندي قبول روايته<sup>(٨)</sup> ولهذا أورده في القسم الأوّل.

لكنّه في آخر الخلاصة صحّح طريق الصدوق الى اسماعيل بن جابر، والى حنان

(١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٩٦.

(٢) التعليقة على اختيار معرفة الرجال ١: ٢٦٩.

(٣) رجال النجاشي ص ٨٦.

(٤) الفهرست ص ٣٧.

(٥) رجال العلامة ص ١٨.

(٦) رجال ابن داود ص ٣٣.

(٧) رجال النجاشي ص ٣٣٣.

(٨) رجال العلامة ص ١٤٢.

بن سدير ، والى داود الصرمي ، والى علي بن ميسرة ، والى ياسين الضرير <sup>(١)</sup> وقد اشتمل الطريق في جميع ذلك على محمد بن عيسى .

قال شيخنا الصدوق في المشيخة : وما كان فيه عن اسماعيل بن جابر ، فقد رويته محمد بن موسى بن المتوكل ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عيسى ، عن صفوان بن يحيى ، عن اسماعيل بن جابر <sup>(٢)</sup> .

وما كان فيه عن حنان بن سدير ، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما ، عن سعد بن عبد الله ، وعبد الله بن جعفر الحميري جميعاً ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن حنان <sup>(٣)</sup> .

وله اليه طريقان آخران : أحدهما اشتمل على ابراهيم بن هاشم ، والآخر اشتمل على عبد الصمد بن محمد . وعبد الصمد بن محمد لم يصرّح فيه بالتوثيق ، وابراهيم بن هاشم عندهم معدود من الحسان ، والتصحيح مبني على توثيق محمد بن عيسى ، وهو المطلوب فتأمل .

قال : وما كان فيه عن داود الصرمي ، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل عليه السلام ، عن سعد بن عبد الله ، وعلي بن ابراهيم بن هاشم جميعاً ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن داود الصرمي <sup>(٤)</sup> .

وما كان فيه عن علي بن ميسرة ، فقد رويته عن أبي عليه السلام ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي الوشاء ، عن علي بن ميسرة <sup>(٥)</sup> .

وما كان فيه عن ياسين الضرير ، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ، عن سعد

(١) رجال العلامة ص ٢٧٧ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٢٦ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٢٨ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٥٠ .

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥٠٢ .

بن عبد الله وعبد الله بن جعفر جميعاً ، عن محمد بن عيسى ، عن ياسين الضرير <sup>(١)</sup> .  
 قال في الخلاصة : وعن كردويه الهمداني صحيح ، الى أن قال : وكذا عن اسماعيل  
 بن جابر ، ثم قال : وكذا عن حنان بن سدير ، وعن داود الصرمي صحيح ، وكذا  
 عن علي بن ميسرة ، وعن ياسين الضرير البصري صحيح <sup>(٢)</sup> ومعلوم أن تصحيح  
 الطريق من مثله يستلزم الحكم بوثاقة رجال السند بأسرهم بعنوان الاجمال .  
 وأيضاً أنه قدس الله تعالى روحه كثيراً ما صحح الحديث في جملة من كتبه  
 الفقهية ، كالمنتهى والمختلف ، ومحمد بن عيسى في سنده .

منه ما في مباحث القراءة ، قال في المنتهى : وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان ،  
 عن أبي عبد الله عليه السلام ، يجوز للمريض أن يقرأ في الفريضة فاتحة الكتاب وحدها <sup>(٣)</sup> .  
 وقد اشتمل سنده على محمد بن عيسى ؛ اذ رواه في الكافي عن علي بن ابراهيم ،  
 عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن عبد الله بن سنان عنه <sup>(٤)</sup> .

ومنه ما في باب مباحث جواز سجدة التلاوة في الصلاة ، قال في المنتهى : لما رواه  
 الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل سمع  
 السجدة تقرأ ، فقال : لا يسجد الا أن يكون منصتاً لقراءته <sup>(٥)</sup> .

وكذا الحال في المختلف ، فإنه صحح هذا الحديث ، مع أن في سنده محمد بن  
 عيسى <sup>(٦)</sup> ، اذ رواه في باب كيفية الصلاة من زيادات التهذيب ، عن علي بن  
 ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن سنان ،

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٥١٦ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٧٧ - ٢٨٠ .

(٣) منتهى المطلب ١ : ٢٧٢ .

(٤) فروع الكافي ٣ : ٣١٤ ح ٩ .

(٥) منتهى المطلب ١ : ٣٠٤ .

(٦) مختلف الشيعة ٢ : ١٦٨ .

عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>(١)</sup>.

فعلى هذا ما ذكره في أوائل الخلاصة في ترجمة بكر بن محمد الأزدي ، قال :  
وعندي في محمد بن عيسى توقّف<sup>(٢)</sup>. فلا تعويل عليه ، بعد أن عدل عنه فصرّح في  
ترجمته بقبول روايته ، وتصحيحه في آخر الكتاب الطرق المشتملة عليه .

ومنها : الفاضل ابن داود ، فإنّه ذكر في ترجمته : أبو جعفر جليل في أصحابنا<sup>(٣)</sup>.  
أقول : وعلى هذا ينبغي إirاده في القسم الأوّل ، فذكره في القسم الثاني مع أنّه  
ذكر أنّه مختصّ بالمجروحين والمجهولين غير جيّد ، فتأمّل .

ومنها : الفاضل السميّ الداماد قدّس الله تعالى روحه ، قال : والأصحّ عندي أنّ  
محمد بن عيسى العبيدي ثقة صحيح الحديث ، فقد وثّقه أبو عمرو الكشي<sup>(٤)</sup>.

ومنها : العلامة السميّ المجلسي ، فإنّه صرّح في الوجيزة<sup>(٥)</sup> بتوثيقه ، وهو الظاهر  
من والده المولى التقيّ قدّس الله تعالى روحهما<sup>(٦)</sup>. وهذا هو الذي أطبق عليه  
مشايخنا الذين استفدنا منهم عطر الله تعالى ضرايحهم .

ومنها : الفاضل المحقّق الأستاذ قدّس الله تعالى روحه السعيد ، قال في الفائدة  
الثالثة التي ذكرها في أوّل التعليقة : رواية حمدويه عن أشياخه من القبيل الأوّل :  
لأنّ من جملتهم العبيدي ، وهو ثقة<sup>(٧)</sup>.

ثمّ أقول : وممّا يزيدك قوّة في حسن هذا الرجل ومدحه ، ما رواه شيخ الطائفة في

(١) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٩١ ح ٢٥ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٦ .

(٣) رجال ابن داود ص ٥٠٨ .

(٤) التعليقة على اختيار معرفة الرجال ١ : ٢٦٩ .

(٥) رجال العلامة المجلسي ص ٣١١ .

(٦) روضة المتّقين ١٤ : ٢٤٩ و ٥٣ .

(٧) التعليقة على منهج المقال ص ١١ .

كتاب الطلاق من التهذيب في الصحيح ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى اليقطيني ، قال : بعث اليّ أبو الحسن الرضا عليه السلام رزم ثياب وغلماناً وحبّة لي وحبّة لأخي موسى بن عبيد ، وحبّة ليونس بن عبد الرحمن ، فأمرنا أن نحجّ عنه ، فكانت بيننا مائة دينار أثلاثاً فيما بيننا ، فلما أردت أن أعبي الثياب رأيت في أضعاف الثياب طيناً ، فقلت للرسول : ما هذا ؟ فقال : ليس يوجّه بمتاع الآجل فيه طيناً من قبر الحسين عليه السلام ، ثم قال الرسول : قال أبو الحسن عليه السلام : هو أمان بأذن الله تعالى ، وأمرنا بالمال بأمر من صلة أهل بيته وقوم محاييج لا يؤبه لهم ، وأمر بدفع ثلاثمائة دينار الى رحم امرأة كانت له ، وأمرني أن أطلقها عنه وأمتعها بهذا المال ، وأمرني أن أشهد على طلاقها صفوان بن يحيى ، وآخر نسي محمد بن عيسى اسمه <sup>(١)</sup>.

ولا يخفى أنّ الحديث المذكور يدلّ على مدح محمد بن عيسى من وجوه : لدلالته على أنّه عليه السلام فوّض اليه ثلاثة أمور مهمّة : منها الاستنابة في الحجّ ، لاسيّما في الاستنابة عنه عليه السلام . ومنها : تفويض قسمة المال في المحاييج اليه . ومنها : تفويض الأمر في طلاق زوجته عليه السلام اليه . كلّ واحد منها يكفي في الدلالة على المدح سيّما الطلاق فضلاً عن اجتماعها . ثمّ إنّ السند في الحديث وإن انتهى اليه ، لكنّه بعد وثاقة المخبر وعدالته غير قادح ، كما لا يخفى .

### المطلب الثالث

في التنبيه على أنّ كلمات القادحين غير صالحة

لمعارضة المقالات الصادرة من المادحين والموثّقين

فنقول : أمّا الكلام الأوّل لشيخنا ابن الوليد ، أي : قوله « ما تفرّد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه » فلوّضح أنّه غير صريح في تضعيف

نفس هذا الشخص ، بل ولا ظاهر فيه ، بل هو في الدلالة على خلافه أظهر ؛ لظهور أنه لو كان المراد تضعيف نفسه لما وجه لتخصيص عدم الاعتماد بأحاديثه المروية من يونس وكتبه ؛ لوضوح أن الظاهر من هذا الكلام الاعتماد بأحاديثه المروية عن غير يونس وكتبه ، فيظهر منه أن القدر ليس لأجل نفسه بل لأمر آخر .

والمذكور في كلام بعض المحققين من المتأخرين أن الداعي لذلك أن شيخنا ابن الوليد كان يعتقد أنه يعتبر في الاجازة أن يقرأ على الشيخ ، أو يقرأ الشيخ وكان السامع فاهماً لما يرويه ، وكان لا يعتبر الاجازة المشهورة ، بأن يقول : أجزت لك أن تروي عني ، وكان محمد بن عيسى صغير السن ، ولا يعتمد على فهمه عند القراءة وعلى اجازة يونس له . والذي يؤيد ذلك ما حكاه الكشي عن نصر بن الصباح أنه قال : محمد بن عيسى بن عبيد من صغار من روى عن ابن محبوب في السن<sup>(١)</sup> انتهى . والظاهر أن المراد منه أن محمد بن عيسى من جملة الصغار الذين يروون عن ابن محبوب ، والظاهر أن المراد من ابن محبوب هو الحسن بن محبوب ، والظاهر من كتب الرجال أن يونس بن عبد الرحمن هو أقدم طبقة من ابن محبوب ، وقد ذكر النجاشي أن يونس بن عبد الرحمن ولد في أيام هشام بن عبد الملك ورأى جعفر بن محمد عليه السلام بين الصفا والمروة ولم يرو عنه ، وروى عن أبي الحسن موسى والرضا عليه السلام <sup>(٢)</sup> .

وأما الحسن بن محبوب ، فلم يذكروا أنه أدرك مولانا الصادق عليه السلام ، فإذا كانت حال روايته مع ابن محبوب على ما ذكر ، فكيف لا يكون كذلك ؟ مع أنه يكون أقدم منه ، وفيه تأمل .

أما أولاً ، فلأن الكشي ذكر أن الحسن بن محبوب مات في سنة أربع وعشرين

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨١٧ برقم : ١٠٢١ .

(٢) رجال النجاشي ص ٤٤٦ .

ومائتين ، وكان من أبناء خمس وسبعين سنة <sup>(١)</sup> . و وفاة يونس بن عبد الرحمن على ما حكى عن ابن طاووس أنه حكى عن النجاشي في سنة ثمان ومائتين ، فحينئذ وان عاش ابن محبوب بعده ستّ عشر سنة ، لكنّه أنّما يروي اذا لم يدرك محمد بن عيسى ما قبل ثمان ومائتين ، أو أدرك لكن لم يكن قابلاً للرواية ، وليس الأمر كذلك ؛ لما عرفت فيما سلف أنّ شيخ الطائفة عدّه من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، وأنّ النجاشي عدّه من أصحاب مولانا الجواد عليه السلام .

وعلى ما ذكر من تاريخ وفاة يونس بن عبد الرحمن يظهر أنّه أدرك من أيام امامة مولانا الجواد عليه السلام خمس سنين ؛ لكون انتقال الروح الشريف عن مولانا الرضا عليه السلام الى أعلى غرفات الجنان في سنة ثلاث ومائتين ، والمفروض أنّ محمد بن عيسى من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، أي : ممّن روى عنه عليه السلام ، من أين يقال أنّ محمد بن عيسى لم يكن قابلاً للاجازة التي اعتبره ابن الوليد ؟ مع كونه قد أدرك يونس بن عبد الرحمن في زمن مولانا الرضا عليه السلام وما بعده ويكون قد روى عنه عليه السلام .

وأما ثانياً ، فلأنّك قد عرفت ممّا رواه في الصحيح أنّ مولانا الرضا عليه وعلى أبنائه آلاف التحية والثناء ، فوّض الى محمد بن عيسى النيابة في الحجّ وحجّة أخرى ليونس بن عبد الرحمن ، فالحكم أو احتمال أنّ محمد بن عيسى حال دركه ليونس بن عبد الرحمن كان صغير السنّ ، غير صحيح .

وأظهر منه فساداً ما حكاه النجاشي عن الكشي أنّه قال : إنّ نصر بن الصباح يقول : إنّ محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين أصغر في السنّ أن يروي عن ابن محبوب . وذلك لما عرفت ممّا حكينا عن الكشي أنّ ابن محبوب مات في سنة أربع وعشرين ومائتين ؛ فعلى هذا يكون ابن محبوب قد أدرك امامة مولانا الهادي عليه السلام أربع سنين ؛ لكون انتقال الروح المقدّس من مولانا الجواد عليه السلام الى أعلى غرفات



الجنان في عشرين ومائتين ، والمفروض أنّ محمد بن عيسى من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، فيكون قد أدرك بعض أيام امامة الرضا عليه السلام وكلّ امامة مولانا الجواد عليه السلام وما بعده ، فلا وجه لقوله « أصغر في السنّ أن يروي عن ابن محبوب » . ثمّ أنّك قد عرفت الموجود في الكشي ما أوردناه ولم نجد غيره ، والفرق بينهما ظاهر وإن اشتركا في عدم الصحة ، ولعلّه لذلك عزّاه الكشي الى نصر بن صباح .

ومن جميع ما ذكر تبين أنّ الاعتذار من جهة صغر السنّ ليس في محله . فالحقّ في الجواب عن الكلام المذكور لابن الوليد أن يقال : أنّه غير دالّ على تضعيف نفس الرجل كما تقدّم . وأمّا الوجه في التخصيص ، فغير ظاهر ، إلاّ أن يقال : إنّ وجهه كثرة روايته عن يونس ، فالمراد قدحه في نفسه ، والتخصيص بما في كتب يونس وحديثه للكثرة ، وعلى هذا ينبغي التمسك في ردّه بما ذكره شيخنا النجاشي في ردّه ، حيث قال بعد حكايته عن ابن الوليد ما هذا لفظه : ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ويقولون : من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى ؟ (١) .

ومما ذكر في هذا المقام يظهر الحال فيما ذكره ابن داود ، حيث قال : لا يستلزم عدم الاعتماد على ما يترّفّد محمد بن عيسى عن يونس الطعن في محمد بن عيسى ؛ لجواز أن تكون العلّة في ذلك أمر آخر كصغر السنّ المقتضي للواسطة بينهما ، فلا تنافي بين قول ابن بابويه وقول من عده (٢) . وذلك أمّا أولاً ، فلأنّ الأمر في صغر السنّ قد عرفت الحال فيه ممّا فصلناه وأبرزناه . وأمّا ثانياً ، فلأنّ الصواب أن يقول : فلا تنافي بين قول ابن الوليد وقول من عده ، كما لا يخفى .

هذا كلّه في الكلام الأوّل المحكيّ عن ابن الوليد . وأمّا الكلام الثاني ، فقد علمت أنّه الذي حكاه النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد

(١) رجال النجاشي ص ٣٣٣ .

(٢) رجال ابن داود ص ٥٠٩ .

بن يحيى ، قال : وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني ، أو ما رواه عن رجل ، أو يقول بعض أصحابنا ، أو عن محمد بن يحيى المعاذي ، أو عن أبي عبد الله الرازي الجاموراني ، أو عن أبي عبد الله السياري ، أو عن يوسف بن السخت ، أو عن وهب بن منبه ، أو عن أبي علي النيشابوري ، أو عن أبي يحيى الواسطي ، أو عن محمد بن علي بن أبي سمينة ، أو يقول في حديث أو كتاب ولم أروه ، أو عن سهل بن زياد الآدمي ، أو عن محمد بن عيسى بن عبيد باسناد منقطع .

إلى أن قال : قال أبو العباس بن نوح : وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله ، وتبعه أبو جعفر بن بابويه عليه السلام على ذلك ، إلا في محمد بن عيسى بن عبيد ، فلا أدري ما رابه فيه ؛ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة <sup>(١)</sup> . انتهى كلامه رفع مقامه .

وقوله « إلا في محمد بن عيسى بن عبيد » استثناء من قوله « وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله » والمراد أن هذا الشيخ قد أصاب في استثناء رواية محمد بن أحمد بن يحيى عن الأشخاص المذكورة ، إلا في محمد بن عيسى ، فإنه غير مصيب في ذلك ، وما أدري ما رابه فيه ، أي : ما أدري ما أدخله في الريب والشك فيه ، مع أنه كان في ظاهر العدالة والثقة ، فلا ينبغي التأمل في قبول الرواية التي رواها عنه ، فعلى هذا يكون رابه من راب يروب أو يريب ، كما في الحديث المشهور « دع ما يريبك » <sup>(٢)</sup> أي : أترك ما فيه شك واختر ما لا شك فيه . وقوله « لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة » يكون توثيقاً من هذا الشيخ الجليل القدر الذي هو من مشايخ النجاشي لمحمد بن عيسى بن عبيد ، كما تبّنها عليه فيما سلف .

(١) رجال النجاشي ص ٣٤٨ .

(٢) عوالي اللثالي ١ : ٣٩٤ و ٣ : ٣٣٠ .

والجواب عنه : هو أنّ هذا الكلام أيضاً غير دالّ على قدح الرجل نفسه ؛ لوضوح أنّه لو كان المراد ذلك لا افتقار الى قوله « باسناد منقطع » ولهذا لم يقيّد المقال بذلك في شخص من الأشخاص المذكورة ، ومع كثرتهم فلا يقتضي الكلام المذكور منه أيضاً قدح نفس الرجل ، بل الظاهر من هذا الكلام أنّه يقبل روايته عنه لو لم يكن باسناد منقطع ، فلا يكون المراد قدح نفس الرجل نفسه .

وأما شيخنا الصدوق ، فالظاهر منه في مواضع متعدّدة أنّ تضعيفه لمتابعة شيخه ابن الوليد ، وحيث تبيّن لك الحال في أمر شيخه تبيّن لك الحال في تضعيفه .  
وأما شيخنا الطوسي نور الله تعالى مرقده ، فالذي يظهر من بعض مقالاته السالفة أنّ بناءه في تضعيفه على موافقة شيخنا الصدوق ، فلاحظ كلامه السالف من الاستبصار والفهرست .

على أنّا نقول : أنّ كلامه في كتابي الأخبار مختلف ، فتارة يقدر الحديث بسببه ، وتارة يقدر لا بسببه مع اشتغال السند عليه ، فظاهاه انتفاء القدرح بسببه .  
وأما كلام المحقّق ، فإنّ دلالاته على ابتناء أمر التضعيف فيه على كلام ابن الوليد وشيخنا الصدوق أظهر ، فلاحظ كلامه المذكور في مسألة التوضّي قبل غسل مخرج البول حتّى يتّضح لك الحال .

وأيضاً قال في مباحث الأستار من المعتبر ، بعد أن أورد الحديث المشتعل على الأمر بغسل اليد بمسّ الثعلب ، ما هذا لفظه : أما خبر الثعلب ، فضعيف السند ، كذا ذكره ابن بابويه عن ابن الوليد ، قال : ما يرويه محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله لا يعمل به ، وما يكون هذا حاله لا يكون حجّة <sup>(١)</sup> .

وأيضاً قال في كتاب الصوم فيما اذا أفطر بظنّ دخول الليل لعارض ثمّ تبيّن فساد ظنّه ، ما هذا لفظه : أما خبر المفيد ، ففي سنده محمد بن عيسى اليقطيني عن يونس بن

عبد الرحمن ، وقد توقّف ابن بابويه فيما يرويه محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس<sup>(١)</sup> . ومنه ينكشف الحال في تضعيف شيخنا الشهيد الثاني .

وأما الحال في كلام صاحب المدارك ، فإنّ الأمر فيه أوضح ، فلاحظ كلامه السالف حتّى يتّضح عليك صدق المقال .

ثمّ على فرض الاغراض عن ذلك نقول : إنّ كلمات الجارحين غير صالحة لمعارضة كلمات المزيّنين ؛ لتقديم قول المعدّل على الجارح في نفسه سيّما في المقام ، لظهور أنّ التعويل على الموثقين وكلامهم أشدّ وأكثر ، لاسيّما بعد ملاحظة الكلام المحكيّ عن الفضل من قوله « ليس في أقرانه مثله » بل الموجود في متن كتاب الكشي « ليس في أوانه مثله » والأقران مكتوب في الحاشية نسخة بدل عن الأوان ، ودلالة الأوان على المدح أبلغ ، كما لا يخفى .

وهذا الكلام من الفضل بن شاذان المشارك مع محمّد بن عيسى في الطبقة ، لكونهما من أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، وبقاؤهما الى زمن مولانا الامام العسكري عليه السلام ، أوثق ممّا صدر من ابن الوليد ، بل الظاهر من الحكاية التي ذكرها بورق أنّ وفاة الفضل كان مقدّماً على وفاة محمّد بن عيسى .

روى الكشي عن سعد بن جناح الكشي ، قال : سمعت محمّد بن ابراهيم الورّاق السمرقندي يقول : خرجت الى الحجّ ، فأردت أن أمرّ على رجل كان من أصحابنا معروف بالصدق والصلاح والورع والخير ، يقال له : بورق البوشنجاني - قرية من قرى هراة - أزوره وأحدث به عهدي .

قال : فأتيته فجرى ذكر الفضل بن شاذان عليه السلام ، فقال البورق : كان الفضل به بطن شديد العلة ، ويختلف في الليل مائة مرّة الى مائة وخمسين مرّة ، فقال بورق : خرجت حاجاً ، فأتيت محمّد بن عيسى العبيدي ، فرأيت شيخاً فاضلاً في أنفه

اعوجاج<sup>(١)</sup> ومعه عدة نفر، فرأيتهم مغتمين محزونين، فقلت لهم: مالكم؟ فقالوا: إن أبا محمد عليه السلام قد حبس.

قال بورق: فحججت ورجعت، ثم أتيت محمد بن عيسى ووجدته قد انجلى عنه ما كنت رأيته، فقلت: ما الخبر؟ فقال: قد خلى عنه.

قال بورق: فخرجت الى سرّ من رأى ومعى كتاب يوم وليلة، فدخلت على أبي محمد عليه السلام وأريته ذلك الكتاب، فقلت له: جعلت فداك إنّي رأيت أن تنظر فيه وتصفّحه ورقة ورقة، فقال: هذا صحيح ينبغي أن يعمل به، فقلت له: الفضل بن شاذان شديد العلة ويقولون: أنّه من دعوتك عليه لموجدتك عليه، لما ذكروا أنّه قال: وصيّ إبراهيم خير من وصيّ محمد صلى الله عليه وآله، ولم يقل جعلت فداك هكذا كذبوا عليه، فقال: نعم كذبوا عليه رحم الله الفضل. قال بورق: فرجعت فرأيت الفضل قد مات في الأيّام التي قال أبو محمد عليه السلام رحم الله الفضل<sup>(٢)</sup> انتهى.

ومن هذه الحكاية يظهر أنّ الفضل مات في أيّام امامة مولانا الامام العسكري عليه السلام، بل الظاهر أنّ وفاته قبل وفاة محمد بن عيسى، ومعلوم أنّ اطلاع شخص على أحوال من في طبقته أكثر وأقرب ممّن لم يكن كذلك، كمحمد بن الحسن بن الوليد، فكلامه غير صالح لمعارضة كلامه من وجوه يظهر للمتأمل، فالفضل لكلام الفضل، سيّما بعد انضمامه بكلمات آخرين.

والمتحصّل ممّا ذكر أنّ المعدّل لمحمد بن عيسى هو الفضل بن شاذان، والكشي، وأحمد بن علي بن عباس بن نوح أستاذ النجاشي، والنجاشي، والعلامة، وابن داود، والفاضل السميّ الداماد، والفاضلان المجلسيّان، وجملة من مشايخنا المعتمدين طاب الله تعالى ثراهم وجعل الجنة مثواهم.

(١) في الكشي: عوج وهو القنى.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨١٧ - ٨١٨ برقم ١٠٢٣.

فنقول : قلما يتفق اجتماع مثل هؤلاء الموثقين في توثيق شخص ، فلا ينبغي التأمل في وثاقته وصحة حديثه . وأما حكاية الغلو في كلام شيخ الطائفة في الفهرست ، فهي مجهول القائل . وأما ما يظهر من ابن داود من النسبة الى شيخ الطائفة نفسه في الفهرست ، فهو من أغاليط كتابه ، لما عرفت من أنه نسبه الى قيل ، وعلى أي حال كفاك في ردّه ما أسلفناه .

### تنبيه :

اعلم أنك قد علمت أن شيخ الطائفة أورد محمد بن عيسى العبيدي في أصحاب مولانا الرضا عليه آلاف التحية والثناء ، وقد أوردناه من طلاق التهذيب ما يظهر منه روايته عنه .

وروى شيخ الطائفة في كتاب المكاسب من التهذيب ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن عيسى العبيدي ، قال : كتب أبو عمر الحذاء الى أبي الحسن عليه السلام وقرأت الكتاب والجواب بخطه يعلمه : أنه كان يختلف الى بعض قضاة هؤلاء ، وأنه صير اليه وقوفاً ومواريث بعض ولد العباس أحياء وأمواتاً ، وأجرى عليه الأرزاق ، وأنه كان يؤدي الأمانة اليهم ، ثم أنه بعد عاهد الله أن لا يدخل لهم في عمل وعليه مؤونة ، وقد تلف أكثر ما كان في يده ، وأخاف أن ينكشف عنهم ما لا يحب أن ينكشف من الحال ، فإنه منتظر أمرك في ذلك فامر به ؟ فكتب عليه السلام اليه : لا عليك ان دخلت معهم الله يعلم ونحن ما أنت عليه <sup>(١)</sup> .

### تنبيه آخر :

اعلم أنه اختلف قول العلامة في هذا الرجل ، ففي ترجمة بكر بن محمد من

الخلاصة قال : وعندي في محمد بن عيسى توقّف (١).

وفي ترجمة محمد بن عيسى قال بعد حكاية التوثيق عن النجاشي ، والتضعيف من شيخ الطائفة : والأقوى عندي قبول روايته (٢). ولذا أورده في القسم الأوّل من قسمي الخلاصة ، كما نبّهنا عليه فيما سلف .

ثمّ أنّه في آخر الخلاصة صحّح جملة من طرق الصدوق ، كطريقه الى اسماعيل بن جابر ، وحنان بن سدير ، وداود الصرمي ، وعلي بن ميسرة ، وياسين الضرير (٣). وقد اشتملت الطرق المسطورة لمحمد بن عيسى ، فهو بناءً على توثيقه ، كما أنّه صحّح الحديث في المنتهى والمختلف وقد اشتمل السند عليه ، كما بيّناه فيما سلف .

ثمّ اعلم أنّه قال العلامة في الخلاصة : قال الكشي : حدّثني علي بن محمد القتيبي ، قال : كان الفضل يحبّ العبيدي ويشني عليه ويميل اليه ، ويقول : ليس في أقرانه مثله . وعن جعفر بن معروف أنّه ندّم اذ لم يستكثر منه (٤) انتهى .

والظاهر أنّ جعفر بن معروف هذا هو الذي أورده شيخ الطائفة في باب من لم يرو في رجاله ، فقال : جعفر بن معروف يكنّى أبا محمد من أهل كش وكيل ، وكان مكاتباً (٥).

ولا يبعد أن يقال : إنّ المراد أنّه كان وكيلاً لبعض الأئمّة عليهم السلام ، لكن كتب اليه بالوكالة من غير أن يتشرّف بلقائهم عليهم السلام .

ثمّ أقول : الظاهر أنّ المراد من قوله « ندّم اذ لم يستكثر منه » أنّه ندّم من ترك استكثار أخذ الحديث من محمد بن عيسى ، وفيه دلالة على كمال المدح لمحمد بن

(١) رجال العلامة ص ٢٦ .

(٢) رجال العلامة ص ١٤٢ .

(٣) رجال العلامة ص ٢٧٧ - ٢٨٠ .

(٤) رجال العلامة ص ١٤٢ .

(٥) رجال الشيخ ص ٤١٨ .

عيسى ، حيث أنّ جعفر بن معروف مع كونه وكيلاً لبعض الأئمة عليه السلام ، وكونه ممّن يحكي عنه الكشي على وجه الوثوق والتعويل ، كما في هذا الموضع وغيره ، يظهر الندامة لترك اكثار أخذ الحديث عنه ، ولا يكون ذلك إلاّ لكون محمد بن عيسى من مشايخ الطائفة وأجلّاتهم .

ثمّ اعلم أيضاً أنّ الذي يظهر من التتبع أنّ لمحمد بن عيسى أخوين :

أحدهما : موسى بن عيسى ، وقد دلّ عليه قوله في الصحيح السالف « حجة لي وحجة لأخي موسى بن عبيد » وهو نسبة الى جدّه فالمراد موسى بن عيسى بن عبيد . والثاني : جعفر بن عيسى ، فقد روى الكشي في ترجمة يونس بن عبد الرحمن ، فقال : علي بن محمد القتيبي ، قال : حدّثني الفضل بن شاذان ، قال محمد بن الحسن الواسطي ، وجعفر بن عيسى ، ومحمد بن يونس : أنّ الرضا عليه السلام ضمن ليونس الجئة ثلاث مرّات ، ثمّ قال : علي بن محمد القتيبي ، عن الفضل ، قال : حدّثني جعفر بن عيسى اليعقوبي ، ومحمد بن الحسن جميعاً : أنّ أبا جعفر عليه السلام ضمن ليونس بن عبد الرحمن الجئة على نفسه وآبائه عليهم السلام <sup>(١)</sup> .

وهذان الرجلان حسن الحال ، بل الظاهر عدّهما من الثقات ، فيعدّ حديثهما صحيحاً .

أمّا موسى ، فللدلالة الصحيحة السالفة أنّه ممّن استنابه مولانا الرضا عليه السلام لحجّه ، قوله « حجة لي وحجة لأخي موسى بن عيسى » والوثاقة دليل الجلالة ، كما لا يخفى على ذي فطنة ودراية .

وأما جعفر بن عيسى ، فلرواية الفضل بن شاذان عنه ، ولما رواه الكشي عن حمدويه وإبراهيم قالوا : حدّثنا أبو جعفر محمد بن عيسى العبيدي ، قال : سمعت هشام بن إبراهيم المختلي وهو المشرقي يقول : استأذنت لجماعة على أبي الحسن عليه السلام في سنة



تسع وتسعين ومائة ، فحضرُوا وحضرنا ستّة عشر رجلاً على باب أبي الحسن الثاني عليه السلام ، فخرج مسافر فقال : آل يعقوبين ويونس بن عبد الرحمن ويدخل الباؤون رجلاً رجلاً .

فلما دخلوا وخرجوا خرج مسافر ودعاني وموسى وجعفر بن عيسى ويونس ، فأدخلنا جميعاً عليه والعبّاس قائم ناحية بلا حذاء ولا رداء ، وذلك في سنة أبي السرايا فسلمّنا ، ثم أمرنا بالجلوس ، فلما جلسنا قال له جعفر بن عيسى : يا سيّدي نشكو الى الله واليك ما نحن فيه من أصحابنا ، فقال : وما أنتم فيه منهم ؟ فقال جعفر : هم والله يا سيّدي يزندقونا ويكفّروننا ويبرأون منا .

فقال : هكذا كان أصحاب علي بن الحسين ومحمد بن علي وأصحاب جعفر وموسى ، ولقد كان أصحاب زرارة يكفّرون غيرهم ، وكذلك غيرهم كانوا يكفّرونهم .

فقلت له : يا سيّدي نستعين بك على هذين الشخصين <sup>(١)</sup> يونس وهشام وهما حاضران ، فهما أدبانا وعلّما الكلام ، فان كنّا يا سيّدي على هدى ففرنا ، وان كنّا على ضلال فهذان أضلّا ، فرنا بتركه ونتوب الى الله يا سيّدي منه ، فادعنا الى دين الله نتبعك .

فقال عليه السلام : ما أعلمكم الا على هدى ، وجزاكم الله على النصيحة القديمة والحديثه خيراً ، فتأولوا القديمة علي بن يعقوبين ، والحديثه خدمتنا له ، والله أعلم . فقال جعفر : جعلت فداك انّ صالحاً وأبا الأسد خصّي علي بن يعقوبين حكيا عنك أنّهما حكيا لك شيئاً من كلامنا فقلت لهما : مالكما ولكلام يشيكم الى الزندقة ، فقال عليه السلام : ما قلت لهما ذلك والله ما قلت لهما .

وقال يونس : جعلت فداك أنّهم يزعمون أنّا زنادقة ، وكان جالساً الى جنب

رجل ، وهو متربّع رجلاً على رجل ، وهو ساعة بعد ساعة يمرغ وجهه وخديّه على باطن قدمه اليسرى ، قال له : أرايتك لو كنت زنديقاً ، فقال لك : هو مؤمن ما كان ينفعك من ذلك ، ولو كنت مؤمناً فقال : هو زنديق ما كان يضرّك منه .

وقال المشرقي له : والله ما نقول إلا بقول آبائك عليه السلام ، عندنا كتاب سميّناه كتاب الجامع ، فيه جميع ما يتكلّم الناس فيه عن آبائك عليه السلام ، وأنّا نتكلّم عليه ، فقال له جعفر شبهاً بهذا الكلام ، فقال : اذا كنتم لا تتكلّمون بكلام آبائي فبكلام أبي بكر وعمر تريدون أن تتكلّموا ؟ .

قال حمدويه : هشام المشرقي هو ابن ابراهيم البغدادي ، فسألته عنه وقلت له : ثقة هو ؟ فقال : ثقة <sup>(١)</sup> .

ولا يخفى أنّ في مواضع منه دلالة على مدح جعفر بن عيسى ، بل على جلالة قدره .

وفي باب بيع الواحد بالاثنين من متاجر التهذيب ، قال : محمّد بن الحسن الصفّار ، عن محمّد بن عيسى ، قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام : ما تقول جعلت فداك في الدراهم التي أعلم أنّها لا تجوز إلاّ بوضيعة تصير اليّ عن بعضهم بغير وضیعة لجهلي به وأنّا أخذته على أنّه جيّد ، أيجوز لي أن آخذه وأخرجه من يدي اليه على حدّ ما صار اليّ من قبلهم ؟ فكتب عليه السلام : لا يحلّ ذلك <sup>(٢)</sup> .

### تتميم :

قد علمت ممّا أسفلناه أنّ شيخ الطائفة عدّ محمّد بن عيسى اليقطيني من أصحاب موالينا الرضا والهادي والعسكري عليهم السلام ، ومقتضاه أنّه يروي عن كلّ واحد

(١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٧٨٩ - ٧٩٠ برقم : ٩٥٥ .

(٢) تهذيب الأحكام ٧ : ١١٦ ح ١١٢ .

منهم عليه السلام ، فالمناسب الارشاد والتنبيه اليه .

فنقول : أما روايته عن مولانا الرضا عليه السلام ، فمنها : ما في باب أن الله تعالى شيء من كتاب التوحيد لشيخنا الصدوق ، قال : حدثنا جعفر بن محمد بن مسرور عليه السلام ، قال : حدثنا محمد بن جعفر بن بطّة ، قال : حدثني عدّة من أصحابنا ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، قال : قال أبو الحسن عليه السلام : ما تقول اذا قيل لك أخبرني عن الله عزّ وجلّ شيء هو أم لا شيء ؟ قال : قلت له : قد أثبت الله عزّ وجلّ نفسه شيئاً ، حيث قال ﴿ قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم ﴾ <sup>(١)</sup> وأقول : أنّه شيء لا كالأشياء ؛ اذ في نفي الشيئية عنه ابطاله ونفيه ، قال لي صدقت وأصبت .

ثمّ قال لي الرضا عليه السلام : للناس في التوحيد ثلاثة مذاهب : نفي ، وتشبيه ، وإثبات بغير تشبيه . فذهب النفي لا يجوز ، ومذهب التشبيه لا يجوز ؛ لأنّ الله تعالى لا يشبهه شيء ، والسبيل في الطريقة الثالثة إثبات بلا تشبيه <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما رواه في الباب الخامس والأربعين من العيون ، قال : حدثنا أبي عليه السلام ، قال : حدثنا سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، قال : أنّ محمد بن عبد الله الطاهري كتب الى الرضا عليه السلام يشكو عمّه بعمل السلطان والتلبّس به وأمر وصيّته في يديه . فكتب : أمّا الوصيّة فقد كفيت أمرها ، فاغتمّ الرجل وظنّ أنّها تؤخذ منه ، فمات بعد ذلك بعشرين يوماً <sup>(٣)</sup> .

ومنها : ما في أوائل باب قرب الاسناد عن الرضا عليه السلام من كتاب قرب الاسناد للحميري ، قال : حدثني محمد بن عيسى ، قال : أتيت أنا ويونس بن عبد الرحمن باب الرضا عليه السلام وبالباب قوم قد استأذنوا عليه قبلنا واستأذننا بعدهم ، وخرج الاذن فقال : أدخلوا ويتخلّف يونس ومن معه من آل يقطين ، فدخل القوم وتخلّفنا .

(١) الأنعام : ١٩ .

(٢) التوحيد ص ١٠٧ ح ٨ .

(٣) عيون الأخبار ٢ : ٢٠٤ ح ٢٠ .

فما لبثوا أن خرجوا وأذن لنا ، فدخلنا فسلمنا عليه فردّ السلام ، ثم أمرنا بالجلوس ، فقال له يونس بن عبد الرحمن : يا سيدي تأذن أن أسألك عن مسألة ؟ فقال : سل ، فقال له يونس ، أخبرني عن رجل من هؤلاء مات وأوصى أن يدفع من ماله فرس وألف درهم وسيف الى رجل يرباط عنه ، ويقاقل في بعض هذه الثغور ، فعمد الوصيّ فدفع ذلك كله الى رجل من أصحابنا ، فأخذه وهو لا يعلم أنّه لم يأت لذلك وقت بعد ، فما تقول ؟ أيحلّ له أن يرباط عن هذا الرجل في بعض هذه الثغور أم لا ؟ .

فقال : يرد على الوصيّ ما أخذ منه ولا يرباط ، فإنّه لم يأت لذلك وقت بعد ، فقال : "يرده عليه ، فقال يونس : فإنّه لا يعرف الوصيّ ولا يدري أين مكانه ، فقال له الرضا عليه السلام : يسأل عنه ، فقال له يونس بن عبد الرحمن : فقد سألت عنه فلم يقع عليه كيف يصنع ؟ فقال : ان كان هكذا فليرباط ولا يقاقل ، فقال له يونس ، فإنّه قد رباط وجاء العدو وكاد أن يدخل عليه في داره ، فما يصنع يقاقل أم لا ؟ فقال له الرضا عليه السلام : اذا كان ذلك كذلك فلا يقاقل عن هؤلاء ولكن يقاقل عن بيضة الاسلام ، فإنّ في ذهاب بيضة الاسلام دروس ذكر آل محمد عليهم السلام <sup>(١)</sup> .

وأما روايته عن مولانا الجواد عليه السلام ، فنه : ما في باب الاشارة والنصّ على أبي جعفر الثاني عليه السلام من أصول الكافي ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أبيه ، عن محمد بن عيسى ، قال : دخلت على أبي جعفر الثاني عليه السلام فناظرني في أشياء ، ثم قال لي : يا أبا علي ارتفع الشكّ ما لأبي غيري <sup>(٢)</sup> .

وأما روايته عن مولانا الهادي عليه السلام ، فمنها : ما في تفسير قول الله تعالى ﴿والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة﴾ <sup>(٣)</sup> من كتاب التوحيد ، قال : محمد بن محمد

(١) قرب الاسناد ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٢) أصول الكافي ١ : ٣٢٠ ح ٣ .

(٣) الزمر : ٦٧ .

بن عصام الكليني عليه السلام ، قال : حدثنا محمد بن يعقوب ، قال : حدثنا علي بن محمد المعروف بعلان الكليني ، قال : حدثنا محمد بن عيسى بن عبيد ، قال : سألت أبا الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿ والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ﴾ فقال : ذلك تعبير الله عز وجل لمن شبهه بخلقه ، ألا ترى أنه قال : ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ ومعناه اذ قالوا : انّ الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ، كما قال عز وجل ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ اذ قالوا ﴿ ما أنزل الله على بشر من شيء ﴾ ثم نزه عز وجل نفسه عن القبضة واليمين ، فقال : ﴿ سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ <sup>(١)</sup> .  
ومنها : ما في باب أن القرآن ما هو ؟ قال : حدثنا أبي عليه السلام ، قال : حدثنا سعد بن عبد الله ، قال : حدثنا محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ، قال : كتب علي بن محمد بن علي بن موسى عليه السلام الى بعض شيعته ببغداد :

بسم الله الرحمن الرحيم ، عصمنا الله وإياك من الفتنة ، فان يفعل فأعظم بها نعمة ، وان لا يفعل فهي الهلكة ، نحن نرى أن الجدال في القرآن بدعة ، اشترك فيها السائل والمجيب ، فيتعاطى السائل ما ليس له ، ويتكلف المجيب ما ليس عليه ، وليس الخالق الا الله عز وجل وما سواه مخلوق ، والقرآن كلام الله ، لا تجعل له اسماً من عندك فتكون من الضالين ، جعلنا الله وإياك من الذين يخشون ربهم بالغيب وهم من الساعة مشفقون <sup>(٢)</sup> .

ومنها : ما في باب الحركة والانتقال من كتاب التوحيد من أصول الكافي ، قال : علي بن محمد ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن عيسى ، قال : كتبت الى أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام : جعلني الله فداك يا سيدي قد روي لنا أن الله في موضع دون

(١) التوحيد ص ١٦٠ - ١٦١ ح ١ .

(٢) التوحيد ص ٢٢٤ ح ٤ .

موضع على العرش استوى ، وأنه ينزل كل ليلة في النصف الأخير من الليل الى السماء الدنيا . وروي أنه ينزل عشية عرفة ، ثم يرجع الى موضعه ، فقال بعض مواليك في ذلك : اذا كان في موضع دون موضع ، فقد يلاقيه الهواء ويتكئف عليه ، والهواء جسم رقيق يتكئف على كل شيء بقدره ، فكيف يتكئف عليه جل تناؤه على هذا المثال ؟ .

فوقع عليه السلام : علم ذلك عنده ، وهو المقدّر له بما هو أحسن تقديراً واعلم أنه اذا كان في السماء الدنيا فهو كما هو على العرش ، والأشياء كلّها له سواء علماً وقدره وملكاً واحاطة <sup>(١)</sup> .

ومنها : ما في باب المعاش والمكاسب من الفقيه ، قال : وكتب محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني الى أبي الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام في رجل دفع ابنه الى رجل ، وسلمه منه سنة بأجرة معلومة ليخيط له ، ثم جاء رجل آخر فقال له : سلم ابنك مني سنة بزيادة هل له الخيار في ذلك ؟ وهل يجوز أن يفسخ ما وافق عليه الأول أم لا ؟ فكتب عليه السلام بخطه : يجب عليه الوفاء للأول ما لم يعرض لابنه مرض أو ضعف <sup>(٢)</sup> .

تم استنساخ هذه الرسالة الشريفة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم الثاني من جمادي الثانية من سنة (١٤١٦) هـ على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

(١) أصول الكافي ١ : ١٢٦ ح ٤ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣ : ١٧٣ ح ٣٦٥٤ .

رسالة  
في تحقيق الحال في محمّد بن الفضيل

للعلامة الورع الفقيه  
السيد محمّد باقر بن محمّد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجّة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ، والعاقبة للمتقين ، والصلاة والسلام على أشرف البرية  
أجمعين ، محمد وآله وعترته الطيبين الطاهرين .

وبعد ، يقول الملتجئ الى باب ربّه الغفور العليّ ، محمد باقر بن محمد نقي  
الموسوي : قد أكثر شيخنا الصدوق الرواية في الفقيه وغيره عن محمد بن الفضيل ،  
عن أبي الصباح الكناني ، كغيره من المشايخ العظام ، مكّنه الله تعالى في دار السلام .  
ففي باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان من الفقيه : روى محمد  
بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صام  
ثم ظنّ أنّ الشمس قد غابت وفي السماء غيم ، فأفطر ، ثم أنّ السحاب قد انجلى ، فاذا  
الشمس لم تغب ، قال : قد تمّ صومه ولا يقضيه <sup>(١)</sup> .

وفي باب المضاربة من الفقيه : روى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ،  
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المضاربة يعطى الرجل المال ليخرج به الى أرض ،  
وينهى أن يخرج به الى أرض غيرها ، فعصى وخرج الى أرض أخرى فعطب المال ،  
فقال : هو ضامن ، وإن سلم وربح فالربح بينها <sup>(٢)</sup> .

وفي باب العتق وأحكامه منه : روى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ،

---

(١) من لا يحضره الفقيه ٢ : ١٢٠ - ١٢١ ح ١٩٠١ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣ : ٢٢٧ ح ٣٨٤٢ .

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجلين يكون بينهما الأمة ، فيعتق أحدهما نصفه ، فتقول الأمة للذي لم يعتق نصفه : لا أريد أن تقومني ذرني كما أنا أخدمك ، وأنه أراد أن يستنكح النصف الآخر ، قال : لا ينبغي له أن يفعل ، أنه لا يكون للمرأة فرجان ، ولا ينبغي له أن يستخدمها ولكن يقومها ويستسعيها <sup>(١)</sup> .

وفي باب ميراث ابن الملاعنة منه : روى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني الى آخره <sup>(٢)</sup> .

وفي باب ميراث الأجداد والجدّات : روى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الاخوة من الأمّ مع الجدّ ، قال : للاخوة من الأمّ فريضتهم الثلث مع الجدّ <sup>(٣)</sup> .

وفي باب السكنى والعمرى : روى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سئل عن السكنى والعمرى ، فقال : ان كان جعل السكنى في حياته فهو كما شرط <sup>(٤)</sup> .

وفي باب الاشهاد على الوصية : روى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ ﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم ﴾ قال : هما كافران ، قلت : ذوا عدل منكم ، قال : مسلمان <sup>(٥)</sup> .

وفي باب الوصية أنها حقّ على كلّ مسلم : روى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن الوصية ، فقال : هي حقّ

(١) من لا يحضره الفقيه ٣ : ١١٤ - ١١٥ ح ٣٤٣٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٣٢٥ ح ٥٦٩٨ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٢٨٣ ح ٥٦٣٥ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٢٥٣ ح ٥٥٩٩ .

(٥) من لا يحضره الفقيه ٤ : ١٩٢ ح ٥٤٣٤ .

وقد أوصى رسول الله ﷺ على كل مسلم <sup>(١)</sup>. وغير ذلك من الموارد التي يطلع عليها الطالب .

اعلم أن محمد بن الفضيل مشترك بين الثقة وغيره .

قال النجاشي : محمد بن فضيل بن كثير الصيرفي الأزدي أبو جعفر الأزرق ، روى عن أبي الحسن موسى والرضا عليه السلام ، له كتاب ومسانل ، أخبرنا علي بن أحمد ، قال : حدثنا ابن الوليد ، عن الحميري ، قال : حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن الفضيل بكتابه ، وهذه النسخة يروها جماعة <sup>(٢)</sup> .  
وظاهره أنه لم يرو عن مولانا الصادق عليه السلام ، لكن أوردته شيخ الطائفة في أصحاب موالينا الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام .

قال في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام : محمد بن فضيل بن كثير الأزدي كوفي صيرفي <sup>(٣)</sup> .

وفي أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام : محمد بن فضيل الكوفي الأزدي ضعيف <sup>(٤)</sup> .  
وفي أصحاب مولانا الرضا عليه السلام : محمد بن الفضيل أزدي صيرفي يرمى بالغلو له كتاب <sup>(٥)</sup> .

وقال في فهرست : محمد بن الفضيل الأزرق ، له كتاب ، أخبرنا به ابن أبي الجيد ، عن محمد بن الحسن ، عن سعد والحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، وأحمد بن أبي عبد الله ، عن علي بن الحكم ، عن محمد بن الفضيل <sup>(٦)</sup> .

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ١٨١ ح ٥٤١٢ .

(٢) رجال النجاشي ص ٣٦٧ .

(٣) رجال الشيخ ص ٢٩٢ .

(٤) رجال الشيخ ص ٣٤٣ .

(٥) رجال الشيخ ص ٣٦٥ .

(٦) الفهرست ص ١٤٧ .

وفي الخلاصة : محمد بن فضيل الكوفي الأزدي ، من أصحاب الكاظم عليه السلام ضعيف <sup>(١)</sup> .

ولا يخفى ما في ظاهر هذا الكلام من حصر كونه من أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام . وقد علمت أن شيخنا النجاشي ذكر أنه روى عن أبي الحسن موسى والرضا عليه السلام ، وشيخ الطائفة أوردته في أصحاب مولانا الصادق والكاظم والرضا عليه السلام ، فجعله من أصحاب الكاظم عليه السلام فقط ليس على ما ينبغي .

ولعلّ الداعي له في ذلك ملاحظة كلام شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام فقط من غير رجوع الى كلامه في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، ولا في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام ، ولا الى كلام النجاشي .

ويرشدك الى ذلك أن المذكور في الخلاصة عين المذكور في رجال الشيخ ، إلا أنه زاد ما اقتضاه المقام ، وهو قوله « من أصحاب الكاظم عليه السلام » ولا يخفى ما فيه من المسامحة . وأما احتمال التغاير ، فالظاهر أنه غير مقرون بالصواب ، وعلى تقديره ينبغي تعدّد العنوان ، وهو مفقود في الخلاصة .

والحاصل أن محمد بن الفضيل مشترك : بين محمد بن فضيل بن كثير الصيرفي الكوفي ، الذي ضعف في الرجال في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام ، وقال : أنه يرمى بالغلو في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام .

وبين محمد بن الفضيل الزرقي ، ومحمد بن فضيل بن عطاء ، المجهولين المذكورين في باب أصحاب مولانا الصادق عليه السلام <sup>(٢)</sup> .

وبين محمد بن فضيل بن غزوان ، الذي وثقه شيخ الطائفة في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام ، فقال : محمد بن الفضيل بن غزوان الضبي مولا هم أبو عبد الرحمن ثقة <sup>(٣)</sup>

(١) رجال العلامة ص ٢٥٠ .

(٢) رجال الشيخ ص ٢٩٢ .

(٣) رجال الشيخ ص ٢٩٢ .

ومحمد بن فضيل الذي ذكره في الفهرست ، فقال : محمد بن الفضيل ، له كتاب ،  
عنه الحسين بن علي اللؤلؤي الشعيري <sup>(١)</sup> . فهو مشترك بين الثقة والضعيف والمجهول  
الحال .

إذا علمت ذلك نقول : انّ الكلام في الراوي عن أبي الصباح الكناني ، وقد يقال :  
أنّه محمد بن القاسم بن الفضيل ؛ لأنّ شيخنا الصدوق روى في الفقيه عن محمد بن  
الفضيل ، عن أبي الصباح مراراً كما علمت ، ولم يذكر طريقه الى محمد بن الفضيل ، بل  
ذكر طريقه الى محمد بن القاسم بن الفضيل .

قال : وما كان فيه عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصري صاحب الرضا عليه السلام ،  
فقد رويته عن الحسين بن ابراهيم عليه السلام ، عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو  
بن عثمان ، عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصري <sup>(٢)</sup> .

ومحمد بن القاسم بن الفضيل ثقة ، وثقه النجاشي <sup>(٣)</sup> والعلامة <sup>(٤)</sup> وغيرهما . وهو  
يرشد الى أنّ المراد من محمد بن الفضيل هو محمد بن القاسم بن الفضيل .

ويتوجّه عليه أنّ ذلك أنّما يتمّ إذا اطّردت عاداته بذكر الطريق الى كلّ من روى  
عنه في الفقيه ، وهو غير صحيح ؛ لأنّه قد روى فيه عن أشخاص لم يذكر طريقه اليهم  
في المشيخة ، منهم أبي الصباح الكناني ، فإنّه قد روى عنه في الفقيه مراراً ، مع أنّه لم  
يذكر طريقه اليه .

قال في باب الحكرة في الأسعار ، عن أبي الصباح الكناني ، قال : قال أبو  
عبد الله عليه السلام : يا أبا الصباح شراء الدقيق ذلّ ، وشراء الحنطة عزّ ، وشراء الخبز فقر ،

(١) الفهرست ص ١٥٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٩١ .

(٣) رجال النجاشي ص ٣٦٢ .

(٤) رجال العلامة ص ١٥٩ .

فتعوذوا بالله من الفقر (١).

وفي باب حق المرأة على الزوج: روى أبو الصباح الكناfi، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إذا صلّت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحجّت بيت ربّها، وأطاعت زوجها، وعرفت حقّ علي عليه السلام، فلتدخل من أيّ أبواب الجنان ان شاءت (٢).

وأما ذكر الطريق الى محمّد بن القاسم بن الفضيل فلا، كما روى في الفقيه عن محمّد بن الفضيل، وروى عن محمّد بن القاسم بن الفضيل، وذكر الطريق الى محمّد بن القاسم بن الفضيل لذلك.

ففي باب الفطرة من صوم الفقيه: كتب محمّد بن القاسم بن فضيل البصري الى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن الوصي يزكيّ زكاة الفطرة عن اليتامى اذا كان لهم مال؟ فكتب عليه السلام: لا زكاة على يتيم، وليس على المحتاج صدقة الفطرة، ومن حلّت له لم تحلّ عليه (٣).

وفي الباب المذكور أيضاً: وكتب محمّد بن القاسم بن الفضيل الى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن المملوك يموت عنه مولاه وهو عنه غائب في بلدة أخرى وفي يده مال لمولاه ويحضر الفطر أيزكيّ عن نفسه من مال مولاه وقد صار لليتامى؟ قال: نعم (٤).

فعلى هذا نقول: إنّ محمّد بن القاسم بن الفضيل المذكور في المشيخة الذي ذكر طريقه اليه هو الذي روى عنه فيما عرفت، فلا وجه لحمله على محمّد بن الفضيل.

تنقيح المقال يستدعي أن يقال: إنّ رواية شيخنا الصدوق عن محمّد بن الفضيل على أقسام:

(١) من لا يحضره الفقيه ٣: ٢٦٨ - ٢٦٩ ح ٣٩٧١.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٤١ ح ٤٥٣١.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٧٧ ح ٢٠٦٥.

(٤) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٨٠ ح ٢٠٧٣.

منها : الرواية عنه وروايته عن أبي الصباح الكناني ، كما علمت مما أسلفناه .  
ومنها : الرواية عنه وروايته عن غير أبي الصباح ، كما في باب طواف المريض ،  
قال : وفي رواية محمد بن الفضيل ، عن الربيع بن خثيم ، أنه كان يفعل ذلك كلما بلغ  
الى الركن اليماني <sup>(١)</sup> .

ومنها : الرواية عنه وروايته عن مولانا الرضا عليه السلام ، كما في باب النوادر من  
أواخر كتاب الصوم من الفقيه ، قال : روى محمد بن الفضيل عن الرضا عليه السلام ، قال  
لبعض مواليه يوم الفطر وهو يدعو له : يا فلان تقبل الله منك ومنا ، قال : ثم أقام  
حتى كان يوم الأضحى ، فقال له : يا فلان تقبل الله منا ومنك ، قال : فقلت له : يا بن  
رسول الله قلت في الفطر شيئاً وتقول في الأضحى شيئاً غيره ؟ فقال : نعم اني قلت في  
الفطر تقبل الله منك ومنا ؛ لأنه فعل مثل فعلي واستويت أنا وهو في الفعل ، وقلت في  
الأضحى تقبل الله منا ومنك ؛ لأننا يمكننا أن نضحّي ولا يمكنه أن يضحّي ، فقد فعلنا  
غير فعله <sup>(٢)</sup> .

ومنها : الرواية عنه وروايته عن أبي الحسن عليه السلام ، كما في باب تسويق الحجّ ،  
قال : روى محمد بن الفضيل ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول الله عز وجل  
﴿ ومن كان في هذه أعمى وهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً ﴾ فقال : نزلت في من  
تسوّف الحجّ حجة الاسلام وهو ما يحجّ به ، فقال : العام أحجّ العام أحجّ ، حتى يموت  
قبل أن يحجّ <sup>(٣)</sup> .

هذه أربعة أنحاء ، ونحن نتكلّم في الأوّل ، ثم نحول الباقي عليه .  
فنقول : أمّا محمد بن فضيل الرواي عن أبي الصباح ، فقد حكم المحقّق في نكت  
النهاية بضعه ، قال في مبحث العدة : هذه رواية محمد بن الفضيل عن أبي الصباح

(١) من لا يحضره الفقيه ٢ : ٤٠٣ ح ٢٨٢٠ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٣ : ١٧٣ ح ٢٠٥٣ .

(٣) من لا يحضره الفقيه ٢ : ٤٤٧ ح ٢٩٣٣ .

عن أبي عبد الله عليه السلام ، الى أن قال : ومحمد بن الفضيل ضعيف ، وروايته هذه شاذة<sup>(١)</sup> .

والظاهر أنه مبني على حمل محمد بن الفضيل المذكور على محمد بن الفضيل بن كثير الصيرفي ، وهو المختار ؛ لأنه الذي يروي عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، كما علمت من طريق النجاشي .

ولأنه المصرح به في العلل في باب العلة التي من أجلها لا تخلو الأرض من حجة ، قال : حدثنا محمد بن الحسن عليه السلام ، قال : حدثنا سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، ومحمد بن عيسى بن عبيد ، عن محمد بن الفضيل الصيرفي ، عن أبي حمزة الثمالي ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يبقى الأرض بغير امام ؟ قال : لو بقيت بغير امام لساخت<sup>(٢)</sup> .

وكما في باب النصوص على الرضا عليه السلام بالامامة من العيون ، قال : حدثنا أبي عليه السلام ، قال : حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات ، عن محمد بن الفضيل الصيرفي ، عن أبي حمزة الثمالي ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : إن الله عز وجل أرسل رسوله محمداً صلى الله عليه وآله الى الجن والانس الى آخر الحديث<sup>(٣)</sup> .

ومحمد بن الفضيل الصيرفي الذي يروي عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، هو الذي يروي عن أبي الصباح ، كما في باب معنى تسليم الرجل على نفسه من المعاني ، قال : حدثنا أبي عليه السلام ، قال : حدثنا سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله

(١) النكت والنهاية ٢ : ٤٨٣ .

(٢) علل الشرائع ص ١٩٨ ح ١٦ .

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٥٥ - ٥٦ ح ٢١ .



عز وجل ﴿ فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم ﴾ الآية <sup>(١)</sup>، فقال : هو تسليم الرجل على أهل البيت حتى يدخل ثم يردون عليه ، فهو سلامكم على أنفسكم <sup>(٢)</sup>. فقد اتضح من جميع ما ذكر أن محمد بن الفضيل الراوي عن أبي الصباح هو محمد بن الفضيل بن كثير الصيرفي .

ومن هنا تبين أن ما ذكره العلامة السمي المجلسي في الوجيزة في ترجمة محمد بن الفضيل بن غزوان : ولا يبعد أن يكون هو الذي يروي كثيراً عن أبي الصباح الكتاني <sup>(٣)</sup>. ليس على ما ينبغي .

بقي الكلام في حاله ، فنقول : قد علمت أن شيخ الطائفة ضعه في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام <sup>(٤)</sup>. وقال في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام : أنه يرمى بالغلو <sup>(٥)</sup>.

والظاهر من النجاشي اعتماده عليه ؛ لأنه ذكر أن له كتاباً ، وتصدى لبيان طريقه اليه ، وقد اشتمل طريقه اليه على جملة من الأعظم والأعيان ، كمحمد بن الحسن بن الوليد ، والحميري ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب <sup>(٦)</sup>.

وكذا الحال في شيخ الطائفة في الفهرست <sup>(٧)</sup> ، بل طريقه اليه أقوى من طريق النجاشي فليلاحظ . وكونه ممن للصدوق اليه طريق يرشد الى حسن حاله أيضاً .

ويمكن أن يقال : أن الظاهر من سوق كلامه في الرجال في أصحاب مولانا الرضا عليه السلام أنه يرمى بالغلو ، أنه غير مسلم عنده ، وهو كذلك ؛ اذ الظاهر من

(١) النور : ٦١ .

(٢) معاني الأخبار ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٣) رجال العلامة المجلسي ص ٣١٢ .

(٤) رجال الشيخ ص ٣٤٣ .

(٥) رجال الشيخ ص ٣٦٥ .

(٦) رجال النجاشي ص ٣٦٧ .

(٧) الفهرست ص ١٤٧ .

أحاديثه خلافه .

ولا يبعد أن يقال : انّ هذه النسبة لبعض القمّيين .

ويمكن أن يقال : انّ تضعيفه في أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام مبنيّ عليه ، كما أنّ الظاهر أنّ تضعيف الخلاصة مبنيّ على كلامه في أصحاب مولانا الجواد عليه السلام .  
تمّ استنساخ هذه الرسالة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم الخامس من جمادي الثانية سنة ( ١٤١٦ ) هـ على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة .

رسالة  
في تحقيق الحال في معاوية بن شريح

للعلامة الورع الفقيه  
السيد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي  
المشتهر بحجة الاسلام  
١١٧٥ - ١٢٦٠ هـ ق

تحقيق  
السيد مهدي الرجائي



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الخالق للأرضين والسموات ، والصلاة والسلام على سيد رسله شافع  
العرصات ، وعترته التي حبهم مفتاح الخيرات .

وبعد ، يقول المعتصم بفضل ربّه الباقي ، محمّد باقر بن محمّد بن نقي الموسوي : هذه  
كلمات وافية في تحقيق الحال في معاوية بن شريح ومعاوية بن ميسرة وأنها واحد .  
اعلم أنّه وجد في سند جملة من الأخبار معاوية بن شريح ، كما وجد في سند جملة  
أخرى معاوية بن ميسرة ، كما ستقف عليه ، والكلام في أنّهما واحد أو متعدّد ،  
والثاني هو الظاهر من شيخنا الصدوق في مشيخة الفقيه : لأنّه ذكر طريقه الى كلّ  
منها ، فذكر أولاً طريقه الى معاوية بن ميسرة .

قال : وما رويته عن معاوية بن ميسرة ، فقد رويته عن أبي عليه السلام ، عن عبد الله  
بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن معاوية  
بن ميسرة بن شريح القاضي <sup>(١)</sup> .

وقال فيما بعد ذلك بفاصلة طويلة : وما رويته عن معاوية بن شريح ، فقد رويته  
عن أبي عليه السلام ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن عثمان بن  
عيسى ، عن معاوية بن شريح <sup>(٢)</sup> .

ودلالة هذا الكلام على التغاير من وجهين :

---

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٣٠ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٦٧ .

أحدهما : من جهة تعدّد العنوان ، سيّما بفاصلة طويلة .

والثاني : من جهة اختلاف الطريق . وهذا هو الظاهر من شيخنا الطوسي في الفهرست ، فإنّه مشى فيه حدو شيخنا الصدوق ، فأوردهما في عنوانين ، وذكر طريقه الى أحدهما مغاير لطريقه الى الآخر .

فقال : معاوية بن شريح ، له كتاب ، أخبرنا به جماعة عن أبي الفضل ، عن ابن بطّة ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير عنه <sup>(١)</sup> .

ثمّ قال : معاوية بن ميسرة ، له كتاب ، أخبرنا به جماعة عن أبي الفضل ، عن ابن بطّة ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم عنه <sup>(٢)</sup> .

والظاهر أنّ العلامة السميّ المجلسي عند بيان طرق شيخنا الصدوق أنّه اعتقد التعدّد ، قال : والى معاوية بن شريح « ق - م - ر - ح » وفي الخلاصة « صح » .

ثمّ قال : والى معاوية بن ميسرة « صح - م - ر - ح » <sup>(٣)</sup> . يعني : أنّ طريقه الى معاوية بن شريح موثّق ، وهو مجهول على المشهور ، وحسن على المختار ، وطريقه الى معاوية بن ميسرة صحيح ، وهو مجهول على المشهور ، وحسن على المختار .

وأما الأوّل أي : الوحدة ، فهو الظاهر من شيخ الطائفة في الرجال ، والنجاشي ، والعلامة ، وابن داود ، وغيرهم .

قال في الرجال عند ذكر أصحاب مولانا الصادق عليه السلام : معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي الكندي الكوفي <sup>(٤)</sup> انتهى .

ورواية معاوية بن شريح هذا العنوان عن مولانا الصادق عليه السلام ثابتة ، وقد علمت أنّه ذكرهما في الفهرست بعنوانين ، فلو اعتقد التغاير ذكره أيضاً في الباب المذكور ،

(١) الفهرست ص ١٦٦ .

(٢) الفهرست ص ١٦٧ .

(٣) رجال العلامة المجلسي ص ٤٠٤ .

(٤) رجال الشيخ ص ٣٠٣ .

وعدمه دليل على اعتقاده الوحدة ، ودلالته على الوحدة أقوى من دلالة كلامه في الفهرست على اعتقاده التعدّد ، كما لا يخفى على المتأمل .

وقال النجاشي : معاوية بن ميسرة بن شرح بن الحارث الكندي القاضي ، من ولده عبيد الله بن محمّد بن عبيد الله بن معاوية بن ميسرة أبو محمّد ، روى عنه ابن أبي الكرام ، وروى معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام ، له كتاب ، أخبرناه الحسين ، عن أحمد بن جعفر ، عن أحمد بن ادريس ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير عنه . وأخبرنا أحمد بن محمّد ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ، قال : حدّثنا محمّد بن أحمد بن الحسن القطواني ، قال : حدّثنا أحمد بن أبي بشر السراج ، عن معاوية بكتابه (١) .

واكتفى بهذا العنوان ، وقد علمت من الفهرست أنّ معاوية بن شرح له كتاب ، فلو اعتقد التعدّد لم يكتف بعنوان واحد .

وأما العلامة نور الله تعالى مرّقه ، فإنّه وإن لم يذكره في الخلاصة أصلاً ، لا في القسم الأوّل ، ولا في القسم الثاني ، لكن يظهر من تصحيحه طريق شيخنا الصدوق الى معاوية بن شرح ، اعتقاده أنّه معاوية بن ميسرة بن شرح ؛ لما علمت من اشتغال طريقه الى معاوية بن شرح لعثمان بن عيسى ، وحديثه عنده موثّق .

ولمّا كان طريقه الى معاوية بن ميسرة صحيحاً ، والمراد من معاوية بن شرح في الأسانيد هو معاوية بن ميسرة بن شرح ، أسند تارة الى أبيه ، وأخرى الى جدّه ، وصحّة الطريق الى معاوية بن ميسرة ، يستلزم صحّة الطريق الى معاوية بن شرح أيضاً .

قال في الخلاصة عند بيان أحوال الطرق : وعن عبيد الله الحلبي صحيح ، وكذا

عن معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي (١) .

وقال فيما بعد ذلك : وعن معاوية بن شريح صحيح (٢) .

وأما ابن داود ، فإنه فعل مثل ما علم من العلامة ، فقال : وأما الصحيح مما يتعلق بالشيخ أبي جعفر بن بابويه عليه السلام فيما ذكره عن كردويه ، الى أن قال : ومعاوية بن ميسرة بن شريح القاضي ، ثم قال : ومعاوية بن شريح (٣) .

مضافاً الى أنه لم يذكره إلا في عنوان واحد ، فقال : معاوية بن ميسرة بن شريح بن الحارث الكندي القاضي ، من ولده عبيد بن محمد بن محمد بن عبيد الله بن معاوية بن ميسرة أبو محمد « ق - كش - جنج » (٤) انتهى .

اكتفى بهذا العنوان ، وهو دليل على اعتقاد أن معاوية بن ميسرة هو معاوية بن شريح ، والأذكره أيضاً كما علمت من الفهرست ، والوحدة هو المختار لوجوه :

الأول : هو ما علمت من كلام النجاشي أن معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي هو عبيد الله ، وقد وجد في الأسانيد ما يدل على أنه ولد معاوية بن شريح .

ففي باب أحكام الجماعة من التهذيب في شرح « وتجزىء تكبيرة الركوع عن تكبيرة الافتتاح لمن خاف فوت الركوع » : روى ذلك سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن عبيد الله بن معاوية بن شريح ، عن أبيه ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا جاء الرجل مبادراً والامام راکع ، أجزأه تكبيرة واحدة لدخوله في الصلاة والركوع (٥) .

وفي آخر كتاب الحج منه أيضاً في شرح « وكلّ صيد ذبح في الحلّ فلا بأس بأكله

(١) رجال العلامة ص ٢٧٧ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٧٩ .

(٣) رجال ابن داود ص ٥٥٩ - ٦٠٠ .

(٤) رجال ابن داود ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٥) تهذيب الأحكام ٣ : ٤٥ ح ٦٩ .



للمحلّ في الحرم» : يزيده بياناً ما رواه الحسين بن سعيد ، عن عبيد بن معاوية بن شرح ، عن أبيه ، عن ابن سنان ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن هؤلاء يأتونا بهذه اليعاقب ، فقال : لا تقربوها في الحرم إلا ما كان مذبوحاً الحديث <sup>(١)</sup> .

والمذكور في هذا السند وإن كان عبيد بن معاوية بن شرح ، لكن الظاهر منه عبيد الله بن معاوية بن شرح . والمصرّح به في كلام النجاشي أن عبيد الله هو من ولد معاوية بن ميسرة بن شرح ، ومقتضى ما في السندين أنه من ولد معاوية بن شرح ، ومعلوم أنه إنما يستقيم إذا كان معاوية بن شرح هو معاوية بن ميسرة بن شرح ، كما لا يخفى ، وهو المطلوب .

والثاني : أنه روى شيخنا الصدوق عن معاوية بن ميسرة حدثنا عن مولانا الصادق عليه السلام ، وقد رواه شيخ الطائفة في التهذيب ذلك الحديث عن معاوية بن شرح ، ويظهر من ذلك أنه هو .

فقد روى في باب الجماعة وفضلها من الفقيه ، عن معاوية بن ميسرة ، عن الصادق عليه السلام أنه قال : لا ينبغي للامام إذا أحدث أن يقدم الآمن أدرك الإقامة <sup>(٢)</sup> . وفي باب أحكام الجماعة وأقل الجماعة من التهذيب : محمد بن أحمد بن يحيى ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن الحسن بن علي ، عن الحكم بن مسكين ، عن معاوية بن شرح ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا أحدث الامام وهو في الصلاة ، لم ينبغي أن يقدم الآمن شهد الإقامة <sup>(٣)</sup> .

والثالث : مثل الثاني إلا أنه صدر من شيخ الطائفة في التهذيب ، ففي باب المياه وأحكامها من التهذيب في شرح كلام المقنعة « ولا يجوز التطهير بسور الكلب والخنزير » : أخبرني الشيخ أيده الله تعالى ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد ، عن

(١) تهذيب الأحكام ٥ : ٣٧٦ ح ٢٢٥ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ١ : ٤٠٢ - ٤٠٣ ح ١١٩٤ .

(٣) تهذيب الأحكام ٣ : ٤٢ ح ٥٨ .

أبيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن أيوب بن نوح ، عن صفوان بن يحيى ، عن معاوية بن شريح ، قال : سألت عذافر أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن سورة السّنور والشاة والبقرة والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع يشرب منه ، أيتوضأ منه ؟ فقال : نعم اشرب منه وتوضأ ، قال : قلت له : الكلب ؟ قال : لا ، قال : قلت : أليس هو سبع ؟ قال : لا والله أنّه نجس (١) .

سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن عبد الله بن بكير ، عن معاوية بن ميسرة ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله (٢) .

ولا يخفى أنّ معاوية بن شريح حكى سؤال عذافر عنه عليه السلام عن سورة السّنور وجوابه عليه السلام الى قوله « وتوضأ » . والظاهر أنّ المخبر في قوله « قال : قلت له » هو صفوان بن يحيى ، والقائل هو معاوية بن شريح ، يعني قال معاوية بن شريح بعد استماع الجواب : قلت له : الكلب الحديث .

ثمّ روى عبد الله بن بكير عن معاوية بن ميسرة ، يعني : عبد الله بن بكير روى عن معاوية بن ميسرة أنّه قال : سألت عذافر أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن سورة السّنور والشاة الى قوله عليه السلام : نعم اشرب منه وتوضأ .

ثمّ أخبر عبد الله بن بكير أنّ معاوية بن ميسرة بعد استماع السؤال من عذافر والجواب منه ، قال : قلت له : الكلب ؟ قال : لا الى آخره . وهذا يقتضي أنّ المخبر عن السؤال والجواب ، والقائل في قوله « قال : قلت له : الكلب » في المقامين واحد ، والمفروض في الثاني أنّه معاوية بن ميسرة ، فيكون هو المخبر في الأوّل أيضاً ، فيكون معاوية بن ميسرة ومعاوية بن شريح واحد ، وهو المدعى .

ان قيل : لو كانا واحداً فلأيّ شيء أوردتهما معاً ؟ .

(١) تهذيب الأحكام ١ : ٢٢٥ ح ٣٠ .

(٢) تهذيب الأحكام ١ : ٢٢٥ - ٢٢٦ ح ٣١ .

قلت : انَّ معاوية بن ميسرة لما حكى السؤال عن عذافر وجوابه عليه السلام ، ثمَّ سؤاله عنه عليه السلام وجوابه ، استمع ذلك كلَّ من صفوان بن يحيى ، وعبد الله بن بكير منه ، فأخبر صفوان ما سمعه منه لأثوب بن نوح ، لكن مع اسناد الى جدِّ الراوي ، وأخبره عبد الله بن بكير لأحمد بن الحسن بن علي بن فضال مع الاسناد الى والده ، فبلغ الخبر الى سعد بن عبد الله تارة بواسطة أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ، وأخرى بواسطة أحمد بن محمد ، فذكرهما في كتابه كذلك ؛ لوضوح أنَّ بلوغ خبر واحد عن شخص بواسطة مخبرين أقوى من بلوغه بواسطة مخبر واحد ، فلذلك جمع شيخ الطائفة بينهما في التهذيب أيضاً .

فقد ظهر من جميع ما ذكر ظهوراً بيّناً أنَّ معاوية بن شريح هو معاوية بن ميسرة بن شريح ، وهو المطلوب .

بقي الكلام فيما صدر من شيخنا الصدوق - نور الله تعالى ضريحه - في المشيخة من ذكره في مقامين بطريقين مغايرين .

ف نقول : أمَّا ذكره في مقامين ، فيمكن أن يكون الوجه في ذلك اختلاف ذكره في الأسانيد ، لما علمت من أنَّه قد يذكر مسنداً الى أبيه ، وقد يذكر مسنداً الى جدِّه .

فمن الأوَّل : ما في باب الجماعة وفضلها من الفقيه ، قال : روى معاوية بن ميسرة ، عن الصادق عليه السلام أنَّه قال : لا ينبغي للامام اذا أحدث أن يقدِّم الآمن أدرك الاقامة <sup>(١)</sup> .

ومن الثاني : ما في الباب المذكور وفيما بعد ذلك ، قال : وروى معاوية بن شريح ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه قال : اذا جاء الرجل مبادراً والامام راعع أجزأته تكبيرة واحدة لدخوله في الصلاة والركوع <sup>(٢)</sup> .

(١) من لا يحضره الفقيه ١ : ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه ١ : ٤٠٧ - ٤٠٨ .

وأما اختلاف الطريق ، فنقول : أنه قد يكون لشيخنا الصدوق الى شخص طريق واحد ، وقد يكون له الى راوٍ طريق متعدّد ، وما نحن فيه من الثاني ، فالطريقان المذكوران الى معاوية بن ميسرة ومعاوية بن شريح ، وذكر واحد منها في عنوان والآخر في عنوان لعلّه للاختصار والحذر عن التطويل .

ويرشدك اليه ما صدر من العلامة وابن داود مما قد علمته من تصحيحهما طريقه الى معاوية بن شريح مع ما علمته من اشتاله على عثمان بن عيسى ، مع ايرادهما له في القسم الثاني من كتابهما المختصّ بذكر الضعفاء ، ومن يرد قوله أو يتوقّف فيه ، قال في الخلاصة مشيراً الى القسم الثاني : وهذا القسم مختصّ بذكر الضعفاء ومن أرّد قوله وأتوقّف فيه (١) .

وقال في ترجمته : والوجه التوقّف فيما ينفرد به (٢) .

وقال ابن داود : فاني لما انتهيت الجزء الأوّل من كتاب الرجال المختصّ بالموثّقين والمهمّلين ، وجب أن أتبعه بالجزء الثاني المختصّ بالمجروحين والمجهولين (٣) .

ومن كان هذا مقاله في شخص لا يحكم بصحة الطريق المشتمل عليه ، فهذا التصحيح يرشد منها الى أنه مبنيّ على كون معاوية بن ميسرة ومعاوية بن شريح شخصاً واحداً ، ومعلوم أنّ صحة طريق واحد يكفي في الحكم بصحة حديثه ، وان كان الطريق الآخر ضعيفاً أو موثقاً ، كما لا يخفى .

ويعينك على هذا المطلب قول شيخنا الصدوق المذكوران قوله : وما رويته عن معاوية بن ميسرة ، فقد رويته عن أبي عليه السلام ، الى قوله : عن معاوية بن ميسرة (٤) . وقوله : وما رويته عن معاوية بن شريح ، فقد رويته عن أبي عليه السلام ، الى قوله : عن

(١) رجال العلامة ص ١٩٧ .

(٢) رجال العلامة ص ٢٤٤ .

(٣) رجال ابن داود ص ٤١٣ .

(٤) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٣٠ .

معاوية بن شريح<sup>(١)</sup>. بناءً على أنَّ المخبر والراوي ليس الاسم قطعاً بل المستمى جزماً.

ومقتضى عموم الموصول أنَّ كلَّما رواه عن معاوية بن ميسرة ، فقد رواه عن والده ، عن عبد الله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن معاوية بن ميسرة . وكذا الحال في قوله « وما رويته عن معاوية بن شريح » لكون المستمى في العنوانين واحداً ، وهو المخبر .

وهذا هو الوجه لما ذكره المولى التقيُّ المجلسيُّ قدس الله تعالى روحه الزكيُّ في شرحه على الفقيه في شرح كلام الصدوق « روى معاوية بن شريح » قال : وطريق الصدوق إليه صحيح ، وكتابه معتمد<sup>(٢)</sup> .

مع أنَّك قد عرفت أنَّ الطريق الذي ذكره الى معاوية بن شريح موثق . وبما ذكر تبين أنَّه لا يمكن أن يقال : أنَّ الطريق الى عنوان معاوية بن شريح طريق ، والى عنوان معاوية بن ميسرة طريق .

ولمَّا لم يتنبَّه العلامة السميُّ المجلسيُّ - نور الله تعالى مرقدَه - لذلك ، ولم يتدبَّر في الكلام حقَّ التدبُّر ، أجرى على مقتضى الظاهر ، وحكم بصحَّة طريق شيخنا الصدوق الى معاوية بن ميسرة ، وبموثَّقة طريقه الى معاوية بن شريح ، كما علمت ممَّا أسلفناه .

### تنبيه :

لا يخفى أنَّ لفظة « المهملين » في كلام ابن داود المختصَّ بالموثِّقين والمهملين مجهول المراد ؛ إذ لو كان المراد منه من لم يذكر بمدح ولا قدح ، يكون ذلك مجهولاً ، فهو

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤٦٧ .

(٢) روضة المتقين ١٤ : ٢٧٠ .

مندرج تحت قوله « المختصّ بالمجروحين والمجهولين » وان كان المراد ما هو المصطلح في الرجال من أنّ المهمل من لم يذكر في كتب الرجال ، يكون ذلك مخالفاً للواقع .  
ويمكن أن يقال : انّ المراد من المهمل من كان غير موثّق ؛ لقوله « المختصّ بالموثّقين » بمقتضى المقابلة ذلك ، فالمراد من المهملين من كان ممدوحاً بغير لفظة « ثقة » لكنّه غير ملائم لقوله في أوّل الكتاب : الجزء الأوّل من الكتاب في ذكر الممدوحين ومن لم يضعّفهم الأصحاب فيما علمته .

تمّ استساخ هذه الرسالة الشريفة تصحيحاً وتحقيقاً وتعليقاً عليها في اليوم السابع من جمادي الثانية سنة ( ١٤١٦ ) هـ على يد العبد السيّد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدّسة حرم أهل البيت وعشّ آل محمّد ﷺ . والحمد لله على اكمال الكتاب،  
والصلاة والسلام على محمّد وأهل بيته الأئمة الأطهار .

## فهرس عناوين الرسائل الرجالية

٢٧ .....	رسالة في تحقيق الحال في أبان بن عثمان وأصحاب الاجماع
٥٩ .....	رسالة في تحقيق الحال في ابراهيم بن هاشم
١٢٧ .....	الارشاد الحبير البصير الى تحقيق الحال في أبي بصير
١٨٧ .....	رسالة في تحقيق الحال في أحمد بن محمد بن خالد البرقي
٢٠٥ .....	رسالة في تحقيق الحال في أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري
٢١٧ .....	رسالة في تحقيق الحال في اسحاق بن عمار
٣٥٧ .....	رسالة في تحقيق الحال في حسين بن خالد
٤٢٢ .....	رسالة في تحقيق الحال في حماد بن عيسى
٤٥٣ .....	رسالة في تحقيق الحال في سهل بن زياد الآدمي
٤٧٧ .....	رسالة في تحقيق الحال في شهاب بن عبد ربّه
٤٨٣ .....	رسالة في تحقيق الحال في عبد الحميد العطار وابنه
٥٣٥ .....	رسالة في تحقيق الحال في عمر بن يزيد
٥٤٧ .....	رسالة في بيان الأشخاص الذين لقبوا بماجيلويه
٥٦٩ .....	رسالة في تحقيق الحال في محمد بن أحمد الراوي عن العمركي
٥٧٧ .....	رسالة في تعيين محمد بن اسماعيل
٥٩٩ .....	رسالة في تحقيق الحال في محمد بن خالد البرقي

٦٩٢.....الرسائل الرجالية

- رسالة في تحقيق الحال في محمد بن سنان ..... ٦٠٩
- رسالة في تحقيق الحال في محمد بن عيسى اليعقوبي ..... ٦٣٩
- رسالة في تحقيق الحال في محمد بن الفضيل ..... ٦٦٧
- رسالة في تحقيق الحال في معاوية بن شرح ..... ٦٧٩



## فهرس مطالب الرسائل الرجالية

٥	حياة المؤلف ، اسمه ونسبه ، الاطراء عليه
١١	مشايخه ومن روى عنهم
١٢	تلامذته ومن روى عنه
١٨	سير في حياته العلمية والاجتماعية
٢٠	تأليفه القيمة
٢٤	ولادته ووفاته ، في طريق التحقيق
٢٧	رسالة في تحقيق الحال في أبان بن عثمان وأصحاب الاجماع
٢٩	ما يدلّ على قدحه مع الجواب عنه
٣٦	ما يدلّ على مدحه وقبول الرواية عنه
٣٨	في من ادّعي الاجماع في حقهم
٤١	في معنى هذه العبارة وتوضيحها
٤٣	في أنّ الاجماع المذكور هل يكفي في الحكم بتوثيق هؤلاء العظام
٤٧	فما يتوهم وروده على المباحث السابقة
٥٤	في العود الى ما كنّا بصدده
٥٩	رسالة في تحقيق الحال في ابراهيم بن هاشم
٦١	في لحاله وإنّ الحديث بسببه يندرج تحت أيّ قسم من الأقسام المعروفة

- اختلاف آراء العلامة في ابراهيم بن هاشم ..... ٧٣
- مباحث هامة في التوثيق والتضعيف ..... ٨٢
- معنى قوله عليه السلام «كل مولود يولد على الفطرة» ..... ٩٧
- بيان لكلام الشهيد الثاني في الدراية ..... ١٠٠
- ما يتمسك لاثبات وثاقة ابراهيم بن هاشم ..... ١٠٧
- فيما ينبغي التنبيه عليه في المقام ..... ١١٣
- ادراك ابراهيم بن هاشم لأبي جعفر الثاني عليه السلام ..... ١١٧
- روايته عن حماد بن عيسى وابن عثمان ..... ١١٩
- الارشاد الخبير البصير الى تحقيق الحال في أبي بصير ..... ١٢٧
- من غمز في الحديث لاشتاله على أبي بصير لاشتراكه ..... ١٢٩
- الأمر الموجبة للذهاب الى اتحاد أبي بصير ..... ١٣٥
- الايراد على كلام الكشي ..... ١٤٤
- ما يدل على مدحه ..... ١٥٣
- الامور الدالة على مذمته والجواب عنها ..... ١٥٥
- اشترك كنية أبي بصير والمرجع للحمل على الأسدي ..... ١٦٥
- ما يوجب الترجيح على المرادي ..... ١٦٨
- في أن المرادي والأسدي أيهما أوثق وأرجح ..... ١٧٣
- حمل أبي بصير المكفوف على يحيى بن أبي القاسم ..... ١٧٧
- افتراق القائلين بالاتحاد على حزين ..... ١٨٥
- رسالة في تحقيق الحال في أحمد بن محمد بن خالد البرقي ..... ١٨٧
- في طبقة ..... ١٨٩
- في حاله ..... ١٩٤
- في بيان ما يتوهم منه قدح هذا الرجل مع الجواب عنه ..... ١٩٩

٦٩٥ .....	فهرس مطالب الرسائل الرجالية .....
٢٠٥ .....	رسالة في تحقيق الحال في أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري .....
٢٠٧ .....	مدحه وتوثيقه .....
٢٠٨ .....	الجواب عما يوههم القدح فيه .....
٢١١ .....	روايته عن عبد الله بن المغيرة .....
٢١٣ .....	حكم العلامة والشهيد بموثقية الحديث المشتعل عليه .....
٢١٧ .....	رسالة في تحقيق الحال في اسحاق بن عمار .....
٢١٩ .....	تنقيح مباحث الرسالة .....
٢٢٠ .....	في من ذهب الى أنه واحد أو يظهر منه ذلك .....
٢٣٦ .....	في بيان القائلين بالتعدد .....
٢٣٧ .....	في بيان ما يتوهم التعدد مع الجواب عنه .....
٢٤٦ .....	أنحاء رواية يعقوب بن يزيد عن اسحاق بن عمار .....
٢٤٧ .....	في بيان الداعي لشيخ الطائفة على القول بأن اسحاق بن عمار هو اسحاق بن عمار بن موسى الساباطي مع جوابه .....
٢٥١ .....	في تشخيص اسحاق بن عمار وتعيينه .....
٢٥٣ .....	رواية غياث بن كلوب عن اسحاق عن الصادق عليه السلام .....
٢٥٧ .....	رواية صفوان عن اسحاق عن الصادق عليه السلام .....
٢٦٤ .....	رواية عبد الله بن جبلة عن اسحاق عن الصادق عليه السلام .....
٢٦٩ .....	رواية ابن أبي عمير عن اسحاق عن الصادق عليه السلام .....
٢٧٠ .....	رواية يونس بن عبد الرحمن عن اسحاق عن الصادق عليه السلام .....
٢٧٢ .....	رواية سيف بن عميرة عن اسحاق عن الصادق عليه السلام .....
٢٧٣ .....	رواية الحسن بن محبوب عن اسحاق عن الصادق عليه السلام .....
٢٧٦ .....	رواية محمد بن سنان عن اسحاق عن الصادق عليه السلام .....
٢٧٧ .....	رواية حماد وأبان ابني عثمان عن اسحاق عن الصادق عليه السلام .....

- رواية الحسين بن أبي العلاء عن اسحاق عن الصادق عليه السلام ..... ٢٧٨
- في أنّ اسحاق بن عمار الراوي عن الكاظم هو الراوي عن الصادق عليه السلام .. ٢٧٩
- رواية صفوان عن اسحاق عن الكاظم عليه السلام ..... ٢٨٤
- رواية عبد الله بن جبلة عن اسحاق عن الكاظم عليه السلام ..... ٢٩٧
- رواية ابن أبي عمير عن اسحاق عن الكاظم عليه السلام ..... ٢٩٨
- رواية يونس بن عبد الرحمن عن اسحاق عن الكاظم عليه السلام ..... ٢٩٨
- رواية سيف بن عميرة عن اسحاق عن الكاظم عليه السلام ..... ٣٠٠
- رواية الحسن بن محبوب عن اسحاق عن الكاظم عليه السلام ..... ٣٠١
- رواية محمد بن سنان عن اسحاق عن الكاظم عليه السلام ..... ٣٠٢
- رواية حماد بن عثمان عن اسحاق عن الكاظم عليه السلام ..... ٣٠٣
- رواية أبان بن عثمان عن اسحاق عن الكاظم عليه السلام ..... ٣٠٤
- رواية الحسين بن أبي العلاء عن اسحاق عن الكاظم عليه السلام ..... ٣٠٥
- ما ورد التصريح بالصيرفي في روايته عن الامام الكاظم عليه السلام ..... ٣٠٦
- رواية اسحاق بن عمار الصيرفي عن الصادق والكاظم عليهما السلام مع الواسطة .. ٣٠٧
- خلاصة المقال في روايات اسحاق بن عمار ..... ٣١٨
- فيما يتوهم منه قدح الرجل مع الجواب عنه ..... ٣٢٤
- في بيان ما يناسب وضع الرسالة ..... ٣٣٩
- تقديم تأليف الفهرست على الرجال للشيخ ..... ٣٤٨
- توثيق محمد بن اسحاق بن عمار ..... ٣٥٢
- رسالة في تحقيق الحال في حسين بن خالد ..... ٣٥٧
- تنقيح مباحث الرسالة ..... ٣٥٩
- في أنّه واحد أو متعدّد ..... ٣٦٠
- أنحاء روايته ، روايته عن الصادق عليه السلام ..... ٣٦٢

٦٩٧ .....	فهرس مطالب الرسائل الرجالية
٣٦٤ .....	رواية حسين بن خالد مقيّداً بالصيرفي عن مولانا الكاظم <small>عليه السلام</small>
٣٦٥ .....	مثل الثاني الآن أبا الحسن فيه مطلق
٣٦٦ .....	عكس الثالث
٣٦٧ .....	رواية حسين بن خالد من غير تقييد عن أبي الحسن كذلك
٣٧٣ .....	رواية الحسين بن خالد المقيّد بالصيرفي عن أبي الحسن المقيّد بالرضا <small>عليه السلام</small>
٣٧٤ ..	رواية الحسين بن خالد من غير تقييد عن مولانا أبي الحسن الرضا <small>عليه السلام</small>
٣٨٧ .....	في التنبيه على أنّ الحسين بن خالد في الأسانيد هو الصيرفي
٣٩٥ .....	رواية ابراهيم بن هاشم عنه
٣٩٦ .....	في حالهما وبيان ترجيح أحدهما على الآخر
٤٠٧ ..	اتّحاد علي بن أحمد بن موسى و علي بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقاق
٤٢٣ .....	رسالة في تحقيق الحال في حمّاد بن عيسى
٤٢٥ .....	طبقة حمّاد بن عيسى في الرواية
٤٢٨ ...	التنبيه على الاشتباهات الصادرة في المقام لجماعة من العلماء الأعلام
٤٣٠ .....	توضيح ما ذكره النجاشي في ترجمة حمّاد المذكور
٤٣٩ .....	أنحاء روايته عن الصادق <small>عليه السلام</small>
٤٤٩ .....	روايته عن الصادق <small>عليه السلام</small> مع واسطة
٤٥٠ .....	روايته عن الصادق <small>عليه السلام</small> مع واسطتين
٤٥٣ .....	رسالة في تحقيق الحال في سهل بن زياد الآدمي
٤٥٥ .....	الأُمور الدالّة على قدحه
٤٥٨ .....	الأُمور الدالّة على مدحه
٤٦٣ .....	الجواب عن الأُمور الدالّة على قدحه
٤٦٧ .....	المناقشة في رواية سهل عن علي بن مهزيار
٤٧٧ .....	رسالة في تحقيق الحال في شهاب بن عبد ربّه

- حديثه معدود من الصحاح ..... ٤٧٩
- الروايات الدالة على مذمته ..... ٤٨٠
- الجواب عن الروايات الدالة على مذمته ..... ٤٨١
- رسالة في تحقيق الحال في عبد الحميد العطار وابنه ..... ٤٨٣
- توثيق حديث عبد الحميد العطار ..... ٤٨٥
- توثيق محمد بن عبد الحميد العطار ..... ٤٨٧
- رسالة في العدة المذكورة في الكافي ..... ٤٩١
- تشخيص العدة المذكورة ..... ٤٩٣
- تحقيق حال الجماعة المذكورة في العدة ..... ٤٩٥
- توثيق أحمد بن محمد بن سليمان الزراري ..... ٤٩٧
- تحقيق حال أحمد بن عبد الله بن أمية ..... ٥٠٠
- حال العدة المتوسطة بين ثقة الاسلام وسهل بن زياد ..... ٥٠٢
- في وجه ظهور هؤلاء في من ذكر ..... ٥٠٢
- اشتراك محمد بن جعفر الأسدي والرزاز والتمييز بينهما ..... ٥١٧
- في توضيح التفريع المذكور في العبارة ..... ٥٢٥
- التنبيهات في المقام ..... ٥٢٧
- رسالة في تحقيق الحال في عمر بن يزيد ..... ٥٣٥
- اشتراك عمر بن يزيد بين خمسة عنوانات ..... ٥٣٧
- تغاير عمر بن يزيد بياع السابري لعمر بن يزيد الصيقل ..... ٥٤١
- رسالة في بيان الأشخاص الذين لقبوا بما جيلويه ..... ٥٤٧
- ما جيلويه لقب لأربعة ..... ٥٤٩
- لقب لمحمد بن علي بن أبي القاسم ..... ٥٤٩
- لقب لمحمد بن أبي القاسم ..... ٥٥٠

٦٩٩ .....	فهرس مطالب الرسائل الرجالية
٥٥٢ .....	لقب لعلي بن محمد ماجيلويه
٥٥٦ .....	لقب لمحمد بن علي بن محمد بن أبي القاسم
٥٦٢ .....	الاشتباهاات الصادرة من العلماء في المقام
٥٦٦ .....	حال الأشخاص المذكورة
٥٦٩ .....	رسالة في تحقيق الحال في محمد بن علي الراوي عن العمري
٥٧١ .....	صحة حديثه باعتبار محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري
٥٧٣ .....	الظاهر هو محمد بن أحمد العلوي وحديثه حسن
٥٧٧ .....	رسالة في تعيين محمد بن اسماعيل
٥٧٩ .....	كونه محمد بن اسماعيل بن بزيع والجواب عنه
٥٨٨ .....	المنافشة في كلام الشيخ البهائي
٥٨٩ .....	كونه محمد بن اسماعيل البرمكي والجواب عنه
٥٩٢ .....	كونه محمد بن اسماعيل النيسابوري وهو الصواب
٥٩٤ .....	صحة الحديث من جهته
٥٩٩ .....	رسالة في تحقيق الحال في محمد بن خالد البرقي
٦٠١ .....	اختلاف مقالة العلماء فيه
٦٠٢ .....	الوجوه الدالة على مدحه
٦٠٩ .....	رسالة في تحقيق الحال في محمد بن سنان
٦١١ .....	بيان القادحين فيه وذكر كلماتهم القادحة
٦١٧ .....	التنبية على اختلاف العلامة في هذا الرجل
٦٢٠ .....	في ايراد ما لعله أوجب نسبة الغلو اليه
٦٢٤ .....	النصوص الدالة على مدحه
٦٢٩ .....	في بيان من يظهر منه الاعتماد والتعويل عليه
٦٣١ .....	في الجواب عن الكلمات السالفة المذكورة في مقام القدح

٧٠٠.....الرسائل الرجالية

رسالة في تحقيق الحال في محمد بن عيسى اليقطيني ..... ٦٣٩

في بيان من يظهر منهم القدح فيه وكلماتهم القاذحة ..... ٦٤١

في بيان المعدّلين والمادحين له ..... ٦٤٥

في التنبيه على أنّ كلمات القادحين غير صالحة لمعارضة المقالات الصادرة من

المادحين والمؤثّقين ..... ٦٥٠

اختلاف قول العلامة فيه ..... ٦٥٨

طبّقته في الرواية ..... ٦٦٢

رسالة في تحقيق الحال في محمد بن الفضيل ..... ٦٦٧

تمييز محمد بن الفضيل الراوي عن أبي الصباح الكناني ..... ٦٦٩

محمد بن الفضيل مشترك بين الثقة وغيره ..... ٦٧١

توثيق محمد بن القاسم بن الفضيل ..... ٦٧٣

أنحاء رواية الصدوق عن محمد بن الفضيل ..... ٦٧٤

رسالة في تحقيق الحال في معاوية بن شريح ..... ٦٧٩

اتّحاد معاوية بن شريح مع معاوية بن ميسرة ..... ٦٨١

تغايرهما في مشيخة الفقيه ..... ٦٨٧

صحّة حديثه باعتبار الوحدة ..... ٦٨٨

فهرس عناوين الرسائل الرجالية ..... ٦٩١

فهرس مطالب الرسائل الرجالية ..... ٦٩٣